

موسوعة مصر

التشريع والقضاء

تأليف
المحامى

فريد الدين

الطبعة الأولى

مركز حسن للمطبوعات القانونية

٢٨٠ شارع النيل - القاهرة - ١١٥٠٠٠٠ - ١٩٧٠

١٩٨٠م. الجزيرة. مجمع نصر الدين الادبى



0017662

Bibliotheca Alexandrina

[The page contains dense, illegible handwritten or printed text arranged in multiple columns.]

[The page contains dense, illegible handwritten or printed text arranged in multiple columns.]

موسوعة مصر

للتشريع والنظام

يحتوي موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى
القرار الوزاري ، الصادر منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة ونفا لأخر تعديل ومرتببة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومحلقة
عليها بأهم المبادئ القانونية التي تقرتها محكمة النقض والإدارة العليا

أعداد

عبد المنعم حسني
المحلي



الجزء المائتي

موضوعات حرف (ع)

الطبعة الأولى : ١٩٨٨

أصدر

مركز حسني للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الأهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠٣ - ٨٥٧٠٩٦
٤٤٦ شارع الأهرام - الجيزة - جميع نمر الدين الإداري

تجارة داخلية

- القسم الأول : في العلامات والبيانات التجارية .
- القسم الثاني : في الأسماء التجارية .
- القسم الثالث : في الصفات التجارية .
- القسم الرابع : في الببوع التجارية .
- القسم الخامس : في السجلات التجارية .
- القسم السادس : في الوكالات التجارية .
- القسم السابع : في الغرف التجارية .
- القسم الثامن : في تجارة الجملة .
- القسم التاسع : في منع الاحتكار .
- القسم العاشر : في تجارة الحبوب واللحوم ومنتجاتها .

القسم الأول

في العلامات والبيانات التجارية

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
خاص بالعلامات والبيانات التجارية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦) فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الاسماء المتخذة شكلا مميزا والألفاظ والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والدمغات والاختام والتصاوير والنقوش البارزة وأي علامة أخرى أو أى مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما في تمييز منتجات عمل صناعى أو استغلال زراعى أو استغلال للغابات أو مستخرجات الأرض أو أية بضاعة ، أو للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها وللدلالة على تأدية خدمة من الخدمات (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الغرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع . ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كان للعلامة ذاتية خالصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى

مادة ٢ - يمد سجل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية .

مادة ٣ - يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة اذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها (١) .

مادة ٤ - للأشخاص الآتي ذكرهم حق تسجيل علاماتهم .

١ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصرى الجنس .

كل عنصر من العناصر التى تتركب منها علامة اذن ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى وانما العبرة هى بالصورة العامة التى تتطبع فى الذهن نتيجة لتكوين هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذى تبرز به فى علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر التى تتركب منها وعما اذا كلفت الواحدة منها تشترك فى جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى (نقض مدنى ١٩٦٢/١١/٢٢ - موسوعتنا الذهبية ج ٧ مقرة ١٩.٤) .

(١٩) قضت محكمة النقض بأن ملكية العلامة التجارية حسبما تنص به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما استقر عليه قضاء محكمة النقض لا تستند الى مجرد التسجيل بل ان التسجيل لا ينشئ بذاته حقا فى ملكية العلامة ، اذ أن هذا الحق وليد استعمال العلامة الا أن تكون قد استعملت بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى الحكم بصحتها (نقض مدنى ١٩٦٤/٤/٩ - موسوعتنا الذهبية - ج ٧ مقرة ١٩.٧) .

وقضت ايضا بأنه وان كان مقتضى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن يترتب على كسب ملكية العلامة التجارية حق خاص لصاحبها يخوله استعمال العلامة وحده ومنع الغير من استعمالها ، الا أن الاعتماد على هذا الحق لا يتحقق الا بتزوير العلامة أو بتقليدها من المزاحمين لصاحبها فى صناعته أو تجارته وعندئذ فقط يجوز لصاحب العلامة الحق فى مطالبة المزور أو المقلد بالتعويض (نقض مدنى ١٩٥٤/٢/١١ - المرجع السابق - مقرة ١٩٨٩/٤) .

٢ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل حقيقي .

٣ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمي لبلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقي .

٤ - الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار التي تكون مؤسسة في مصر أو في إحدى البلاد المذكورة آنفا إذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالاعلية المدنية .

٥ - المصالح العامة .

مادة ٥ - لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتي :

(أ) العلامة الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيلانات ليست إلا التسمية التي يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها .

(ب) كل تغيير أو رسم أو علامة مضلة بالأدب أو مخالفة للنظام العام .

(ج) الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل وكذلك أي تقليد للشعارات .

(د) العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سائلة الذكر الخاصة بمرقبتها على البضائع أو ضمانها في حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التي تشتمل على تلك العلامات والدمغات يـراد استخدامها في بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .

(هـ) العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصفة الدينية البهية .

(و) رموز الصليب الاحمر أو الهلال الاحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة وكذلك العلامات التي تكون تقليدا لها .

(ز) الاسماء الجغرافية اذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

(ح) صورة الغير أو شعاراته ما لم يوافق مقدما على استعمالها .

(ط) البيانات الخاصة بدرجات الشرف التي لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا .

(ي) العلامات التي من شأنها أن تضلل الجمهور أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى وكذلك العلامات التي تحتوى على بيان اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور .

الباب الثانى

إجراءات التسجيل

مادة ٦ - يقدم طلب تسجيل العلامة الى إدارة تسجيل العلامات التجارية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٧ - لا تسجل العلامة الا عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨ - اذ طلب شخصان أو أكثر فى وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل الى أن يقدم أحدهم تنازلا من المنازعين له مصدقا عليه أو حكما حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه .

٩. تبصرة داخلية

مادة ٩ - يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتحديدات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها .

وعلى الإدارة في حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

وإذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه .

مادة ١٠ - (مستبدلة بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٣) يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفي مجلس الدولة الفنيين (١) .

وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

مادة ١١ - إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمسابتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن

(١) صدر قرار وزير التجارة رقم ٩١٤ لسنة ١٩٧٥ ونص في نائحه الأولى على أن تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على الوجه الآتي :

السيد وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الداخلية ..	رئيس
السيد مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة أو من يقوم مقامه	أعضاء
السيد مدير عام الشؤون القانونية بوزارة التجارة	

حكما حائزا لقوة الشيء الملاحكوم فيه .

فئة واحدة منها فلا يجوز للطلاب تسجيل علامته الا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل .

مادة ١٢ - يجب على ادارة التسجيل في حالة قبول العلامة الاشعار عنها بالكيفية المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز لصاحب الشأن أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية اخطاراً كتابياً بمعارضته في تسجيل العلامة مشتملاً على أسباب المعارضة .

وعلى الادارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من اخطار المعارضة . وعلى طالب التسجيل أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تقرره اللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذه المعارضة مشتملاً على الأسباب وإذا لم يصل ذلك الرد للإدارة في الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلاً عن طلبه .

مادة ١٣ - قبل الفصل في المعارضة يتعين على الادارة سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك .

وتصدر الادارة قراراً بقبول التسجيل أو رفضه ، وفي الحالة الاولى يجوز لها أن تقر ما تراه لازماً من الاشتراطات .

وقرار الادارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اخطار صاحب الشأن به .

وإذا رأت الادارة أن المعارضة في تسجيل العلامة غير جدية جاز لها رغم الطعن في قرارها أن تصدر قراراً مسبباً بالسير في اجراءات التسجيل (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن ما تقتض به ادارة التسجيل بموجب الماعتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة في تسجيل العلامة التجارية هو بحث ما اذا كان الاعراض على قبول تسجيلها يقوم على اسباب جدية ام لا ، أما النزاع الذي يدور حول ملكية العلامة فتختص به المحاكم دون حاجة الى انتظار قرار ادارة التسجيل في المعارضة بالقبول أو الرفض (نقض) حتى ١٩٦٤/٤/٩ - موسوعة الذهبية - ج ٧ فقرة ١٩٠٩ .

مادة ١٤ - يجوز للمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم في أى وقت طلبا الى ادارة التسجيل لادخال أية اضافة أو تعديل على علامته لاثبات ذاتيتها مساسا جوهريا • ويصدر قرار الادارة في ذلك وفقا للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلا للطعن بالطرق ذاتها •

مادة ١٥ - يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب •
ويجب اشهار التسجيل بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون •

مادة ١٦ - يعطى للمالك العلامة بمجرد اتمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات الآتية :

- أولا - الرقم المتتابع للعلامة •
 - ثانيا - تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل •
 - ثالثا - الاسم التجارى أو اسم ولقب مالك العلامة ومجىلق
اقلمتة وجنسيتة •
 - رابعا - صورة مطابقة للعلامة •
 - خامسا - بيان المنتجات أو البضائة المخصصة لها العلامة •
- مادة ١٧ -** لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من
السجل •

الباب الثالث

انتقال ملكية العلامة وrehنها

مادة ١٨ - لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها
الا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة
في تمييز منتجاته (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن منع الشارع بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وذلك حماية للجمهور من الختيمة ومنعا لتضليله بالنسبة لمصدر البضاعة ولا يجوز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المحل الى نص المادة ١٩ من القانون المذكور اذ الواضح من نص هذه المادة أن الشارع لم ير اهدار ما سبق تقريره في المادة السابقة من منع نقل ملكية علامة منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وانما قصد اجازة بيع المحل التجارى دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك وعلة هذه الإباحة أن صاحب المحل قد يرى عند نقل ملكية محله الاحتفاظ بعلامته اما لاعادة استعمالها لنفسه هو حسبها عن التداول أو لاي غرض آخر وأما في حالة عدم الاتفاق فان التصرف يشمل المحل بعلامته التجارية لارتباطها الوثيق بالمحل أو مشروع الاستغلال الوارد عليه التصرف وباعتبارها من توابعه ، ولا تفيد عبارة النص المذكور ولو من طريق مفهوم المخالفة إمكان التصرف في العلامة مستقلة عن مصنفها لأن هذا الحكم قد تقرر منعه وعدم اجازته في المادة السابقة ولو كان مراد الشارع إباحة ذلك لما عني بإيراده في المادة ١٨ من القانون المذكور كأصل تشريعى مقرر ولكن ذلك بها يتعارض مع غرضه الاساسى الذى اوضحه بجلاء في مذكرته التفسيرية تشيهاً مع ما هو متبع في بعض الدول (نقض مدنى ١٩٥٥/٦/٢٣ - موسوعتنا الذهبية - ج ٧ مقرة ١٩٠٢) .

وقضت أيضا بأن الحظر الوارد في المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذى يمنع نقل ملكية العلامة التجارية منفصلة عن مصنفها قد جاء عاماً ومطلقاً دون تقييد بها اذا كان المصنع الذى تتبعه موجوداً في مصر أو في الخارج وليس في نصوص لائحة القانون المشار اليه ما يتعارض مع هذا المبدأ (نقض مدنى ١٩٥٥/٦/٢٣ - مشمل اليه) .

مادة ١٩ - يشمل انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم نازل الملكية التى يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك .

وإذا نقلت ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز لنازل الملكية الاستمرار فى صناعة نفس المنتجات التى سجلت العلامة من أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٠ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩) لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها أو رهنها حجة على الغير (١) الا بعد التأشير بذلك فى السجل وشهده بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع التجديد والنسب

مادة ٢١ - مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ، ولصاحب الحق فيها أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلبا بالتجديد فى خلال السنة الأخيرة وفقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة وهكذا فى كل مدة .

وفى خلال الشهر التالى لانتهاؤ مدة الحماية القانونية تقوم إدارة التسجيل بإخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها وترسل اليه الاخطار بالمعنوان الم قيد بالسجل فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية

(١) قضت محكمة النقض بأن الغير الذى لا يحتج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية الا بعد التأشير والأشهر وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق مئى يعوض (نقض مدنى ١٩٦٣/١/٢٤ - موسوعة الذهبية ج ٧ فقرة

لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد
تُقامت الإدارة من تلقاء نفسها يشطب هذه العلامة من السجل .

مادة ٢٢ - يجوز للمحكمة بناء على طلب أى صاحب شأن أن
تأمر بشطب التسجيل إذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية
خمس سنوات متتالية إلا إذا قدم مالك العلامة ما يسوغ به عدم
إستعمالها .

مادة ٢٣ - إذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها
لصالح الغير عن نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تريخ
الشطب .

مادة ٢٤ - شطب التسجيل أو تجديده يجب اشلره بالكيفية التى
تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - مع عدم الاخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون
لإدارة تسجيل العلامات ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب
العلامات التى تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الإدارة
بشطب هذه العلامات متى قدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشئ،
الحكوم فيه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب الإدارة أو صاحب الشأن
بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بحذف أو بتعديل
أى بيان وارد بالسجل إذا كن قد دون به بدون وجه حق أو كان غير
مطابق للحقيقة .

الباب الخامس

البيانات للتجارية

مادة ٣٦ - فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر ميسافا تجاريا أى ايضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :

(أ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو طاقتهما أو وزنها •

(ب) الجهة أو البلاد التى صنعت فيها البضائع أو أنتجت •

(ج) طريقة صنعها أو إنتاجها •

(د) العنصر الداخلة فى تركيبها •

(هـ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع •

(و) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية •

(ز) الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة (١) •

(١) قضت محكمة النقض بأنه يبين من تعريف البيان التجارى الوارد فى هذه المادة ومن المواد التالية لها أن الشارع انما قصد حماية الجمهور من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات ، ولذلك فقد اوجب أن يكون ما يتعلق بهما من البيانات التى تعرف بهما لدى النفس مطلقا للحقيقة ، وسوى فى ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة وما يوضع على المحال أو المخازن أو بهما ، وبين ما يوضع على عنوانها أو الاغلفة أو العواتير أو اوراق الخطبات أو وسائل الاعلان وغير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور ، وقضى بمساقبة من يخالف هذه الاحكام . فتمثل العقاب اذن أن يكون للبيان اثر فى التضليل فى شأن منتجات أعدت بالنظر للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون البيان موضوعا على المنتجات ذاتها (نقض جنفى ١٩٤٤/١٢/١ - موسمقا الذهبية ج ٤ مقرة ٧٣٥) .

مادة ٢٧ - يجب أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكلن موضوعا على نفس المنتجات أم على المحال أو المخبازن أو بها أو على عنواناتها أو الاغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل في غرض البضائع على الجمهور (١) *

مادة ٢٨ - لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع ما لم يكن مقترنا ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها .

ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة خاصة في انتاج بعض المنتجات أو صنعة الذين يتجرون في منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى أن يصفوا عليها علاماتهم اذا كانت من شأنها أن تضلل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى ولو كانت العلامات

(١) نصت محكمة النقض « ان الغرض الاساسى الذى توخاه الشارع من النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة هو رعاية مصلحة المستهلكين ، ومن اجل ذلك لم تنص النصوص الخاصة بالبيانات التجارية وجود علامات مسجلة ، بل اكتفت بالنص فيها نصت عليه على ان يعتبر بيانا تجاريا أى ايضاها يتلقى بالاسم أو الشكل الذى تعرف به البضاعة فلذا كتبت المحكمة قد اثبتت على المتهم ان الشركة التى يديرها لصنع الطرابيش قد اتخذت لمصنوعاتها التى تعرضها للبيع رسوما ورموزا وعلامات مماثلة تلم المماثلة من حيث وضعها واشكالها وكتابتها ، للعلامات والرسوم الخاصة بصنف الطرابيش الواردة من تشيكوسلوفاكيا الاجنبية ، وذلك دون ان يكون لشركة أى حق في استعمال تلك العلامات ، بهذا يمكن لتحقق الجريمة التى ادانته فيها وهى عرضه للبيع طرابيش تحمل بيانا تجاريا لا يطابق الحقيقة ، بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية للشركة التى انتحل هو الرسوم والاشكال والعلامات التى تعرف بها بضائعها . » (موسوعتنا الذهبية - ج ٤) فقرة (٧٢٧) .

لا تشتمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ - لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى ما لم يقترن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يهتق معه كل لبس .

مادة ٣٠ - يجوز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظاً عامة تدل في الاصطلاح التجاري على جنس الناتج لا على مصدره ويستثنى من ذلك الاسماء الإقليمية للمنتجات النبيذية .

مادة ٣١ - لا يجوز ذكر مداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أى نوع كان سواء أكانت اكتسبت في معارض أم مباريات أم منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للمنتجات التي تنطبق عليها هذه المميزات والالتزامات ، وللأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوها أو آلت اليهم حقوقهم ، ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المباريات التي منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين في عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤) إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاققتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها ، جاز بقرار وزاري منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بياناً أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بهذا القرار الكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والجراءات التي يستعاض عنها بها عند عدم امكن ذلك . على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

الباب السادس الجرائم والجزاءات

مادة ٢٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤) يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة (١) .

٢ - كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

(١) قضت محكمة النقض بأن ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له ان استخدمها قبل غيره والتسجيل لا ينشئ الملكية بل يقرها ، وهو لا يصبح منشئا لحق الملكية الا اذا استخففت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخه على ان يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها . واذا كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجري نصحها بمعاينة « كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة » ، وكان لا يتصور عقلا أن يعتبر واضع اليد على العلامة السابقة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملا لعلامة لاحقة فإن المعالجة على هذا النمط لا تكون منصفة (نقض مدني ١٩٢٩/٥/٣ - موسوعتنا الذهبية ج ٧ فقرة ١٨٩٥) .

وقضت أيضا بأنه يشترط للمقلب اميالا للسلطة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المحلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركيتين الأول التزوير أو التقليد . والثاني سوء النية (نقض جنائي ١٩٦٥/٥/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٧٢٨) .

٣ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو جاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٢٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤)
يماقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من خالف أحكام المواد من ٢٧ الى ٣٢ من هذا القانون .

٢ - كل من استعمل علامة غير مسجلة في الاجوال المنصوص عليها في الفقرات (ب ، ج ، د ، و ، ط ، ي) من المادة الخامسة .

٣ - كل من ذكر بغير حق على علامته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي الى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩) يجوز للملك العلامة في أى وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر - بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة - أمراً من القاضى بلتحاذ الاجراءات التحفظية اللازمة وعلى الاخص :

(أ) عمل محضر خصر ووصف تفصيلي عن الآلات والادوات التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الاغلفة أو الاوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو المبيان موضوع الجريمة وكذلك البضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها .

(ب) توقيع جرز على التسميات المذكورة في البند السابق على

الا يوقع الحجز عليها الا بعد أن يقدم الطالب تأمينا يقدره
القاضي تقديرا أوليا لتعويض المحجوز عليه عند الانقضاء •
ويجوز بعد توقيع الحجز المتنازعة في كفاية التأمين التي قدمها
الحاجز وفقا للاحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات •
ويجوز أن يشمل الامر الصادر من القاضي ندب خير أو أكثر لمعاونة
المحضر في عظه •

وفي جميع الاحوال تعتبر الاجراءات التحفظية التي اتخذها مالك
العلامة باطلة اذا لم يتبعها رفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت
ضده تلك الاجراءات وذلك خلال العشرة أيام التالية لصدور الامر مع
مراعاة مواعيد المسافة •

وللمدعى عليه أن يعلن دعواه الى الحاجز والى علم كتاب المحكمة
المودع لديها التأمين بطلب التعويض خلال تسعين يوما تبدأ من انقضاء
الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة اذا لم يرفع الحاجز دعواه
أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة •

وفي الحالتين لا يصرف التأمين للحاجز الا بعد صدور الحكم النهائي
في دعوى المحجوز عليه أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها
ما لم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع
التأمين •

مادة ٣٦ - يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحرم
بمصادرة الاشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من
التعويضات أو الغرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها
المحكمة مناسبة •

ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر
على نفقة المحكوم عليه •

ويجوز لها كذلك أن تأمر بتلايف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند الاقتضاء بتلايف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات قانونية وكذلك اتلاف الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزوير ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة .

مادة ٣٦ مكرراً - في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ يجب الحكم على المتهم بمقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجاري لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر .

الباب السابع

أحكام ختامية

مادة ٣٧ - الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صيغة صناعية أم تجارية أم لم تكن الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها فيما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة أن في الترخيص تحقيقا لمصلحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة جميع الآثار المنصوص عليها في هذا القانون الا أنه لا يجوز انتقال ملكيتها الا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٨ - (مستبدلة بالقانون ٥٣١ لسنة ١٩٥٣) ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الاحكام التي تكفل الحماية الوقائية للعلامة التي تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الأهلية

و الدولية التي تقلم في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر بمعاملة
المثل ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض •

مادة ٣٩ - العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون
ويتم تسجيلها في خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر فيما يختص بتطبيق
المادة الثالثة أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون •

على أن مدة الضر السنوات المنصوص عليها في المادة ٢١ لا تبدأ
الا من تاريخ تقديم طلب التسجيل •

مادة ٤٠ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية (١) ببيان
الاحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون تنص بالاخص على
ما يأتي :

- ١ - تنظيم ادارة تسجيل العلامات التجارية وامساك الدفاتر •
- ٢ - الاوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالاجراءات الادارية •
- ٣ - تقسيم جميع المنتجات - لفرض التسجيل - الى فئات تبعاً
لنوعها أو جنسها •

٤ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالاشهار المنصوص عليه في هذا
القانون •

٥ - الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات •

٦ - تعريف الرسوم الخاصة بمختلف الاعمال والتاثيرات وبيان
الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون عند الاقتضاء •

مادة ٤٠ مكررة - (أضيفت بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٩) -
يكون للموظفين المذكورين بعد صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق

(١) أصدر وزير التجارة والصناعة في ١٩٣٩/١٢/٢٧ قراراً باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

بتطبيق أحكام هذا القانون ، أو المراسيم ، أو القرارات التي تصدر تنفيذا له ، وهم (١) :

(١) صدرت عدة تشريعات بتحويل بعض العاملين فئة ملبورى الضبط القضائي لاثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفيها يلى أهم هذه التشريعات :

● مرسوم ٤ ابريل لسنة ١٩٤٠ الذى قرر فى ملحقه الأولى بأن :

« يعتبر من ملبورى الضبطية القضائية لاثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية موظفو مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية الذين يمينهم لهذا الغرض وزير التجارة والصناعة » .

● مرسوم ١٤ ابريل ١٩٤٠ - قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٠ الذى قرر فى ملحقه الأولى بأن :

« يعين الموظفون المبينة وظائفهم أو أسماؤهم فيما يلى لضبط واثبات مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون وكذلك اثبات مخالفات أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية :

(أ) مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية .

(ب) وكيل مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية .

(ج) رئيس قسم البيانات التجارية ووكيله وملتصو البيانات التجارية .

(د) مفتشو السجل التجارى ورؤساء مكاتب السجل التجارى فى المحافظات والحيريات أو من يقوم مقامهم » .

● مرسوم ١٢ أغسطس لسنة ١٩٤٠ قرر فى ملحقه الأولى :

« يعتبر علاوة على الموظفين المشار اليهم فى المرسوم الصادر بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ من ملبورى الضبطية القضائية لاثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية الموظفون المذكورون فيما يلى :

١ - مهندسو الزراعة .

٢ - مفتشو صحة المحفوظات والمديرية ومساعدوهم ، ومفتشو صحة الاتساق والمراكز ، وباشمفتش الصيدليات ومفتشوها وأطباء مراقبة الأغذية ومفتشو المأكولات .

٣ - الضباط القضائيون بمصلحة الحدود .

٤ - موظفو وعمل الجبارك .

٥ - موظفو مراقبة رسوم الانتاج .

٦ - الأطباء المخصصون لمراقبة المواد الغذائية ومفتشو الأغذية والمعاونون الصحيون بمصلحة البلدية بالإسكندرية » .

● مرسوم ١٨ أغسطس لسنة ١٩٤١ قرر في مادته الأولى ان :

« يعتبر مفتشو مصلحة التبغ والمرازين من مأموري الضبطية القضائية لاثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩. الخالص بالعلامات والبيانات التجارية » .

● قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٣ (٤ فبراير ١٩٤٣) الذي قرر في مادته الأولى ان :

« يعين الموظفون المبينة وظائفهم فيما يلي لضبط واثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخالص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون وأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخالص بالعلامات والبيانات التجارية وأحكام المراسيم واللوائح الصادرة بتنفيذها :

(أ) مدير ادارة مكافحة الغش التجارى .

(ب) وكيل ادارة مكافحة الغش التجارى .

(ج) مفتشو مكافحة الغش التجارى ومساعدوهم » .

● قرار وزير التجارة والصناعة الصادر بتاريخ ٢٨ مارس لسنة ١٩٤٣ والذي قرر في مادته الأولى :

« يعين موظفو قسمي البحوث والتفتيش بادارة مكافحة الغش الذين لا تقل وظائفهم عن الدرجة السابعة لمراقبة تنفيذ أحكام القوانين المبينة فيما يلي :

١ - القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخالص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .

١ - مدير ادارة مكافحة الغش التجارى ، ووكيلها ، ومفتشوها
ومساعدوهم .

٢ - رؤساء مكاتب السجل التجارى ، أو من يقوم مقامهم .

٣ - الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٤١ - لكل مصرى ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة
مؤسسة فى مصر أو يوجد مركز عملها فى مصر ولكل مصلحة عامة حق
المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التى
تكون مصر منضمة اليها اذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ - تلغى من قانون العقوبات المراد التى تخالف أحكام
المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٤٣ - على وزير التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القانون
كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة
المنصوص عليها فى المادة ٤٠ .

٢ - القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلاقات والبيانات
التجارية .

٣ - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التلبس بالغش .

● قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٦ والذي قرر
فى ملحقه الأولى أن :

« يخول صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة
لأحكام القوانين المشار اليها (ومنها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩) ، السادة
الاطباء والمراقبين الصحيين بالادارة الطبية بهيئة السكة الحديد ، كل فى
منطقة اختصاصه » .

قرار وزير التجارة والصناعة

في ١٩٣٩/١٢/٢٧

الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص
بالعلامات والبيانات التجارية ،

قرر ما هو الات :

مادة ١ - تنشأ ادارة لتسجيل العلامات التجارية يتولى تنظيمها
وادارتها واصدار التعليمات الخاصة بسير العمل فيها موظف باسم مراقب
مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية .

مادة ٢ - يصدر مراقب المصلحة المذكورة في الأسبوع الأول من كل
شهر صحيفة خاصة تسمى « جريدة العلامات التجارية » تنشر فيها
البيانات الواجب اشهارها بناء على احكام هذه اللائحة .

طلبات التسجيل

مادة ٣ - يقدم طلب تسجيل المسجلة الى مراقب المصلحة على
الاستمارة المعدة لذلك بواسطة صاحب الشأن أو من ينوب عنه بموجب
توكيل خاص .

ويجب أن يكون الطلب قاصرا على تسجيل علامة واحدة والا يشتمل
على أكثر من فئة واحدة من فئات المنتجات الميينة بالملحق رقم ١ المرفق
بهذه اللائحة وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة السليمة الآتية بعد .

مادة ٤ - يجب أن يشتمل طلب التسجيل على البيانات الآتية :

١ - اسم الطالب ولقبه ومهنته واسمه التجارى ان وجد • واذا كان الطالب شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تاليفها •

٢ - جنسية الطالب ومحل اقامته •

٣ - العلامة المطلوب تسجيلها •

٤ - بيان البضائع أو المنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم فئة المنتجات التى تتبعها •

٥ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - فى تمييز بضائمه أو منتجاته • واذا كان الطلب خاصا بتسجيل علامة مضممة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص مما هو منصوص عليه فى المادة ٣٧ من القانون فيذكر عنوان طالب التسجيل •

٦ - اذا كان الطلب مقدما بواسطة وكيل فيذكر اسمه ولقبه وعنوانه •

٧ - المحل المختار بمصر الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل •

٨ - توقيع صاحب الشأن أو من ينوب عنه واذا كان شركة أو جمعية فتوقيع من له حق التوقيع باسمها •

مادة ٥ - ترسم العلامة المطلوبة تسجيلها فى الفراغ المخصص لها باستمارة طلب التسجيل واذا كان الفراغ لا يتسع لذلك فيعمل الرسم على قماش من الكتان (قماش رسم) يلصق جزء منه بالفراغ ويظهر الجزء الباقي ويجب أن يكون الرسم بلون ثابت وأن يكون دقيقا بحيث تظهر جميع أجزاء العلامة •

مادة ٦ - اذا كانت العلامات المملوكة لشخص واحد متعائلة أو متشابهة ومضممة لبضائع أو منتجات من نفس الجنس أو من جنس مماثل فتعتبر علامت مرتبطة •

وتعتبر كذلك علامات مرتبطة العلامة وعناصرها ذات الصلة المميزة
التي يطلب تسجيلها على حدة .

وفي كلتا الحالتين السابقتين يجب تقديم طلب مستقل لتسجيل كل
علامة من هذه العلامات .

مادة ٧ - إذا كان للطلاب مجموعة من العلامات مخصصة لبضائع
أو منتجات تابعة لغئة واحدة فيكتفى بتقديم طلب واحد لتسجيلها .

وتعتبر المصاحبات مكونة لمجموعة إذا كانت متماثلة في عناصرها
الجوهرية ويقتصر اختلافها على أمور لا تمس ذاتيتها أساسا جوهريا
كاللون أو بيان المنتجات أو قيمتها أو عددها أو نوعها أو أسماء الجهات
التي صنعت فيها .

مادة ٨ - يرفق بطلب التسجيل ما يأتي :

١ - أربع صور للعلامة على الاستمارة المعدة لذلك ويجب أن تكون
كل صورة منها مطابقة لرسم العلامة باستمارة طلب التسجيل .

٢ - إذا كان الطالب شركة فترفق بطلب التسجيل مستخرج من
صفحة قيدها بالسجل التجاري أو مستخرج رسمي من عقد تأليفها .

٣ - جميع المستندات والبيانات التي يرى مراقب المصلحة ضرورة
تقديمها - حسب ظروف كل حالة - للتحقق من شخصية طالب
التسجيل أو صفته أو أحقيته في استعمال العلامة أو جزء منها أو لبيان
كيفية استخدامها ومدى انتشارها .

مادة ٩ - إذا اشتملت العلامة المطلوب تسجيلها على لفظ أو أكثر
مكتوب بلغة أجنبية فيجوز لمراقب المصلحة أن يكلف الطالب بتقديم ترجمته
باللغة العربية وبيان كيفية نطقه بالحروف العربية .

وتدون الترجمة والبيان على ورقة خاصة يوقع عليها الطالب

٢٩ تجزئة داخلية

ويجوز لمراقب المصلحة أن يطلب التصديق عليها من الجهة الرسمية المختصة .

إجراءات التسجيل

مادة ١٠ - تقيد طلبات التسجيل في دفتر خاص بأرقام متتابعة حسب تواريخ ايداعها ويعطى الطالب ايضالا يشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب .

٢ - اسم الطالب .

٣ - تاريخ وساعة الايداع .

مادة ١١ - اذا اشتملت العلامة على عناصر خالية من الصفة المميزة أو على عناصر غير مسجلة على حدة كعلامة تجارية باسم الطالب فيجوز لمراقب المصلحة أن يعلق التسجيل على شرط عدم المطالبة بحق خاص في استعمال تلك العناصر .

مادة ١٢ - يجوز لمراقب المصلحة قبل البت في الطلب سماع أقوال الطالب أو وكيله وتكليفه بتقديم البيانات والادلة التي يؤيد بها طلبه .

مادة ١٣ - يجوز لمراقب المصلحة قبل البت في الطلب سماع أقوال أو بتطبيق قبوله على شرط فعليته أن يخطر الطالب أو وكيله كتابة بأسباب قراره مع بيان الموقئع المتعلقة بذلك .

ويجب أن يشتمل الاخطار على بيان حق الطلب في النظم الى اللجنة المنوه عنها في المادة العاشرة من القانون مع ذكر المواعيد والاجراءات المتعلقة برفع ذلك التظلم .

مادة ١٤ - يجوز للطالب أن يتظلم من قرار مراقب المصلحة الى اللجنة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون وذلك في ميعاد

٣٠ تجارة خلفية

ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار • ويقدم التظلم من صورتين على
الاستمارة المعدة لذلك •

ويخطر مراقب المصلحة طالب التسجيل بخطاب «وصى عليه بميعاد
انقضاء اللجنة لنظر التظلم ويكلفه بالحضور أمامها لابداء ما لديه من
البيانات والادلة • ويجب ان يصل الاخطار للطالب قبل ميعاد الجلسة
بخمسة أيام على الأقل •

مادة ١٥ - ينظر التظلم بحضور مراقب المصلحة أو من ينتدبه
ويكون له حق الرد على اعتراضات المتظلم •
ويخطر طالب التسجيل بقرار اللجنة •

مادة ١٦ - في حالة قبول العلامة يقوم مراقب المصلحة بانسورها
في « جريدة العلامات التجارية » ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

١ - اسم طالب التسجيل وجنسيته ومهنته •

٢ - صورة مطابقة للعلامة •

٣ - الرقم المتابع لطلب التسجيل •

٤ - البضائع والمنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم
فئة المنتجات التي تنتميها •

٥ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال
الذي تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - في تمييز بضائمه
أو منتجاته •

مادة ١٧ - (معدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٣ لسنة
١٩٥١) - يقم اخطار المعارضة من أصل وصورة على الاستمارة
المعدة لذلك في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ اشهرها • ويعلن المراقب

طالب التسجيل أو وكيله بصورة اخطار المخرضة بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الاخطار .

وعلى طالب التسجيل أن يقدم للمراقب في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ اعلانه بالاخطار ردا كتابيا من نسختين على الاستمارة المسدة لذلك مشتملا على الاسباب والا اعتبر متنازلا عن طلبه . ويطن مراقب عام المصلحة المعارض بصورة من الرد في ميعاد خمسة أيام من تاريخ استلامه (١) .

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التسجيل الدولي للعلامات والبيانات التجارية والصناعية وفيما يلي نصه :

وزير التجارة والصناعة

بمعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٩ ،

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ،

وعلى المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥١ باصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ،

وعلى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، المعدل بالقرارات ارقام ١٧٦ لسنة ١٩٤٠ و ٩٠ لسنة ١٩٤٢ و ٢٣٣ لسنة ١٩٤٩ و ٢٣ لسنة ١٩٥١ و ٣٤ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - ينشر محير ادارة تسجيل العلامات التجارية في جريدة (العلامات التجارية) ارقام العلامات التجارية والصناعية الدولية التي ترد اليه من المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية تنفيذا لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي ولاحتها التكميلية .

وببدأ ميعاد المعارضة في تسجيل العلامة المخصوص عليه في المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢ - في حالة رفض تسجيل العلامة التجارية او الصناعية الدولية

٢٢ تجارة داخلية

مادة ١٨ - على مراقب المصلحة أخطار الطرفين بالقرار الذى يصره فى معارضة وذلك فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ١٩ - تخصص لتسجيل كل علامة صفحة فى سجل العلامات التجارية تشتمل على البيانات الآتية

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

٢ - تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .

٣ - اسم مالك العلامة ولقبه ومهنته وجنسيته واسمه التجارى ان وجد واذا كان المالك شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تأليها .

٤ - المحل المختر بمصر الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

٥ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة مع ذكر رقم الفئة .

٦ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال

أو نظري قبول التسجيل على شرط وكذلك فى حالة تقديم معارضة فى تسجيلها يطلب مدير ادارة تسجيل العلامات التجارية من ملك العلامة الدولية عن طريق المكتب الدولى لحماية الملكية الصناعية أن ينيب عنه وكيلها مقيما فى مصر خلال ستة اشهر من تاريخ ابلاغ المكتب الدولى له بذلك والا اعتبر متنازلا عن طلب التسجيل .

مادة ٢ - يبدأ ميعاد الثلاثة الاشهر المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه من تاريخ ابلاغ المكتب الدولى مدير ادارة تسجيل العلامات التجارية بتعيين الوكيل المذكور فى المادة السابقة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٥ شعبان سنة ١٣٧٢ (١ مايو سنة ١٩٥٢) .

٢٢ تجارة داخلية

الذى تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - في تمييز بضائمه أو منتجاته .

٧ - الاشتراطات التى فرضها مراقب المصلحة لحصول التسجيل .

٨ - التعديلات والاضافات التى قد تدخل بعد التسجيل .

٩ - انتقال ملكية العلامة أو رهنها .

١٠ - شطب الرهن .

١١ - تجديد التسجيل وشطبه .

مادة ٢٠ - يدون بصفحة كل علامة من العلامات المرتبطة ما يدل على هذه الصفة مع ذكر أرقام العلامات الأخرى المرتبطة بها .

ويخصص لتسجيل مجموعة العلامات المنصوص عليها في المادة السابعة من هذه اللائحة صفحة واحدة يشار فيها الى عدد العلامات المكونة للمجموعة ويذكر بها ما يدل على أنها علامات مرتبطة .

مادة ٢١ - كل علامة تسجل بدون أن يكون مخصصا لها أو لجزء منها لون معين يعتبر تسجيلها ساريا على جميع الألوان .

مادة ٢٢ - تُشهر العلامات التى يتم تسجيلها في « جريدة العلامات التجارية » ويقتصر الاشهار على بيان الرقم المتابع للعلامة وتاريخ تسجيلها واسم مالكها ورقم الجريدة التى حصل فيها الاشارة عن قبول العلامة للتسجيل .

مادة ٢٣ - تسلك المصلحة فهارس بحسب الصروف الهجائية وأنواع الرسوم للعناصر التى تتكون منها العلامات المسجلة .

انتقال ملكية العلامات ورمزها

مادة ٢٤ - يحصل التأشير في السجل بانتقال ملكية العلامة بنسأه على طلب يقدم لمراقب المصلحة ممن انتقلت اليه الملكية أو من وكيله •
ويحصر الطلب على الاستمارة المعدة لذلك ويشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للعلامة •
 - ٢ - اسم ولقب كل من الطالب وناقل الملكية واسمه التجارى ومهنته وإذا كان أحدهما أو كلاهما شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تأليفها •
 - ٣ - محل إقامة الطالب وجنسيته •
 - ٤ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة مع ذكر رقم فئة المنتجات التي تتبعها •
 - ٥ - الجهة التي يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته •
 - ٦ - تاريخ انتقال الملكية •
 - ٧ - الواقعة أو العقد أو الحكم الذي حصل بمقتضاه انتقال الملكية •
 - ٨ - إذا كان الطلب مقدما بواسطة وكيل فيذكر اسمه ولقبه وعنوانه •
 - ٩ - المحل المختار بعصر الذي ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالعلامة •
- مادة ٢٥ -** يرفع بطلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية العلامة •
- وإذا كان الطالب شركة فيرفق بالطلب أيضا مستخرج من صفحة قميدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد تأليفها •

٢٥ تجارة داخلية

مادة ٢٦ - إذا كانت العلامة تستخدم في تمييز منتجات محلات تجارية او مشروعات استغلال بعضها في مصر والبعض الاخر في الخارج فيعتبر انتقال ملكيتها صحيحا وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون اذا كان متبوعا بانتقال ملكية المحال او مشروعات الاستغلال الموجودة بمصر .

مادة ٢٧ - لا يجوز تقديم طلب لنقل ملكية ما من العلامات التي تعتبر مرتبطه وفقا للمادة السادسة او السابعة من هذه اللائحة دون بديه العلامات الاخرى المرتبطة بها .

ويكتفى بتقديم طلب واحد للتأثير في السجل بنقل ملكية تلك العلامات .

مادة ٢٨ - تقوم المصلحة بالتأثير في السجل بانتقال ملكية العلامة مع ذكر اسم المالك الجديد ومهنته وعنوانه وسبب انتقال الملكية وتاريخ حصوله وتاريخ التأشير في السجل .

ويخطر مراقب المصلحة الطالب أو وكيله بحصول التأشير .

مادة ٢٩ - يشهر انتقال ملكية العلامة في جريدة العلامات التجارية ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

٢ - تاريخ تسجيلها ورقم وتاريخ الجريدة التي أشهر بها التسجيل .

٣ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة .

٤ - اسم مالك العلامة السابق .

٥ - اسم من انتقلت اليه الملكية وجنسيته ومهنته .

٦ - تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به في السجل .

٧ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي انتقلت ملكيته مع العلامة .

مادة ٢٠ - يحصل التأشير في السجل برهن العلامة طبقاً لنفس الاجراءات الخاصة بانتقال ملكيتها ويشتمل اشهار الرهن على نفس البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢١ - يشطب الرهن بناء على طلب يقدم لمراقب المصلحة من مالك العلامة مصحوباً بالمستندات الدالة على فك الرهن .

ويشهر الشطب في جريدة العلامات التجارية مع الاشارة الى رقم وتاريخ الجريدة التي أشهر فيها رهن العلامة .

تجديد مدة الحماية

وشطب التسجيل

مادة ٢٢ - يقدم طلب تجديد مدة الحماية المترتبة على التسجيل على الاستمارة المعدة لذلك ويشتمل على بيان الرقم المتتابع للعلامة واسم مالكيها .

مادة ٢٣ - اذا كان الطلب مقدماً في المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون فتؤشر المصلحة في السجل بما يفيد تجديد مدة حماية العلامة ويعطى مراقب المصلحة الطالب شهادة بذلك .

مادة ٢٤ - (مددة بالقرار ٢٣٣ لسنة ١٩٤٩) يشهر تجديد مدة الحماية في « جريدة العلامات التجارية » ويشتمل الاشهار على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

٢ - اسم مالكيها ومهنته .

- ٣ - تاريخ تسجيلها ورقم الجريدة التي أشهر بها التسجيل .
- مادة ٣٥ - يشهر شطب التسجيل في « جريدة العلامات التجارية » ويشتمل الاثمار على البيانات الآتية :
- ١ - الرقم المتتابع للعلامة .
 - ٢ - اسم مالكا ومهنته .
 - ٣ - رقم الجريدة التي أشهر بها التسجيل .
 - ٤ - سبب الشطب وتاريخ حصوله .

التغييرات والتعديلات

التي نظرا على التسجيل

- مادة ٣٦ - على كل مالك علامة يريد ادخال أية اضافة أو تعديل على علامته المسجلة لا يمس ذاتيتها مساسا جوهريا أن يقدم طلبا بذلك الى مراقب المصلحة على الاستمارة المعدة لذلك .
- وترفع بالطلب أربع صور للعلامة بعد تعديلها وتتبع بشأنه نفس الاجراءات الخاصة بطلبات التسجيل الاصلية .
- مادة ٣٧ - يجوز للمالك العلامة المسجلة أن يطلب تدوين البيانات الآتية في السجل :

- ١ - تغيير اسم ولقب الملك أو مهنته أو جنسيته واذا كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير في اسمها أو عنوانها أو في الفرض من تأليفها .
- ٢ - شطب بعض البضائع أو المنتجات المخصصة لها العلامة .
- ٣ - كل تغيير في العنوان الذي ترسل عن طريقه المكاتبات والمستندات المتصلة بالتسجيل أو في الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

٤ - رقم التسجيل الدولى وتاريخه فى حالة حصوله اذا كانت مصر ليست البلد الاصلى للعلامة •

ويقدم الطلب على الاستمارة المعدة لذلك ويشتمل على الرقم المتتابع للعلامة واسم مالکها وبيان التغييرات أو التعديلات المطلوب تدوينها •

مادة ٢٨ - اذا كانت البيانات المطلوب تدوينها فى السجل وفقا للمادة السابقة تتعلق بعلامات مرتبطة فيكتفى بتقديم طلب واحد للتدوين بمقتضاء فى صفحات تسجيل تلك العلامات •

مادة ٢٩ - تقوم المصلحة بتدوين البيانات فى السجل واشهارها فى « جريدة العلامات التجارية » ويشتمل الاشهار على الرقم المتتابع للعلامة واسم مالکها وبيان التعديلات أو التغييرات التى أدخلت مع الاشارة الى رقم الجريدة التى أشهر فيها تسجيل العلامة •

العلامات التى تخصص للدلالة على مراقبة منتجات معينة أو فحصها •

مادة ٤٠ - ترفق بطلبات تسجيل العلامة المخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص الاوراق الآتية :

١ - أربع صور للعلامة على الاستمارة المعدة لذلك ويجب أن تكون كل صورة منها مطابقة لرسم العلامة باستمارة طلب التسجيل •

٢ - صورتان طبق الاصل من نظام الجمعية أو الهيئة طالبة التسجيل مع التعديلات التى تكون قد أدخلت عليها •

٣ - صورتان من النظام الذى سيتيمه طالب التسجيل فى مراقبة المنتجات أو فحصها مع بيان الشروط والقيود الواجب توافرها فيها وكيفية استخدام العلامة عليها •

المعارض الصناعية والزراعية

مادة ٤١ - (مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣) إذا رغب صاحب العلامة في ضمان الحماية الوقتية لعلامته الموضوعة على منتجات أو بضائع معروضة في معرض أهلى أو دولى يجب عليه أن يخطر مدير الإدارة برغبته في العرض قبل حصوله ، ويحصر الاخطار على الاستمارة المعدة لذلك مشفوعا بأربع صور للعلامة .

مادة ٤٢ - تقيد الطلبات في سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ تقديم الطلب .
 - ٢ - اسم المعارض .
 - ٣ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمى .
 - ٤ - البضائع أو المنتجات الموضوعة عليها العلامة .
- ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٤٣ - (مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣) يعطى مدير الإدارة للطلاب شهادة الحماية الوقتية بدون مقابل وتكفل هذه الشهادة للطلاب الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

مادة ٤٤ - (ملغاة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣) .

الاطلاع والمستخرجات والشهادات

مادة ٤٥ - يجوز لكل شخص أن يطلع على الطلبات التى تقدم لراغب المصلحة طبقاً لأحكام هذه اللائحة وكذلك على الأوراق المرفقة بها وعلى سجل العلامات التجارية والفهارس الخاصة بها وعلى ما يكون قد صدر من القرارات .

٤٠ تصارة داخلية

ويجوز لراقب المصلحة اعطاء صور أو مستفراجات من الطلبات والاوراق والقرارات المذكورة في الفقرة السابقة فيما عدا عقود تأليف الشركات وأنظمتها .

مادة ٤٦ - يجوز لكل شخص قبل تقديم طلب تسجيل علامته أن يستعلم من مراقب المصلحة عما اذا كانت تلك المصلحة خالية من الموانع القانونية المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون وأن يطلب منه البحث في فهارس العلامات المسجلة وفهارس العلامات المقدم عنها طلبات لم يبت فيها نهائيا للتحقق من عدم وجود علامات مماثلة أو مشابهة للعلامة التي يريد تسجيلها .

ويقدم الطلب على الاستمارة المعدة لذلك مصحوبا بصورتين للعلامة ويذكر به بيان البضائع والمنتجات التي ستخصص العلامة لتمييزها .
ويعطى الطالب شهادة بنتيجة البحث ولا يترتب على تلك الشهادة أي حق له .

مادة ٤٧ - يجوز لراقب المصلحة اعطاء مالك العلامة المسجلة الذي يرغب في تسجيلها في الخارج شهادة دالة على حصول تسجيلها بمصر .
ويذكر بالشهادة الغرض من اعطائها وتشتمل على رسم العلامة وعلى جميع البيانات المفيدة بصفحة تسجيلها دون الاشارة الى شرط التسجيل المنوه عنه في المادة ١١ من هذه اللائحة ان وجد .
ويجوز لراقب المصلحة - قبل اعطاء الشهادة - أن يكلف الطالب بتقديم صورة للعلامة مطابقة لرسمها باستمارة طلب التسجيل .

احكام طمة

مادة ٤٨ - يجب أن ترفق بالطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة الايمالات الدالة على سداد الرسوم طبقا للتعريف المبينة بالمحق رقم ٢ لهذه اللائحة .

٤١ تجلزة داخلية

مادة ٤٩ - تكون الاستثمارات المنصوص على استخدامها في هذه اللائحة طبقا للنماذج المبينة بالملحق رقم ٣ لهذه اللائحة .

مادة ٥٠ - اذا كان طالب التسجيل أو تدوين البيانات أو التأشير بانتقال الملكية أو بالرهن أو بشطب أو المعارض في التسجيل غير «قيم في مصر فيجب عليه ان ينيب عنه وكيلًا مقيمًا بها للسير في الاجراءات .

مادة ٥١ - يجوز لمراقب المصلحة أن يكلف الطالب بتقديم «كليسيه عن العلامة قبل اتخاذ اجراءات الاشهار المنصوص عليها في هذه اللائحة .

وإذا كان الاشهار خاصا بمجموعة العلامات المنصوص عليها في المادة السابعة من هذه اللائحة فيجوز لمراقب المصلحة أن يطلب تقديم «كليسيه عن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة .

ويجب أن يكون «الكليسيه مطابقا للمواصفات والاستراطات التي يقرها مراقب المصلحة ومصحوبا بثلاث صور للعلامة مطابقة لرسمها باستمارة طلب التسجيل .

وتحتفظ المصلحة ب«الكليسيه بعد حصول الاشهار ولا يجوز لصاحب الشأن أن يطلب اعادته اليه .

مادة ٥٢ - الطلبات والمراسلات وجميع الاوراق الاخرى التي تقدم لمراقب المصلحة تنفيذا لاحكام هذه اللائحة يجب تحريرها باللغة العربية . والشهادات والاوراق التي تكون محصورة بلغة أجنبية ترفق بترجمة عربية مصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة .

مادة ٥٣ - تحرر المرفقات التي تقدم لمراقب المصلحة مع الطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة على أوراق بيضاء غير شفافة من حجم

« الملوكسكاب » وتكون الكتابة على وجه واحد منها بالمبر مع عدم التحشير أو التثخير أو الكشط ويراعى ترك هامش قدره أربعة سنتيمترات على الأقل في الجانب الأيسر من كل ورقة .

مادة ٥٤ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ هذا النشر .

ملحق رقم ١ (١)

فئات المنتجات (٢)

الفئة رقم ١

المنتجات الكيماوية التي تستخدم في الصناعة والابحاث والتجارب العلمية والتصوير الفوتوغرافي والزراعة وفلاحة البساتين وغرس الغابات - الأسمدة (الطبيعية والصناعية) مواد اطفاء الحريق - مواد سقي المصادن والمستحضرات الكيماوية الخاصة باللحام - المواد الكيماوية الخاصة بحفظ الاغذية - مواد الدباغة - مواد اللصق التي تستخدم في الصباغة .

(١) الفئات من رقم ٣٥ حتى ٤٢ مضافة بقرار وزير التكوين رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧١ (الوقف المصرية في ١٩/٥/١٩٧١ - العدد ١١٢) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن تقسيم فئات المنتجات من السلع التجارية الذي صرح به قرار وزير التجارة والصناعة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ تنفيذاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وانما هو « لغرض التسجيل » أي لتقدير رسوم التسجيل تبعاً للفئات وتسهيل الكشف عن العلامات السبلق تسجيلها من السلع المخطلة وما يتصل بكل ذلك من الضرورات الصلية المتعلقة بإجراءات التسجيل وليس الغرض منها اعتبار السلع المتباينة التي فكرت في فئة من الفئات في حكم السلعة الواحدة من حيث استعمال علامة تجارية واحدة (نقض ١٥/٢/١٩٥٦ - موسوعة الذهبية - جزء ٧ مقرة ١٨٧٥) .

الفئة رقم ٢

الدهانات والورنيش واللاكيه — المواد التي تستخدم لوقاية المعادن من الصدأ والخشب من التلف — المواد الملونة ومواد الصباغة — المواد الكيماوية الخاصة بتثبيت الالوان — الراتينج — المعادن المتخذة شكل ألواح أو المسحوقة التي تستخدم في النقش والزخرفة •

الفئة رقم ٣

المستحضرات الخاصة بتبييض الأقمشة وغيرها من المراد التي تستخدم في غسيل الملابس — مستحضرات التنظيف والصبقل وإزالة الاوساخ والكثط — الصابون — المواد العطرية والزيوت الطيارة ومواد التزين (الكرزموتيك) ومحاليل الشعر — مجاين الاسنان •

الفئة رقم ٤

الزيوت والشحوم التي تستخدم في الصناعة (غير الزيوت والمواد الدهنية التي تستخدم في التغذية والزيوت الطيارة) — مواد التشحيم — المستحضرات التي تستخدم لترسيب الاتربة وامتصاصها — الوقود (بما في ذلك الزيوت المعدنية الخاصة بإدارة المحركات) مواد الاضاءة — شموع الاضاءة بجميع أنواعها وفتائل الاضاءة •

الفئة رقم ٥

مواد الصيدلة والطب البيطرى والمواد الصحية — أغذية الاطفال بحشو الأسنان والسمع المستخدم في طب الأسنان — المواد المطهرة — المستحضرات المستخدمة في اباداة الحشائش والاعشاب والحيوانات والحشرات الضارة •

الفئة رقم ٦

المعادن غير المشغولة ونصف المشغولة وكل خليط منهما — مراسى

المراكب (الملب) والسدانات والاجراس والمعادن المطروقة وغير المطروقة التى تستخدم فى البناء - القضبان وغيرها من المواد المعدنية التى تستخدم فى الطرق الحديدية - السلاسل (عدا السلاسل الخاصة بجر العربات) - الحبال المعدنية والأسلاك (غير الكهربائية) - ما يتعلق بصناعة الاقفال - المواسير والأنابيب المعدنية - الخزائن وصناديق حفظ النقود - المكرات المصنوعة من الصلب - الحداوى - المسامير العادية واللولبية (القلاووظ) - المنتجات الاخرى (غير الواردة ضمن فئات أخرى) المصنوعة من معادن غير نفيسة - خامات معادن •

الفئة رقم ٧

الآلات وعدد الآلات - المحركات (عدا محركات العربات) - وصلات وسيور الآلات (عدا الخاصة بالعربات) الآلات والادوات الزراعية الكبيرة - جهيزات التفريخ •

الفئة رقم ٨

العدد والادوات اليدوية - أدوات القطع والشوك والملاط - الاسلحة البيضاء •

الفئة رقم ٩

الأجهزة والعدد العلمية والبحرية والخاصة بمسح الاراضى والأجهزة والعدد الكهربائية (بما فى ذلك اللاسلكية) وكذلك الأجهزة والعدد الفوتوغرافية والسينماتوغرافية والخاصة بصناعة النظارات وعمليات الوزن والقياس واعطاء الاشارات والضبط (المراقبة) والانقاذ والتعليم - والأجهزة الأوتوماتيكية التى تعمل بوضع قطعة من النقود أو غيرها - الآلات الحاسبة - أجهزة اطفاء الحريق •

٤٠ تجارة داخلية

الفئة رقم ١٠

المحدد والأجهزة التي تستخدم في الجراحة والطب البشرى وطب الأسنان والطب البيطرى (بما في ذلك أطراف الجسم والعيون والأسنان الصناعية) •

الفئة رقم ١١

أجهزة الانارة والتدفئة وتوليد البخار والطهى والتبريد والتجفيف والتهوية وتوزيع المياه والتركيبات الصحية •

الفئة رقم ١٢

العربات — أجهزة النقل البرى أو الجوى أو المائى •

الفئة رقم ١٣

الأسلحة النارية — الذخائر والمقذوفات — المواد المفرقة — الإغماط النارية •

الفئة رقم ١٤

المعادن النفيسة وأى خليط منها والمنتجات المصنوعة من تلك المعادن أو المطلاة بها (عدا أدوات القطع والشوك والملاعق) — المجوهرات والأحجار الكريمة — الساعات وغيرها من العدد الخاصة بقياس الوقت (الكرونومتر) •

الفئة رقم ١٥

الآلات الموسيقية (عدا الآلات المتكلمة والأجهزة اللاسلكية) •

الفئة رقم ١٦

الورق والأصناف المصنوعة منه والورق المقوى (الكرتون)

والأصناف المصنوعة منه — المطبوعات والجرائد والدوريات والكتب —
 مواد التجليد — الصور الفوتوغرافية — الأدوات الكتابية ومواد اللصق
 (الخاصة بالأدوات الكتابية) — الأدوات الخاصة بالفنانين — فرش
 النطوين — الآلات الكتابية ولوازم المكاتب (عدا الأثاث) — الأدوات
 التي تستخدم في التهذيب والتعليم (عدا الأجهزة) — ورق اللعب —
 حروف الطباعة والإنكشحات •

الفئة رقم ١٧

الصمغ والمطاط والبلاط وما يقرم مقامها والأصناف المصنوعة منها
 غير الواردة ضمن فئات أخرى — المواد التي تستخدم في التغليف أو
 السد أو العزل — الحرير الصخري (اسبستوس) والميكا ومنتجاتها —
 المواسير المرنة (غير المعدنية) •

الفئة رقم ١٨

الجلود المدبوغة ونقلايدها والأصناف المصنوعة منها غير الواردة
 ضمن فئات أخرى — الجلود الخام — الصناديق والحقائب — الشماسي
 والمظلات والعمى — السياط وأطقم الخيل والسروج •

الفئة رقم ١٩

مواد البناء والأحجار الطبيعية والصناعية والأسمنت والجير والمونة
 والجبس والحمى — المراسير المصنوعة من الفخار أو الأسمنت — المواد
 التي تستخدم في إنشاء الطرق — الأسفلت والزفت والتطران (القار) —
 المساكن المتحركة — الآثار المصنوعة من الحجر — المداخن •

الفئة رقم ٢٠

الأثاث المرأيا والبراويز — الأصناف (غير الواردة ضمن فئات
 أخرى) المصنوعة من الخشب أو الفلين أو العلب أو الخيزران أو

٤٧ تجارة داخلية

الصفصاف أو القرون أو المعظم أو المعاج أو عظم الحيت أو قشر السمك
أو الكهرمان أو الصدف أو رغو البحر أو السيلولويد أو ما يقوم مقام
تلك المواد .

الفئة رقم ٢١

الأدوات والأوعية المنزلية الصغيرة (غير المصنوعة من معادن
نفيسة أو المطلاة بها) الأمشاط والأسفنج - الفرش (عدا فرش
التلزين) - المواد التي تستعمل في صناعة الفرش - الأدوات والمواد
التي تستخدم في التنظيف - برادة الحديد - المصنوعات الزجاجية
والصينية والفخار (غير الواردة ضمن فئات أخرى) .

الفئة رقم ٢٢

الجمال والدويارة والشباك والخيام والمظلات (تتدات المقامش
السمك) والمشمع (غير المستخدم في فرش أرضية الحجر) والقلوع
والأكياس - مواد التجديد والحشو (الشعر والقبوق والريش وأعشاب
البحر وغيرها) - المواد الليلية الخام التي تستخدم في النسيج .

الفئة رقم ٢٣

المزحل والخيوط .

الفئة رقم ٢٤

المنسوجات - أغطية الفراش والموائد - الأصناف المنسوجة غير
الواردة ضمن فئات أخرى .

الفئة رقم ٢٥

الملابس بما في ذلك الأحذية (برقبة أو مكشوفة) والشبابيب .

الفئة رقم ٢٦

الدنطة والمطرزات والشرائط والأربطة - الأزرار والكبسون والشنكل
والدبابيس والابر - الزهور الصناعية .

الفئة رقم ٢٧

الأبسطة والبليط والحصير والمشمع وغيرها من المواد التي تستعمل لتغطية أرضية الحجر - ما يستخدم لتزيين الحائط (غير المواد المنسوجة) •

الفئة رقم ٢٨

اللعب وأدوات اللعب - أدوات الألعاب البدنية وأدوات الرياضة (عدا الملابس) - الزخارف والزينات الخاصة بشجر عيد الميلاد •

الفئة رقم ٢٩

اللحوم والأسماك والطيور الداجنة وحيوانات وطيور الصيد - مستخرجات اللحوم - الفواكه والخضروات المحفوظة والمجففة والمطهية - المربات بأنواعها - البيض واللبن وغيره من منتجات الالبان - الزيوت والشحوم المعدة للتغذية - الاغذية المحفوظة والمخللات •

الفئة رقم ٣٠

البن والشاي والكاكاو والسكر والأرز والتابيوكا والساجو وما يقوم مقام البن - الخبيث والمستحضرات المصنوعة من الحبوب - الخبز والبسكويت والكمك والفطائر والحلويات والمثلجات - عسل النحل والعسل الأسود - الخميرة ومسحوق الخميرة - الملح والفردل - الفلفل والخل والمصلصة - الترابيل - الثلج •

الفئة رقم ٣١

الحاصلات الزراعية ومنتجات البساتين والغابات والحبيب (غير الواردة ضمن فئات أخرى) - الحيوانات الحية - الفواكه والخضراوات الطازجة - البذور - النباتات الحية والزهور الطبيعية - المواد الغذائية للحيوانات وشعر البيرة •

الفئة رقم ٣٣

البيرة (الجعة والبيرة السوداء) - المياه المعدنية والغازية وغيرها
من المشروبات غير الكحولية - الشراب وغيره من المستحضرات التي
تستعمل لعمل المشروبات •

الفئة رقم ٣٣

الأنبذة والمشروبات الروحية والكحولية •

الفئة رقم ٣٤

التبغ الخام أو المصنوع - أدوات التدخين - الكبريت (النتاب) •

الفئة رقم ٣٥ : الاعلان والأعمال التجارية •

الفئة رقم ٣٦ : التأمين والأعمال المسالية •

الفئة رقم ٣٧ : أعمال البناء والانشاء والتصلية •

الفئة رقم ٣٨ : المواصلات •

الفئة رقم ٣٩ : النقل والتخزين •

الفئة رقم ٤٠ : معالجة المواد •

الفئة رقم ٤١ : التربية والتعليم والترفيه •

الفئة رقم ٤٢ : مقوعات •

ملحق رقم ٢ (١)

تعريف الرسوم

رقم مسلسل	الإجراءات	الرسم المقرر
	طلب علامة تجارية أو مجموعة علامات عن بضائع أو منتجات تابعة لفئة واحدة	٣ —
	٢ — طلب تسجيل علامة مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص عن بضائع أو منتجات تابعة لفئة واحدة	٦ —
	٣ — رفع التظلم للجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون من قرار مدير العلامات التجارية الصادر إما برفض التسجيل أو بتعليق قبوله على شرط وأما برفض ادخال أو تعديل على علامة مسجلة أو بتطبيق القبول على شرط	٦ —
	٤ — الاشتهار عن علامة تجارية في حالة قبولها ..	٢ —
	٥ — المعارضة في تسجيل علامة تجارية أو المعارضة في ادخال اضافة أو تعديل على علامة مسجلة	٦ —
	٦ — رد طالب التسجيل على اخطار المعارضة او رد مالك العلامة المسجلة على اخطار المعارضة في ادخال اضافة أو تعديل على علامته المسجلة	٣ —
	٧ — طلب تحديد جلسة لسماع اقوال المعارض ضده « طالب التسجيل أو مالك العلامة المسجلة » بشأن المعارضة في تسجيل علامة تجارية أو في ادخال اضافة أو تعديل على علامة مسجلة	٢ —

(١) مستجد بقرار وزير التجارة رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٧٥ (الموقع
الصرية - العدد ١٩٩ في ١٩٧٥/٨/٢٧) .

رقم مستند	الاجراءات	الرسم المقد
	بلم جنبه	
٨ -	تسجيل علامة تجارية أو علامة مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص أو تسجيل مجموعة علامات عن بضائع أو منتجات تابعة لفئة واحدة	٦ -
	ومن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة بعد العلامة الاولى	١ -
٩ -	التأشير في صفحة تسجيل علامة تجارية بانها مرتبطة بعلامة أخرى سجلت بعد تسجيل العلامة الاولى	٥٠٠ -
١٠ -	الاشهار عن تسجيل علامة تجارية أو مجموعة علامات تابعة لفئة واحدة	١ -
١١ -	طلب التأشير في السجل بقتال ملكية علامة تجارية أو علامة مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص أو بقتال ملكية علامات مرتبطة طبقا لما يأتى :	
(أ)	إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة اشهر من تاريخ انتقال الملكية	٦ -
	ومن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الاولى	٣ -
(ب)	إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة اشهر ولكن في خلال ستة اشهر من انتقال الملكية	٧ -
	ومن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الاولى	٣ ٥٠٠ -
(ج)	إذا قدم الطلب بعد مضي ستة اشهر من تاريخ انتقال الملكية	٨ -

رقم مسلسل	الاجراءات	الرسم المقرر
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة	مليم جنيه
٤ —	بعد العلامة الاولى	
١٢ —	الاشهار عن نقل ملكية علامة تجارية	٢ —
٥٠٠ —	وعن كل من العلامات المرتبطة بعد الاولى	
١٣ —	طلب التأشير في السجل برهن علامة تجارية أو برهن علامات مرتبطة طبقا لمسا يأتى : (أ) اذا قدم الطلب قبل مضى ثلاثة أشهر من تاريخ الرهن	٣ —
١٥٠٠ —	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الاولى	
٤ —	(ب) اذا قدم الطلب بعد مضى ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الرهن	٤ —
٢ —	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الاولى	
٦ —	(ج) اذا قدم الطلب بعد مضى ستة أشهر من تاريخ الرهن	٦ —
٣ —	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الاولى	
١٤ —	الاشهار عن رهن علامة تجارية	١ —
٢٥٠ —	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بمعد العلامة الاولى	
١٥ —	طلب شطب التأشير في السجل برهن علامة تجارية أو برهن علامات مرتبطة	٢ —
١ —	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بمعد العلامة الاولى	
١٦ —	الاشهار عن شطب التأشير برهن علامة تجارية أو برهن علامات مرتبطة	٢ —

رقم سلسل	الاجراءات	الرسم المقرر
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعدد	مليم جنيه
١ —	العلامة الاولى	
١٧ —	طلب تجديد مدة حماية علامة تجارية مسجلة أو مجموعة علامات أو علامة مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص طبقا لما يلى :	
(١)	إذا قدم الطلب خلال السنة الأخيرة من	
٦ —	مدة الحماية	
	وعن كل علامة من العلامات المكونة	
١ —	للمجموعة بعد العلامة الاولى	
(ب)	إذا قدم الطلب فى خلال الثلاثة اشهر	
٨ —	التالية لانتهاى الحماية	
	وعن كل علامة من العلامات المكونة	
٢ —	للمجموعة بعد العلامة الاولى	
١٨ —	الاشهر عن تجديد مدة الحماية للعلامة أو	
١ —	مجموعة علامات تابعة لفئة واحدة	
١٩ —	طلبات تدوين البيانات المنصوص عليها فى	
	المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية عن علامة	
	أو أكثر لملك واحد :	
٢ —	فى صفحة القيد الاولى	
	ادخال نفس البيانات فى كل صفحة من	
١ —	صفحات القيد التالية	
٢٠ —	طلب ادخال اضافة أو تعديل على علامة	
	مسجلة أو على كل أو بعض العلامات المرتبطة	
	المسجلة باسم الطالب أو على علامة مسجلة	
	مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو	
٦ —	الفحص	
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعدد	
٢ —	العلامة الاولى	

رقم مستند	الاجراءات	الرسوم المقر
	مليم جنيه	
٢١ -	الاشهار عن العلامة التجارية في حالة قبولها بعد ادخال الاضافة أو التعديل عليها	٢ —
٢٢ -	طلب تعديل نظم استخدام علامة مسجلة مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة أو النقص	٣ —
٢٣ -	طلب اضافة اى بيان في السجل أو تغيير اى بيان مفيد فيه لم يحدد عنه رسم فيها محقق	٢ —
٢٤ -	طلبات استيفاء البيئات المدونة في اى طلب من الطلبات المقدمة أو تغييرها أو تصحيحها في علامة أو أكثر لنفس الطالب :	
	في الطلب الاول	١ —
	ادخال نفس البيان في كل من الطلبات التالية	٥٠٠ —
٢٥ -	طلب فحص علامة تجارية	٣ —
٢٦ -	طلب شهادة للحصول على تسجيل علامة تجارية في الخارج	٢ —
٢٧ -	طلب الاطلاع على سجل أو مهارس العمليات التجارية أو على الطلبات أو الأوراق أو القرارات المنصوص عليها في المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية :	
٢٥٠ -	عن كل علامة لمدة ربع ساعة أو جزء منها ..	٢٥٠ —
٢٨ -	طلب صورة أو مستخرج من الطلبات أو الأوراق أو القرارات المنصوص عليها في المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية :	
	عن كل مائة كلمة أو جزء منها	١ —
٢٩ -	طلب صورة أو مستخرج من سجل العلامة التجارية :	
	عن علامة واحدة	٢ —

رقم مسلسل	الاجراءات	الرسم المقرر
	طلب التصديق على صورة طبق الاصل من اى طلب او مستند مقدم الى المصلحة او صادر منها	١ —
	٣٠ — تقديم اكلتيه للاشهر عن العلامة لايزيد طوله او عرضه عن خمس سنتيمترات	٢ —
	وعن كل زيادة فى الطول والعرض قدرها ٣ سم او جزء منها	١ —

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة
مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الموقعة في ١٤ ابريل
سنة ١٨٩١ والمعدة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ،
وواشington في ٢ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيه سنة ١٩٢٤ ونيس في ١٥ يونيه
سنة ١٩٥٧ واستكهولم في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٧ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى مرافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى
معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الموقعة في ١٤ ابريل
سنة ١٨٩١ والمعدة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن
في ٢ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيه
سنة ١٩٢٤ ونيس في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٧ واستكهولم في ١٤ يولييه
سنة ١٩٦٧ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٩٤ (٣ اكتوبر سنة
١٩٧٤) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ - المعداد ١٣ . وقد
صدر بهذا النشر قرار وزير الخارجية المنشور بذات المعداد من الجريدة
الرسمية .

معاهدة مصرية للتسجيل الدولي للعلامات
(صيغة ستكهولم)

(مادة ١)

١ - يشكل من الدول التي تنطبق عليها هذه المعاهدة اتحاد خاص للتسجيل الدولي للعلامات .

٢ - يجوز لرعايا كل من الدول المتعاقدة أن يكتفوا بالحماية في جميع الدول الأخرى الأطراف في هذه المعاهدة بالنسبة لعلاماتهم المخصصة للمنتجات أو الخدمات المسجلة في بلدها الأصلي وذلك بإيداع تلك العلامات بالمكتب الدولي للملكية الفكرية (المسمى فيما بعد « المكتب الدولي ») والمنصوص عليه في اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (السماة فيما بعد « بالمنظمة ») وذلك عن طريق المصلحة المختصة في بلد العلامة الأصلي .

٣ - يعتبر بلدا أصليا للعلامة :

كل دولة من دول الاتحاد الخاص يكون فيه للمودع منشأة حقيقية وجدية صناعية أو تجارية وفي حالة عدم وجود مثل هذه المنشأة في إحدى دول الاتحاد الخاص ، أى دولة من دول الاتحاد الخاص يكون له فيها محل إقامة .

وفي حالة عدم وجود محل إقامة له في إحدى دول الاتحاد الخاص ، الدولة التي يتمتع بجنسيتها إذا كان من رعايا إحدى دول الاتحاد الخاص .

(مادة ٢)

يعتبر في حكم رعايا الدول المتعاقدة ، رعايا الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٣

٤٤ تجارة داخلية

من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في أقاليم دول الاتحاد
الخاص المكون بمقتضى هذه المعاهدة •

(مادة ٢)

١ - يجب أن يقدم طلب التسجيل الدولي على النموذج المنصوص
عليه في اللائحة التنفيذية وتشهد المصلحة المختصة في البلد الأصلي للعلامة
على أن بيانات الطلب تطابق البيانات الواردة في سجل البلد الأصلي مع
ذكر تاريخ ورقم ايداع وتسجيل العلامة في البلد الأصلي وكذلك تاريخ
طلب التسجيل الدولي •

٢ - يجب على المودع أن يذكر المنتجات أو الخدمات المطلوب من
أجلها حماية العلامة وأن يبين أيضا إذا أمكن الفئة أو الفئات المقابلة لها
في جدول الفئات المكون بموجب معاهدة نيس الخاصة بالتصنيف الدولي
للمنتجات والخدمات لأغراض تسجيل العلامات • فإذا لم يذكر المودع
ذلك قام المكتب الدولي بترتيب المنتجات أو الخدمات في الفئات المقابلة
لها في التصنيف المذكور • ويتولى المكتب الدولي باشتراك مع المصلحة
المحلية مراجعة الفئات التي ذكرها المودع • وفي حالة عدم الاتفاق بينهما
يرجح رأى المكتب الدولي •

٣ - على المودع الذي يطالب بلون معين باعتباره عنصرا مميزا
للمعلامة :

(أ) أن يقر ذلك صراحة وأن يشفع ايداعه ببيان موضح فيسه
اللون أو مجموعة الألوان المطالب بها •

(ب) أن يشفع طلبه بنماذج ملونة من المعلامة وترفق هذه النماذج
بالتعليمات الصادرة من المكتب الدولي وتمسدد اللائحة
التنفيذية حدد هذه النماذج •

٤ - يقوم المكتب الدولي فوراً بتسجيل العلامات المودعة وفقاً للمادة الأولى . ويحمل التسجيل نفس تاريخ تقديم طلب التسجيل الدولي في البلد الأصلي على أن يتسلم المكتب الدولي الطلب خلال مدة شهرين ابتداء من ذلك التاريخ .

فإذا لم يتسلم المكتب الدولي الطلب خلال المدة فلم يقبده في تاريخ وروده اليه وعليه أن يخطر فوراً بهذا التسجيل المصالح المعنية وأن ينشر العلامات المسجلة في نشرة دورية يصدرها المكتب الدولي وذلك من واقع البيانات الواردة في طلب التسجيل . أما بالنسبة للعلامات التي تتضمن عنصراً تصويرياً أو كتابة خاصة ، فتحدد اللائحة التنفيذية ما إذا كان يجب على المودع تقديم ختم (كليشيه) للعلامة .

٥ - يقصر الاشهار في الدول المتعاقدة عن العلامات المسجلة ، تنطبق كل مصلحة من المكتب الدولي عدداً من نسخ النشرة سائلة الذكر دون مقابل ، وعدداً آخر منها بثمن مخفض . ويحدد هذان العددان بنسبة عدد الوحدات المنصوص عليها في الفقرة ٤ (١) من المادة ١٦ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وبالشروط المقررة في اللائحة التنفيذية . ويعتبر هذا الاشهار كافياً في جميع الدول المتعاقدة ولا يكلف المودع بأى اشهار آخر .

(مادة ٢ « هكزة ٢ »)

١ - يجوز لكل دولة من الدول المتعاقدة في أى وقت أن تخطر كتابة مدير عام المنظمة (المسمى فيما بعد « المدير العام ») بأن الحماية المترتبة على التسجيل الدولي لا تسرى في أراضيها الا اذا طلب صاحب العلامة ذلك صراحة .

٢ - لا يسرى مفعول هذا الاخطار الا بعد ستة أشهر من تاريخ تبليغه بواسطة المدير العام الى الدول الأخرى المتعاقدة .

(مادة ٣ « مكررة ٣ »)

١ - طلب امتداد الحماية الناتجة عن التسجيل الدولي في دولة من الدول التي استعملت الحق المنروح بمقتضى المادة ٣ (مكررة ٣) يجب التأشير به على الطلب المشار اليه في المادة ٣ فقرة (١) •

٢ - في حالة طلب امتداد اقليمي بعد التسجيل الدولي يقدم هذا الطلب عن طريق المصلحة المختصة في البلد الأصلي على النموذج المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية ويقوم المكتب بتسجيله في الحال وتبليغه دون تأخير الى المصلحة أو المصالح المعنية وينشر مثل هذا الطلب في النشرة الدورية التي يصدرها المكتب الدولي ، وينتج الامتداد الاقليمي آثاره من تاريخ قيده في السجل الدولي وينتهي مفعوله بانتهاء مدة التسجيل الدولي للعلامة التي يتناولها •

(مادة ٤)

١ - تتمتع العلامة بالحماية في كل من الدول المتعاقدة المعنية كما لو كانت أودعت فيها مباشرة ، وذلك ابتداء من تاريخ تسجيلها لدى المكتب الدولي طبقاً لأحكام المادتين ٣ ، ٣ (مكرر ٣) ولا تقتيد الدول المتعاقدة بجدول فئات المنتجات أو الخدمات المشار اليه في المادة ٣ فيما يتعلق بتقدير مدى حماية العلامة •

٢ - تتمتع كل علامة مسجلة دولياً بحق الأسبقية المقرر في المادة ٤ من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية دون حاجة للقيام بالأجراءات الواردة في البند « د » من المادة المذكورة •

(مادة ٤ « مكررة ٣ »)

١ - اذا أودعت العلامة في الدولة أو أكثر من الدول المتعاقدة ثم سجلت بعد ذلك في المكتب الدولي باسم صاحبها نفسه أو من ألت اليه حقوقه فيحل التسجيل الدولي محل التسجيلات المحلية السابقة دون الاخلال بالحقوق المكتسبة نتيجة لهذه التسجيلات •

٢ - يجب على المصالح المحلية بناء على طلب يقدم إليها أن تدون التسجيل الدولي في سجلاتها •

(مادة ٥)

١ - يجوز للمصالح التي يخطرها المكتب الدولي بتسجيل العلامة أو بطلب امتداد الحماية المقدم طبقا للمادة ٣ (مكررة ٣) أن تقرر عدم منح الحماية لهذه العلامة في اقليمها اذا كان تشريعها يسمح لها بذلك • ولا يجوز هذا الرفض الا في الأحوال التي قد تنطبق على العلامة المقدمة للتسجيل المحلي والمقررة في اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية • ومع ذلك لا يجوز رفض الحماية ولو جزئيا لمجرد أن التشريع المحلي لا يسمح بالتسجيل الا بالنسبة لعدد محدد من الفئات أو عدد محدد من المنتجات أو الخدمات •

٢ - على المصالح التي ترغب في مباشرة هذا الحق أن تخطر المكتب الدولي بالرفض مع بيان جميع الاسباب خلال المهلة المنصوص عليها في قانونها المحلي وقبل انقضاء سنة على الأكثر من تاريخ التسجيل الدولي للعلامة أو من تاريخ طلب امتداد الحماية المقدم طبقا للمادة ٣ (مكررة ٣) •

٣ - يرسل المكتب الدولي فوراً نسخة من قرار الرفض الملن اليه على هذا النحو الى المصلحة المختصة في البلد الأصلي للعلامة والى ملك العلامة أو وكيله اذا كانت المصلحة قد أخطرت المكتب الدولي باسمه • ويكون لصاحب الشأن نفس طرق التظلم كما لو كان أودع شخصياً العلامة مباشرة في الدولة التي رفضت فيها للحملة •

٤ - يجب على المكتب الدولي موافاة أصحاب الشأن بأسباب رفض تسجيل العلامة اذا طلبوا منه ذلك •

٥ - المصالح التي لم ترسل الى المكتب الدولي أى قرار بالرفض

٦٤ تجارة دلفية

المؤقت أو بالرفض النهائي بشأن تسجيل العلامة أو بخصوص طلب امتداد الحماية خلال مدة السنة المشار إليها تفقد الحق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة بالنسبة للعلامة المعنية .

٦ - لا يجوز للسلطات المختصة ابطال تسجيل العلامة الدولية دون تمكين صاحب العلامة من اتخاذ تدابير الدفاع عن حقوقه في الوقت المناسب ويبلغ البطلان الى المكتب الدولي .

(مادة • « مكررة ٢ »)

تعفى من كل تصديق أو اعتماد غير اعتماد المصلحة لتابعة للبلد الأصلي للعلامة الأوداق المثبتة لشرعية استخدام بعض عناصر العلامة كالرموز الدالة على شعار والرسوم والرموز والنياشين والألقاب والأسماء التجارية أو أسماء أشخاص غير المودع أو غير ذلك من البيانات الماثلة التي قد تطلبها مصالح الدول المتعاقدة .

(مادة • « مكررة ٣ »)

١ - يسلم المكتب الدولي صورة من البيانات المدونة في السجل عن علامة معينة لكل من يطلب منه ذلك مقابل دفع الرسوم المقررة في اللائحة التنفيذية .

٢ - يجوز للمكتب أيضا البحث عن الأسبقية بين العلامات الدولية مقابل أجر .

٣ - تعفى من كل تصديق مستفرجات السجل الدولي التي تطلب لتقديمها في إحدى الدول المتعاقدة .

(مادة ٦)

١ - يكون تسجيل العلامة في المكتب الدولي لمدة عشرين سنة مع امكان تجديده بالشروط الواردة في المادة ٧ .

٢ - عند انتهاء مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ التسجيل الدولي يصبح هذا التسجيل مستقلا عن العلامة المحلية السابق تسجيلها في البلد الأصلي وذلك مع مراعاة الأحكام التالية .

٣ - لا يجوز التمسك جزئيا أو كليا بالحماية المترتبة على التسجيل الدولي سواء نقلت ملكيتها أو لم تنقل اذا حدث خلال مدة السنوات الخمس التالية لتاريخ التسجيل الدولي أن أصبحت العلامة المحلية السابق تسجيلها في البلد الأصلي وفقا لأحكام المادة الأولى ، لا تتمتع جزئيا أو كليا بالحماية القانونية في بلدها الأصلي وكذلك الحال اذا انتهت الحماية القانونية فيما بعد نتيجة لدعوى رفعت قبل انتهاء مدة خمس سنوات .

٤ - في حالة الشطب بناء على رغبة صاحب الشأن أو اداريا ، تطلب مصلحة البلد الأصلي من المكتب الدولي شطب العلامة ويقوم المكتب بشطبها كما تقوم هذه المصلحة في حالة رفع دعوى قضائية بناء على طلب المدعى أو من تلقاء نفسها بموافاة المكتب الدولي بصورة من عريضة الدعوى أو من أية وثيقة أخرى تثبت اقامة الدعوى وكذلك بصورة من الحكم النهائي ويؤشر المكتب الدولي بذلك في السجل الدولي .

(مادة ٧)

١ - يجوز دائما تجديد التسجيل لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ انتهاء المدة السابقة وذلك بمجرد دفع الرسم الأساسى وعند الاقتضاء الرسوم الاضافية والرسوم التكميلية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة .

٢ - لا يجوز أن يشتمل التجديد أى تعديل بالنسبة للتسجيل السابق في آخر صورة له .

٣ - يجب أن يكون بيان فئات التسجيل لأول تجديد طبقا لأحكام عقد نيس الموقع في ١٥ يونيو ١٩٥٧ أو هذا المقد الحالي من بين الفئات الواردة في التصنيف الدولي .

٦٤ تجارة دولية

٤ - يرسل المكتب الدولي الى كل من مالك العلامة ووكيله قبل انتهاء مدة الحماية بستة أشهر تنبيها شبه رسمى يخطر فيها بتاريخ انتهاء مدة الحماية بالضبط .

٥ - تمنح مهلة اضافية قدرها ستة أشهر لتجديد التسجيل الدولى ، وذلك مقابل دفع رسم اضافى تحدده اللائحة التنفيذية .

(مادة ٨)

١ - يجوز للمصلحة التابعة للبلاد الاصلى أن تقرر وتحصل لصالحها رسماً محلياً وأن تطالب به صاحب العلامة المطلوب تسجيلها دولياً أو تجديد تسجيلها .

٢ - يخضع تسجيل العلامة لدى المكتب الدولي لرسم دولى يسدد مقيماً ويتضمن ما يلى :

(أ) رسم أساسى .

(ب) رسم اضافى عن كل فئة من التصنيف الدولى بعد الثالثة المندرجة فيها المنتجات أو الخدمات التى تتناولها العلامة .

(ج) رسم تكملى بالنسبة لكل طلب يقدم لامتداد الحماية وفقاً للمادة ٣ (مكررة ٣) .

٣ - ومع ذلك يجوز سداد الرسم الاضافى المبين فى الفقرة (٢) ب فى موعد تحدده اللائحة التنفيذية ودون أن يؤدى ذلك الى المساس بتاريخ التسجيل ، اذا كان المكتب الدولى قد حدد أو عارض فى عدد فئات المنتجات أو الخدمات وفى حالة عدم دفع الرسم الاضافى فى الموعد المشار اليه أو عدم قيام الموضوع باختصار قائمة المنتجات أو الخدمات بالقدر الضرورى احبر طلب التسجيل الدولى متنازلاً عنه .

٤ - توزع الحصيلة السنوية لمختلف إيرادات التسجيل الدولى ، عدا

الايرادات المنصوص عليها في الفقرة ٢ (ب) و (ج) بالتساوي بين الدول الأعضاء في هذا الاتفاق بواسطة المكتب الهولى بعد خصم المصاريف والنفقات اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق ، فاذا وجدت عند بدء العمل بهذا الاتفاق دولة لم تكن قد صدقت عليه أو انضمت اليه بعد ، فيكون لها الحق عندئذ وحتى تاريخ سريان مفعول تصديقها أو انضمامها ، في حصة من فائض الايرادات تحسب على أساس الاتفاق السابق الذى كان نافذا بالنسبة لها .

٥ - المبالغ الناتجة عن الرسوم الاضافية المشار اليها في الفقرة (٢) (ب) توزع في نهاية كل سنة على الدول الأعضاء في هذا الاتفاق أو في اتفاق نيس الموقع في ١٥ يونيو ١٩٥٧ بنسبة عدد العلامات التى طلبت حمايتها في كل منها خلال السنة المنتهية ، غير أنه بالنسبة للدول التى تتبع نظام الفحص السابق فان عدد العلامات المطلوب حمايتها في كل منها يضرب في معامل معين تحدده اللائحة التنفيذية .

فاذا كانت دولة ما وقت سريان مفعول هذا الاتفاق لم تصدق عليه أو تنضم اليه بعد ، فيكون لها عندئذ الحق وحتى تاريخ سريان مفعول تصديقها أو انضمامها في حصة من المبالغ تحسب على أساس اتفاق نيس .

٦ - المبالغ الناتجة عن الرسوم التكميلية المشار اليها في الفقرة (٢) (ج) توزع طبقا للقواعد المنصوص عليها في الفقرة (٥) بين الدول التى استعملت الحق المقرر في المادة ٣ (مكررة ٢) فاذا وجدت دولة ما لم تصدق على أو تنضم الى الاتفاق الحالى وقت سريان مفعوله ، فيكون لها الحق حتى تاريخ سريان مفعول تصديقها أو انضمامها في حصة في المبالغ تحسب على أساس اتفاق نيس .

(مادة ٨ « مكررة ٢ »)

يجوز لمصاحب التسجيل الدولى أن يتنازل في أى وقت عن الحماية

في دولة واحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة وذلك بقرار يقدمه الى المصلحة التابعة لبلده لتبليغه الى المكتب الدولي الذي يبلغه الى الدول التي يهمها هذا التنازل ، ولا يخضع هذا الالتزام لأية رسوم .

(مادة ٩)

١ - تخطر أيضا المصلحة التابعة لبلد صاحب التسجيل المكتب الدولي بجميع حالات الانهاء والتشطب والتنازل ونقل الملكية والتعديلات الأخرى التي نظرا على تسجيل العلامة في التسجيل المحلي إذا كان من شأن مثل هذه التعديلات أن تؤثر أيضا في التسجيل الدولي .

٢ - يدون المكتب الدولي هذه التعديلات في السجل الدولي ويخطر بها بدوره مصالح الدول المتعاقدة وينشرها في جريدته .

٣ - تتخذ هذه الاجراءات ذاتها إذا طلب صاحب التسجيل الدولي اختصار قائمة المنتجات أو الخدمات التي يتناولها هذا التسجيل .

٤ - يجوز اخضاع هذه العمليات لرسم تحدده اللائحة التنفيذية .

٥ - لا يجوز اضافة منتجات أو خدمات جديدة الى القائمة الا عن طريق ايداع جديد يتم وفقا لأحكام المادة ٣ .

٦ - يعتبر في حكم الاضافة اهلل منتجات أو خدمات مط أخرى .

(مادة ٩ « مكررة ٢ »)

١ - اذا نقلت ملكية علامة مسجلة في السجل الدولي الى شخص مقدره في احدى الدول المتعاقدة غير الدولة التابع لها صاحب التسجيل الدولي ، تقرر المصلحة التي يتبعها هذا الأخير باخطار المكتب الدولي بذلك ، ثم يقوم المكتب الدولي بتسجيل نقل الملكية ويخطر به المصالح الأخرى وينشره في جريدته .

وإذا كان نقل الملكية قد حصل قبل انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل الدولي فإن المكتب الدولي يطلب موافقة المصلحة التابعة

لبلد صاحب الحق الجديد كما ينشر ان أمكن ترخيص ورقم تسجيل العلامة في البلد التابع له صاحب الحق الجديد .

٢ - لا يجوز تسجيل نقل ملكية العلامة المسجلة في السجل الدولي لصالح شخص ليس له الحق في ايداع علامة دولية .

٣ - اذا لم يتسن قيد نقل ملكية العلامة في السجل الدولي اما لعدم موافقة البلد التابع له صاحب الحق الجديد أو لأنه تم لصالح شخص ليس له الحق في طلب التسجيل الدولي كان للمصلحة التابعة لبلد صاحب الحق السابق أن تطلب الى المكتب الدولي شطب العلامة من سجله .

(مادة ٩ « مكررة ٣ »)

١ - في حالة تسلم المكتب الدولي اخطاراً بنقل ملكية العلامة الدولية عن بعض المنتجات أو الخدمات فقط المسجلة عنها السلامة فانه يدون ذلك في سجله . ويكون لكل دولة من الدول المتعاقدة الحق في عدم الموافقة على صحة نقل الملكية اذا كانت المنتجات أو الخدمات الداخلة في الجزء المنقولة ملكيته مشابهة للمنتجات أو الخدمات التي تظل العلامة مسجلة عنها لصالح المالك السابق .

٢ - يسجل أيضا المكتب الدولي نقل ملكية العلامة الدولية بالنسبة لدولة واحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة .

٣ - وفي الحالات السابقة اذا تغير البلد التابع له صاحب الحق في التسجيل الدولي وجب على المصلحة التابع لها صاحب الحق الجديد أن تعطي موافقتها طبقاً للمادة ٩ (مكررة ٢) اذا كانت العلامة الدولية قد نقلت ملكيتها قبل انقضاء خمس سنوات على التسجيل الدولي .

٤ - لا تسرى أحكام الفقرات السابقة الا مع مراعاة أحكام المادة ٦ (مكررة ٤) من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

(مادة ٩ « مكررة ٤ »)

١ - اذا اتفقت عدة دول من دول الاتحاد الخاص على توحيد تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالعلامات جاز لها اخطار المدير العام بما يلي :

(أ) حلول ادارة مشتركة محل الادارة الوطنية لكل منها .

(ب) وأن أقاليم هذه الدول تعتبر في مجموعها كبلد واحد بالنسبة لتطبيق كل أو بعض أحكام هذه المعاهدة السابقة على هذه المادة .

٢ - لا يسرى مفعول هذا الاخطار الا بعد ستة أشهر من تاريخ تبليغه بواسطة المدير العام الى الدول الأخرى المتعاهدة .

(مادة ١٠)

١ - (أ) للاتحاد الخاص جمعية تتألف من الدول التي صدقت على هذه المعاهدة أو انضمت اليها .

(ب) يمثل حكومة كل دولة مندوب ، ويمكنه أن يستعين بنواب ومستشارين وخبراء .

(ج) نفقات كل وفد تتحملها الحكومة التي عينته ماعدا مصروفات السفر وبدلات الإقامة للمندوب واحد عن كل دولة عضو فتكون على نفقة الاتحاد الخاص .

٢ - (أ) تقسوم الجمعية بالآتي :

١ - تبحث كافة المسائل المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدة وبالمحافظة على الاتحاد الخاص وأطراف تقدمه .

٢ - اعطاء الكتب الدولية التوجيهات الخاصة بأعداد

مؤتمرات المراجعة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات دول
الاتحاد الخاص التي لم تصدق على هذه المعاهدة أو تنضم
اليها •

٣ - تمعدل اللائحة التنفيذية وتحدد مقدار الرسوم المذكورة
في المادة ٨ (٢) والرسوم الأخرى المتعلقة بالتسجيل
الدولى •

٤ - تدعى وتعتمد تقارير وأنشطة المدير العام المتعلقة
بالاتحاد الخاص وتعطيه كافة التوجيهات اللازمة في المسائل
التي تدخل في اختصاص الاتحاد الخاص •

٥ - تضع البرنامج وتقرر ميزانية الثلاث سنوات للاتحاد
الخاص وتعتمد حساباته الختامية •

٦ - تقرر اللائحة المالية للاتحاد الخاص •

٧ - تشكل لجان الخبراء ومجموعات العمل التي ترى
أنها لازمة لتحقيق أهداف الاتحاد الخاص •

٨ - تقرر أى الدول غير الاعضاء في الاتحاد الخاص
وأى المنظمات الدولية الحكومية والدولية غير الحكومية التي
يمكن قبولها للاشتراك في اجتماعاتها بصفة مراقبين •

٩ - تقرر تعديلات المواد من ١٥ الى ١٣ •

١٠ - تقوم بأى عمل آخر تراه مناسباً لتحقيق أهداف
الاتحاد الخاص •

١١ - تؤدى كلمة المهام الأخرى التي تتضمنها هذه
المعاهدة •

٢ - (ب) بشأن المسائل التي تهم أيضا اتحادات أخرى تديرها المنظمة
تبت الجمعية في أمرا بعد أخذ علم برأى لجنة تنسيق
المنظمة •

٣ - (أ) لكل دولة عضو في الجمعية صوت واحد •

(ب) يتكون النصاب القانوني للاجتماع من نصف عدد الدول
الاعضاء في الجمعية •

(ج) برغم أحكام الفقرة الفرعية (ب) فإنه اذا كان عدد الدول
المثلة في احدى الدورات اقل من نصف عدد الدول الاعضاء
في الجمعية ولكنه مساو لثلث عدد الدول الاعضاء في الجمعية
أو يزيد عليه ، فللجمعية أن تتخذ القرارات ، ومع ذلك
فقراراتها باستثناء تلك المتعلقة باجراءاتها لا تصبح قابلة
للتنفيذ الا بعد استيفاء الشروط الواردة فيها بعد فيرسل
المكتب الدولي تلك القرارات الى الدول الاعضاء في الجمعية
التي لم تمثل ويدعونها الى الادلاء كتابة بصوتها أو بامتناعها
وذلك في خلال مدة ثلاثة أشهر تحسب من تاريخ هذا الارسل
فإذا كان عند نهاية هذه المدة عدد الدول التي أدلت بصوتها
أو امتناعها تساوى على الاقل عدد الدول الذي كان مطلوباً
لاستكمال النصاب القانوني في اجتماع تلك الدورة ، فإن
القرارات تصبح قابلة للتنفيذ ، ويشترط في نفس الوقت
ضرورة الحصول على الاغلبية المطلوبة •

(د) مع مراعاة أحكام المادة ١٣ (٢) تتخذ قرارات الجمعية
بأغلبية ثلثي الاصوات •

(هـ) لا يعتبر الامتناع عن التصويت صوتاً •

(و) لا يجوز للمنحوب أن يمثل الا دولة واحدة ولا يجوز له
أن يدلي الا بصوت باسمها •

(ز) تشترك دول الاتحاد الخاص التي ليست أعضاء في الجمعية في اجتماعاتها بصفة مراقبين .

٤ - (أ) تجتمع الجمعية مرة واحدة كل ثلاث سنوات في دورة عادية بناء على دعوة من المدير العام ، وبخلاف الحالات الاستثنائية خلال نفس الفترة وفي نفس المكان مع الجمعية العمومية للمنظمة .

(ب) تجتمع الجمعية في دورة غير عادية بدعوة موجهة من المدير العام بناء على طلب ربع الدول الاعضاء في الجمعية .

(ج) جدول أعمال كل دورة يعده المدير العام .

٥ - تقرر الجمعية لائحتها الداخلية .

(مادة ١١)

١ - (أ) الاعمال المتعلقة بالتسجيل الدولي للملزمات وكذلك الاعمال الادارية الاخرى المسندة الى الاتحاد الخاص يتكفل بها المكتب الدولي .

(ب) ويرجى خاص ، يقوم المكتب الدولي بالاعداد للاجتماعات ويتكفل بسكرتارية الجمعية ولجان الخبراء ومجموعات العمل التي قد تؤلفها .

(ج) يشغل المدير العام أعلى وظيفة في الاتحاد الخاص ويمثله .
٢ - يشترك المدير العام وأي موظف يعينه في كل اجتماعات الجمعية وكل لجنة خبراء أو مجموعة عمل قد تؤلفها ، دون حق في التصويت .

ويشغل المدير العام أو أي موظف يعينه وظيفة السكرتير لهذه الاجهزة .

- ٣ - (أ) يعد المكتب الدولي بناء على توجيهات الجمعية مؤتمرات مراجعة أحكام المعاهدة عدا المواد من ١٠ إلى ١٣ .
- (ب) يمكن للمكتب الدولي أن يستشير منظمات دولية حكومية أو دولية غير حكومية حول الإعداد لمؤتمرات المراجعة .
- (ج) يشترك المدير العام والائتمانيون الذين يعينهم في المناقشات التي تدور في هذه المؤتمرات دون حق في التصويت .
- ٤ - يقوم المكتب الدولي بتنفيذ كافة المهام الأخرى التي تسند إليه .

(مادة ١٢)

- ١ - (أ) للاتحاد الخاص ميزانية .
- (ب) تشتمل ميزانية الاتحاد الخاص على الإيرادات والمصروفات المشتركة للاتحادات وكذلك عند الاقتضاء المبلغ المتاح لميزانية مؤتمر المنظمة .
- (ج) تعتبر مصروفات مشتركة للاتحادات المصروفات التي لا تخصص فقط للاتحاد الخاص ولكن تخصص كذلك لاتحاد أو أكثر من الاتحادات التي تديرها المنظمة . وحمة الاتحاد الخاص في هذه المصروفات المشتركة تكرر متناسبة مع الفائدة التي سوف تعود عليه من إنفاقها .
- ٢ - توضع ميزانية الاتحاد الخاص آخذة بعين الاعتبار متطلبات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة .

- ٣ - تتولى ميزانية الاتحاد الخاص من المصادر الآتية :
- (أ) الرسوم وغيرها للخدمة بالتسجيل الدولي والرسوم والمبالغ

المستحقة نتيجة للخدمات الأخرى التي يقوم بها المكتب الدولي باسم الاتحاد الخاص .

(ب) حصيلة بيع منشورات المكتب الدولي الخاصة بالاتحاد الخاص والحقوق المتعلقة بهذه المنشورات .

(ج) الهبات والوصايا والمساعدات .

٤ - (١) تحدد الجمعية بناء على اقتراح المدير العام مقدار الرسوم المذكورة في المادة ٨ (٢) والرسوم الأخرى المتعلقة بالتسجيل الدولي .

(ب) تحدد هذه المبالغ بحيث تسمح إيرادات الاتحاد الخاص من الرسوم غير الرسوم الإضافية والرسوم التكميلية المنصوص عليها في المادة (٢) (ب ، ج) ، وتسمح الرسوم والمصادر الأخرى للإيرادات بتغطية مصروفات المكتب الدولي فيما يخص الاتحاد الخاص .

(ج) في حالة عدم اعتماد الميزانية قبل بدء السنة المالية الجديدة تجدد ميزانية السنة السابقة بالكيفية المنصوص عليها في اللائحة المالية .

٥ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٤ (١) يصعد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة مقابل الخدمات الأخرى التي يؤديها المكتب الدولي باسم الاتحاد الخاص ، ويعرضها في تقرير على الجمعية .

٦ - (١) للاتحاد الخاص رأس مال متداول يتكون من دفعة واحدة تدفعها كل دولة من دول الاتحاد الخاص . وإذا أصبح رأس المال غير كاف لتقرر الجمعية زيادته .

(ب) مقدار الدفعة الأصلية لكل دولة في رأس المال المذكور أو المبلغ الخاص بمشاركتها في زيادته يكون بنسبة مساهمة هذه الدولة كعضو في اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في ميزانية هذا الاتحاد عن السنة التي يتكون فيها رأس المال أو تتقرر فيها الزيادة .

(ج) مقدار الدفعة وكيفية ايداعها تقررهما الجمعية بنا على اقتراح المدير العام وبعد استطلاع رأى لجنة تنسيق المنظمة .

(د) مادامت الجمعية تجيز أن يستخدم رأس المال الاحتياطي للاتحاد والخاص كرأس مال متداول ، فيمكن أن ترجىء الجمعية سريان أحكام الفقرات الفرعية (أ ، ب ، ج) .

٧- (أ) ينص اتفاق المقر المقنن مع الدولة التي توجد على أرضها المنظمة على أنه إذا أصبح رأس المال المتداول غير كاف فلن هذه الدولة تمنح قروضا ومقدار هذه القروض والمشروعات التي تمنح بها تكون موضوعا لاتفاقات منفصلة بين الدولة المذكورة والمنظمة في كل حالة على حدة .

(ب) لكل من الدولة المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) والمنظمة الحق في إلغاء الالتزام بمنح قروض بواسطة اخطار كتابي ويسرى هذا الإلغاء بعد ثلاث سنوات من انتهاء السنة التي تم خلالها الاخطار به .

٨ - تتم مراجعة الحسابات بالكيفية المنصوص عليها في اللائحة المالية بواسطة دولة أو أكثر من دول الاتحاد الخاص أو بواسطة مراقبين خارجيين تعينهم الجمعية بموافقتهم .

(مادة ١٢)

- ١ - يجوز لاية دولة فى الجمعية وللمدير العام التقدم بمقترحات تعديل المواد ١٠ و ١١ و ١٢ وهذه المادة • ويتولى المدير العام إرسال هذه المقترحات الى الدول الأعضاء فى الجمعية بالنظر فيها بسنة أشهر على الأقل •
- ٢ - أى تعديل للمواد المشار اليها فى الفقرة (١) توافق عليه الجمعية وتتطلب الموافقة عليه أغلبية ثلاث أرباع الاصوات المطروحة ومع ذلك فإن أى تعديل للمادة ١٠ ولهذه الفقرة يتطلب أربعة أخماس الاصوات المطروحة •
- ٣ - أى تعديل للمواد المشار اليها فى الفقرة (١) يسرى مفعوله بعد شهر من تسلّم المدير العام للاخطارات الكتابية بالمرافقة ، والتي تتم طبقا لقواعدها الدستورية الخاصة ، من جانب ثلاثة أرباع الدول التي كانت أعضاء فى الجمعية وقت الموافقة على التعديل وأى تعديل لتلك المواد تتم الموافقة عليه على هذه الصورة يلزم كل الدول الاعضاء فى الجمعية وقت سريان مفعول التعديل أو التي تصبح أعضاء بها فى وقت لاحق •

(مادة ١٤)

- ١ - يمكن لاية دولة من دول الاتحاد الخاص تكون قد وقعت هذه المعاهدة أن تصعق عليها ، فإذا لم تكن قد وقعتها فيمكنه أن تنضم اليها •
- ٢ - (١) يمكن لاية دولة خارج الاتحاد الخاص تكون عضوا فى اتفاقية باريس لصناعة الملكية الصناعية أن تنضم الى هذه المعاهدة لتصبح بذلك عضوا فى الاتحاد الخاص •

(ب) بمجرد ابلاغ المكتب الدولي بانضمام دولة كذلك الى هذه المعاهدة فانه يرسل الى المصلحة التابعة لهذه الدولة ونقاسا للمصادرة الثالثة اخطارا شاملا للعلامات التي تتمتع وقتئذ بالحماية الدولية .

(ج) يكفل هذا الاخطار في حد ذاته للعلامات سالفة الذكر حق الاستعادة بالاحكام السابقة في اراضي الدولة المذكورة ويبدأ سريان مدة السنة التي يجوز للمصلحة المعنية أن تقدم خلالها القرار المنصوص عليه في المادة ٥ .

(د) ومع ذلك يجوز لكل دولة أن تعلن عند انضمامها الى هذه المعاهدة أن تطبيقها مقصور على العلامات التي تسجل ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه هذا الانضمام ساري المفعول فيما عدا العلامات الدولية التي سبق أن سجلت تسجيلا محليا متطابقا لا يزال معمولاً به والتي يعترف بها فوراً بناء على أصحاب الشأن .

(هـ) ويملي هذا الاعلان المكتب الدولي من الاخطار الشامل سالف الذكر ، ويكتفى بالاخطار عن العلامات التي تقدم عنها للمكتب في مدة سنة ابتداء من انضمام الدولة الجديدة طلبات للاستثناء من الاستثناء الوارد في الفقرة الفرعية (هـ) مع بيان الايضاحات اللازمة .

(و) لا يرسل المكتب الدولي الاخطار الشامل الى الدول التي تعلن عند انضمامها الى هذه المعاهدة استكمال الحق المنصوص عليه في المادة ٣ (مكررة ٢) كما يجوز لهذه الدول أن تعلن في نفس الوقت أن يكون تطبيق هذه المعاهدة مقصوراً على العلامات التي تسجل ابتداء من اليوم الذي

يصح فيه انضمامها يسرى المفعول ، دون أن يؤدي هذا الاقتصر الى المساس بالمعلومات الدولية التي سبق أن سجلت في هذه الدول تسجيلاً محلياً متطابقاً كما يتيح الفرصة لطلبات امتداد الحماية التي تقدم ويخطر بها وفقاً لاحكام المادة ٣ (مكررة ٣) والمادة ٨ فقرة (٢) (ج) •

(ز) تحل التسجيلات الخاصة بالمعلومات التي أخطر عنها بأحدى الطرق المقررة في هذه المادة محل التسجيلات التي تمت مباشرة في الدولة المتعاقدة انجديدة قبيل التاريخ النعلى لانضمامها •

٣ - تودع مستندات التصديق والانضمام لدى المدير العام •

٤ - (أ) بالنسبة للدول الخمس التي أودعت أولاً مستندات التصديق أو الانضمام ، يسرى مفعول هذه الماهدة بعد ثلاثة أشهر من ايداع الوثيقة الخاصة منها •

(ب) بالنسبة لاية دولة أخرى ، يسرى مفعول هذه الماهدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بتصديقها أو انضمامها بواسطة المدير العام ، ما لم يبين تاريخ لاحق في وثيقة التصديق أو الانضمام • وفي الحالة الأخيرة يسرى مفعول الماهدة بالنسبة لهذه الدولة في التاريخ المبين •

٥ - يستلزم التصديق أو الانضمام بقوة القانون الانضمام الى جميع الاحكام وقبول كل المزايا المنصوص عليها في هذه الماهدة •

٦ - بعد سريان مفعول هذه الماهدة ، لا يجوز لدولة أن تنضم الى اتفاق نيس الموقع في ١٤ يونيه ١٩٥٧ الا مع التصديق

أو الانضمام إلى هذه المعاهدة • ولا يقبل الانضمام إلى الاتفاقات السابقة على اتفاق نيس ولو مع التصديق أو الانضمام إلى هذه المعاهدة •

٧ - تطبيق على هذه المعاهدة أحكام المادة ٢٤ من اتفاقيه باريس لصماية الملكية الصناعية •

(مادة ١٥)

- ١ - يستمر العمل بهذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى •
- ٢ - يجوز لأي دولة أن تنسحب من هذه المعاهدة بواسطة أخطار يوجه إلى المدير العام ويعتبر هذا الانسحاب أيضا انسحاباً من جميع الاتفاقات السابقة ولا ينتج اثره إلا بالنسبة للدولة التي قامت به ، فتظل المعاهدة سارية المفعول بالنسبة للدول الأخرى أعضاء الاتحاد الخاص •
- ٣ - يسرى مفعول الانسحاب بعد سنة من اليوم الذي تسلم فيه المدير العام الاخطار به •
- ٤ - حق الانسحاب المنصوص عليه في هذه المادة لا تجوز ممارسته بواسطة دولة ما قبل مضي مدة خمس سنوات تحسب من تاريخ عضويتها في الاتحاد الخاص •
- ٥ - العلامات الدولية المسجلة قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب ساري المفعول ولم ترفض خلال السنة المنصوص عليها في المادة • تظل متمتعة بنفس الحماية كما لو كانت أودعت مباشرة في هذه الدولة وذلك خلال مدة الحماية الدولية •

(مادة ١٦)

- ١ - (أ) تط هذه المعاهدة بالنسبة لجميع العلاقات بين دول الاتحاد الخاص التي صدقت عليها أو انضمت إليها محل معاهدة

مديد لسنة ١٨٩١ حسب نصوصها المسليقة على النص
الحالي وذلك من يوم بدء العمل بهذه المعاهدة بالسبب
لهذه الدول .

(ب) ومع ذلك فقد دولة في الاتحاد الخاص تصديق على هذه
المعاهدة أو تنضم اليها تظل خاضعة للنصوص السابقة التي
لم تنسحب منها بموجب المادة ١٢ (٤) من ائتفاق نيس
الموقع في ٢٥ يونيو ١٩٥٧ ، وذلك في عرمانها مع الدول التي
لم تصديق أو تنضم الي هذه المعاهدة .

٢ - الدول الخارجة عن الاتحاد الخاص والتي تصبح أعضاء في
هذه المعاهدة تطبقها على التسجيلات الدولية التي تتم في
المكتب الدولي عن طريق المصلحة الوطنية لكل دولة من دول
الاتحاد الخاص التي ليست أعضاء في هذه المعاهدة بشرط
أن تستوفي شروط هذه المعاهدة بالنسبة لتلك الدول .
أما بالنسبة للتسجيلات الدولية التي تتم في المكتب الدولي
عن طريق المصالح الوطنية لتلك الدول الخارجة عن الاتحاد
الخاص والتي تصبح أعضاء في هذه المعاهدة ، فإن هذه
المصالح تقبل أن تلتزم الدولة المشار اليها آنفا باستيفاء
الشروط المنصوص عليها في أحدث ائتفاق تتمتع هذه السدرة
بعضويته .

(مادة ١٧)

١ - (أ) توقع هذه المعاهدة من نسخة واحدة باللغة الفرنسية وتودع
لدى حكومة السويد .

(ب) بيد المدير العام نصوصا رسمية باللغات الاخرى بعد
استشارة الحكومات المختصة التي قد تعينها الجمعية .

٢ - تظل هذه المعاهدة مبروزة للتوقيع عليها في استكهولم حتى
١٣ يناير ١٩٦٨ .

٨٠ تبصوة داخلية

- ٣ - يرسل المدير العام صورتين طبق الاصل معتمدين من حكومة السويد من النص الموقع لهذه المعاهدة الى جميع دول الاتحاد الخاص ، ولحكومة أية دولة أخرى بناء على طلبها .
- ٤ - يسجل المدير العام هذه المعاهدة لدى سكرتارية منظمة الامم المتحدة .
- ٥ - يخطر المدير العام الحكومات جميع دول الاتحاد الخاص بالتوقيعات وايداعات وثائق التصديق أو الانضمام وما تتضمنه هذه الوثائق من اعلانات . وسريان مفعول جميع أحكام هذه المعاهدة ، والاحظارات بالانسحاب ، والاحظارات التي يتم تطبيقها للمواد ٣ (مكررة ٢) و ٩ (مكررة ٤) و ١٣ و ١٤ (٧) و ١٥ (٢) .

(مادة ١٨)

- ١ - حتى يتسلم أول مدير عام وظيفته ، تعتبر الاشارات في هذه المعاهدة الى المكتب الدولي للمنظمة أو الى المدير العام موجهة الى المكتب الدولي الذي أنشأ اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية أو الى مديره على التوالي .
- ١ - يجوز لدول الاتحاد الخاص التي لم تصدق على هذه المعاهدة أو تنضم اليها ، وخلال خمس سنوات تبدأ من سريان مفعول الاتفاقية المنشئة للمنظمة ، أن تمارس ، اذا رغبت ، الحقوق المنصوص عليها في المواد من ١٥ الى ١٣ من هذه المعاهدة كما لو كانت ملتزمة بهذه المواد وأية دولة ترغب في ممارسة هذه الحقوق عليها أن تودع لهذا الغرض اخطارا كتابيا لدى المدير العام يبدأ أثره في يوم تسلمه . وهذه الدول تعتبر أعضاء في الجمعية حتى نهاية المدة المذكورة .

قرار وزير التجارة

رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٥ (١)

بنشر اللائحة التنفيذية لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل
الدولى للعلامات التجارية والصناعية التى أقرتها لجنة
مديرى المصالح الوطنية وجمعية الاتحاد الخاص للدول
الأعضاء فى اتحاد مدريد

وزير التجارة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٥ بشأن
الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة مدريد الخاصة
بالتسجيل الدولى للعلامات التجارية والصناعية المبرمة فى ١٤ أبريل
سنة ١٨٩١ والمعدلة فى بروكسل فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن
فى ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن فى ٢ يونيو
سنة ١٩٣٤ ونيس فى ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ ؛

وعلى المادة ١٠ لمادة (٢) من معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولى
للعلامات التجارية والصناعية ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولى
للعلامات التجارية والصناعية التى أقرتها لجنة مديرى المصالح الوطنية
وجمعية الاتحاد الخاص للدول الأعضاء فى اتحاد مدريد فى ١٩٧٤/٦/٢١ ؛

قرر :

مادة وحيدة - تنشر فى الوقائع المصرية اللائحة التنفيذية لمعاهدة
مدريد الخاصة بالتسجيل الدولى للعلامات التجارية والصناعية التى أقرتها
لجنة مديرى المصالح الوطنية وجمعية الاتحاد الخاص للدول الأعضاء فى
اتحاد مدريد فى ١٩٧٤/٦/٢١ ويعمل بها اعتباراً من ١٩٧٥/١/١ .
تحريراً فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ (١٤ أبريل سنة ١٩٧٥)

(١) الوقائع المصرية فى ١٣ يولية سنة ١٩٧٥ - العدد ١٦١ .

اللائحة التنفيذية

لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التي اقترتها
جمعية الاتحاد ولجنة مديري المصالح الوطنية للملكية الصناعية
للدول الأعضاء في اتحاد مدريد بتاريخ ٢١ يونيو عام ١٩٧٤

تمهيد

بعد الاطلاع على المادة ١٠ (٢) (أ) (ثالثا) من معاهدة مدريد
الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات المعدلة باستكهولم في ١٤ يولييه
سنة ١٩٦٧ ؛

وعلى المادة ١٠ (٤) من معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي
للعلامات الصناعية والتجارية المعدلة في نيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ ؛

قررت كل من جمعية الاتحاد الخاص للتسجيل الدولي للعلامات ولجنة
مديري المصالح الوطنية في اجتماعهما المشترك في الدورة غير العادية المنعقدة
بجنيف في المدة من ١٧ الى ٢١ يونيه ١٩٧٤ موافقتهم بالإجماع على
هذه اللائحة التنفيذية لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات .

الفصل الأول

أحكام عامة

(القاعدة ١)

المصلحة الوطنية

١ - يجب أن يقدم طلب التسجيل الدولي لأية علامة أو طلب تدوين
أي تعديل يخص مثل هذه العلامة للمكتب الدولي عن طريق مصلحة
البلد الأصلي أو مصلحة البلد التابع له مالك العلامة وذلك طبقا
للاختصاصات التي حددتها المعاهدة .

٢ - يوجه المكتب الدولي المكاتبات المتعلقة بالطلب الى المصلحة الوطنية المعنية التي يتعين عليها ارسال الرد .

٣ - تسدد المصروفات والرسوم المطلوبة من أصحاب الشأن مباشرة ما لم تقرر النوائح الوطنية أو تجيز دفعها عن طريق المصلحة الوطنية ، فإذا سددت المصروفات والرسوم مباشرة بواسطة أصحاب الشأن ، فعلى المكتب الدولي أن يكتبتهم مباشرة فيما يتعلق بسداد المصروفات والرسوم .

٤ - في الأحوال التي توجب فيها اللائحة الحالية ترقيع المصلحة الوطنية ، يجوز أن يطل مطل هذا التوقيع ختم خطى طبق الأصل أو ختم رسمى .

٥ - كل مطروف يحتوى على عدة مستندات يجب أن يتضمن حافظة مستندات مبينا بها كل مستند من هذه المستندات .

(القاعدة ٢)

اللغة

١ - اللغة الفرنسية هي لغة العمل في المكتب الدولي لتنفيذ المعاهدة .

٢ - يحرر بوجه خاص باللغة الفرنسية طلب التسجيل ، وطلب تدوين أى تعديل يخص التسجيل والمكاتبات المتعلقة بكل من هذين الطرفين . وكذلك البيانات التي يقدمها المكتب الدولي بشأن السجل الدولي ، وخاصة مستخرجات السجل والرد على طلبات بحث الأسبقية .

(القاعدة ٣)

احتساب المهلات

١ - تبدأ المهلة المصوبة بالشهر بالنسبة للمكتب الدولي من اليوم الذي يعتبر الاجراء قد تم فيه ، وتنتهى في الشهر اللاحق له وفي نفس اليوم الذي يحمل نفس الرقم الذي يحمله تاريخ بدء المهلة ، على أنه

إذا لم يكن في هذا الشهر اللاحق يوم بنفس الرقم ، فإن المهلة تنتهى في اليوم الأخير من هذا الشهر .

٢ - إذا كان هناك مراسلة أو مبلغ مسدد يجب وصوله الى المكتب الدولي في مهلة محددة يوافق اليوم الأخير منها يوم سبت أو يرم أحد أو يوم آخر يعطل فيه العمل بالمكتب الدولي بحيث يتعذر تسلم هذه المراسلات أو المبالغ المسددة ، فإن هذه المهلة تمتد الى اليوم التالى مباشرة والذي لا يرجد فيه أى من هذه الظروف .

٣ - يعين المكتب الدولي بصفة دائمة تاريخ انتهاء المهلات الممنوحة .

الفصل الثانى

طلب التسجيل

(القاعدة ٤)

شكل ومضمون الطلب

١ - يجب أن يقدم طلب التسجيل من نسختين مستوفيا التاريخ وتوقيع المصلحة الوطنية على النماذج المرسلة لها بالجبان من المكتب الدولي .

٢ - يجب أن يتضمن الطلب أو أن يبين :
(أ) اسم المودع .

(ب) عنوان المودع ، وإذا ذكر أكثر من عنوان فيبين العنوان الذى يجب أن ترسل اليه المكنبات .

(ج) إذا كان عنوان المودع يقع في بلد غير البلد الاصلى ، فيبين سبب اختيار البلد الأخير كبلد أصلى .

- (د) اسم وعنوان الوكيل إذا اقتضى الأمر ذلك .
- (هـ) تاريخ ورقم كل من ايداع وتسجيل العلامة في البلد الأصلي .
- (و) عند الاقتضاء ، اثبات أن الايداع المبين طبقا للبند (هـ) أو أى ايداع آخر تم في بلد آخر عضو في اتحاد باريس يعينه المردع ، يعتبر طبقا لطلبه أنه أول ايداع بالمنعنى الوارد في المادة ٤ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية .
- (ز) صورة للعلامة بالاسود والابيض ، وإذا كان الطلب يتضمن المطالبة بتحديد اللون فتقدم صورة ملونة للعلامة وبيان باللون أو الألوان المطلوب حمايتها .
- (ح) إذا كانت العلامة تتضمن شكلا له أبعاد ثلاثة ، فتذكر عبارة « علامة مجسمة » *marque plastique*
- (ط) إذا كانت العلامة تتضمن كتابة بلغة أو بحروف غير معروفة بدرجة كافية لدى المكتب الدولي ، فإنها تترجم الى اللغة الفرنسية أو تكتب بحروف لاتينية .
- (ي) تذكر - عند الاقتضاء - عبارة « علامة جماعية » *marque collective*
- (ك) المنتجات والخدمات التي تستخدم عليها العلامة بحيث تكون مجمعة بترتيب فئات التصنيف الدولي وتسمياتها في اصطلاحات محددة ، ويفضل أن تكون حسب الاصطلاحات الموجودة في القائمة الأبجدية لهذا التصنيف .
- (ل) تاريخ تسليم المصلحة الوطنية لطلب التسجيل الدولي ، كما يذكر تاريخ التسجيل الوطني إذا كانت المصلحة الوطنية قد تسلمت طلب التسجيل الدولي قبل قيد العلامة في السجل الوطني .

(م) الدول التي تطلب فيها العملية طبقا للمادة ٣ (مكرر ٣)
فقرة (١) من المعاهدة •

(ن) بيان ما اذا كانت مدة الحماية التي دفعت من أجلها المصروفات
الأساسية طبقا للقاعدة ٦ فقرة (١) عن عشرين عاما أو عن
عشرة أعوام •

(س) قيمة المصروفات الأساسية وطريقة دفعها وتاريخها ومرسلها ،
وعند الاقتضاء بالنسبة أيضا للمصروفات الإضافية والتكميلية
المبينة في القاعدة ٢٧ فقرة (١) (١) •

(ع) بيانا من مصلحة البلد الأصلي تشهد فيه بأن العلامة مقيدة في
ال سجل الوطني باسم الشخص المبين في (١) عن المنتجات
والخدمات المبينة في (ك) أعلاه •

٣ - يجوز أن يتضمن الطلب علاوة على ذلك :

(أ) بيانا من المصلحة الوطنية تشهد فيه بأن المودع قد أثبت لديها
حقه في استعمال عناصر معينة تشتمل عليها العلامة ، مثل
العناصر المذكورة في المادة • (مكررة ٢) من المعاهدة •

(ب) اذا كان الطلب يتعلق بعلامة كانت موضوعا لتسجيل أو لعدة
تسجيلات - دولية ، فتمين تواريخ وأرقام هذه التسجيلات •

(ج) البيانات التكميلية الواردة بالسجل الوطني والمحددة للعناصر
المكونة للعلامة •

(القاعدة ٥)

المستندات المرفقة مع الطلب

١ - إذا كانت العلامة تحتوى على عنصر تصويرى أر اذا كان المودع يقصد تسجيل علامة لفظية برسم خاص ، فيجب أن يرفق مع الطلب :

— اما كليشيه بدون قاعدة يسمح بنسخ صورة العلامة بكافة تفاصيلها بشكل واضح ويمكن وضع محيطه في مربع ضلعه ٨٠ مليمترا ، على ألا تقل المسافة بين أبعد نقطتين في الكليشيه عن ١٥ مليمترا ، على الا يرد الكليشيه للمودع .

— أو صوة اضافية للعلامة معفاة من أية رسوم اضافية ، ورسم صنع الكليشيه المبين في القاعدة ٢٧ فقرة (١) (ب) .

٢ - اذا كان الطلب يتضمن المطالبة بتحديد اللون فيجب أن ترفق معه أربعون صورة — للعلامة بالالوان علاوة على المرسومة على الطلب ، واذا كانت العلامة تتكون من عدة أجزاء منفصلة فان هذه العناصر المختلفة تجمع وتلصق بالنسبة لكل صورة من الصور الاربعين على ورقة لا تتعدى أبعادها ٢٩٧ مليمترا فى الارتفاع و ٢١٠ مليمترات فى الاتساع مقاس (١) (٤) .

٣ - يجوز للمصلحة الوطنية أن تبين فى اخطار منفصل مرفق مع الطلب أن المودع متنازل عن العملية فى بلد أو أكثر لكل أو بعض المنتجات أو الخدمات المبينة فى الطلب .

(القاعدة ٦)

المصروفات المرافقة للطلب وتسديد باقى المصروفات

١ - ترفق مع الطلب المصروفات المبينة فى القاعدة ٢٧ فقرة (١)

(١) ، والمصروفات الأساسية التي يمكن تسديدها عن عشرين عاما أو عن الفترة الأولى ومدتها عشرة أعوام .

٢ - إذا لم تسدد المصروفات الأساسية الا عن فترة العشر سنوات الاولى ، فيجب تسديد باقى المصروفات المبينة قيمتها فى القاعدة ٢٧ فقرة (١) (١) (ثالثا) للمكتب الدولى قبل نهاية فترة السنوات العشر المحسوبة من تاريخ التسجيل الدولى .

٣ - إذا لم يسدد باقى المصروفات قبل نهاية فترة السنوات العشر فلن مالك العلامة يفقد حقه فى الاستفادة من التسجيل ويشطب ما لم تصل الى المكتب الدولى بقية المصروفات والرسم الاضافى المحدد فى القاعدة ٢٧ فقرة (١) (١) (هـ) فى خلال الستة شهور التى تبدأ من تاريخ انتهاء فترة العشر سنوات .

الفصل الثالث

الطلب فى المستوى

(القاعدة ٧)

احكام عامة

١ - إذا لم يكن طلب التسجيل مطابقا للمعاهدة أو لهذه اللائحة : فان المكتب الدولى يوقف التسجيل ويخطر بذلك المصلحة الوطنية ، فاذا كان الأمر متعلقا بالمصروفات - والرسم المطلوبة ولم يتم دفعها عن طريق المصلحة الوطنية ، ففى هذه الحالة يكلف المودع أو وكيله باستيفاء الطلب .

٢ - فى حالة عدم الاستيفاء خلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ الاخطار المذكور فى الفقرة (١) يمنح المكتب الدولى مهلة مماثلة لاستيفاء الطلب ويخطر بذلك المصلحة الوطنية كما يخطر المودع أو وكيله .

- ٣ - إذا لم يستوف الطلب في المهلة الممنوحة طبقاً للفقرة (٢)
فإن الطلب يعتبر متنازلاً عنه وترد المصروفات والرسوم السابق دفعها .
- ٤ - تطبق الفقرات من (١) الى (٣) مع مراعاة القاعدتين
(٨ ، ٩) .

(القاعدة ٨)

تصنيف المنتجات والخدمات

- ١ - إذا كانت المنتجات والخدمات ليست مصنفة أو مجمعة في
فئات ، أو إذا كان المكتب الدولي يرى أن التصنيف المبين ليس صحيحاً
أو أن المنتجات والخدمات مبينة في عبارات شديدة الغموض ، فإنه
يقدم مقترحاته بالنسبة لتصنيفها الى المصلحة الوطنية ان لم تكن هذه
المصلحة قد اعترضت فإذا ترتب على هذه المقترحات وجوب دفع مبلغ
كمصروفات اضافية كما هو مبين في القاعدة ٢٧ (١) (١) (رابعا) ،
فطلى المكتب الدولي أن يخطر بذلك المودع أو وكيله ، أو المصلحة الوطنية
إذا كانت المصروفات والرسوم المطلوبة قد دفعت عن طريق هذه المصلحة .
- ٢ - في الحالات الواردة في الفقرة (١) يخطر المكتب الدولي علاوة
على ذلك المودع أو وكيله ، أو المصلحة الوطنية إذا كانت المصروفات
والرسوم المطلوبة قد دفعت عن طريقها ، بأنه يجب دفع رسم التصنيف
المحدد قيمته في القاعدة ٢٧ (١) (ح) .
- ٣ - يجب سداد قيمة المصروفات الاضافية ورسم التصنيف المستحقة
في مهلة ثلاثة أشهر تحسب من تاريخ مقترحات المكتب الدولي .
- ٤ - إذا لم يتسلم المكتب الدولي في نهاية المهلة المبينة في الفقرة (٣)
لفظاراً مناقضاً بشأن مقترحاته ، وإذا كان المبلغ المستحق عن المصروفات
الاضافية وعن رسم التصنيف قد سدد في نفس المهلة ، فإنه يقوم بتسجيل
الملاحة حسب التصنيف الذي اقترحه ، مع مراعاة القاعدة (٧) .

٥ - في حالة تسلم المكتب الدولي للاخطار المناقض في خلال المهلة المحددة في (٣) ، يجوز له اما أن يقدم مقترحات جديدة اذا سمحت هذه المهلة بذلك ، أو أن يسجل العلامة حسب التصنيف الذي ارتآه مناسباً اذا كان المبلغ المستحق عن المصروفات - وعن رسم التصنيف قد سدد في خلال هذه المهلة ، وذلك مع مراعاة القاعدة (٧) .

٦ - اذا لم يسدد المبلغ المستحق عن المصروفات الاضافية خلال المهلة الوارد ذكرها في الفقرة (٣) ، فان الطلب يعتبر متنازلاً عنه وترد المصروفات والرسوم التي سبق دفعها .

٧ - تطبق القاعدة ٧ (٢) ، (٣) بالقياس ، بغض النظر عما ورد بالفقرة (٣) ، اذا لم يدفع المبلغ المستحق عن رسم التصنيف حتى نهاية المهلة الوارد ذكرها في الفقرة (٣) .

{ القاعدة ٩ }

المصطلحات غير المفهومة

اذا رأى المكتب الدولي أن أحد المصطلحات الواردة في قائمة المنتجات والخدمات غير مفهوم ، فعليه أن يخطر بذلك المصلحة الوطنية ويمنحها مهلة ثلاثة أشهر تحسب من تاريخ هذا الاخطار ، اما لاثبات أن المصطلح مفهوم ، أو للمطالبة بشطب المصطلح غير المفهوم فاذا رأى المكتب الدولي بناء على الأدلة المقدمة أو لاعتبارات أخرى أن المصطلح مفهوم ، - فانه يتناوله بالمعنى الذي يمكن أن ينسب اليه ، والا ، فان المكتب الدولي يقوم بتسجيل العلامة بالمصطلح غير المفهوم ، بشرط أن تعين المصلحة الوطنية الدئنة التي يجب أن يصنف فيها هذا المصطلح ، ويبين أن هذا المصطلح من وجهة نظره غير مفهوم ، فاذا لم تعدد المصلحة الوطنية فئة معينة لهذا الغرض ، فان المكتب الدولي يقرم من تلقاء نفسه بحذف هذا المصطلح .

الفصل الرابع

التسجيل

(القاعدة ١٠)

مضمون السجل

- ١ - يسجل المكتب الدولي العلامة مع البيانات الآتية :
 - (أ) تاريخ التسجيل .
 - (ب) التاريخ الفعلي لقيد العلامة في السجل الدولي .
 - (ج) مدة التسجيل ، لعشرين سنة أو لعشر سنوات التي سددت عنها المحروقات الأساسية .
 - (د) الرقم المسلسل للتسجيل .
 - (هـ) اسم وعنوان مالك العلامة ، وإذا ذكر أكثر من عنوان ، فيعين المحل المختار الذي ترسل إليه المكاتبات .
 - (و) إذا كان العنوان في بلد آخر غير البلد الأصلي ، فيذكر سبب اعتبار هذا البلد الأخير بلدا أصليا .
 - (ز) صورة للعلامة ، وعند الاقتضاء البيانات الخاصة بتحديد اللون أو الألوان التي تطلب عنها الحماية أو ذكر عبارة « علامة مجسمة *marque plastique* » .
 - (ح) وعند الاقتضاء ، الترجمة الفرنسية أو النقل للحروف اللاتينية للكتابة الوارد ذكرها في القاعدة ٤ (٢) (ط) .
 - (ط) وعند الاقتضاء ذكر عبارة « علامة جماعية *marque collective* » .

(ي) المنتجات والخدمات التي تستخدم عليها العلامة بحيث تكون مجمعة بترتيب فئات التصنيف الدولي •

(ك) البلد الأصلي وتواريخ وأرقام ايداع العلامة وتسجيلها السارى المفعول في هذا البلد وقت طلب التسجيل الدولي ، وعند الاقتضاء يذكر أن الايداع أو أى ايداع آخر عينه المودع وتم في بلد آخر من دول اتحاد باريس يعتبر طبقا لطلبه ، أنه أول ايداع بالمعنى الوارد في المادة (٤) من اتفاقية باريس •

(ل) البلاد المطلوب فيها الحماية ، وعند الاقتضاء ، التنازلات عن الحماية التي تم الاخطار عنها بموجب القاعدة ٥ (٣) •

(م) البيانات الخاصة بالخدمات التي يؤديها المكتب الدولي •

٢ - تدرج في السجل عند الاقتضاء - البيانات الاختيارية الوارد ذكرها في القاعدة ٤ (٣) •

٣ - توضع البيانات المطلقة بالوكيل في ملف التسجيل الدولي •

(القاعدة ١١)

تاريخ التسجيل الدولي

١ - يعمل التسجيل الدولي بتاريخ اليوم الذي يكون فيه الطلب في حوزة المكتب الدولي مطابقا لما نصت عليه المعاهدة وهذه اللائحة •

٢ - ومع ذلك :

(١) يعمل التسجيل الدولي بتاريخ اليوم الذي تسلمت فيه المصلحة الوطنية للبلاد الأصلي طلب التسجيل الدولي اذا كان هذا الطلب في خلال الشهرين التاليين لذلك التاريخ في حوزة المكتب الدولي وكان مطابقا للمعاهدة ولهذه اللائحة •

(ب) في الأحوال التي تتسلم فيها المصلحة الوطنية طلب التسجيل الدولي قبل قيد العلامة بالسجل الوطنى ، فإن التسجيل الدولي يحمل تاريخ هذا القيد إذا كان الطلب خلال الشهرين التاليين لذلك التاريخ في حوزة المكتب الدولي وكان مطابقاً للمعاهدة ولهذه اللائحة .

(ج) في الأحوال التي يكون فيها الطلب غير مستوفى للبيان الخاص بتصنيف المنتجات والخدمات ، فإنه لا يترتب على ذلك الاخلال بتاريخ التسجيل الدولي إذا سدد المبلغ المستحق عن رسم التصنيف ، وعند الاقتضاء المبلغ المستحق عن المصروفات الإضافية خلال مهلة الثلاثة أشهر المذكورة في القاعدة ٨ (٣) .

(د) في الأحوال التي تنطبق عليها القاعدة ٩ ، لا يجوز الاخلال بتاريخ التسجيل الدولي .

الفصل الخامس

الرفض والبطالان

(القاعدة ١٢)

شكل ومضمون أخطارات الرفض والقرارات

المرتبة على الرفض

١ - يجب أن يرسل الى المكتب الدولي الاخطار برفض الحماية المؤقت أو النهائية وكذلك القرارات النهائية المترتبة على رفض الحماية في مظهر من سجل ، من ثلاث صور متطابقة وموقعا عليها لكل علامة على حدة .

٢ - يجب أن يبين في اخطار الرفض :

- (أ) المصلحة التي أصدرت قرار الرفض •
- (ب) رقم التسجيل الدولي المقصود ورقم التسجيل الوطني الأساسي •
- (ج) اسم وعنوان مالك التسجيل الدولي المقصود •
- (د) أسباب الرفض •
- (هـ) إذا لم يكن الرفض شاملا لجميع فئات المنتجات والخدمات فتبين تلك التي ينصرف إليها رفض الحماية •
- (و) العلامة أو العلامات الوطنية أو الدولية السابقة المتعارضة مع التسجيل الدولي المقصود ، والمنتجات والخدمات التي سجلت عنها العلامات الوطنية المتعارضة (ويجوز أن يكون هذا البيان باللغة الأصلية المستخدمة في السجل الوطني) وتواريخ وأرقام تسجيل العلامات المتعارضة وأسماء وعناوين أصحابها ، وترفق صورة من العلامات الوطنية المتعارضة مع كل صورة من الاخطار إذا كانت تتضمن عنصرا تصويريا أو رسما خاصا •
- (ز) الأحكام الأساسية في القانون الوطني المطبقة في هذا الشأن •
- (ح) مهلة الطعن والجهة الرسمية التي يجب أن يقدم إليها الطعن ، مع بيان عند الاقتضاء بأن الطعن يجب تقديمه بواسطة وكيل مقيم •
- (ط) تاريخ إصدار قرار الرفض •
- ٣ - يجب أن يبين الاخطار بقرار نهائي مترتب على رفض ، رقم وتاريخ التسجيل الدولي المقصود ، وكذلك اسم وعنوان مالك هذا التسجيل •

(القاعدة ١٢)

مهلة اخطار الرفض ، وتقيده ، وأرساله

١ - يجب أن يرسل اخطار رفض الحماية الى المكتب الدولي في المهلة المنصوص عليها في القانون الوطنى وعلى الأكثر خلال السنة التى تلى تاريخ قيد العلامة أو طلب امتداد الحماية الاقليمى فى السجل الدولى ، ويكون ختم البريد مثبتا لصحة التاريخ • فاذا تعذرت قراءة ختم البريد أو لم يكن موجودا فان المكتب الدولى يعتبر الاخطار كما لو كان قد أرسل قبل تاريخ تسلمه له بعشرين يوما ، الا أنه ، اذا كان تاريخ ارساله كما هو مبين سابقا على تاريخ صدور الرفض ، فان المكتب الدولى يعتبر الاخطار كما لو كان قد أرسل فى هذا التاريخ الأخير •

٢ - لا يعتبر المكتب الدولى اخطار الرفض صحيحا فى الأحوال الآتية :

أولا : اذا تبين من ختم البريد أنه أرسل الى المكتب الدولى بعد مهلة السنة المنصوص عليها فى الفقرة (١) •

ثانيا : اذا ورد الى المكتب الدولى ، فى حالة عدم وضوح ختم البريد أو عدم وجوده ، بعد أكثر من عشرين يوما من انتهاء مهلة السنة المشار إليها فى الفقرة (١) •

ثالثا : اذا لم يبين به المصلحة التى أصدرت قرار الرفض •
رابعا : اذا لم يحمل توقيع هذه المصلحة •

خامسا : اذا لم يبين رقم التسجيل الدولى المقصود ، ما لم تسمح البيانات الأخرى التى يتضمنها الاخطار بتعيين هذا التسجيل •

سادسا : اذا لم يبين أى سبب للرفض •

٣ - فف الأفوال الوارف ذكرها ف الفقرة (٢) ، فقوم المكفب
الءولف بالآفف :

أولا : فرفل نساة من افاار الرفض الى مصلاة البلاء الأصلف
والف مالك العلامة أو وففله .

فانفا : ففاار المصلاة الفف أرسلل الافاار ، ومصلاة البلاء الأصلف
ومالك العلامة أو وففله أن افاار الرفض لم فمفبره المكفب الءولف صفاا ،
وفففن الأسباب .

٤ - فف الأفوال ففر الوارف ذكرها ف الفقرة (٢) ، فقوم المكفب
الءولف فقفد الرفض فف الال فف السفل الءولف وفرفل صسورة من
الافاار الى مصلاة البلاء الأصلف والف مالك العلامة أو وففله مع ذلك
اذا كان الافاار ففر مطابق للقاعة ١٢ (١) و (٢) فف نقاط لم فرف
ذكرها فف الفقرة (٢) من هاه القاعة ، فانه فففن على المصلاة الفف
أصاار قرار الرفض اسففاء الافاار باءون اباء فناء على طلب
المكفب الءولف أو مصلاة البلاء الفاف له مالك العلامة أو مالك العلامة
أو وففله .

(القاعة ١٤)

شكل ومضمون افاارات البلاءن

١ - ففب أن فرلل افاارات البلاءن الى المكفب الءولف لكل
علامة على اءة من فلاف فرر مفاابقة مؤرأة ومرفما عليها .

٢ - ففب أن فففن فف الافاار :

(أ) الجهة الرسمية الفف أصاار قرار البلاءن .

(ب) رقم الفسفل الءولف المقصوا ، وعنا الامففاء رقم الفسفل
الوطني الأصلف .

- (ج) اسم وعنوان مالك التسجيل الدولي المقصود .
- (د) إذا لم يكن البطلان شاملا البطلان لجميع المنتجات والخدمات فتذكر تلك التي صدر بشأنها قرار البطلان .
- (هـ) العلامة أو العلامات الوطنية أو الدولية السابقة المتعارضة مع التسجيل الدولي المقصود ، وتواريخ وأرقام تسجيلها وأسماء وعناوين مالكيها .
- (و) الاحكام الاساسية في القانون الوطنى المطبقة في هذا الشأن .
- (ز) وعند الاقتضاء ، مهلة الطعن والجهة الرسمية التي يقدم اليها .
- ٣ - للمكتب الدولي الحق في أن يطلب من مصلحة البلد التي أصدرت قرار البطلان أن توافيه ببيانات تكميلية ، وأن تبين له بصفة خاصة المبررات .

الفصل السادس

تدوين التعديلات

(القاعدة ١٥)

شكل ومضمون الطلب

١ - يجب أن تقدم طلبات تدوين التعديلات التي تفحص التسجيل الدولي ، مثل امتداد الحماية الإقليمي لبلد أو أكثر ، لمجموع أو لبعض المنتجات والخدمات ، ونقل التسجيل والتنازل الجزئي بالنسبة لبعض المنتجات والخدمات أو لبعض البلاد ، وشطب التسجيل الدولي أو العلامة الوطنية الأساسية ، وتحديد قائمة المنتجات والخدمات ، وتعديل اسم أو عنوان مالك التسجيل الدولي ، من صورة واحدة مؤرخة وموقعة عليها

من مصلحة البلد التابع له مالك العلامة ، وذلك على النموذج الذى يضعه المكتب الدولى تحت تصرفه دون مقابل ، ويسرى هذا أيضا على طلبات التدرين أو التعديل المتعلقة بالوكيل مع مراعاة أحكام القاعدة ١٧ (٤) •

٢ - وفى جميع الأحوال يجب أن يبين فى الطلب :

(أ) رقم التسجيل الدولى المتصور وكذلك رقم التسجيل الوطنى الأساسى إذا اقتضى الأمر ذلك •

(ب) اسم وغتران مالك التسجيل الدولى المقصود •

(ج) قيمة الرسم المبين فى القاعدة ٢٧ (١) (د) و (و) وطريقة وتاريخ السداد واسم من قام به •

٢ - يجب أن يرفق مع الطلب الرسم المبين فى القاعدة ٢٧ (١) (د) و (و) •

(القاعدة ١٦)

الطلب غير المستوفى

١ - إذا لم يكن طلب التكوين مطبقا لأحكام المعاهدة أو هذه اللائحة فإن المكتب الدولى يوقف التكوين ويخطر بذلك المصلحة الوطنية ، فإذا كان الأمر متعلقا بدفع المصروفات التكميلية أو الرسم المطرب ولم يتم دفعها عن طريق المصلحة الوطنية ، فإن مالك العلامة أو وكيله يكلف باستيفاء الطلب •

٢ - فى حالة عدم الاستيفاء فى خلال ثلاثة أشهر تالية لتاريخ الاخطار المبين فى الفقرة (١) فإن المكتب الدولى يمنع مهلة معاملة لاستيفاء الطلب ، ويخطر بذلك المصلحة وكذا مالك العلامة أو وكيله •

٣ - إذا لم يستوف للطلب فى خلال المدة الممنوحة طبقا للفقرة (٢)

فان الطلب يعتبر متنازلا عنه وترد المصروفات والرسوم التى سبق دفعها .

(القاعدة ١٧)

التدوين فى السجل وتاريخ التدوين

١ - يدون التعديل الذى يمس التسجيل الدولى بالسجل الدولى بتاريخ اليوم الذى يكون فيه لدى المكتب الدولى طلب تدوين مطابق للمعاهدة وهذه الملاحظة .

٢ - يدون المتنازل الجزئى فى السجل الدولى برقم التسجيل الذى حدث المتنازل عن جزء منه وفى صفحة مستقلة يظهر بها مجموع العناصر التى تتصل بالجزء المتنازل عنه فتحمل رقم التسجيل الذى حدث المتنازل عن جزء منه مصحريا بأحد الحروف الكبيرة majuscule .

٣ - تدون التعديلات التى لها علاقة بالوكيل فى ملف التسجيل الدولى بتاريخ اليوم الذى يكون فيه لدى المكتب الدولى طلب مطابق لهذه الملاحظة .

٤ - كما يجوز تدوين التعديلات المشار اليها فى الفقرة (٣) استنادا الى البيانات التى تقدمها المصلحة الوطنية عند التجديد أو فى طلب تدوين التعديل الذى يمس التسجيل . كذلك يجوز تدوين ابطال التوكيل أو التنازل عنه بناء على تبليغ كتابى يرسله المالك أو الوكيل مباشرة الى المكتب الدولى ، ويقوم المكتب الدولى باخطار المصلحة الوطنية بمثل هذا الابطال أو التنازل . واذا تبين بشكل واضح أن الوكيل المفيد لم يعد يعارض مهنته فان المكتب الدولى يقوم بشطبه اداريا .

(القاعدة ١٨)

التصحیحات

١ - يجب أن يقوم المكتب الدولي بتصحيح الأخطاء التي تنسب اليه والتي يكون لها أثر على التسجيلات أو التحويلات في السجل الدولي ، أو على الاخطارات المتعلقة بها أو نشرها .

٢ - يجب أن يقوم المكتب الدولي بتصحيح الأخطاء التي تنسب الى مصلحة وطنية والتي يكون لها أثر على التسجيلات أو التحويلات في السجل اندولى أو على الاخطارات - المتعلقة بها أو نشرها ، والتي قد تؤدي الى الاضرار بالحقوق المترتبة على التسجيل وذلك بقاء على طلب تلك المصلحة .

٣ - أى طلب تصحيح مما ورد ذكره في الفقرة (٢) يجب أن يصل الى المكتب الدولي في موعد لا يتعدى الثلاثة أشهر التالية لنشر التسجيل المقصود .

٤ - الأخطاء الاخر غير التي ورد ذكرها في الفقرة (٢) ، والتي تنسب الى مصلحة وطنية والتي لها أثر على التسجيلات أو التحويلات في السجل الدولي ، أو على الاخطارات المتعلقة بها أو نشرها ، يجب أن يتم تصحيحها بواسطة المكتب الدولي في أى وقت .

٥ - يقوم المكتب الدولي بتدوين التصحيحات في السجل الدولى .

٦ - اذا كان الامر يتعلق برفض صادر من مصلحة وطنية استندوا الى عنصر تم تصحيحه فان القاعدة ١٣ تطبق بالقياس على هذه الحالة ، ويجب على المكتب الدولي أن يعتبر تاريخ نشر التصحيح بمثابة تاريخ التدوين المنشور اليه في القاعدة ١٣ (١) .

القسم السابع

الاضطرابات شبه الرسمية بميعاد الاستحقاق والتجديد

(القاعدة ١٩)

الاضطراب شبه الرسمي بميعاد الاستحقاق

يقوم المكتب الدولي بإرسال اضطراب شبه رسمي قبل موعد انتهاء المدة السارية للحماية عن عشرين عاماً أو عشرة أعوام فترة أولى بستة شهور متى كانت المصروفات الأساسية قد سددت عنها لذيبيه مالك العلامة أو وكيله بالتاريخ الذي تنتهى فيه مدة الحماية .

(القاعدة ٢٠)

مهلة التجديد وشروطه

١ - المصروفات المطلوبة للتجديد والمصددة في القاعدة ٢٧ فقرة (١) (أ) أولاً ورابعاً وخامساً هي المصروفات الأساسية والمصروفات التكميلية وكذلك المصروفات الإضافية عند الاقتضاء .

١ - لا يجوز دفع المصروفات المطلوبة للتجديد في موعد يزيد على سنة قبل انتهاء مدة الحماية السارية .

٣ - يجب دفع المصروفات المطلوبة في موعد أقصاه تاريخ انتهاء المدة السارية . الا أنه يجوز دفعها بعد هذا التاريخ ، ولكن في موعد أقصاه نهاية مهلة الستة شهور الإضافية المنصوص عليها في المادة ٧ (٥) من المعاهدة ، اذا دفع الرسم الإضافي المحدد في القاعدة ٢٧ (١) خلال نفس المدة المحددة بها .

٤ - يجب أن يكون دفع المصروفات ، وعند الاقتضاء دفع الرسم الإضافي مصحوباً بالبيانات المنصوص عليها في القاعدة ٢٩ (٢) ، وعند

الاقتضاء ببيان عن الدول التي تستعمل الحق الممنوح لها بموجب المادة ٣ (مكررة ٢) من المعاهدة والتي أصبحت الحماية غير مطلوبة فيها .

٥ - يكون دفع المصروفات المطلوبة بواسطة أصحاب الشأن مباشرة ، مالم تقرر لوائح البلد التابع له صاحب للعلامة أو مالم تسمح بأن يتم سدادها عن طريق مصلحة هذا البلد فإذا تم السداد مباشرة بواسطة أصحاب الشأن فإن المكتب الدولي يكتبهم رأساً .

٦ - لا يعتبر تعديلاً طبقاً للمادة ٧ (٢) من المعاهدة تحديد قائمة البلاد المطلوب الحماية فيها الوارد بالفقرة (٤) ، كما لا يعتبر تعديلاً تجميع المنتجات والخدمات طبقاً لفئات التصنيف الدولي ، وذلك بالنسبة للتجديد الأول لتسجيل تم قبل ١٥ ديسمبر عام ١٩٦٦ .

(القاعدة ٢١)

تجديد التسجيل المتنازل عنه جزئياً

تجديد التسجيل الذي تم بشأنه تنازل جزئى يكون لكل من المتنازل والمتنازل اليه على حدة عن الجزء الذي يخصه ، وتطبق شروط التجديد في مجموعها بالنسبة لكل من المتنازل والمتنازل اليه .

(القاعدة ٢٢)

عدم الاستيفاء

١ - اذا لم تستوف الشروط التي تفرضها المعاهدة أو هذه اللائحة للتجديد ، فإن المكتب الدولي يخطر بذلك مالك العلامة أو وكيله ، أو مصلحة البلد التابع له مالك العلامة متى كانت المصروفات المطلوبة قد سددت عن طريق هذه المصلحة .

٢ - في الاحوال التي يكون فيها بيان المنتجات والخدمات مجمعا

كما هو منصوص علفه فف القاعدة ٢٠ (٦) طبفا لفئات التصنيف الدولف؁ وفرى المكفب الدولف أن هذا الففمفع لفس صلفا؁ فطلفه قبل أن ففخذ قرارا فف هذا الشأن أن فخطر مالك العلامة أو وفكفه أو مصلحه البلف الفابع لها مالك العلامة مفى كفف المصروفاف الماطوفه قد سففف عن طرفف هذه المصلحه ومنفهم مهلة فف الصفوف الفف فسمح بها المفلاف المشار لفلها فف الفقرة (٣) لاففءاء الرأف ولسفءاف المبلفغ المسفحق عن المصروفاف الافضلفة عن الافقضاء .

٣ - لا ففم الففءفف وترف المصروفاف السابق دففعها اذا لم فسوف شروط الففءفف :

أولا : قبل نفاهة مءة الفسفل السارفه . أو

فأفنا : فلال السفة شهور الفلفة لفارفف انفءاء هذه المءة مع دفم الرسم الافضاف المففف فف القاعدة ٢٧ (١) (هـ) .

(الفءة ٢٣)

الففوف فف السفل

١ - ففوف الففءفف فف السفل الدولف فف فارفف انفءاء المءة السارفه اذا كان مطابقا لشروط المعاهءة وهذه اللائحه؁ كما فحمل نفس هذا الفارفف اذا تم فلال السفة شهور الفف فلف فارفف انفءاء فك المءة .

٢ - ففشمل ففوف الففءفف على البفاناف الآففة :

(أ) فارفف الففءفف؁

(ب) مءة سرفان آثار الففءفف؁

(ج) الرقم المنفابع للفسفل المففف؁

(د) اسم وعنوان مالك العلامة؁ واذا ذكر أكثر من عنوان ففففف المنفوان الفف ففب أن ترسل لفه المكففاف؁

١٠٤ بصلة دخلية

(هـ) إذا كان العنوان في بلد ليس عضوا في اتحاد مدريد ،
فمين السبب الذي يخول لملك العلامة الحق في الحصول على
تسجيل دولي .

(و) صورة للعلامة • وعند الاقتضاء ، بيان بتحديد اللون
أو الألوان المطلوب حمايتها أو ذكر عبارة « علامة مجسمة » .

(ز) الترجمة الفرنسية أو الكتابة بالحروف اللاتينية للكتابة
الوارد ذكرها في القاعدة ؛ (٢) أولا ، وذلك عند الاقتضاء .

(ح) عبارة « علامة جماعية » وذلك عند الاقتضاء .

(ط) المنتجات والخدمات مجمعة طبقا لفئات التصنيف الدولي ،
فاذا لم تكن متطابقة بالنسبة لكل البلاد نتيجة تحديد قائمة المنتجات
والخدمات ، فتبين الفروق ، وفي حالة صدور قرار بالرفض لبعض
المنتجات والخدمات ، يبين اسم الدولة أو الدول التي أصدرت هذا
الرفض .

(ي) الدول التي سحبت عنها مصروفات التسجيل والتي لا تزال
العلامة مسجلة فيها .

(ك) البيانات الاختيارية الواردة في القاعدة ؛ (٣) وذلك عند
الاقتضاء .

(ل) بيلانات الاجراءات الخاصة بالكتب الدولي .

الفصل الثامن

الشهادات والأخطارات والنشر

(القاعدة ٢٤)

الشهادات

١ - يرسل المكتب الدولي الى مصلحة البلد الاصل شهادة ختمه بمالك العلامة موضحا بها البيانات الموجودة في السجل الدولي عند التسجيل .

٢ - كما يرسل الى مالك العلامة أو وكيله ، أو الى مصلحة البلد التابع له مالك العلامة في حالة اتمام التجديد بوساطة هذه المصلحة ، شهادة موضحا بها البيانات الموجودة في السجل الدولي عند التجديد .

(القاعدة ٢٥)

الأخطارات

١ - يخطر المكتب الدولي مصطلح البلاد المعنية بالتسجيلات ، ورفض الحماية المؤقت والنهائي والقرارات النهائية المترتبة على الرفض ، والبطان والتجديدات ، والشطب والتعديلات الاخرى المدونة في السجل الدولي .

٢ - كما يرسل الى مالك العلامة أو وكيله صورة من كل رفض مؤقت أو نهائي للحماية ، وكل القرارات النهائية المترتبة على كل بطلان ثم التاثير بها في السجل الدولي ، وكذلك صورة من تدوين التعديلات التي تم التاثير بها في ذلك السجل .

(القاعدة ٢٦)

النشر

١ - ينشر المكتب الدولي شهريا في مجلة تسمى « العلامات الدولية » التسجيلات والتجديدات والشطب وكل تعديل آخر تم التأشير به في السجل الدولي ، وأما رفض الصاية والقرارات النهائية المترتبة على الرفض والبطالان فلا تنشر ، وبالنسبة لأرقام التسجيلات المشطوبة لحكم سداد باقى المصروفات المستحقة عن فترة العشر سنوات الثانية فلا تنشر الا بعد انتهاء المهلة الانصافية المبينة في القاعدة ٦ (٣) .

٢ - ينشر المكتب الدولي في بداية كل عام جداول يبين بها بحسب الترتيب الابدجى أصحاب التسجيلات التى نشر عنها خلال السنة السابقة باستثناء التسجيلات المشار اليها في الفقرة (١) ، أما التسجيلات المشطوبة خلال المدة السارية وكذا التسجيلات التى شطبّت والتسجيلات الوطنية المطلقة بها فتدرج أرقامها فقط .

٣ - كما ينشر المكتب الدولي كذلك احصائيات سنوية متعلقة بالتسجيل الدولي للعلامات .

٤ - لكل مصلحة الحق في أن تتسلم من المكتب الدولي لكل وحدة حسب الدرجة التى اختارتها طبقا لاتفاقية باريس نسختين دون مقابل ونسختين بنصف الثمن من مجلة « العلامات الدولية » .

الفصل التاسع

(القاعدة رقم ٢٧) (١)

المصروفات والرسوم المطلوبة

١ - يتقاضى المكتب الدولي الرسوم الآتية وتدفع مقدما بالفرنك

المسووي

(١) القاعدة مسجلة بقرار وزير التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦

(الوقع المصرية في ١٩٧٦/٢/٦ - العدد ٥٥) .

تجارة داخلية ١٠٧

(١) رسوم التسجيل أو التجديد :

أولا : رسم أساسي لمدة ٢٠ سنة قاعدة ٦ (١) وقاعدة ٢٠ (١) ٥٣٠

ثانيا : رسم أساسي لفترة أولى ١٠ سنوات قاعدة ٦ (١) ٣٣٠

ثالثا : بقية الرسم الأساسي لفترة ١٠ سنوات قاعدة ٦ (٢) ٤٣٠

رابعا : رسم اضافي لكل فئة من فئات المنتجات والخدمات

بعد الثالثة مادة ٢٨ (٢) (ب) من المعاهدة ٥٣

خامسا : رسم تكميلي للامتداد الاقليمي لحولة واحدة ٥٣

المواد ٣ (مكررة ٣) فقرة (٢) و ٧ (١) و ٨ (٢) من المعاهدة .

(ب) رسم عمل كليشي القاعدة ٥ (١) ٦٤

(ج) رسم ترتيب المنتجات والخدمات القاعدة ٨ (٢)

أولا : اذا لم تكن المنتجات والخدمات قد رتب أو جمعت

في فئات ٤٠

وما زاد عن ٢٠ كلمة للكلمة ٢

ثانيا : اذا لم يكن الترتيب صحيحا للكلمة ٢

الا أنه لا تستحق رسوم اذا كان عدد الكلمات المأد

ترتيبها ١٩ أو أقل .

(د) رسم قية امتداد اقليمي يطلب بعد التسجيل ١٠٠

مادة ٣ مكررة ٣ (فقرة ٢) من المعاهدة .

٥٠/فرن

المصروفات

المطلوبة

في البند

رقم ١

(هـ) رسم اضافي في مقابل التمتع بمهلة اضافية

قاعدة ٦ (٣) وقاعدة ٢٠ (٣) .

١٠٨ تسجيل دخلية

ف٥س

(و) رسم التأشير بالتمديد مادة ٩ (٤) من المعاهدة
والقاعدة ١٥ •

١٠٠ أولا : النقل الكلي للملكية التسجيل

ثانيا : التنازل الجزئي عن التسجيل بالنسبة لبعض المنتجات

١٠٠ والخدمات أو لبعض البلاد

ثالثا : تحديد قائمة المنتجات والخدمات المطلوبة بعد التسجيل
بالنسبة لكل أو بعض الدول باستثناء الحالة الواردة في

٧٠ القاعدة (٢٨) (د)

٥٠ رابعا : تغيير اسم وعنوان مالك العلامة لعلامة واحدة

لكل علامة تالية تخفى نفس المالك إذا كان هذا التغيير

١٠ قد طلب في نفس الوقت

خامسا : تعيين وكيل أو تغيير الوكيل أو اسمه وعنوانه باستثناء

٢٠ الحالات الواردة ذكرها في القاعدة (٢٨) (ج)

لكل علامة تالية تخفى نفس المالك إذا كان هذا التغيير

١٠ ذاته قد طلب في نفس الوقت

(ز) رسم الرد على استعلام عن مضمون السجل الدولي

(مادة ٥) مكرر (٣) فقرة (١) من المعاهدة •

٥٥ أولا : تحرير مستخرج من السجل

٤٥ ثانيا : أي شهادة أو استعلام كتابي آخر لعلامة واحدة

لكل علامة تالية تخفى نفس المالك إذا طلب هذا

١٠ الاستعلام ذاته في نفس الوقت

١٠٩ تجلوة داخلية

فحص

١٥ ثالثا : أى استعمال آخر يطفى شفويا عن كل علامة

رابعا : ارسال طبعة منفصلة أو صورة فوتوغرافية من النشر
عن التسجيل عن الملامة أو الصفحة مع مراعاة ما ورد

بالبند (ج) ثالثا أدناه

(ح) رسوم بحث الاسبقية من العلامات الدولية (مادة

٥) مكررة ٣ فقرة (٢) من المعاهدة .

أولا : البحث عن المطابقة :

منصبا على عناصر لفظية لعلامة مستخدمة لثلاث فئات

٣٥ على الاكثر من فئات المنتجات والخدمات

٩٥ اذا كانت العلامة مستخدمة لاكثر من ثلاث فئات

منصبا على عناصر تصويرية لعلامة مستخدمة لثلاث

٥٥ فئات على الاكثر من فئات المنتجات والخدمات

١٥٥ اذا كانت العلامة مستخدمة لاكثر من ثلاث فئات

ثانيا : البحث عن التشابه :

منصبا على عناصر لفظية أو تصويرية لعلامة مستخدمة

١٥٥ لثلاث فئات على الاكثر من فئات المنتجات والخدمات

١٥ لكل من فئات المنتجات أو الخدمات بعد الثالثة

ثالثا : ارسال طبعة منفصلة أو صورة فوتوغرافية للنشرة الخاصة

بالتسجيل الدولي لعلامة وردت الاسارة اليها في الرد على

١ طلب للبحث عن الاسبقية لكل علامة أو من كل صفحة

١١: بقرة داخلية

٢ - للمكتب الدولي الحق في تقاضى رسم يقوم بتحديد قيمته عن العمليات المأجلة وكذلك الأعمال التى يؤدىها غير المنصوص عليها فى هذه القاعدة .

٣ - فى حالة تعديل قيمة الرسوم تطبق القيمة الجديدة على التسجيلات الدولية التى تحمل تاريخ سريان التعديل أو تاريخا لاحقا عليه كما يسرى ذلك بالنسبة لتجديد التسجيلات الدولية التى تنتهى مدتها السارية فى هذا التاريخ أو فى تاريخ لاحق . وفيما يتعلق بباقى الرسوم المستحقة عن فترة السنوات العشر الثانية فتطبق القيمة الجديدة فى حالة دفع باقى المصروفات بعد سريان التعديل .

(القاعدة ٢٨)

الاعفاء من الرسوم

يخفى من الرسوم :

- (أ) شطب التسجيل الدولى كليا .
- (ب) التنازل عن الحماية فى بعض البلاد .
- (ج) تحديد قائمة المنتجات والخدمات لمضى البلاد اذا تم الاعلان عن التعديد مع طلب التسجيل الدولى .
- (د) تحديد قائمة المنتجات والخدمات الذى تطلبه المصلحة الوطنية طبقا للمادة ٦ مقرة (٤) الجملة الأولى من المعاهدة .
- (هـ) تدوين النشاء أو شطب العلامة الوطنية الأساسية بالسجل الدولى وتدوين التنازل أو أية واقعة أخرى تؤدى الى انتهاء الحماية الممنوحة لهذه العلامة .
- (و) فكر أى بيان عن رفع دعوى قضائية أو صدور احكام نهائية

في السجل الدولي يتعلق بالعلامة الوطنية الألبانية. (مادة
٦ فقرة (٤) الجملة الثانية من المعاهدة) .

(ز) كل تدوين يتم بالسجل الدولي بناء على اخطار رفض مؤقت
أو نهائى أو حكم قضائى . .

(ح) تعين وكيل في الحالة المشار اليها في القاعدة ٤ فقرة (٢)
(د) وتدوين التعديلات التى تسحب على الوكيل والمشار
اليها في القاعدة ١٧ فقرة (٤) .

(القاعدة ٢٩)

نفع المصروفات والرسوم

١ - يمكن تسديد المصروفات والرسوم للمكتب الدولى كالاتى :

(أ) بخصمها من حساب جار مفتوح لدى المكتب الدولى .

(ب) بتحويلها على حساب جار مفتوح لدى المكتب الدولى .

(ج) بشيك مصرفى .

(د) بالدفع أو التحويل الى حساب شيكات بريدية للمكتب
الدولى .

(هـ) بالدفع نقدا .

٢ - عند دفع أية مصروفات أو رسوم ، يبين الغرض منه ، وكذلك
العلامة المعنية ، واسم المودع ، اذا كانت العلامة مقيدة في السجل الدولى
باسم مالك العلامة ، وكذلك رقم وتاريخ التسجيل الدولى المقصود .

٣ - تعتبر المصروفات أو الرسوم مسددة ، بالمعنى الوارد بهذه
اللائحة ، بتاريخ تسلم المكتب الدولى المبلغ المطلوب ، أو اذا كان المبلغ

المطلوب موجودا في حساب مفتوح لدى المكتب الدولي ، فبتاريخ تسلم المكتب الدولي لأمر الخصم من هذا الحساب .

(القاعدة ٢٠)

توزيع المصروفات الإضافية والمصروفات التكميلية

يكون المعامل الوارد ذكره في المادة ٨ فقرة (٥) من المعاهدة لتوزيع المصروفات الإضافية التكميلية التي تنتفع بها البلاد التي تتبع نظام الفحص السابق كالاتي :

— بالنسبة للبلاد التي تجرى فحصا للأسباب المطلقة للبطان فقط
• اثنتين .

— بالنسبة للبلاد التي تجرى علاوة على ذلك فحصا عن الأسبقيات :

(أ) بناء على معارضة الغير ثلاثة

(ب) بناء على اعتراض المصلحة أربعة

الفصل السادس

سريان المفعول والأحكام الانتقالية

(القاعدة ٢١)

سريان المفعول

يسرى مفعول هذه اللائحة في أول يناير ١٩٧٥ وتحل ابتداء من هذا التاريخ محل اللائحة التنفيذية لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الصادرة في ٢٩ أبريل ١٩٧٠ (١) .

(١) سبق نشر لائحة ١٩٧٠/٤/٢٩ بموجب قرار وزير التكوين والتجارة رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ (الوقف المصرية في ١٤/١/١٩٧١ - العدد ١٢) .

(القاعدة ٢٢)

الحكم انتقالية

١ - في الحالات التي يطلب فيها خلال المهلات المحددة تسجيل يكون له تاريخان ، فلا يغفل أى من هذين التاريخين ، ويؤخذ التاريخ الأسبق في الاعتبار عند تحديد تاريخ التجديد .

٢ - إذا لم يتم التجديد خلال المهلات المحددة الا بالنسبة للبلاد التي تطبق تاريخ التسجيل الأحدث ، فان هذا التاريخ الأخير يكون موضع الاعتبار عند تحديد تاريخ التجديد .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى
معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة
للحقيقة أو المضللة الموضوعة على البضائع الموقعة بتاريخ
١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في واشنطن في ٢ يونيو
سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢
يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨
والعقد الإضافي المكمل لها والموقع في استكهولم في ١٤
يوليو سنة ١٩٦٧^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

مادة وحيدة : الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى
معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة أو
المضللة المرصودة على البضائع الموقعة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٩١
والمعدلة في واشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨
والعقد الإضافي المكمل لها والموقع في استكهولم في ١٤ يوليو سنة
١٩٦٧

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٩٤ (٣ أكتوبر سنة
١٩٧٤) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ - العدد ١٣ . وقد
صدر قرار وزير الخارجية بنشر هذه المعاهدة ونشر بذات العدد من الجريدة
الرسمية .

معاهدة مدريد

الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة أو
المضللة الموضوعة على البضائع المبرمة في ١٤ أبريل سنة
١٨٩١ والمعلقة بواشنطن في ٢ يونية سنة ١٩١١ ولاهاي
في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونية سنة ١٩٣٤
ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨

(مادة ١)

١ - كل ناتج يحمل بيانا غير مطابق للحقيقة ومضلل تذكر فيه
بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دولة من الدول التي تسرى عليها هذه
المعاهدة أو جهة ما واقعة في احداها على انها دولة أو جهة المصدر ،
يحجز عند الاستيراد في كل من الدول المذكورة .

٢ - ويوقع الحجز أيضا في الدولة التي وضع فيها بيان المصدر
غير المطابق للحقيقة أو المضلل وفي الدولة التي أدخل فيها الناتج الذي
يحمل هذا البيان .

٣ - اذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد فيستبدل
بهذا الحجز منع الاستيراد .

٤ - واذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد ولا منع
الاستيراد ولا الحجز في الداخل فتستبدل بهذه الاجراءات الدعاوى
والطرق التي يكتلها قانون هذه الدولة الى المواطنين في مثل هذه الحالة
حتى يعطل تشريعها .

٥ - في حالة عدم وجود جزاءات خاصة تكفل قمع بيانات المصدر

غير المطابقة للحقيقة أو المضللة فتسرى الجزاءات المنصوص عليها في قوانين العلامات والأسماء التجارية على مثل هذه الحالات .

(مادة ٢)

١ - يوقع الحجز بناء على طلب مصلحة الجمارك ويجب عليها أن تخطر مباشرة صاحب الشأن شخصا طبيعيا كان أو معنويا ويمكن من التصديق على الحجز التحفظي ، اذا رغب في ذلك . ومع ذلك يجوز للنياحة العمومية أو أية مصلحة أخرى مختصة ، أن تطلب توقيع الحجز بناء على طلب الشخص الذي لحقه الضرر أو من تلقاه نفسها وفي هذه الحالة تأخذ الاجراءات سيرها العادي .

٢ - لا تلتزم السلطات بتوقيع الحجز في حالة التجارة العابرة .

(مادة ٢)

لا تمنع هذه الأحكام البائع من أن يذكر اسمه وعنوانه على المنتجات الواردة من دولة غير الدولة التي حصل فيها البيع ، وفي هذه الحالة يجب أن يشفع العنوان أو الاسم ببيان دقيق بحروف ظاهرة عن مكان الصنع أو الانتاج أو أى بيان آخر يكفى لمنع وقوع أى خطأ في المصدر الحقيقي للبضائع .

(مادة ٢ مكررة ٢)

تتعهد أيضا الدول التي تنطبق عليها هذه المعاهدة أن تحظر فيما يختص بالبيع وعرض البضائع في واجهات المحال وعرض المنتجات استعمال أية بيانات ، لها صلة الاعلان ، ومن شأنها أن تخدع الجمهور في مصدر المنتجات وذلك بوضعها في اللائحات والاعلانات والفواتير وهوائيم الألبسة والمطابخ أو الأوراق التجارية أو أية رسائل تجارية أخرى .

(مادة ٤)

تقرر محاكم كل دولة التسميات التي لا تخضع لأحكام هذه المعاهدة لأنها أصبحت تدل على نوع الناتج . ومع ذلك لا يسرى التحفظ المشار اليه في هذه المادة على الأسماء الإقليمية للمنتجات النبيذية .

(مادة ٥)

١ - يجوز لدول الاتحاد الخاص بحماية الملكية الصناعية ، والتي لم تشترك في هذه المعاهدة أن تنضم اليها ، بناء على طلبها طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٦ من الاتفاقية العامة .

٢ - تسرى على هذه المعاهدة الأحكام الواردة في المادتين ١٦ (مكررة ٢) و ١٧ (مكررة ٢) من الاتفاقية العامة .

(مادة ٦)

١ - يصدق على هذه المعاهدة وتودع وثائق التصديق في برن في مدة أقصاها أول مايو سنة ١٩٦٣ ويعمل بها بين الدول التي تم باسمها التصديق بعد شهر من هذا التاريخ . ومع ذلك فإذا صدق عليها من قبل باسم ست دول على الأقل فيعمل بها بين هذه الدول بعد شهر من إخطارها بمعرفة حكومة الاتحاد السويسري بإيداع الإخطار السادس . ويعمل بها بالنسبة للدول التي يصدق باسمها فيما بعد ، بعد شهر من إعلان كل من هذه التصديقات .

٢ - يجوز للدول التي لم تودع وثائق التصديق في الميعاد المحدد في الفقرة السابقة أن تنضم إلى هذه المعاهدة طبقاً لنص المادة ١٦ من الاتفاقية العامة .

٣ - تحل هذه المعاهدة محل المعاهدة المبرمة بمديرد في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعاهدات اللاحقة المعدلة لها وذلك فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول التي تسرى عليها هذه المعاهدة .

٤ - وفيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه المعاهدة التي تعمل بمعاهدة مديرد المعدلة بلندن في سنة ١٩٣٤ فيستمر العمل بالمعاهدة الأخيرة .

٥ - كذلك فيما يتعلق بالدول التي لا تنطبق عليها هذه المعاهدة ولا بمعاهدة مديرد المعدلة في لندن فيستمر العمل بمعاهدة مديرد المعدلة بلاهاي في سنة ١٩٢٥ .

٦ - كذلك فيما يتعلق بالدول التي لا تنطبق عليها هذه المعاهدة ولا بمعاهدة مديرد المعدلة في لندن ، ولا بمعاهدة مديرد المصححة بلاهاي فيستمر العمل بمعاهدة مديرد المعدلة بواشنطن في سنة ١٩١١ .

القسم الثاني في الأسماء التجارية

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد
صحقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - على من يملك بمفرده محلا تجاريا أن يتخذ اسمه الشخصي
عنصرا أساسيا في تكوين اسمه التجاري .

ولا يجوز في هذه الحالة أن يتضمن الاسم التجاري بيانات تدعو
للاعتقاد بأن المحل التجاري مملوك لشركة .

مادة ٢ - يجوز أن يتضمن الاسم التجاري بيانات خاصة بالأشخاص
المذكورين فيه متعلقة بنوع التجارة المخصص لها كما يجوز أن يتضمن
تسمية مبتكرة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يطابق الاسم التجاري الحقيقة والا
يؤدي إلى التضليل؛ أو يمس بالمصالح العام .

مادة ٣ - إذا قيد الاسم التجاري في السجل التجاري وشهر
وفقا لأحكام اللائحة التي تصدر لهذا الغرض^(٢) فلا يجوز لتاجر آخر
استعمال هذا الاسم في نوع التجارة التي يزاولها صاحبها في دائرة

(١) الوثائق المصرية في ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ - العدد ٢٨ .

(٢) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥١ بملاتحة
الخلاصة بشهر الأسماء التجارية .

مكتب التسجيل الذي حصل فيه القيد وإذا كان اسم التاجر الآخر ولقبه يشبهان الاسم التجاري المقيد في السجل وجب عليه أن يضيف الى اسمه بيانا يميزه عن الاسم السابق قيده (١) .

ويسرى هذا الحكم على الفروع الحديثة للمحل التجاري .

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٤) يسرى حكم المادة السابقة على الأسماء التجارية الخاصة بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا تضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

أما شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يكون اسمها مستمداً من غرضها ، فيجب أن تتميز أسماءها عن أسماء مثيلاتها المقيدة بجميع مكاتب السجل التجاري .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٤) يكون عنوان شركة التضامن اسماً تجارياً لها ، وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير تعديل إذا ضم شريك جديد لعضويتها .

ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وعنوان أو اسم الشركات ذات المسؤولية المحدودة اسماً تجارياً لها .

مادة ٦ - لا يجزى بقاء اسم أحد الشركاء المتضامنين في اسم الشركة التجاري في حالة خروجه من عضويتها ولو كان ذلك بقبوله أو قبول ورثته .

(١) قضت محكمة النقض بأن الأصل أن لكل تاجر أن يتخذ من اسمه الشخصي « وبخلاف ذلك اللقب » اسماً تجارياً لتمييز محله التجاري عن نظيره ، ومن ثم فلا يتأدى تجريد شخص من اسمه التجاري المستمد من اسمه المعنى ل مجرد التشابه بينه وبين أسماء الآخرين ، على أن القضاء لا يعصم من الوهم ما يدرأ به ما عصاه يقع من خلط أو لبس أو مناساة غير مفرمة نتيجة لتشابه الأسماء (نقض معنى ١٩٥٩/١٢/١ - موسوعتنا الذهبية ج ٢ مقرة ١٧٣٦) .

ولا يسرى هذا الحكم على اسم الشركة الذي يشير الى وجود صلة عائلية بين أعضائها اذا ظلت هذه الصلة رغم خروج أحد الشركاء المتضامنين قائمة بين اثنين أو أكثر من الشركاء المتضامنين الباقين في الشركة وكان أحدهم يحمل ذات الاسم العائلي الوارد في الاسم التجاري للشركة .

مادة ٧ - يكرن عنوان الشركة المساهمة اسما تجاريا لها أو تسمية خاصة بها .

ويجب أن يشمل هذا الاسم ما يدل على وجود شركة مساهمة واذا احتفظت شركة المساهمة باسم مؤسسة تجارية أخرى تملكها واتخذت اسما لها وجب عليها أن تضيف الى هذا الاسم عبارة (شركة مساهمة) .

مادة ٨ - لا يجوز التصرف في الاسم التجاري تصرفا مستقلا عن التصرف في المحل التجاري المخصص له .

ويجوز لمن تنتقل اليه ملكية متجر أن يستخدم اسم سلطه التجاري اذا اذن المتنازل أو من آلت اليهم حقوقه في ذلك على أن يضيف الى هذا الاسم بيانا يدل على انتقال الملكية .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل عددا اسما تجاريا على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٠ - على مكاتب السجل التجاري أن تبلغ أصحاب المحال التجارية المقيدة أسماؤهم التجارية في السجل عند العمل بهذا القانون ليعطوا هذه الأسماء اذا كانت لا تطبق أحكامه .

ويقدم طلب التحديد خلال ثلاثة أشهر من الإبلاغ .

١٢٢ تجارة داخلية

مادة ١١ - يتولى اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له رؤساء مكتب السجاء التجارى ومن يقوم بأعمالهم ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبط النفسائى .

مادة ١٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بمد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بختام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر العبة فى ١٨ جادى الثانية سنة ١٣٧٠ (٢٦ مارس سنة ١٩٥١) .

قرار وزير التجارة والصناعة

رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥١

باللائحة الخاصة بشهر الأسماء التجارية

وزير التجارة والصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء السجل التجاري المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٦ .

وعلى المادتين ٣ و ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالأسماء التجارية .

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لتسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تصدر مصلحة الملكية الصناعية في الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة تسمى جريدة الأسماء التجارية .

مادة ٢ — تنشر في الجريدة المذكورة الأسماء التجارية التي يتم قيدها في السجل التجارى وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ المشار اليه في سجل الشهر البيانات الآتية :

١ — مكتب السجل التجارى الذى تم فيه القيد .

٢ — تاريخ ورقم القيد بالسجل التجارى .

٣ — الاسم التجارى فإذا كان خلاصا بشركة فيذكر نوعها .

٤ — مقر المحل أو المركز الرئيسى أو موقع الفرع أو الوكالة حسب الأحوال ونوع التجارة .

١٢٤ تبصرة فافهسة

مادة ٢ - يشهر كل تعديل في الاسم التجارى أو في أحد البيانات السابق نشرها في جريدة الأسماء التجارية ويشمل الشهر البيانات الآتية :

- ١ - مكتب السجل التجارى الذى حمل فيه التعديل .
 - ٢ - الاسم التجارى السابق قيده فاذا كان خاصا بشركة فيذكر نوعها .
 - ٣ - عدد الجريدة التى شهر فيها قيد الاسم التجارى .
 - ٤ - موضوع التعديل وتاريخ حصوله .
- مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (١٣ اغسطس سنة ١٩٥١) .

القسم الثالث
في الدفاتر التجارية

القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣
في شأن الدفاتر التجارية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى قانون التجارة ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

لصحر القانون الآتي :

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة معلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤)
على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته
وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بالحققة وبيان ما له وما عليه
من الديون المتعلقة بتجارته .

ويجب أن يمسك على الأقل الدفترين الآتيين :

(١) الموقع المصرية في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ - المحدث ٦٤ مكره .

١ - دفتر اليومية الأصلي •

٢ - دفتر الجرد •

ويعنى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ألف جنيه، ويرجع في تحديد رأس المال إلى مصلحة الضرائب •

مادة ٢ - تقيد في دفتر اليومية الأصلي جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا التقيد يوميا بيوم وبالتفصيل ويجوز للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية - ويكتفى في هذه الحالة بتقيد إجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر • فإذا لم يتبع هذا الإجراء وجب إخضاع هذه الدفاتر للأحكام الواردة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون •

مادة ٢ - تقيد في دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية أو بيان إجمالي عنها إذا كانت تفاصيلها موزعة بـدفاتر وهوائم مستقلة • وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر أو القوائم جزءا متما للدفتر المذكور •

كما تقيد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر في كل سنة إذا لم تقيد في أي دفتر آخر •

مادة ٤ - على التاجر أن يحتفظ بمسور طبق الأصل من جميع الإرساليات والبرقيات التي يرسلها لأعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد إليه من مراسلات وبرقيات وهوائم وغيرها من المستندات التي تتصل بأعمال تجارته •

ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الضريبة وتكفل عند اللزوم للتحقق من الأرباح والخسائر •

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤) يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون خالية من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دون بها .

ويتعين قبل استعمال دفترى اليومية والجرد أن تتم كل صفحة من صفحاتها وأن يوقس على كل ورقة فيها الموثق الواقع في دائرة اختصاصه المحل التجارى .

فإذا انتهت صفحات هذين الدفترين تمين على التاجر أن يقدمهما الى الموثق للتأشير عليها بما يفيد ذلك بعد آخر قيد وقبل استعمال الدفترين الجديدين .

كما يتعين على التاجر وورثته في حالة وقف نشاط المحل التجارى تقديم الدفترين المشار اليهما الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك .

مادة ٦ - يعد في كل مكتب توثيق وفروعه سجل يدون فيه الموثق ما قام به بالنسبة الى كل دفتر من دفاتر التاجر من الاجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك اقرارا من صاحب الشأن بأن هذه الدفاتر هى أول دفاتر له أو أن دفاتره السابقة قد اُغفلت .

مادة ٧ - على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ اغفالها .

ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار اليها في المادة الرابعة مدة عشر سنوات .

مادة ٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد عن مائتى جنيه .

مادة ٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤) يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة ومصلحة الضرائب والادارة العامة للتركيـ

١٢٨ تبصرة داخلية

ورؤساء مكاتب السجل التجارى أو من يقوم مقامهم ومفتشى إدارة التسجيل التجارى صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٠ - تلغى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة وكل حكم مخالف لهذا القانون .

مادة ١١ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ولوزير التجارة والصناعة اصصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١) .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ اغسطس سنة ١٩٥٣) .

(١) نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ على أن « يعمل بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن النفاذ التجارية ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٤ » .

التسم الرابع في البيوع التجارية

قرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
في شأن بعض البيوع التجارية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة
والمراجعة ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الاتي :

الباب الاول

في البيع بالمزاد الطنى للمنتولات المستعملة

الفصل الاول

في المزايدة

مادة ١ - تسرى أحكام هذا الباب على البيع الاختيارى بالمزايدة
الملنية للمنتولات المستعملة .

(١) الموقع المصرية في ٤ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٥ مكرر ١٠٠ .

ويقصد بالبيع بالزاد العلني كل بيع يستطيع أى شخص حضوره حتى لو اقتصر الزاد على طائفة معينة من الأشخاص .

ويقصد بالمنقولات المستعملة جميع الأموال المنقولة التى تكون قد انتقلت حيازتها للمستهلك بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع يحظر بيع المنقولات المشار إليها في المادة السابقة بالزيادة العلنية الا بواسطة خبير مثن ، وفي حالة خصصت لهذا الغرض أو في المكان الموجودة به المنقولات أصلا أو المكان الذى يصدر به ترخيص من وزير التجارة ^(١) أو من يندبه .

ويستثنى من هذا الحكم الأشياء المستعملة ذات القيمة الضئيلة التى لا تتجاوز قيمتها خمسين جنيها .

مادة ٣ - يجب على صاحب الصالة أو الخبير المثن حسب الأحوال امسك سجل خاص باللغة العربية يتضمن مفردات المنقولات المعدة للبيع والتقدير الابتدائى لقيمتها وأسماء الأشخاص الذين يجرى البيع لصالحهم ، وعليه أن يضع على المعروضات بطاقات بأرقام قيدها في السجل .

ويجب أن يؤشر في السجل المذكور بنتيجة كل بيع .

(١) نصت المادة الثانية من قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٤ على تفويض السيد وكيل الوزارة لشئون الرقابة التجارية في اختصاصات الوزير الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في الترخيص ببيع المنقولات بالزيادة العلنية في غير صالات المزاد أو المكان الموجودة به المنقولات (م ٢) . وفي الترخيص للخبراء المثنيين بزاولة التجارة لصالحهم أو لصالح غيرهم (م ٢/١٣) . وكذلك اصدر قرار رقابة الأشخاص الذين يختار منهم الخبراء المثنيين المقدم ضدهم شكوى مطلقين في لجنة نظر الشكوى (م ٢٩) . (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٤/١٨ - العدد ٨٥) .

مادة ٤ - يجب - إذا زاد التقدير الابتدائي للمنقولات المعروضة للبيع عن ألفى جنيه - النشر عن البيع في جريدتين يوميتين ، أحدهما باللغة العربية قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للبيع مع تحديد يوم سابق لمعينة هذه المنقولات .

مادة ٥ - يجب على من رسا عليه المزاى دفع نصف الثمن في جلسة المزايدة ، والوفاء بالباقي خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع .

مادة ٦ - إذا انقضى الميعاد المحدد في المسادة السابقة ولم يتم المشتري المتخلف بإداء ، يعاد البيع على مسؤليته طبقاً للأوضاع المقررة في هذا القانون خلال الخمسة عشر يوماً التالية للميعاد المذكور ، ولا نقبل المزايدة من المشتري المتخلف .

ويلزم المشتري المتخلف بما ينقص من الثمن ، ولا حق له في الزيادة بل يستحقها طالب البيع .

مادة ٧ - يكون لمصاحب الصالة أو الخبير المثلن بحسب الأحوال حق امتياز بالنسبة لما يستحقه من أجر أو عمولة على ثمن ما يقرم ببيعه ، ويكون هذا الامتياز تالياً في المرتبة لحقوق الامتياز المنصرص عليها في المواد من ١١٣٨ الى ١١٤٦ من القانون الدنى .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تحديد المصد الإقصى للأجر أو الممولة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٨ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨) يفرض رسم قدره (٥ / ١٠٠) من ثمن ما يتم ببيعه ويصحر قرار من وزير التعيين والتجارة الداخلية بتحديد الشروط والأوضاع التي يتم بها تحصيل هذا الرسم .

الفصل الثاني

في مزاوله مهنة الخبراء المثمنين

مادة ٩ - لا تجوز مزاوله مهنة الخبراء المثمنين الا لمن كان اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة .

مادة ١٠ - يجب أن تتوفر فيمن يطلب قيد اسمه في السجل المنصوص عليه في المادة السابقة الشروط الآتية :

١ - أن يكون مصرياً .

٢ - ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية ، وألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٣ - أن يكون محمود السيرة .

٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة لجناية أو لجنحة سرقة أو نصب أو تروير أو شروع في ارتكاب احدى هذه الجرائم أو خيانة امانة أو مخالفة احكام هذا القانون أو شهر افلاسه ما لم يرد اليه اعتباره .

٥ - ألا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو صدر قرار بمحو اسمه من سجل احدى المهن التي ينظمها القانون ، اذا كان الفصل أو محو الاسم لأمر تمس الأمانة أو الشرف .

٦ - أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من احدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها أو شهادة فنية يصدر بإعتمادها قرار من وزير التجارة .

٧ - أن يكون قد قضى مدة تعين مقدارها ثلاث سنوات على الأقل بمكتب أحد الخبراء المثمنين ، ويصحب من هذه المدة كل زمن قضاء

مادة ١٣٢ تجارة داخلية

الطالب في أعمال من شأنها أن تكسبه مثل هذه الخبرة ، ويصدر بتحديد هذه الاعمال قرار من وزير التجارة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ١١ - تنشأ في وزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات القيد في سجل الخبراء المثمنين وتشكل هذه اللجنة من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه رئيسا

مدير عام مصلحة التجارة الداخلية أو نائبه عند غيابه
عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة
مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية
أعضاء

وتكون مداوالات اللجنة صحيحة بحضور عضوين من أعضائها عدا رئيسها .

ويصدر القرار نهائيا بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

ويجب أن تكون قرارات اللجنة مسببة .

مادة ١٢ - يكون رسم القيد في السجل خمسة جنيهات تؤدى عند تقديم الطلب ، وتعطى شهادة القيد للطلاب بدون رسم .

ويجب أن يكون طلب القيد مصحوبا بتأمين مالى قدره ٥٠٠ جنيه أو ما يعادل قيمته اسمها أو كتاب كعالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصحر لهذا الغرض .

ويجوز اعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد أداء رسم قدره جنيه واحد عن كل صورة أو مستخرج .

ولا يجوز استرداد الرسوم المؤداة بأى حال من الأحوال .

مادة ١٣ - يحظر على الخبير تثمين الأشياء المعروضة للبيع إذا كانت مملوكة له أو لزوجيه أو لأحد فروعه أو أصوله أو أقاربه أو أصدار له غاية الدرجة الرابعة أو لتابعيه أو شركائه ، كما يحظر عليه هو ومن سلف ذكرهم شراء الأشياء المعروضة للبيع التي قام بتثمينها .

ويحظر على الخبير مزاوله التجارة سواء لحسابه أو لحساب غيره الا بترخيص من وزير التجارة ^(١) أو من ينييه ، ومع ذلك يجوز له استغلال صالة مزاد باسمه بالشروط الواردة في هذا القانون .

مادة ١٤ - يحاكم تأديبياً كل من زاول المهنة من الخبراء المثمنين على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - العقوبات التأديبية التي يحكم بها على الخبراء المثمنين هي :

الانذار .

الوقف عن مزاوله المهنة لمدة لا تزيد على سنتين .

محو الاسم من السجل .

مادة ١٦ - ترفع الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب المختص بقرار من وزير التجارة يتضمن بياناً بالمخالفه المنسوبة الي الخبير والادلة القائمة عليها .

مادة ١٧ - يعلن الخبير المحال الي المحاكمة التأديبية بالحضور أو لم

(١) صدر قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٤ ونص في ملحقه الثاني على تنويض السيد وكيل الوزارة لشئون الرقابة التجارية في اختصاصات الوزير الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بالترخيص للخبراء المثمنين بمزاوله التجارة لصالحهم أو لصالح غيرهم .

مجلس التأديب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم ومصرول قبل التاريخ
المصدر لائمقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الاكل .

ويجب أن يتضمن الاعلان تاريخ انعقاد المجلس ومكانه والمخالفات
المنسوبة الى الخبير .

ويجوز له الحضور بنفسه أو بوكيل عنه وللمجلس التأديب أن يكلفه
الحضور شخصيا متى رأى ذلك .

ويجرى المجلس أو من يندبه من أعضائه تحقيق المخالفات وسماع
الشهود عند الاقتضاء .

مادة ١٨ — يشكل مجلس التأديب من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه رئيسا
نائب من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة ..
مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ..

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره جميع الاعضاء .
ويصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة على الاسباب
التي بنيت عليها ويبلغ الخبير بهذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من
تاريخ صدورها بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم ومصرول .

مادة ١٩ — اذا لم يحضر الخبير المحال الى المحاكمة أمام المجلس
بعد اعلانه جاز الحكم في غيبته .

وللمحكم عليه غيابيا الممارسة في قرار مجلس التأديب خلال عشرة
ايام من تاريخ اعلانه به بتقرير يودع مكتب وزير التجارة .

مادة ٢٠ — يستبعد من السجل كل من فقد شرطاً من الشروط
الواردة في المادة « ١٠ » ويصحح بالاستبعاد قرار من لجنة القيد

المختص عليها في المادة « ١١ » بعد احالة الامر اليها من وزير التجارة ، ويجوز للجنة قبل اصدار قرارها الاستماع الى اقوال صاحب الشأن ، ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٢١ - يجوز لمن صدر قرار تأديبي بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة المختص عليها في المادة « ٣١ » اعادة قيد اسمه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال شهر على الاكثر من تاريخ تقديمه .

الفصل الثالث

في استغلال صالات المزاد

مادة ٢٢ - يحظر استغلال صالات المزاد بغير ترخيص من وزارة التجارة .

مادة ٢٣ - يشترط في طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط المختص عليها في البنود ١ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١٠ وأن يكون متمتعا بالاطية القانونية .

ويسرى هذا الحكم على كل مدير للمنشأة أو وكيل مفوض أو مدير فرع لها .

مادة ٢٤ - اذا كان طلب الترخيص مقدما من شركة فيشترط فيها أن تكون شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها جميعها اسمية مملوكة لمصريين دائما ، وأن يكون أعضاء مجلس ادارتها ومديروها وكلاؤهم المفوضون ومديرو فروعها مصريين .

مادة ٢٥ - يجب أن يكون طلب الترخيص مصحوبا بتأمين مالي قدره ألف وخمسمائة جنيه أو ما يعادل قيمته أسهما أو كتاب كسالة من أحد البنوك المستعدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويخصم من هذا التأمين كل مبلغ يحكم به على المرخص له طبقاً لاحكام هذا القانون ، على أن يلزم تكملة كل نقص في التاهين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مطالبة وزارة التجارة له بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول .

ولا تجوز المطالبة برد التأمين الا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمال صالة المزداد .

مادة ٣٦ - يقدم طلب الترخيص لوزارة التجارة على الاستمرار المدة لهذا الغرض ويجب أن تشتمل على البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

وتدون وزارة التجارة طلب الترخيص في سجل خاص يعد لهذا الغرض وتعطى الطالب ترخيصاً مشتملاً على البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٧ - يجب على مستغل صالة المزداد أن يخطر وزارة التجارة بكل تعديل يطرأ على بيانات الترخيص خلال شهر من حصوله .
وتسرى على التعديل الاحكام الواردة في المادة التالية .

مادة ٣٨ - لا يقبل طلب الترخيص أو التعديل الا اذا كان مستوفياً الشروط التي يتطلبها القانون واللوائح التي تصدر تنفيذاً له .

ولوزارة التجارة أن تتحقق من توافر هذه الشروط ، ولها أن تخطر الطالب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

ولها قبل اعطاء الترخيص أو اقرار التعديل أن تتدب من تراه من الموظفين الفنيين للاطلاع على السجل والمستندات المتعلقة بالطلب .
واذا لم يقم الطالب باستيفاء ما طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره اعتبر نزلوا عن طلبه .

مادة ٢٩ - تنشأ بوزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم اليها من شكاوى ضد المرخص له بسبب مباشرة أعماله ، ولها دون غيرها سلطة الفصل نهائيا على وجه الاستعجال في كل نزاع لا تجسوز قيمته مائتين وخمسين جنيها فان زادت وجب إحالة النزاع الى المحكمة المختصة .

وتشكل هذه اللجنة من :

عضو من ادارة الفتوى والتشريع المختصة لا تقل
درجته عن نائب رئيسا

رئيس الغرفة التجارية التي تقع في دائرتها الصالة
المرخص باستغلالها أو نائبه عند غيابه
شخص يختاره المرخص له من بين قائمة يصدر بها
قرار من وزير التجارة (١) بعد الاتفاق مع الاتحاد
العام للغرف التجارية المصرية

ويتم تنفيذ قرار اللجنة على الوجه الموضح بالمادة ٢٥ المسالفة
الذكر .

ويصدر وزير التجارة قرارا بالاجراءات التي تتبع في الفصل
في الشكاوى والرسم الذي يفرض عليها بما لا يجاوز خمسة جنيهات .

مادة ٣٠ - يحظر على مستغل صالة البيع بالزيادة الطنية
والمستخدمين عنده أن يشقروا شيئا مما يباع فيها ، أو أن يعرضوا
للبيع أشياء مملوكة لهم أو لغير من أجرى المزاد لصالحهم .

(١) صدر قرار وزير التوين والتجارة الداخلية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٤
ونص في ملحقه الثانية على تفويض السيد وكيل الوزارة لشؤون الرقابة
التجارية في اختصاصات الوزير الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
بإصدار قرار بكتابة الاستفسار الذين يختارهم الخبراء المختين المقسم
شدهم شكوى ملحقين لهم في لجنة نظر الشكاوى .

١٣٩ تجارة داخلية

وإذا أجرى صاحب الصالة الزائدة في المكان الموجودة به المنقولات أصلا ، فيحظر عليه أن يعرض في المكان ذاته أشياء غير مملوكة لمن أجرى المزاد لصالحه •

ويكون مستقل الصالة أو الخبير المثلن بحسب الاحوال مسؤولا مباشرة عن أداء الثمن لمن أجرى المزاد لصالحه •

١ - مادة ٢١ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه يجب على مستقل صالة المزاد أن يمسك دفترا خاصا يتبع في شأنه جميع الاحكام المقررة في القانون المذكور ، على أن يتضمن هذا الدفتر البيانات التي يصدر بها قرار من وزير التجارة •

مادة ٢٢ - لوزارة التجارة - بعد سماع أقوال صاحب الترخيص أن تلغى الترخيص بعد صدوره في احدى الحالات الآتية :

- ١ - فقد المستقل أحد الشروط اللازمة لمنح الترخيص أو مخالفته •
- ٢ - عدم تكملة التأمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ في الميعاد •
- ٣ - ترك العمل نهائيا ، ويعتبر في حكم الترك عدم استغلال الصالة مدة سنة كاملة •

الباب الثاني

في البيع بالمزاد العلني أو عن طريق التصفية في المحال التجارية

الفصل الاول

في البيع بالمزاد العلني

مادة ٢٢ - يحظر على المحال التجارية بيع بضائعها بالمزايدة العلنية الا بسبب قيام حالة من الحالات الآتية :

- (١) تصفية المحل التجاري نهائيا •

(ب) ترك للتجولة في صنف أو أكثر من بين الاصناف التي يتعامل المحل في تجارتها .

(ج) إغلاق فرع من فروع المحل الرئيسي مالم يقع مركز المحل أو أحد فروعه الأخرى في دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .

(د) نقل المحل الرئيسي من مديرية أو محافظة الى مديرية أو محافظة أخرى ، ويجب أن تتم التصفية في هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر ، وتحظر مزاولة النشاط الذي انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايدة .

(هـ) حالة التصفية الموسمية على أن تتم خلال أسبوعين على الأكثر ، ولا يجوز إجراء هذه التصفية الا مرتين في السنة ، ويجب أن تكون الأولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر أغسطس ، ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل هذه المواعيد .

الفصل الثاني

في البيع من طريق التصفية

مادة ٣٤ - يحظر على المحال التجارية أن تعلن عن بيع بضائعها عن طريق التصفية « أوكلزيون » إلا في الحالات وبالشروط الواردة في المادة السابقة .

مادة ٣٥ - يجب على المحال المشار اليها في المادة السابقة أن تعلن كذلك عن ثمن البضائع المعروضة للبيع بالتصفية مشفوعا ببيان الثمن الفعلي الذي كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق للتصفية .

الباب الثالث في البيع بالتقسيط

مادة ٣٦ - (مستبدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٦٠) يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للمعرض وغيرها من المنقولات المسادية ألا يقل رأس ماله عن ثلاثة آلاف جنيه وأن يثبت في كل وقت أن رأس ماله المأمول لا يقل عن هذا المبلغ .

مادة ٣٧ - يجب على البائع بالتقسيط - عند التسليم - أن يستوفي نقداً من المشتري ٢٠ ٪ على الأقل من ثمن السلعة المباعة بالتقسيط ، كما يجب ألا يقل القسط عن جنيه شهريا .

ولا يجوز أن تزيد مدة تقسيط المتبقى من ثمن البيع على سكتين من تاريخ عقد البيع (١) .

مادة ٣٨ - لوزير التجارة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد اصدار قرار بتعديل مدة وشروط التقسيط الواردة بالمادة السابقة أو استثناء بعض الأشياء المباعة من حكم المادة المذكورة .

مادة ٣٩ - يجب أن يكون عقد البيع محررا من نسختين أصليتين ، وأن توضح فيه البيانات الآتية :

١ - الاسم التجاري للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل التجاري .

٢ - اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته .

(١) نصت المادة الأولى من قرار وزير التجارة رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٨ - العدد ٢٥٦) على ما يلي :

« يجوز لبنك التنمية الصناعية تقسيط ثمن مبيعاته من الآلات والأدوات الصناعية للمنشآت الصناعية دون التقيد بلحكم المادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، على ألا تزيد مدة التقسيط المتبقى على عشر سنوات من تاريخ عقد البيع » .

٣ - المواصفات التي تعين ذاتية السلعة المباعة .

٤ - مقدار الثمن (١) ، وما أدى منه نقداً والمؤجل .

٥ - مدة التقسيط ، ومقدار كل قسط ، وميعاده .

٦ - شروط الوفاء بلئمن .

٧ - أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة .

ويجب أن يسلم البائع احدى نسختي العقد للمشتري ، وأن يحتفظ بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٤٠ - تؤدي الاقساط في محل اقامة البائع المبين في عقد البيع ما لم يتفق على غير ذلك ، على أنه في حالة القيسام بتحصيل الاقساط في محل اقامة المشتري لا يجوز للبائع اقتضاء أية مصروفات اضافية وتعتبر المخالصة عن أى قسط مخالصة عن الاقساط السابقة عليه .

مادة ٤١ - يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغیرها من المنقولات المادية :

١ - أن يمسك سجلاً خاصاً لتقيد هذه العمليات وفقاً للنموذج الذي

(١) صدر قرار وزير التووين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين حد أقصى للنفوائد الائتمانية من بيع السلع المسعرة أو المعددة الربح في تجاريتها بالأجل (الوقائع المصرية في ١٥/٥/١٩٦١ - العدد ٢٩ ملحق) ، وبما يلي نصه :

١ - مادة ١ - على التجار الذين يبيعون السلع المسعرة أو المعددة الربح في تجاريتها مراعاة الحد الأقصى للنفوائد الائتمانية المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من القانون المنى عند بيعهم هذه السلع بالأجل .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقررات الواردة بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

تقرره وزارة التجارة ، ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو من المكاتب التابعة لها وذلك بغير مصروفات .

٢ - أن يمك حساباً منظماً بالامدادات والمصروفات التي تتعلق بهذه العمليات وتجب مراجعة هذا الحساب سنوياً بمعرفة مراجع مقيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين وفقاً للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٤٢ - يحظر على المشتري - بدون إذن سابق من البائع أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات في السلعة مريضوع التسييط قبل الوفاء بثمانها .

الباب الرابع احكام عامة ووقتيّة

الفصل الاول في الجزاءات (١)

مادة ٤٣ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانوننا ، يعاقب على مخالفة المادة التاسعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفي جميع الاحوال يأمر

(١) صدر قرار وزير العدل (١٧ أغسطس سنة ١٩٥٧) بمنح صفة الضبط القضائى في تنفيذ احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم :

- ١ - مدير عام مصلحة التجارة الداخلية ووكلاهما .
- ٢ - الموظفون الفنيون بمراتبة البيع بالتسييط والمزاد .
- ٣ - رؤساء مكاتب السجل التجارى ومن يقوم بأعمالهم بالمديريات والمحفظات . (الواقع المصرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٧ - للمعد . ٢٦٥

القاضي باغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات التي يكون قد استعملها المخالف ونشر الحكم ثلاث مرات في احدى الصحف اليومية وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٤ - كل مخالفة لاحكام المواد ٣ و ٢٢ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين مع الامر باغلاق صالة المزاد ونشر الحكم في صحيفتين يومييتين على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٥ - مع عدم الاخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانونا ، يعاقب كل مخالف لاحكام المواد من (٣٣) الى (٣٧) ومن (٣٩) الى (٤٢) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الثاني

في الاحكام الوقتية

مادة ٤٦ - يعفى الخبراء المثلثون الحاليون من شروط الجنسية المصرية والمؤهل الدراسي والتمرين المنصوص عليها في البنود ١ و ٦ و ٧ من المادة (١٠) بشرط أن يكونوا قائمين بمزاولة المهنة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ ادمل بهذا القانون ، وأن يتقدموا بطلب قيدهم في السجل خلال ثلاثة اشهر من هذا التاريخ .

مادة ٤٧ - على مستغلي صالات المزاد الموجودة عند العمل بهذا القانون أن يتقدموا بطلبات الترخيص وفقا لاحكامه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به ، ويكون لطلاب الترخيص عندئذ أن يستقر في استغلال الصالة حتى يبت في الطلب المقدم منه .

وتسرى على هذه الطلبات الاحكام الواردة في القانون .

ولن رفض طلبه حق تصفية جميع العمليات التي تمتد عليها وذلك

خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ اخطاره بالرفض بكتاب موسى عليه ، ولا يجوز له خلال هذه الفترة قبول عمليات جديدة .

ويمعنى مستغلو صالات المزاد الحالية من شرط الجنسية المصرية المشار اليه في المادة ٣٣ بشرط أن يكونوا قاطنين باستغلال الصالة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

الفصل الثالث

أحكام تنظيمية

مادة ٤٨ - يصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وعلى الاخص تحديد الرسوم الخاصة بالطلبات المشار اليها في الفصل الثالث من الباب الاول ، ويجب ألا تزيد هذه الرسوم على ما يأتى :

مليم جنيه

- ٤ عن طلب الترخيص .
- ٢ عن طلب تعديل الترخيص .
- ٢ عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .
- ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .
- وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تتطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية فى اختصاصها .
- ولا يجوز بأى حال استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ٤٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

ويصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ (٢٨ أبريل سنة ١٩٥٧) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٦

في شأن بعض البيوع التجارية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسم المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ بشأن بيانات الدفتر المشار اليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية وتعديله ،

تجارة داخلية ١٢٧

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن السجل المشار اليه في البند (١) من المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧. في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ بالحد الاقصى للعمولة المشار اليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار اعمال السنديكين والحراس القضائيين والمصفين مناظرة لاعمال الخبرة والتأمين في تطبيق احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بالاجراءات التي تتبع في الفصل في الشكاوى التي تقدم ضد المرخص لهم في استغلال صالات المزاد ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل مدة التقسيط وشروطه بالنسبة الى بعض السلع ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٣١ لسنة ١٩٥٩ بشأن السجل المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بحساب مدد الخدمة في بعض الاعمال ضمن مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧١ بالزام الخبراء المئتمنين بلخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية عن المزايدات العلنية التي يفوضون في اجرائها ،

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الترخيص باستغلال صالات البيع بالمزاد العلني ،

وعلى القرار رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨١ بشأن تفويض السادة المحافظين في بعض الاختصاصات ،

قـرر :

الباب الاول

مزاولة مهنة الخبراء المئتمنين

مادة ١ - لا تجوز مزاولة مهنة الخبراء المئتمنين الا لمن كان اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بالادارة العامة للمعاملات التجارية بوزارة التموين والتجارة الداخلية •

مادة ٢ - تحسب ضمن مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة (٧) من المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ :

١ - المدد التي يقضيها طالب القيد في سجل الخبراء المئتمنين في مزاولة عمليات البيع بالمزاد العلني بوصفه سنديكا أو حارسا قضائيا مصليا •

٢ - المدد التي يقضيها الأشخاص الآتي بيانهم في أداء أعمالهم :

(أ) أعضاء لجنة المبيعات الحكومية ولجان التصفية ولجان جرد وبيع الأموال المصادرة ولجان التقييم ولجان البت •

(ب) العاملون الفنيون بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها الخوطة بهم

أعمال الخبرة والتفتيش بحكم وظائفهم أو المنوط بهم الاشراف على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فيما يتعلق بالبيع بالمزاد العلني .

مادة ٣ - يكون الحد الأقصى لمعولة الخبير المثلن المشار اليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ كالآتي :

١ - إذا تم البيع في صالة المزاد :

١٠٪ من ثمن البيع يدفعها البائع (تشمل أجرة الصالة وتكاليف الدعاية) .

٥٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

٢ - إذا تم البيع في المكان الموجودة به المنقولات أو المكان الذي يصدر به ترخيص وفقا للمادة ٢ من القانون :

٥٪ من ثمن البيع يدفعها البائع .

٥٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

الباب الثاني

استغلال صالات المزاد

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص في استغلال صالة مزاد أو طلب تعديل بيانات الترخيص أو الغائه الى الادارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويحرر الطلب من نسختين موقع عليهما من الطالب وترفق به المستندات المؤيدة له وكذا الايصالات والاوراق الدالة على التأمين المالي وعلى أداء الرسم المستحق على الطلب .

ويجب أن يشتمل طلب الترخيص على البيانات الآتية :

أولا - فيما يتعلق بالفرد :

الاسم واللقب وتاريخ ومحل الميلاد والجنسية والاسم التجاري وعنوان صالة المزاو وعناوين الفروع وأسماء وألقاب الوكلاء المفوضين ومديرى الفروع وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته •

ثانيا : فيما يتعلق بالشركات :

الاسم التجارى ونوع الشركة ورأسمالها والمبالغ المؤداة منه وعنوان صالة المزاو وعناوين الفروع وأسماء وألقاب اعضاء مجلس ادارة الشركة ومديريها ووكلائها المفوضين ومديرى الفروع وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته •

مادة ٥ - يخصص لكل تاجر أو شركة ملف يحفظ فيه طلب الترخيص ومشتملاته وكذلك الطلبات المقدمة من صاحب الشأن بتعديل بيانات الترخيص أو الفائه •

وفى حالة رفض الطلب تقوم الادارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة بابلاغ الطالب أسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول •

وتقيد الطلبات المقبولة فى السجل المعد لهذا الغرض ويفرد لكل تاجر أو شركة صفحة خاصة فى السجل المذكور ويكون القيد بأرقام متتابعة بحسب تاريخ قبول الطلب •

وعند تعديل البيانات تشطب البيانات التى تناولها التعديل بالمداد الاحمر وتدون البيانات الجديدة فى الخانة نفسها ويشتر فى هامش الصفحة الى تاريخ التعديل والمستندات المؤيدة له •

ويكون الغاء القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر على بيانات الصفحة الخاصة به ويشتر فى هامشها الى تاريخ الالفاء وسببه •

مادة ٦ - بعد انتهاء اجراءات الترخيص ترد للطالب احدى نسختي الطلب مؤشرا عليها برقم الترخيص وتتبع هذه الاجراءات كذلك بالنسبة لطلب تعديل بيانات الترخيص أو الفائه •

وتمسك الادارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة مهارس
بالأسماء التجارية للتجار والشركات المرخص لها باستغلال صالة مزاد .
وعلى كل تلجس أو شركة أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات
المتعلقة بأعماله بيان رقم الترخيص الممنوح له .

مادة ٧ - يكون رسم طلب الترخيص وطلب تعديل بيانات الترخيص
ورسم المستخرجات من سجل التراخيص والشهادات وفقا لما يأتي :

- ٤ عن طلب الترخيص .
- ٢ عن طلب تعديل الترخيص .
- ٢ عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .
- ولا تحصل رسوم على طلبات الغاء الترخيص .
- ويعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها المصالح
الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية في اختصاصها .
- ولا يجوز بأي حل استرداد الرسوم المؤداة .
- مادة ٨ - على طالب الترخيص باستغلال صالة بيع بالمزاد العلني
أن يرفق بطلب الترخيص المستندات الآتية :

استمارة طلب الترخيص من نسختين مدموختين ، شهادة بالجنسية
المصرية ، وشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها ، شهادة من نيابة
الأحوال الشخصية المختصة بتقيد عدم وجود عارض من عوارض الأهلية ،
شهادة المعاملة العسكرية وصورة البطاقة الشخصية أو العائلية ويقدم معها
الأصل ويثبت الموظف المختص اطلاعه عليه ، وشهادة بحسن السمع
والسلوك ، صحيفة الحالة الجنائية ، مستخرج من صحيفة التقيد بالسجل
التجاري ، شهادة من المحكمة الابتدائية المختصة بعدم صدور أحكام
اشهار افلاس ضد الطالب ، سند ملكية أو ايجار محل صالة المزاد وعقد
تأسيس الشركة ان وجدت ، شهادة ببيان الوظائف الحكومية السابقة
وسبب تركها اذا كان الطالب قد شغل وظيفة عامة ، شهادة ببيان المن

السابقة ان وجدت وسبب تركها ، رسما كروكيا للمكان المقدم عنه طلب الترخيص ، قسيمة سداد الرسوم المستحقة •

كما يجب على طالب الترخيص أن يرفق بطلبه قيمة التأمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ويكون أداء التأمين اما نقدا واما بوثيقة تأمين أو كفالة ينص في أى منهما صراحة على تغطية كل مبلغ يحكم به على الطالب بصفته مستفلا لصالة مزاد وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية •

مادة ٩ - يجب أن تتوفر في المكان المقدم عنه طلب الترخيص الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون العقار مرخصا فيه بفتح محال تجارية •
- (ب) أن يقع في الدور الأرضي أو الأول من العقار الكائن به •
- (ج) ألا تقل المساحة الاجمالية له عن مائة متر مربع •
- (د) أن تتوافر فيه فتحات التهوية الكافية والمرافق الصحية والادوات الخاصة باطفاء الحريق •

مادة ١٠ - على مستغلي صالات المزاد اخطار الادارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة ببيان يتضمن أسماء وعناوين العاملين لديهم ومدير الصالة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ منح الترخيص بالصالة أو تعيين العاملين أو من تاريخ العمل بهذا القرار •

ويلتزم مستغلو صالات المزاد بمسك سجل يدرج به أسماء مدير الصالة والعاملين بها مع بيان مؤهلاتهم والعمل المسند اليهم ويتعين الاخطار عن كل تعديل في بيانات السجل خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحليل •

مادة ١٠٢ ١٥٢

ولا يجوز شغل وظائف مديري صالات البيع بالمزاد العلني بغیر ترخيص من الوزارة بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ •

مادة ١١ - تقدم الشكاوى ضد المرخص له في استغلال صالة مزاد بسبب مباشرة أعماله الى الادارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة لتحقيقها تمهيدا لاحتالتها الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بقرار من مدير عام المعاملات التجارية يتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة الى المرخص له المشكو في حقه والادلة القائمة عليها ، ويعلن المشكو في حقه بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوبا بطم الوصول مع تكليفه باختيار العضو الثالث في اللجنة ، وذلك كله خلال شهر من تاريخ انتهاء الادارة العامة للمعاملات التجارية من التحقيق في الشكوى • ويجب على المشكو في حقه أن يبلغ الادارة باسم العضو الذي اختاره خلال الأسبوعين التاليين لاعلانه بالقرار •

وفضلا عن ذلك يجوز لمدير عام المعاملات التجارية تقديم المرخص له الى اللجنة بناء على التقارير التي تقدم اليه من ادارات التجارة الداخلية المختصة عن المخالفات التي يرتكبها المرخص له بسبب مباشرة أعماله ويتبع في هذا الشأن الاجراءات ذاتها التي تتبع في الشكوى •

ويفرض على الشكوى رسم قدره جنيه واحد يسدد لخزانة الوزارة ولا يجوز قبول الشكوى ما لم تكن مصحوبة بهذا الرسم •

ويعلن المرخص له المشكو في حقه بالحضور أمام اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوبا بطم الوصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد اللجنة بخمسة عشر يوما على الأقل •

ويجب أن يتضمن الاعلان تاريخ انعقاد اللجنة ومكانه •
ويجوز للمرخص له المحال الى اللجنة الحضور أمامها بنفسه أو بوكيل عنه واللجنة أن تكلفه الحضور شخصيا متى رأت داعيا لذلك •

ويجوز للجنة أو من تتدبه من أعضائها تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .

وتصدر اللجنة قرارها بعد سماع أقوال المشكو في حقه وإذا لم يحضر أمامها رغم اعلانه جاز لها إصدار قرارها في غيبته وفي هذه الحالة يجوز للمشكو في حقه المحكوم عليه المعارضة في قرار اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه وذلك بتقرير يودع مكتب مدير عام المعاملات التجارية ويوقع الموظف المختص على صورة من تقرير المعارضة المودع تسلم للمعارض .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء ، ويجب أن تشتمل على الأسباب التي بنيت عليها ويبلغ المشكو في حقه الحال الى اللجنة بالقرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول وتكون قرارات اللجنة نهائية .

الباب الثالث

الاحطار من المزايدات

مادة ١٢ - على انخبر المئمن أو صاحب صالة المزايدات في حالة اجراء المزايدة أن يقدم اخطاراً الى مديرية التموين والتجارة الداخلية الكائن في دائرتها المزايدة قبل الموعد المحدد لاجراء المزايدة بخمسة أيام على الأقل موضحا به الآتي :

- ١ - اسم انخبر المكلف باجراء المزايدة .
- ٢ - المكان الذي يجري فيه المزايدة .
- ٣ - تاريخ اجراء المزايدة .

وعليه أن يرسل الى الادارة العامة للمعاملات التجارية بالموزارة صورة من الاخطار المشار اليه في نفس الميعاد .

وبالنسبة للمزادات العلنية التي يفوض في إجرائها خبراء معتمون مقيمون خارج دائرة المحافظة التي يجري بها المزاد فإنه يجوز أن يتم الاخطار المنصوص عليه بطريق البرق .

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية إيفاد مندوبين عنها لمراقبة المزادات التي تجرى بدائرة المديرية وموافاة الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة بتقرير يوضح به قيمة المنقولات التي تم بيعها والرسوم المستحقة عليها خلال أسبوعين من تاريخ إجراء المزاد .

الباب الرابع

بيانات دفتر المخزن والبيع بالمزاد

مادة ١٣ - تكون بيانات دفتر المخزن المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقاً للنموذج رقم (١) المرفق (١) .
ويجب ترقيم صفحات هذا الدفتر وختمها بخاتم إدارة التجارة الداخلية المختصة وذلك بغير مصروفات .

وعلى الإدارة التأشير على الصفحة الأخيرة من السجل بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها .

مادة ١٤ - تكون بيانات دفتر البيع بالمزاد المشار اليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقاً للنموذج رقم (٢) المرفق (٢) .

ويجب أن تكون صفحات هذا الدفتر من أصل وصورتين كما يجب ترقيمتها وختمها بخاتم إدارة التجارة الداخلية المختصة وعلى الموظف المختص بالإدارة التأشير على الصفحة الأخيرة من الدفتر بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها وذلك بغير مصروفات .

(١) لم ينشر النموذج اكتماء بنشره في الوقف المصرية .

(٢) لم ينشر النموذج اكتماء بنشره في الوقف المصرية .

الباب الخامس

رسوم المزادات

مادة ١٥ - يكون صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلن حسب الأحوال مسئولاً عن تحصيل الرسم المنصوص عنه في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من المشتري الراسى عليه المزاد وتوريده خلال مهلة لا تتجاوز أربعة أيام من تاريخ البيع .

ويكون التوريد لخزانة ادارة التجارة الداخلية المختصة أو لخزانة الوزارة بالنسبة للمحافظات التى لا توجد خزائن بمديرياتها .

ويرسل صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلن خلال ثلاثة أيام من التوريد اخطاراً بالبريد الموصى عليه مصحوباً بملم وصول لادارة التجارة الداخلية المختصة وصورة منه للادارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة على أن يشمل هذا الاخطار على الآتى

- ١ - المكان الذى أجرى فيه المزاد .
- ٢ - تاريخ المزاد وثلن ما تم بيعه واسم وعنوان المشتري .
- ٣ - قيمة الرسم المستحق وتاريخ تحصيله والخزانة التى تم التوريد لاديا ورقم وتاريخ قسيمة التوريد .

مادة ١٦ - يفوض السادة المحافظون كل فى دائرة اختصاصه فى اصدار أوامر الحجز الادارى وتنفيذها لتحصيل الرسوم المستحقة وفقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ .

الباب السادس

البيع بالتقسيط

مادة ١٧ - يكون السجل المشار اليه في البند (١) من المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقا للنموذج رقم (٣) المرفق ^(١) .

مادة ١٨ - يسمح بتقسيط ثمن السلع الآتية لمدة ٢٤ شهرا :

- ١ - أجهزة التليفزيون بجميع أنواعها .
- ٢ - الثلاجات الكهربائية بجميع أنواعها .
- ٣ - الغسالات الكهربائية بجميع أنواعها .
- ٤ - الأفران والمواقد والمسطحات بالبوتاجاز .
- ٥ - السخانات بالبوتاجاز .
- ٦ - الموتوسيكلات والدراجات .
- ٧ - السيارات .
- ٨ - الاثاثات المعدنية .

ويشترط ألا يقل مقدم الثمن عن ١٠٪ من السعر المحدد للبيع نقدا
وآلا تزيد مصاريف التقسيط والفوائد عن الفائدة القانونية السائدة .

الباب السابع

احكام عامة

مادة ١٩ - تلغى القرارات أرقام ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،
٢١٣ لسنة ١٩٥٧ ، ٥٤٧ لسنة ١٩٥٨ ، ٣٦ ، ٢٧٧ ، ٣١ لسنة ١٩٥٩ ،
٦ لسنة ١٩٦٨ ، ٢٨ لسنة ١٩٦٩ ، ٣٣٦ لسنة ١٩٧١ ، ٢٤٨ لسنة ١٩٧٣ ،
٣٧١ لسنة ١٩٨١ .

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه القرارات .

مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقويات
الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٦/٨/٦

وزير التعمين والتجارة الداخلية

١٠ د / محمد ناجي شتة

القسم الخامس في السجلات التجارية

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦
في شأن السجل التجارى (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

. قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول الأحكام الخاصة بالسجل التجارى

مادة ١ — يمد في كل محافظة أو مدينة يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة سجل تجارى أو أكثر يقيد فيه أسماء التجار الخاضعين لاحكام هذا القانون .

مادة ٢ — يجب أن يقيد في السجل التجارى :

- ١ — الأفراد الذين يرغبون في مزاوله التجارة في محل تجارى .
- ٢ — شركات الأشخاص وشركات المساهمة والتوصية بالاسم وذات المسئولية المحدودة مهما كان غرضها .
- ٣ — الأشخاص الاعتبارية العامة التى تبشر بنفسها نشاطا تجاريا .

(١) الجريدة الرسمية في ٦ مايو سنة ١٩٧٦ . — العدد ١٩ « تابع » .

- ٤ - الجمعيات التعاونية التي تباشر نشاطا تجاريا .
- ٥ - الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يزاولون أعمال الوكالة التجارية بأنواعها المختلفة عن المنشآت الأجنبية .
- ويتعدد القيد بالنسبة للمحل الرئيسي أو الفرع أو الوكالة أو المركز العام للشركة حسب موقع كل منها .

مادة ٣ - يشترط فيمن يقيد في السجل التجارى أن يكون مصريا حاصلًا على ترخيص بمزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة .

مادة ٤ - استثناء من أحكام المادة السابقة ، ومع مراعاة حكم المادة ٢٣ ودون اخلال بأحكام القانون المنظم للقيام بأعمال الوكالة التجارية ، يتعين على الأجانب القيد في السجل التجارى في الحالات الآتية :

١ - موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة في حالة المشروعات التي تنشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

١ - اذا كان الاجنبى شريكا في شركة من شركات الاشخاص بشرط أن يكون أحد الشركاء المتضامنين على الأقل مصريا وأن يكون للشريك المصرى المتضامن حق الادارة والتوقيع وأن تكون حصة الشركاء المصريين ٥١٪ على الأقل من رأس مال الشركة .

٣ - كل شركة - أيا كان شكلها القانونى - يوجد مركزها الرئيسى أو مركز ادارتها فى الخارج اذا زاولت فى مصر أعمالا تجارية أو مالية أو صناعية أو قامت بعملية مقاوله بشرط موافقة هيئة الاستثمار .

مادة ٥ - على كل من قيد بالسجل التجارى أن يكتب على واجهة محله وفى جميع المراسلات والمطبوعات والاوراق المتعلقة بتجارته اسمه التجارى مشفوعا ببيان مكتب السجل المقتيد به ورقم القيد .

مادة ٦ — على كل من تم قيده في السجل التجارى أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة ، التأشير في السجل التجارى بأى تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

ويؤثر مكتب السجل التجارى من تلقاء نفسه بكل بيان يتصلق بالتلجر أو بالشركة ويتم قيده في السجل المنصوص عليه في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

مادة ٧ — على قلم كتاب المحكمة التى تصدر منها الأحكام المبينة فيما بعد ضد أحد التجار أو احدى الشركات المنصوص عليها في البندين (١ ، ٢) من المادة (٢) أن يرسل صورة من كل حكم ، خلال شهر من تاريخ صدوره الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه في السجل .

١ — أحكام اشهار الافلاس أو الغائه والأحكام الصادرة بتعين تاريخ التوقف عن دفع الديون أو تعديله .

٢ — أحكام قفل التفليسة وأحكام اعادة فتحها .

٣ — أحكام اعادة الاعتبار .

٤ — الأمر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح ، والأحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو ابطاله أو اقفال اجراءاته والأحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائى أو بفسخه أو ابطاله .

٥ — الأحكام والقرارات الصادرة بتوقيع الحجز على التاجر أو بتعين القائمة والوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم أو برفع الحجز .

٦ — القرارات الصادرة باعطاء الاذن للمناصر بالاتجار في مهمل تجارى أو بالغائه أو بالحد منه .

٧ - الأحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية واسم القيم وتاريخ تعيينه .

٨ - الأحكام الصادرة بالطلاق أو بالتفرقة الجسمانية أو المالية إذا اقتضى الحال ذلك .

٩ - أحكام فصل الشركاء أو عزل المديرين .

١٠ - أحكام حل وتصفية الشركات أو بطلانها وتعيين المصفين أو عزلهم .

مادة ٨ - يقدم طلب القيد أو التأشير خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون من التاجر أو المديرين أو الممثلين القانونيين للشخص الاعتباري أو مدير الفرع حسب الاحوال ، الى مكتب السجل التجاري الذي يقع في دائرته المركز الرئيسي أو الفرع .

ولمكتب السجل التجاري أن يكلف الطالب تقديم ما يراه من مستندات تؤيد صحة بيانات الطلب وللمكتب أن يرفض الطلب إذا لم يتراخى فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ويجب أن يكون قرار الرفض مسببا ، وأن يبلغ الى صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهرين من تاريخ تقديمه .

ويجوز لصاحب الشأن الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري في المواعيد المقررة للطعن في القرارات الإدارية .

مادة ٩ - يجدد القيد في السجل التجاري كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ويقدم الطلب من أصحاب الشأن الموضحين في المادة السابقة خلال الشهر المعلق لانتهاؤ المدة ويقبل الطلب إذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهاؤ المدة على أن يؤدي للرسم في هذه الحالة مضاعفا .

ويمعى القيد فى حالة عدم تقديم طلب التجديد بعد مضى تسعين يوما من تاريخ اذاره بكتاب موسى عليه مصحويا بعلم الوصول •

مادة ١٠ - على التاجر أو من يؤول اليه المحل التجارى أو المعائن القانونيين للشخص الاعتبارى حسب الاحوال أن يطلبوا طبقا للاوضاع المقررة محو القيد من السجل التجارى فى الاحوال الآتية :

- ١ - اعتزال التاجر تجارته • ومناذرته البلاد نهائيا أو وفاته •
- ٢ - انتهاء تصفية الشخص الاعتبارى أو توقف نشاطه •

مادة ١١ - يجب تقديم طلب محو القيد المنصوص عليه فى المادة السابقة خلال شهر من تاريخ الواقعة التى تستوجب ، فاذا لم يتقدم صاحب الشأن طلب المحو كان على مكتب السجل التجارى أن يمحو القيد من تلقاء نفسه بعد التحقق من السبب المبرج له •

وعلى المكتب فى هذه الحالة أن يبلغ ذلك الى صاحب الشأن خلال العشرة الايام التالية بكتاب موسى عليه بعلم الوصول وأن يخطر الجهات الادارية المختصة لاتخاذ الاجراءات المترتبة عليه •

مادة ١٢ - لكل شخص أن يحصل من مكتب السجل التجارى - صورة مستخرجة من صفحة القيد أو شهادة ببعض البيانات ، أو شهادة سلبية فى حالة عدم القيد •

ولا يجوز أن تشتمل الصور المستخرجة على ما يأتى :

- ١ - أحكام اشهار الافلاس اذا حكم بلغائها أو برد الاعتبار •
- ٢ - أحكام وقرارات الحجر اذا قضى برفع الحجر والشريك أن يحصل على صورة طبق الأصل مستخرجة من عقد تأسيس الشركة وكل اتفاق لاحق سواء بتعديل شروط العقد أو اطالة أجل الشركة أو حلها - أو وضعها تحت التصفية •

مادة ١٣ - تصدر وزارة التجارة مصفوفة خاصة تسمى جريدة الأسماء التجارية تنشر فيها البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٤ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير التجارة (١) وتشمل على الاخص :

١ - الشكل الذي يكون عليه السجل التجارى وسجل الوكلاء التجاريين ومكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستثمارية وكيفية القيد والتأشير والتجديد والمحو .

٢ - اجراءات طلب القيد والتأشير والتجديد والمحو ومواعيد تقديمها وبياناتها ومستنداتها .

٣ - الفهارس التي تمسك بأسماء التجار والشركات والأشخاص الاعتبارية العامة والجمعيات التعاونية التي تزارل نشاطا تجاريا والمنشآت المقيدة في السجل التجارى .

٤ - اجراءات طلب الصور والشهادات المستخرجة من السجل التجارى .

٥ - تحديد دور الوحدات المحلية في تنفيذ أحكام هذا القانون .

الباب الثاني

في الرسوم

مادة ١٥ - يحدد وزير التجارة الرسوم المستحقة على العمليات الآتية بما لا يجاوز :

مليم جنيه

- ٥٠ عن طلب قيد شركات الأموال أو تجديد القيد .
- ٤ عن طلب قيد التاجر الفرد بالسجل التجارى أو تجديد القيد .
- ٢ عن طلب التأشير بالسجل التجارى للتاجر الفرد .

(١) صدرت اللائحة التنفيذية بقرار ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ .

مليم جنیه

- ٨ عن طلب قيد شركات الأشخاص أو تجديد القيد •
- ٢٠ عن طلب قيد لشركة الأشخاص التي يشارك فيها أجنبي أو تجديد القيد •
- ٤ عن طلب التأشير بالسجل التجارى لشركات الأشخاص •
- ١٠ عن طلب التأشير بالسجل التجارى لشركات الاموال •
- ١ عن الشهادة السلبية •
- ٢ عن كل صفحة من صفحات المستخرج أو عن شهادة البيانات •
- ١ رسم الاطلاع على ملف شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو أقل •
- ٥٠٠ عن نشر بيانات قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل •
- ١ عن نشر بيانات قيد الشركة أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل •

مادة ١٦ - يرد نصف الرسم المقرر في حالة رفض طلب القيد أو التأشير أو التجديد ولا تحصل رسوم على طلبات المحو من السجل التجارى •

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها مصالح الحكومة والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية والغرف التجارية •

الباب الثالث

احكام عامة وقوانين

مادة ١٧ - تحظر مزاولة التجارة في محل تجارى الا لمن يكون اسمه مقيدا في السجل الذي يقع في دائرته المحل التجارى • وتكتسب صفة التاجر من تاريخ هذا القيد ما لم تثبت تلك الصفة بطريقة أخرى •

مادة ١٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات القيد أو التأشير في السجل أو بالتجديد أو المحو .

وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للاوضاع وفي المواعيد التي تحددها ويقوم مكتب السجل التجارى المختص بالاجراءات اللازمة للتصحيح .

٢ - كل من ذكر على واجهة محله أو على احدى المراسلات أو المطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته أسما تجاريا أو رقم قيد ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله .

٣ - كل من يقوم بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا أفضى سرا اتصل به بحكم عمله .

مادة ١٩ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه وتضاعف الغرامة في حالة العود ، وفي حالة مخالفة المادة ١٧ تأمر المحكمة فضلا عن الحكم بالغرامة بإغلاق المحل .

مادة ٢٠ - يكون لأمناء مكاتب السجل التجارى ومن يقوم بأعمالهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التجارة صفة رجال الضبط القضائى في تنفيذ أحكام هذا القانون (١) .

(١) نصت المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ٢٢/٨/١٩٧٦ - العدد ١٩٥) على أن :

مادة ٢١ - على القائمين بتطبيق أحكام قوانين الضرائب والقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية وغيرها التثبت من قيد الخاضعين لأحكام هذا القانون بالسجل التجارى عند كل تفتيش أو إجراء ، وإخطار مكتب السجل التجارى المختص بأية مخالفة لأحكام هذا القانون .

وعلى مكاتب السجل المدنى أن ترسل لمكتب السجل التجارى المختص فى نهاية كل شهر بياناً بالتجار والشركاء المتضامنين الذين توفوا خلال ذلك الشهر .

« يخلو أمناء مكتب السجل التجارى ووكلائهم وموظفو الجرد بها ومنتشو ادارة التفتيش بصلاحية التسجيل التجارى - كل فى دائرة اختصاصه صفة ملابورى الضبط القضائى لضبط واثبات ما يقع من الجرائم بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى والقرارات المنفذة له » .

قرار وزير التجارة
رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦
في شأن السجل التجاري^(١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل
التجاري ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تتولى مكاتب السجل التجاري - في كل محافظة أو مدينة
يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة - قيد أسماء التجار الخاضعين
لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه في السجل المدد لذلك .

مادة ٢ - تعرض لكل شخص تسرى عليه أحكام المادتين ٢ ، ٤
من القانون صفحة خاصة في السجل التجاري على شكل جدول وترقم
صفحات السجل التجاري بأرقام متسلسلة وتختتم بخاتم المكتب - وتحرر
بياناته بالمداد الأزرق ويحرر كل تعديل لها وكذلك التأشيرات العامشية
بالمداد الأحمر .

مادة ٣ - تنديد الطلبات المقبولة في السجل بحسب ترتيب ايداعها
ويتم ذلك بتدوين البيانات الواردة فيها في الخانات المخصصة لها في
السجل ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة .

(١) الوقائع المصرية في ٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ - العدد ١٧٩ .

ويتعدد قيد الطلبات بتعدد المحال الواقعة في دائرة اختصاص مكاتب السجل الأخرى وبالنسبة لقيد الشركات التي يوجد مركزها الرئيسي أو مركز إدارتها بالخارج فيجب أن يشتمل القيد على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، أما بالنسبة للشركات الأخرى غير الخاضعة لأحكام هذا القانون فيتم الاتفاق في شأنها بين وزير التجارة والوزير المختص .

مادة ٤ - (معدلة بقرار وزير التجارة رقم ٨٢٦ لسنة ١٩٧٨) في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيمة في السجل تدون البيانات الجديدة في صحيفة القيد نفسها مع الإشارة في هامش السجل الأيسر الى تاريخ ورقم ايداع طلب التأشير بالتعديل والمستند المؤيد له بما في ذلك الحالات التي تقيد في سجل بيع المحال التجارية ورهنها والأحكام والقرارات والأوامر التي استازم القانون اثباتها في صحيفة القيد .

وتثبت البيانات الإضافية في صحيفة قيد الفرع اذا أصبح مركزاً رئيسياً وفي صحيفة المركز الرئيسي اذا أصبح فرعاً ويتم اثبات البيانات المطلوبة بعد تحصيل رسم قيد جديد .

مادة ٥ - يؤشر مكتب السجل التجاري على هامش السجل الأيمن بما يفيد تجديد القيد مع الإشارة الى رقم وتاريخ ايداع الطلب .

مادة ٦ - يكون محو القيد باثبات هذه الواقعة بخط يملأ فراغ أعلى صحيفة القيد ويشار في هامش الصحيفة الى تاريخ المحو وسببه ورقم أمر المحو .

مادة ٧ - بعد تدوين البيانات الواردة في الطلب في السجل التجاري - ترد الى الطالب احدى نسختي الطلب مختمة بخاتم المكتب ويؤشر عليها بحصول القيد أو تجديده أو التأشير .

مادة ٨ - يحزر طلب القيد أو تجديده أو التأثير في السجل من نسختين أما طلب الحو فمن نسخة واحدة على الأتموزج المد لهذا الغرض وذلك وفقا لأحكام المواد التالية :

مادة ٩ - يجب أن تكتب بيانات النعاذج المذكورة باللغة العربية ويمخط واضح دون اختصار أو تغيير أو تحشير أو محو أو كسط وأن يوقع الطالب على كل اضافة أو تصحيح بهامشها وأن تحصى عدد الكلمات المضافة أو اللغة ويؤشر عليها مكتب السجل التجارى بما يفيد المراجعة .

مادة ١٠ - يجب أن تشمل الطلبات على البيانات المنصوص عليها في الملحق رقم (١) المرفق مشفوعة بكافة المستندات المؤيدة لصحة هذه البيانات والمحددة في الملحق المذكور خلال المدة المحددة لكل نوع منها مع سند أداء الرسم المقرر وفقا للوارد بالملحق رقم (٢) المرفق .

مادة ١١ - تقدم الطلبات الى مكتب السجل التجارى المختص من لهم صفة في ذلك ويجب على المكتب أن يتحقق من هذه الصفة قبل استلامها .

مادة ١٢ - يعطى الطالب ايصالا يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - رقم الطلب وتاريخ وساعة الايداع .
- ٢ - اسم الطالب .
- ٣ - نوع الطلب .
- ٤ - بيان المستندات المرفقة بالطلب .

مادة ١٣ - تعد بمكاتب السجل التجارى فهارس بالاسماء التجارية للمقيدين بسجلاتها ، كل نوع منها على حدة - بجانب الفهارس التي تعدها ادارة السجل التجارى بالاسماء التجارية لشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمقيدة لدى جميع مكاتب السجل التجارى .

كما يعد بها سجلات لتقيد ومتابعة :

١ - ما يرد من أقلام كتب المحاكم وفقا لما تقتضيه المادة السابعة من القانون .

٢ - ما يرد من أخطارات وحدات الضرائب والقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية والسجل المدني والرخص وغيرها طبقا لحكم المادة ٢١ من القانون .

مادة ١٤ - تصدر مصلحة التسجيل التجارى فى الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة تسمى جريدة الاسماء التجارية تشتمل على الاخص الأبواب الآتية :

الباب الأول : التجار الأفراد وشركات الأشخاص .

الباب الثانى : شركات الأموال .

الباب الثالث : الجمعيات التعاونية والأشخاص الاعتبارية العامة التى تبشر بنفسها نشاطا تجاريا .

الباب الرابع : المشروعات المنشأة تنفيذا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بأصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة والمنشآت الاجنبية التى يوجد مركزها العام بالخارج وشركات الاشخاص اذا كان الاجنبى شريكا فيها .

الباب الخامس : البيانات الاحصائية .

مادة ١٥ - تنشر فى الجريدة المذكورة البيانات الآتية :

(١) فيما يختص بالتقيد .

١ - مكتب السجل الذى تم فيه التقيد .

٢ - تاريخ التقيد ورقمه .

٣ - الاسم التجارى للتاجر أو الشركة أو اسم الجمعية التعاونية .

- ٤ - قيمة رأس المال مع بيان حصة الشركاء الأجانب الموصىين .
- ٥ - موقع المحل الرئيسي للتاجر أو المركز الرئيسي للشخص الاعتباري وموقع الفرع أو المكتب على حسب الأحوال .
- ٦ - نوع النشاط ورقمه .
- (ب) فيما يخص بالتعديلات وتجديد القيد والتأثير والمحو
يشتمل الشهر على البيانات الآتية :
- ١ - مكتب السجل التجاري الذي حصل فيه التعديل أو التجديد أو التأثير أو المحو .
- ٢ - الاسم التجاري للتاجر أو الشركة أو اسم الجمعية التعاونية السابق ورقم القيد الأصلي بالسجل وعدد الجريدة التي أشهر فيها هذا القيد ورقم الصفحة .
- ٣ - مضمون البيان المطلوب شهره من حيث موضوع التعديل وتاريخ حصوله وتاريخ انقضاء السنوات الخمس وتاريخ التجديد المطلوب شهره وسبب المحو وتاريخ حصوله - منطوق الحكم أو الأمر أو القرار وتاريخه والمحكمة الصادر منها وتاريخ التأشير به في السجل .
- مادة ١٦ -** ترسل مكاتب السجل التجاري إلى إدارة السجل التجاري في الأسبوع الأول من كل شهر إخطارات عن طلبات القيد والتأشير والتجديد التي قامت خلال الشهر السابق وأوامر المحو والأحكام والقرارات التي تأثر بها في السجل خلال الشهر المذكور وتكون هذه الإخطارات مشتملة على البيانات التي تشهر في المصيغة .
- مادة ١٧ -** يحضر طلب المستخرج أو شهادة البيانات أو الشهادة السلبية أو الصورة المستخرجة من عقد الشركة والمقتود اللاحقة عليه على النموذج المد لهذا الغرض ويكون موقعا عليه من الطالب ومشفوعا بالإيصال الدال على سداد الرسم المستحق .

مادة ١٨ - يحصر المستخرج أو الشهادة المشار اليها في المادة السابقة على النموذج الخاص بذلك كما تحرر صورة خطية من عقد الشركة وكذا المقود اللاحقة عليه .

مادة ١٩ - يؤدى الرسم المقرر طبق للفئات المنصوص عليها ترمين كل واقعة في المحقق رقم (٢) المرفق .

مادة ٢٠ - لمكتب السجل التجارى المختص بقرار مسبب يصدر من مدير عام مصلحة التسجيل التجارى رفض طلب القيد في السجل أو طلب التأشير بالبيانات فيه وذلك خلال شهرين على الاكثر من تاريخ الطلب ويرسل هذا القرار لمصاحب الطلب بموجب كتاب بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول على عنوان محل الاقامة الموضح بآخر الطلب وتبدأ سريان المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون تاريخ هذا الارسال .

مادة ٢١ - يستمر الأجانب المقيدة أسماؤهم في السجل التجارى وقت العمل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه في مزاولة العمل التجارى بالشروط الآتية :

(أ) أن تكون أسماؤهم مقيدة عن نفس نوع التجارة .

(ب) يخضع القيد للتجديد القانونى ، ولا يجوز تعديله سواء بدخول شركاء أجانب جدد ولو كانوا من أصول التجار أو فروعه أو أزواجه ، ويمتنع التغيير في بيانات السجل التجارى نتيجة أى تصرف من التصرفات بما في ذلك الهبة .

(ج) يحى القيد من السجل التجارى اذا اعتزل التاجر الاجنبى تجارته أو غادر البلاد وفى حالة وفاته .

مادة ٢٢ - يقوم أمين مكتب السجل التجارى أو من يقوم مقامه

١٧٤ تجارة داخلية

بتحرير المحاضر عن المخالفات التي تقع في دائرة اختصاص مكتب السجل التجاري وتقييد في سجل خاص لتابعيتها حتى اتمام التصرف فيها .

مادة ٢٣ - يتولى المصافى المختص الاشراف على مكاتب السجل الواقعة في دائرة اختصاصه .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،،

صدر في ١٩ رجب سنة ١٣٩٦ (١٧ يولييه سنة ١٩٧٦) .

ملحق رقم (١)

بالقران الوزارى رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦

(طلبات السجل التجارى)

الباب الاول

التيد

الفصل الاول

التاجر الفرد

(١) يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة
في محل تجارى ويشتمل على البيانات الآتية :

أولا : بالنسبة للمحل الرئيسى :

- ١ - اسم التاجر ولقبه وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده .
- ٢ - الاهلية التجارية .
- ٣ - الاسم الذى يياثر به التاجر تجارته .
- ٤ - اسم المحل التجارى والسمة التجارية - ان وجدت .
- ٥ - نوع التجارة .
- ٦ - رأسمال التاجر الذى يستثمره فى المحل الرئيسى والفروع
والمكاتب التابعة له .
- ٧ - التاريخ الذى بدأ فيه التاجر أعماله التجارية فى جمهورية
مصر العربية وتاريخ الترخيص له بمزاولة التجارة .

٨ - عنوان المحل الرئيسى •

٩ - عناوين الفروع والمكاتب التابعة للمحل الرئيسى - سواء كانت بالجمهورية أو بالخارج •

١٠ - أسماء وألقاب الوكلاء المفوضين وجنسياتهم وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم •

١١ - المحال التى للتاجر فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ الترخيص له بمزاولة التجارة ورقم قيده فى السجل التجارى •

١٢ - المحال التى كانت للتاجر سابقا فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ الترخيص له بمزاولة التجارة ورقم قيده بالسجل التجارى وتاريخ غلقه •

١٣ - رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر - ان وجدت •

ثانيا : بالنسبة للفرع أو المكتب :

١ - اسم التاجر ولقبه وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده •

٢ - اسم المحل التجارى والسمة التجارية - ان وجدت سواء للمحل الرئيسى أو الفرع •

٣ - رقم قيد المحل الرئيسى بالسجل التجارى •

٤ - عنوان المحل الرئيسى وكذلك عنوان الفروع أو المكاتب الأخرى ان وجدت •

• - نوع التجارة •

٦ - اسم ولقب مدير الفرع أو المكتب وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده .

(ب) يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١ - ترخيص مزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة .
- ٢ - محضر معاينة مكتب السجل التجارى أو الرخصة الصادرة من الجهة الادارية المختصة .

الفصل الثانى

الانشخاص الاعتبارية

١ - يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة فى محل تجارى ويشتمل على البيانات الآتية :

اولا : بالنسبة للشركات :

(١) بالنسبة للمركز الرئيسى :

- ١ - نوع الشركة .
- ٢ - عنوانها أو اسمها أو السمة التجارية ان وجدت .
- ٣ - الغرض من تأسيس الشركة .
- ٤ - عنوان مركزها الرئيسى .
- ٥ - عناوين الفروع والمكاتب سواء بجمهورية مصر العربية أو بالخارج .

٦ - مقدار رأس المال والمبالغ المدفوعة منه والمبالغ التى يتعهد الشركاء بأدائها وتاريخ ذلك مع بيان حصة الشركاء الاجانب وحصة الشركاء الموصين بقيمة الحصص العينية .

- ٧ - تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها وتاريخ الترخيص لها بمزاولة التجارة .
 - ٨ - تاريخ موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وذلك بالنسبة للمشروعات المشتركة .
 - ٩ - أسماء وألقاب الشركاء المتضاهين وجنسياتهم وتاريخ ميلاد كل منهم .
 - ١٠ - أسماء وألقاب الشركاء أو غيرهم المنسوط بهم ادارة الشركة ومن لهم حق التوقيع باسمها وجنسياتهم وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم مع بيان سلطتهم في الادارة والتوقيع .
 - ١١ - أعضاء مجلس الادارة في شركات المساهمة ووكلائها المديرون ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .
 - ١٢ - رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة ان وجدت .
- (ب) بالنسبة للفروع او المكاتب :
- ١ - نوع الشركة .
 - ٢ - عنوانها أو اسمها والسمة التجارية - ان وجدت - سواء للمركز الرئيسي أو الفرع .
 - ٣ - رقم قيد المركز الرئيسي بالسجل التجارى .
 - ٤ - عنوان المركز الرئيسى وكذلك عنوان الفروع أو المكاتب الاخرى ان وجدت .
 - ٥ - الغرض من تأسيس الشركة .
 - ٦ - اسم ولقب مدير الفرع أو المكتب وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده .

٧ - تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة •

ثانيا : الجمعيات التعاونية التي تباشر نشاطا تجاريا •

(أ) بالنسبة للمركز الرئيسي :

١ - اسم الجمعية التعاونية •

٢ - اسم الاتحاد التعاوني الذي ينتمى اليه (اقليمي أو نوعي)
ان وجد •

٣ - الغرض الذي أنشئت من أجله •

٤ - تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة •

٥ - مقدار رأس المال والمبلغ المدفوعة منه وعدد الاسهم وقيمة
كل سهم •

٦ - أسماء وألقاب أعضاء مجلس الادارة وغيرهم المنوط بهم ادارة
الجمعية ومدى سلطتهم في الادارة والتوقيع وتاريخ ومحل ميلاد كل
منهم وجنسيته •

٧ - مقر الجمعية •

٨ - عناوين الفروع والمكاتب •

٩ - رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم
والنماذج الصناعية المسجلة باسم الجمعية ان وجدت •

(ب) بالنسبة للفروع او المكتب :

١ - اسم الجمعية التعاونية •

٢ - اسم الاتحاد التعاوني الذي ينتمى اليه (اقليمي أو نوعي)
ان وجد •

٣ - تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة •

٤ - عنوان المركز الرئيسي وكذلك عنوان الفروع او المكاتب
الاخرى ان وجدت •

٥ - الغرض من تأسيس الجمعية .

٦ - اسم ولقب مدير الفرع وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده .

٢ - يرفق بالطلب المقدم من الشركات والجمعيات المستندات الآتية :

(أ) عقد تأسيس الشركة .

(ب) صورة طبق الاصل من عقد تأسيس الجمعية التعاونية موثقا عليه من يملك اصداره .

(ج) محضر معاينة مكتب السجل التجارى أو الترخيص الصادر من الجهة الادارية المختصة .

(د) ترخيص بمزاولة التجارة من الفرقة التجارية المختصة .

ثالثا - المنشآت التى بها عنصر اجنبى :

١ - يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ حصول الواقعة المبينة قرين كل نوع وفقا لما يلى :

(أ) بالنسبة للمشروعات الصادرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من تاريخ قرار الهيئة بالموافقة على المشروع .

ويشتمل على نفس البيانات المطلوبة بطلبات قيد التاجر الفرد أو الشركة الموضح بيانها آنفنا حسب الاحوال .

ويرفق بالطلب المقدم المستندات الآتية :

١ - موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة للأفراد والشركات .

٢ - صورة طبق الاصل من عقد تأسيس الشركة بالنسبة للشركات فقط .

(ب) بالنسبة لجميع أنواع الشركات التي يوجد بالخارج مركزها الرئيسي أو مركز إدارتها التي ترغب في أن تتناول في مصر أعمالا تجارية أو مالية أو صناعية أو تقوم بعملية مقولة :

ويشتمل على نفس البيانات المطلوبة بطلبات قيد الشركة حسب الموضوع بيانه آنفا مضافا إليه ما يلي :

١ - موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المحررة وفقا لاحكام الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من هذه اللائحة .

٢ - رصيد الفرع أو المكتب المدين للمركز العام - ان وجد .

٣ - اسم مدير الفرع أو المكتب ولقبه وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده .

٣- ويرفق بالطلب المقدم المستندات الآتية :

١ - موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

٢ - القرار الصادر بافتتاح الفرع مصدق عليه من الجهة المختصة .

٣ - صورة طبق الاصل من عقد تأسيس الشركة أو مستخرج من السجل التجارى للشركة الاجنبية مصدقا عليها من الجهة المختصة مترجما الى اللغة العربية .

رابعا : بالنسبة لشركات الاندماج التي يشترك فيها عنصر اجنبى .

تقدم الطلبات خلال شهر من تاريخ الترخيس بمزاولة التجارة في محل تجارى ويشتمل على نفس البيانات المطلوبة بطلبات قيد الشركات الموضوع بيانها آنفا .

ويرفق بالطلب المتقدم نفس المستندات المطلوب ارفاقها بطلبات قيد الشركات المشار اليها في الفقرة السابقة .

الباب الثاني

التأشير

١ - يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ حصول الواقعة الموجبة للتأشير أو من تاريخ العقد أو الحكم الكاشف لها .

٢ - ويشتمل على البيانات الآتية :

(ب) رقم القيد في السجل التجارى .

(١) رقم الايداع وتاريخه .

(ج) اسم طالب التأشير ولقبه واذا كان الطالب شخصاً اعتبارياً يذكر اسمه ونوعه .

(د) البيانات المطلوب التأشير بها في السجل .

٣ - ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

اولاً : بالنسبة للتاجر الفرد :

محضر معاينة مكتب السجل التجارى .

ثانياً : بالنسبة للشركات والجمعيات التعاونية .

صورة طبق الاصل من عقد تعديل الشركة أو الجمعية التعاونية موقعا عليه ممن يملك اصداره .

ثالثاً : المنشآت التى بها عنصر اجنبى .

بالنسبة للمشروعات الصادرة وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة

- (أ) محضر معاينة مكتب السجل التجارى للأفراد والشركات .
- (ب) صورة طبق الاصل من عقد تعديل الشركة بالنسبة للشركات فقط معتمدا من الهيئة العامة للاستثمار .
- بالنسبة لجميع أنواع الشركات التى يوجد بالخارج مركزها الرئيسى أو مركز ادارتها التى تراول فى مصر أعمالا تجارية وغيرها .
- صورة من القرار الصادر من المنشأة الأجنبية بالتعديلات التى طرأت مصدق عليه من الجهة المختصة متضمنا الترجمة العربية مشفوعا بموافقة هيئة الاستثمار على هذا التعديل .
- رابعاً : بالنسبة لشركات الأشخاص التى يشترك فيها عنصر أجنبى :
- صورة طبق الاصل من عقد تعديل الشركة موقعا عليه ممن يملك إصداره .

٤ - يؤشر مكتب السجل التجارى تلقائياً فور حصول الواقعة المنشئة للتأشير فى الصالات التى تقيد فى سجل بيع المحال التجارية وورهنها تنفيذا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ والأحكام والقرارات والأوامر التى تستلزم القوانين اثباتها فى صحيفة القيد .

الباب السابع

محو القيد

١ - يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ حصول الواقعة التى تستوجب .

٢ - ويشتمل الطلب على البيانات الآتية :

- (أ) رقم القيد فى السجل التجارى .
- (ب) اسم التاجر ولقبه واسمه التجارى وإذا كان الطالب شخصاً اعتبارياً يذكر اسمه ونوعه .

(ج) بيان القيود الموجودة في السجل باسم التجار أو الشخص الاعتباري سواء في دائرة مكتب السجل التجاري ذاته أو في دائرة مكاتب أخرى • (رقم وتاريخ الايداع) نوع النشاط - عنوان المنشأة - رقم صفحة القيد ودفتر السجل التجاري •

- (د) سبب طلب محو القيد •
 (هـ) المستندات المؤيدة لطلب المحو ان وجدت •
 ٣ - ويرفق الطلب بالمستندات الآتية :

اولا : بالنسبة للتاجر الفرد :

١ - صورة طبق الاصل من الاعلام الشرعى أو شهادة الوفاة على حسب الاحوال •

٢ - اذن من الورثة أو من يمثلهم بتكليف أحدهم بمحو قيد التاجر المتوفى ويضم المكتب لها السند الرسمى الوارد من الجهة الادارية التى قامت بالتحريرات بناء على طلبه أو مذكرة تحريرات الموظف المختص به - فى حالة اعتزال التاجر للتجارة أو مغادرته البلاد نهائيا •

الباب الثالث

تجديد القيد

(١) يقدم الطلب خلال الشهر السابق على فوات خمس سنوات من تاريخ القيد لأول مرة أو من تاريخ آخر تجديد فإذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهااء المدة على الوجه السابق يؤدي الرسم المستحق على التجديد مضاعفا ويمحى القيد فى حالة عدم تقديم طلب التجديد بعد مضى تسعين يوما من تاريخ انذاره بكتاب موعى عليه مصحوب بمعلم الوصول •

(ب) يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

- ١ - رقم الايداع وتاريخه .
- ٢ - رقم القيد في السجل التجارى وتاريخ آخر تجديد
ان وجد .
- ٣ - اسم طالب التجديد ولقبه اذا كان الطالب شخصاً
اعتبارياً يذكر اسمه ونوعه .
- ٤ - اقرار بأن البيانات المقيدة في السجل صحيحة ومطابقة
للواقع .
- (ج) يكون تاريخ التجديد في السجلات اعتباراً من اليوم التالى
لانتفاء مدة الخمس سنوات .

ثانياً : بالنسبة للشركات بما فيها الشركات ذات العنصر الاجنبى والجمعيات التعاونية :

- ١ - عقد بتمام تصفية الشركة أو تحريات مكتب السجل
التجارى .
- ٢ - القرار أو الحكم بتمام تصفية الجمعية التعاونية .
- ٣ - القرار الصادر بتوقف الفرع التابع للشركة الاجنبية المكائن
مركزها العام بالخارج عن النشاط مصدق عليه من الجهة المختصة قانوناً
ومتضمن الترجمة العربية الممتدة . ويتم المحو تلقائياً بعرفة مكتب السجل
المختص فى احدي الحالتين الآتيتين :
- ١ - عدم تجديد القرار بعد فوات المدة التالية لتوجيه الانذار
لصاحب الشأن .
- ٢ - قيام سبب من أسباب هذا المحو بعد تحقيق المكتب من هذا
السبب على أن يقوم المكتب باخطار صاحب الشأن خلال العشرة ايام
التالية لاتمام واقعة المحو بكتاب موصى عليه بطم الوصول وأن يرسل
فى نفس الوقت للجهات الادارية المختصة اخطاراً بذلك لاتخاذ الاجراءات
المتروبة عليه .

ملحق رقم (٢)

بالقرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن الرسوم الخاصة بالسجل التجارى

أولاً : يؤدى الرسم الآتى الموضح قرين كل سند عند تقديمه نقداً
أو بحواله بريديه أو بشيك مصرفى بالملة المصرية باسم السيد مدير عام
مصلحة السجل التجارى .

جليم	جنيه
—	٥٠ • عن طلب شركات الاموال أو تجديد القيد •
—	٢٠ • عن طلب قيد شركة أشخاص يشارك فيها أجنبى أو تجديد القيد •
—	٨ • عن طلب قيد شركة أشخاص أو تجديد القيد •
—	٤ • عن طلب قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد •
—	١٠ • عن طلب التأشير لشركات الاموال •
—	٢ • عن طلب التأشير للتاجر الفرد •
—	١ • عن الشهادة السلبية •
—	٢ • عن كل صفحة من صفحات المستخرج أو عن شهادة البيانات •
—	١ • رسم اطلاع على ملفات شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو أقل •
—	٥٠٠ • عن نشر بيانات قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل •
—	١ • عن نشر بيانات قيد الشركة أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل •
—	٤ • عن طلب التأشير لشركات الاشخاص •

مادة ٧٧ : تجارة داخلية

ثانيا : يرد نصف الرسم المقرر في حالة رفض طلب التقييد أو التأسيس أو التجديد .

ثالثا : لا يتحمل رسوم على طلبات المحو .

رابعا : تعفى من هذه الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها مصالح حكومية والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية والغرف التجارية .

القسم السادس
في الوكالات التجارية

القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢
باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة
التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية
وبعض أعمال الوساطة التجارية .

(المادة الثانية)

تُلغى القوانين أرقام ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم
أعمال الوكالة التجارية و ٩٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن حق المواطنين في
ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية و ١١٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن رسوم
التقيد في سجلات أعمال الوكالة التجارية ، كما يلغى كل حكم يخالف
أحكام القانون المرافق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعة
أشهر من تاريخ نشره .

يبيصم هذا القانون بفلائم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يوليه سنة ١٩٨٢) .

هسنى مبارك

قائون

تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية

الفصل الأول

احكام عامة

مادة ١ - يقصد بالوكيل التجارى ، فى مجال تطبيق احكام هذا القانون ، كل شخص طبيعى أو اعتبارى يقوم بصفة معتمدة - دون أن يكون مرتبطا بمقد عمل أو تأجير خدمات بتقديم المعطاءات أو بإبرام عمليات الشراء أو البيع أو التأجير أو تقديم الخدمات باسم ولصاحب المنتجين أو التجار أو الموزعين أو بأسمه ولصاحب أحد هؤلاء .

كما يقصد بالوسيط التجارى من أقتصر نشاطه ، ولو عن صفة واحدة على البحث عن متماقد أو التفاوض معه لأقناعه بالتعاقد ، وكذلك كل من قام بأى عمل من أعمال الوكالة التجارية ولو على غير اعتياد ولمرة واحدة ، أو كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بمقد عمل .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى تحظر مزاولة أى عمل من أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية الا لمن يكون اسمه مقيدا فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين المعد لذلك فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٣ - لا يجوز أن يعيد فى السجل المشار اليه فى المادة السابقة الا من تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولا : بالنسبة الى قيد الانخفاض الطبيعيين :

(أ) أن يكون مصري الجنسية ، وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يجب أن يكون قد مضى على اكتسابه هذه الجنسية عشر سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون كامل الاهلية ؛

(ج) أن يكون حسن السمعة ، ولم يسبق الحكم عليه بمقتوبة جنائية أو بمقتوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو قوانين الاستيراد ، أو التصدير ، أو النقد ، أو الجمارك ، أو الضرائب ، أو التأمين ، أو الشركات ، أو التجارة ، وما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(د) ألا يكون قد أشهر إفلاسه ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(هـ) ألا يكون من العاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام . ويشترط بالنسبة للعاملين السابقين في هذه الجهات أن يكون قد مضى على تاريخ ترك الخدمة بالاستقالة أو لسبب تأديبي سنتان على الأقل .

(و) ألا يكون من أعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو متفرغا للعمل السياسي وذلك طوال مدة العضوية أو التفرغ ما لم يكن مشتغلا أصلا بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه .

(ز) ألا يكون من الأتارب من الدرجة الأولى لأحد شاغلي المناصب السياسية أو لأحد من الفئات المنصوص عليها في التبند السابق .

(ح) ألا يكون من الأقارب من الدرجة الأولى لأحد العاملين من درجة مدير عام فما فوقها ومن في مستواهم من أعضاء لجان المشتريات أو البيع أو البت في إحدى الجهات المشار إليها بالبند (هـ) .

ثانيا : بالنسبة الى قيد الشركات :

- (أ) أن يكون مركز الشركة الرئيسي في مصر .
- (ب) أن يكون من أغراضها القيام بأعمال الوكالة أو الوساطة التجارية طبقا لنظامها الاساسى أو عقد تأسيسها .
- (ج) أن يكون رأس المال مملوكا بالكامل لشركاء مصريين ، مع مراعاة مضي عشر سنوات على الأقل في حالة اكتساب الجنسية المصرية بطريق التجنس .
- فلذا كان الشريك شخصا اعتباريا فيجب أن يكون مصرى الجنسية ومملوك أغلب رأس ماله لمصريين أصلاء أو مضى على تجنبهم بالجنسية المصرية عشر سنوات على الأقل .

(د) أن يكون جميع الشركاء المتضامنين ، أو جميع المديرين أو أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة بحسب الاحوال ممن تتوفر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في (أولا) من هذه المادة .

(هـ) ألا يقل رأس مال شركة الأشخاص عن ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف جنيه) ويثبت ذلك من واقع آخر ميزانية قدمتها الشركة الى مصلحة الضرائب عن السنة المالية السابقة ، أو بتقديم شهادة تفيد ايداع هذا المبلغ في أحد البنوك المعتمدة في حالة بدء نشاط الشركة .

وتعفى من الشرطين (ج) و (د) شركات القطاع العام متى كان

الاستيراد متصلا بنشاطها ، وتعامل الشركات ذات المسؤولية المحدودة
معاملة شركات الأشخاص في تطبيق أحكام هذا القانون •

مادة ٤ - يشترط لقبول طلب القيد في سجل الوكلاء والوسطاء
التجارين ما يأتي :

(أ) تقديم عقد الوكالة أو الوساطة التجارية بحسب الأحوال
على أن يتضمن العقد طبيعة عمل الوكيل أو الوسيط التجاري
ومسئولية أطراف العقد ، ونسب العمولة المقررة ، وشروط
تقاضيتها وعلى الأخص نوع العملة التي تدفع بها •

(ب) وبالنسبة للشركات أو الجهات الأجنبية مصدرة التوكيل يتعين
فضلا عن الشروط السابقة أن يكون العقد موثقا بالغرفة
التجارية المختصة أو الجهة الرسمية التي تقوم مقامها
ومصدقا عليه من القنصلية المصرية المختصة ، وأن يتضمن
التزام الشركة أو الجهة الأجنبية بموافاة هذه القنصلية
بكل اتفاق يتضمن تعديلا في أى بيان من بيانات العقد •

(ج) أن يكون للشركة أو الجهة الأجنبية وكيل تجارى من شركات
القطاع العام ما لم ينته هذا التوكيل •

مادة ٥ - تحدد اللائحة التنفيذية ما يلي :

(أ) الاجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد والتعديل
في بيانات سجل الوكلاء والوسطاء التجارين •

(ب) المبلغ الذى تؤدى عن القيد والتجديد والتعديل واستخراج
الصور من السجلات بما لا يجاوز ما يأتى :

جنيه

١٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد •

٥٠٠ رسم القيد لأول مرة •

٢٠٠ رسم تجديد القيد •

٢٠ رسم تعديل بيانات القيد •

١٠ عن الصورة المستخرجة •

ولا يستحق عند الاخطار بحصول الوكيل أو الوسيط التجارى على
توكيل آخر خلاف القيد بالسجل الا الرسم المقرر على تعديل بيانات
القيد .

كما يستحق رسم واحد عند تجديد القيد ولو تضمن القيد أكثر
من توكيل .

ولا يؤدى الوسيط التجارى متى كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر
أو الموزع بمقد عمل الا نصف المبلغ الذى نقرر بالتطبيق لاحكام
هذه المادة .

مادة ٦ - - يجدد القيد كل خمس سنوات من تاريخ التيد أو من
تاريخ آخر تجديد ، على أن يقدم الطلب خلال التسعين يوما السابقة
لانتهاء المدة ، ومع ذلك يقبل الطلب اذا قدم خلال التسعين يوما التالية
لانتهاء المدة ، اذا قام الطالب بسداد الرسم فى هذه الحالة مضاعفا .
ويشطب قيد الوكيل أو الوسيط فى حالة عدم تقديم طلب التجديد
خلال التسعين يوما المشار اليها .

مادة ٧ - - لا يجوز للشركات أو المنشآت الأجنبية انشاء مكاتب
خدمات علمية أو فنية أو استشارية أو غيرها الا اذا كان لهذه الشركات
أو المنشآت وكيل تجارى فى مصر طبقا لأحكام هذا القانون .

ولا يجوز لهذه الشركات والمنشآت أو مكاتبها المشار اليها بالفقرة
السابقة ممارسة أى عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية الا من
خلال وكيل أو وسيط تجارى مقيد بالسجل المنصوص عليه فى المادة (٢) .

مادة ٨ - - يشترط لانشاء المكاتب المشار اليها فى المادة السابقة
الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد التى تعد سجلا خاصا بقيد به
هذه المكاتب .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المبالغ التي تؤدي عن القيد والتجديد وتعديل البيانات في هذا السجل والعملة التي تدفع بها هذه المبالغ بما لا يجاوز ما يأتي :

جنيه

١٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد •

٥٠٠ رسم القيد •

٢٠٠ رسم تجديد القيد •

٢٠ رسم تعديل بيانات القيد •

الفصل الثاني

التزامات الموكليين والوكلاء والوسطاء التجاريين وغيرهم

مادة ٩ - يسرى على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنشآت من المنتجين أو التجار أو الموزعين ، في تعاملهم مع الوكلاء التجاريين ، والوسطاء التجاريين ، الأحكام المنظمة لقواعد الخصم لحساب الضريبة وتوريدها والعقوبات المترتبة على مخالفة هذه الأحكام والمنصوص عليها في قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بالنسبة لجميع المبالغ التي يدفعونها للوكلاء التجاريين أو الوسطاء التجاريين ، سواء على سبيل العمولة أو السمسرة أو المكافأة أو تحت أي مسمى آخر •

وتنظم اللائحة التنفيذية للقانون إجراءات الاخطار ومواعيد واجراءات توريد المبالغ المخصوصة تحت حساب الضريبة •

لذا لم يتم خصم النسبة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة التزمت الجهة التي لم تقم بذلك بأدائها الى مصلحة الضرائب دون الاخلال بحق هذه الجهة في الرجوع بها على الملتزم بالضريبة •

فإذا لم يتم خصم النسبة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة التزم من أدى هذه المبالغ بإداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع الوكيل أو الوسيط التجارى .

مادة ١٠ - يتعين على الوكيل التجارى أن يقوم بموافاة الإدارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بكل تعديل فى البيانات الخاصة بالتوكيل أو التوكيلات التجارية المسندة اليه وعلى الأخص بأى تعديل أو اتفاق منفصل خاص بنسبة العمولة أو مقدارها وذلك خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ حصول التعديل .

فإذا حصل الوكيل التجارى على توكيل آخر خلاف المقيّد تعين قيد التوكيل الجديد بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) قبل ممارسة العمل استنادا الى هذا التوكيل .

مادة ١١ - يلتزم الوكيل التجارى بامساك دفاتر منتظمة تتضمن بيانات صحيحة ، ويتعين أن يقيّد بها المعولات التى تستحق له والبنوك المودعة بها .

كما يلتزم باخطار الإدارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين عند التوقف عن ممارسة نشاط الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقف .

وفى هذه الحالة يرد له مبلغ التأمين .

مادة ١٢ - يتعين على من يقوم بأى عمل من أعمال الوساطة التجارية أن يقوم باخطار مصلحة الضرائب بكل المبالغ التى تم الوفاء بها مقابل ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوفاء .

مادة ١٣ - على وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام اذا تكشف لها خلال ممارسة اختصاصها أو نشاطها قيام وكالة تجارية أو توفير عمل من أعمال

الوساطة التجارية ، أن توافى مصلحة الضرائب بذلك خلال ثلاثين يوماً ، مع بيان شخص الوكيل أو الوسيط التجاري ، والمحل الذي قام به ، والمبالغ التي يكون قد تقاضاها وعلى العموم بكافة ما يتوافر لها من بيانات في هذا الشأن .

الفصل الثالث

أحكام خاصة بالتعاقدات التي تبرمها الحكومة والقطاع العام

مادة ١٤ - على وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام أن تراعى فيما تقضه من شروط لتعاقداتها أن ينص في المطاء على مقدار العمولة أو السمسرة المقرر دفعها للوكيل التجاري أو أحد وسطاء التجارة في حالة رسو المطاء ، وشخص أو أشخاص من يتقاضونها ، مع وجوب ايداع هذه المبالغ لحساب أصحاب الحق فيها في أحد البنوك العامة بجهة مصرية العربية والخاصة لإشراف البنك المركزي وبالمعملة المتفق عليها بين الأطراف .

ويجوز للجهات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أن تنص على انقاص المطاء أو زيادته ، حسب الأحوال ، بمقدار العمولة أو مقابل الوساطة على أن تؤدي هذه الجهات إلى الوكيل أو الوسيط التجاري العمولة أو مقابل الوساطة بالقدر ووفق الشروط التي يتفق عليها .

مادة ١٥ - يجب أن تتضمن العقود المبرمة بين جهة من الجهات المشار إليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة وبين أية جهة أجنبية النص على التزام هذه الجهة الأجنبية بإخطار الجهة المتعاقدة بكل المبالغ التي تستحق عليها بمناسبة هذا التعاقد أيًا كان مسمى هذا المبلغ ، لوكيل تجاري أو أحد وسطاء التجارة أو أي شخص آخر أيًا كانت صفته ، وسواء كان الاستحقاق سابقاً على إبرام العقد أو مرتبطاً به أو

لاحقا عليه ، وعلى انه اذا لم تقم الجهة الأجنبية بهذا الاخطار ، التزم بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع من قبض هذه المبالغ .

الفصل الرابع

تنظيم الوساطة

مادة ١٦ - دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه. ولا تريد على عشرة آلاف جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين كل من مارس مهنة الوكالة التجارية أو قام بعمل من أعمال الوساطة التجارية دون أن يكون مقيدا بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

ويخفض الحد الأقصى للعقوبة الى النصف في حالة مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠) من هذا القانون ، ويترتب على صدور الحكم الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

مادة ١٧ - دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة السابقة كل من تم قيده أو تجديد قيده بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون . بناء على بيانات غير صحيحة تعد ذكرها بشأن توافر شروط القيد بهذا السجل والمنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون في حقه .

ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الصق في استرداد التأمين .

مادة ١٨ - اذا مارس الوكيل أو الوسيط التجارى العمل بعد زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون مع علمه

١٩٨ تجزئة داخلية

بذلك • عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين •

ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين •

مادة ١٩ - إذا وقعت إحدى الجرائم المشار إليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من هذا القانون من إحدى الشركات عوقب الشريك المتضامن أو عضو مجلس الإدارة المسئول بحسب الأحوال بالعقوبات المنصوص عليها بهذه المواد •

مادة ٢٠ - تنشر الاحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من هذا القانون بإحدى الجرائد اليومية وبالنشرة التي تعدها الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، على نفقة المحكوم عليه •

مادة ٢١ - إذا خالف الوكيل التجارى أحكام الفقرة الأولى من المادة (١٠) من هذا القانون سقط حقه في التأمين وعليه أن يؤدي تأمينا مضاعفا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بسقوط حقه في التأمين بكتاب موصى عليه بطم الوصول على آخر عنوان له أخطر به الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون •

وفي حالة تكرار المخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة (٢٠) من هذا القانون يلغى القيد بقرار من وزير الاقتصاد ويسقط الحق في استرداد التأمين المضاعف •

مادة ٢٢ - يلغى قيد الوكيل أو الوسيط التجارى بقرار مسبب يصدره وزير الاقتصاد في الأحوال الآتية :

(١) مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة (١٠) أو الفقرة الأولى من المادة (١١) أو المادة (١٢) • من هذا القانون ،

ويرتّب على الغاء القيد في هذه الحالة سقوط الحق في استرداد التأمين •

(ب) إذا فقد الوكيل أو الوسيط التجارى شرطا من شروط القيد في سجل الوكلاء التجاريين •

(ج) في حالة وفاة الشخص الطبيعي أو انقضاء الشخص الاعتبارى •

مادة ٢٣ - لا يجوز لمن صدر ضده حكم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أن يعمل بأية صفة كانت لدى منشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية كما لا يجوز إعادة قيد من ألغى قيده بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بالتطبيق لأحكام المادتين ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون الا بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ الغاء القيد ، ولا يجوز له خلال هذه المدة أن يعمل بأية صفة كانت بمنشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة و الوساطة التجارية أو أن يشترك في تأسيس أو ادارة شركة من الشركات التي تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية •

مادة ٢٤ - يعاقب تأديبيا العامل المسئول عن مخالفة حكم المادة (١٣) من هذا القانون •

فإذا ثبت ان المخالفة عمدية وبالفواطئ مع الوكيل أو الوسيط التجارى التزم العامل مع الوكيل أو الوسيط التجارى بالتضامن بما يستحق من مبالغ الضريبة والتعويضات والغرامات كل ذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها بقانون اخر •

الفصل الخامس

أحكام ختامية

مادة ٢٥ - يتمتع على الوكلاء التجاريين وعلى المكاتب المشار اليها بالمادة (٧) من هذا القانون القائمين بالعمل عند نفاذ هذا القانون

اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها به للتقيد في السجلات الممدة
لذلك خلال المدة لتي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٦ - يكون للعاملين القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون
الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير المدل بعد الاتفاق مع الوزير
المختص صفة مأمورى الضبط القضائى للكشف عن المخالفات التى تقع
لاحكامه أو لاحكام اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٧ - تراعى سرية البيانات التى يتضمنها سجل الوكلاء
والوسطاء التجاريين ولا يجوز لغير القائمين على تنفيذ أحكام هذا
القانون الاطلاع عليها ، وعلى كل من أطلع بحكم وظيفته على السجل
أو البيانات المتعلقة به أو المكاتبات بين طالبى القيد أو تعديل البيانات
أو التحديد وبين الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من
هذا القانون أو بين هذه الادارة والوكلاء أو الوسطاء التجاريين أن
يراعى السرية التى تتوفر لهذه البيانات والمعلومات ويعاقب كل من
يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٢٨ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (١) . خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية وتتضمن على وجه الخصوص تصديق سريان القيد
بحيث لا نقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

كما تتضمن الجزاءات التى يترتب على مخالفة أحكامها بما لا يجاوز
عقوبة الغرامة بعد أقصى مائة جنيه كما تحدد الحالات التى يجوز فيها
بقرار من وزير الاقتصاد شطب القيد بالسجل المشار اليه في المادة
(٢) لحد لا تجاوز ثلاث سنوات .

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٢

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون

تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى ؛

وعلى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ،

(١) الموقع المصرية - العدد ٢٧٥ (تليج) في ١٩٨٢/١٢/٤ .

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار
الموحد للاتحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قصر :

الفصل الأول

احكام عامة

مادة ١ - تتولى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
امساك السجلين الآتيين :

(أ) سجل الوكلاء التجاريين والوسطاء التجاريين .

(ب) سجل مكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستشارية للشركات
والمنشآت الأجنبية .

مادة ٢ - تقيد في السجل المنصوص عليه في البند (أ) في المادة
السابقة الفئات الآتية :

١ - من يقوم بصفة مستعدة بتقديم المعطاءات أو ابرام عمليات
للشراء أو البيع أو التأجير أو تقديم الخدمات باسم ولحساب المنتجين أو
للتجار أو الموزعين ، أو اسمه ولحساب أحد من هؤلاء ، بشرط ألا يكون
مرتبطا بمقد عمل أو عقد تأجير خدمات .

٢ - من يقتصر نشاطه - ولو عن صفحة واحدة - على البحث
عن متعاقد أو التفاوض معه لاقتضائه بالتصاقد ، وكل من قام بأى
عمل من أعمال الوكالة التجارية ولو لمرة واحدة أو كان مرتبطا مع المنتج
أو التاجر أو الموزع بمقد عمل .

مادة ٣ - تقيد في السجل المنصوص عليه في البند (ب) من المادة
(١) من هذه اللائحة مكاتب الخدمات العلمية أو الفنية أو الاستشارية
أو غيرها للشركات أو المنشآت الأجنبية .

مادة ٤ - يقصد بصاحب الشأن التاجر الفرد ومن انتبه حق التوقيع والادارة في شركات الاشخاص والشركات ذات المسئولية المحدودة سواء كان شريكا أو مديرا معينا أو رئيس مجلس ادارة أو نائبه أو المدير المسئول في شركات الاموال ، وذلك طبقا لما هو ثابت بصحيفة القيد في السجل التجارى •

مادة ٥ - يشترط فيمن ينوب عن صاحب الشأن (الوكيل أو الوسيط) أن يكون مصرى الجنسية ، وأن يكون موكلا بتوكيل رسمى • واذا كان من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلى يتعين اخطار جهة عمله •

مادة ٦ - يتم القيد في السجلين المذكورين على النماذج المعدة لذلك بالهيئة العامة للرقابة عى الصلادات والواردات •

مادة ٧ - يسلم لمن يقيد في أحد السجلين المشار اليهما ما يفيد قيده على النموذج المدد لذلك بالهيئة المذكورة متضمنا الاسم ورقم قيده وبياناته التجارية •

مادة ٨ - يلتزم الوكيل أو الوسيط التجارى الذى يتم قيده ، بأن يثبت رقم القيد في جميع أوراقه ومكاتبته •

مادة ٩ - يثبت حسن سمعة طالب القيد بمعرفة جهة الامن المختصة •

مادة ١٠ - على المتجدين والتجار والموزعين من الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنشآت ، اخطار مصلحة الضرائب بأية معاملات تتم بينهم وبين الوكلاء أو الوسطاء التجاريين في موعد أقصاه شهر من تاريخ صرف المصوفة أو السمسرة أو المكفأة أو أية مبالغ تحست أى مسمى آخر • ويجب خصم نسبة الضريبة المستحقة عليهم من هذه المبالغ ، طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، مع الالتزام بتوريدها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الخصم •

٢٠٤ تجارة داخلية

مادة ١١ - ترفع بالمستندات الاجنبية الواجب تقديمها مع طلب القيد ترجمة باللغة العربية معتدة .

مادة ١٢ - يجب النص في عقد الوكالة أو الوساطة التجارية ، وفي كتاب تكليف مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية والفنية ، على تحديد النطاق الجغرافي والسلمي لنشاط الوكيل أو الوسيط أو المكتب .

مادة ١٣ - لا يجوز أن يكون التوكيل صادرا من شركة أجنبية لها وكيل تجارى من شركات القطاع العام ما لم ينته توكيل تلك الشركات .

مادة ١٤ - تعتمد مصلحة الرقابة الصناعية مراكز الخدمة أو الصيانة ، لاثبات التوكيلات عن الاصناف التى يشترط لاستيرادها أن يكون لها وكيل تجارى مصرى ومركز خدمة فى مصر .

الفصل الثانى

قيد فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين

مادة ١٥ - يقدم طلب القيد من الاشخاص الطبيعيين الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات على النموذج المعد لذلك مرفقا به المستندات الآتية ، بعد سداد الرسوم والمصروفات المقررة :

١ - صورة رسمية معتمدة من عقد الوكالة التجارية أو عقد الوساطة التجارية يتضمن طبيعة عمل الوكيل أو الوسيط التجارى ومسئولية أطراف العقد ، ونسبة المعولة المقررة وشروط تقاضيتها والعملية التى تدفع بها .

٢ - إذا كان التوكيل صادرا من شركة أو جهة أجنبية ، يتعين أن يكون عقد الوكالة موثقا بالخزف التجارية المختصة أو الجهة الرسمية التى تقوم مقامها بالدولة الاجنبية ومصدق عليه من القنصلية المصرية المختصة ، ويجب أن يتضمن عقد الوكالة الزام الشركة أو الجهة الاجنبية

٢٠٥ تجارة داخلية

بموافاة هذه القنصلية بكل اتفاق يتضمن تمديدا في مبانى العقد
فور حدوثه .

٣ - مستخرج من صحيفة القيد بالسجل التجارى مثبت به أن
أعمال الوكالة التجارية تدخل فى نطاق النشاط الاصلى للوكيل أو الوسيط
التجارى .

٤ - شهادة خبرة فى مجال التوكيل ، تصدرها الغرفة التجارية
المختصة ، ويعتمدها الاقتصاد العام للغرف التجارية .
٥ - صحيفة الحالة الجنائية .

٦ - صورة البطاقة الضريبية ويجب أن تكون بياناتها مستوفاه .
٧ - صورة البطاقة الشخصية أو العائلية .

٨ - مستخرج رسمى من شهادة الميلاد أو بطاقة الحصول على
الجنسية المصرية اذا كان طالب القيد من أصل أجنبى .

٩ - قرار قبول الاستقالة أو انتهاء الخدمة وذلك بالنسبة الى
العاملين السابقين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة
أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع العام ويجب أن يكون قد
مضى على تركه العمل بها سنتان .

١٠ - اقرار من طالب القيد بعدم عضويته فى مجلس الشعب
والشورى أو أحد المجالس المحلية ، وبعدم تفرغه للعمل السياسى ،
فاذا كان عضوا بأى من هذه الجهات فيجب أن يقدم ما يثبت أن تاريخ
بدء عضويته أو تفرغه للعمل السياسى لاحق لانتفذه بأعمال
الوكالة أو الوساطة التجارية .

١١ - اقرار من طالب القيد بعدم وجود اقارب له من الدرجة
الاولى بأحد شاغلى المناصب السياسية أو بأحد الداخلين فى الفئات
النصوص عليها فى البند السابق أو بأحد العاملين من درجة مدير
عام فما فوق ومن فى مستواهم من أعضاء لجان التشريعات أو القيوم

٢٠٦ تجارة داخلية

أو البت في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المطلق أو شركات القطاع العام .

مادة ١٦ - يقدم طلب القيد بالنسبة الى الشركات على النموذج المعد لذلك بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات مرفقاً به المستندات الآتية بعد سداد الرسوم والمصروفات المقررة :

١ - مستخرج من السجل التجارى للشركة مبيناً به مقر مركزها الرئيسى ودخول أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية ضمن نشاطها .

٢ - صورة رسمية من عقد تأسيس الشركة والتعديلات التى أدخلت عليه ، وبالنسبة الى شركات المساهمة وشركات القومية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة تقدم كذلك نسخة من صحيفة الشركات التى أشهر بها عقد الشركة ونظامها الاساسى .

٣ - اقرار من المدير المسئول صاحب حق الادارة والتوقيع أو من رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب - حسب الاحوال - بأن رأس مال الشركة مملوك بالكامل لمصريين . وإذا كان أحد الشركاء من أصل أجنبى وجب أن تكون قد انقضت عشر سنوات كاملة على تاريخ اكتسابه الجنسية المصرية .

٤ - إذا كان الشريك شخصاً اعتبارياً وجب تقديم ما يثبت تمتعه بالجنسية المصرية وأن أغلبية رأس ماله مملوك لمصريين ، مع مراعاة انقضاء عشر سنوات على اكتساب الجنسية المصرية بالنسبة الى من كان من أصل أجنبى من الشركاء أو المساهمين .

٥ - تقدم الشركة آخر ميزانية لها قدمتها الى مصلحة الضرائب عن السنة المالية للسابقة وذلك لاثبات أن رأس مالها لا يقل عن عشرين ألف جنيه ، وفي حالة بدء نشاط الشركة فتقدم شهادة تفيد ايداع هذا المبلغ في أحد البنوك المعتمدة .

٢٠٢ تجارة داخلية

٦ - تقديم باقى المستندات المتعلقة بالتاجر الفرد وذلك بالنسبة الى جميع الشركاء المتضامنين أو رؤساء مجالس الإدارة والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمؤسسين .

مادة ١٧ - تعفى شركات القطاع العام من تقديم المستندات المنصوص عليها فى البنود ٣، ٤ ، ٥ ، ٦ من المادة السابقة .
مضى كان الاستيراد أو التوكيلات التجارية متعللين بنشاطها .

مادة ١٨ - يقدم طلب تجديد القيد على النموذج المعد لذلك الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بمعرفة صاحب الشأن أو وكيله الرسمى خلال الموعد المنصوص عليه فى المادة الساجسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . وترفق بطلب التجديد المستندات التى تثبت صلاحية استمرار القيد .

مادة ١٩ - تحدد المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد والتعديل واستخراج الصور على النحو الآتى :

م	سبب استحقاق الرسم	الرسم بالجنيه
١	تأبين يقدم مع طلب القيد	١.٠٠٠
٢	رسم القيد لأول مرة	٥٠٠
٣	رسم تجديد القيد فى حالة تقديم الطلب خلال الميعاد	٢٠٠
٤	رسم تجديد القيد اذا قدم الطلب بعد الميعاد وخلال التسعين يوما التالية لاتقضاء خمس سنوات على القيد أو تجديده	٤٠٠
٥	رسم تعديل بياضات القيد	٢٠٠
٦	رسم استخراج صورة	١٠٠

مادة ٢٠ - يؤدي الوسيط التجارى نصف المبالغ الواردة بالجدول المشار اليه بالمادة السابقة متى كان مرتبطاً مع المنتج أو التاجر أو الموزع بمقد عمل ويثبت هذا المقد بتقديم صورة رسمية منه مشفوعاً ببطاقة التأمينات الاجتماعية .

الفصل الثالث

في القيد بسجل مكاتب الخدمات الطبية والفنية والاستشارية أو غيرها

مادة ٢١ - يتقدم المدير المسئول للمكتب العلمى أو الفنى أو الاستشارى أو غيره للشركات الاجنبية الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بطلب الموافقة على انشائه على النموذج المعد لذلك بمعد سداد الرسوم والمصروفات المقررة .

مادة ٢٢ - يرفق بطلب القيد المستندات الآتية :

١ - موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات على انشاء المكتب .

٢ - مستخرج من سجل قيد الوكلاء التجاريين بالهيئة المذكورة ، يثبت أن للشركة أو الجهة الاجنبية منشأة المكتب - وكيل تجارى مصرى .

مادة ٢٣ - لمكاتب الخدمات المشار اليها والتي يتم قيدها الحق فى الحصول على ما يثبت قيدها فى السجل ورقم القيد .

مادة ٢٤ - يجدد القيد فى السجل كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد له .

مادة ٢٥ - يجب تقديم طلب تجديد القيد خلال التسعين يوماً السابقة على انتهاء مدة الخمس سنوات المشار اليها . ومع ذلك يجوز لطالب تجديد القيد التقدم بطلبه خلال التسعين يوماً اللاحقة على الخمس سنوات ، وفى هذه الحالة يلتزم بسداد الرسم مضاعفاً .

٢٠٩ تجارة داخلية

مادة ٣٦ - يشطب قيد مكتب الخدمات العلمية أو الفنية أو الاستشارية أو غيرها إذا انتهى عقد الوكالة بمصر ولم يجدد أو زالت الوكالة لاي سبب ، وإذا مارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية على خلاف القانون •

مادة ٣٧ - لا يجوز اعادة قيد مكتب الخدمات المشار اليها الابد انقضاء مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ شطب قيدها •

مادة ٣٨ - يعاقب المدير المسئول عن المكتب بغرامة قدرها مائة جنيه اذا لم يقوم باخطار الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بانتهاء الوكالة أو زوالها خلال ستين يوما من تاريخ انتهاء أو زوال الوكالة •

مادة ٣٩ - تصدد المبالغ التي تؤدي عند القيد والتجديد وتعديل البيانات في السجل بما يعادل المبالغ والرسوم الآتية ، على أن يتم سدأداها بالدولار الأمريكى الحر وفقا للاسعار المعلنة وقت تقديم الطلب ، مع جبر الكسور لصالح الهيئة المذكورة :

م	سبب استحقاق الرسم	الرسم بالجنه
١	تأبين يقدم مع طلب القيد	١٠٠٠
٢	رسم القيد لأول مرة	٥٠٠
٣	رسم تجديد القيد في حالة تقديم الطلب خلال الميعاد	٢٠٠
٤	رسم تجديد القيد اذا قدم الطلب بعد الميعاد وخلال التسعين يوما التالية لانقضاء خمس سنوات على القيد أو التجديد	٤٠٠
٥	رسم تعديل بيانات القيد	٢٠٠
٦	رسم استخراج صورة	١٠٠

التقسيم المصنوع في الغرف التجارية

قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٢

بشأن الغرف التجارية (١) و (٢)

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه

الباب الأول

تشكيل الغرف التجارية

مادة ١ - تنشأ غرف تجارية وتكون هذه الغرف هي الهيئات التي
تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الإقليمية لدى
السلطات العامة وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة .

مادة ٢ - يكون للغرف التجارية الشخصية الاعتبارية ولها أن
تقبل بأذن من وزير التجارة والصناعة التبرعات التي ترد إليها من
طريق الوقف والهبات والوصايا وغيرها ويقوم رؤساء الغرف بتمثيلها
أمام القضاء .

مادة ٣ - تنشأ الغرف التجارية بقرار من وزير التجارة والصناعة
يحدد فيه مقر الغرفة ودائرة اختصاصها وعدد أعضائها ولا يجوز أن
ينقص هذا العدد عن ثمانية ولا أن يزيد على أربعة وعشرين .

(١) الوثائق المصرية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ - العدد ٩٨ .

(٢) نصت المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦١ على أن تستبدل
بمبارى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، عبرنا الجهة الإدارية المختصة
والوزير المختص في عدة قوانين منها القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥١ .

- ويجوز بقرار مسبب تعديل دوائر اختصاص الغرف
- وتنتشر المقررات المسالفة الذكر في الجريدة الرسمية

مادة ٤ - (معدلة بالقانون ٣١٣ لسنة ١٩٥٤ ومستبدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٥٨) يعين وزير الاقتصاد والتجارة نصف العدد المقرر من الأعضاء لكل غرفة ، ويختار النصف الثانى بطريق الانتخاب السرى العام .

واستثناء من حكم المادة ٧ يجوز أن يكون من بين الأعضاء الميعنين عضو أو أكثر من أعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية ، ويكون تعيينهم بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٥ - لكل تجلر مصرى من الذكور بالغ من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية يعرف القراءة والكتابة ومقيد بالسجل التجارى حق انتخاب أعضاء الغرفة التى يوجد فى دائرة اختصاصها محله الرئيسى أو التى له فيها فرع أو وكالة إذا كان قد أدى الرسم المقرر بالمادة ٢٥ وكان مقيدا فى جدول انتخاب الغرفة طبقا لاهكام اللائحة العامة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ .

وللشركات التجارية المصرية المقيدة بالسجل التجارى وبجدول انتخاب الغرفة اذا قامت بأداء الرسم المقرر بالمادة ٢٥ اختيار أحد الشركاء المتضامنين المصريين فى شركات التضامن والتوصية أو أحد المديرين المصريين فى شركات المساهمة ليكون له حق انتخاب أعضاء الغرفة التى يوجد فى دائرة اختصاصها المركز العام للشركة وإذا وجد للشركة بدائرة اختصاص أية غرفة فرع أو أكثر أو وكالة أو أكثر فيكون حق الانتخاب من تختاره الشركة من بين مديرى « هذه الفروع أو الوكالات » المصريين .

ويشترط فيمن تختاره الشركة فى الحالات المذكورة أن يكون من

الذكور بالغاً من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية وأن يعرف القراءة والكتابة .

وعلى هذه الشركات ابلاغ وزارة التجارة والصناعة باسم من اختارته قبل موعد الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٦ - يحرم حق انتخاب أعضاء الغرف التجارية كل من أشهر افلاسه أو حكم عليه لجناية أو جنحة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس أو قروير أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار في المخدرات وكذلك المحكوم عليهم لشروع في الجرائم المذكورة الا اذا رد اعتبارهم . ويوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة الى المحجور عليهم مدة الحجر والمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم .

مادة ٧ - يشترط في عضو الغرفة التجارية علاوة على الشروط الواجب توافرها في الناخب ما يأتي (١) .

١ - ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية .

٢ - أن يحسن القراءة والكتابة .

٣ - أن يكون قد اشتغل بأعمال تتصل بالتجارة أو بالصناعة مدة خمس سنوات وتتقص هذه المدة الى سنتين اذا كان حاصلًا على دبلوم من احدى الجامعات أو من احدى المعاهد العليا .

٤ - أن يدفع ضريبة سنوية على أرباحه التجارية أو الصناعية لا تقل عن عشرين جنيهاً أو عوايد مبان سنوية لا تقل عن هذا المبلغ

(١) نصت المادة الأولى من قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية على أن يخفص النصاب المالى الوارد في البند الرابع والتأمين الوارد في البند الخامس من المادة السابعة من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الى نصف المبلغ المحددة في كل منها (الوقائع المصرية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٣٧٠) .

على ما يملكه من الأملاك المبنية في دائرة اختصاص الغرفة أو أن يكون مجموع ما يدفعه من الضرائب على أرباحه التجارية والصناعية وعاوید أملاكه المبنية في دائرة اختصاص الغرفة لا يقل عن ثلاثين جنیهة سنویة أو أن يكون شاعلا فیها بطریق الاستئجار لتجارته أو لصناعته أو لسكنه عقارات ایجارها الشهري لا يقل عن خمسة عشر جنیهة وتحتسب القيمة الايجارية بالكيفية المبينة في المادة ٢٥ من هذا القانون .

ولوزير التجارة والصناعة حق زیادة هذا النصاب بما لا یجاوز المثل أو خفضه أو المجاوزة عنه اذا لم يتوافر عدد من التجار في دائرة اختصاص الغرفة يكون مساویة على الاقل لضعف العدد المقرر للغرفة .

٥ - أن يرشح نفسه للانتخاب أن یودع خزائنة المديرية أو المحافظة التي یقع بدائرتها مقر الغرفة مبلغ خمسين جنیهة عند الترشیح . ویصبح هذا المبلغ حقا للغرفة ویضم لایراداتها اذا عدل عن الترشیح أو اذا لم ینجح فی الانتخاب ولم یحز عشر الاصوات الصحيحة على الأقل .

ویجوز لوزير التجارة والصناعة أن یصدر قرارا بخفض قيمة التأمین اذا ما رأى خفض النصاب أو المجاوزة عنه طبقا لأحكام الفقرة الثانية من البند السابق .

ویجب أن تتوافر للأعضاء المیینین الشروط المنصوص علیها فی البنود الأربعة الأول من هذه المادة .

مادة ٨ - تفصل نهائیا فی صحة انتخاب أعضاء الغرفة التجارية لجنة مؤلفة من :

وكیل وزارة التجارة والصناعة أو من یندبه وزیر التجارة والصناعة رئیساً

نائب بقسم الرأى لوزارة التجارة والصناعة بمجلس الدولة | أعضاء
عضوین تختارهما الغرفة من بین أعضائها

وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وكذلك تفصل هذه اللجنة نهائيا فى اسقاط العضوية عن عضو الغرفة اذا وجد فى احدى حالات عدم الأهلية أو عدم جواز الانتخاب المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى أى قانون آخر سواء أطرأت هذه الحالة أم اكتشفت بعد انتخابه عضوا فى الغرفة ولكل ناخب أن يطلع فى صحة الانتخاب أو يطلب اسقاط عضوية أحد الاعضاء على أن يدفع لغرامة الغرفة تأمينا قدره عشرون جنيها .

فإذا نزل الطاعن عن طعنه أو قررت اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة رفضه جاز لها مصادرة التأمين لصالح الغرفة .

مادة ٩ - مدة العضوية فى الغرف التجارية أربع سنوات .

ويجوز إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته .

مادة ١٠ - اذا خلا محل عضو فى الغرفة التجارية بالوفاة أو بالاستقالة أو بفقد أى شرط من شروط العضوية أو بأى سبب آخر مما نص عليه فى هذا القانون شغل المحل ممن حاز فى آخر انتخاب أكثر الأصوات بعد الذين انتخبوا أعضاء فى الغرفة ، فان لم يتيسر التعيين بهذه الطريقة تختار الغرفة أحد الناخبين ممن تتوافر فيهم شروط العضوية ليكون عضوا بالغرفة بعد موافقة وزير التجارة والصناعة .

وإذا كان المحل الخالى لمضو معين فيختار بدله بطريق التعيين ، وتكون العضوية فى هاتين الحالتين لنهاية مدة سلفه الباقية .

مادة ١١ - يجوز للغرفة أن تضم أعضاء منتسبين لا يزيد عددهم بأية حال على خمسة اذا رأت فى معلونتهم فائدة للغرفة .

وتكون مدة عضويتهم سنة قابلة للتجديد ويحضر هؤلاء الاعضاء جلسات الغرفة كلما دعوا الى ذلك من غير أن يكون لهم رأى محدود فى المداولات .

ويجوز للغرفة التجارية أن تعين في مناطق اختصاصها أعضاء مراسلين بشرط ألا يزيد عددهم بأية حال على عدد أعضاء الغرفة ، ويجوز لهؤلاء الأعضاء حضور جلسات الغرفة إذا دعوا إلى ذلك ، ولا يكون لهم في المداولات رأى معدود .

مادة ١٢ - تجتمع الغرفة مرة كل شهر على الأقل ، ويكون اجتماعها بدعوة من رئيس الغرفة ، ويجب على الرئيس دعوتها إلى الاجتماع كلما طلب ذلك كتابة ربع أعضائها على الأقل أو مندوب الحكومة ولا تكون مداولات الغرفة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء فإذا لم يكتمل هذا العدد ، يؤجل الاجتماع يومين على الأقل وثمانية على الأكثر .

ويدعى الأعضاء الذين تخلفوا للحضور في الاجتماع التالي ، وتكون مداولات الغرفة في المسائل الواردة بجدول أعمال الجلسة المؤجلة صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وتصدر قرارات الغرفة بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين ، وإذا قسوت الآراء ، تكون الأرجحية للفريق الذي منه الرئيس .

مادة ١٣ - للغرفة أن تعتبر مستقيلًا كل عضو تخلف عن الحضور ثلاث جلسات متوالات بدون عذر مقبول . ولا يحسب قرار الغرفة نافذا إلا بعد موافقة وزير التجارة والصناعة .

الباب الثاني

اختصاصات الغرف التجارية

مادة ١٤ - تقوم الغرف التجارية بجمع كافة المعلومات والاحصاءات التي تهتم بالتجارة والصناعة وتبويبها ونشرها وإمداد الحكومة بالبيانات والمعلومات والآراء المتصلة بالمسائل التجارية والصناعية وكذلك تصديق الصرف التجاري .

مادة ١٥ - يكون أخذ رأى الغرفة فيما يتعلق بدائرة اختصاصها لازما مقدما فى إنشاء البورصات والسواحل والموانئ والأسواق والمعارض الصناعية وكذلك فى منح حقوق الامتياز المتعلقة بالمرافق العامة .

ويجب على الغرفة أن تبدى رأيها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ طلبه وإذا طلب الرأى بصفة مستعجلة وجب ابداءه خلال شهر واحد والا كان للوزير فى الحالتين المجاوزة عن رأى الغرفة .

مادة ١٦ - يجوز للغرف التجارية أن تقدم للحكومة ما يكون لها من المقترحات والآراء فى المسائل الآتية :

١ - القوانين واللوائح والضرائب الخاصة بالتجارة والصناعة .

٢ - التعريفية الجمركية .

٣ - إنشاء وتعديل طرق النقل والأجور والرسوم الخاصة بها .

٣ - اللوائح الخاصة بالمحلات الخطرة المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والمحلات العمومية .

٥ - جميع المسائل الأخرى المتعلقة بتقديم التجارة والصناعة .

مادة ١٧ - يجوز للغرف التجارية باذن من وزير التجارة والصناعة وفى حدود القوانين واللوائح المعمول بها أن تنشئ المعارض الدائمة والمتاحف والأسواق والمدارس التجارية والصناعية وغير ذلك من المنشآت والمعاهد الصناعية والتجارية ويجوز أن توكل للغرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة ادارة أمثال تلك المنشآت^(١) والمعاهد التى تكون تابعة للحكومة أو للمجالس البلدية أو القروية أو لمجالس المديریات .

(١) قضت محكمة النقض بأن « الغرف التجارية مؤسسات عامة خولها القانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥١ اختصاصات معينة من ذلك ادارة الاسواق باذن من وزارة التجارة والصناعة واذن تبقى كلفت الغرفة التجارية تسند خولت ادارة سوق للتعاقل بالجبلة طبقا للقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٢٩ فان

مادة ١٨ - يجوز للغرفة التجارية أن تمتلك أو تقيم المباني التي تحتاجها لتكون مقرا لها أو للمنشآت أو للمعاهد التابعة لها .

مادة ١٩ - يجوز للغرفة التجارية أن تصدر الشهادات الدالة على مصدر البضاعة المصرية وجنسية المصدرين وأسعار الحاصلات وكذلك سائر الشهادات التي يأذن وزير التجارة والصناعة في إصدارها .

وتحدد رسوم هذه الشهادات بقرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢٠ - يجوز للغرفة التجارية أن تتصل بالغرف الأخرى أو بمصالح الحكومة في كل ما تحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالاعمال الداخلة في اختصاصها .

مادة ٢١ - يجوز للغرفة أن تشكل شعبا من التجار الذين يزاولون في دائرة اختصاص الغرفة تجارة أو صناعة واحدة أو تجارات أو صناعات مرتبط بعضها ببعض البعض الآخر للعناية بمصالحهم المشتركة بإشراف الغرفة أو في حدود اختصاصاتها .

وتضع الغرفة لائحة النظام الأساسي لكل شعبة ويجب أن تبين اللائحة على الأخص ما يأتي :

١ - مقر الشعبة .

٢ - الأغراض التي أنشئت من أجلها .

٣ - كيفية تشكيل الشعبة وحلها وشروط قبول الاعضاء وفصلهم .

^{٥٤} علاقتها بالوزائين (القباتية) تعد علاقة تنظيمية تلزم فيها الغرفة القرارات التنفيذية . ومن ثم فإذا كان قرار هيئة التحكيم في قضائه بتثبيت التماثل المبرم بين الوزائين والغرفة قد أغفل أحكام القرار الوزاري رقم ٢٨٦ سنة ١٩٥٦ الصادر بلائحة سوق الجبلة - المنوط بالغرفة إدارته - وذلك فيما تضمنه من تجديد أنصبتهم من حصيلة الوزن فلته يكون قد خالف القانون . نقض مدنى ١٩٦١/٦/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ مقرة ٥٤٤ .

٤ - قيمة الاشتراكات التي تتقاضاها الغرفة من أعضاء الشعبة مع وجوب تقسيم الاشتراكات الى فئلت *

٥ - القواعد المتعلقة بسير أعمال الشعبة *

ويصدر قرار من وزير التجارة والصناعة بإنشاء كل شعبة واعتماد لائحة نظامها الاساسى ولا يجوز للشعبة مباشرة أعمالها الا بعد صدور هذا القرار *

ويجوز لوزير التجارة والصناعة حل الشعبة اذا قامت بعمل لا يدخل في أغراضها أو اذا وقعت منها مخالفة لأحد الأحكام الواردة بالمادة ٢٣ من هذا القانون *

مادة ٢٢ - يجوز للغرف أن تشكل من بين أعضائها لجانا للتحكيم لغرض المنازعات التي تقدم اليها باتفاق أصحاب الشأن *

ويجوز للغرف التجارية أيضا أن تشكل من بين أعضائها لجانا لأغراض أخرى وتقريرها يجب أن تعرض على الغرفة ولكل عضو من أعضاء الغرفة حق حضور اجتماعات هذه اللجان دون أن يكون له في المداولات رأى ممدود *

مادة ٢٣ - لا يجوز للغرف التجارية أن تشتغل بالمضاربات أو بالأعمال المضرة بالسوق أو بالمسائل السياسية أو الدينية ولا أن تقدم أية مساعدة أو معونة بالذات أو بالواسطة الى الاحزاب السياسية *

مادة ٢٤ - تكون مداولات الغرف التجارية باطلة ولا يعمل بها اذا كانت خارج مقر الغرفة أو اذا جاوزت الغرفة حدود اختصاصها أو اذا لم تراع فيها أحكام المادتين ١٢ و ٣٩ *

ويصدر وزير التجارة والصناعة قرارا ببيطلاتها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار الوزارة بها بكتاب مسجل مصحوب بطم وصول

٢١٩ تجارة داخلية

ولا يصدر قرار البطان الا بعد تكليف الغرفة كتابة بتقديم ملاحظاتها ، وعلى الغرفة تقديمها في مدى اسبوع من تاريخ اعلانها بذلك بكتاب مسجل مصحوب بطلم وصول .

واذا لم يصدر وزير التجارة والصناعة قرار البطان في المدة المحددة في الفقرة السابقة اعتبرت قرارات الغرفة صحيحة .

الباب الثالث

سبر اعمال الغرف

الفصل الاول

مالية الغرفة

مادة ٢٥ - (الفقرة الرابعة مضافة بالقانون ٣٠٣ لسنة ١٩٥٢)
يؤدى كل تاجر فردا كان أو شركة للغرفة التجارية التى يوجد فى دائرة اختصاصها المحل الرئيسى أو المركز الملم أو فرع أو أكثر أو وكالة أو أكثر رسما سنويا على أساس القيمة الايجارية للمكان أو الأمكة التى يشغلها المحل الرئيسى أو المركز العام أو الفرع أو الوكالة وذلك حسب الفئات التى يحددها وزير التجارة والصناعة بقرار منه على ألا تجاوز مائتى قرش سنويا .

والقيمة الايجارية التى تتخذ أساسا لتحديد الرسم هى ذات القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو المنصوص عليها فى عقود الايجار أيهما أكثر .

وفيما يتعلق بالأمكة التى لا عوائد عليها تقوم الغرفة بتقديم قيمتها الايجارية طبقا للإجراءات التى تقرر فى اللائحة العامة على أن لصاحب الشأن حق التظلم من هذا التقدير لوزير التجارة والصناعة خلال خمسة عشر يوما من اعلانه بالتقدير بكتاب مسجل مصحوب بطلم

٢٢٠ تجسرة داخلية

الوصول • ويكون قرار الوزير في هذا التنظيم نهائيا • ويحصل الرسم عند الاقتضاء بطريق الحجز الادارى •

ويقوم محصلوا الغرف التجارية باتخاذ اجراءات الحجز المشار اليه في الفقرة السابقة •

مادة ٣٦ - تتكون أموال الغرفة مما يأتى :

١ - الرسوم السنوية •

٢ - رسوم الشهادات التى تصدرها الغرفة •

٣ - اعانات الحكومة •

٤ - الهبات والوصاية وبيع الأملاك الموقوفة وغيرها •

٥ - إيرادات المنشآت أو المعاهد أو المرافق التى تتولاها الغرفة أو أية إيرادات أخرى •

مادة ٣٧ - لا يجوز للغرف التجارية عقد قرض الا باذن من وزير التجارة والصناعة ولا يقرتب على هذا الاذن أى ضمان من قبل الحكومة •

الفصل الثانى

ميزانية الغرف التجارية

مادة ٣٨ - تنفع الغرفة مشروع ميزانية شاملة لاييراداتها ومصروفاتها وتقدمها الى وزير التجارة والصناعة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل مع جميع البيانات والمستندات التى بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات •

وتتبع في تحضير ميزانيات الغرف التجارية القواعد التى يضعها وزير التجارة والصناعة •

مادة ٢٩ - يجوز لوزير التجارة والصناعة بعد سماع أهوال مندوب الغرفة أن يصف أو يخفف من مشروع الميزانية أرقاماً أدرجتها الغرفة .

ومع ذلك فعليه أن يدرج في الميزانية الاعتمادات اللازمة للأبواب الآتية إذا أهملتها الغرفة كلها أو بعضها :

١ - الالتزامات التي تكون الغرفة مقيدة بها .

٢ - المصروفات التي يفرضها القانون .

٣ - مصروفات الإدارة والصيانة المتعلقة بالمنشآت أو المعاهد أو المرافق التي تتولاها الغرفة .

مادة ٣٠ - يصدر باعتماد ميزانية كل غرفة قرار من وزير التجارة والصناعة وإذا لم يصدر القرار قبل بدء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار باعتماد الميزانية الجديدة .

وإذا لم يصدر قرار الاعتماد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها للغرفة الحق في العمل بالميزانية التي تقدمت بها .

مادة ٣١ - لا يجوز للغرف التجارية ولا لأي عضو أن يصرف أي مبلغ ليس له اعتماد في الميزانية أو زائد على الاعتماد المدرج له ولا أن يجرى تعديلات في الوظائف أو المرتبات المدرجة بها أو يقوم بنقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو يستعمل أي اعتماد في غير الغرض المخصص له إلا بعد عرض الأمر على وزير التجارة والصناعة ويصدر الوزير الترخيص اللازم بقرار منه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار الوزارة ولا يجوز نقل مبلغ من بند إلى آخر في الباب الواحد إلا بترخيص من مصلحة التجارة .

وتعتبر باطلة القرارات الصادرة من الغرفة بالمخالفة لأحكام هذه المادة ويكون أعضاء الغرفة الذين اشتركوا في المخالفة مسؤولين بالتضامن

عن رد الاموال التي صرفت بدون ترخيص أو في أغراض خلاف الأغراض المخصصة لها في مدى أسبوعين من تاريخ مطالبة وزارة التجارة والصناعة إياهم بردها .

وتحصل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري .

مادة ٣٢ - على الغرفة أن تضع الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٣ - تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها .

الفصل الثالث

حقوق الاعضاء وواجباتهم

مادة ٣٤ - لا يجوز الجمع بين عضوية غرفة وأخرى وكل عضو في إحدى الغرف ينتخب عضوا في غرفة أخرى يجب عليه أن يختار في الأيام الثمانية التالية لتاريخ صيرورة انتخابه غير قابل للطعن في أية غرفة يريد العضوية فإذا لم يفعل اعتبر عضوا في الغرفة التي انتخب فيها أخيرا .

وكل من انتخب في انتخابات واحدة عضوا في غرفتين يجب عليه أن يخطر الغرفتين في المدة المبينة في الفقرة السابقة من هذه المادة في أيهما يريد العضوية فإذا لم يفعل صار عضوا في الغرفة التي يدفع لها رسما أكثر فإذا تساوت الرسوم اقترع على الغرفة التي يصبح عضوا فيها وتولت الغرفة التي يمينها وزير التجارة والصناعة عملية الاقتراع .

مادة ٣٥ - لا يجوز لعضو الغرفة أن يشترك في مداورات له فيها مصالح خاصة لنفسه أو لأحد من أقاربه أو أصدائه لغاية الدرجة الثالثة

٢٢٢ تجلرة داخلية

أو لأحد ممن هم تحت وصايته أو قوامته أو لوكله أو لوكلائه سواء أكان ذلك في جلسات الغرفة أم في لجنتها .

مادة ٣٦ - لا يجوز لعضو الغرفة أن يقوم بالذات أو بالوساطة بعمل مقاول أو مناقصة أو توريد أيا كان لحساب الغرفة ولا أن يدخل طرفا معها في بيع أو ايجارة أو اقتراض .

على أنه يجوز للغرفة عند الضرورة بتريخ من وزير التجارة والصناعة أن تتعامل مع أحد أعضائها .

مادة ٣٧ - العضوية في الغرف التجارية مجانية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء نفقات انتقالهم الى الجهات التي يكلفون من قبل الغرفة بأداء عمل فيها .

مادة ٣٨ - تسقط العضوية عن كل عضو يخالف أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ أو يثبت أنه أساء استعمال سلطته أو عبث بأموال الغرفة وتفصل في هذا الاسقاط اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة بعد سماع أقوال العضو وذلك فضلا عن مطالبة برد الأموال التي تصرف فيها بالمخالفة لأحكام هذا القانون وتحصل هذه الاموال بطريق الحجز الإداري ولا يجوز إعادة انتخابه الا بعد أربع سنوات من تاريخ صدور القرار باسقاط عضويته .

الباب الرابع

مندوب الحكومة

مادة ٣٩ - يعين وزير التجارة والصناعة لدى الغرفة مندوبا أو أكثر تكون مهمته مراعاة تنفيذ القوانين واللوائح وله حق حضور اجتماعات الغرفة ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لكل اجتماع تعقده الغرفة فإذا حضر لا يكون له في المداولات صوت محدود وله كذلك الحق في حضور

٢٢٤ تجارة داخلية

اجتماعات اللجان والاطلاع على محاضر اجتماع الغرفة ودفاترها وحساباتها •

مادة ٤٠ - للوزارات أن تعين مندوباً أو أكثر لحضور جلسات الغرف عند النظر في أمر يتعلق بالوزارات التي يمثلونها والاشتراك في المداولات دون أن يكون لهم صوت محدود •

الباب الخامس

التعاون بين الغرف التجارية على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٤١ - لكل غرفة تجارية بموافقة وزير التجارة والصناعة أن تشترك مع غيرها من الغرف في إنشاء وإدارة أى عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المناطق التي تشملها دوائر اختصاص الغرف المذكورة •

مادة ٤٢ - للغرف التجارية أن تكون اتحاداً عاماً لها للعناية بالمصالح المشتركة بينها وينشأ هذا الاتحاد بمرسوم تعين فيه بوجه خاص الأحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وإدارته واختصاصاته وماليته وعلاقته بالغرف التجارية •

مادة ٤٣ مكرّر - (مضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥) يجوز أن ينشأ في الاتحاد العام للغرف التجارية شعب تجارية لتيسير العلاقات التجارية بين الجمهورية العربية المتحدة وأى من الدول الأجنبية •

وتضم كل شعبة ممثلين عن المؤسسة المصرية العامة للتجارة وشركات الطيران وشركات السياحة التي تتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة •

ويجوز أن يحضر اجتماع الشعبة الممثل التجاري للدولة الأجنبية •

ويكون لكل شعبة لائحة لنظامها الأساسي تبين على الأخص ما يأتي :

- (أ) اسم الشعبة ومقرها وغرضها •
 - (ب) كيفية تشكيل الشعبة وحلها وشروط قبول الأعضاء وفصلهم •
 - (ج) قيمة الاشتراكات التي تتقاضاها الشعبة من أعضائها •
 - (د) القواعد المتعلقة بسير أعمال الشعبة •
- ويصدر قرار من وزير التموين بإنشاء كل شعبة واعتماد لائحته نظامها الأساسي ، ويجوز لوزير التموين حل الشعبة إذا قامت بعمل لا يدخل في أغراضها أو وقعت منها مخالفة لأحكام هذا القانون •

الباب السادس

حل الغرف

- مادة ٤٢ - يجوز حل الغرفة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل إذا خالفت أحكام المادة ٢٣ من هذا القانون •
- ويجوز أن يتم اختيار أعضاء الغرفة المنتخبين والمعينين خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ حل الغرفة •
- ويمهد وزير التجارة والصناعة بإدارة أعمال الغرفة المادية إلى لجنة حتى يتم تأليف الغرفة الجديدة •

الباب السابع

الأحكام العامة والأحكام الوقتية

- مادة ٤٤ - يوضع للغرف التجارية لائحة عامة تصدر بمرسوم وتشمل بوجه خاص :

- ١ - الاجراءات والقواعد التي تتبع في اعداد جداول الانتخاب وانتخاب أعضاء الغرف والنزول عن الترشيح وتقديم الطعون المتعلقة بالانتخابات وسقوط العضوية وإسقاطها وإبطال الانتخاب •

٢٢٦ تجارة داخلية

٢ - تشكيل لجان التحكيم واللجان الأخرى وبيان اختصاصاتها
وسير الأعمال فيها •

٣ - القواعد التي تتبع في استثمار الاموال الناتجة من أبواب
الايرادات المختلفة •

٤ - النظام الداخلى للغرف •

مادة ٤٥ - توضع لكل غرفة لائحة داخلية يصدر بها قرار من
وزير التجارة والصناعة وتشمل على الاخص بيان القواعد الخاصة
بتنظيم أقالام الغرفة والدفاتر اللازمة لضبط حساباتها وحصر موجوداتها
وأموالها •

مادة ٤٦ - على الغرف التجارية أن تعرض التصميمات والمقاييس
الخاصة بمشروعات تزويد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة التجارة والصناعة
لفحصها واعتمادها مقدما •

ولووزير التجارة والصناعة بعد موافقة الغرفة أن يطرح أعمال
المشروع في مناقصة أو أن يمهّد بتنفيذها الى احدى مصالح الحكومة
المختصة •

مادة ٤٧ - لوزارة التجارة والصناعة مراجعة حسابات الغرف التجارية
والتفتيش على المرافق التابعة لها •

مادة ٤٨ - لا يجوز لمير الهيئات المنشأة وفقا لهذا القانون أن تتخذ
اسم « غرفة تجارية مصرية » أو أى اسم آخر يدل أو يشتمل على هذه
التسمية •

مادة ٤٩ - يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها كل وكيل
مفوض أو مدير لأمية شركة أو جمعية أو جماعة أو هيئة أو مؤسسة تخالف
حكم المسادة السابقة سواء كان ذلك فى المكاتيل التجارية أو فى لوحات
الحال أو اليفط أو الاعلانات أو الفواتير أو غير ذلك مما ينشر على
الجمهور •

مادة ٥٠ - يلغى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ ابتداء من تاريخ تأليف الغرف التجارية الجديدة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويمصدر باتمام تأليفها قرار من وزير التجارة والصناعة وتنقل أموال لغرف التجارة الحالية الى الغرف الجديدة . وإذا وزع اختصاص غرفة تجارية حالية على أكثر من غرفة فينص القرار على كيفية توزيع أموال الغرف الجديدة .

مادة ٥١ - على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .
ولوزير التجارة والصناعة اصدار ما يقتضيه تنفيذه من لوائح وقرارات (١) .

ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر بقصر المنتزه في ٢١ المحرم سنة ١٣٧١ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١) .

(١) صدر قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ، والذي حل محل العديد من القرارات الوزارية التي كان معمولاً بها في شأن الغرف التجارية .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦

بشأن الغرف التجارية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٨/٨/١٩٥٣ باللائحة العامة للغرف التجارية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٣/١٩٥٥ بإنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ بتحديد فئات الرسوم التي تؤدى للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتحديد النسبة المئوية من إيرادات كل غرفة للاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن تفويض السيد / محافظ الاسكندرية في كافة السلطات المالية والادارية بإدارة سوق الجملة للخضر والفاكهة التابع للغرفة التجارية لمحافظة الاسكندرية ؛

٢٢٩ تجلوة داخلية

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٨ بتحديد عدد أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية ودائرة اختصاصها ومقارها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٠ بتفويض رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ورؤساء الغرف التجارية في بعض الاختصاصات ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧١ بشأن لائحة النظام الأساسي للشعب التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧٢ بتحديد بدء ونهاية السنة المالية للغرف التجارية واتحادها العام ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن إصدار اللائحة المالية للغرف التجارية واتحادها العام ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن توحيد النماذج والاجراءات المالية للغرف التجارية واتحادها العام ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٨ بسريان أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالغرف التجارية والمرافق التابعة لها والاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٨ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتطبيق نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية والتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ بتحديد فئات الرسوم التي تؤدي للغرف التجارية ؛

٢٣٠ تجارة داخلية

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل رسوم الشعب التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ بالشهادات التي تصدرها الغرف التجارية ورسومها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٧ لسنة ١٩٨١ بإلغاء القرار الوزاري رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تطبيق أحكام قرار وزير الدولة للصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تأمين المرض على العاملين بالغرف التجارية واتحادها العام ؛
قصر :

مقار الغرف :

مادة ١ - يكون مقار الغرف التجارية ودوائر اختصاصها وعدد أعضاء كل غرفة وفقا لما هو مبين بالجدول المرافق لهذا القرار (مرفق رقم ١) (١) .

الاختصاصات المالية لرئيس الاتحاد العام للغرف التجارية
ورؤساء الغرف :

مادة ٢ - يفوض رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ورؤساء الغرف التجارية بمحافظات الجمهورية في ممارسة الاختصاصات الآتية :

(١) الاختصاص الوارد بالمادة ٣١ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بشأن النقل من بند الى آخر في الباب الواحد بميزانية الاتحاد أو ميزانيات الغرف - مع مراعاة

(١) لم ينشر نص المرفق رقم (١) اكتماء بنشره في الوقائع المصرية .

التعليمات التي تصدر في هذا الشأن من الجهات المختصة وبشرط ألا يترتب على هذا النقل تجاوز الاعتماد الاجمالي للأبواب .

(ب) الاختصاص الوارد بالمادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه في شأن اعتماد التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات لا تزيد قيمتها عن ألفى جنيه مع مراعاة اعتمادات بنود الميزانية .

النظام المالي للغرف التجارية واتحادها العام :

مادة ٣ - يحدد أول يناير من كل عام موعدا لبدء السنة المالية للغرف التجارية واتحادها العام والمرافق التابعة لها وتنتهى في ٣١ ديسمبر من ذات العام .

مادة ٤ - يعمل بأحكام اللائحة المالية المرافقة لهذا القرار (مرفق رقم ٣) ^(١) بالغرف التجارية واتحادها العام .

وتسرى أحكام هذه اللائحة على المنشآت التابعة للغرف التجارية فيما لا يتعارض مع أحكام لوائحها الخاصة .

مادة ٥ - يعمل بالنماذج والاجراءات المرافقة لهذا القرار (مرفق رقم ٣) ^(٢) بالنسبة للدورة المستندية للإيرادات والمصروفات بالغرف التجارية واتحادها العام والمرافق التابعة لها .

الرسوم التي تؤدي للغرف التجارية :

مادة ٦ - تحدد فئات الرسوم السنوية التي تؤدي للغرف التجارية على النحو التالي :

(١) لم ينشر نص المرفق رقم (٢) اكتماء بنشره في الديات المصرية .

(٢) لم ينشر نص المرفق رقم (٣) اكتماء بنشره في الوقائع المصرية .

٢٢٢ تجارة داخلية

- ١٠٠ قرش اذا كانت القيمة الايجارية السنوية لا تتجاوز ستة
جنيهات •
٢٠٠ قرش اذا كانت القيمة الايجارية السنوية تتجاوز ستة
جنيهات •

الشهادات التي تصدرها الغرف التجارية :

مادة ٧ - تقوم الغرف التجارية باصدار الشهادات الآتى بيانها مقابل
تحصيل الرسوم المحددة قرين كل منها :

- أولا - شهادة ترخيص بمزاولة التجارة
٣ جنيهات للفرد
٥ جنيهات للشركة

ثانيا - شهادة اثبات وجود محل تجارى
شهادة باضافة بيانات لمجل تجارى قائم
شهادة بمزجود فرع بدائرة الغرفة
شهادة باضافة فرع جديد لسجل تجارى
قائم •

- شهادة بشطب فرع مع قيام الأهل
شهادة بتسديد رسوم الغرفة
شهادة بمزاولة التجارة فى سلعة معينة
شهادة بصحة ترجمة شهادة صحية
٢ جنيهات للفرد
٣ جنيهات للشركة
نموذج شهادة بترجمة المستندات التجارية
شهادة على نموذج بالترجمة بالسفر •
شهادة السمعة المالية والتجارية على أن
يقدم طالب الشهادة مستخرجا رسميا من
الجهة المختصة بعدم افلاسه خلال الخمس
سنوات السابقة على تاريخ تقديم طلبه
للمسرفة •

١٣٤ تجارة داخلية

شهادة التصديق على توقيع تاجر على
فاتورة بضائع ممدرة للخارج أو أى
مستندات أخرى (عن كل موقع) •
شهادة التصديق على فاتورة بضائع
مستوردة •

ثالثا — شهادة بترك التاجر للتجارة

٢ جنيتها

شهادة عن سعر سلعة واحدة في تاريخ
محدد

رابعا — شهادة عن سعر سلعة واحدة في أكثر
من تاريخ محدد

٣ جنيتها

شهادة عدم صدور تعديل في سلعة معينة
واردة للعوانى المصرية •

خامسا — شهادة بطاقة وكيل متجول

٥ جنيتها

شهادة بعلامة تجارية

شهادة البلد مصدر البضاعة أيا كانت
قيمتها •

شهادة عرف تجارى •

سادسا — شهادة معاينة بضاعة ١/ من قيمة البضاعة

من واقع الفواتير

بعد أدنى ٥ جنيتها

وبعد أقصى ٢٥ جنيتها

سابعاً — شهادة عضوية مجلس إدارة الغرفة . مجانا

الشعب التجارية :

مادة ٨ - يعمل بالنظام الأساسي المرافق لهذا القرار (مرفق رقم ٤) (١) بالنسبة للشعب التجارية التي تنشأ تابعة للغرف التجارية بالمحافظات .

احكام عامة :

مادة ٩ - يخضع العاملون بالغرف التجارية واتحادها العام والمنشآت التابعة لها للاحكام الواردة بنظام العاملين بالقطاع العام بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٨ .

مادة ١٠ - تطبق على العاملين المشار اليهم بالمادة السابقة احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام .

مادة ١١ - في تطبيق احكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يكون لرئيس الغرفة التجارية ولرئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الاختصاصات المقررة بمقتضى احكام هذا النظام لرئيس مجلس الادارة بحسب الأحوال .

ويكون لمكتب الغرفة التجارية وللمكتب الاتحاد العام الاختصاصات المقررة بمقتضى احكام هذا النظام لمجلس الادارة حسب الأحوال ، كما يكون له الاختصاصات المقررة في شأن تعيين وفصل العاملين على ألا تعتبر هذه القرارات نهائية الا بعد اعتمادها من وزير التموين والتجارة الداخلية أو من يفوضه في ذلك .

ويكون لوزير التموين والتجارة الداخلية الاختصاصات المقررة بمقتضى احكام هذا النظام لرئيس الجمعية العمومية .

ويكون اعتماد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم للغرف

(١) لم ينشر نص المرفق رقم (٤) اكتفاء بنشره في الوقائع المصرية .

٢٣٥ تجارة داخلية

التجارية والاتحاد العلم للغرف التجارية من وزير التعيين والتجارة الداخلية
أو من يفوضه في ذلك •

ويفوض رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية في اعتماد القرارات
التي تصدرها مكاتب الغرف التجارية باستحقاق المعاملين للمعاملات
الدورية أو عدم استحقاقهم لها والتعيين والفصل فيما عدا التعيين في
الوظائف العليا •

مادة ١٢ - يطبق على العاملين المشار اليهم بالمادة السابقة قرار
وزير الدولة للصحة رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨١ بشأن سريان أحكام تأمين
المرض •

مادة ١٣ - تحدد النسبة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٨
من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء
الاتحاد العام للغرف التجارية بواقع ١٠٪ من الإيرادات الفعلية لكل غرفة
من واقع الحسابات الختامية السنوية المعتمدة •

مادة ١٤ - يفوض السيد / محافظ الاسكندرية في مباشرة كافة
السلطات المالية والإدارية المخولة لنا في إدارة سوق الجملة للخضار
والفاكهة بالنزعة التابع للغرفة التجارية المصرية لمحافظة الاسكندرية •

مادة ١٥ - يفوض السيد / رئيس الإدارة المركزية لشؤون التجارة
الداخلية بالاختصاصات الآتية :

(١) فيما يتعلق بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف
التجارية :

زيادة أو خفض النصاب المالي الراجب توافره في عضو الغرفة
التجارية أو التجاوز عنه مادة ٥/٧ •

اعتماد قرار الغرفة باعتبار العضو المتخلف عن حضور ثلاث جلسات
متتالية دون عذر مقبول مستقبلاً مادة ١٣ •

٤٣١ تجارة داخلية

الاذن للغرفة التجارية بإنشاء المعارض الدائمة والمتاحف والأسواق والمدارس التجارية والصناعية وغير ذلك من المنشآت التجارية والمعاهد الصناعية والتجارية وكذلك الاذن لها في ادارة أمثال تلك المنشآت والمعاهد التابعة للحكومة أو المحليات مادة ١٧ •

بيان الشهادات المنى تصدرها الغرف التجارية مادة ١٩/١ •
إنشاء الشئب التجارية واعتماد لائحة نظامها الاساسى وكذلك حلها مادة ٢١ •

ابطال قراوات الغرف التجارية مادة ٢٤ •
الاذن للغرف التجارية بمعد القروض مادة ٢٧ •
وضع القواعد التى تتبعها الغرف التجارية في تحضير ميزانياتها ملادة ٢٨ •

حذف أو خفض أرقام أدرجتها الغرفة في مشروع ميزانيته وإدراج الاعتمادات اللازمة اذا أعملت مادة ٢٩ •

اعتماد ميزانيات الغرف التجارية مادة ٣٠ •
الترخيص للغرف التجارية بصرف أى مبلغ ليس له اعتماد في الميزانية أو زائد عن الاعتماد المدرج له أو اجراء تعديلات في الميزانية أو في الوظائف أو المرتبات ونقل أى مبلغ من باب الى آخر واستعمال أى مبلغ في غير الغرض المخصص له مادة ٣١ •

اعتماد الحساب الختامى للإدارة المالية للغرفة ملادة ٣٢ •
تعيين الغرفة التى تتولى اجراء عملية الاعتراض لتحديد الغرفة التى يقيم اليها العضو المنتخب من أكثر من غرفة في حلة تساوى الرموم التى يؤديها وتخلفه عن تحديد الغرفة التى يريدتها مادة ٣٤ •

الترخيص للغرفة بالتعامل مع أحد أعضائها مادة ٣٦ •

تعيين مندوب الوزارة لدى الغرفة ملادة ٣٩ •

الاذن للغرف التجارية بالاشتراك مع غيرها من الغرف في انشاء وإدارة أى عمل من الأعمال التى تعود بالفائدة على المنطق التى تشتملها
دوائر اختصاص الغرف التجارية مادة ٤١ •

الموافقة على انشاء شعب تجارية مشتركة بين الدول الأجنبية وجمهورية مصر العربية بالاتحاد العام للغرف التجارية مادة ٤٢ •

تشكيل لجنة لإدارة أعمال الغرف التجارية المنحلة الى أن يتم تأليف الغرفة الجديدة مادة ٤٣ •

وضع لوائح الغرف التجارية مادة ٤٥ •

طرح أعمال مشروعات الغرف التجارية التى تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ (ألفى) جنيه فى مناقصة أو تكليف أحد مصلح الحكومة المختصة بتنفيذها مادة ٤٦/٢ •

(ب) فيما يتعلق باللائحة الصامة للغرف التجارية المصادرة بالمرسوم المؤرخ ١٨/٨/١٩٥٣ :

تقسيم دائرة اختصاص الغرفة الى دوائر انتخاب فرعية مادة ١٠ •
دعوة الناخبين الى الانتخابات فى الزمان والمكان المحددين فى القرار لكل دائرة فرعية أو أصلية مادة ١١ •

تلقى الطعون المقدمة لإبطال انتخابات الغرف التجارية واحالتها الى اللجنة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من القانون مادة ٣٣ •

طلب إبطال الانتخابات كلها أو بعضها مادة ٣٣ •

التصريح للغرف التجارية باستثمار أموالها فى الأغراض التى أنشئت من أجلها أو فى أوجه الاستثمار المضمونة من الحكومة مادة ٤٧ •
توزيع أموال الغرف التجارية المعلقة على الغرف التجارية التى أنضت اليها مادة ٤٨ •

اعتماد تعيين أو فصل العاملين بالاتحاد العام للغرف التجارية فيما عدا تعيين أو فصل العاملين بالموظائف العليا مادة ٤٩ .

(ج) فيما يتعلق بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٢/١٩٥٥ بإنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية :

تحديد نسبة من مجمل إيرادات كل غرفة لتكوين مالية الاتحاد مادة ١/٨ .

الموافقة على التبرعات والاعانات والإيرادات التي تكون مالية الاتحاد مادة ٢/٨ .

تعيين مندوبي الوزارة لدى الاتحاد مادة ١٠ .

تشكيل لجنة لإدارة أعمال الاتحاد العادية عند حله لحين تشكيل الاتحاد الجديد مادة ١٣ .

مادة ١٦ - تلغى القرارات الوزارية أرقام ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ١٤٨ لسنة ١٩٦٦ ، ١١٠ لسنة ١٩٦٨ ، ١٠٠ لسنة ١٩٧٠ ، ١٣٠ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٢ ، ٢٠٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٨٣ لسنة ١٩٧٤ والبنود سادسا وسابعا وثامنا من المادة الخامسة وكذلك المادة الثامنة من القرار رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٨٥ لسنة ١٩٧٨ ، ١٩٦ لسنة ١٩٧٨ ، ٣٩٤ لسنة ١٩٨٠ ، ٣٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، ٣٩ لسنة ١٩٨١ ، ٦٧ لسنة ١٩٨١ ، ٢٢ لسنة ١٩٨٢ - كما يلغى أى حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٦/٨/٦

وزير التعيين والتجارة الداخلية

د. د / محمد ناجي شنتة

قرار مجلس الوزراء

بإنشاء اتحاد عام للغرف التجارية المصرية (١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير،
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار المراسيم ،
وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء الغرف التجارية المعدل
بالمرسوم بقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

قرر :

١ - تشكيل الاتحاد ومقره وحقوق الاعضاء وواجباتهم

مادة ١ - ينشأ للعناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية
المصرية اتحاد يسمى « الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية » وتكون
له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يتكون الاتحاد العام من :

١ - رئيس كل غرفة من الغرف التجارية المصرية فيما عدا غرفتي
القاهرة والاسكندرية فتتمثل كل منهما في الاتحاد برئيس الغرفة
وسكرتيرها الملم .

ويجوز لرئيس الغرفة أن ينيب عنه أو عن سكرتير عام الغرفة عضوا
من أعضائها في حضور اجتماعات الاتحاد .

(ب) ستة أعضاء يمينهم وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره
من تتوافر فيهم شروط العضوية وذلك لمدة أربع سنوات •

وإذا خلا محل العضو المعين طبقاً للبندين السابقين بالوفاة
أو بالاستقالة أو بفقد أى شرط من شروط العضوية أو سقوطها أو بآى
سبب أخر عين الوزير بدله للمدة الباقية للسلف ويجوز إعادة تعيين
الأعضاء الذين تنتهى مدة عضويتهم لمدة أو مدد أخرى •

مادة ٣ - يكون لعضو الاتحاد ما لعضو الغرفة التجارية من حقوق
وعليه ما على عضو الغرفة من واجبات •

وتسقط عضوية الاتحاد عن كل عضو تنطبق عليه احدى الحالات
المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون المشار اليه وتفصل فى هذا
الاسقاط اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من ذلك القانون •

(ب) اختصاصات الاتحاد

مادة ٤ - يعنى الاتحاد بالشؤون التجارية العامة وتوحيد جهود
الغرف فى هذا السبيل وهو الذى يمثلها لدى السلطات العامة والهيئات
الإفترى فيما يتعلق بهذه الشؤون كما يمثلها فى مباحثات الوفود
التجارية لدى الدول الأجنبية وفى مباحثات الوفود التجارية الأجنبية
فى مصر وكذلك فى الهيئات الدولية وله أن يشترك فى المؤتمرات الاقتصادية
والمعارض داخلية كانت أو خارجية •

وعلى العموم للاتحاد هو الهيئة المنوط بها العمل على تنسيق
جهود الغرف التجارية بقصد النهوض بشؤون التجارة وما يتعلق منها
بالإنتاج الصناعى •

مادة ٥ - يجوز للاتحاد أن يقوم بالتحكيم فى أى نزاع يقع بين
الغرف أو بين التجار إذا طلبوا اليه ذلك ويشترط ألا يكونوا فى دائرة
اختصاص غرفة واحدة •

(ج) ادارة الاتحاد

مادة ٦ - ينتخب أعضاء الاتحاد من بينهم رئيسا ووكيلين وأميناً للصندوق وسكرتيراً عاماً ويتكون منهم مكتب الاتحاد ويكون انتخاب المكتب بالاقتراع السرى وبالاعلوية النسبية لاصوات الاعضاء الماضرين •

وإذا خلا محل أحد أعضاء مكتب الاتحاد لای سبب ينتخب أعضاء الاتحاد في أول اجتماع له من محل محله •

ويعاد تشكيل المكتب في موعد لا يجاوز شهراً من تاريخ صدور القرار بأسماء الاعضاء المعينين بالاتحاد •

ويكون لمكتب الاتحاد الاختصاصات المخولة لمكتب الغرفة التجارية •

مادة ٧ - يتبع بالنسبة الى اجتماعات الاتحاد وتشكيل اللجان به واجتماعاتها القواعد والاحكام المقررة بالنسبة الى الغرف التجارية على أن يكون اجتماع الاتحاد مرة كل شهرين على الاقل •

وفي حالة تأجيل اجتماع الاتحاد بسبب عدم تكامل العدد المقرر لا يكون الاجتماع التالي صحيحاً الا اذا حضره سبعة أعضاء على الاقل •

(د) مالية الاتحاد

مادة ٨ - تتكون أموال الاتحاد مما يأتي :

١ - نسبة معينة يحددها وزير التجارة والصناعة من مجمل إيرادات كل غرفة طبقاً للميزانية المعتمدة على ألا تزيد هذه النسبة على ١٠٪ من جملة الإيرادات (١) •

(١) صدر قرار نائب رئيس الوزراء للتأمين والتجارة الداخلية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتحديد النسبة المشار إليها ونص على ما يأتي :

٢ - التبرعات والاعلانات والاميرادات الاخرى التي يوافق عليها وزير التجارة والصناعة .

مادة ٩ - يتبع في تحضير ميزانية الاتحاد واعتمادها ونشرها وكذلك الحساب الختامي وكل ما يتعلق بهما الاحكام المقررة بالنسبة الى ميزانية الغرف التجارية وحسابها الختامي .

(هـ) مندوب الحكومة

مادة ١٠ - يعين وزير التجارة والصناعة مندوباً أو أكثر تكون مهمته مراعاة تنفيذ القوانين واللوائح وله حق حضور اجتماعات الاتحاد ويجب دعوته الى كل اجتماع يعقده الاتحاد فاذا حضر فلا يكون له في المداولات صوت محدود وله كذلك الحق في حضور اجتماعات اللجان والاطلاع على محاضر اجتماع الاتحاد ودفاتره وحساباته .

ويجوز للاتحاد أن يستعين بمندوبي الوزارات عند النظر في أمر يتعلق بها دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

(و) احكام عامة

مادة ١١ - لا يجوز للاتحاد أن يشتغل بالمضاربات والاعمال المضرة بالسوق أو بالمسائل السياسية أو الدينية ولا أن يقدم أية مساعدة من أي نوع للأحزاب السياسية .

مادة ١ - تحدد النسبة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٨ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية بمشرة في المئة من الإيرادات القطعية لكل غرفة من واقع حساباتها الختامية المعتمدة .

مادة ٢ - تسرى المادة السابقة على الإيرادات القطعية لكل غرفة من واقع الإيرادات القطعية والحسابات الختامية السنوية المعتمدة وذلك اعتباراً من ختامات عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ .

٢٤٣ تجارة داخلية

مادة ١٢ - تكون مداونات الاتصاف باطلة اذا جاوز حدود اختصاصاته أو اذا أخل بأى حكم من أحكام المادتين ٧ و ١٠ .

وتتبع بالنسبة الى البطلان الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من القانون المشار اليه .

مادة ١٣ - يجوز حل الاتصاف بقرار من مجلس الوزراء تبين فيه اسباب الحل اذا خالف أى حكم من أحكام المادة ١١ .

ويجب أن يتم التشكيل الجديد للاتحاد خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ الحل ويمهد وزير التجارة والصناعة بإدارة أعمال الاتحاد العادية الى لجنة حتى يتم تأليف الاتحاد الجديد .

مادة ١٤ - يتبع فيما يتعلق بتنظيم الاعمال الادارية الخاصة بالاتصاف ومعاملة الموظفين به القواعد والاحكام المقررة بالنسبة الى الغرف التجارية .

مادة ١٥ - على الوزراء كل فى ما يخصه تنفيذ هذا القرار ويمعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،
صدر فى ٢١ رجب سنة ١٣٧٤ (١٦٦٠) ملى سنة ١٩٥٥ .

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكباشى (١٠ ح)

مرسوم ١٨ أغسطس ١٩٥٣ باللائحة العامة للغرف التجارية (١)

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن
الغرف التجارية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٢ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ،

(١) انتخاب أعضاء الغرف

١ - يعد بدائرة اختصاص كل غرفة جدول انتخاب دائم تحصره
لجنة تشكل برئاسة رئيس مكتب السجل التجارى بالمحافظة أو بالمديرية
التي يوجد بها مقر الغرفة أو من يقوم مقامه وعضوية تاجرین مقیدین
بالسجل التجارى بدائرة اختصاص انغرفة يعينهما مدير عام مصلحة
التجارى في السنة التي يجرى فيها الانتخاب .

وفي حالة ضم غرفة أو غرف الى أخرى تشكل لجنة جدول فرعية
بكل مديرية أو محافظة بالتشكيل السابق على أن تقوم بجميع
الاجراءات المنصوص عليها في القانون ، وهذه اللجنة كاللجنة الاصلية .

٢ - يشتمل جدول الانتخاب على اسم ولقب كل ناخب ترافرت
فيه في أول ديسمبر من كل سنة الشروط المنصوص عليها في المادة (٥)
من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وعلى صناعته وعنوان
محلته الرئيسي أو المركز العام أو الفرع أو الوكالة أو المخسزن
الذى يتعامل بالبيع أو بالشراء في دائرة اختصاص الغرفة ويحرر هذا
الجدول من نسختين مرتبا بحسب الحروف الهجائية .

٣ - اللجنة أن تطلب ممن قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته أو معرفته القراءة والكتابة أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى حق الانتخاب للغرفة •

٤ - على اللجنة أن تراجع في شهر ديسمبر السابق على ميعاد الانتخاب جدول الانتخاب وتضيف إليه :

أولا : أسماء من توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون المشار إليه •

ثانيا : أسماء من أعملوا بغير حق في المراجعات السابقة •

وتحذف منه :

أولا : أسماء المتوفين •

ثانيا : أسماء من فقدوا أى شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون •

٥ - يعرض جدول الانتخاب في مقر الغرفة وفي مكتب السجل التجارى وفي ديوان المديرية أو المحافظة التى يوجد بها مقر الغرفة ويكون العرض في السنة التى يجرى فيها الانتخاب في المدة من أول يناير الى اليوم العاشر منه •

وقرسل في اليوم ذاته الى مدير عام مصلحة التجارة احدى نسختي جدول الانتخاب موقعا عليها من أعضاء اللجنة ومحضر اثبات العرض خلال الثلاثة الايام التالية للميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة •

ويوقع المدير العام أو من يقوم مقامه هذه النسخة ولا يجوز اجراء أى تعديل بها بعد ذلك أو بالنسخة الثانية التى تبقى لدى رئيس اللجنة الا في حالة تغيير الحصل الرئيسى أو المركز المصام أو الفرع أو الوكالة أو في حالة التصحيح طبقا لما نص عليه في هذه اللائحة •

٦ - لكل تاجر أعمل ادراج اسمه في جدول الانتخاب بغير حق

أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيده أن يطلب ادراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل ناخب مدرج اسمه في جدول الانتخاب أن يطلب ادراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق وله أيضا أن يطلب تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ويقدم الطلب كتابة الى رئيس اللجنة لغاية ٢٠ يناير من السنة التي يجرى فيها الانتخاب ويعطى ايصالا لمقدمه .

وعلى رئيس اللجنة في جميع الحالات أن يطن كل من قدم طلبا من الطلبات السابقة وكذلك كل من قدم في شأنه طلب منها ليبيد ملاحظاته كتابة أو شفويا أمام اللجنة .

ويودع كشف الطلبات مكتب اللجنة في اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير ويظل مودعا لغاية اليوم الحادى والثلاثين من ذلك الشهر .

ولكل ناخب مدرج اسمه في الجدول حق الاطلاع على الكشف .

٧ - تفصل اللجنة في الطلبات المقدمة في المدة من أول فبراير الى اليوم العاشر منه وتعرض قراراتها من اليوم الحادى عشر الى اليوم العشرين من هذا الشهر وذلك في الامكنة المنصوص عليها في المادة الخامسة .

واذا لم تصدر اللجنة قرارا في طلب من الطلبات المقدمة في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتبر ذلك قرارا برفض الطلب .

٨ - لكل ذى شأن ولكل ناخب مدرج اسمه في جدول الانتخاب أن يتظلم من القرارات المشار اليها في المادة السابقة الى لجنة مؤلفة من مدير عام مصلحة التجارة ومراقب عام مصلحة التشريع التجارى

وأحد التجار المقيدين بالسجل التجارى بدائرة اختصاص الغرفة
يختاره وزير التجارة والصناعة فى السنة التى يحصل فيها الانتخاب •

ويرفع تظلم بعريضة مصحوبة بالاوراق التى يستند اليها المتظلم
لنفاية آخر فبراير ويكون قرار اللجنة فى التظلم نهائيا وتبلغ قراراتها
فى ذلك الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الاولى خلال الخمسة
الايام التالية من صدور القرار •

٩ - يعطى كل من قيد اسمه فى جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه
نهائيا شهادة بذلك يذكر فيها اسمه وعنوان محله الرئيسى أو المركز
المام أو الفرع أو الوكالة ورقم قيده بالجدول وتاريخه والسنة
المقدرة له فى تاريخ القيد وتختتم الشهادة بخاتم اللجنة •

١٠ - تكون دائرة اختصاص الغرفة دائرة انتخاب واحدة •

ويجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة تقسيمها الى دوائر انتخاب
فرعية يراعى فيه عدد الناخبين وطرق المواصلات وغير ذلك مما يكفل
تنظيم عملية الانتخاب •

١١ - يصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بدعوة الناخبين
للانتخاب فى الزمان والمكان المبينين فى القرار لكل دائرة أصلية
أو فرعية •

وينشر القرار فى الجريدة الرسمية وتعلق صورة منه فى الأماكن
المنصوص عليها فى المادة الخامسة وفى مقر دائرة الانتخاب الأصلية
والفرعية •

١٢ - يقدم طلب الترشيح لعضوية الغرفة كتابة الى رئيس اللجنة
المنصوص عليها فى المادة الاولى مصحوبا بالايصال الدال على ايداع
التأمين وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ نشر القرار الصادر بتعيين
ميعاد الانتخاب للغرفة والا كان الطلب باطلا •

وتتقيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خالص
ويعطى لقدم الطلب ايصال به •

١٣ - تعد اللجنة كشفا بالمرشحين بعد التحقق من توافر الشروط التي نص عليها القانون المشار اليه خلال الثلاثة الايام التالية لانتهاه ميعاد تقديم طلبات الترشيح •

ويعرض الكشف في الامكنة المنصوص عليها في المادة الخامسة خلال الثلاثة الايام التالية للميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة •

ويبقى كشف المرشحين معروضا لمدة خمسة أيام •

ولكل من أهمل ادراج اسمه في الكشف أن يطلب خلال مدة الخمسة الايام من رئيس اللجنة ادراجه •

وإن رفض طلبه أن يتظلم في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ اخطاره بذلك الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة وعليها أن تفصل في الطلب في ميعاد خمسة أيام من تاريخ تقديمه اليها •

١٤ - اذا لم يتقدم في دائرة اختصاص الغرفة عدد من المرشحين يزيد على العدد المقرر للغرفة يعطى وزير التجارة والصناعة انتخاب المرشحين عند انتهاء المواعيد المنصوص عليها في المادة السابقة وبغير حاجة الى اجراء انتخابات بالنسبة اليهم •

١٥ - لكل مرشح أن ينزل عن الترشيح بكتاب موصى عليه يرسل الى رئيس لجنة الجدول قبل ميعاد الانتخاب بخمسة أيام ويذرن أمام اسمه في كشف المرشحين ويعلن يوم الانتخاب بعرضه في مقر دائرة الانتخاب والدوائر الفرعية •

١٦ - تعد وزارة التجارة والصناعة أو الغرفة بتكليف من الوزارة عددا من قوائم الانتخاب على نفقة الغرفة مسلويا لعدد الاسماء الواردة بكشف الناخبين وتختتم بخاتم الوزارة وتشتمل قائمة الانتخاب على أسماء جميع المرشحين بترتيب الحروف الهجائية وتبين بالترسمة الطريقة التي يجب على الناخب اتباعها لاعطاء صوته •

١٧ - تتلأط عملية الانتخاب بلجنة تؤلف من رئيس وسكرتير

٢٤٩ تجارة وإقامة

تعيينهما وزارة التجارة والصناعة من بين موظفيها ومن ثلاثة من الناخبين من غير المرشحين ينتخبون بالكيفية الآتية :

يفتار رئيس اللجنة قبل يوم الانتخاب من كشف ناخبى الدائرة ثلاثة ناخبين غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التى تقوم يوم الانتخاب بالاجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية •

واذا غاب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الناخبين الحاضرين •

ولكل مرشح أن يعين ثلاثة من الناخبين يبلغ أسماءهم كتابة الى رئيس اللجنة فى اليوم السابق على يوم الانتخاب وينتخب المنتخبون من قبل المرشحين ثلاثة من بينهم •

ويكون عضوا بلجنة الانتخاب من يجوز الاغلبية النسبية لعدد الاصوات التى أعطيت فاذا تساوت الاصوات حصل الاقتراع بين المتساويين ومن عينته القرعة كان عضوا باللجنة •

واذا تعذر بعد مضى ساعة من الزمن المحدد للبدء فى عملية الانتخاب تأليف اللجنة النهائية للانتخاب سواء لعدم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدم حضورهم أصبحت اللجنة المؤقتة نهائية •

ولا يؤثر انسحاب أحد أعضاء اللجنة لاي سبب على قانونية انعقادها •

ويقوم السكرتير بتحرير محضرى انتخاب اللجنة وأعضاء القرعة •

١٨ — يعلن رئيس اللجنة صورة من قائمة المرشحين فى مكان ظاهر بمقر اللجنة فى صباح يوم الانتخاب قبل الموعد المحدد للبدء فى عملية الانتخاب بساعة على الأقل •

١٩ — حفظ النظام فى لجان الانتخاب منوط برئيس اللجنة ولـه عند الضرورة الاستعانة برجال البوليس على أنه لايجوز لهؤلاء دخول قاعة الانتخاب الا بناء على طلب من رئيس اللجنة •

٢٠ - لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ،
وللمرشحين دائماً حق الدخول في قاعة الانتخاب •

٢١ - تبدأ عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً وتستمر الى
الساعة الخامسة مساءً ومع ذلك اذا وجد في جمعية الانتخاب في
الساعة الخامسة ناخبون لم يبدؤوا آراءهم تحرر اللجنة كشفاً بأسمائهم
ويعلق بأبواب مقر اللجنة وتستمر عملية الانتخاب الى ما بعد
إبداء آرائهم •

ويكون الانتخاب بالقائمة وبالاقتراع السري •

٢٢ - على اللجنة قبل بدء عملية الانتخاب أن تتحقق من خلو
صندوق الانتخاب وعليها قبل أن يعطى الناخب صوته أن تتحقق من أن
اسمه وارد في جدول الانتخاب •

واللجنة ان تتحقق من توافر شرط القراءة والكتابة في الناخب ولها
أن ترفض صوته ما لم يتوافر فيه هذا الشروط •

٢٣ - أول من يبدى رأيه الناخبون من أعضاء لجنة الانتخاب •

وعلى كل ناخب أن يقدم للجنة عند إبداء رأيه شهادة قيد أسمه
بجدول الانتخاب •

ومن أوضاع شهادته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصيته •

٢٤ - يتلقى كل ناخب من يد الرئيس قائمة المرشحين مفتوحة وعلى
ظهرها خاتم الوزارة وتاريخ الانتخاب •

وينتهى الناخب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الرأى في قاعة
الانتخاب ذاتها وبعد أن يثبت رأيه على القائمة بالكيفية المبينة بها
يعيدها مطوية الى الرئيس ليتولى وضعها في الصندوق الخاص بأوراق
الانتخاب وفي الوقت ذاته يضع السكرتير في كشف الناخبين إشارة أهم
اسم الناخب الذى أبدى رأيه •

٢٥ - تعتبر باطلّة جميع الآراء المطلقة على شرط أو التي تعطى لشخص غير مدرج اسمه في القائمة أو التي تثبت على ورقة غير القائمة التي سلمت من اللجنة أو على قائمة أمضاها الناخب أو عليها أية إشارة أو علامة قد تدل عليه أو أثبت رأيه بها بغير الكيفية المبينة بالقائمة .

وكذلك تعتبر باطلّة الآراء التي تعطى لعدد أقل من العدد المقرر للغرفة من الاعضاء المنتخبين أو أكثر منه .

٢٦ - يعلن الرئيس انتهاء عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢١ .

٢٧ - بمجرد انتهاء عملية الانتخاب تقوم اللجنة بفتح صندوق الانتخاب وتشرح فوراً في فرز الآراء التي أعطيت وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة الى دوائر فرعية وجب الختم على صناديق الانتخاب لفرزها معا في اليوم التالي ليوم الانتخاب على الأكثر بمعرفة لجنة مؤلفة من رئيس لجنة انتخاب الدائرة الأصلية رئيساً وعضو من كل لجنة فرعية يختاره أعضاؤها بموجب محضر موقع منها ويرسل الى لجنة الفرز مع صناديق الانتخاب .

٢٨ - تفصل اللجنة القائمة بالفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة اعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المواد من ٣٣ الى ٣٥ وتكون مداولات اللجنة سرية .

وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذي منه الرئيس ويجب أن تثبت هذه القرارات وأسبابها في محضر تحرره اللجنة ومع ذلك فلا يترتب على عدم اشتغال المحضر المشار اليه في الفقرة السابقة على شيء مما وقع أو قرر في عملية الانتخاب الفاء اجراءات الانتخاب .

٢٩ - ينتخب أعضاء الغرفة بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات

الصحيحة التي أعطيت وإذا حصل اثنان أو أكثر من المرشحين على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهم وكانت الأولوية لمن تعينه الفرقة .

٣٠ - يعلن رئيس اللجنة أسماء الاعضاء المنتخبين .

ويوقع جميع أعضاء اللجنة في الجلسة نسختين من محضر الانتخاب وترسل احدهما مع أوراق الانتخاب كلها الى وزير التجارة والصناعة مباشرة في اليوم التالي لتاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالفرقة .

٣١ - يرسل وزير التجارة والصناعة الى كل من الاعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه .

(ب) في الطعون المتعلقة بالانتخاب وسقوط العضوية

٣٢ - لكل ناخب أن يطلب ابطال الانتخابات كلها أو بعضها التي حصلت في دائرته وذلك بعريضة مصحوبة بإيصال أداء اثنائين المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون يقدمها خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب الى وزير التجارة والصناعة مشتملة على الاسباب التي بنى عليها الطلب ويكون توقيع الطالب مصدقا عليه .

ويحيل الوزير الطلب بعد تحقيقه الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون .

٣٣ - لوزير التجارة والصناعة أن يطلب أيضا ابطال الانتخابات كلها أو بعضها بكتاب مسبب يبلغه الى اللجنة خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب .

٣٤ - تحصل اللجنة بطريقة الاستمجال في الطلبات المقدمة اليها وذلك بعد اعلان المنتخب والناخب الذي قدم الطلب بكتاب موصى عليه لبدء اقوالهما وسماع رأى وزارة التجارة والصناعة .

وعلى الوزارة ابلاغ العضو المظنون في انتخابه بأسباب الطعن قبل الميعاد المعلن لينظره بسبعة أيام على الأقل .

٣٥- لكل ناخب أن يطلب اسقاط عضوية الغرفة عن كل عضو يوجد في حالة من حالات عدم الالهية أو حطة من حالات عدم جواز الانتخاب المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ أو في أى قانون آخر سواء طرأت هذه الحالة أو اكتشفت بعد انتخابه عضوا في الغرفة •

ويقدم الطلب مسببا بكتاب موصى عليه الى رئيس الغرفة- ومرافقا له الايصال الدال على أداء التأمين المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون وعلى رئيس الغرفة أن يرفع الطلب في اليوم ذاته الى اللجنة المنصوص عليها في تلك المادة والاجاز للناخب رفع طلبه الى رئيس اللجنة مرافقا له ايصال التأمين •

ولندوب الحكومة أن يطلب اسقاط عضوية الغرفة عن كل عضو يوجد في حالة من الحالات المبينة في هذه المادة على أن يقدم الطلب كتابة الى مدير عام مصلحة التجارة مشفوعا بالاسباب ويحيل المدير العام هذا الطلب بعد موافقته عليه الى اللجنة المذكورة •

وتفصل اللجنة في الطلب بطريق الاستعجال بعد سماع أقوال الطالب والعضو المطلوب اسقاط عضويته ورأى مصلحة التجارة ، فاذا قضت برفض الطعن أو طلب اسقاط العضوية وجب أن يتضمن قرارها النص على مصادرة مبلغ التأمين أو رده الى مقدمه •

(ج) تشكيل لجان التحكيم واللجان الاخرى وبيان مسر

اعمال هذه اللجان

٣٦ - تختار الغرفة كل سنة خمسة من أعضائها أصليين تتكون منهم لجنة للتحكيم لفض المنازعات وخمسة آخرين احتياطيين يطولون محلهم في حالة الغياب أو عند وجود مانع •
وتنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا •

٣٧ - تفصل لجنة التحكيم كحكم مفوض بالمصلحة في جميع ما ينشأ

٢٥٤ فصول داخلية

من منازعت بين التجار أفرادا كانوا أو شركات بشرط أن يرفع إليها النزاع باتفاق أصحاب الشأن •

ويقدم طلب التحكيم كتابة لرئيس الغرفة موقعا من طالب التحكيم •

ويطلب الى الطرفين أن يقدموا جميع البيانات شفويا كانت أو كتابة •

وأن يودعا ما يريانه ضروريا من المستندات •

٣٨ - تصدر قرارات لجنة التحكيم بالاغلبية ويكون القرار مسبيا ويدون في دفتر خلاص وتبلغ القرارات أما شفويا أو كتابة الى الطرفين صاحبى الشأن ويجوز لهما أن يطلبوا صورة من القرار وأسبابه •

٣٩ - تشكل الغرفة سنويا من بين أعضائها اللجان الدائمة اللازمة لفحص الاعمال وتحضيرها وكذلك اللجان التى يدعو الحال الى تأليفها •

وتعين الغرفة عدد أعضاء كل لجنة واختصاصاتها •

وتكون انتخابات أعضاء اللجان بطريقة الاقتراع السرى وبالاغلبية النسبية ويرأس كل لجنة أكبر أعضائها سنا الا اذا كان فيها الرئيس أو أحد الوكيلين فتكون له الرئاسة •

وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها سكرتيرا يnaud به تنفيذ قراراتها ودعوة أعضائها وتدوين محاضر الجلسات •

ولا يجوز للمعضو الواحد أن يشترك فى أكثر من لجنتين •

وللجنة أن تضم اليها واحدا أو أكثر من الفنيين فى الموضوعات التى تكلف ببحثها ولا يكون لهم فى المداولات صوت معدود •

٤٠ - لا تكون قرارات اللجان صحيحة الا اذا حضر أكثر من نصف أعضائها ما لم تقرر الغرفة غير ذلك بقرار خاص .

ويحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر يدون فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات ويوقعه رئيس اللجنة وسكرتيرها .

٤١ - تضع كل لجنة تقريراً عن كل مسألة أحيلت إليها .

ويجب أن يتضمن التقرير رأى الاغلبية ومختلف الاقتراحات المغايرة له وملخص الاسباب التي بنى عليها ويقدم التقرير الى رئيس الغرفة ليعرضه على الغرفة في أول اجتماع تال لها .

٤٢ - توزع على أعضاء الغرفة صورة من تقرير اللجنة قبل الجلسة المعينة للمناقشة فيه بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

٤٣ - للغرفة أن تشكل من غير أعضائها لجاناً من بعض ذوي المهن للاستئناس برأيهم في المسائل المتصلة بهذه المهن على أن تخطر مصلحة التجارة باللجان التي تنشأ في الغرفة وأسماء أعضائها .

(د) مالية الغرفة

٤٤ - تشكل لجنة في كل غرفة من ثلاثة تختارهم من بين أعضائها لتقدير القيمة الاجارية للامكنة التي لا عوائد عليها مسقرشدة بمقود الايجلر ، ان وجدت بايجلر المثل .

وعلى الغرفة اعلان صاحب الشأن بالتقدير بكتاب موصى عليه - ولصاحب الشأن حق التظلم من هذا التقدير لوزارة التجارة والصناعة خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ اعلانه بالتقدير بكتاب موصى عليه ويكون قرار الوزير نهائياً .

٤٥ - يستحق الرسم السنوي المقرر للغرفة من أول يناير من له وملخص الاسباب التي بنى عليها ويقدم التقرير الى رئيس الغرفة

كل سنة ويعتبر التاجر الذي لم يؤد الرسم لغاية آخر نوفمبر متأخراً عن أداء الرسم المقرر .

ويكون التحصيل بموجب إيصال من صيورتين يستخرج من دفتر ضرائب يعد طبقاً للنموذج الذي تقره وزارة التجارة والصناعة على أن تختتم جميع صفحاته بالخاتم الذي تقره الوزارة على أن تسلم صورة منه لمصاحب الشأن .

٤٦ - على الموظفين المخوط بهم التحصيل توريد المبالغ المحصلة الى أمين الصندوق أو من يقوم مقامه في يوم التحصيل مع اثبات ذلك في حافظة الايرادات وعلى أمين الصندوق أو من يقوم مقامه ايداع هذه المبالغ في اليوم التالي لتوريدها في أحد المصارف التي تعينها وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض .

٤٧ - تستثمر الاموال الناتجة من أبواب الايراد المختلفة في الأغراض التي أنشئت من أجلها الغرف التجارية والمنصوص عليها في الباب الثاني من القانون .

ويجوز استثمارها أيضاً في أوجه الاستثمار الأخرى المضمونة من الحكومة مثل سندات الحكومة وأسهم وسندات البنوك المضمونة منها .

وفي جميع الأحوال يجب الحصول مقدماً على موافقة وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره .

٤٨ - في حالة ضم اختصاص غرفة تجارية الى أخرى تودع أموال الغرفة المضافة في المصرف الذي تعينه وزارة التجارة والصناعة وتوزع أموالها على الغرف التجارية التي انضمت اليها حسبما يقرره وزير التجارة والصناعة .

(٥) النظام الداخلي للغرف

٤٩ - تنتخب الغرفة من بين أعضائها رئيساً ووكيلاً أو وكيلين وأميناً للصندوق ومساعد له يقوم بعمله في حالة غيابه وسكرتيراً ويشكل منهم مكتب الغرفة ويكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لاصوات الاعضاء الحاضرين .

ويجدد تأليف مكتب الغرفة عقب كل انتخاب لعضوية الغرفة .
وفي حالة وفاة أحد أعضاء مكتب الغرفة أو سقوط العضوية عنه تنتخب الغرفة في أول اجتماع لها من يحل محله .

ويقوم المكتب بتنظيم أعلام الغرفة والخزانة وتعيين الموظفين وفصلهم على ألا يعتبر قرار التعيين أو الفصل نهائياً الا بعد موافقة مصلحة التجارة .

٥٠ - يتولى الرئيس أو من يقوم مقامه تنفيذ قرارات الغرفة ويشرف على حسن سير أعمالها ويمثلها أمام الجهات القضائية والادارية وينوب عنها في علاقتها مع الغير الا اذا رأت الغرفة تكليف لجنة للقيام بذلك في مسائل معينة .

ويدعو الرئيس الغرفة للاجتماع في الحدود التي قررها القانون ويرفع اليها كل مسألة تهمها بعد أن يجرى فيها تحقيقاً اذا دعت الحال .

ويرأس جلسات الغرفة ويوقع محاضرها وكذلك جميع العقود والكتابات .

ويقوم الوكيل مقام الرئيس عند غيابه في اختصاصاته وعند غيابه مما تختار الغرفة من بين أعضائها من يقوم مقام الرئيس .

٥١ - يشرف أمين الصندوق أو من يقوم مقامه عند غيابه على تنفيذ ميزانية الغرفة وعلى أقلام الحسابات وتكون في عهده جميع المستندات الخاصة بالخزانة أو الاموال التي يجب أن تسودع مصرفاً تعينه وزارة التجارة والصناعة .

ولا يجوز له سحب الاموال المودعة الا بتحاويل موقعة منه ومن الرئيس .

٥٢ - يحفظ السكرتير محاضر الجلسات ويوقعها مع الرئيس وتكون محفوظات الغرفة في عهده .

٥٣ - يكون لكل اجتماع للغرفة جدول أعمال يحدده الرئيس وترافقه دعوة الحضور التي يتعين ارسالها الى الاعضاء قبل الميعاد المعين لانعقاد الجلسة بخمسة ايام على الاقل .

ويبلغ جدول الاعمال في الوقت ذاته الى وزارة التجارة والصناعة والى كل وزارة لها شأن فيما سيمرض على الغرفة .

٥٤ - يراعى في اعداد جداول الاعمال أن تدرج أولاً المسائل المعالجة بترتيب أهميتها تتبعها المسائل المؤجلة بترتيب أهميتها تتبعها المسائل المؤجلة بترتيب تواريخ تأجيلها ثم المسائل الاخرى بالترتيب الذي يراه الرئيس .

ويجب أن يشمل جدول الاعمال المسائل التي تطلب وزارة التجارة والصناعة ادراجها به .

٥٥ - ينشأ سجل يقيد فيه بأرقام متتابعة كل المسائل المعروضة على الغرفة لاستصدار قرار أو لابداء رأى فيها أو للعلم بها .

والمسائل المعروضة على الغرفة بمكاتب يجب أن تقيد بترتيب تاريخ ورود المكتبة أو المفكرة المحررة عنها والمسائل المعروضة أثناء انعقاد الجلسة من الرئيس أو أحد الاعضاء أو لحدى جهات الحكومة يجب أن تقيد في يوم تقديمها الى الغرفة .

ويؤثر في السجل أمام كل مسألة بما اتخذ فيها .

٥٦ - تفتح جلسة الغرفة في الساعة المحددة للاجتماع اذا تكامل العدد القانوني فاذا لم يتكامل هذا العدد بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المعين للاجتماع أجلت الجلسة بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون .

٥٧ - يتولى الرئيس المحافظة على نظام الجلسة مراعيًا في ذلك ما نص عليه القانون وهذه اللائحة ، وهو الذى يفتح الجلسة ويقتلها أو يرسمها .

وبحسب الرئيس المناقشات وله أن يشترك فيها وهو الذى يأذن في الكلام ويوجه الاسئلة ويعلم نتائج الاقتراع .

٥٨ - تصدر لجلسات الغرفة محاضر تشتمل على ما يأتى :

١ - أسماء الاعضاء الحاضرين وأسماء من غاب منهم مع بيان الاعذار ان وجدت .

٢ - تكامل العدد القانوني المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون .

٣ - خلاصة المناقشات ونص القرارات وذكر عدد الاصوات بالموافقة أو بالمعارضة أو الامتناع عن ابداء الرأى .

٤ - تأجيل الجلسة مع استمرار المناقشة لميعاد آخر .
ويوقع المحضر من الرئيس والسكترير .

٥٩ - ترسل الغرفة الى وزارة التجارة والصناعة بيانًا بخلاصة القرارات التى احدثتها مشفوعة بصورة حرفية من محضر الجلسة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاجتماع .

٢٦٠ تجارة داخلية

٦٠ - على الغرفة الاحتفاظ بمستنداتها لمدة ثمانى سنوات على الأقل على ألا يعدم منها شيء الا بعد موافقة مصلحة التجارة .

(و) التعاون بين الغرف على الاعمال ذات المصلحة المشتركة

٦١ - تشرف على تنفيذ المشروعات المشتركة بين الغرف طبقا للمادة ٤١ من القانون لجنة تؤلف من رئيس كل غرفة وعضوين عنها تعينهما الغرفة وتكون الرئاسة لأكبر الرؤساء سنا وتختار اللجنة عضوا من بين أعضائها يتولى ادارة المشروع .

٦٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القسم الثامن في تجارة الجملة

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩
بتنظيم تجارة الجملة (١)

نحسن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نمه ، وقد
مصدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز انشاء أو استغلال حوانيت أو أسواق
أو حقائق أو غير ذلك للتعامل بالجملة في الاصناف الميئة بالجداول
الملحقة بهذا القانون في غير الاماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة
لهذا الغرض بقرار يصدره بعد أخذ رأى وزارتي الداخلية والصحة
العمومية (٢) .

(١) صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على أن
تستبدل بمبطلتي « وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل » و « وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل » عبارتا الجهة الادارية المختصة والوزير المختص في
عدة قوانين منها القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ .
(٢) صدرت في هذا الشأن عدة قرارات وزارية أهمها :

● قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن اسواق
الجملة للخضر والفاكهة بمحافظة القاهرة ، المعدل بالقرار رقم ٧١٥ لسنة
١٩٤٨ والقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٣
(الوقائع المصرية - العدد ٨٠ في ١٤/١/١٩٦٣) .

● قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعامل
في الخضر والفاكهة في محافظة القاهرة (الوقائع المصرية - العدد ٤٥ في
١٩٥٠/٥/١٤) ، المعدل بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٧ .

● قرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٦٠ بتعيين اصناف الخضر
والفاكهة التي يجرى التعامل فيها بالوزن أو بالعدد بأسواق الجملة (الوقائع
المصرية - العدد ٨٩ في ١٤/١١/١٩٦٠) .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار منه اضافة جداول
اخرى أو تعديل مشتملات الجداول .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠) يعين
وزير الاقتصاد بقرار منه :

١ - الاحكام والشروط الخاصة بشغل المساحات في الاماكن المشار
اليها في المادة السابقة .

١ - التدابير الخاصة بنظام التعامل .

٣ - التدابير اللازمة للمحافظة على النظام والصحة العامة .

● قرار وزير التكوين رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن بعض الاحكام
والشروط الخاصة بشغل الاماكن في اسواق الجيلة للخضر والفلكمة بحافظة
القاهرة (الوقائع المصرية - العدد ٥٨ ملحق في ١٩٦٣/٧/٢٩) .

● قرار نائب رئيس الوزراء للتكوين والتجارة الداخلية رقم ١٣١
لسنة ١٩٦٤ باصدار لائحة سوق الجيلة للخضر والفلكمة بمدينة بورسعيد
(الوقائع المصرية - العدد ٥٣ ملحق في ١٩٦٤/٧/٦) .

● قرار نائب رئيس الوزراء للتكوين والتجارة الداخلية رقم ١٨٩
لسنة ١٩٦٤ باصدار لائحة سوق الجيلة للخضر والفلكمة بمدينة الزقازيق
(الوقائع المصرية - العدد ٧٤ في ١٩٦٤/٩/١٧) .

● قرار نائب رئيس الوزراء للتكوين والتجارة الداخلية رقم ٢٠٥
لسنة ١٩٦٤ باصدار لائحة سوق الجيلة للخضر والفلكمة بجهة النزعة
بمدينة الاسكندرية (الوقائع المصرية - العدد ١١ في ١٩٦٥/٢/١١) .

● قرار نائب رئيس الوزراء للتكوين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٨
لسنة ١٩٦٥ باصدار لائحة سوق الجيلة للخضر والفلكمة بمدينة الاسماعيليه
(الوقائع المصرية - العدد ٢٦ في ١٩٦٥/٤/١٢) .

● قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥ باصدار
لائحة سوق الجيلة للخضر والفلكمة بمدينة السويس (الوقائع المصرية - العدد
٤٨ في ١٩٦٥/٦/٢٤) .

● قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ باصدار
لائحة سوق الجيلة للخضر والفلكمة بمدينة دمنهور (الوقائع المصرية - العدد
١١١ في ١٩٦٧/٦/٢٩) .

٤ - (أ) رسوم شغل المساحات بما لا يزيد على مائتى مليم للمتر المربع شهريا .

(ب) رسوم الترخيص في التعامل بما لا يزيد على خمسة جنيهات سنويا .

(ج) رسوم الوزن بما لا يزيد على ١٥ مليما للوحدة التى يعينها وزير الاقتصاد .

(د) رسوم العد بما لا يزيد على ٢٠ مليما للوحدة التى يعينها وزير الاقتصاد .

(هـ) رسوم الترخيص في مزاوله مهنة الدلالة بما لا يزيد على خمسة جنيهات ورسوم التجديد بما لا يتجاوز جنيهين سنويا .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام هذا القانون أو القرارات التى تصدر تنفيذا له .

ويجوز بغير اخلال بالمحاكمة الجنائية اغلاق المحل أو ازالة أسباب المخالفة بالطرق الادارية أو الغاء الترخيص في التعامل بحسب الاحوال على أن يكون ذلك بقرار مسبب يصدره وزير التجارة والصناعة ، ويجب في هذه الحالة عرض الامر على المحكمة عند نظر موضوع المخالفة للفصل فيه .

ويجوز استثناءه بالطرق العادية .

مادة ٤ - يكون للموظفين (١) الذين يندبرون بقرار من وزير

(١) صدر قرار وزير المحل رقم ٤٢٠٨ لسنة ١٩٧٩ ونص في مادته الاولى على ان يخول شغل الوظيف الاعية ، كل في دائره اختصاصه ، صفة بلورى

التجارة والصناعة أو من وزير الداخلية أو من وزير الصحة العمومية ، كل فيما يخصه ، صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذا له .

ولهم أن يدخلوا لهذا الغرض جميع الاماكن المعدة للتجارة بالجملة في الاصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون عدا الاجزاء المخصصة منها للسكن ولهم فحص الدفتر وغيرها من الاوراق الخاصة بالتجارة .

وهم ملزمون بمراعاة سر المهنة وفقا لما تقتضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا استحقوا العقوبات المنصوص عليها فيها .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٩) تسرى أحكام هذا القانون على محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال وعلى أية مدينة أخرى يصدر بتعيينها قرار من وزير الاقتصاد (١) وله أن يمهّد بقرار منه الى الغرف التجارية المصرية بإنشاء وإدارة المصالح التي تخصص للتعامل بالجملة طبقا لأحكام القانون .

وله أيضا أن يمهّد بذلك الى الجمعيات التعاونية أو الغرف الصناعية المصرية بعد أخذ رأى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الصناعة ووزير للتسوين .

=

الضبط القضائي وذلك بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والقرارات المنفذة له :

- ١ - المدير العام للإدارة العامة للأسواق والسواحل .
 - ٢ - مدير ومفتشو الإدارة العامة للأسواق والسواحل .
 - ٣ - مدير سوق الجملة للخضر والفواكه بروض الفرج .
 - ٤ - رئيس سلّح وسوق الحبوب بروض الفرج وائر النبی ووكلائهم .
 - ٥ - مفتشو الضبط الخارجى بالإدارة العامة للأسواق والسواحل .
- (١) صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٦٠ ونص على بطلته الأولى على سريين لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ على محينة المنيا .

وفي جميع الاحوال يخضع انشاء هذه المحال وادارتها لاشراف وزارة الاقتصاد ولوزير الاقتصاد أن يعهد بهذا الاختصاص بالاتفاق مع وزير الداخلية أو وزير الشؤون البلدية والقروية بحسب الاحوال الى مجالس المديریات أو المجالس البلدية •

وفي هذه الحالة تصدر القرارات المشار اليها في المادة ٢ من الوزير المختص بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد •

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٠ الخاص بتنظيم تجارة الجملة للجاسلات الزراعية •

مادة ٧ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ، ولهم كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •

ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

الجنول رقم ١

الحاصلات الزراعية

(١) الحبوب

القمح	قشر العدس	السهم	الأرز المبيض
الفلول	الشعر	البرسيم	الأرز الشعير
الفلول المجروش	الذرة	بذر الكتان	البسلة الجافة
الفلول السوداني	الطبقة	القرطم	القرص
العدس المصحح	الترمس	الفريك	الفن
العدس المجروش	الحمص	اللوبياء الجافة	النخالة

(ب) الخضرا والفاكهة (١)

الاسبانخ	الطرطوفة	الفتحاع	المشمش
البامية	الطماطم	الهندية	الموز
الباتجر	الفاصوليا	البرتقال	الكثيرى
البسلة	الفجل الرومى	البرتوق	الكريز
البطاطة	البلنسل	البشلة	النارنج
البطاطس	الفنوكيا	البلح	اليوسفى
البقدونس	الفول	التفاح	البطيخ
البنجر	القرع المسلى	التين	الشمام
القوم	التفلس	الجوافة	المجور
الجرجير	القرنبيط	الخوخ	الخيار
الجزر	الكراث ابو شوشة	الريمان	القضاء
الخبازة « الخبزة »	الكرفس	الزيتون الاخضر	القانون
الخرشوف	الكرنب	السفرجل	السفطاوى
الخس	الكشمك الماظ	المنجب	البصل
الرتطة	الكوسة	التشظة	القصب
السلسيل	اللفت	الثليك « فراولة »	المجوة
السلق	اللوبياء الخضراء	الليمون	البندق
الشكوريا	الملوخيا	المتجو	الابو عمرو
ورق العنب	التين الشوكى	الشهد	القراصية
الفجل البلدى	الكيكوات	الحرش	
ابو ركة	الجريت غروت	سرت التلم	
البصل الاخضر	الكلكى		
الثبت	(الليمون الحلو)		
الكزيرة الخضراء	القمطة (الست		
كيزان الذرة الخضراء	المستحية)		

الجدول رقم ٢

المنتجات الحيوانية

الجلود ... الصوف

الجدول رقم ٣

الاسماك والطيور

الاسماك ... الطيور

(١) الجدول رقم ١ (ب) مجلد بقرار وزير الاقتصاد رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية في ١٤/١١/١٩٦٠ - المجلد ٨٩).

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧

**بشأن بعض الاحكام الخاصة بأسواق الجملة للخضر والفاكهة
التي تديرها الغرف التجارية (١)**

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتتخيم تجارة الجملة والقوانين
المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتعميد الارباح ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض
السلع التي يحظر الامتناع عن انتاجها أو وقف صنعها أو ممارسة التجارة
فيها على الوجه المعتاد ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق
الجملة للخضر والفاكهة بمدينة بورسعيد ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة
سوق الجملة للخضر والفاكهة بجهة :لنزعة بالاسكندرية ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن لائحة
سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الزقازيق ،

وعلى قرار وزير التموين رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥ بشأن لائحة سوق
الجملة للخضر والفاكهة بمدينة السويس ،

(١) الموقع المصرية في ١٧ يوليه سنة ١٩٦٧ - العدد ١٢٦ .

وعلى قرار وزير التموين رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن لائحة سوق
الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيلية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـرر :

مادة ١ - على المرخص لهم في شغل الاماكن في أسواق الجملة
للخضر والفاكهة الصادر بلوائحها القرارات أرقام ١٣١ لسنة ١٩٦٤ ،
١٨٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ، ١١١ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٨ ،
لسنة ١٩٦٥ المشار اليها ممارسة العمل على الوجه المعتاد شخصيا
أو بموجب توكيلات موثقة ومعتمدة من ادارة السوق قبل العمل بها .

وعلى الشركاء في شركات مشهورة وفقا لقانون التجارة المرخص
لهم في استغلال المحل اخطار ادارة السوق ببيان مرفق به عقد الشركة
خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار أو من تاريخ اشهر
العقد والا جاز في الحاليتين الغاء الترخيص في شغل المحل بالشروط
والاوضاع المقررة بالمادة السابقة .

وفي جميع الاحوال يكون للوكلاء والشركاء المشار اليهم الافرعية
عند اعادة شغل المحل .

مادة ٢ - يجوز الغاء الترخيص في شغل الاماكن المشار اليها
في المادة الاولى في حالة ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة
٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الاولى من
المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
المشار اليهما .

ويتم اخلاء المحل في حالة الغاء الترخيص بالشروط والاوضاع المقررة
بلوائح الاسواق المذكورة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجرائد المصرية ، ويحل به من
تاريخ نشره

تصديرا في ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٨٧ (٦ يولييه سنة ١٩٦٧) .

قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية

رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٨

بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة للخضر والفاكهة وبالنساء
القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة
للخضر والفاكهة (١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشؤون التكوين ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن
أسواق الجملة للخضر والفاكهة ،

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن
التعامل بالجملة في الخضر والفاكهة بمحافظه القاهرة ،

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق الجملة
للخضر والفاكهة بمدينة بورسعيد ،

وعلى القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر
والفاكهة بمدينة الزقازيق ،

وعلى القرار رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن لائحة سوق الجملة للخضر
والفاكهة بجهة النزهة بالاسكندرية ،

وعلى القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥ بشأن لائحة سوق الجملة
للخضر والفاكهة بمدينة السويس ،

وعلى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن لائحة سوق الجملة
للخضر والفاكهة بمدينة الاسماعيليه ،

(١) الوقائع المصرية في ٢٧ يولية سنة ١٩٦٨ - العدد ١٦٧

وعلى القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم التعامل بأسواق
الجملة للخضر والفاكهة ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرر :

مادة ١ - لا يجوز التعامل بالجملة في الخضر والفاكهة في طرقات
أسواق الجملة للخضر والفاكهة أو خارج المحال أو المساحات المرخص
بشغلها بهذه الاسواق .

مادة ٢ - على المرخص لهم في شغل أماكن أو مساحات بأسواق
الجملة للخضر والفاكهة أن يمكوا سجلا خاصا طبقا للانموذج المرافق
لهذا القرار مفتوما بخاتم ادارة السوق يثبتون فيه يوما بيوم مقادير
الاصناف الواردة اليهم وما يبيعونه منها وبالرصيد الباقي وعليهم الاحتفاظ
بالسجلات في المحل المرخص في شغلها لمدة لا تقل عن سنتين من
تاريخ آخر قيد فيه .

وعليهم في حالة طلب المشتري اصدار فواتير عن مبيعاتهم مثبتا
بها اسم المشتري وكمية البضاعة المباعة وصفها وسموها وتاريخ
البيع .

مادة ٣ - لا يجوز للمرخص لهم بشغل محال أو مساحات بأسواق
الجملة للخضر والفاكهة استخدام دلائل أو خفراء أو عمال غير حاصلين
على اذن من مصلحة التسويق الداخلي .

وعلى المرخص له تبليغ ادارة السوق عن عدد عماله وطبيعة عمل
كل منهم مع ائصال رقم البطاقة الشخصية أو العائلية ورقم الاذن
المصادر من مصلحة التسويق الداخلي .

وعلى المرخص له اخطار ادارة السوق بأسماء الوكلاء الذين يقومون بالعمل نيابة عنه ، ويكون المرخص له مسؤولاً عن جميع المخالفات التي تقع من عماله أو وكلائه .

مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام المادة الاولى من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الاحوال تضبط الاتيىء موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها ويجوز بغير اخلال بالمحاكمة الجنائية اغلاق المحل ومصادرة البضائع موضوع المخالفة .

وكل مخالفة أخرى لاحكام القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريراً في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ (١٨ يوليه سنة ١٩٦٨) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٣

بشأن منع تعامل المصدرين بأسواق الجملة للخضر والفاكهة بجميع
محافظات الجمهورية (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يحظر على جميع المصدرين التعامل بأسواق الجملة
للخضر والفاكهة بجميع محافظات الجمهورية بأى صورة من الصور سواء
للحصول على احتياجاتهم أو قيامهم بمبيعات تصبئة السلع وتربطها
وتجهيزها للتصدير داخل أسوار أسواق الجملة للخضر والفاكهة .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بالقانون المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر في ١١ رمضان سنة ١٤٠٣ (٢١ يونيه سنة ١٩٨٣) .

د . محمد ناجي شنته

(١) الوقائع المصرية في ٢١ يونيه سنة ١٩٨٣ - العدد ١٤٤ (تابع) .

القسم التاسع في منع الاحتكار

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩

في شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محليا (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

تقرر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز في أى من اقليمي الجمهورية أن يحتكر موزع واحد توزيع سلعة منتجة محليا ومحظور استيراد مثلها من الخارج .

مادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمي الجمهورية من تاريخ نشره ،

صدر بمراسلة الجمهورية في ٤ ربيع الاخر سنة ١٣٧٩ (٦ اكتوبر سنة ١٩٥٩) .

(١) الجريدة الرسمية في ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٢١٧ مكرر (ج) .

القسم العاشر في تجارة الحبوب واللحوم ومنتجاتها

القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١ بمراقبة تجارة الحبوب

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - في تطبيق هذا القانون تشمل كلمة « الحبوب »
المحاصيل المبينة في الجدول حرف (أ) الملحق بهذا القانون .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعدل الجدول المذكور بقرار
يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأحكام القوانين واللوائح الخاصة
بالمحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة والخطرة ، يجب على كل
شخص يريد الاتجار بالحبوب أن يقدم اقرارا بذلك الى وزارة التجارة
والصناعة قبل بدء الاتجار بشهر على الأقل .

وينبني أن يكون الاقرار محتويا على البيانات التى يفرضها قرار
يصدره وزير التجارة والصناعة ، وأن يكون مصحوبا بالاستندات
والاوراق التى ينص عليها ذلك القرار .

مادة ٣ - لا يجوز الاتجار بالحبوب اذا كانت درجة نظافتها تقل
عن ٢٢ قيراطا .

ودرجة النظافة هى نسبة وزن الحبوب الى جملة وزنها مع المواد
التي قد تكون مختلطة بها .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة رفع الدرجة المذكورة بشرط ألا تتجاوز ٢٣ قيراطا ، على ألا ينفذ القرار بذلك إلا بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٤ - إذا وقعت مخالفة لاحكام المادة السابقة حرر بها محضر يبين فيه مقدار الحبوب ودرجة نظافتها .

ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية تحجز الحبوب وتحفظ في المكان الذي حجزت فيه ، الا اذا وافق محرر المحضر على نقلها الى مكان آخر بناء على طلب المخالف ، وتؤخذ عينات من الحبوب المذكورة .

ويجب على المخالف أن يرفع درجة النظافة الى الحد المقرر في مدى ثلاثة أيام من تاريخ تحرير المحضر اذا كان قد حرر في مواجهته ، والا فمن تاريخ اعلانه بالطرق الادارية بأمر الحجز .

مادة ٥ - لصاحب الشأن أن يتظلم من الحجز أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة في حال يومين من تاريخ توقيعه أو من تاريخ اعلانه به على حسب الاحوال .

ويجب أن يكون التظلم مصحوبا بقسيمة تثبت دفع الرسم المقرر طبقا للتعريفات التي تحدد بقرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٦ - يقدم التظلم الى الموظف الذي باشر الحجز ، وغني عن عرضه على اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية في نفس اليوم الذي رفع فيه التظلم أو في اليوم التالي له على الأكثر .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها .

ويطعن القرار الى صاحب الشأن بالطرق الادارية في ظرف يومين من تاريخ صدوره .

مادة ٧ - يضع سنويا وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الزراعة لكل محافظة ومديرية قائمة تشمل أسماء عدد من الزراع والتجار ومندوبي البنوك وأصحاب الماطن وغيرهم ممن تتوافر فيهم خبرة خاصة بالحبوب لا يزيد على خمسة عشر اسما بحسب أهمية تجارة الحبوب بكل محافظة أو مديرية ، وتنتشر أسماؤهم في الجريدة الرسمية .

وتشكل لجنة المتظلم من ثلاثة أعضاء : أحدهم موظف بوزارة التجارة والصناعة ، وله الرئاسة ، والثاني موظف بوزارة الزراعة ، يعينهما كل سنة وزير التجارة والصناعة والزراعة ، والثالث يختاره المتظلم عند رفع التظلم من بين الاسماء الواردة في القائمة ، والا فلرئيس اللجنة أن يختاره بالنيابة عنه .

مادة ٨ - يرفع الحجز بقوة القانون اذا قررت اللجنة أن الحبوب المحجوزة لا تقل درجة نظافتها عن الحد المقرر ، أو اذا لم يعطن قرارها في خلال المدة المحددة بالمادة السادسة ، ويكون لصاحب الشأن التصرف في الحبوب المحجوزة ويرد له رسم التظلم .

أما اذا قررت اللجنة أن درجة نظافتها تقل عن الحد المقرر ، فيجب على المخالف أن يقوم في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ الاعلان برفع درجة نظافة الحبوب المحجوزة الى الحد المقرر .

مادة ٩ - اذا لم يقيم المخالف برفع درجة النظافة في المواعيد المقررة بالمادة الرابعة في حالة عدم التظلم ، وبالمادة السابقة في حالة التظلم ، قامت وزارة التجارة والصناعة عنه بذلك التنظيف على نفقته .

ولا يرفع الحجز الا بعد سداد مصاريف التنظيف والحراسة وأية مصاريف أخرى تكون الوزارة قد احتصلتها .

مادة ١٠ - لا يجوز في سواحل الحكومة والاسواق العمومية

أو في الاماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدر منه (١)
الاتجار في الحبوب بغير الوزن •

ويعتبر وزن الارذب من كل صنف منها ووزن الضريبة من الرز
الشعير حسب المبين في الجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون •

وإذا عدل الجدول حرف (أ) بطريق الاضافة أضيف الى الجدول
حرف (ب) وزن الصنف الجديد •

مادة ١١ - يكون للموظفين الذين يندبون بقرار من وزير التجارة
والصناعة لاثبات المخالفات التي تقع اخلافا بأحكام هذا القانون
والقرارات المنفذة له ، صفة رجال الضبطية القضائية في هذا الغرض •

مادة ١٢ - لرجال الضبطية القضائية اجراء انجز المنصوص
عليه في هذا القانون ، ولهم أن يدخلوا لاثبات المخالفة أو لاجراء الحجز
المذكور في جميع الاماكن التي تكون الحبوب معروضة فيها للبيع ،
أو مودعة فيها ماعدا الجزء المخصص من هذه الاماكن للسكنى •

مادة ١٣ - كل مخالفة لهذا القانون أو للمقرارات المنفذة له يعاقب
عليها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش
أو باحدى هاتين العقوبتين فقط •

مادة ١٤ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والزراعة كل فيما
يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية •

ويصدر وزير التجارة والصناعة المقرارات اللازمة لتنفيذه •

(١) انظر : قرار وزير التكوين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اسواق
الجملة للحبوب بحافظتي القاهرة والاستكدرية ومن الجيزة ورشيد والمحودية
(الوقائع المصرية - المجلد ٢٣ في ١٩٦٣/٢/٢٥) ، وايضا قرار وزير التكوين
رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٣ بقتضاء ساحل وسوق لتجارة الحبوب بالجملة بمدينة
سنبور (الوقائع المصرية - المجلد الاول في ١٩٦٤/١/٢) .

ملحق

بالمقتون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١ الخاص بمراقبة تجارة الحبوب

الجدول حرف (أ)

اصناف الحبوب

القمح .	الذرة .
الشعير .	الحنس .
الرز .	الحلبة .
الفول .	

الجدول حرف (ب)

معدل وزن الارنب من كل صنف ومعدل وزن الضريبة من الرز الشعير

الصنف	وزن الارنب بالكيلو	الصنف	وزن الارنب بالكيلو
القمح	١٥٠	الحنس المجروش	١٤٨
الشعير	١٢٠	الحلبة	١٥٥
الفول	١٥٥	الرز المبيض	٢٠٠
الذرة	١٤٠	الرز الشعير الارنب الكبير	٣٠٠
الحنس الصحيح	١٦٠	الضريبة	١٤٥

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٨٦

بشأن حظر الاتجار في الارز الشعبي (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
وشركاته ،

وعلى قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٣
بانشاء هيئة القطاع العام للمضارب وتسويق الارز ،

وعلى قرار السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة
والامن الغذائي رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٨٦ « قانونى » بشأن التسويق
التعاونى للارز الشعبي موسم ٨٩ - ١٩٨٧ ،

وعلى مذكرة السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع
العام للمضارب وتسويق الارز المؤرخة ٢٤/٨/١٩٨٦ ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ - يقتصر الاتجار في الارز الشعبي على شركات القطاع
العام وجهات التوريد ويمتنع على الفراكات والتجار والافراد الاتجار
في الارز الشعبي أو حيازته بقصد الاتجار .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٩٨ في ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٦ .

مادة ٢ - يتمتع على البنوك التجارية تخزين الارز الشعير لغير شركات القطاع العام وجهات التوريد *

مادة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتين وخمسين جنيهها ولا تتجاوز ألف جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين *

وفي جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها ، على أن تسلّم الى شركات المضارب *

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر في ١٩٨٦/٨/٢٥ .

مرسوم

بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها (١)

باسم الامة

وهى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ، والمعدل بالقانونين رقمى ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا المرسوم على اللحوم الطازجة وكذلك المجهزة طبقا للمادة الثانية ومنتجاتها المستخرجة من فصائل الابقار والجاموس والاعنام والماعز والجمال والخنزير التى تتوافر فيها جميع الاشتراطات الصحية وتكون من الأجزاء الصالحة لغذاء الانسان .
لا يجوز عرض لحوم حيوانات أخرى .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرارى مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٥ ، ورئيس الجمهورية رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٦٧) تشمل اللحوم المجهزة الانواع الآتية :

(٢) اللحوم المجهزة بالبرودة - وهى التى حفظت بمد الذبح مباشرة لمدة لا تقل عن عشرة أيام وفى درجة حرارة تقل

(١) الوقائع المصرية فى ٧ إبريل سنة ١٩٥٢ - العدد ٢٩ .

عن الصفر المثوى وفقا للطرق المعتمدة فنيا الى أن تعرض
للبيع .

ويجب أن تكون على شكل قطع كبيرة لا تقل كل منها
عن ربع الحيوان وأن تكون الغدد الليمفاوية في موضعها
الطبيعى وأن تكون كل قطعة ملفوفة بقطعة من الشاش
النظيف . وفى حالة استيراد لحوم ضأن يتحتّم علاوة على
الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية .

وفى حالة استيراد لحوم من فصيلة بقرية فيتحتّم علاوة
على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية والبللورة .
أما اذا كانت اللحوم المستوردة من فصيلة الخنازير فيتحتّم
علاوة على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية
والبللورة وكذا وجود البريتون الجدرى .

(ب) اللحوم المملحة — هى اللحوم الطازجة أو المثلجة التى
تجهز بإضافة ملح الطعام أو مطوله . مع جواز اضافة مادة
أو أكثر من بنزوات ونترات الصوديوم أو نترات البوتاسيوم
على ألا تزيد نسبتها على الناتج النهائى من اللحوم عن
٥٠٠ جزء فى المليون مقدرة ككتريت أو اضافة السكر أو
الشربات أو العسل أو التوابل أو الثرم أو الخل أو الخلطة .

(ج) اللحوم المجففة — هى اللحوم المملحة التى تجفف بواسطة
أشعة الشمس أو الحرارة الصناعية .

(د) اللحوم المدخنة — هى اللحوم المملحة أو المجففة التى تعرض
داخل أفران الى دخان ناتج من حرق أخشاب أو ما يماثلها
من مواد ملتهبة . ويجوز بعد التدخين أن تضاف الى تلك
اللحوم مواد بقصد تحسين الرائحة الناتجة من التدخين
بشرط ألا تكون ضارة بالصحة .

(هـ) السجق — هو الناتج من اللحوم الطازجة أو المثلجة أو الملحقة أو المجففة أو المدخنة التي تفسرم وتعبأ داخل مئانات أو مصارين أو ما يشابهها من أغلفة صناعية غير ضارة بالصحة ويجب ألا يقل اللحم الأحمر بها عن ٥٠٪ وألا يقل مجموع مع الدهن عن ٩٠٪ إلا في حالة الفرينكورت أو الفينواز أو السرفيلا • ولا يجوز أن تقل نسبة المجموع عن ٨٠٪ والسجق على أربعة أنواع :

١ — سجق طازج وهو ما يجوز أن يضاف في تحضيره الى اللحم المفروم بهارات وتوابل •

٢ — سجق مجفف • وهو ما يجوز أن يضاف في تحضيره الى اللحم المفروم دهن وتوابل ونشويات وثوم وخل ونبیذ ويوضع داخل غرف حتى يتم تجفيفه •

٣ — سجق مطبوخ • وهو ما يجوز أن يضاف فيه الى اللحم المفروم توابل ونشويات وملح طعام وطح بارود وسكر ويدخن السجق بطريقة تدخين اللصوم ثم يسوى في الماء وفقا للطرق الفنية •

٤ — سجق مطبوخ ونصف مجفف — وهو ما يصنع من اللصوم الملحقة ويجوز أن يضاف اليه دهن وتوابل ونشويات وثوم وخل ونبیذ وزيت • ويسوى داخل أفران وفقا للطرق الفنية ويجوز تدخينه بعد ذلك •

وفي جميع أنواع السجق يجب ألا تتجاوز نسبة المواد النشوية ٤٪ من الوزن الجاف وألا يزيد ثانی أكسيد الكبريت الحر المتحد على ٥٠ ملليجرام في الكيلو جرام •

(و) اللصوم المطبوخة : هي الناتجة من اللحوم الطازجة أو المثلجة أو الملحقة أو المجففة أو المدخنة التي تفسرم وتوضع في

توالب ثم تطبخ حتى النضج التام في ماء ساخن داخل أوعية ، ويجوز أن تضاف اليها التوابل والنشويات والخل والبصل والنبذ والبيض والجيلاتين واللبن .

(ز) اللصوم المعبأة :

هى التى تحفظ داخل عبوات لا تسمح بمرور الهواء ويجب أن تكون محتفظة بخواصها الطبيعية وأن تكون معقمة تجاريا وصالحة للاستهلاك الأدمى . كما يجب أن تكون العبوات مطابقة لقوار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وأن يكون بداخلها ضغط سلبى .

مادة ٢ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٥) علاوة على المواصفات المنصوص عليها في المادة السابقة يراعى بالنسبة الى اللحوم ومنتجاتها ما يأتى :

(أ) أن تكون في حالة سليمة وخالية من علامات التلف والفساد والقاذورات والروائح الغريبة والكريمة .

(ب) أن تحفظ في أمكنة نظيفة تتوافر فيها الاشتراطات الصحية وبعبدة عما يؤثرها سواء من الذباب أو الحشرات أو الحيوانات أو غير ذلك .

(ج) أن تكون خالية من المواد الحافظة أو الغريبة ماعدا ما ذكر في المادة السابقة .

ويجوز اضافة الفوسفات في صناعة اللحوم ومنتجاتها بحيث لا تزيد النسبة المضافة على ٠.٠٪ (خمسة من عشرة في المائة) من وزن اللحم .

مادة ٤ - يجب أن تصاحب رسالات اللحوم ومنتجاتها المستوردة شهادة صادرة من السلطة البيطرية المختصة ومشتقة على البيانات الآتية :

١ - البلد المصدر ، عدد الطرود ، نوع اللحم ، تاريخ التفتيش ، اسم المصدر ، محطة التصدير .

٢ - اسم المرسل اليه ، محطة الوصول .

٣ - بيان من السلطة المختصة بأنها قامت بفحص الحيوانات المستخرجة منها اللحوم أو منتجاتها قبل الذبح وبعده ووجدتها غير مصابة بالامراض المعدية للانسان والحيوان وأن تلك الحيوانات كانت موجودة في منطقة غير موبوءة بهذه الامراض لمدة شهر على الأقل قبل ذبحها فيما عدا الحمى القلاعية فيشترط ألا تقل المدة عن ثلاثة أشهر وأن جميع الاحتياطات الصحية قد اتخذت أثناء عملية ازالة الجلد وتحضير اللحوم ومنتجاتها وتعبئتها وأنها صالحة لغذاء الانسان .

أما رسالات اللحوم المثنجة المستوردة فيجب أن تصبحها أيضا شهادة من السلطة البيطرية المختصة مبينا بها علاوة على البيانات سائلة الذكر أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها في درجة حرارة أقل من الصفر المئوي وأن كل قطعة قد لفت بالشاش النظيف .

ولكل من القسم البيطري وإدارة مراقبة الاغذية مع وجود الشهادتين سالفتي الذكر الكشف على اللحوم المستوردة ورفض ادخالها ما نتضح اصابته بأي مرض أو عدم صلاحيته لغذاء الانسان .

مادة ٥ - لا يجوز استيراد اللحوم ومنتجاتها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع الا اذا كان ذلك مطابقا لاحكام هذا المرسوم .

ويجب بيان نوع الحيوان على كل صنف من اللحوم .

مادة ٦ - على وزراء الصحة العمومية والمالية والاقتصاد والعدل والتجارة والصناعة والشؤون البلدية والقروية والزراعة كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر بلدين في ١٨ رجب سنة ١٣٧٢ (٢ أبريل سنة ١٩٥٢) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر من	قناة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

مكان النشر	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر ص	النص المعدل	٤ ٦
صفحة	ملحق				١
					٢
					٣
					٤
					٥
					٦
					٧
					٨
					٩
					١٠
					١١
					١٢
					١٣
					١٤
					١٥
					١٦
					١٧
					١٨
					١٩
					٢٠

تخطيط قومی

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠
بإنشاء معهد التخطيط القومى (١، ٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات الملكية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم التشريعى رقم ٣٤ بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ بنظام الرواتب التقاعدية الملكية والعسكرية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القنساء على درجات بالميزانية •

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ،

(١) الجريدة الرسمية فى ١٨ يوليه سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦٠ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ونس فى مادته الاولى على ان يفوض السيد الدكتور / عاطف محمد نجيب صدق رئيس مجلس الوزراء فى ميثرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/١١/٢٠ - العدد ٤٧ تلغ) .

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة والملحقة ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لستخدامى الدولة وعمالها الدائمين ،

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القسوى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى « معهد التخطيط القومى » تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتلحق برئاسة الجمهورية (١) .

مادة ٢ - يكون مقر المعهد الرئيسى مدينة القاهرة ، وله أن ينشئ فروعاً وان يباشر نشاطه فى اقليمى الجمهورية .

مادة ٣ - أغراض المعهد هى النهوض بالبحوث والدراسات التخطيطية المتصلة باعداد الخطة القومية الشاملة للجمهورية ووسائل تنفيذها ودراسة الاسس والاساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومى والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الاهداف القومية وللمعهد فى سبيل تحقيق أغراضه :

١ - اجراء البحوث والدراسات التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والفنية وتوجيهها والاشراف عليها .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٩١٦ لسنة ١٩٦٦ باعتبار معهد التخطيط القومى هيئة عامة (الجريدة الرسمية فى ٢٨/٧/١٩٦٦ - العدد ١٦٩) .

تخطيط قومي ٢٩٥

٢ - تقرير منح دراسية ومكافآت واعانات لتشجيع البحوث والدراسات .

٣ - تنظيم برامج تدريبية وتعليمية ومنح شهادات لمن يجتازها بنجاح .

٤ - ايفاد بعوث علمية وعملية داخلية وخارجية .

٥ - عقد مؤتمرات واجتماعات علمية .

٦ - نشر البحوث والدراسات وترجمة وتاليف الكتب والمراجع التخطيطية .

٧ - ابداء الراى فى مشروعات القوانين والقرارات والمشروعات الخاصة بالتخطيط القومى .

مادة ٤ - يتولى ادارة المعهد :

١ - مجلس ادارة المعهد .

١ - مدير المعهد .

مادة ٥ - (معدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢) يشكل مجلس الادارة على الوجه الآتى :

١ - وزير التخطيط القومى . رئيسا

٢ - مدير المعهد

٣ - وكيل الوزارة للتخطيط القومى

٤ - رئيس اللجنة المركزية للاحصاء

٥ - المستشارون مديرو المراكز العلمية بالمعهد

٦ - عدد لا يزيد على خمسة أعضاء يختارهم رئيس

مجلس الادارة من ذوى الخبرة والاتصال بشئون التخطيط القومى ويعينون لمدة سنتين بقرار من رئيس المجلس

مادة ٦ - يختص مجلس الادارة بما يأتى :

- ١ - وضع السياسة العامة للمعهد .
 - ٢ - اقرار نظم البرامج العلمية والتدريبية فى المعهد .
 - ٣ - وضع القواعد الخاصة بمنح الاعانات والمنح الدراسية والمكافآت عن البحوث والدراسات .
 - ٤ - اعتماد مشروع الميزانية السنوية ، واللوائح المتعلقة بتنفيذها والحساب الختامى .
 - ٥ - قبول الاعانات والمنح والوصايا .
 - ٦ - تعيين موظفى المعهد الفنيين وإدارة شئونهم دون الرجوع الى ديوان الموظفين .
 - ٧ - ايفساد البحوث العلمية والعملية ، والمندوبين للاشتراك فى الاجتماعات والمؤتمرات الدولية .
 - ٨ - تأليف اللجان الفرعية من أعضائه ومن غيرهم من موظفى المعهد .
 - ٩ - مباشرة الاختصاصات التى تقضى القوانين واللوائح المالية بضرورة عرضها على وزارة الخزانة أو غيرها من الجهات ، وذلك دون اخلال بنص المادة ٢٦ من هذا القانون .
- ويكون لمجلس الادارة سلطة الوزير فيما يتعلق بالاختصاصات المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .
- مادة ٧ - يجتمع المجلس بناء على دعوة رئيسه ، ويكون اجتماعه صحيحا اذا حضره خمسة أعضاء على الاقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فاذا تساوت يرجح رأى الذى منه الرئيس وتكون رئاسة المجلس لمدير المعهد عند غياب الرئيس .

مادة ٨ - لا يتقاضى أعضاء مجلس الادارة أية مرتبات أو مكافآت عن عضويتهم للمجلس ، على أن يصرف لكل منهم خمسة جنيهات بسدل حضور ومصاريف انتقال عن كل جلسة للمجلس أو اللجان المتفرعة عنه ، بحيث لا يجاوز ما يصرف للمضو فى السنة مائة وثمانين جنيها •

مادة ٩ - يمين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض رئيس مجلس الادارة • ويختص بالآتى :

١ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة •

٢ - وضع خطط برامج النشاط العلمى للمعهد فى حدود قرارات مجلس الادارة •

٣ - الاشراف على سير البحوث والدراسات وغيرها من أنواع النشاط العلمى التى يقوم بها المعهد •

٤ - اقرار المنح الدراسية والمكافآت والاعانات عن البحوث والدراسات وفقا للقواعد التى يضمها مجلس الادارة •

٥ - الترشيح لبعثات المعهد ومبعوثيه فى الاجتماعات والمؤتمرات والزيارات العلمية •

٦ - اعداد مشروع الميزانية ، واللوائح المتعلقة بتنفيذها ، والحساب الختامى •

٧ - تمثيل المعهد فى صلاته بالاشخاص والهيئات أمام القضاء •

٨ - تنفيذ الميزانية المعتمدة فى حدود قرارات مجلس الادارة •

٩ - اصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بالمعهد •

١٠ - أعداد تقرير سنوي عن أعمال المعهد وعرضه على مجلس الإدارة .

١١ - ويكون له سلطة وكيل الوزارة فيما يتعلق بالاختصاصات المنصوص عليها في القوانين واللوائح .

مادة ١٠ - وظائف المعهد الفنية هي

- ١ - مستشار .
- ٢ - خبير أول .
- ٣ - خبير .
- ٤ - باحث .
- ٥ - باحث مساعد .

والى أن يتم توحيد المرتبات بين اقليمى الجمهورية ، تحدد مرتبات الموظفين الفنيين في كل اقليم طبقا للجدول الملحق بالقانون .

مادة ١١ - يشترط فيمن يعين باحثا مساعدا أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها بدرجة جيد على الأقل وأن يكون حاصلا على درجة جامعية أعلى في فرع له صلة بالتخطيط القسومي .

مادة ١٢ - يشترط فيمن يعين باحثا أن يكون قد عمل باحثا مساعدا لمدة ثلاث سنوات أو أن يكون قد مضى على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها ست سنوات على الأقل وأن يكون حاصلا على درجة جامعية أعلى في فرع له صلة بالتخطيط القسومي .

مادة ١٣ - يشترط فيمن يعين خبيراً أن يكون حاصلًا على درجة دكتور في الفلسفة من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على درجة علمية يعتبرها مجلس الإدارة معادلة لدرجة دكتور ، وأن يكون قد قام بلجراء بحوث ودراسات مبتكرة ومنشورة في مادة لها صلة بالنخيط القومي وأن يكون قد مضى عليه في وظيفة باحث خمس سنوات على الأقل ، أو أن يكون قد مضى على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها عشر سنوات على الأقل .

مادة ١٤ - يشترط فيمن يعين خبيراً أول الشروط العلمية المطلوبة فيمن يعين خبيراً ، وأن يكون قد مضى عليه خمس سنوات خبيراً بالمعهد ، أو أن يكون قد مضى على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها خمس عشرة سنة على الأقل .

مادة ١٥ - يشترط فيمن يعين مستشاراً :

١ - أن يكون مستوفياً للشروط العلمية المطلوبة فيمن يعين خبيراً ، وأن يكون قد مضى عليه خمس سنوات خبيراً أول بالمعهد ، أو مضى على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها عشرون سنة على الأقل ، أو أن يكون أستاذاً باحثاً بالجامعات العربية ، أو موظفاً عاماً من درجة مدير علم .

٢ - أن تكون له خبرة نظرية وعلمية بأعمال النخيط القومي ودراساته .

مادة ١٦ - يكون الترشيح لوظيفة باحث مساعد بامتحان مسابقة ، يعقد وفقاً للنظام الذي يقرره مجلس الإدارة .

أما الترشيح لما يملو هذه الوظيفة ، فيكون بناءً على إعلان يقره مجلس الإدارة ويشكل المجلس لجاناً من أعضائه ومن غيرهم لفحص طلبات المتقدمين للوظيفة ، واختيارهم وتقديم تقرير مفصل إلى مجلس الإدارة .

ويستثنى من شرط الاعلان الموظفون الحاليين في لجنة التخطيط القومي ومصلحة الاحصاء ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٧ - يكون التعيين في الوظائف الفنية ، عدا وظائف المستشارين . وفي غيرها من وظائف المعهد بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على عرض مدير المعهد وموافقة المجلس . ويكون تعيين المستشارين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح مجلس الادارة .

مادة ١٨ - يجوز عند الاقتضاء أن يعين في الهيئة الفنية بالمعهد من الاجانب من يرى أن كفائته تؤهله لذلك .

ويكون التعيين بقرار من مجلس الادارة لمدة سنة أو سنتين قابلة للتجديد ويحدد مجلس الادارة للموظف الاجنبي في كل حالة المرتب والمكافأة وشروط التعمين ، ونفقات السفر له ولاسرتة ، ونظام الاجازات وغير ذلك من شروط العمل .

ويجوز لمجلس الادارة أن يستخدم خبراء ومستشارين أجانب لمدة قصيرة بالشروط التي يقررها .

مادة ١٩ - يشكل رئيس مجلس الادارة لجنة من أعضاء المجلس من بينهم مدير المعهد تقوم باختصاصات لجنة شئون الموظفين ، المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة ، بالنسبة لموظفي المعهد من غير الموظفين الفنيين .

مادة ٢٠ - على كل عضو من أعضاء الهيئة الفنية بالمعهد أن يقدم الى المدير تقريراً عن البحوث والدراسات التي قام بها أو اشترك فيها .

مادة ٢١ - تسرى على موظفي المعهد وعماله قوانين المعاشات المطبقة على موظفي الحكومة وعمالها ولا يترتب على استقالة الموظفين

تخطيط قومي ٢٠١

الفنيين بالمعهد سسقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصنوعين بسبب الماء الوظيفة أو المؤفر .

مادة ٢٢ - يطبق على الموظفون الفنيون من غير الاجانب فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون ، أحكام قانون الوظائف العامة .

أما غيرهم من موظفي المعهد وعماله ، فيسرى في شأن تعيينهم وترقياتهم وعلاواتهم وكافة ما يتعلق بشؤونهم أحكام قانون الوظائف العامة .

مادة ٢٣ - يعتبر المعهد من المصالح المنشأة حديثا في تطبيق المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢٤ - لا تسرى على وظائف المعهد أحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية .

مادة ٢٥ - يكون للمعهد ميزانية مستقلة تلحق بميزانية الدولة ويتبع في شأنها أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، ويتولى وزير التخطيط القومي عرضها على وزارة الخزانة .

مادة ٢٦ - يكون نقل الاعتمادات المدرجة بميزانية المعهد من بند الى آخر في ذات الباب يقرر من مجلس الادارة .

مادة ٢٧ - تتكون أموال المعهد من الموارد الآتية :

- ١ - الاعتمادات المخصصة له في ميزانية الدولة .
- ٢ - الهبات والاعانات والوصايا التي يقبلها المعهد .
- ٣ - الموارد الاخرى التي يقرر مجلس ادارة المعهد اضافتها الى أمواله .

مادة ٢٨ - على موظفي الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات التابعة لها أن يقدموا للمعهد ما يطلب من بيانات واحصاءات لازمة لاداء مهمته .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية • ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره ، ولوزير التخطيط القومي اصدار المقررات اللازمة لتنفيذه ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٧ يولييه سنة ١٩٦٠) .

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣
بشأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول
في التخطيط الشامل للاقتصاد القومي

مادة ١ - يهدف التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية الى رفع مستوى المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق زيادة الدخل القومي وتوسيع نطاق الخدمات وصولا الى مجتمع الكفاية والمعدل ، وذلك وفق مبادئ الميثاق والدستور وبرنامج العمل الوطني .

مادة ٢ - تقوم الخطة القومية الشاملة على المبادئ الآتية :

١ - شمول الخطة ووحدتها بحيث يضمن لها استخدام جميع الموارد الوطنية المسالمة والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعملية وانسانية .

٢ - مركزية التخطيط مع ضمان أوسع مشاركة من وحدات الحكم المحلي ومن الوحدات الاقتصادية ومن الجماهير في اعداد الخطة وفي تنفيذها وتحديد مسؤوليات التنفيذ .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ - العدد ٢٤ .

٣ - سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها عن طريق تحمل القطاع العام للمسئولية الرئيسية عن خطة التنمية ، وضمان أن يؤدي القطاع الخاص دوره في التنمية في اطار الخطة دون انحراف أو استغلال .

٤ - التوزيع الاقتصادي والاداري والجغرافي لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يكفل خلق أقاليم اقتصادية الى جانب الوحدات الادارية المحلية .

مادة ٢ - توضع خطة قومية عامة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقسم هذه الخطة الى مراحل زمنية متوسطة الاجل وتقسم هذه بدورها الى خطط سنوية تفصيلية تتوافر فيها المرونة اللازمة لمواجهة ما يستجد من تطورات خلال سني الخطة .

وتتضمن الخطط متوسطة الاجل والسنوية ، الخطط الاقليمية والمحلية بصورة تحقق ترابط وتناسق هذه الخطط في اطار الخطة القومية العامة .

مادة ٤ - تتحدد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة العامة طويلة الاجل والخطط المتوسطة الاجل والخطط السنوية في اطار الاهداف العامة للدولة وفي ضوء تطور التغيرات الاساسية للاقتصاد القومي خلال سنوات الخطة . وتتحدد هذه الاهداف على مستوى اجمالي الاقتصاد القسومي وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على المستوى الاقليمي .

مادة ٥ - تكون الخطة أساسا لمشروعات القوانين والقرارات التي تقررها السلطات العامة وتنفذ في اطارها .

ويكون للاحكام الواردة في قانون الخطة الاولوية في التطبيق على أى حكم يرد في قانون آخر .

ويراعى في اعداد الموازنة العامة للدولة الالتزام بأهداف الخطة السنوية •

ولا يجوز تعديل اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية الواردة في الموازنة العامة للدولة الا طبقا للقواعد التى يقررها مجلس الوزراء وبما لا يخل بالأولويات الواردة في الخطة •

مادة ٦ - لا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الاطار العام المعتمد للخطة •

الفصل الثانى

في أقسام الخطة ومكوناتها

مادة ٧ - يراعى عند اعداد الخطة تقدير ما يلى :

أولا - الانتاج القومى كماً وقيمة ، اجمالاً وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية للاقتصاد القومى وموزعاً ما بين القطاع العام والقطاع انتماونى والقطاع الخاص ، ومستلزمات تحقيق ذلك الانتاج والدخل القومى الناتج عنه ومكوناته ، على أن يتم التقييم بالاسعار الثابتة لسنة الأساس وبأسعار سنة الخطة •

ثانيا - حجم قوة العمل والعمالة ، وحجم فرص العمل الجديدة مع بيان حجم الأجور ومتوسطها ومعدل نموها وانتاجية العامل وذلك على مستوى الاقتصاد القومى وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الرئيسية •

ثالثاً - اجمالى حجم الاستخدامات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة وللاحلال والتجديد موزعة بين استثمار عيى وانفاق استثمارى ، والمتكوين الرأسمالى موزعاً بين الاستثمار الثابت

والتغير في المخزون السلمي ، مع بيان استثمارات كل من القطاعات العام والتعاوني والخاص وتوزيعها بين مشروعات مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد الرئيسية والبرنامج الزمني لتنفيذها والانتاج والدخل المقدر منها ، وكذلك التوزيع الاقليمي للاستثمار .

رابعاً - معدل نمو وحجم الاستهلاك المائلي موزعاً بين الريف والحضر ووفقاً للمجموعات السلعية ومقوماً بكل من الأسعار الثابتة لسنة الأساس وأسعار سنة الخطة ، وكذلك معدل نمو وحجم الاستهلاك الجماعي الذي يمثل حجم الخدمات العامة .

خامساً - حجم المدفوعات المحلية المتاحة للاستثمار على أساس التوازن الاقتصادي القائم في الخطة ، وكذلك من مختلف الأوعية الادخارية والموارد الأجنبية المتاحة لتحقيق الأهداف الاستثمارية والجارية للخطة .

سادساً - الصادرات والواردات كملاً وقيمة بالأسعار الثابتة لسنة الأساس وبأسعار سنة الخطة موزعة وفقاً للمناطق الجغرافية ودرجة التصنيع والقطاعات المصدرة والمستوردة ، وكذلك المتحصلات والمدفوعات لعوامل الانتاج المختلفة مع بيان الارقام القياسية ونسب التبادل مع العالم الخارجى .

مادة ٨ - تحدد الخطة اتجاهات وأبعاد التوازن الاقتصادي فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نمو القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية ، وكذلك معدل نمو العمالة والاجر والاستهلاك النهائى ومركز ميزان المدفوعات بما يكفل ترابط أهداف الخطة واستمرار نمو الاقتصاد وتطويره بالمعدلات المستهدفة مع المحافظة على المستوى انعام للأسعار .

ويجب أن تراعى الخطة امكانيات التناسق والتعاون مع مختلف الدول العربية .

الفصل الثالث

في اجراءات وضع الخطة واقرارها

مادة ٩ - تتولى وزارة التخطيط اعداد مشروع الاطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الاجل في ضوء الاهداف العامة للدولة ، ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء وعلى المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، ثم يحال الى مجلس الشعب لقراره .
وتصدر بقانون .

مادة ١٠ - ترسل المزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الاقليمية عن طريق الوزراء المختصين الى وزارتي التخطيط والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية مشروعات خططها التي تحقق الاهداف المحددة لكل قطاع ونشاطه في ضوء الاطار العام للخطة ، وكذلك مشروعات القطاع التعاوني والقطاع الخاص المقابل لنشاطها مرتبة وفقا للاولويات التي تضعها وفي شكل خطط بديلة متكاملة ومتناسقة وفي حدود حجم الاستثمارات المخصصة لكل منها .

ويحدد وزير التخطيط مواعيد ارسال مشروعات الخطط الطويلة والمتوسطة الاجل ومستوى التفصيل بها ، أما بالنسبة لمشروعات الخطط السنوية فتلتزم كل جهة بتقديمها في موعد غايته منتصف يوليو من كل عام .

وتتولى وزارة التخطيط دراسة الخطط المقترحة وتحليل اقتصاديات كل من المشروعات الواردة بها ومراجعة الدراسات المقدمة من جهات التنفيذ ، ويتم اختيار المشروعات التي تثبت صلاحيتها للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لادراجها بالخطة مع بيان مقومات الخطة السنوية على أن يراعى في ادراج هذه المشروعات التناسق والتكامل بينها بما يحقق أهداف الخطة .

مادة ١١ - لوزير التخطيط أن يشكل بقرار منه وبالاتفاق مع جهات التنفيذ لجانا مشتركة من العاملين بالجهاز الادارى للحكومة والاجهزة المركزية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، تتولى تقديم البيانات والتقارير التى يتطلبها اعداد الخطة أو دراسة بعض المشاكل التخطيطية وبوجه علم القيام بما قد يعهد به اليها وزير التخطيط من أعمال (١) .

مادة ١٢ - يعرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس الوزراء تمهيدا لاحتالته الى مجلس الشعب قبل ابتداء السنة المالية بشهرين لاقتراره ، وتصدر بقانون .

الفصل الرابع

فى تنفيذ الخطة ومتابعتها

مادة ١٣ - تلترزم جهات التنفيذ بالاطار المعتمد للخطة السنوية وأهدافها والوسائل المحددة بها وأن تقوم باعداد مشروعات القوانين والمقرارات التى ستصدرها فى نطاق هذا الاطار .

مادة ١٤ - على الجهاز الادارى للحكومة والاجهزة المركزية والهيئات والمؤسسات انعامه والوحدات الاقليمية والمحلية ، كل فى حدود اختصاصه تنفيذ مشروعات وبرامج الخطة المعتمدة وفقا للتوقيت الزمنى المحدد لها والعمل على تحقيق الأهداف التى تضمنتها بالكامل ، وعلى هذه الجهات بصفة خاصة العمل على :

(١) تنفيذ المشروعات الاستثمارية فى حدود التكاليف المقدرة لها وعلى الرجة المحدد فى الخطة .

(١) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل لجنة اشرافية للتسيق بين اجهزة التخطيط فى مرحلة اعداد الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ .

(ب) تحقيق أهداف الانتاج السلمى والخدمى كما ونوعا مع مراعاة المعدلات الخاصة بمستلزمات الانتاج وتكاليفها •

(ج) تحقيق أهداف الخطة ، بالنسبة للدخل المحلى وتوزيعه بين عوامل الانتاج المخططة وكذلك بالنسبة للعمالة وحجم الاجور ومتوسطها وانتاجية العامل •

(د) ضبط الاستهلاك النهائى فى حدود الخطة •

(هـ) تحقيق أهداف الصادرات والواردات المرادة بالخطة •

(و) اصدار القرارات والتنظيمات واعداد الدراسات والتوصيات التى تؤدى الى قيام القطاع الخاص المقابل لنشاطها بما هو مقدر له فى الخطة سواء فى الانتاج أو الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار أو العمالة أو التعامل مع العالم الخارجى •

مادة ١٥ - تلتزم الجهات التى لا تعمل بالنظام المحاسبى الموحد بامسك الدفاتر الحسابية والسجلات الاحصائية التى تبين المراحل التنفيذية لخطة ومدى التقدم فى تحقيق أهدافها •

مادة ١٦ - لوزارة التخطيط - بعد موافقة اللجنة الوزارية المختصة اعادة النظر فى الخطوات التنفيذية للخطة السنوية تبعا لتغير الظروف الداخلية والخارجية وبما لا يخل بالاطار العام للخطة •

مادة ١٧ - تقدم الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة المركزية والوحدات الاقليمية الى وزير التخطيط تقريرا دوريا كل ثلاثة شهور ، وكذلك كل سنة ، متضمنا سير العمل فى تنفيذ الخطة ومدى التقدم فى تحقيق أهدافها بما فى ذلك نشاط القطاع الخاص الذى يرتبط باختصاصها •

وينظم وزير التخطيط بقرار منه طريقة اعداد التقارير الدورية وكيفية متابعة تنفيذ الخطة •

مادة ١٨ - يقدم وزير التخطيط تقرير المتابعة السنوى الى مجلس الشعب بعد اعتماده من مجلس الوزراء وفى مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ انتهاء السنة المالية .

الفصل الخامس

فى مستويات التخطيط

مادة ١٩ - تقوم وزارة التخطيط بعملية التخطيط المركزى التى تتمثل فى اعداد الخطة القومية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ومعاونتها فى ذلك .

(أ) على المستوى المركزى للقطاعات والأنشطة الاقتصادية ، هيئات التخطيط أو الوحدات القائمة على التخطيط فى الجهاز الادارى للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

(ب) على المستوى الاقليمى ، هيئات التخطيط الاقليمى التى تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التخطيط .

(ج) على المستوى المحلى ، وحدات التخطيط بالمجالس المحلية .

مادة ٢٠ - يصدر بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض وزير التخطيط - تنظيم للهيئات والوحدات القائمة على التخطيط والمشار إليها فى المسادة السابقة مع بيان الاختصاصات والعلاقات بينها وبين وزارة التخطيط وكذلك العلاقات بين وزارة التخطيط والأجهزة التى تمارس نشاطا متصلا بعملية التخطيط .

الفصل السادس

أحكام عامة

مادة ٢١ - لوزارة التخطيط الحق في انحصول على كافة البيانات السرية اللازمة لاعداد ومتابعة تنفيذ الخطة . ولا تستخدم في غير الأغراض المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢١ مكررا - (مضافة بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٥) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل موظف عام استخدم ما عهد به اليه بحكم وظيفته من وسائل عامة ، نقودا كانت أو موارد أو عمالة ، في غير الأغراض التى خصصت لها بمقتضى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبطريقة يترتب عليها الحاق ضرر بأهداف هذه الخطة .

مادة ٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع عن تقديم البيانات والمعلومات التى تطلبها وزارة التخطيط ، أو عن تقديم تقارير المتابعة الدورية المنصوص عليها في هذا القانون ، وكذلك كل من أخل بسرية هذه البيانات أو المعلومات ، أو أفشى سرا من أسرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من المعلومات التى يكون قد اطلع عليها بحكم عمله في اعداد أو تنفيذ أو متابعة الخطة .

مادة ٢٣ - يلغى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن التخطيط النقومى والمتابعة كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بريلة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٢ (١٤ اغسطس سنة

١٩٧٢) .

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء
 ووزير التخطيط والتعاون الدولي
 رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٥ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي
 بسمد الاطلاع على القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء معهد
 التخطيط القومى ؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة
 ومتابعة تنفيذها ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار
 القومى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم
 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم وزارة
 التخطيط والتعاون الدولي ؛

قـسـر :

مادة أولى - تشكل لجنة اشرافية للتنسيق بين أجهزة التخطيط في
 مرحلة اعداد الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ برئاسة كما
 تعقد اجتماعاتها الدورية برئاسة تقدم أعضائها وتتكون من السادة :

الدكتور / عوض مختار هلوذة ، رئيس الجهاز المركزى للتعبئة
 العامة والاحصاء ،

(١) الوقائع المصرية في ٢٦/١/١٩٨٦ - المند ٢٢ .

الأستاذ / ظافر سليم البشرى ، نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى .

الدكتور / رجاء عبد الرسول حسن ، مدير معهد التخطيط القومى .

الأستاذ / محمد زغول كامل ، رئيس قطاع الخدمات الاجتماعية والصحية بوزارة التخطيط والتعاون الدولى .

الأستاذ / مدحت عبد العزيز ، رئيس قطاع التعاون العربى والافريقي بوزارة التخطيط والتعاون الدولى .

الأستاذ / على على الليثى ، رئيس القطاع المشرف على مكتب السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى (مقررا) .

مادة ثانية - تختص اللجنة بمباشرة الاختصاصات التالية :

١ - وضع المقترحات لتوجيه تقدم العمل وتحديد أفضل النظم والأساليب التى تتبع لاعداد الاطار العام للخطة طويلة المدى حتى عام ٢٠٠٠ والاطار العام للخطة الخمسية ٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢ حسب برنامج زمنى ينتهى فى موعد أقصاه ٣٠/٣/١٩٨٦ حتى يمكن تقديم الاطار العام للخطة الخمسية الى الأجهزة الشعبية فى المواعيد المحددة لذلك .

٢ - وضع هيكل يحدد مراحل اعداد المكونات المختلفة للخطة وينظم العلاقات الرأسية والأفقية بين وزارة التخطيط وباقى أجهزة التخطيط من ناحية وبين أجهزة التخطيط فى الزارات والهيئات والمحافظات من ناحية أخرى ، وكذلك بين اللجنة الاستشارية ومجموعات العمل واللجان الفرعية الأخرى العاملة فى مجال اعداد الخطة .

٣ - تحديد البرامج الزمنية لكافة الأجهزة المشاركة في عملية اعداد الخطة متضمنا المهام الموكولة لكل جهة وتوقيتات تسليم المقترحات رأسيا وأفقيا في كل مرحلة .

٤ - النظر في الاستراتيجية والسياسات والاولويات المقترحة على مستوى القطاع والمستوى العام وتقرير مدى التفصيل التى تظهر به التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات القطاعية والاقليمية في الخطة .

٥ - الموازنة بين المستويات القطاعية الاقليمية والقومية في اطار الخطوط العريضة المقترحة للخطة الخمسية وأهدافها العامة .

٦ - العمل على تذليل كافة الصعوبات وتسهيل الحصول على البيانات اللازمة لكل من الأجهزة المعنية والتي يتطلبها اعداد الاطار العام للخطة والانتهاء منه في الموعد مع اسداء المشورة الفنية للقطاعات والادارات المركزية .

٧ - الاشراف على اصدار المسودات والصور الأولية الجزئية أو الكلية لوثائق الخطة على مراحل متتامة ، والعمل على اتاحة البيانات والاحصاءات والتقارير والوثائق اللازمة لكافة الأجهزة القائمة على اعداد الخطة .

٨ - اللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من غير الأعضاء وأن تدعو الى اجتماعاتها ممثلين عن الهيئات والوزارات والمحافظات كلما دعت الحاجة وكذلك تكوين لجان فرعية ومجموعات عمل وتنظيم اجتماعات أو لقاءات مشتركة على مدى مراحل اعداد الخطة .

مادة ثالثة - تجتمع اللجنة بصفة دورية مرة أسبوعيا على الأقل

ولها أن تعقد اجتماعات أخرى حسب ما يتطلبه عملها ويعرض علينا أسبوعيا تقرير عن متابعة تقدم انجاز أعمال اعداد الخطة .

مادة رابعة - ينشر في النوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٥/١٢/٢٦

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير التخطيط والتعاون الدولي
مكتور / كمال الجنزوري

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

للتعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تربية وتعليم

القسم الأول — فى شئون التعليم •

القسم الثانى — فى المبعثات والاجازات ادراسية والمنح •

القسم الثالث — فى التربية العسكرية بمرحلتى التعليم الثانوى
والعالى •

القسم الرابع — فى تعليم الكبار ومحو الأمية •

القسم الخامس — فى نقابة المهن التعليمية •

القسم السادس — فى موضوعات تعليمية متفرقة •

القسم الأول في شؤون التعليم

القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١
بإصدار قانون التعليم (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام قانون التعليم المرافق .

(المادة الثانية)

مع مراعاة مقتضيات تطوير التعليم وتحديثه ، يتولى وزير التعليم إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، وله بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم أن يصدر من الأحكام المؤقتة ما يقتضيه نظام الدراسة أو الخطط الدراسية أو مناهج الدراسة أو نظم الامتحان أو غير ذلك من الأحكام اللازمة خلال فترة الانتقال انتى يحددها بقرار منه .

(المادة الثالثة)

تُلغى القوانين الآتية :

— القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨١ — المجلد ٣٤ .

- القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص
- القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ في شأن التعليم الفني
- كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٤٠١ (٩ اغسطس سنة ١٩٨١) .

محمد حسنى مبارك

قانون التعليم

الباب الاول

الاهداف والاحكام العامة للتعليم

مادة ١ - يهدف التعليم قبل الجامعى الى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية ، من انفاهى الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضة (١) ،

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٥ لسنة ١٩٨٥ (الوتاع المصرية في ٦/١١/١٩٨٥ - العدد ٢٥٢) . ونص على ما يلى :
« مادة ١ - يحظر اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار اقامة اية مبان او منشآت او فصول دراسية على الملاعب الرياضية بالمدارس او على الاراضى المخصصة لذلك .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الوزارات ووهحات الحكم المحلى وغيرها من الجهات المختصة تنفيذه . »

بقصد اعداد الانسان المصرى المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والانسانية وترويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق انسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والاسهام بكفاءة فى عمليات وأنشطة الانتاج والخدمات ، أو لمواصلة التعليم العالى والجامعى ، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه •

مادة ٢ - ينشأ مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعى برئاسة وزير التعليم يتولى التخطيط لهذا التعليم ورسم خطته وبرامجه ، ويضم ممثلين لقطاع التعليم والجامعات والازهر والثقافة والتخطيط والمالية والانتاج والخدمات والقوى العاملة وغيرهم من المهتمين بشئون التعليم ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض من وزير التعليم (١) •

ويشكل وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم مجالس نوعية منبثقة عنه تختص بمرحلة أو نوعية من نوعيات التعليم قبل الجامعى ، كما تشكل مجالس محلية للتعليم ولجان نوعية منبثقة عنها ويصدر بتشكيل هذه المجالس المحلية واللجان النوعية المتفرعة عنها قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم •

مادة ٣ - التعليم قبل الجامعى حق لجميع المواطنين فى مدارس الدولة بالجان ، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية •

ويجوز تحصيل مقابل خدمات اضافية تؤدى للتلاميذ ، أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات ، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق انتظام

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعى .

الأساسى الإلزامى ، ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من وزير التعليم (١) .

مادة ٤ - تكون مدة الدراسة فى التعليم قبل الجامعى على النحو الآتى :

- ٩ سنوات للتعليم الاساسى الإلزامى .
- ٣ سنوات للتعليم الثانوى (العام والفنى) .
- ٥ سنوات للتعليم الفنى المتقدم ودور المعلمين والمعلمات .

مادة ٥ - يحدد بقرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم مدة السنة الدراسية وعدد الدروس الاسبوعية فى كل مرحلة وصف ، والمواد الدراسية ، وتوزيع الدروس على الصفوف ، وأقرار المناهج ، وعدد التلاميذ المقرر لكل فصل ونظم التقويم والامتحانات والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات مواد الامتحان ، ومواعيد امتحانات الشهادات العامة .

ويجوز له - بعد أخذ رأى المحافظين وموافقة المجلس الأعلى للتعليم - اضافة بعض المواد الدراسية بحسب مقتضيات تطوير التعليم ، أو وفقا لاحتياجات البيئات المحلية .

مادة ٦ - التربية الدينية مادة أساسية فى جميع مراحل التعليم ، ويشترط للنجاح فيها الحصول على ٥٠ ٪ على الاقل من الدرجة المخصصة لها على ألا تحسب درجاتها ضمن المجموع الكلى .

وتنظم وزارة التربية والتعليم مسابقات دورية لحفظه القرآن الكريم

(١) جدير بالذكر أنه قد سبق وإن أصدر وزير التربية والتعليم القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد الرسوم ومقابل الخدمات التى تحصل من طلبة وطالبات المدارس بمراحل التعليم المختلفة اعتباراً من العام الدراسى ١٩٧٥/١٩٧٤ (الوقف المصرى فى ٢٠/١٢/١٩٧٤ - العدد ٢٩٢) .

وتمنح المتفوقين منهم مكافآت وحوافز وفقا للنظام الذى يضعه المجلس الأعلى للتعليم .

مادة ٧ - يحدد بقرار من المحافظ المختص موعد بدء الدراسة ونهايتها فى المحافظة والاجازات التى تقتضيها ظروف محلية - وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة الخامسة من هذا القانون .

ويجوز للمحافظ زيادة الحد الأقصى لعدد تلاميذ الفصل فى مدارس المحافظة بمختلف مراحلها اذا اقتضت الضرورة ذلك بما لا يجاوز ١٠٪ من العدد المقرر للفصل .

على أن يراعى فى مدارس التعليم الفنى ، ألا يزيد عدد تلاميذ الفصل فى المواد العملية والرسم الفنى والآلة الكاتبة على ٢٠ تلميذا .

مادة ٨ - لوزير التعليم بعد أخذ رأى المحافظ المختص أن يقرر انشاء مدارس لرياض الاطفال ، تكون تابعة أو ملحقة بالمدارس الرسمية . وأن يحدد مواصفاتها من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والمواصفات الصحية ، كما يحدد نظام الدراسة والمناهج والخطط وشروط القبول وهيئات الاشراف والتدريس وما يجوز تقاضيه مقابل تنظيم التعليم بها .

مادة ٩ - لوزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم أن يقرر انشاء مدارس تجريبية ، وأن يضع شروط وقواعد القبول بها ونظم الدراسة والامتحانات فيها . وتتخذ هذه المدارس مجالا لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيدا لتعميمها ^(١) .

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٥ فى شأن انشاء وتنظيم المدارس النموذجية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٩/٢٤ - العدد ٢١٦) .

كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ فى شأن المدارس التجريبية الرسمية للغات (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١٠/٢٧ - العدد ٢٤٣) .

كما يجوز له أن ينشئ مدارس لتعليم ورعاية المتفوقين بما يكفل تنمية مواهبهم وصلحها ، ومدارس للتربية الخاصة لتعليم ورعاية المعوقين بما يتلائم وقدراتهم واستعداداتهم * على أن يتضمن قرار الانشاء في هذه الحالات شرط القبول وخطط الدراسة ونظم الامتحانات وغير ذلك (١) .

مادة ١٠ - يحدد وزير التعليم شروط وأحوال القبول في كل مرحلة تعليمية ، على أن يكون القبول في مرحلة التعليم الاساسى على أساس السن في أول أكتوبر من العام الدراسى ، أما القبول في المرحلة الثانوية فنكون المفاضلة بين المتقدمين على أساس عاملى السن والمجموع الكلى للدرجات على مستوى المحافظة .

مادة ١١ - مع مراعاة أحكام القانون الخاص بنظام الحكم المحلى - تتولى الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعى رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة * وتتولى المحافظات المحلية تنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية ، وكذلك انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الداخلة في اختصاصها ، وذلك وفق مقتضيات الخطة القومية للتعليم وفى حدود الموازنة المقررة .

ويجوز للمحافظة الافادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ

(١) جدير بالذكر انه قد سبق أن اصدر وزير التربية والتعليم عدة قرارات في هذا الشأن منها القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس ونصool التربية الخاصة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/١١/٩ - العدد ٢٥٩) المعدل بالقرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١١/٢١ - العدد ٢٦٦) والقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ والقرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام الدراسة بالدرسة الاعدادية المهنية للذكور (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/١٠/٤ - العدد ٢٢٧) والقرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٢ باللائحة التنظيمية للدراسات التخصصية فى تربية وتعليم المكفوفين وضعاف البصر بالمركز النموذجى لرعاية وتوجيه المكفوفين (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١١/٢١ - العدد ٢٦٦) .

خطة التعليم المحلية وفقا لنظام يصدر به قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم . ويجوز أن يتضمن ذلك النظام انشاء صندوق مطى لتمويل التعليم بالجهود الذاتية .

مادة ١٢ - يشكل في كل مدرسة وفي كل محافظة مجلس للآباء والمعلمين . ويجوز تشكيل مجالس لاتحاد الطلاب . ويصدر بطريقة تشكيل واختصاصات هذه المجالس قرار من وزير التعليم (١) .

مادة ١٣ - تحدد مستويات الكفاية لهيئات التدريس والاشراف والتوجيه الفني في مختلف مراحل التعليم قبيل الجامعى بقرار من وزير التعليم بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتعليم .

كما تحدد بقرار منه وسائل تقييم أعمالهم والحوافز التى تمنح لهم وذلك بما يتلاءم مع طبيعة كل مرحلة تعليمية .

مادة ١٤ - بمراعاة ما ورد فى هذا القانون من أحكام خاصة ، يحدد وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم شروط اللياقة الطبية اللازمة للقبول فى مختلف مراحل التعليم ، ونظم الامتحانات فى مختلف المراحل وقواعد النجاح وفرص الرسوب والاعادة ، والحوافز التشجيعية للتلاميذ ، ونظام التأديب والعقوبات التى توقع على التلاميذ ، وأحوال الغاء الامتحان أو الحرمان منه ، ونظم اعادة انقيده ، على أن

(١) جدير بالذكر أنه قد سبق وأن صدرت عدة قرارات من وزير التربية والتعليم فى هذا الشأن منها القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن مجالس الآباء (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٣/٣ - العدد ٤٨) المسجل بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٨ والقرار رقم ١ لسنة ١٩٧٢ بشأن اتحاد طلاب المدارس الثانوية والفنية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٢/٢٤ - العدد ٤٣) والقرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن التنظيمات الطلابية بالمدارس الاعدادية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٧/١٩ - العدد ١٦٢) .

يتضمن هذا النظام فرض رسم قدره عشرة جنيهاً لاعادة قيد التلميذ
المفصوله (١) .

الباب الثاني

مرحلة التعليم الاساسى

مادة ١٥ - التعليم الاساسى حق لجميع الاطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الامور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية . ويتولى المحافظون كل فى دائرته اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالتزام بالنسبة للآباء وأولياء الامور على مستوى المحافظة كما يصحرون القرارات اللازمة لتوزيع الاطفال المزمين على مدارس التعليم الاساسى فى المحافظة ، ويجوز فى حالة وجود أماكن التجاوز بالنقص عن ستة أشهر من سن الالتزام مع عدم الاخلال بعدد التلاميذ المقرر للفصل .

مادة ١٦ - يهدف التعليم الأساسى الى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الاساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة

(١) جدير بالذكر أنه قد سبق وأن صدرت عدة قرارات من وزير التربية والتعليم فى هذا الشأن منها القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن تانيب طلاب مدارس التعليم العام بكافة مراحله (الوقائع المصرية فى ١٤/٧/١٩٦٩ - العدد ١٥٩) والقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد المستويات الطبية لقبول الطلبة فى مراحل التعليم العام (الوقائع المصرية فى ١١/٨/١٩٦٩ - العدد ١٨٢) والقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم منح جوائز التفوق والامتياز (الوقائع المصرية فى ١٩/٥/١٩٧٥ - العدد ١١٥) المعدل بالقرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ٧/١/١٩٨٥ - العدد ٦) والقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن احوال الغاء الامتحان والحريان منه (الوقائع المصرية فى ١٩/٦/١٩٧٧ - العدد ١٤٢) .

أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف ، وذلك من أجل اعداد الفرد لكي يكون مواطنا منتجا في بيئته ومجتمعه .

مادة ١٧ - تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسى لتحقيق الأغراض الآتية :

— التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة .

— تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج .

— توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنوع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات .

— تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها .

— ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التى يعيشون فيها ، بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية ، على أن تكون البيئة وأنماط انشراط الاجتماعى والاقتصادى بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط فى مختلف موضوعات الدراسة .

مادة ١٨ - يعقد امتحان من دورين على مستوى المحافظة فى نهاية مرحلة التعليم الأساسى ويمنح الناجحون فيه « شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التنعيم الأساسى » ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم (١) بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم وكل من أتم مدة الالزام بالتعليم الاساسى ولم يؤد امتحان الشهادة أو رسب فيه يعطى مصدقة من المديرية التعليمية باتمام مدة الالزام .

(١) مسدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث الطبى رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام تكوين التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسى (الوقف المصرى فى ٢٠/١٢/١٩٨٢ ، - المصد ٢٨٨) .

أما بالنسبة لامتحانات النقل فيصدر بنظامها وقواعد النجاح وفرض الرسوب والاعادة قرار من وزير التعليم بمعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم (١) .

مادة ١٩ - اذا لم يتقدم الطفل الى المدرسة في الموعد المحدد أو لم يواظب على الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة ، وجب على ناظر المدرسة انذار والده أو ولي أمره بحسب الاحوال بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المتولى أمره وعند غيابيه أو امتناعه عن تسليم الكتاب يسلم الى العمدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو القسم لتسليمه الى والد الطفل أو المتولى أمره ، فاذا لم يتقدم الى المدرسة خلال أسبوع من تسليم الكتاب أو عاود الغياب لاعذار غير مقبولة اعتبر والده أو ولي أمره مخالفا لاحكام هذا القانون وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون .

مادة ٢٠ - لنظر مدارس التعليم الاساسى ولن يندبهم المحافظ المختص من هيئة الاشراف والتوجيه الفنى بالاقسام التعليمية صفة رجال الضبط القضائى في تنفيذ حكم الالزام .

مادة ٢١ - يعاقب بغرامة مقدارها عشرة جنيهات والد الطفل أو المتولى أمره اذا تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور الى المدرسة خلال أسبوع من تسليم الكتاب المنصوص عليه في المادة (١٩) من هذا القانون .

وتتكرر المخالفة وتتعهد العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو معاودته التخلف دون عذر مقبول بعد انذار والده أو المتولى أمره .

(١) صدر قرار نائب رئيس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظام تقويم التلاميذ بمرحلة التعليم الاساسى (الوقف المصرى فى ٢٠/١٢/١٩٨٢ - العدد ٢٨٨) .

الباب الثالث

مرحلة التعليم الثانوى

الفصل الاول - احكام عامة

مادة ٢٢ - تهدف مرحلة التعليم الثانوى الى اعداد الطلاب للحياة جنباً الى جنب مع اعدادهم للتعليم العالى والجامعى ، أو المشاركة فى الحياة العامة ، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية .

مادة ٢٣ - مدة الدراسة فى مرحلة التعليم الثانوى ثلاث سنوات دراسية ، ويشترط فيمن يقبل بالصف الاول من مرحلة التعليم الثانوى أن يكون حاصلًا على شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الاساسى .
وآلا تزيد سنه فى أول أكتوبر من العام الدراسى على ثمانية عشر عاماً .
ويصدر وزير التعليم القرارات المنظمة لصفالات التجاوز عن السن .

مادة ٢٤ - يجوز للطلاب أن يعيد الدراسة مرة واحدة فى الصف وبما لا يتجاوز مرتين فى المرحلة كلها ، ويجوز لمن فصل بسبب استنفاد مرات الرسوب التقدم من الخارج لامتحان الصف الذى بلغه وفق القواعد التى يصدر بها قرار من وزير التعليم على أن يؤدى الطالب رسم امتحان قدره خمسة جنيهات ، فاذا نجح أعيد قيده فى الصف الذى يليه بعد أداء رسم إعادة القيد وقدره عشرة جنيهات .

مادة ٢٥ - يجوز فصل الطالب من المدرسة اذا تغيب بغير عذر تقبله لجنة ادارة المدرسة خلال السنة الدراسية مدة تزيد على خمسة عشر يوماً متصلة أو ثلاثين يوماً منفصلة ، ويعتبر التغيب فى أى وقت أثناء اليوم الدراسى تغيباً عن اليوم بأكمله .

ويجوز إعادة قيد الطالب المصقول طبقاً لحكم الفقرة السابقة وذلك

بقرار من لجنة ادارة المدرسة بعد سداد رسم اعادة قيد قدره عشرة جنيهات ، ولا يجوز اعادة القيد أكثر من مرة واحدة في ذات السنة الدراسية ، وأكثر من مرتين في المرحلة كلها .

ويشترط لدخول الطالب الامتحان حضوره ٨٥ ٪ على الأقل من عدد ايام الدراسة .

الفصل الثاني - التعليم الثانوى العلم

مادة ٣٦ - تكون الدراسة في الصف الاول عامة لجميع التلاميذ ، وتخصوية اختيارية في الصفين الثانى والثالث ، وذلك طبقا للاقسام والشعب التى يصدر بها قرار من وزير التعليم ، بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للجامعات .

مادة ٣٧ - تنظم بقرارات من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم مواد الدراسة وخططها والمناهج والامتحانات في التعليم الثانوى العام على أن تتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلبة ، ومواد أخرى للاختيار من بينها وفق استعداد الطالب وقدراته .

مادة ٣٨ - يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوى العام امتحان عام من دور واحد يمنح الناجحون فيه « شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة » .

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في كل من الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة .

ويؤدى كل من يتقدم لهذا الامتحان رسما قدره جنيهان . ويصدر بتعليم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم .

مادة ٢٩ - لا يسمح بالتقدم لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة لأكثر من ثلاث مرات . ويجوز لموزير التعليم وفقا لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخّص بدخول الامتحان مرة رابعة على أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيها (١) .

الفصل الثالث - التعليم الثانوى الفنى

مادة ٣٠ - يهدف التعليم الثانوى الفنى الى اعداد فئة « الفنى » في مجالات الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والادارة ، والخدمات ؛ وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين »

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد السماح للطلاب الذين استنفوا عدد مرات التقدم لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية نظام السنوات الثلاث والخمس (الوقائع المصرية في ١٩/١١/١٩٨٤ - العدد ٢٦٤) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١. المشر إليه يكون للطلاب الذى سبق له تأدية امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو امتحان دبلومات الدراسات الفنية نظام السنوات الثلاث والخمس ثلاث مرات أو أكثر أن يتقدم للامتحان في العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ على أن يتحمل رسما قدره خمسون جنيها .

مادة ٢ - اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥. يكون للطلاب التقدم لامتحان الشهادات الواردة بالمادة السابقة ثلاث مرات على أن يؤدى رسما قدره جنيهان ، ويجوز للطلاب أن يتقدم للامتحان مرة رابعة على أن يتحمل رسما قدره خمسون جنيها ، ولا يسمح له بالتقدم للامتحان مرة أخرى بعد استنفاد المرة الرابعة .

مادة ٣ - يتقدم الطالب للامتحان من طريق المدرسة التى سبق أن تقدم لها لاداء امتحان الشهادات المذكورة وذلك بعد اقراره كتابة بعدد مرات تقدمه للامتحان ، وعلى جهة الادارة التثبت من ذلك بواسطة السجلات التى تعدها لهذا الغرض .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ .

ويتم القبول في نوعيات التعليم الثانوى الفنى بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الاساسى ، ووفقا للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التعليم .

مادة ٣١ - تحدد بقرارات من وزير التعليم - بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم - مواصفات المدارس الفنية ، وخطط العمل بها ، والمسئوليات الملقاة عليها ، ويتلقى بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب طلابها تتناسب مساحتها مع عدد طلابها ونوع الدراسة بها وأقسامها .

مادة ٣٢ - يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الادارة ، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتصديق اختصاصاته قرار من المحافظ المختص .

مادة ٣٣ - تصدد أقسام الدراسة في نوعيات التعليم الثانوى الفنى وفقا لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية .

ويصدر وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم قرارات بالمواد الدراسية التى تشملها كل مجموعة في كل نوعية من نوعيات التعليم الثانوى الفنى وشعبه وطريقة توزيع المواد الدراسية وعدد الدروس المخصصة لها على الصفوف المختلفة وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ، ونظم التقييم والامتحان (١) .

مادة ٣٤ - لمدارس التعليم الثانوى الفنى أن تقوم بمشروعات انتاجية ذات صلة بتخصصها ويتم تمويل هذه المشروعات وادارتها

(١) صدر قرار وزيرى الصحة والتربية والتعليم رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن تنظيم الدراسة بالمدارس الثانوية الفنية للتريض التابعة لوزارة الصحة (الوقائع المصرية في ٢٨/١٠/١٩٨٤ - العدد ٢٤٥) .

كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٥ في شأن نظم تقييم وضوابط امتحانات النقل والدبلوم لشعب اعداد بعلى الثقافة المهنية والتدريب العملية الملحق بالمدارس الثانوية الفنية نظم السنوات الثلاث (الوقائع المصرية في ٨/٧/١٩٨٥ - العدد ١٥٦) .

ومحاسبته وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم . كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من امكانات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لاصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة .

مادة ٣٥ - يجوز للعاملين الفنيين في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات التقدم لامتحانات مدارس التعليم الثانوى الفنى من الخارج ، ويصدر بشروط التقدم للامتحان ونظامه قرار من وزير التعليم وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٣٠ من هذا القانون .

مادة ٣٦ - يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوى الفنى امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه ، دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث ، ويحدد فيه نوع التخصص .

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة . ويؤدى كل من يتقدم الى هذا الامتحان رسما قدره جنيهان .

ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهائيات الكبرى والمصرى لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم يصدر موافقة المجلس الاعلى للتعليم .

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لاكثر من ثلاث مرات ، ويجوز لوزير التعليم وفقا لقواعد يضمها في هذا الشأن أن يرفع بدخول الامتحان مرة رابعة ، على أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسما قدره خصسون جنيها .

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد السماح للطلاب الذين استنفدوا عدد مرات التقدم لامتحان شهادة انهاء الدراسة الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية نظام السنوات الثلاث والخمس (انظر التعليق على المادة ٢٩ من هذا القانون) .

مادة ٣٧ - يشترط لدخول امتحانات النقل والامتحانات العامة ألا تقل نسبة حضور الطالب عن ٧٥ ٪ من مجموع الدروس المقررة للتدريبات المهنية بصرف النظر عن سبب الغياب .

الباب الرابع

التعليم الفني نظام السنوات الخمس

مادة ٣٨ - تهدف المدارس الفنية الى اعداد فئتي « الفني الاول » ، و « المحرب » في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والادارة والخدمات .

ويتم القبول في هذه المدارس من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الاساسي ووفقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم . ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه المدارس مع تحديد مقابل الإقامة والغذاء وقواعد الاعفاء منها .

مادة ٣٩ - تحدد أقسام الدراسة الفنية نظام السنوات الخمس وفقا لمتطلبات خطط التنمية على مستوى الدولة ، ويصدر وزير التعليم - بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم - قرارات بتحديد هذه الاقسام والمواد الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان .

مادة ٤٠ - يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الادارة . ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من وزير التعليم .

مادة ٤١ - للمدارس الفنية أن تقوم بمشروعات انتاجية ذات صلة بتخصصها ، ويتم تمويل هذه المشروعات وادارتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم كما يجوز للوحدات

المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من امكانات هذه المدارس في رفع المستوى المهني لاصحاب المهن والحرف والعمال وذلك في دائمة المحافظة .

مادة ٤٢ - يعقد في نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس ويحدد فيه نوع التخصص .

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الخمسة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة . ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً قدره جنيهان ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهائيات الكبرى والصغرى لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم .

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ، ويجوز لوزير التعليم وفقاً لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخس بدخول الامتحان مرة رابعة ، على أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسماً قدره خمسون جنيهاً (١) .

مادة ٤٣ - يجوز للخريجين من مستوى فئة « الفني » وكذلك لل حاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة استكمال دراستهم الى مستوى « الفني الاول » طبقاً لشروط والايضاح التي يصدر بها قرار من وزير التعليم (٢) .

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٤ في شأن قواعد السماح للطلاب الذين استنفدوا عدد مرات التقدم لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية نظام السنوات الثلاث والخمس (انظر التطبيق على المادة ٢٩ من هذا القانون) .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٢

مادة ٤٤ - يطبق في شأن المدارس الفنية نظام السنوات الخمس حكم المادة (٢٥) من هذا القانون فيما يتعلق بالتغيب عن الدراسة - وحكم المادة (٣٧) في شأن نسبة الحضور •

مادة ٤٥ - يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف فيما لا يجاوز ثلاث مرات في المرحلة كلها ، ويجوز لن فصل بسبب استنفاد مرات الرسوب التقدم لامتحان الصف الذي بلغه من الخارج مرة واحدة ، على أن يؤدي رسماً للامتحان قدره خمسة جنيهات ، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه بعد أداء رسم إعادة القيد وقدره عشرة جنيهات •

مادة ٤٦ - يشترط في هيئات التدريس بالمدارس الفنية نظام السنوات الخمس وهيئات الإدارة بهذه المدارس أن تكون على مستوى متميز من التأهيل والكفاية وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، ويجوز أن يتضمن هذا القرار منح حوافز تشجيعية للإدارة المدرسية وهيئات التدريس •

الباب الخامس

دور المطبين والمطبات (١)

مادة ٤٧ - إلى أن تتوفر لوزارة التربية والتعليم الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين تأهيلاً تدريبياً عالياً للتدريس بمرحلة التعليم

في شأن استكمال الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الزراعية دراستهم بالمدرسة التجريبية الفنية الزراعية للتصنيع الغذائي بمسطرد إلى مستوى « الفني الأول » في تخصص الآكلين (المقتات المصرية في ١٩٨٢/١٢/٢٢ - العدد ٢٩١) .

(١) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن نظام التقويم وامتتحانات النقل والبلووم بدور المطبين والمطبات (المقتات المصرية في ١٩٨٣/٩/٦ - العدد ٢٠٥) .

الاساسى ، تتولى دور المعلمين والمعلمات اعداد معلمى الصفوف الاولى من مرحلة التعليم الاساسى وتزويدهم بالتقافة العلمية والمهنية والخبرات والمهارات اللازمة ، وتعتبر هذه الدور فى نفس الوقت مراکز للدراسات والتجريب التربوى فى مجال التعليم الاساسى بالتعاون مع كليات التربية فى المحافظة ، ومدخلا من مداخل كليات التربية ، وتتاح لخريجها فرصة الالتحاق بكليات التربية وفق القواعد التى ينظمها قانون الجامعات ولائحته التنفيذية .

مادة ٤٨ - تكون مدة الدراسة فى هذه الدور خمس سنوات دراسية ، ويتم القبول فيها من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الاساسى ووفقا للشروط التى يصدر بها قرار من وزير التعليم ، ويجوز له أن يقرر النظام الداخلى فى بعض أو كل هذه الدور مع الاعفاء من رسوم الايواء (١) .

مادة ٤٩ - يجوز انشاء شعب تخصصية بهذه الدور لاعداد نوعيات معينة من المعلمين ويصدر بتنظيم الدراسة وخططها ومناهجها ونظم امتحانات النقل وامتحان « دبلوم المعلمين والمعلمات » والنهايات الكبرى والصغرى لدرجات المواد قرار من وزير التعليم بمد موافقة المجلس الاعلى (٢) .

ويعد فى نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه دبلوم المعلمين والمعلمات ويحدد فيه نوع التخصص .

(١) جدير بالذكر أنه قد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن انشاء شعبة لمعلمات الحضنة بدور المعلمين (الوقائع المصرية فى ١١/٥/١٩٧٠ - المند ٢٥٢) .

(٢) جدير بالذكر أنه قد سبق وإن صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم دور المعلمين والمعلمات (الوقائع المصرية فى ١٢/٦/١٩٦٩ - المند ١٣٣) المعدل بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية فى ١٤/٣/١٩٧٠ - المند ٥٦) والقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ١٧/٤/١٩٧٦ - المند ٨٩) والقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ١٨/١/١٩٧٦ - المند ٢٦٥) .

مادة ٥٠ - يلحق بكل دار من دور المعلمين والمعلمات مدرسة من مدارس الصفوف الاولى لمرحلة التعليم الاساسى ، تكون مجالا لتدريب طلاب الدار أو طالباتها فى التربية العملية (١) .

مادة ٥١ - يشترط فى هيئات التدريس بدور المعلمين والمعلمات أن تكون على مستوى متميز من التأهيل والكفاية وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من وزير التعليم ويجوز أن يتضمن هذا القرار منح حوافز تشجيعية لهيئات التدريس .

مادة ٥٢ - يشكل فى كل محافظة مجلس للإشراف على دور المعلمين والمعلمات والتخطيط لسياسة القبول والاعداد التى يتقرر قبولها بها ووسائل ربطها عكويا بكليات التربية فى المحافظة . ويصدر بتشكيل هذا المجلس تحديد اختصاصاته وصلاحياته قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم .

مادة ٥٣ - لوزير التعليم أن يقرر تنظيم دراسات بدور المعلمين والمعلمات لاستكمال التأهيل العلمى والتربوى لمعلمى ونظار الصفوف الاولى من مرحلة التعليم الاساسى - أو لغير ذلك من أغراض الاعداد والتدريب فى مجال التدريس بهذه المرحلة (٢) .

(١) جدير بالذكر انه قد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظيم المدارس الابتدائية الملحقة بدور المعلمين والمعلمات (الوقائع المصرية فى ١٢/١ - ١٩٧٥ - العدد ٢٧٥) .

(٢) جدير بالذكر انه قد سبق وأن صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن استكمال التأهيل العلمى والتربوى لمعلمى ونظار وموجهى المرحلة الابتدائية (الوقائع المصرية فى ٢١/٧ - ١٩٧٧ - العدد ١٧٧) (المعدل بقرارات وزير التعليم والنوالة للبحث العلمى رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية فى ٢٦/٦ - ١٩٧٨ - العدد ١٤٨) ورقم ١٩١ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية فى ٢٠/١١ - ١٩٧٨ - العدد ٢٦٢) ورقم ٥٢ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٣/٧ - ١٩٨٠ - العدد ١٦٢) .

الباب السادس

التعليم الخاص بمصروفات (١)

مادة ٥٤ - تعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم أصلاً أو بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهني والفنى قبل مرحلة التعليم الجامعى ، ولا تعتبر مدرسة خاصة :

- ١ - دور الحضانة التى تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية •
- ٢ - المدارس التى تنشئها الهيئات الأجنبية التى يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين فى السلكين الدبلوماسى والقنصرى الأجنبى وغيرهم من الأجانب •

٣ - المراكز أو المعاهد الثقافية التى تنشئها دولة أجنبية أو هيئة دولية ، استناداً لاتفاقية ثقافية مع جمهورية مصر العربية ، يلقى فيها على معاملة خاصة لهذه المراكز أو المعاهد •

مادة ٥٥ - تنشأ المدارس الخاصة لتحقيق بعض أو كل الأغراض الآتية :

- المعاونة فى مجال التعليم الاساسى أو الثانوى (العام والفنى) وفق الخطط والمناهج المقررة فى المدارس الرسمية المناظرة •
 - التوسع فى دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة •
 - دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم •
- مادة ٥٦ -** تخضع المدارس الخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦ بشأن التعليم الخاص .

والمديرية التعليمية بالمحافظات — كما تخضع لقوانين العمل والتأمينات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

مادة ٥٧ — لا يجوز انشاء مدرسة خاصة ، أو التوسع فيها ، أو تنظيم دروس للتقوية الا بترخيص مسبق من مديرية التربية والتعليم المختصة ، على أنه بالنسبة لدارس التعليم الثانوى العام يصدر الترخيص بانشائها أو التوسع فيها بقرار من وزير التعليم ضمن اطار السياسة القومية للتعليم .

ويتعين أن يكون موقع المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لمقتضيات رسالتها التربوية طبقا للشروط والمواصفات التى يصدر بها قرار من وزير التعليم .

مادة ٥٨ — يشترط فى صاحب المدرسة الخاصة ما يأتى :

- أن يكون شخصا اعتباريا متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية .
- أن يكون قادرا على الوفاء بالتزامات المدرسة المالية ووفقا للشروط الأخرى التى يصدر بها قرار من وزير التعليم .

على أنه بالنسبة للمدارس القائمة وقت صدور هذا القانون ولا يملكها أشخاص اعتباريون تعتبر مرخصا لها بالعمل طوال مدة بقاء صاحبها على قيد الحياة .

مادة ٥٩ — يقدم طلب انشاء المدرسة الخاصة الى المديرية التعليمية بالمحافظة المختصة وذلك قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على الأقل ويدون على النموذج الذى تعده المديرية التعليمية لهذا الغرض وعلى المديرية بحث الطلب فى ضوء التخطيط العام للتعليم واحتياجات المحافظة واخطار مقدم الطلب بقبوله أو رفضه مبدئيا وأسباب ذلك ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب . ويعتبر الطلب مقبولا بصفة مبدئية اذا انقضت هذه المدة دون رد .

مادة ٦٠ - مع مراعاة أحكام المادة ٥٧ من هذا القانون يحظر على أية مدرسة خاصة أن تبدأ نشاطها قبل أن تخطر المديرية التعليمية المختصة صاحب الطلب بالموافقة النهائية ، وعليه بعد قبول طلبه مبدئياً أخطاراً المديرية التعليمية خلال خمسة عشر يوماً بالبيانات التفصيلية عن المدرسة المراد انشاؤها لتتولى تشكيل لجنة فنية لإجراء المعاينة اللازمة وعلى المديرية التعليمية المختصة إخطاره بمدى صلاحية الموقع والمبنى ومرافقه وتجهيزاته وبيانات العاملين وغير ذلك من شروط ومواصفات أخرى وذلك في مدة أقصاها شهران من تاريخ إخطاره لها بالبيانات التفصيلية أو باستكماله أوجه النقص تمهيدا لاعادة المعاينة بعد فترة يتفق عليها .

مادة ٦١ - لا يجوز بعد الترخيص للمدرسة انقيام بأى من الأعمال الآتية الا بعد موافقة الجهة التى أصدرت الترخيص :

- تغيير البيانات التى صدر الترخيص على أساسها .
- تغيير نظام المدرسة أو خطط الدراسة بها أو اتواع نظم أخرى فى قبول التلاميذ أو فى تحديد مقدار الرسوم المقررة .
- تغيير نظام المدرسة من مرحلة الى أخرى أو اضافة مراحل جديدة .
- إيقاف العمل بالمدرسة أو الامتناع عن أداء رسالتها .
- تغيير مكان المدرسة أو نقل ملكيتها .

ويجوز لمديرية التعليم المختصة ، عند ثبوت مخالفة المدرسة لأى من هذه الالتزامات أن تقرر وضعها تحت الإشراف المالى والإدارى وفى هذه الحالة تتولى المديرية التعليمية إدارة المدرسة حتى تزان المخالفة .

مادة ٦٢ - مع مراعاة أحكام قوانين التعليم والعمل والتأمينات ، تضع كل مدرسة خاصة لائحة داخلية بنظام سير العمل بها ، وتحديد

الرسوم الدراسية التي تحصل من التلاميذ في كل مرحلة على حدة وبمصدر باعتماد هذه الملائحة قرار من المحافظ المختص ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة (٦٤) من هذا القانون .

مادة ٦٣ - تكون لكل مدرسة موازنة خاصة تشمل الايرادات والمصروفات وتودع ايرادات المدرسة في حساب خاص بأحد المصارف أو مكاتب البريد ، وفقا للقواعد والنظم التي يصدر بها قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم .

مادة ٦٤ - تحدد المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ ورسوم النشاط المدرسي وثمان الكتب واشترار السيارة ومقابل التغذية والايواء بقرار من المحافظ المختص ، وذلك في ضوء مشروع موازنة المدرسة والقواعد العامة التي يصدر بها قرار من وزير التعليم .

ويجوز للمحافظ أن يقرر إعادة تقويم المصروفات المدرسية المقررة على تلاميذ المدارس الخاصة المعتمدة وقت صدور هذا القانون وذلك في ضوء القواعد العامة التي يحددها الوزير في هذا الشأن .

مادة ٦٥ - يكون نظام الدراسة والامتحانات في المدارس الخاصة مطابقا للنظام المعمول به في المدارس الرسمية المناظرة .

مادة ٦٦ - تتولى المديرية التعليمية المختصة الاشراف على المدارس الخاصة من كافة النواحي ، شأنها شأن المدارس الرسمية ، كما تشرف على امتحانات القبول والنقل بها وتعتمد نتائجها وتتولى التفتيش المالي والاداري عليها .

مادة ٦٧ - يكون لكل مدرسة خاصة ناظر وهيئة تدريس متفرغة من ذات مستوى انكفائية وبالنصاب المقرر في المدارس الرسمية المناظرة ، ويجوز للمديرية التعليمية المختصة في حالة الضرورة أن ترخص للمدرسة الخاصة بالاستعانة بمدرسين لبعض الوقت ، بشرط ألا يزيد عددهم

٢٤٥ تربية وتعليم

الدروس في هذه الحالة عن ٢٥٪ من اجمالي عدد دروس المادة الدراسية الواحدة أو الفصل الواحد • ويصدر بتنظيم علاقة العمل بين العاملين في المدرسة الخاصة وصاحبها قرار من وزير التعليم بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة •

مادة ٦٨ - يجوز للمداس الخاصة الاستعانة بالمدرسين العاملين في المدارس الرسمية على سبيل الاعارة وتحدد شروط الاعارة ومدتها بقرار من وزير التعليم •

مادة ٦٩ - تستمر المدارس الخاصة المجانية (المعانة) التي أنشئت بمقتضى قوانين سابقة ، في أداء رسالتها ، مع توفير الامكانيات اللازمة لها وفقا للمعايير التى يصدر بها قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم •

قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٤
بشأن إعفاء الطلاب الشرقيين من شرط السن المقررة للقبول
بالمعاهد المصرية (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يستثنى طلاب البلاد
الشرقية من شرط السن المقررة للقبول بمختلف معاهد التعليم المصرية .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وله أن
يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بقرار الجمهورية في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٤ فبراير
سنة ١٩٥٤) .

(١) الوثائق المصرية في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ - المجلد ١٥ مكرر .

قرار وزير التعليم رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٧
في شأن بعض الاحوال الخاصة بالغاء الامتحان او تأجيله (١)

وزير التعليم

بعد الاطلاع على قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ؛

وعلى قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل انجامى بجلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠ ؛

قرر :

(مادة ١)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة جنائية ، أو بالقرارات الصادرة في
شأن أحوال الغاء الامتحان أو الحرمان منه أو تأديب الطلاب ، يجوز
بقرار مسبب من وزير التعليم أو المحافظ المختص بحسب الأحوال ،
بناء على طلب رئيس لجنة الامتحان وبعد اجراء تحقيق كتابى ، الغاء
الامتحان أو تأجيله بالنسبة الى جميع الطلاب والتلاميذ في اللجنة عند
وقوع اخلال عام بنظام الامتحان أو سلامة اجراءاته أو شيوع النش
فيه أو التمكين له بأى وجه سواء وقعت المخالفة من داخل اللجنة
أو خارجها .

ويعتبر جميع الطلاب والتلاميذ في اللجنة ، عند الغناء الامتحان راسيين في جميع المواد مرة واحدة بالنسبة الى السنة التي ألغى امتحانهم فيها ، ما لم ينص القرار الصادر بالغاء الامتحان على غير ذلك .

(مادة ٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التعليم

دكتور / احمد فتحي سرور

قرار وزير التعليم رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٧

بشأن انشاء مركز تدريب المعلمين للحاسب الآلى وتطبيقاته (١)

وزير التعليم

بعد الاطلاع على قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ؛

قرر :

المادة الأولى - ينشأ مركز تدريب متخصص لاعداد المعلمين للحاسب الآلى وتطبيقاته ، وتكون له فروع في جميع المحافظات .

المادة الثانية - يتولى ادارة المركز مدير تنفيذى يتولى الاشراف على تنفيذ الدورات التدريبية ويعاونه عدد من العاملين .

المادة الثالثة - يتولى المركز تنفيذ الدورات والبرامج التدريبية التى يتم اعدادها بمركز اعداد البرامج والمناهج .

المادة الرابعة - تتكون هيئة التدريس في المركز من عدد من الخبراء .

المادة الخامسة - تصدر اللائحة الداخلية لتنظيم الشئون الفنية والادارية للمركز بقرار من وزير التعليم .

المادة السادسة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التعليم

مكتور / احمد فتحى سرور

قرار وزير التعليم رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٧
بشأن إنشاء المجلس التنفيذي للمشروع القومي لادخال الحاسب الآلى
وتطبيقاته فى التعليم قبل الجامعى ^(١)

وزير التعليم

بعد الاطلاع على قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ؛

قرر :

المادة الاولى - يشكل المجلس التنفيذى للمشروع القومى لادخال
الحاسب الآلى وتطبيقاته فى التعليم قبل الجامعى برئاسة وزير التعليم
وعضوية كل من :

- رئيس أكاديمية البحث العلمى
- رؤساء انقطاعات بوزارة التربية والتعليم
- أمين المجلس الأعلى للجامعات
- رئيس قطاع الدراسات التربوية واعداد المعلم بالمجلس الاعلى
للجامعات

- عميد معهد البحوث والدراسات الاحصائية
- مدير المركز انقوى للبحوث التربوية
- ممثلون لكل من الوزارات الآتية :
- التعليم المالى

الدولة للتنمية الادارية •

الصناعة •

الاعلام •

التخطيط •

المالية •

خمسة أعضاء من ذوى الخبرة يختارهم وزير التعليم لمدة عامين •

الأمين الفنى للمجلس التنفيذى ويختاره وزير التعليم •

المادة الثانية - يختص المجلس التنفيذى بوضع سياسة مشروع تعليم الحاسب الآلى وتطبيقاته ورسم خطته ودراسة كل ما يعرضه وزير التعليم خاصا بهذه السياسة وله فى سبيل ذلك :

١ - تحديد السياسة التى تهدف الى اعداد هيئات التدريس لمختلف مراحل التعنيم فى مجال الحاسب الآلى وتطبيقاته وتحديد سياسة وضع المناهج المختلفة وكيفية اعداد البرامج فى هذا المجال •

٢ - متابعة وتقييم تنفيذ السياسة العامة للمشروع سالف الذكر •

٣ - دراسة اقتصاديات تعليم الحاسب الآلى وتطبيقاته •

٢ - وضع الأسس المناسبة لاختيار الأجهزة والمعدات اللازمة لتعليم الحاسب الآلى وتطبيقاته •

المادة الثالثة - يكون للمجلس التنفيذى أمانة فنية ، ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم ، وتقوم الأمانة باعداد الدراسات والتقارير والبحوث والاحصاءات اللازمة للعرض على المجلس ، والتحضير لاجتماعاته وابلاغ قراراته وتوصياته ومتابعة تنفيذها •

المادة الرابعة - تصدر اللائحة الداخلية لتنظيم الشؤون الفنية والإدارية والمالية للمجلس وأمانة فنية بقرار من وزير التعليم بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى *

المادة الخامسة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره *

صدر فى ١٩٨٧/٩/٢ .

وزير التعليم

دكتور / أحمد فتحى سرور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١

بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على دستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛

وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم ؛

وبناء على ما عرضه وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى ،

قرر :

مادة ١ - يشكل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة وزير التعليم وعضوية كل من :

— اثنان من رؤساء الجامعات ، يختارهما المجلس الأعلى للجامعات
لمدة عامين •

— رئيس أكاديمية البحث العلمى •

— نائب وزير التربية والتعليم ، (أميننا عاما) •

— نقيب المعلمين •

(١) الجريدة الرسمية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ — المند ٤٢ .

- أمين المجلس الأعلى للجامعات •
- رئيس لجنة قطاع الدراسات التربوية واعداد المعلم بالمجلس الأعلى للجامعات •
- الوكلاء الأول ووكلاء وزارة التربية التعليم بالديوان العام والمحافظات •
- مدير المركز القومي للبحوث التربوية •
- أحد الوكلاء الاول أو الوكلاء يختاره الوزير المختص بكل من الوزارات الآتية :
- * التعليم العالي •
- * الأثرر •
- * التخطيط •
- * المالية •
- * القوى العاملة •
- * الثقافة •
- * الصناعة •
- * الزراعة •
- ممثل للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا —
 يختاره المشرف على المجالس القومية المتخصصة لمدة عامين •
- خمس أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة بقطاعات الانتاج والخدمات
 يختارهم رئيس المجلس لمدة عامين •
- وللمجلس أن يدعو الى جلساته من يرى دعوته عند مناقشة موضوع
 مهمين •

والوزير بعد موافقة المجلس أن يشكل مجالس نوعية منبثقة عنه من بين أعضائه وغيرهم من المعنيين تختص بمرحلة أو نوعية من نوعيات التعليم قبل الجامعي .

مادة ٢ - يختص المجلس الاعلى للتعليم قبل الجامعي بالتخطيط لهذا التعليم ورسم خطته وبرامجه وبدراسة كل ما يعرضه وزير التعليم خاصة بالسياسة العامة للتعليم ، وله في سبيل ذلك :

١ - تحديد الخطوط العامة للسياسة التعليمية والتربوية في كافة مراحل التعليم قبل الجامعي ونوعياته المختلفة بما يحقق الاهداف القومية في اطار السياسة العامة للدولة .

٢ - وضع سياسة ربط التعليم بخطة التنمية الشاملة للدولة وتطويره بما يحقق اهداف هذه الخطة واحتياجات المجتمع والأقائيم والبيئات المختلفة .

٣ - رسم السياسة التي تهدف الى اعداد هيئات التدريس وتوفير القوى البشرية اللازمة لمختلف مراحل التعليم ونوعياته .

٤ - متابعة وتقييم السياسات العامة لتطوير وتحديث التعليم .

٥ - النظر في السياسة والاطار العام للبحوث التربوية والدراسات المتصلة بمختلف الموضوعات التعليمية وتقييمها .

٦ - رسم السياسة العامة للكتب المدرسية ووضع النظم الخاصة بها .

٧ - تنظيم شؤون التلاميذ الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والاتحادات .

٨ - دراسة اقتصاديات التعليم والاطار المام للخطة ومشروع الموازنة .

٩ - المرافقة على ما يأتى :

(١) تحديد مدة السنة الدراسية وعدد الدروس الأسبوعية

في كل مرحلة وصف دراسي والمواد الدراسية ، وتوزيع
الندروس على الصفوف وأقرار المناهج وكثافات الفصول
ونظم التقويم والامتحانات ، وفرص الرسوب والاعادة ،
والنهائيات الكبرى والصغرى لدرجات مواد الامتحان ،
ومواعيد امتحانات الشهادات العامة .

(ب) اضافة بعض المواد الدراسية في أى صف من الصفوف بحسب
مقتضيات تطوير التعليم أو وفقا لاحتياجات البيئة المحلية .

(ج) انشاء مدارس تجريبية ووضع شروط وقواعد القبول بها ،
ونظم الدراسة والامتحانات فيها ، وتتخذ هذه المدارس
مجالا لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيدا لتعميمها .

(د) تحديد شروط اللياقة انطوية اللازمة للقبول في مختلف
مراحل التعليم ، والصوافز التشجيعية للتلاميذ ونظام
التأديب والعقوبات التي توقع على التلاميذ وأحوال النماء
الامتحان أو الحرمان منه ، ونظام اعادة القيد .

(هـ) تحديد الاقسام والشعب بالتعليم الثانوى العام ، وخططها
والمناهج ومواد الدراسة الأساسية والاختيارية ونظام
الامتحان .

(و) تحديد مواصفات المدارس انفية نظام الثلاث سنوات
والخمس سنوات ، وخطط الدراسة بها ، والمسئوليات الملقاة
عليها ، وكذلك تحديد أقسامها وتخصصاتها .

(ز) انشاء شعب التخصص بدور المعلمين والمعلمات في إطار
السياسة العامة لاعداد المعلمين .

(ح) وضع القواعد والنظم الخاصة بموازنات مدارس التعليم
الخاص .

(ط) وضع المعايير التي تكفل توفير الامكانات اللازمة للمدارس
المجانية (المعانة) .

١٠ - ابداء الرأى فى المسائل الآتية :

(أ) تحديد مستويات الكفاية لميئات التدريس والاشراف والتوجيه
الفنى فى مختلف مراحل التعليم •

(ب) وضع نظام القبول وتحديد الاتجاهات العامة ، لاعداد من
يقبلون بمراحل التعليم المختلفة ونوعياته وتخصصاته بما
يتناسب مع الأهداف القومية •

(ج) انشاء مدارس لتعليم ورعاية المتفوقين بما يكفل تنمية
مواهبهم وصقلها ، ومدارس للتربية الخاصة ، ورعاية
الموهوبين بما يتلائم وقدراتهم واستعداداتهم ووضع شروط
القبول وخطط الدراسة ونظم الامتحانات فى كل نوعية
منهما •

مادة ٣ - يجتمع المجلس الأعلى للتعليم أربع مرات على الأقل فى
العام بناء على دعوة من وزير التعليم • وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور
الاعلبية المطلقة لاعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين •

مادة ٤ - يشكل للمجلس الأعلى للتعليم أمانة فنية ، ويصدر
بتشكيلها قرار من وزير التعليم بناء على اقتراح نائب الوزير الذى يرأس
الأمانة الفنية ، وتقوم الأمانة باعداد الدراسات والتقارير والبحوث
والاحصاءات اللازمة للعرض على المجلس ، والتحضير لاجتماعاته وابلاغ
قراراته وتوصياته ومتابعة تنفيذها •

مادة ٥ - تصدر اللائحة الداخلية لتنظيم الشؤون الفنية والادارية
والمالية للمجلس ، وأمانته الفنية بقرار من وزير التعليم بعد أخذ رأى
المجلس الأعلى للتعليم •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية •

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ ذى القعدة سنة ١٤٠١ (٢٨ سبتمبر
سنة ١٩٨١) •

قرار وزير التربية والتعليم
رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦
بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية (١)

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات
 التعاونية ؛

وعلى قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٣ باعتبار وزارة
 التربية والتعليم الجهة الادارية المختصة المنصوص عليها في القانون رقم
 ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات التعاونية وذلك بالنسبة للجمعيات
 التعاونية لتأسيس المدارس الخاصة وادارتها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ في شأن التعليم
 الخاص ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن الجمعيات
 التعاونية التعليمية ؛

وينشاء على ما ارتآه مجلس رؤساء القطاعات والادارات المركزية
 بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ ؛

ومراعاة للمصلحة العامة وصالح العمل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تعتبر جمعية تعاونية تعليمية كل جمعية تنشأ بهدف تأسيس المدارس
 الخاصة وادارتها طبقا لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والقرارات
 المنفذة له .

(المادة الثانية)

تكون عقود تأسيس الجمعيات التعاونية التعليمية طبقا للنموذج المبين في الملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار .

(المادة الثالثة)

يكون النظام الداخلى للجمعيات التعاونية التعليمية طبقا للنموذج المبين في الملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار .

(المادة الرابعة)

يعمل بالقواعد الواردة في الملحق رقم (٣) المرافق لهذا القرار في شأن شهر الجمعية التعاونية التعليمية .

(المادة الخامسة)

على الجمعيات التعاونية التعليمية القائمة وقت صدور هذا القرار أن تعدل أوضاعها طبقا لاحكامه ، ويتم دعوة الجمعيات العمومية للمدارس لانتخاب مجالس ادارتها ، ثم الجمعيات العمومية للجمعيات المشتركة والجمعيات العامة لانتخاب مجالس ادارتها .

(المادة السادسة)

يعمل بالاحكام المرافقة في شأن الجمعيات التعاونية التعليمية — على أن يلغى القرار الوزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ، كما يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر في ١٩٨٦/٢/٦ .

وزير التربية والتعليم
منصور حسين

الملحق رقم (١)

نموذج عقد تأسيس جمعية تعاونية تعليمية

في يوم الموافق / / ١٩ بمدينة بمحافظة . . .
أبرم هذا العقد بين كل من المؤسسين الآتية أسماؤهم :

(لا يقل عددهم عن عشرة)

الاسم : محل الإقامة :

أقر المؤسسون بأهليتهم للتعاقد واتفقوا على ما يأتي :

١ - تنشأ جمعية تعاونية تعليمية لتأسيس مدرسة . . . الخاصة
وادارتها ويطلق على الجمعيات اسم الجمعية التعاونية التعليمية لمدرسة . .

٢ - منطقة عمل الجمعية .

٣ - مسئولية الاعضاء في الجمعية محدودة بقدر ما لكل منهم من
أسهم .

٤ - مدة الجمعية غير محدودة وتباشر نشاطها من تاريخ النشر في
الوقائع المصرية .

٥ - رأس مال الجمعية المدفوع مئنيح جنبها قيمة عدد سهم
باعتبار قيمة السهم (لا تتجاوز قيمة السهم جنبها واحدا للجمعية التعاونية
المدرسية ، وأربعة جنيهات للجمعية المشتركة والعامة) .

وقد تم ايداعه ببنك بالايصال رقم . . . بتاريخ / / ١٩

٦ - مسئولية المؤسسين تضامنية عما يترتب على تكوين الجمعية

٢٦١ تربية وتعليم

من الترامات وعن كافة الأموال المكتتب بها حتى يتم تسليمها لمجلس
الادارة •

وقد انتخب المؤسسون من بينهم لجنة مؤقتة لتتمام اجراءات التأسيس
من السادة :

_____	_____
_____	_____
_____	_____

٧ - نقر نحن المؤسسون النظام الداخلى للجمعية المرافق ونعتبره
جزءا مكمل لهذا العقد •

المؤسسون	(توقيعات)
_____	_____
_____	_____
_____	_____
_____	_____

الملحق رقم (٢)

القسم الاول

نموذج النظام الداخلى للجمعية التعاونية التعليمية

الباب الاول

اسم الجمعية ، مقرها ، منطقة عملها ، اغراضها •

مادة ١ - يطلق على الجمعية اسم (الجمعية التعاونية التعليمية
لدرسة . . .) •

مادة ٢ - مقر الجمعية بمدينة منطقة أعمالها

مادة ٣ - مدة الجمعية غير محددة وتباشر نشاطها من تاريخ
النشر المنصوص عليه فى الملحق رقم ٣ من هذا القرار •

مادة ٤ - تقوم الجمعية بغرض تأسيس مدرسة
الخاصة وادارتها طبقا لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وأحكام
القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٣ ، وهذا القرار ، والقرارات
المعدلة لهما •

الباب الثانى

أموال الجمعية ومسئولية أعضائها

مادة ٥ - يتكون رأس مال الجمعية التعاونية التعليمية من أسهم
سمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة قيمة كل منها جنيه واحد
يُردى دفعة واحدة عند الاكتتاب •

مادة ٦ - تتكون موارد الجمعية من :

(١) الاحتياطى القانونى المنصوص عليه فى هذا النظام •

(ب) التبرعات والاعانات غير المشروطة من المواطنين والهيئات الوطنية الممنوحة لها بعد موافقة المحافظ المختص .

(ج) التبرعات والاعانات الممنوحة من أفراد أجنبية أو هيئات أجنبية بموافقة المحافظ المختص فيما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه وبموافقة وزير التربية والتعليم فيما لا يجاوز ٥٠ ألف جنيه ، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك .

وفي جميع الأحوال يجب إخطار الوزارة (الإدارة العامة للتعليم الخاص) ببيان هذه التبرعات أو الاعانات من حيث قيمتها والجهة المانحة وأغراض المنحة ونواحي صرفها .

(د) مقابل مصروفات الإدارة وقدره جنيه واحد يحصل عن كل تلميذ مقيد بالمدرسة .

مادة ٧ - تودع أموال الجمعية في حساب خاص باسمها بأحد المصارف أو مكاتب البريد .

مادة ٨ - تكون أسهم الجمعية اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها الا بسبب ديون الجمعية .

مادة ٩ - لا يجوز للجمعية أن تصدر أسهما تريد قيمتها على جنيه واحد يؤدي دفعة واحدة عند الاكتتاب .

مادة ١٠ - لا يجوز تعليق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من سهم ، كما لا يجوز أن يملك العضو الواحد من الأسهم أكثر من قيمة خمس رأس مال الجمعية .

مادة ١١ - يقدم طلب الاكتتاب الى المؤسسين أو مجلس إدارة الجمعية بحسب الأحوال مشفوعا بقيمة الاسهم المكتتب فيها كلها مع مقابل اكتتاب قدره مائتى مليم مهما يكن عدد الاسهم واسم طالب

الاكتساب ومهنته وجنسيته وبيت المؤسسون أو مجلس الادارة في هذا الطلب في مدى شهر من تاريخ تقديمه ، فاذا لم يتم البت في الطلب خلال هذه المدة اعتبر مقبولا .

مادة ١٢ - مسئولية أعضاء الجمعية عن التزاماتها محدودة بقدر ما لكل منهم من أسهم .

الباب الثالث

شروط اكتساب العضوية واسباب زوالها (١)

مادة ١٣ - (أ) البند (ب) مستبدل بقرار وزير التعليم رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٧) يشترط فيمن يكون عضوا بالجمعية ما يأتي :

(أ) أن يقبل نظام الجمعية كتابة وأن يكتب في سهم واحد على الأقل مع أداء قيمة الاسهم بالكامل .

(ب) أن يكون من بين أولياء الامور الشرعيين للطلاب أو التلاميذ المقيدين بالمدرسة وأن يكون مقيما في المنطقة التي تقع المدرسة في دائرتها .

(ج) أن يكون من مواطني جمهورية مصر العربية .

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(١) صدر قرار وزير التعليم رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٧ (اللوائح المصرية في ١٩٨٧/٥/٢٦ - العدد ١٢٢) ونص في مادته الثانية على ما يلي :

« مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثالث من الملحق رقم (١) من القرار الوزاري رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أو بحكم المادة (٢٠) من هذا الملحق تسقط العضوية عن عضو مجلس ادارة الجمعية التعاونية التعليمية بمجرد زوال صفته كولي أمر شرعى لطالب أو تلميذ مقيد بالمدرسة ، أو بانتهاء قيد هذا الطالب أو التلميذ فيها أيا كان سبب انتهاء القيد » .

(أ) ألا يكون قد سبق فصله تأديبيا من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو احدى الهيئات العامة أو المدارس الخاصة ما لم يكن قد مضى على فصله أربع سنوات وبشرط ألا يكون الفصل بسبب جريمة خلقية .

مادة ١٤ - باب العضوية مفتوح ، ولكل شخص تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها بالمادة السابقة حق الاكتتاب في رأس مال الجمعية .

مادة ١٥ - تزول العضوية في الحالات الآتية :

(أ) وفاة العضو .

(ب) انسحاب العضو بتقديم استقالته الى مجلس الادارة .

(ج) تنازل العضو عن أسهمه لآخر ، بشرط موافقة مجلس الادارة .

(د) فصل العضو اذا أتى عملا يضر بصالح الجمعية ماديا أو أدبيا ويثبت زوال العضوية بقرار من مجلس الادارة بعد تحقيق يجريه بالاشتراك مع الادارة أو المديرية التعليمية المختصة ، على أن يعتمد قرار الفصل مدير المديرية أو الادارة التعليمية .

(هـ) اذا فقد شرطا من شروط العضوية .

مادة ١٦ - للعضو المنسحب الحق في استرداد قيمة أسهمه بشرط ألا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية الى أقل من نصف أقصى قيمة وصل اليها رأس المال منذ نشأة الجمعية ، وتخفيض قيمة ما يسترده العضو المنسحب بنسبة ما قد أصاب الجمعية من عجز في مالها .

مادة ١٧ - يظل العضو المنسحب أو المفضول أو المتنازل عن أسهمه مسئولا قبل الغير لمدة سنتين من تاريخ خروجه من الجمعية عن الالتزامات التي ترقبت على أعمالها حتى ذلك التاريخ .

الباب الرابع مجلس الادارة

مادة ١٨ - يدير الجمعية مجلس ادارة يشكل من ثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الاعضاء بالاقتراع السرى ، بالاضافة الى ناظر المدرسة أو مديرها بحكم وظيفته •

ومدة العضوية في مجلس الادارة سنتان تبدأ من تاريخ أول اجتماع له بعد انعقاد الجمعية العمومية السنوية ويتجدد انتخاب نصف عدد الاعضاء المنتخبين سنوياً بطريق الاقتراع السرى ، على ألا يتقدم للترشيح من أمضى مدتين متتاليتين •

مادة ١٩ - يشترط فيمن يكون عضواً بمجلس الادارة - بالاضافة الى الشروط المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا النظام ما يأتي :

- (أ) ألا يكون من الذين يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم عملاً من الاعمال التي تراولها الجمعية وتتعارض مع مصالحها •
- (ب) ألا يكون متعاقدًا مع الجمعية على معاملات تعود عليه بالربح •

(ج) أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية خمسة عشر يوماً على الأقل قبل فتح باب الترشيح ، ويستثنى من ذلك أعضاء مجلس الادارة الاول •

(د) ألا يكون عاملاً في جهة رسمية أو أهلية لها اتصال بنواحي الادارة أو الاشراف أو التوجيه أو التمويل أو التحصيل بالنسبة للجمعيات التعاونية •

(هـ) أن يكون حاصلاً على مؤهل متوسط على الأقل بالنسبة لمرحلة التعليم الاساسي ، وعلى مؤهل عال بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي •

مادة ٢٠ - (١) تسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة إذا فقد شرطاً من شروطها ، كما يجوز إسقاط عضوية مجلس الإدارة بقرار من وزير التربية والتعليم بعد اجراء تحقيق مع العضو أو بقرار من الجمعية العمومية ، وذلك في الحالات الآتية :

(أ) التخلف عن حضور جلسات مجلس الإدارة ثلاث مرات متتالية في السنة أو ست مرات متفرقة طوال مدة العضوية بدون أعذار مقبولة يقرها المجلس .

(ب) العبث بسجلات الجمعية أو أدواتها أو أختامها أو تعمد إتلافها أو إساءة استخدامها .

(ج) عدم تنفيذ أحكام قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته وقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والقرارات المنفذة له .

(د) الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن الجمعية بقصد عرقلة تحقيق أغراضها .

(هـ) إذا أتى عملاً من شأنه الإضرار بمصالح الجمعية أو حسن سير العمل فيها .

(و) إذا استغل سلطته ولم يراع العدالة في أداء الخدمات التعليمية .

(١) صدر قرار وزير التعليم رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٥/٢٦ - العدد ١٢٢) ونص في مادته الثانية على ما يلي :

« مع عدم الإخلال بأحكام الباب الثالث من الملحق رقم (١) من القرار الوزاري رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه أو بحكم المادة (٢٠) من هذا الملحق تسقط العضوية عن عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية التعليمية بمجرد زوال صفة كركلى أمر شرعى لطالب أو تلميذ متقيد بالمدرسة ، أو بإنهاء قيد هذا الطالب أو التلميذ فيها أيا كان سبب انتهاء القيد » .

(ز) أحداث عجز في العهد الشخصية ، مع الزامه برد هذا المعجز خلال خمسة عشر يوما على الأكثر .

(ح) ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٧٨ ، ٧٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية والمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات وهي :

١ - اذا تمعد في عمله أو حساباته أو في تقاريره المبلغه الى الجهات المختصة أو الى الجمعية العمومية ايراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الجمعية أو تمعد اخفاء كل أو بعض الوقائع أو المستندات المتعلقة بهذه الحالة .

٢ - اذا تمعد توزيع فوائد أو عائذ أو مكافآت على الاعضاء لم تؤخذ من الارباح الحقيقية للجمعية عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد بالحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريق التدليس .

٣ - اذا أصدر أسهمها بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها .

٤ - اذا أقرض أو قدم مالا أو أجرى عمليات ايداع نقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين في القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ أو في لائحته التنفيذية أو في نظام الجمعية .

٥ - اذا لم يقيم بتنفيذ الالتزامات التى يفرضها عليه القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ أو اللائحة التنفيذية أو نظام الجمعية .

٦ - اذا خالف نص المادة ٥٦ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

٧ - اذا زاول النشاط التعاونى قبل النشر عن الجمعية التعاونية في الوقائع المصرية .

٨ - اذا اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها من حيازة الجمعية أو استولى بغير حق على مال لها أو سهل ذلك لغيره .

وعلى العضو الذى يتقرر اسقاط عضويته أن يبادر بتسليم ما فى عهده من أموال الجمعية أو سجلاتها أو مستنداتها الى مجلس ادارة الجمعية • ولا يجوز للعضو الذى أسقطت عنه العضوية أن يعمد ترشيح نفسه لمجلس الادارة الا بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ اسقاط عضويته •

مادة ٢١ - اذا خلت أماكن فى مجلس الادارة لاي سبب كان • فعلى مجلس الادارة أن يعلن من خلو المكان ويدعو من حصل على الاصوات التالية لمن سبق انتخابهم لشغل المكان الخالي •

مادة ٢٢ - لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارا بحل مجلس ادارة الجمعية التماونية التظيمية أو مجلس ادارة الجمعية العامة فى الاحوال الآتية :

(أ) اذا طرأت على الجمعية عقبات تحول دون اتمام الرسالة التى انشئت الجمعية من أجلها •

(ب) اذا ضاع رأس مال الجمعية كله أو بعضه أو عجزت عن الوفاء بالتزامات المدرسة بحيث يصبح استمرارها فى العمل أمرا مستحيلا •

(ج) اذا نقص عدد الاعضاء عن عشرة •

(د) اذا اندمجت الجمعية فى جمعية أخرى •

(هـ) اذا اشتغلت الجمعية بالمسائل غير التعليمية •

(و) اذا ثبت أنه من المتعذر عليها مواصلة عملها بانتظام ، سواء لاضطراب أعمالها اضطرابا مستمرا ، أو لتكرار إخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون ، أو لخروجها على القواعد التى قررها القانون أو نظام

الجمعية ، أو لحجوث منازعات بين الاعضاء أو لاي سبب آخر يقدره وزير التربية والتعليم .

وذلك كله اذا لم يسر الوزير حل الجمعية اداريا أو طلب حلها بحكم قضائي .

مادة ٢٢ - ينتخب مجلس الإدارة سنويا من بين أعضائه رئيسا للمجلس ونائبا له وسكرتيرا وأميناً للصندوق .

ويختص السكرتير بالاعمال الآتية :

(أ) تحرير الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتحرير محاضر هذه الاجتماعات واعتمادها من رئيس مجلس الإدارة .

(ب) تحرير جميع المراسلات الخاصة بالجمعية وتسلم المكاتبات الواردة بها .

(ج) امساك السجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا النظام .

(د) حفظ كافة الاوراق ومستندات الجمعية وأختامها في مقر الجمعية .

ويختص أمين الصندوق بالاعمال الآتية :

(أ) التوقيع مع عضوين من مجلس الإدارة يختارهما المجلس على أذونات السحب من أموال الجمعية المودعة بالمدفوع .

(ب) حفظ المبالغ التي يقرر مجلس الإدارة ابقاها على ذمة المصاريف النثرية في خزانة الجمعية التي في عهده .

(ج) الاحتفاظ بالضمائم والإيصالات وأذونات الصرف وكافة الاوراق التي لها قيمة مالية .

(د) استلام الاموال المستحقة للجمعية لدى الاعضاء أو غيرهم وتوريدها لحساب الجمعية في الجهة التي يمينها مجلس الإدارة أو صرفها طبقا لقرارات المجلس بعد اثباتها في دفتر الصندوق الذي يعمدته .

مادة ٢٤ - يختص مجلس الإدارة بكافة الاعمال اللازمة لإدارة شئون الجمعية والنظر في المسائل المنوطة بصاحب المدرسة الخاصة والمخصوص عليها بالقرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ وله على الاخص .

(أ) تنفيذ قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة له وقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وقراراته التنفيذية والقرارات التي تنظم سير العمل بالمدارس الخاصة .

(ب) تعيين مديري أو نظار المدارس التابعة للجمعية التعاونية ، وذلك بناء على ترشيح المديرية أو الادارة التعليمية المختصة ، وبمعد موافقة وزير التربية والتعليم على هذا الترشيح .

(ج) اختيار عضوين للتوقيع مع أمين الصندوق على أذن الصرف من أموال الجمعية المودعة بالبنك أو البريد .

(د) التعاقد مع دور النشر والطباعة - اذا لم تسكن الجمعية مشتركة في الجمعية المسامة - على شراء وطبع كتب اللغات الاجنبية للمستوى الرفيع ، والكتب المترجمة المعتمدة من وزارة التربية والتعليم ، وتحديد أسعار هذه الكتب بمعد الرجوع الى الاجهزة المختصة بالوزارة .

(هـ) تمثيل المدرسة قبل الغير ، وأمام القضاء وينوب عنه في ذلك رئيس مجلس الإدارة بصفته .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يفوض مدير المدرسة في تمثيله في بعض الامور السابقة ، على أن يتقدم الجمعية بكلفة معاملات المجلس قبل الغير

طالما كانت في حدود الاعمال الداخلية في اختصاصه بمقتضى قانون الجمعيات التعاونية والقرارات المنفذة له وهذا النظام .

وللمجلس أن ينيب عنه في تنفيذ قراراته كلها أو بعضها عضوا أو أكثر من أعضائه على أن يقدم للمجلس بيانا عما تم في العمل الذي أنيب فيه .

مادة ٢٥ - يجب على مجلس الإدارة إبلاغ الإدارة أو المديرية التعليمية المختصة والجمعية العامة بأسماء أعضائه ومهمتهم ووظائفهم بالمجلس وكل تغيير يحدث في تشكيله وذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتخاب .

مادة ٢٦ - ينعقد مجلس الإدارة بمقر الجمعية بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر .

ويتولى مدير المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة تحديد ممثل لها ، وآخر عن النقابة الفرعية للمعلمين بالاتفاق مع رئيس النقابة ، لكي يخضرا اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون لهما صوت معدود .

ويكون الانعقاد صحيحا اذا حضره أغلبية الاعضاء ، ويرأس الجلسة الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو أكبر الاعضاء الحاضرين سنا في حالة غيابهما ، ويجوز انعقاد المجلس في غير مقر الجمعية بشرط موافقة جميع الاعضاء .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين .

ويجب تبليغ صور محاضر جلسات مجلس الإدارة الى الإدارة أو المديرية أسماء الاعضاء الحاضرين والقرارات الصادرة والاصوات التي حازها كل قرار ويوقع عليها بجميع الاعضاء الحاضرين .

ويجب تبليغ صور محاضر جلسات مجلس الإدارة الى الإدارة

أو المديرية التعليمية المختصة وإلى الجمعية العامة والإدارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع على الأكثر .

مادة ٢٧ - يضع مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية ما يلي :

(أ) تقريراً سنوياً عن نشاط الجمعية التربوي والتعليمي مقارناً بالسنوات السابقة .

(ب) موازنة مالية للمدرسة تشمل الإيرادات والمصروفات .

(ج) الحساب الختامي للمدرسة عن السنة المالية المنتهية ، على أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر شهر سبتمبر .

وتقدم الموازنة والحسابات الختامية إلى الإدارة أو المديرية التعليمية المختصة ، وتحتفظ الجمعية بصورة منها ويضع مجلس الإدارة الحساب الختامي الخاص بالجمعية عن السنة المالية المنتهية وحساب الأرباح والخسائر مرفقاً به الحسابات الختامية الخاصة بالمدرسة وما يفيد إيداع فائض ربح المدرسة في إيرادات الجمعية وما اتخذ لسد العجز أن وجد .

ويتولى المجلس عرض الحساب الختامي - مشفوعاً بالمستندات المثبتة له على مراجع الحسابات لفحصها قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

مادة ٢٨ - يحفظ الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة والمراجعين والمفتشين في مقر الجمعية لمدة ثمانية أيام على الأقل قبل انعقاد الجمعية ، حتى يتسنى لكل عضو الاطلاع عليها .

ويجب إرسال صورة من الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر إلى الإدارة أو المديرية التعليمية المختصة والجمعية العمومية والإدارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة بمجرد اعتمادها من مراجع

الحسابات وقبل اجتماع الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل ، كما يجب إبلاغ الإدارة أو المديرية التعليمية والجمعية العامة والإدارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية وتصديقها على هذه الحسابات وذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الاجتماع .

مادة ٢٩ - يجوز بقرار من الجمعية العمومية السنوية منح أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم مكافآت عن عملهم ، على ألا يجاوز مجموع هذه المكافآت ١٠ ٪ من صافي الربح الفعلي .

ويصرف للأعضاء بدل انتقال عن كل جلسة يحضرها العضو بالفئة التي يحددها مجلس الإدارة وتقرها الجمعية العمومية السنوية .

مادة ٣٠ - يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لمدة سبعة أيام تبدأ من اليوم الرابع لتاريخ الإعلان عن موعد انعقاد الجمعية على أن تتم انتخابات مجلس الإدارة خلال شهر أكتوبر وتتبع في ذلك الاجراءات الآتية :

(أ) تقدم طلبات الترشيح الى سكرتير الجمعية بمقرها ويحدد في الطلب تاريخ تقديمه وقيدده بالسجل المعد لذلك .

(ب) تعرض الطلبات المقدمة للترشيح على مجلس الإدارة لمراجعتها والتحقق من انطباق شروط الترشيح وذلك خلال الثلاثة أيام التالية لفتح باب الترشيح .

(ج) يعد كشف بأسماء المرشحين المستوفين للشروط يعطى بمقر الجمعية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣١ - تشكل المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة لجنة من الشئون القانونية والتعليم الخاص للإشراف على اجراءات الانتخابات

في كافة مدارسها والمديرية الحق في استبعاد أى مرشح ترى أن وجوده في غير مصلحة العملية التربوية والتعليمية ، وذلك بقرار مسبب ويتم اخطار صاحب الشأن به .

مادة ٢٢ - يجوز التظلم الى الوزارة من قرار المديرية أو الإدارة التعليمية باستبعاد أحد المرشحين في خلال أسبوعين من تاريخ الاخطار ، وعلى الوزارة أن تبت في هذا التظلم في خلال أسبوعين ويعتبر مضي هذه المدة دون بحثه بمثابة رفضه .

مادة ٢٣ - اذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة يطن فوز المرشحين بالتركية ويماد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لاستكمال العدد المطلوب بنفس الاجراءات السابقة .

مادة ٢٤ - يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه أو أكثر الاعضاء سبنا في حالة غيابها .

ويعين الرئيس بعد موافقة الجمعية العمومية اثنين أو ثلاثة ملاحظين على الاكثر لمراقبة التصويت .

مادة ٢٥ - تدون محاضر جلسات الجمعية وقراراتها بدفتر محاضر الجلسات ويوقع عليها الرئيس وملاحظو التصويت وخمسة على الاقل من الاعضاء الحاضرين .

ويجب أن يتضمن محضر الجلسة أسماء أعضاء الجمعية الحاضرين والرئيس وملاحظي التصويت ولجنة المديرية أو الإدارة التعليمية والقرارات الصادرة وعدد الاصوات التي حازها كل قرار .

وتبلغ صور محاضر جلسات الجمعية العمومية الى الإدارة أو المديرية التعليمية المختصة والجمعية العامة وللادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الاجتماعات .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ٣٦ - تتألف الجمعية العمومية من جميع الاعضاء ولكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الاسهم التي يملكها ، ويجب على الاعضاء حضور الاجتماع بأنفسهم .

مادة ٣٧ - يجب على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية السنوية للاعتقاد خلال الاربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للنظر بصفة خاصة في المسائل الآتية :

- (أ) تقرير مجلس الادارة عن نشاط الجمعية التعليمي والتربوي .
- (ب) التصديق على الحسابات السنوية .
- (ج) مناقشة تقارير مجلس الادارة والمديرية أو الادارة التعليمية المختصة ومراجع الحسابات .
- (د) انتخاب أعضاء مجلس الادارة .
- (هـ) اختيار مراجع الحسابات للعام التالي .
- (و) انتخاب مندوبين لا يزيد عددهم على ثلاثة من بين أعضاء الجمعية ومن غير مجلس الادارة يمثلون الجمعية في الدعاوى التي تقرر الجمعية العمومية رفعها لمصلحة الجمعية ضد مجلس الادارة أو أحد أعضائه .

ولا يعتبر اجتماع الجمعية صحيحا إلا بحضور الاغلبية المطلقة لعدد أعضائها ، فإذا قل عدد الحاضرين عن ذلك وجب تأجيل الاجتماع الى جلسة أخرى تعقد خلال الخمسة عشر يوما التالية ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره $\frac{1}{10}$ عدد الاعضاء بحيث لا يقل عن خمسة وإذا لم يحضر هذا العدد تصالف فوائد الاسهم والمائد لهذه السينة الى الاحتياطي القانوني .

وتصدر القرارات بأغلبية عدد أصوات الحاضرين فإذا تساوت
اعتبر الأمر مرفوضاً •

مادة ٣٨ — تنعقد الجمعية العمومية انعقاداً غير عادي بناء على
طلب وزير التربية والتعليم أو الجمعية العامة ، أو مراجع الحسابات ، أو
 $\frac{1}{10}$ عدد أعضاء الجمعية بحيث لا يقل عن خمسة ، أو نصف عدد أعضاء
مجلس الإدارة على الأقل ، ويجب أن يبين في الدعوة المسائل التي
دعيت الجمعية من أجلها إلى اجتماع غير عادي •

مادة ٣٩ — تنعقد الجمعية العمومية الاستثنائية التي يشترك فيها
ثلثا عدد الأعضاء على الأقل بناء على دعوة من مجلس الإدارة لإصدار
قرار بحل الجمعية اختيارياً ، وذلك بشرط موافقة نصف عدد أعضاء
الجمعية جميعها ، فإن لم يشترك العدد المطلوب أو لم تتم موافقة
نصف عدد الأعضاء على الأقل فلا يجوز عرض الاقتراح على الجمعية
العمومية مرة أخرى قبل مضي ستة أشهر على الأقل •

مادة ٤٠ — يوجه مجلس الإدارة الدعوة للجمعية العمومية السنوية
والمادية للاجتماعين الأول والثاني في اعلان واحد ، ويجب أن يصدر هذا
الاعلان قبل حلول موعد الاجتماع الأول بثلاثة أسابيع على الأقل
والا يتعدى الموعد المحدد للاجتماع الثاني الخمسة عشر يوماً .
لإلية للاجتماع الأول ، ويجب أن يبين في الدعوى مكان وزمان الاجتماع وجدول
الاعمال ويرسل الاعلان الجديد بالبريد الموصى عليه إلى جميع
الأعضاء ، كما يعلن في مكان ظاهر بمقر الجمعية •

مادة ٤١ — تنظر الجمعية العمومية في المسائل المدرجة في جدول
أعمالها وفيما يستجد من أعمال تقدم قبل موعد انعقاد الجمعية من
أخذ أعضائها •

الباب السادس

الدفاتر والسجلات التى تمسكها الجمعية التعاونية التعليمية

مادة ٤٢ - تمسك الجمعية التعاونية التعليمية الدفاتر الآتية :

١ - دفتر الاعضاء والاسهم ويبين فيه أسماء الاعضاء ومنهم ومسال اقامتهم وتاريخ اكتسابهم العضوية واستقلالهم أو فصلهم أو وفاتهم وكذلك المبالغ التى اكتبوا بها وعدد الاسهم وتوزيعها بين الاعضاء .

٢ - دفتر محاضر الجلسات الذى يضم محاضر اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العمومية .

٣ - الدفاتر الحسابية التى تتطلبها طبيعة العمل فى الجمعية ، ويجب أن ترقم صفحات هذه الدفاتر وتختتم الصفحة الاولى والاخيرة بخاتم الادارة أو المديرية التعليمية المختصة .

٤ - سجل التقارير التربوية السنوية عن نشاط الجمعية التربوى والتعليمى .

٥ - سجل خاص لقيد ملاحظات الموجهين من الادارة أو المديرية التعليمية أو الوزارة .

٦ - سجل لقيد الصادر والوارد من والى الجمعية .

ويجب أن تحفظ هذه السجلات والدفاتر بمقر الجمعية ، ويعتبر الاحتفاظ بهذه السجلات والدفاتر خارج مقر الجمعية مخالفة جسيمة تستوجب المساءلة .

الباب السابع

الحسابات السنوية وتوزيع الأرباح والاحتياطي

مادة ٤٣ - تبدأ السنة المالية للجمعية في أول سبتمبر وتنتهي في آخر أغسطس من كل سنة ، ويجب على مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية أن يعد حسابات الجمعية ويعرضها على الجمعية العمومية .

مادة ٤٤ - يوزع صافي الفائض الناتج عن نشاط الجمعية على الوجه الآتي :

٢٥ ٪ / لصرف منح ومكافآت وعلاوات للعاملين بمدارس الجمعية طبقا للقواعد التي يقرها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العمومية .

٢٠ ٪ / للاحتياطي القانوني (مضافة الى الهبات والوصايا) .

٦ ٪ / قيمة الفائدة على السهموبما لا يجاوز ٢٠ ٪ / من صافي الربح .

١٠ ٪ / كحد أقصى للمكافآت التي تقرها الجمعية العمومية السنوية لبعض أو كل أعضاء مجلس الإدارة .

ويوزع باقي الربح على الاعضاء على أساس عائد لكل منهم بنسبة تعامله مع الجمعية .

مادة ٤٥ - اذا لحقت بالجمعية خسائر ترتب عليها عجز في رأس المال فلا يجوز توزيع صافي الفائض عن ناتج نشاط الجمعية في السنوات التالية قبل أن يتم تغطية العجز .

الباب الثامن

مراجع الحسابات

مادة ٤٦ - يراجع حسابات الجمعية التعاونية محاسب تختاره الجمعية العمومية سنويا ، وتتضمن المراجعة الحساب الختامي للمدرسة ويتم ذلك في مقر الجمعية على أن تشمل هذه المراجعة فحص دفاتر الجمعية ومستنداتها وحساباتها وجرد خزانتها واعتماد ميزانيتها متضمنة الحساب الختامي •

مادة ٤٧ - يجب على مراجع الحسابات أن يضع تقريرا سنويا عن حالة الجمعية وأن يرسل صورة من هذا التقرير الى مجلس ادارة الجمعية لمرضه على الجمعية العمومية ، كما يرسل صورة أخرى الى كل من الجمعية العامة والادارة أو المديرية التعليمية المختصة والادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة •

الباب التاسع

حل الجمعية وتصفية اموالها

مادة ٤٨ - تحل الجمعية اداريا في الاحوال المنصوص عليها في البنود الاربعة الاولى من المادة ٢٢ من هذا القرار •

ويصدر وزير التربية والتعليم قرار الحل متضمنا تعيين المصفين وتحديد أجورهم ، وينشر القرار في الوقائع المصرية • ويجب على أعضاء مجلس الادارة المعاونة في أعمال التصفية متى طلب اليهم ذلك •

ويجوز لوزير التربية والتعليم طلب حل الجمعية بحكم قضائي اذا توافرت الاسباب المنصوص عليها في البندين (هـ ، و) من المادة ٢٢ من هذا القرار •

مادة ٤٩ - لا يجوز أن يوزع على الاعضاء من المال الناتج

عن التصفية أكثر مما آدوا فعلا من قيمة أسهمهم • ويقرز وزير التربية والتعليم أوجه استخدام ما هنالك من فائض بعد التوزيع •

الباب العاشر

الرقابة والاشراف على الجمعيات التعاونية التعليمية

مادة ٥٠ - تخضع الجمعيات التعاونية وهيئاتها لرقابة وتفتيش أجهزة وزارة التربية والتعليم ، وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ، وتتولى هذه الرقابة أجهزة التوجيه المسالى والادارى بالوزارة والادارة العامة للتعليم الخاص •

مادة ٥١ - يوقف تنفيذ أى قرار تصدره الهيئات القائمة بإدارة الجمعية بالمخالفة لاحكام القوانين والمواثع ، وذلك بقرار يصدر من وزير التربية والتعليم •

مادة ٥٢ - تتولى المديريات والادارات التعليمية المختصة الاشراف على مدارس الجمعيات التعاونية من كلفة النولحى ، شأنها فى ذلك شأن المدارس الرسمية ، كما تتولى التفتيش المسالى والادارى عليها ، وذلك فيما يخص كل مديرية أو ادارة تعليمية من مدارس تابعة لها •

القسم الثانى

الجمعيات التعاونية التعليمية المشتركة والعامة

الباب الاول

تكوين الجمعيات المشتركة والعامة

مادة ٥٣ - لكل جمعيتين تعاونيتين أو أكثر أن تشترك فى تأسيس جمعية تعاونية مشتركة • وللجمعيات التعاونية - والجمعيات التعاونية المشتركة ، أن تكون جمعيات تعاونية عامة •

ويكون عقد تأسيس الجمعية المشتركة والجمعية العامة وفقاً للنموذج المبين في الملحق رقم (١) المرافق لهذا القرار .

الباب الثاني

الغرض من الجمعيات المشتركة والعامة

مادة ٥٤ - تقوم الجمعيات التعاونية المشتركة والمعاماة بأداء الخدمات التعليمية والتربوية وكل ما يتصل بذلك من خدمات ، ولها على الأخص ما يأتي :

— تنفيذ السياسة العامة للتعليم في مدارس جمعياتها .

— مساعدة الجمعيات في حل الصعوبات التي تواجهها .

— التعاقد مع دور النشر والطباعة على شراء وطبع كتب اللغات الأجنبية للمستوى الرفيع ، والكتب المترجمة المعتمدة من وزارة التربية والتعليم — سواء من السوق المحلية أو الخارجية . وتحديد أسعار هذه الكتب بعد الرجوع إلى أجهزة الوزارة المختصة .

— توفير الخدمات الصحية والإدارية والمالية للجمعيات .

— الدفاع عن مصالح الجمعيات وتمثيلها أمام القضاء .

— الاستعانة بالخبراء المحليين والأجانب لرفع مستوى أداء العمل بها وبالجمعيات ومدارسها .

— متابعة قرارات مجالس إدارات الجمعيات وفحص ميزانيتها ورفع تقارير متضمنة توصياتها إلى الجهة الإدارية المختصة .

٥ - تبادل الخبرات بين المدارس عن طريق الزيارات وممارسة أو توجيه النشاط المتنوع لطلبة كل نوعية من المدارس .

- مساعدة الجمعيات في توفير الكفايات الفنية اللازمة لها ، وتنسيق توزيع العمالة بينها حسب احتياجات كل جمعية وبموافقتها •
- دراسة تقارير سير العمل بالمدارس والجمعيات المشتركة وتحليلها ، بقصد التوصل الى اتجاهات عامة • وكذلك دراسة الامور التي تطلب مجالس ادارة المدارس عرضها على الجمعية المشتركة أو الجمعية العامة •

الباب الثالث

موارد الجمعيات المشتركة والعملة

- مادة ٥٥ — تتكون موارد الجمعيات العامة والمشاركة مما يأتي :
- رأس المال ويتكون من أسهم غير محدودة العدد قيمة كل منها أربعة جنيهات •
- رسم الاكتتاب وقدره مائتا مليم عن كل طلب عضوية •
- الاحتياطي القانوني •
- الاعانات والتبرعات غير المشروطة من المواطنين والهيئات الوطنية الممنوحة لها بعد موافقة المحافظ المختص •
- التبرعات والاعانات الممنوحة من أفراد أجنبى أو هيئات أجنبية بموافقة المحافظ المختص فيما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، وبموافقة وزير التربية والتعليم فيما لا يجاوز ٥٠ ألف جنيه ، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك • مقابل ادارة وقدره جنيه واحد يحصل سنويا من كل تلميذ بمدارس الجمعيات ويورد لحساب الجمعية العامة •

الباب الرابع إدارة الجمعيات المشتركة والعامة

مادة ٥٦ - يكون لكل جمعية مشتركة أو عامة مجلس إدارة يدير شؤونها ويؤلف من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين رؤساء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الأساسية بطريق الاقتراع السري .

ولسلك من وزارة التربية والتعليم ، والإدارة أو المديرية التعليمية المختصة ، والنقابة العامة للمعلمين أو النقابة الفرعية ، أن تختار ممثلاً لها يحضر اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت محدود ، ويتم تحديد ممثل الوزارة أو المديرية بقرار من وزير التربية والتعليم ، كما يتم تحديد ممثل نقابة المهن التعليمية بقرار من نقيب المعلمين .

مادة ٥٧ - تسري القواعد الواردة في النظام الداخلي للجمعيات الأساسية في شأن الجمعيات المشتركة والعامة .

المحق رقم (٣) شهر الجمعيات التعاونية التعليمية

مادة ١ - على مؤسسي الجمعية التعاونية الأساسية أو المشتركة أو العامة أن يقدموا إلى الإدارة أو المديرية التعليمية المختصة وكذلك إلى الإدارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة طلب شهر الجمعية مرفقاً به المستندات الآتية :

١ - ثلاث نسخ من كل من عقد التأسيس ومشروع النظام الداخلي للجمعية مؤتمناً على كل نسخة من المؤسسين .

٢ - محضر انتخاب اللجنة المؤقتة التي انتخبها المؤسسون من بينهم لاتمام إجراءات الشهر .

— كشف بأسماء المكتتبين مع بيان عمل كل منهم ومحصل اقامته وقيمة اكتبته .

— ايصال ايداع رأس مال الجمعية الدفوع منها بأحد المصارف أو مكاتب البريد .

مادة ٢ — تبحث الادارة أو المديرية التظيمية المختصة طلب الشهر والمستندات المرفقة به في ضوء هذا النظام وقانون التعليم والقرارات المنفذة له وعليها أن تحيل الاوراق الى الادارة العامة للتعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم خلال شهر على الاكثر من تاريخ استكمال الاوراق والمستندات لديها مشفوعة برأيها بالقبول أو الرفض ومؤيدا بالاسباب والمستندات اللازمة .

مادة ٣ — تقوم الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة بفحص طلبات الشهر الواردة من مديريات التربية والتعليم ورفعها الى رئيس الادارة المركزية المختص مشفوعة برأيها مسببا . فاذا اعتمد رئيس الادارة المركزية انشاء الجمعية ، فعلى الادارة العامة للتعليم الخاص اتخاذ اجراءات الشهر ومواغة الادارة أو المديرية التعليمية بنسخة من الوقائع المصرية التي نشر بها الشهر لاخطار المؤسسين . واذا رفض شهر الجمعية كان على الادارة العامة للتعليم الخاص والادارة أو المديرية التظيمية حصر الاسباب واخطار المؤسسين بخطاب موصى عليه ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين على الاكثر من تاريخ تقديم طلب الشهر الى مديرية التربية والتعليم المختصة .

مادة ٤ — تقوم الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة باتخاذ اجراءات نشر ملخص عقد تأسيس الجمعية في الوقائع المصرية خلال اسبوع من تاريخ اعتماد رئيس الادارة المركزية المختص بانشاءها وتعتبر الجمعية مبهرة من تاريخ النشر في الوقائع المصرية .

مادة ٥ - ينشأ في الادارة العامة للتعليم الخاص سجلان :

سجل (أ) تدون فيه البيانات الآتية :

- اسم الجمعية ومقرها .
- رأس مالها .
- أسماء أعضاء مجلس الادارة وما يطرأ عليها من تعديلات .
- تاريخ النشر في الوقائع المصرية ورقم العدد الذى تم به النشر .
- مع تخصيص رقم مسلسل لكل جمعية .

سجل (ب) للجمعيات التعاونية التى لا يرخص باعتماد انشائها وشهرها ، وتدون به أسباب الرفض والاحكام التى تصدر بتأييده أو رفضه .

مادة ٦ - تقوم الادارة العامة للتعليم الخاص بختتم النسخ الثلاث من عقد تأسيس الجمعية ونظامها الداخلى بخاتم يدل على الاعتماد واتمام اجراءات الشهر ويدون به رقم الجمعية في السجل ورقم وتاريخ الوقائع المصرية التى تم بها النشر ويوقع عليها مدير الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة ، وتحفظ احدى هذه النسخ بملف خاص بالادارة ، وترسل النسختان الاخرى الى الادارة أو المديرية التعليمية المختصة للاحتفاظ باحداها في ملفاتها وارسال الاخرى الى المؤسسين للاحتفاظ بها في ملفات الجمعية .

مادة ٧ - لاصحاب الشأن أن يتظلموا الى وزير التربية والتعليم من قرار رفض طلب الشهر ويقدم التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ اعلان المؤسسين بالرفض . ويجب البت في هذا المطلب خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه ويعتبر مضى هذه المسدة دون رد بمثابة رفض للتظلم .

مادة ٨ - لا يجوز للجمعية أن تزاوّل نشاطها الا بعد اتمام اجراءات شهرها وتسجيلها وفقاً للمواد السابقة .

قرار وزير التربية والتعليم

رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦

بشأن التعليم الخاص (١)

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى وتمديلاته ولائحته التنفيذية وتمديلاتها ،

وعلى قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن التعليم الخاص ،

وعلى موافقة مجلس رؤساء القطاعات والادارات المركزية بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٦ ،

ومراعاة للصالح العام ومصلحة العمل ،

قرر :

(المادة الاولى)

يمثل بالاحكام المرافقة والمعتمدة منا فى شأن التعليم الخاص .

(المادة الثانية)

يلغى القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن التعليم الخاص كما يلغى كل نص يخالف احكام هذا القرار والاحكام المرافقة له (٢) .

(١) الموقع المصرية فى ١٩٨٦/٦/١٥ - العدد ١٣٥ .

(٢) لم تنشر النماذج المرافقة بهذا القرار اكتفاء بنشرها فى الوقائع المصرية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الموقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
وزير التربية والتعليم
منصور حسين

القسم الاول

المدارس الخاصة بمصروفات

الباب الاول

الفصل الاول

ماهية المدرسة الخاصة بمصروفات

مادة ١ - تعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم أصلاً
أو بصفة فرعية بالتعليم أو الاعداد المهني أو الفني قبل مرحلة التعليم
الجامعي ، ولا تعتبر مدرسة خاصة :

(أ) دور الحضانة التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية .

(ب) المدارس التي تنشئها الهيئات الاجنبية ويقتصر التعليم فيها
على أبناء العاملين في السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي وغيرهم
من الاجانب .

(ج) المراكز أو المعاهد الثقافية التي تنشئها دولة أجنبية أو هيئة
دولية استناداً لاتفاقية ثقافية مع جمهورية مصر العربية تنص على معاملة
خاصة لهذه المعاهد أو المراكز .

الفصل الثاني

أغراض المدرسة الخاصة بمصروفات

مادة ٢ - تنشأ المدارس الخاصة بمصروفات لتحقيق كل أو بعض
الأغراض الآتية :

(أ) (الملونة في مجال التعليم الاساسى أو الثانوى (العام والفنى) ،
وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المداظرة •

(ب) (التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية
المقررة •

(ج) (دراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التربية والتعليم ، وبعد
موافقة المجلس الاعلى للتعليم •

الباب الثانى

شروط واجراءات الترخيص بفتح المدرسة الخاصة بمصروفات
أو التوسع فيها أو تصفيتها

الفصل الاول

شروط الترخيص بفتح المدرسة الخاصة بمصروفات

مادة ٣ - يجب أن يكون موقع المدرسة الخاصة سهل المواصلات
بعيدا عن كل ما يعرض صحة الدارسين أو حياتهم للخطر •

ويشترط موافقة المديرية أو الادارة التعليمية على ملائمة موقع
المدرسة تبعا لخريطة تربوية للخدمة التعليمية في اطار المحافظة وبما يتفق
مع الاحتياجات المحلية ومقتضيات رسالة المدرسة •

مادة ٤ - يجب أن تتوافر في مبنى المدرسة الخاصة ومرافقها
المشروط الآتية :

(أ) أن تثبت صلاحيته من الناحيتين الهندسية والصحية وعلى
الاخص من حيث النظافة والصرف الصحى والاضاءة والتهوية وتوفير المياه
الصالحة للشرب ، كما يجب أن تكون دورات المياه بالمدرسة على النظام
الصحى ومتصلة بالمجارى العمومية أو لها وسائل صرف صحية •

ويراعى أن يكون عدد المراحيض والمبالات كافياً لتلاميذ المدرسة ،
وإذا كانت المدرسة مشتركة وجب أن تخصص دورة مياه منفصلة للبنات
وأخرى للبنين ، وفي جميع الأحوال تخصص دورة مياه للعاملين بالمدرسة
بحيث تكون للرجال دورة ولل سيدات دورة أخرى .

(ب) أن يحتوى عدداً مناسباً من الحجرات الإضافية بما يتمشى
مع طبيعة الدراسة بالمدرسة ويستترشد في ذلك بما هو مقرر في المدارس
الرسمية المناظرة ، ويجب ألا يقل ما يخص التلميذ من مساحة الفصل
عن نصف متر مربع في التعليم الاساسى وعن ثلاثة أرباع المتر المربع
في التعليم الثانوى .

(ج) أن يكون له فناء مناسب لعدد الدارسين .

(د) أن تكون به مبللى وعيادة طبية .

(هـ) أن تكون به أماكن مستقلة للخدمات الإضافية مثل المقصف .

(و) إذا كان بالمدرسة قسم داخلى وجب أن يخصص من مبادئها
جزء مستقل لهذا القسم يتناسب مع عدد التلاميذ ، كما يجب أن تكون
به حجرات للمشرفين وحجرة لعزل المرضى وأن تتوافر في كل ذلك الشروط
الصحية ويشترط في حجرات النوم أن تكون متصلة بدورة مياه خاصة
ولا يجوز استعمال حجرات النوم لأى غرض آخر .

مادة ٥ - يجب أن تتوافر بالمدرسة الخاصة من التجهيزات ما يتناسب
ومقتضيات رسالتها وفق المعدلات المعمول بها في المدارس الرسمية المناظرة
وطلى الاخص ما يأتى :

(أ) المقاعد الصحية المناسبة لأعمار الدارسين وطبيعة الدراسة .

(ب) تجهيزات حجرات الدراسة بالمسيرات واللوحات المعلقة
لاعلان أسماء الدارسين وجداول الدراسة وكذا مكاتب الفصول
وغيرها .

(ج) المعدات والادوات التعليمية التى تتطلبها طبيعة الدراسة فى مختلف المراحل التعليمية مثل : الخامات والمعدد والآلات والاجهزة ... الخ •

(د) الوسائل التعليمية المناسبة •

(هـ) التجهيزات التابعة للمعامل بالنسبة للاعدارس التى تتطلب فيها توفر هذه المسائل •

(و) تجهيزات الحجرات الاضافية •

(ز) تجهيزات مكتبة المدرسة من اثنائ وكتب ومراجع •

(ح) تجهيزات العيادة الطبية •

(ط) على المدرسة التى بها قسم داخلى أن يوجد بها طبيب يزور المدرسة فى فترات دورية مقاربة - ويقوم بالواجبات الآتية :

١ - الكشف الطبى على المستجدين من التلاميذ واثبات النتيجة فى دفتر العيادة الطبية والاشراف على السجل الطبى للتلاميذ واستيفائه طبقا لتعليمات الصحة المدرسية •

٢ - القيام بالاجراءات الوقائية والتحصين والتطعيم ضد الامراض المعدية •

٣ - مراقبة مرافق القسم الداخلى وكذا العاملين به واتخاذ الاجراءات الطبية المناسبة فى هذا الشأن •

٤ - الاشراف على العيادة الطبية الخاصة بهذا القسم • وفى هذه الحالة يتعين وجود حكيمة أو دائرة صحية للاشراف على تنفيذ تعليمات الطبيب •

ويجوز للمديرية أو الادارة التعليمية التجاوز عن بعض هذه التجهيزات بصفة مؤقتة اذا رأت من الاسباب ما يبرر ذلك ، بشرط أن

تستكمل المدرسة نواحي النقص بها خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الترخيص بفتحها • كما يجوز للمديرية أو الإدارة التعليمية تزويد المدرسة الخاصة بالوسائل والتجهيزات المشار إليها بعد سداد ثمنها وفقا للتعليمات •

مادة ٦ - للمديرية أو الإدارة التعليمية المختصة حق الترخيص للمدرسة الخاصة بمصروفات في أن تجمع بين مرحلتين تعليميتين أو أن تجمع بين الجنسين مراعية في ذلك إمكانات المدرسة واحتياجات البيئة المحلية •

مادة ٧ - لا يجوز أن يطلق على المدرسة الخاصة اسم جامعة أو معهد أو كلية • أو أن يتضمن اسم المدرسة ما يشير بأنها لفئة معينة أو أن توصف بأنها نموذجية •

الفصل الثاني

اجراءات الترخيص بفتح مدرسة خاصة بمصروفات

مادة ٨ - يقدم طلب الترخيص بفتح المدرسة الخاصة بمصروفات الى المديرية أو الإدارة التعليمية التي تقع المدرسة في نطاق اختصاصها ، وذلك طبقا للنموذج رقم (١) المرفق بهذا القرار ، على أن يكون ذلك قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على الاقل وأن ترفق بالطلب اللائحة الداخلية للمدرسة رفق النموذج رقم (٢) المرفق •

مادة ٩ - تقوم المديرية أو الإدارة التعليمية باتخاذ الآتي :

(١) قيد الطلب في سجل قيد طلبات الترخيص وفق تاريخ وروده •

(ب) بحث طلب الترخيص على ضوء احتياجات المنطقة لمدة المدرسة ، وإخطار الوزارة للحصول على قرار من وزير التربية والتعليم إذا كان الطلب خاصا بمدرسة أو فصول للتعليم الثانوى العام •

(ج) اخطار الطالب بقبول طلبه مبدئيا أو رفضه مسبقا وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب • ويعتبر انقضاء المدة المذكورة دون أن يبلغ الطالب برفض الطلب بمثابة قبول له •

ويراعى أن يدخل في بحث طلب الترخيص مدى ملائمة المصروفات المدرسية المقترحة •

مادة ١٠ - على الطالب في حالة قبول طلبه صراحة أو ضمنًا أن يقدم للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة خلال خمسة عشر يوما البيانات التالية :

(أ) رسما تفصيليا لموقع المدرسة مشتملا على مبانيها ومرافقها وأبنيتها •

(ب) بيانا بالاثاث والمعدات المدرسية مسترشدا في ذلك بما هو معمول به في المدارس الرسمية المناظرة •

(ج) أسماء المرشحين لوظائف ناظر المدرسة والمدرسين والاداريين ، مع بيان مؤهلاتهم وأعمارهم وجنسياتهم وموطنهم والاعمال التي كانوا يؤدونها ويرفق بهذا البيان المستندات الدالة على ذلك ، وكذلك صحيفة الحالة الجنائية •

مادة ١١ - تشكل المديرية أو الادارة التعليمية المختصة لجنة فنية يعمد اليها بمعاينة مبنى المدرسة المطلوب الترخيص بفتحها ومشتملاته وذلك على الوجه الآتى :

(أ) أحد المديرين بالمديرية أو الادارة التعليمية وتكون له الرئاسة •

(ب) أحد المهندسين بالمحافظة أو الوحدة المحلية المختصة •

(ج) أحد أطباء الصحة المدرسية •

(د) اثنان من موجى المواد الدراسية والاداريين بالمديرية
أو الادارة التعليمية .

(هـ) ممثل عن أصحاب المدارس الخاصة في المديرية أو الادارة
التعليمية .

ويجب على المديرية أو الادارة التعليمية اخطار الطالب بمدى
صلاحية الموقع والمبنى ومرافقه وتجهيزاته وبيانات العاملين وغير ذلك
من الشروط والمواصفات وذلك في مدة أقصاها أسبوع من تاريخ
اخطاره لها بالبيانات التفصيلية أو باستكماله أوجه النقص تمهيدا
لإعادة المعاينة بعد فترة يتفق عليها بين الطالب والمديرية أو الادارة
التعليمية .

ويحظر على أى مدرسة خاصة أن تبدأ نشاطها قبل أن تخطر
المديرية أو الادارة التعليمية صاحب الطلب بالموافقة النهائية . وكل
مدرسة تبدأ العمل بدون ترخيص تغلق اداريا بقرار من المحافظ .

مادة ١٢ - تصدر المديرية أو الادارة التعليمية الترخيص النهائي
بفتح المدرسة ، بما في ذلك مدارس التعليم الثانوى العام طالما
سبق الحصول على قرار وزير التربية والتعليم بذلك .

مادة ١٣ - يتضمن الترخيص بفتح المدرسة الخاصة البيانات
الآتية :

- (أ) اسم المدرسة وعنوانها ورقم تليفونها ان وجد .
- (ب) اسم صاحبها وعنوانه وجنسيته .
- (ج) اسم ممثل صاحب المدرسة وعنوانه وجنسيته ومؤهلته .
- (د) نظام الحظة والمناهج الدراسية .
- (هـ) بيان ما اذا كانت المدرسة مخصصة للبنين أو للبنات
أو مشتركة .

(و) المراحل التعليمية المرخص بها •
 (ز) عدد الفصول المرخص بها لكل صف ، والكثافة المقددة لكل منها •

(ح) بيان الحجرات الاضافية ومساحة كل منها •
 (ط) تاريخ موافقة وزير التربية والتعليم بالنسبة للتعليم الثانوى العام •
 (ي) تاريخ الاعتماد النهائى للمدرسة وجهة الاعتماد •

ويحصر هذا الترخيص من • صور ، تحفظ الاولى بالمديرية التعليمية ، والثانية بالادارة التعليمية ، والثالثة بالادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة ، والرابعة بالمدرسة ، والخامسة مع صاحب المدرسة • وعلى المديریات والادارات التعليمية أن تستوفى الترخيص على النصوص السالف الذكر بالنسبة للمدارس القائمة •

مادة ١٤ - لا يجوز بعد الترخيص للمدرسة القيام بأى من الاعمال الآتية الا بعد موافقة الجهة التى أصدرت الترخيص :

- تغيير البيانات التى صدر الترخيص على أساسها •
- تغيير نظام المدرسة أو خطط الدراسة بها أو اتباع نظم أخرى فى قبول التلاميذ أو فى تحديد قيمة الرسوم المقررة •
- إيقاف العمل بالمدرسة أو الامتناع عن أداء رسالتها •
- تغيير مكان المدرسة أو نقل ملكيتها •

ويجوز لمديرية التعليم المختصة ، عند ثبوت مخالفة المدرسة لأى من هذه الالتزامات أن تقرر وضعها تحت الإشراف المالى والادارى ، وفى هذه الحالة تتولى المديرية التعليمية إدارة المدرسة حتى تزال المخالفة •

الفصل الثالث

اجراءات التوسع في المدرسة الخاصة بمصروفات أو تصفياتها

مادة ١٥ - عند طلب التوسع في مدرسة خاصة قائمة سبق الترخيص بها ، سواء بزيادة عدد فصولها أو انشاء مرحلة أو نوعية تعليمية أخرى أو استبدال مرحلة أو نوعية بأخرى ، تتقدم المدرسة بطلب بذلك الى المديرية أو الادارة التعليمية المختصة على أن يكون المتقدم بالطلب قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على الاقل فيما عدا زيادة عدد الفصول فيقدم الطلب ويتم البت فيه من المديرية أو الادارة التعليمية المختصة خلال أسبوعين من بدء الدراسة •

مادة ١٦ - تقوم المديرية أو الادارة التعليمية ببحث طلب المدرسة على ضوء احتياجات البيئة ثم اجراء معاينة للتأكد من صلاحية الفصول وملائمة الحجرات الانشائية والمرافق وهيئة التدريس لهذا التوسع مع ملاحظة الحصول على موافقة وزير التربية والتعليم بالنسبة لمدارس التعليم الثانوى العام •

ويلاحظ عند صدور ترخيص بفصول للصف الاول بأية مرحلة أن يكون في الحساب نمو هذه الفصول حتى نهاية المرحلة •

مادة ١٧ - في حالة نقص عدد المتعلمين من التلاميذ مما يترتب عليه شغل بعض الفصول المرخص بها ، تقوم المدرسة باخطار المديرية أو الادارة التعليمية المختصة في أول العام الدراسى بمسدد الفصول التى تعمل فعلا ولا يترتب عى ذلك الغاء الترخيص السابق بهذه الفصول فاذا لم يتقدم العدد الكافى للصف الاول لمدة ثلاث سنوات متتالية جاز للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة الغاء الترخيص بها •

مادة ١٨ - عند طلب تصفية المدرسة أو ايقاف العمل بها يشترط أن يقدم صاحب المدرسة طلبا بذلك الى المديرية أو الادارة التعليمية

المختصة قبل بداية العام الدراسي الذي يرغب اغلاق المدرسة أو تصفيتها فيه بثلاثة أشهر على الأقل • ويجوز أن تكون تصفية المدرسة بإغلاق صف واحد كل عام دراسي ابتداء من الصف الاول للمدرسة •

الباب الثالث

شروط صاحب المدرسة الخاصة بمصروفات وممنه

مادة ١٩ - مع مراعاة أحكام المادة ٥٨ من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ يشترط في صاحب المدرسة الخاصة ما يأتي :

(أ) أن يكون شخصا اعتباريا متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية •

(ب) أن يكون من أهدافه خدمة التربية والتعليم ، وليس الاتجار أو الميل للاستغلال •

(ج) أن يكون قادرا على الوفاء بالتزامات المدرسة المالية •

مادة ٢٠ - يجب أن يتوافر فيمن يمثل الشخص الاعتباري صاحب المدرسة ما يأتي :

(أ) أن يكون من مواطني جمهورية مصر العربية ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية كاملة •

(ب) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة •

(ج) أن يكون حاصلا على مؤهل متوسط على الأقل بالنسبة للتعليم الاساسي ، ومؤهل عال أو جامعي بالنسبة للمرحلة الثانوية وما يعادلها •

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره •

(هـ) ألا يكون قد سبق فصله تأديبياً من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو إحدى الهيئات العامة أو المدارس الخاصة .

مادة ٢١ - إذا فقد صاحب المدرسة أو ممثله أحد الشروط اللازم توافرها فيه ، يجوز للمديرية أو الإدارة التعليمية المختصة أن تقرر وضع المدرسة تحت الاشراف المالى والإدارى ، وتتولى إدارتها حتى تزال المخالفة أو يبت فى وضع المدرسة نهائياً وفقاً للقانون .

الباب الرابع

إدارة المدرسة الخاصة بمصرفات وماليتها

الفصل الأول

إدارة المدرسة الخاصة بمصرفات

مادة ١٢ - يختص صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله بما يلى :

— تنفيذ قانون التعليم وقراراته التنفيذية وكذا كافة القوانين والقرارات التى تخضع لها المدارس الخاصة ، أو تنظم شئون الدولة .

— طلب الترخيص أو تعديل ترخيص المدرسة أو لائحته الداخلية وكذا طلب التوسع أو إلغاء بعض فصول المدرسة وفقاً لما ينظمه هذا القرار .

— الالتزام بما ورد بالترخيص واللائحة الداخلية للمدرسة .

— صيانة المباني ، ودراسة مشروعات الانشاءات الجديدة من مباني أو مرافق وتنفيذها بما لا يضر بسير العمل بالمدرسة .

— تزويد المدرسة بما يلزمها من أثاث وأدوات تعليمية وصيانتها .

— إعداد موازنة فصول المدرسة وأعداد الطلاب فى ضوء نتائج

امتحانات النقل والامتحانات العامة مع مراعاة عدم تجاوز الكفايات المقررة وذلك بالاشتراك مع مدير المدرسة أو ناظرها واعتماد هذه الموازنة من المديرية أو الادارة التعليمية المختصة قبل بدء العام الدراسي وفي حدود الترخيص .

— دراسة احتياجات المدرسة من العاملين بالاشتراك مع مدير المدرسة أو ناظرها وفق المعدلات الواردة في هذا القرار .

— تعيين العاملين اللازمين للمدرسة أو استعارتهم أو نديهم أو إنهاء خدمتهم وفقاً للاحكام المنظمة لذلك وتحديد أجورهم ومكافآتهم وإبرام عقودهم ومنحهم العلاوات والمكافآت والحوافز التي تقرر لهم وتنفيذ الجزاءات التي توقع عليهم بناء على اقتراح مدير المدرسة أو ناظرها بعد اجراء التحقيق اللازم .

— تأدية أجور العاملين واعتماد كشف المرتبات الشهرية وكذا الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها للجهات المستحقة .

— الترخيص بالاجازات واتخاذ الاجراءات اللازمة عند انقطاع العاملين بدون ترخيص ، بناء على اقتراح مدير المدرسة أو ناظرها .

— اعتماد التقارير السنوية عن كفاية أداء العاملين بالمدرسة .

— اعتماد ما تقترحه ادارة المدرسة من الاعفاءات المدرسية والحوافز التشجيعية للممتازين من التلاميذ أو غير القادرين .

— قبول التبرعات والاعانات غير المشروطة التي تتلقاها المدرسة من المواطنين أو الهيئات الوطنية بشرط موافقة المحافظ المختص .

— قبول التبرعات والاعانات الممنوحة من أفراد أجنب أو هيئات أجنبية — وذلك بموافقة المحافظ المختص فيما لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه وموافقة وزير التربية والتعليم فيما لا يتجاوز خمسين ألف جنيه ، وموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك .

٢٢٠ تربية وتعليم

— دراسة التقارير الدورية لمدير المدرسة أو ناظرها عن سير العمل بها وملاحظات الموجهين الفنيين والماليين والإداريين الواردة بتقريرهم وتنفيذها واستكمال نواحي النقص التي تشير بها المديرية أو الإدارة التعليمية .

— دراسة وتحليل نتائج الامتحانات بالاشتراك مع مدير المدرسة أو ناظرها .

— اعداد موازنة المدرسة المالية والحسابات الختامية وإرسالها الى المديرية أو الإدارة التعليمية .

— مراجعة عمليات تحصيل المصروفات المدرسية واشتراكات الخدمات وتوريدها للبنك .

— مراجعة مستندات الصرف واعتمادها وصرفها من حساب المدرسة المودع في البنك وهو صاحب الحق في السحب ، أو من يفوضه في ذلك .

— تمثيل المدرسة قبل الغير وأمام القضاء ويجوز له تفويض مدير المدرسة أو ناظرها في تمثيلها في بعض الأمور .

مادة ٢٣ — يختص مدير المدرسة الخاصة أو ناظرها بنفس الاختصاصات المقررة لمديري ونظار المدارس الرسمية المناظرة بالإضافة الى ما يأتي :

— إخطار صاحب المدرسة أو من يمثله بما يلزمها من مبان ومرافق وأثاث وتجهيزات .

— الاشتراك مع صاحب المدرسة أو من يمثله في اعداد موازنة فصوله وتلاميذ المدرسة في ضوء نتائج امتحانات النقل والامتحانات الصامة .

٤٠١ تربية وتعليم

— الاشتراك مع صاحب المدرسة أو من يمثله في تحديد احتياجات المدرسة من العاملين •

— منح العاملين بالمدرسة الاجازات المعارضة والمرضية والاعتيادية المقررة وتوزيع عمل المتغيين واخطار صاحب المدرسة أو من يمثله في حالة انقطاع العامل دون عذر مقبول •

— وضع التقارير السنوية عن كفاية أداء العاملين بالمدرسة وفقا للنظم المعمول بها في المدارس الرسمية •

— توقيع الجزاءات على العاملين بالمدرسة وفقا لللائحة الجزاءات واخطار صاحب المدرسة أو من يمثله بهذه الجزاءات أولا بأول لتنفيذها •

— رئاسة لجنة الاعفاءات من المصروفات المدرسية أو منح الحوافز للطلاب ، بعد عمل البحث الاجتماعي اللازم بمعرفة الاخصائى الاجتماعى للمدرسة •

— ايداع ايرادات المدرسة من رسوم النشاط المدرسى في حساب باسم المدرسة في البنك ويكون له حق السحب على أن يتم الصرف في حدود القواعد التى تنظمها القرارات الخاصة بهذه الرسوم •

عنا اعداد تقرير شهرى عن سير العمل بالمدرسة يقدم لصاحب المدرسة أو من يمثلها موضحا به ما يلى :

• انتظام العمل من حيث حضور العاملين وتأخرهم واجازاتهم المعارضة والمرضية وكيفية التصرف فيها •

• انتظام التلاميذ في الدراسة ومعدلات الغياب وأسباب الزيادة فيها ان وجدت وكيفية التغلب عليها •

* مدى تقدم العمل الفني ومدى ملامعة ما درس من المنهج للزمن المنقضى من العام .

* ملاحظات الموجهين الفنيين والماليين والاداريين الواردة في تقاريرهم .

— اعداد دراسة تحليلية لنتائج امتحانات النقل والشهادات العامة بالمدرسة وأسباب التخلف ان وجد وطرق علاجه واقتراح صرف الجوائز والمكافآت للعاملين بالمدرسة في حالة تفوقها .

مادة ٢٤ — يشكل في المدرسة مجلس للآباء والمعلمين ومجلس لاتحاد الطلاب وفق القرارات المنظمة لهذه المجالس والاتصادات في المدارس الرسمية المناظرة .

مادة ٢٥ — يجب أن يكون لكل مدرسة خاصة ناظر أو مدير وهيئة تدريس وجهاز مالي وإداري وعمال متفرغون من ذات مستوى الكفاية وبالنصاب المقرر في المدارس الرسمية المناظرة وفي جميع الاحوال يجب ألا تقل المعدلات الوظيفية بالمدرسة الخاصة عما يأتي :

الوظيفة المعدل

مدير — : واحد اذا تعددت مراحل التعليم بالمدرسة .

ناظر — : واحد لكل مدرسة تضم مرحلة تعليمية واحدة ، أو واحد لكل مرحلة تعليمية في المدرسة المتعددة المراحل .

وكيل — : واحد اذا زادت فصول المدرسة أو المرحلة على ٢٠ فصلاً .

مدرس أول — : واحد لكل مادة يزيد عدد مدرسيها عن خمسة ويكون نظائره مائلاً لينظيره في المدرسة الرسمية .

مدرس : يكون نصاب المدرس معائلا لنصاب نظيره

• بالمدرسة الرسمية

أمين مكتبة : واحد لكل مدرسة •

أخصائي اجتماعي : واحد لكل مدرسة •

أمين مخبر : واحد لكل مدرسة بها معمل ويزاد آخر

إذا تعددت المعامل •

مشرفات : مشرفة لكل ٢٠٠ طفل •

حكيمة أو زائرة صحية : واحدة في المدرسة التي يزيد عدد تلاميذها

على ٤٠٠ تلميذ ، وواحدة بالحلقة الابتدائية

من التعليم الاساسي والحضانة مهما كان

عدد تلاميذها وإذا لم يصل عدد التلاميذ

الى الحد المشار اليه تنتدب واحدة لبعض

الوقت •

الماليون والاداريون : حسب الحاجة ، وفي الحدود اللازمة

ويزاد واحد لكل عشرة فصول بعد ذلك •

عمال الخدمات المعاونة : اثنان للمدرسة ذات العشر فصول فأقل ،

لحسن سير العمل •

مادة ٢٦ - يجوز للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة أن تعير

أعدادا من المدرسين أو المدرسين الاوائل أو الوكلاء أو النظائر

العاملين بالمدارس الرسمية للعمل بالمدرسة الخاصة حسب احتياجاتها •

وفي هذه الحالة تتحمل المدارس بكلفة مرتباتهم وأجورهم وحوافزهم

ويدلالتهم •

كما يجوز للمدرسة الخاصة إذا كان عدد حصص المادة أقل

من النصاب المقرر للمدرسة الرسمية المناظرة ندب المدرسين

أو تعيينهم لبعض الوقت بشرط ألا يزيد عدد الدروس في هذه الحالة عن ٢٥ ٪ من اجمالي عدد دروس المادة الدراسية الواحدة أو الفصل الواحد .

الفصل الثاني

اللائحة الداخلية للمدرسة الخاصة بمصروفات

مادة ٢٧ - يجب أن تضع المدرسة الخاصة لائحة داخلية لنظام سير العمل بها وفقا لاحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، وطبقا للنموذج رقم (٢) المرافق . وتعد المدرسة لائحتها الداخلية من خمس صور تراجع وتعتمد من كل من الادارة التعليمية ومديرية التربية والتعليم المختصة . ولا تصبح اللائحة نافذة الا بعد اعتمادها من المحافظ . وتوزع الصور بعد اعتمادها على الجهات المحددة بالمادة (١٣) من هذا القرار .

ويجب أن تشتمل اللائحة بصفة أساسية على ما يأتي :

(أ) البيانات الخاصة بالمدرسة وأهدافها مثل اسم المدرسة وصاحبها وممثله ومراحلها وفصولها الى غير ذلك .

(ب) الخطط والمناهج الدراسية المقررة ، مع مراعاة مثيلاتها في المدارس الرسمية المناظرة .

(ج) نظام إدارة المدرسة واختصاص كل عامل فيها .

(د) فئات المصروفات المدرسية ورسموم النشاط المدرسي واشتراكات الخدمات ، مثل ثمن الكتب واشتراك السيارة ومقابل التغذية والايواء وأوجه صرفها على أن تحصل على أقساط قيمها عدا رسموم النشاط و ثمن الكتب فتحصل مع القسط الاول .

(هـ) نظام الإعفاء من المصروفات المدرسية .

(و) نظام الخدمات الانفسية كالاقسام الداخلية والتغذية والسيارات .

(ز) مصادر الايرادات وأوجه صرفها واسم البنك الذى تودع به أموال المدرسة وصاحب الحق فى الايداع والسحب .

(ح) كثافة كل فصل طبقا لمساحة الحجرات .

(ط) نظام الامتحانات النهائية وامتحانات القبول والفترات والنقل ، مع مراعاة النظم المقررة فى المدارس المناظرة .

(ي) مواعيد الدراسة والاجازات واذا كانت المدرسة تعطل يومين أسبوعيا فيجب أن يكون أحدهما يوم الجمعة واذا كانت تعطل يوما ونصف فيجب أن يكون اليوم الكامل هو يوم الجمعة .

(ك) نموذج للمقد الذى يبرم بين المدرسة والعاملين بها (نموذج رقم ٣) .

الفصل الثالث

السجلات والمستندات التى تمسكها المدرسة الخاصة بمصروفات

مادة ٢٨ - تمسك المدرسة الخاصة بمصروفات الملفات والدفاتر الادارية الآتية باللغة العربية :

(١) ملفا خاصا لكل تلميذ ويشمل طلب التحاقه بالمدرسة مستوفيا لطوائع نقابة المهنة التعليمية المقررة وشهادة الميلاد والشهادات الدراسية الحاصل عليها والبطاقة المدرسية وغير ذلك من الاوراق التى تتعلق به وتحفظ هذه الملفات مرتبة ومبوبة فى مكان خاص .

(ب) سجلا لتقيد التلاميذ تكتب فيه أسماءهم مرتبة ابجديا حسب الفصول المتقدين بها ومدى بقائهم بكل صف واحوالهم وأعمالهم وتاريخ قيد كل منهم بالمدرسة كما تقيد به أسماء أولياء أمورهم ومنهم ومحال اقامتهم وتاريخ فصل أو ترك التلميذ للمدرسة .

(ج) سجلا لتقيد حضور التلاميذ وغيابهم وحفظ وثائق الاخطار بذلك .

(د) سجل نتائج امتحانات النقل لتلاميذ المدرسة تكتب فيه أسماؤهم وأعمارهم والدرجات التي يحصلون عليها ونتيجة هذه الامتحانات ومدة البقاء بكل صف .

(هـ) سجلا لتقيد العاملين بالمدرسة يبين اسم العامل وتاريخ ميلاده ووظيفته والمؤهلات الحاصل عليها وتاريخها وتعيينه بالمدرسة وجميع الاعمال التي تولاها وتاريخها وأجره الشهري وما يطرأ عليه من تعديلات وأسباب وتاريخ انتهاء خدمته والعقوبات التي وقعت عليه .

(و) سجلا لتقيد الاجازات ومدد الغياب المرخص بها لكل عامل .

(ز) ملفا خاصا لكل من العاملين بالمدرسة يحفظ به عقد عمله وصحيفة أسواله ومسوغات تعيينه المحددة بقانون العاملين المدنيين بالدولة وقيدته بنقابة المهن التعليمية ان كان مهنيا والترخيص بالاقامة للاجانب منهم من وزارة الداخلية وتصريح العمل لهم من وزارة القوى العاملة .

(ح) سجلا لتقيد ملاحظات الموجهين .

(ط) تقارير التوجيه الفني والمالى والادارى عن المدرسة حسب تواريخ ورودها ، وما تم بشأنها من اجراءات .

(ي) ملفات لحفظ القرارات والمشورات والتعليمات مرتبة ومبوبة ومفهرسة .

(ك) دفتر قيد المكاتبات الواردة ودفتر قيد المكاتبات الصادرة .

(ل) دفتر قيد موجودات المدرسة الدائمة وآخر للاستهلاك .

(م) ملفات لحفظ مجموعة من أسئلة امتحانات النقل سنة بسنة .
(ن) سجلا للعيادة الطبية تقيد فيه ملاحظات طبيب المدرسة ونتائج زيارته وإثبات الكشف الطبى على المستجدين من التلاميذ ونتائجه .

ويراعى أن تكون جميع الدفاتر والسجلات المستعملة بالمدرسة الخاصة على نسق المستخدم بالمدرسة الرسمية وأن تكون صفحاتها مرقمة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم المدرسة على الصفحة الاولى والاخيرة .

مادة ٢٩ - يجب أن تعكس المدرسة الخاصة السجلات والدفاتر المالية الآتية باللغة العربية .

(أ) دفاتر تحصيل من مجموعتين على أن تختتم الصفحة الاولى والاخيرة بخاتم المديرية أو الادارة التعليمية المختصة :

— مجموعة تخصص لتحصيل المصروفات المدرسية واشتراكات الخدمات .

— مجموعة تخصص لتحصيل رسوم النشاط المدرسى .

ويراعى أن يستخدم فى تحرير الايصالات ورق كربون ذو وجهين وأن يكون الاصل ثابتا بالدفاتر ومستوفيا لضريبة الدمغة المقررة مع ختم الأصل والصورة بخاتم المدرسة .

(ب) سجلا لتقيد المتحصلات من التلاميذ تقيد فيه أسماؤهم طبقا للصفوف الدراسية المقيدين بها والمصروفات المدرسية ورسوم النشاط واشتراكات الخدمات المقررة عليهم وبيان ما يحصل من كل تلميذ ورقم ايصال التحصيل وتاريخه .

(ج) سجلا لتقيد الإيرادات والمصروفات توضح فيه كافة القيود اللازمة لاستخراج الحساب الختامى للمدرسة ، ويجوز تخصيص دفاتر حسابية مستقلة لكل ناحية من نوحى الإيراد والانفاق بالمدرسة على أن ترحل البيانات الإجمالية الى السجل العام للإيرادات والمصروفات .

الفصل الرابع

مالية وموازنة المدرسة الخاصة بمصروفات

مادة ٣٠ - تبدأ السنة المالية للمدرسة الخاصة أول سبتمبر وتنتهى في آخر أغسطس من العام التالى .

ويجب أن تضع المدرسة في موعد أقصاه شهر أغسطس من كل عام موازنة لها عن العام التالى تشمل الإيرادات والمصروفات المتوقعة طبقاً للقواعد الواردة بهذا القرار وبالأخص المعدلات الواردة بالمادة (٢٥) وعليها أيضاً إعداد الحسابات الختامية للمدرسة عن السنة المالية المنتهية في موعد أقصاه آخر سبتمبر من كل عام .

وقدّم الموازنة والحسابات الختامية الى المديرية أو الادارة التعليمية المختصة وتحتفظ المدرسة بصورة منها .

مادة ٣١ - على صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله أن يودع أجد للبنوك أو مؤسسات الادخار ما يوازى الالتزامات الواردة في المادة (٤٤) من هذا القرار لمدة عام دراسى على الأقل أو أن يقدم للمديرية أو الادارة التعليمية وثيقة ضمان من احدى شركات التأمين بما يعادل ذلك . ويجوز قبول خطابات الضمان التى تقدم من الهيئات أو الجمعيات التى يتبعها أصحاب المدارس للوفاء بالالتزامات المالية نيابة عن المدارس المنضمة اليها . ويستمر الضمان طالما لم يطرأ على المدرسة اى تغيير . كما يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قراراً باتشياء صنفوق لتمويل التزامات المدارس الخاصة بمصروفات وأن يحدد موارده في اطار النظم المتبعة للتأمين والتعاونيات .

مادة ٣٢ - يجب أن تتكفأ رسوم النشاط المدرسى واشتراك السيارة ومقابل التغذية والايواء مع الخدمات الاضافية التى تقدمها المدرسة

لتلاميذها - وذلك في حدود التكلفة الفعلية زائدة نسبة لا تزيد على (١٠ ٪) كمصروفات إدارية وذلك طبقاً للقواعد المحاسبية فإذا ما تبين عدم التزام المدرسة بذلك تكون ملزمة برد الزيادة للتلاميذ .

مادة ٣٣ - تحدد المدرسة في لائحتها الداخلية المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ ورسوم النشاط المدرسي واشتراك الخدمات في ضسوء مشروع موازنة المدرسة وموازنة الجهة المالكة لها . وتعتبر هذه المصروفات والرسوم والاشتراكات نافذة في العام الأول لافتتاح المدرسة .

ويراعى في تحديد هذه المصروفات والرسوم والاشتراكات الاسترشاد بمبيلاتها من المدارس الخاصة المناظرة في المرحلة والمستوى طبقاً للمستندات الرسمية .

مادة ٣٤ - على المدرسة الخاصة أن تخطر أولياء أمور التلاميذ قبل بداية العام الدراسي بوقت كاف وبطريقة واضحة ببيان المصروفات المدرسية ورسوم النشاط المدرسي واشتراكات الخدمات المقررة وتحديد ما يحصل منها بكل قسط .

ويعتبر تحميل أية مصروفات أو رسوم اشتراكات بالزيادة مخالفة لأحكام القانون وهذا القرار .

مادة ٣٥ - تودع جميع إيرادات المدرسة وكذا حصيله رسوم النشاط المدرسي واشتراكات الخدمات في أحد البنوك أو مكاتب البريد في حسابين منفصلين باسم المدرسة يخصص الأول للمصروفات المدرسية واشتراكات الخدمات والثاني لرسوم النشاط المدرسي ويكون حق السحب من الحساب الأول لصاحب المدرسة أو من يمثله ومن الحساب الثاني لنظار المدرسة .

ولا يجوز الصرف من هذين الحسابين إلا في الأغراض المخصصة

لها وبناء على مستندات مستوفاة ومعتمدة من صاحب المدرسة أو من يمثله أو من ناظر المدرسة .

ويجب ايداع جميع ايرادات المدرسة في البنك أولا بأول ولا يجوز الصرف من هذه الايرادات قبل ايداعها .

ويجوز للمدرسة الخاصة أن تسحب من هذه الايرادات مبلغا كسلفة مستديمة حسب حجم العمل بها بحيث لا تتعدى السلفة المستديمة (٥ ٪) من ايرادات كل بند .

مادة ٣٦ - على المدرسة الخاصة أن تتقدم للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة ببيان عن اعداد الكتب المدرسية المطلوبة لتلاميذها وعلى المديرية أو الادارة التعليمية أن توفر للمدرسة احتياجاتها من هذه الكتب مقابل تحصيل الثمن وفق المقرر رسميا وعلى المدرسة أن تسلم هذه الكتب للتلاميذ بذات الثمن مضافا اليه (١٠ ٪) كمصاريف مقابل النقل أو التلف أو غير ذلك .

ويجوز تسليم المدرسة الخاصة الكتب المدرسية اللازمة لتلاميذها بموجب تعهد لحين بيئها للتلاميذ - كما يجوز قبول الكتب المترجمة من المدرسة الخاصة والزائدة عن حاجتها بالشروط التالية :

(أ) أن تتقاضى ثمنها بعد الحصول على الموافقة المالية بالاستبعاد من الايرادات - اذا كانت المدرسة قد سددت قيمة ما تسلمته بالكامل .

(ب) يمكن عمل مقايضة بين الكتب المطلوب ارجاعها وبين ثمن الكتب التي تكون المدارس في حاجة اليها بشرط الالتزام بما تقتضى به لائحة المخازن في حالة تسليم الكتب للمدرسة بموجب تعهد .

(ج) لا تقبل الكتب المترجمة الا خلال شهرين من تاريخ استلامها .

(د) في جميع الاحوال يشترط أن تكون الكتب المطلوب ارجاعها

٢٤١ تربية وتعليم

مقررة فعلا بمعنى عدم قبول الكتب الملقاة أو الراكدة أو التي بطل استعمالها .

مادة ٢٧ - يلزم تلاميذ المدارس الخاصة بجميع المراحل التعليمية بسداد مقابل الرعاية الصحية وقدره ٥٠٠ مليم سنويا ويراعى عند تحصيل المقابل المشار اليه ما يأتى .

(أ) أن يكون التحصيل بموجب دفاتر قسائم التحصيل الخاصة برسوم النشاط المدرسى .

(ب) أن تورد الحصيلة اليومية لحساب المديرية أو الادارة التعليمية المختصة في البنك الذى تقوم بفتح حساب به لهذا الغرض .

(ج) أن تقوم كل مدرسة بموافاة المديرية أو الادارة التعليمية بكشوف باسماء التلاميذ المسددين لهذا المقابل ومرفقا به صورة من ايصال التوريد .

(د) أن تسدد المديرية أو الادارة التعليمية (٥ ٪) من جملة الحصيلة للادارة العامة للتعليم الخاص للصرف منه على الاغراض التى تقررها اللجنة المركزية للتعليم الخاص .

لما للمدارس الخاصة التى تقدم رعاية صحية على مستوى عال فتحصل مقابل الرعاية الصحية طبقا لما تقرره اللائحة الداخلية لها ، وفي هذه الحالة بمعنى من سداده للمديرية أو الادارة التعليمية وتتولى الانفاق منه على الخدمات الصحية بالمدرسة .

مادة ٢٨ - تحصل المدارس الخاصة من كل تلميذ رسوم امتحان النقل وفق الفئات الآتية (للدور الأول فقط) :

جنيشه

- ١- بالحلقة الابتدائية من التعليم الاساسى .
- ٢- بالحلقة الاعدادية من التعليم الاساسى .
- ٣- بالمرحلة الثانوية وما فى مستواها .

على أن تسود المدارس التي تخضع امتحاناتها لاشراف مدارس رسمية مناظرة حويلة هذا الرسم الى حساب الايرادات بالمديرية أو الإدارة التعليمية المختصة التي تتولى الانفاق على امتحانات تلك المدارس من بنود الموازنة المختصة طبقا للقرارات الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٣٩ - تلتزم المدرسة الخاصة بتحصيل نفس الاشتراكات المقررة لمجلس الآباء والمعلمين واتحاد الطلاب وفق الفئات المقررة بالمدارس الرسمية المناظرة ، وعليها سداد الانصبة المقررة للمديرية والمجالس والاتحادات العليا طبقا للقرارات التي تصدر في هذا الشأن .

مادة ٤٠ - تعدل المدرسة المصروفات المدرسية بالزيادة في أول سبتمبر من كل عام بنسبة ٥ ٪ من المصروفات المدرسية المقررة لمواجهة الملاوات المستحقة للمعلمين والمشار اليها بالمادة (٧٥) وما بعدها من هذا القرار ولواجهة ترايد تكلفة الخدمات والتجهيزات .

وللمدرسة الخاصة أن تطلب من المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة في المسند من أول يناير الى آخر أبريل تعديل المصروفات المدرسية أو رسوم التأسيس للكرسي المقصورة بالزيادة لذا رأت غسبة الزيادة المتجاوزة ليهيلا تكتفى بلوفاء بالتزامات المدرسة ، وعلى المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة أن تنتهى من بحث طلبات تعديل المصروفات المدرسية أو رسوم النشاط المدرسي وأن تصدر قرارها في هذا الشأن في موعد أقصاه نهاية شهر يونيو .

ويجوز للمدرسة الخاصة في حالة عدم اخطارها بنتيجة بحث طلبها في الموعد المحدد لو إذا رأت أن القرار الصادر يحجب بها أن يتقدم بتظلم للجنة المركزية للتعليم الخاص خلال شهر يوليو للمبت فيه بقرار من الوزارة .

مادة ٤١ - يجوز للمدرسة الخاصة بمصروفات أن تقبل تبرعات أو هبات (خلافاً للرسم والمصروفات المقررة بلائحتها الداخلية) بغرض تنفيذ مشروع له صيغة تربوية ويهدف الى دعم العملية التعليمية بالمدرسة - وذلك بناء على اقتراح من مجلس الآباء وبعد موافقة المديرية أو الادارة التعليمية المختصة على ملامته للاغراض التربوية ومناسبة تكلفتها ، على أن يكون التبرع اختياريا ويسلم ولى الامر ايصالاً رسمياً بقيمة ما تبرع به .

ويشترط في هذه الحالة فتح حساب في أحد البنوك بحصيلة التبرع - ويخضع الصرف لمراجعة مجلس الآباء والتوجيه المالى والادارى بالمديرية أو الادارة التعليمية وفي حالة وجود فائض يرد لمن أسهموا في التبرع بنسبة ما تبرعوا به .

مادة ٤٢ - تتكون إيرادات المدرسة الخاصة من :

(أ) المتروقات المدرسية المقررة على التلاميذ ورسمون النشاط المدرسى واشتراكات الخدمات .

(ب) حصة المدرسة في الاموال الموقوفة عليها ان وجدت .

(ج) حصة المدرسة في إيراد الشخص الاعتباري صاحب المدرسة ان وجدت .

(د) الاعانات والتبرعات غير المشروطة والمنوعة من المواطنين والهيئات الوطنية بعد موافقة المحافظ المختص .

وكذلك التبرعات والاعانات المنوعة من أفراد اجانب أو هيئات اجنبية بموافقة المحافظ المختص فيما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، وبموافقة وزير التربية والتعليم فيما لا يجاوز خمسين ألف جنيه ، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك .

مادة ٤٣ - يجوز للمدرسة الخاصة أن تخصص نسبة لا تتجاوز (٥ ٪) من جملة المصروفات المدرسية المقررة على تلاميذها لحالات الإعفاء من المصروفات وتبين اللائحة الداخلية للمدرسة نظام الاعفاء أو التخفيض من المصروفات المدرسية .

وتختصر المدرسة الخاصة جميع طلبات الاعفاء من المصروفات المدرسية أو تخفيضها ، وتقيدها في سجل خاص ويتم البت فيها بمعرفة لجنة من المدرسة ، وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر من كل عام .

مادة ٤٤ - تتكون مصروفات المدرسة الخاصة من :

(أ) أجور ومرتبات العاملين بالمدرسة من فنيين وإداريين وعمال خدمات معاونة وغيرهم مقابل عملهم وكذلك نفقات اعاشة الرهبان والراهبات ان وجدت .

(ب) حصة المدرسة في التأمينات الاجتماعية .

(ج) المكافآت والصوافز المقررة للوظائف المناظرة بالمدارس الرسمية .

(د) بدل الإعارة للعاملين المعارين .

(هـ) مكافآت الحصوص الزائدة عن النصاب للعاملين بالمدرسة أو المتقدين أو المميزين لبعض الوقت وفقا للنتائج المعمول بها بالمدارس الرسمية المناظرة على الأقل - ويجوز زيادة فئة مكافأة الحصة للمواد التي تدرس باللغات الأجنبية أو المواد التي بها عجز أو مواد السنوات النهائية .

(و) المنح والمساعدات التي تصدر بها قرارات من الجهات المختصة .

(ز) القيمة الإيجارية لبنى المدرسة المصهدة قانونا أو اتفاقا يصيب الاخسوال .

- (ح) استهلاك المياه والانسالة . -
- (ط) مستلزمات التظلم .
- (ي) اشتراك التليفون .
- (ك) نفقات صيانة المبنى وترميمه واصلاحه طبقا للتكلفة الفعلية .
- (ل) ٢٠ ٪ من ثمن شراء الاثاث والادوات المدرسية مقابل الاستهلاك والصيانة .
- (م) الادوات الكتابية والمطبوعات وأدوات النظافة .
- (ن) البريد والدعنة والانتقالات والمسالات والمصاريف النثرية والاعلان .

(س) نسبة لا تزيد على ١٥ ٪ من قيمة رأس المال المستثمر كربح لصاحب المدرسة . ولا يدخل فى حساب رأس المال المستثمر أية تبرعات أو هبات . أو نسبة لا تزيد على ١٥ ٪ من قيمة الايرادات - أيهما يختار صاحب المدرسة .

مادة ٤٥ - اذا حققت المدرسة فى نهاية العام بمقد الوفاء بكافة احتياجاتها بما فى ذلك ربح صاحب المدرسة فائضا فى ايراداتها يجنب هذا الفائض كاحتياطى ويراعى اظهاره فى موازنة المدرسة سنويا على أن يخصص لمواجهة العجز الذى قد يظهر بموازنة المدرسة مستقبلا .

مادة ٤٦ - يجوز لصاحب المدرسة أو من يمثله أن يسحب خلال العام الدراسى فى حدود ٥ ٪ من الايراد كجزء من نصيبه فى الارباح .

الباب الخامس شئون الطلبة والامتحانات

الفصل الاول الرعاية الصحية للتلاميذ

مادة ٤٧ - يخضع تلاميذ المدارس الخاصة بجميع المراحل لنظام الرعاية الصحية. وتضع المديرية أو الادارة التعليمية المختصة نظاما للصرف من حصيلة مقابل الرعاية الصحية بالاتفاق مع مديرية الصحة المختصة على ضوء حصيلتها بحيث يتمتع تلميذ المدرسة الخاصة - على الأقل - بما يتمتع به نظيره بالمدرسة الرسمية ويعتمد النظام من المحافظ المختص .

مادة ٤٨ - يتم الصرف من الحصيلة في أغراض الرعاية الصحية والخدمة الطبية وذلك بواسطة لجنة اشراف تشكل برئاسة مدير التربية والتعليم المختص ، وعضوية كل من :

١ - مدير الشؤون الصحية أو من ينوب عنه .

٢ - مدير ادارة الشؤون المالية والادارية بالمديرية أو الادارة التعليمية .

٣ - الموجة الأول المالي والاداري .

٤ - رئيس قسم التعليم الخاص .

٥ - رئيس قسم الصحة المدرسية المختص .

٦ - ممثل لاصحاب المدارس .

مادة ٤٩ - تعتبر الخدمة الطبية خدمة على مستوى عال تغني بموجبها المدرسة الخاصة من توريد مقابل الرعاية الصحية عن تلاميذها

الى الحصيلة المركزية بالمديرية بموجب قرار من لجنة الاشراف اذا تضمنت هذه الخدمة ما يأتى :

(أ) وجود عيادة طبية مجهزة تجهيزا كاملا وتتوافر بها وسائل الاسعافات الطبية ويقرر صلاحيتها رئيس قسم الصحة المدرسية .

١ (ب) التعاقد مع طبيب يقوم بزيارة المدرسة دوريا لفحص الحالات المرضية الطارئة ووصف العلاج .

٢ (ج) التعاقد مع صيدلية لصرف العلاج على حساب المدرسة أو توفير العلاج بأى طريقة يقرها رئيس قسم الصحة المدرسية .

(د) اثبات الحالات المرضية الطارئة بدفتر خاص بالعيادة يتضمن الاسم والصف والتشخيص والعلاج ومدة الابعاد اذا لزم الامر .

(هـ) التعاقد مع طبيب أسنان لعمل الفحص الطبى الشامل للأسنان بالنسبة للمستجدين وفحص حالات الاسنان الطارئة بالمصفوف الأخرى .

(و) وجود حجرة لعزل المرضى فى المدارس التى بها أقسام داخلية .

(ز) العناية بتقديم الرعاية الوقائية المناسبة وتتلخص أساما فيما يأتى :

— الاشراف على صحة البيئة المدرسية والبيئة الرياضية وتوفير أسباب الأمان والوقاية من الحوادث .

— اجراء الفحص الطبى الدورى الشامل واثبات نتائجه فى بطاقات صحية خاصة بكل طالب .

— اجراء التطعيم والتحصين ضد الامراض التى ينبغى التطعيم

أو التحصين ضدها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على صحة التلاميذ ووقايتهم من الأمراض المعدية وعزل وإبعاد كل تلميذ مصاب بمرض معد مع أخطار ولى أمره .

— المراقبة الصحية المستديمة لمرافق المدرسة وتلاميذها وموظفيها ، ومراعاة مدد الأبعاد المقررة للأمراض المعدية مع عمل احصائية أسبوعية وشهرية للأمراض المعدية ويخطر بها قسم الصحة المدرسية بالمنطقة .

— التأكد من اللياقة الطبية للموظفين وعمل التفتيشات اللازمة للتثبت من سلامة عمال التغذية ومطابقة المقاصف للاستقرارات الصحية .

الفصل الثاني

الخطط والمناهج والكتب الدراسية

مادة ٥٠ — تطبق خطط ومناهج المدارس الرسمية المناظرة على المدارس الخاصة ومدارس اللغات . ويجوز تدريس مواد الرياضيات والطوم بلغة أجنبية وفق الخطة والمنهج والكتاب المقرر بالمدرسة الرسمية المناظرة .

ويجوز بموافقة وزير التربية والتعليم الترخيص للمدرسة الخاصة والطوم بلغة أجنبية وفق الخطة والمنهج والكتاب المقرر بالمدرسة الرسمية ما يبرر ذلك ، مع التزام المدرسة الخاصة في هذه الصلة بتدريس المنهج الأصلي المقرر في المدارس الرسمية المناظرة بالكامل ، ومع ضرورة مراجعة كتب الدراسات الإضافية بمعرفة الوزارة وأجهزتها للتأكد من صلاحيتها .

مادة ٥١ — يجوز أن تدرس في الحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الاساسي لغة أجنبية أو أكثر . ويجب أن تعتمد خطط ومناهج وكتب اللغات الأجنبية من وزير التربية والتعليم ، وذلك بمعد بحثها بمعرفة الجهات المختصة بالوزارة .

مادة ٥٢ - تشرف المديرية أو الادارة التعليمية المختصة على الامتحانات بالمدارس الخاصة ذات المصروفات وتعتمد نتائجها وفق النظام الآتي :

(أ) ترسل المدرسة الخاصة للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة قبل بدء موعد الامتحانات بشهرين على الاقل كشوفاً من ثلاث صور بأسماء التلاميذ الذين سيقدمون للامتحان في كل صف على حدة ، وعلى الجهاز المختص بالمديرية أو الادارة التعليمية المختصة التأكد من أهلية كل تلميذ في التقدم للامتحان ثم تعتمد هذه الكشوف وتحفظ صورة منها بالمديرية أو الادارة التعليمية المختصة وترسل صورة أخرى للمدرسة وتسلم الثالثة لمدوب المديرية الذي يكلف بالاشراف على أعمال الامتحانات بالمدرسة .

(ب) يتولى المدرس الاول (المصار أو المنتدب لتدريس بعض الحصص) في المدرسة الخاصة وضع أسئلة الامتحانات في مادته بشرط أن يكون مستوفياً للاشتراطات المقررة لمن يقوم بوضع الاسئلة في المدارس الرسمية . فاذا لم يتوافر في المدرسة الخاصة من يجوز له وضع الاسئلة يقوم موجه أول المسادة بتكليف أحد المدرسين الاوائل بمدرسة رسمية مناظرة بوضع أسئلة الامتحان على أن يكون ناظر المدرسة مسؤولاً عن سيرتها .

(ج) تكلف مديرية التربية والتعليم أو الادارة التعليمية المختصة أحد الوجهين بالاشراف على امتحانات المدرسة الخاصة ويتحتم عليه التواجد في المدرسة قبل بدء الامتحان بثلاثة أيام على الاقل للتأكد من استيفاء كافة الاجراءات المتعلقة بالامتحان ويستمر في الاشراف على سيره وعلى أعمال تقدير الدرجات واستخراج النتائج واعتمادها .

وفراعى بالنسبة للمدرس اللغات أن يكون الشرف ملماً باللغة الاجنبية المرمض بها للمدرسة .

مادة ٥٣ - للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة أن تقترح
امتحانات مدرسة خاصة أو أكثر لاشراف مدرسة رسمية مماثلة ، وذلك
بناء على طلب المدرسة الخاصة أو لعدم توافر مقومات سير الامتحانات
بالمدرسة - مع مراعاة ما يأتي :

(أ) أن تكون لجنة النظام والمراقبة واحدة للمدرسة الرسمية
والمدارس الخاصة التي تشرف على امتحاناتها .

(ب) أن تتبادل المدرسة الرسمية والمدارس الخاصة الملاحظين بحيث
لا يقوم مدرس بأعمال الملاحظة على تلاميذه .

(ج) أن توحد أوراق الاجابة أمام لجان تقدير الدرجات ، دون
تمييز بين مدرسة وأخرى .

(د) أن يشترك مدرسو المدارس الخاصة في أعمال تقدير الدرجات
مع زملائهم من المدارس الرسمية .

(هـ) أن تتولى المدرسة الخاصة إعلان نتائجها وفق الكشف
المسلقة لها من المدرسة الرسمية التي تستمدّها وتختتمها بخاتمها ثم
تتولى إبلاغها الى المديرية أو الادارة التعليمية المختصة .

مادة ٥٤ - تطبيق على امتحانات المدارس الخاصة نفس خطط
ومناهج المدارس الرسمية المناظرة ونفس القواعد المقررة للامتحانات .

مادة ٥٥ - اذا رأت مدرسة خاصة أن تسير وفق نظام معين في
الامتحانات فيتعين عليها أن تتقدم بطلب بذلك للمديرية التعليمية المختصة
التي ترفعه لوزارة التربية والتعليم مشفوعاً برأيها للبت فيه بقرار من
الوزير ، وفي هذه الحالة يجب أن تضمن المدرسة لائحته الداخلية
النظام المعتمد لامتحاناتها .

مادة ٥٦ - يؤدي تلاميذ مدارس اللغات امتحانات التقييم وامتحانات الشهادات العامة في المواد التي درسوها بذات اللغة التي درسوا بها تلك المواد وذلك بعد ترجمة أسئلتها إليها .

مادة ٥٧ - يشترط للاستمرار في الدراسة بمدارس اللغات أن يؤدي التلميذ بنجاح ما يأتي :

(أ) الامتحان في اللغة ذات المستوى الرفيع بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل .

(ب) الامتحانات في اللغة الأجنبية الثانية بنسبة ٤٠ ٪ على الأقل .
والى جانب باقي شروط النجاح المعمول بها في المدارس الرسمية المماثلة ، لا يجوز أن ينقل التلميذ من صف الى صف في مدرسة اللغات الا اذا كان ناجحاً في هاتين المادتين بالنسب السابقة وذلك فيما عدا الصفين الاول والثالث من التعليم الاساسي .

مادة ٥٨ - يراعى عند استخراج نتائج امتحانات تلاميذ مدارس اللغات أن تطبق شروط النجاح المقررة بالنسبة للمدارس الرسمية المماثلة ، على ألا تحتسب نتيجة امتحانات اللغة الأجنبية ذات المستوى الرفيع واللغة الأجنبية الثانية في مرحلة التعليم الاساسي عند تقرير حق دخول الطالب الدور الثاني .

مادة ٥٩ - تعقد مدارس اللغات امتحانات دور ثان لجميع الصفوف في اللغة الأجنبية ذات المستوى الرفيع وفي اللغة الأجنبية الثانية للتلاميذ الراسخين في هاتين اللغتين أو في أحدهما وذلك لاعطائهم فرصة الاستمرار في الدراسة وفق نظم اللغات ويكون ذلك تحت اشراف المديرية أو الادارة التعليمية المختصة .

مادة ٦٠ - في حالة رسوب الطالب بمدرسة اللغات في اللغة الأجنبية ذات المستوى الرفيع أو في اللغة الأجنبية الثانية أو في كليهما وكان

مستوفيا لجميع شروط النجاح المقررة وفق النظام العلم جَسَّار نقله من نظام دراسة اللغات الى الصف التالي بنظام مدارس المناهج العربية اذا رغب في ذلك ، والا أعاد الدراسة بفرقتة ، وذلك وفق أحكام المادة ٥٧ من هذا القرار .

مادة ٦١ - تعتمد المديرية أو الادارة التعليمية المختصة نتائج امتحانات النقل بالمدارس الخاصة بعد مراجعتها للتأكد من تطبيق القواعد المعمول بها وتحفظ المديرية أو الادارة التعليمية بصورة من النتيجة وتسلم الصورة الثانية الى المدرسة بعد اعتمادها وختمها بخاتم المديرية وتكون النتائج المعتمدة المحفوظة بالمديرية هي المرجع الذي تستند اليه المديرية أو الادارة التعليمية في استخراج مصدقات رسمية لتلاميذ المدارس الخاصة بعد تحصيل الرسم المقرر .

مادة ٦٢ - لوزارة التربية والتعليم وأجهزتها وحدها حق منح شهادات بنهاية مراحل الدراسة ويجوز للمدارس الخاصة أن تمنح لتلاميذها مصدقات تبين الصفوف التي درسوا فيها وتعتمدها المديرية أو الادارة التعليمية المختصة بعد التأكد من صحة البيانات التي تضمنتها وبعد تحصيل الرسم المقرر .

الباب السادس

العاملون بالمدرسة الخاصة بمصروفات

الفصل الأول

التعيين

مادة ٦٣ - يقوم صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله بتعيين اللزمين لمدرسته أو استعلازتهم أو نديهم وذلك وفق الأحكام المنظمة لذلك ويلتزم بتأدية أجورهم وما يتبعها من التزامات أخرى .

ويجوز لصاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله أن يتولى عملاً فنياً أو إدارياً بمدرسته بشرط أن تتوفر فيه الشروط المقررة لشغل الوظيفة ويتقاضى عنها الأجر الذي يتفق مع القواعد التي تحكم العاملين بالمدرسة .

مادة ٦٤ - لا يجوز تعيين أحد بالمدرسة الخاصة إلا إذا كان حاصلاً على شهادة قيد من أحد مكاتب العمل المحددة بقانون العمل ولصاحب المدرسة عدم التقيد بالسلسلة الزمنية لقيد المرشحين في مكتب العمل . كما أن له أن يعقد اختياراً شخصياً للمرشحين على أن يشرك معه في ذلك ناظر المدرسة .

مادة ٦٥ - على صاحب المدرسة الخاصة أن يخطر المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة باسم المرشح الذي يقع عليه اختياره وكافة البيانات المتعلقة به وأربع نسخ من عقد العمل المقترح مرفقاً بها المؤهل الدراسي ومستند الميلاد وللمديرية أو الإدارة التعليمية الاعتراض على التعاقد إذا اتضح لها عدم توافر الشروط المطلوبة في المرشح . وتحفظ نسخة من العقد في الملف الخاص بالمديرية وتسلم نسخة ثانية للمعامل وتحفظ النسخة الثالثة بالمدرسة مع المؤهل الدراسي ومستند الميلاد والموقف من التجنيد وترسل النسخة الرابعة إلى مكتب التأمينات الاجتماعية المختص . ويجب أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة ومحرراً باللغة العربية (نموذج رقم ٣) ويبدأ من تاريخ استلام العمل حتى آخر أغسطس من العام التالي ويتجدد العقد تلقائياً بعد فترة الاختبار . ويجب أن يتضمن العقد بياناً بالأجر المتفق عليه ونوع العمل الذي يؤديه العامل .

مادة ٦٦ - يجب أن تتوافر في مدير المدرسة الخاصة أو ناظرها ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس بها وموظفيها الماليين والإداريين وجميع العاملين بها الشروط الآتية :

(أ) المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة وفق مستويات الكفاية المحددة للعاملين بالمدارس الرسمية للمناظرة على الأهل .

(ب) أن يكون ناظر المدرسة ووكيلها متمكنا من اللغة الأجنبية المرخص للمدرسة الخاصة بتدريسها ، وذلك بالنسبة لمدارس اللغات •

وإذا دعت الحاجة الى استخدام من لا تنطبق عليه الشروط المسالفة الذكر فيعرض الأمر بمبرراته على وزير التربية والتعليم للبت فيه بقرار منه •

مادة ٦٧ - إذا رغبت المدرسة الخاصة بمصروفات في استخدام بعض الأجانب فعليها أن تتقدم بطلب الى المديرية أو الادارة التعليمية وفق النموذج المرفق بهذا القرار (نموذج رقم ٤) • وعلى المديرية أو الادارة التعليمية احالة الطلب مشفوعا برأيها الى الوزارة خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه للبت فيه بقرار من اللجنة المركزية للتعليم الخاص • ويراعى عند تقديم الطلب ما يأتى :

(أ) بيان مدى الحاجة لاستخدام الأجنبى •

(ب) ألا تتعدى نسبة الأجانب المستخدمين في المدرسة أو مجموعة المدارس التى يملكها صاحب المدرسة ٣٠٪ من عدد أعضاء هيئة التدريس ويجوز للمديرية أو الادارة التعليمية تجاوز هذه النسبة اذا كان هناك من الأسباب ما يبرر ذلك •

ويراعى في جميع الحالات تجديد ترخيص الأجنبى سنويا طبقا للتعليمات المعمول بها بوزارتي الداخلية والقوى العاملة •

مادة ٦٨ - يشترط فيمن يمين في مدرسة خاصة ما يلي :

(أ) أن يكون مصرياً ، ويجوز توظيف الأجنبى وفقاً للشروط والقواعد المقررة في هذا الشأن •

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره •

(ج) ألا يكون قد سبق فصله تأديبيا من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو إحدى الهيئات الصائمة أو المدارس الخاصة ما لم تمنح على صدور قرار الفصل أربع سنوات على الأقل ، وبشرط ألا يكون الفصل بسبب جريمة مذكلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة .

(د) ألا تقل سنه عن السن المقررة لظرائه بالمدارس الرسمية .

(هـ) أن يكون حاصلا على المؤهلات العلمية المقررة لنظيره في المدارس الرسمية .

(و) ألا يكون من العاملين بالدولة الا اذا كان منتدبا أو ممارا .
(ز) أن تثبت لياقته الصحية .

(ح) أن يجتاز الاختبار المقرر لشغل الوظيفة بالنسبة للوظائف التي تقرر المدرسة أن يكون التمين فيها باختيار أو بمقابلة شخصية .

(ط) يعطى المعينون بالمدارس الخاصة مهلة ثلاثة أشهر لاستيفاء مسوغات التمين يوقف بعدها صرف مرتبهم لحين استيفائها والا اعتبر العقد لاغيا .

مادة ٦٩ - يجوز اعادة تعيين من تنتهى خدمته ببلوغ السن القانونية المحددة بمكافأة بشرط أن يكون لائقا صحيا للعمل بالمدرسة الخاصة .
ويصدر بذلك قرار من المديرية أو الادارة التعليمية .

مادة ٧٠ - يعتبر العامل بالمدارس الخاصة لائقا من الناحية الصحية اذا كان مستوفيا للشروط التي تتطلبها وزارة التربية والتعليم في العاملين بالمدارس الرسمية وتثبت هذه اللياقة بتقرير طبي من الهيئة العامة للتأمين الصحي أو الصحة المدرسية .

ويجوز للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة بناء على طلب من المدرسة الخاصة الاعفاء من بعض شروط اللياقة الصحية اذا رأت من

الاسباب ما يبرر ذلك كما لها أن تعتمد في اثبات اللياقة على تقرير طبي خاص .

مادة ٧١ - يوضع العامل بالمدرسة الخاصة التي تطبق نظام المصروفات تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر وتقرر صلاحية العامل خلال مدة الاختبار بقرار من صاحب المدرسة وبقاء على تقرير من مديرها أو ناظرها .

الفصل الثاني

قياس كفاءة الأداء

مادة ٧٢ - يتم قياس كفاءة الأداء للعاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات طبقا للنظام المعمول به بالمدارس الرسمية من حيث المواعيد والتماذج المستفيدة .

مادة ٧٣ - يجوز للمدرسة الخاصة أن تتقل العامل الذي يقدم عنه تقرير سنوي بدرجة ضعيف الى وظيفة أخرى تكون أكثر ملاءمة له أو انذاره بانتهاء خدمته .

مادة ٧٤ - يفصل العامل الذي حصل على تقريرين بدرجة ضعيف في سنتين متتاليتين ، مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة .

الفصل الثالث

الأجور والملاوات والمزايا والاجازات

مادة ٧٥ - مع عدم الاخلال بما تقرره المدرسة في لائحتها الداخلية من أنظمة أفضل للأجور والملاوات يلتزم صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله بأن تكون مرتبات العاملين عند التعيين مماثلة على الأقل لمرتبات نظرائهم في المدارس الرسمية كما يلتزم بمنحهم العلاوات الدورية السنوية المقررة في قانون العمل .

مادة ٧٦ - يجوز في حدود موازنة المدرسة منح المامل علاوة استثنائية واحدة بفتح العلاوة الدورية له ، اذا بذل جهدا خاصا تقفيرة المدرسة ولا ينير منح العلاوة الاستثنائية من موعد استحقاق العلاوة الدورية ولا يجوز منح العلاوة الاستثنائية لنفس المامل الا بعد مرور سنتين على الاقل .

مادة ٧٧ - يجوز للمدرسة الخاصة منح الماملين المعيّنين بها البدلات والحوافز وغيرها مما يتقرر للماملين بالمدرسة الرسمية المناظرة وببنفس الفئات المقررة ، وفي هذه الحالة تضمن المدرسة هذه البدلات والحوافز موازنة المصروفات بها .

مادة ٧٨ - تلتزم المدرسة الخاصة باعطاء كل عامل بها الاجازات المنصوص عليها بقانون العمل .

الفصل الرابع

واجبات الماملين

مادة ٧٩ - يلزم الماملون بالمدارس الخاصة بما يأتي :

(أ) احترام مواعيد العمل واجتباع الاجراءات الواجبة في مسألة التسيب عن العمل أو التأخر عن المواعيد .

(ب) تأدية العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل لأداء واجبات وظيفته وأن يعمل مع زملائه على حسن سير العمل .

(ج) المحافظة على كرامة الوظيفة وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

(د) تنفيذ ما يصدر اليه من تعليمات متعلقة بالعمل وذلك في حدود القرارات والنواحي المحول بها .

(٨) لا يجوز للعامل أن يحتفظ أو يعطى للغير أصلاً أو مسورة لورقة من أوراق العمل ولو كانت تتعلق بعمل كلفته المدرسة بدأته .

(و) إبلاغ المدرسة بمحل إقامته وحالته الاجتماعية ، وكل تغيير يطرأ عليها خلال سبعة أيام من تاريخ التغيير .

مادة ٨٠ - لا يجوز للعامل أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالوساطة الا باذن كتابي من صاحب المدرسة أو من يمثله ، على أن يكون ذلك في غير أوقات العمل الرسمية .

مادة ٨١ - تحدد ساعات العمل بالنسبة للعاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات وفق مواعيد العمل بالمدرسة الرسمية المظاهرة أو طبقاً لما هو وارد بلائحتها الداخلية مع مراعاة أن يكون نصاب المدرس من الحصص معانثاً لنصاب نظيره في المدرسة الرسمية .

الفصل الخامس

التأديب وانهاء الخدمة

مادة ٨٢ - تنص المدرسة الخاصة لاحصة للجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بها وتتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق والمظلة المختصة بتوقيع الجزاء .

مادة ٨٣ - كل عامل يخالف واجبات العمل أو يخرج على مقتضى الواجب الوظيفي يعاقب تأديبياً ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسيحياً .

مادة ٨٤ - لا يجوز توقيع عقوبة تزيد على الإنذار الا بعد تحقيق كتابي مع العامل المنسوب اليه المخالفة وسماع دفاعه واثباته بأوراق التحقيق . أما بالنسبة لعقوبة الإنذار فيجوز أن يكون التحقيق مضافاً على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء .

مادة ٨٥ - يجب ابلاغ العامل كتابة بما وقع عليه من جزاءات فإذا امتنع عن استلام الابلاغ الكتابي يكتفى بإخطاره به بموجب خطاب موسى عليه علي عنوانه المبين بملف خدمته .

مادة ٨٦ - تنتهى خدمة العامل المتقاعد مع صاحب المدرسة الخاصة بمصروفات اذا ارتكب احدى المخالفات الواردة في المادة ٦١ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

مادة ٨٧ - يجوز للعامل الطعن في قرار انتهاء خدمته أو أى جزاء تأديبي آخر طبقاً للمادة ٦٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

مادة ٨٨ - تنقضى علاقة العامل بالمدرسة ، دون أن يعتبر ذلك اجراء تأديبياً لاحد الاسباب الآتية :

(أ) انتهاء مدة العقد اذا كان محدد المدة .

(ب) بلوغ العامل السن القانونية التى تحددها لائحة النظام الأساسى للمدرسة .

(ج) وفاة العامل حقيقة أو حكماً ويكون تقرير الوفاة حكماً بموجب حكم قضائى نهائى .

(د) استقالة العامل ويعتبر في حكم الاستقالة انقطاع العامل عن عمله أكثر من عشرة أيام متصلة أو عشرين يوماً متقطعة خلال السنة الواحدة دون عذر مقبول ، بشرط أن يتم انذار العامل بمدة انقطاعة بخمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية ويعتبر في هذه الحالة عرض الامر على اللجنة المشار اليها في المادة (٩٣) من هذا القرار .

(هـ) عدم اللياقة الصحية .

(و) الغاء الوظيفة بسبب نقص في خطة العمل .

(ز) الحكم على العامل نهائيا بمقوبة جنائية أو جنة مظة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة .

مادة ٨٩ - تكون لجنة شؤون التعليم الخاص المخصوص عليها في المادة (٩٣) من هذا القرار هي السلطة المختصة بفصل المسائل أو وقفه عن العمل بدون ترتيب أو بعترتب مخفض إذا توافرت الأسباب الداعية الى ذلك . ويحال اليها الموضوع بمعرفة مديرية التربية والتعليم المختصة ، بجميع تحقيقاته مع مذكرة شارحة للتهمة والمخالفات المنسوبة للعامل .

وتقوم اللجنة بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، وإبلاغ العامل بها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل تاريخ الانقضاء بخمسة عشر يوما على الأقل .

وتصدر اللجنة قرارها في هذا الشأن مسببا وبأغلبية الآراء .

مادة ٩٠ - يجوز للعامل الطعن في القرار الصادر من لجنة شؤون التعليم الخاص بشأن عقوبتي الفصل والوقف أمام اللجنة المركزية للتعليم الخاص المخصوص عليها في المادة (٩٩) من هذا القرار ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

كما يجوز لمديرية التربية والتعليم المختصة أن تطعن على هذا القرار أيضا أمام نفس اللجنة المذكورة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ مجده .

وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الآراء ويكون قرارها مسببا ونهائيا .

الباب السابع

الرقابة والمتابعة والتفتيش

مادة ٩١ - ينشأ بكل مديرية أو إدارة تعليمية قسم للتعليم الخاص يضم أعضاء فنيين وقانونيين ومالين وإداريين ، ويحدد عدد العاملين به طبقاً لعدد المدارس التي تتبع المديرية أو الإدارة التعليمية .

ويتولى هذا القسم ما يأتي :

(أ) تلقى طلبات الترخيص بفتح المدارس الخاصة بمصروفات أو التوسع فيها .

(ب) اعداد سجل لقيد طلبات الترخيص بأرقام متتابعة ونسق تاريخ ورودها .

(ج) بحث طلب الترخيص وإخطار الطالب بقبول طلبه أو رفضه ، أو إجراء تعديلات معينة .

(د) تشكيل لجان المعاينة للمدارس الخاصة بمصروفات .

(هـ) الاخطار باصدار الترخيص النهائي للمدرسة الخاصة بمصروفات .

(و) مراجعة عقود العاملين بالمدرسة الخاصة بمصروفات .

(ز) تلقى طلبات رفع مصروفات التعليم وإحالتها للبحث .

(ح) امساك ملفات لكل مدرسة خاصة بمصروفات بحيث يكون الملف من أربعة أجزاء ، الاول للترخيص والملاحقة وتعديلاتها ، والثاني لمقود العاملين وبياناتهم والثالث للتقارير الفنية والإدارية ، والرابع للموضوعات الأخرى .

(ط) امساك سجلات المدارس المرخص بها في دائرتها توضح البيانات الأساسية بكل مدرسة خاصة بمصروفات .

(ي) مراجعة اللوائح الداخلية للمدارس الخاصة بمصروفات وما يطرأ عليها من تعديلات •

(ك) امساك حصيلة الرعاية الصحية والاشتراك في اللجنة المختصة بذلك •

(ل) فتح حساب خاص لحصيلة الجزاءات التي توقع على العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات وامساك حساباتها والصرف منها على مساعدة العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات مثل تقديم القروض والمساعدات الاجتماعية والخدمات •

مادة ٩٢ - تتولى المديرية أو الادارة التعليمية المختصة الاشراف على المدارس الخاصة بمصروفات التي تقع في دائرتها من كافة الفواحي شأنها في ذلك شأن المدارس الرسمية المناظرة •

كما تتولى الاجهزة الفنية المختصة بوزارة التربية والتعليم متابعة المدارس الخاصة بمصروفات وكذلك تتولى المديريات والادارات التعليمية التوجيه الفني وتقييم الخدمة التعليمية بها للتحقق من مستوى أدائها ويتبع في ذلك نفس الاجراءات والقواعد المعمول بها في المدارس الرسمية المناظرة •

كما تقوم أجهزة التوجيه المالي والاداري بالمديرية أو الادارة التعليمية بأعمال التفتيش المالي والاداري على المدارس الخاصة بمصروفات الواقعة في دائرتها أسوة بالمدارس الرسمية •

مادة ٩٣ - تشكل بقرار من المحافظ لجنة لشئون التعليم الخاص في المديرية أو الادارة التعليمية على النحو الآتي :

• وكيل المديرية أو الادارة التعليمية (رئيسا)

• مدير مراحل التعليم التي يوجد من نوعها مدارس خاصة بمصروفات •

• مدير الخدمات •

• مدير ادارة الشؤون المالية والادارية •

• ممثل لاصحاب المدارس الخاصة بمصروفات - يختاره المحافظ
بناء على ترشيح مدير التربية والتعليم لمدة سنة قابلة
للتجديد •

• مدير ادارة الشؤون القانونية أو رئيس القسم •

• رئيس قسم التعليم الخاص (ويتولى أمانة اللجنة) •

واللجنة أن تدعو لحضور جلساتها من تدعو الحاجة الى الاستعانة
بهم في بعض الموضوعات المعروضة عليها دون أن يكون له صوت
محدود •

ويدعى صاحب الشأن لحضور اجتماع اللجنة عند نظر موضوعه ،
وتتيد محاضر جلسات اللجنة ومناقشتها وقراراتها في سجل منظم وتعتمد
قراراتها من المحافظ أو من يفوضه •

مادة ٩٤ - تختص لجنة شؤون التعليم الخاص بالمديرية أو الادارة
التعليمية بما يلي :

(أ) النظر في طلبات أصحاب المدارس الخاصة بمصروفات أو من
يمثلهم بتغيير البيانات التي صدر الترخيص بفتح المدرسة على
أساسها •

(ب) بحث موضوعات التعليم الخاص بمصروفات التي تحيلها
المديرية أو الادارة التعليمية الى اللجنة •

(ج) النظر في اقتراح رفع مصروفات التعليم والرسوم الاضافية
بالمدراس الخاصة بمصروفات ، واتخاذ اللازم بشأنها •

(د) النظر في مخالفات المدارس الخاصة بمصروفات لاهكام القانون وهذا القرار ، وذلك طبقا لما تكشفه أجهزة التوجيه أو المتابعة •

(هـ) اصدار القرارات الخاصة بالمصرف من حصيله الجزاءات على الاغراض المختصة •

(ز) النظر في فصل العاملين بالمدرسة الخاصة أو وقفهم عن العمل بدون مرتب أو بمرتب مخفض •

مادة ٩٥ - تصدر لجنة شئون التعليم الخاص بالمديرية أو الادارة التعليمية قراراتها في الامور المعروضة عليها ولا تعتبر هذه القرارات نافذة المفعول الا بعد اعتمادها من مدير التربية والتعليم بالمحافظة •

مادة ٩٦ - للجنة شئون التعليم الخاص بالمديرية أو الادارة التعليمية في حالة مخالفة المدارس الخاصة بمصروفات للاحكام الواردة بالمادة ٩١ من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، والمادة ١٤ من هذا القرار انذار صاحب المدرسة أو من يمثله ومنحه المهلة التى تحددها حسب نوع المخالفة لارتائها •

وفي حالة انتهاء المهلة التى حددتها اللجنة دون ازالة المخالفة جاز للجنة اقتراح وضع المدرسة تحت الاشراف المسالى والادارى ، على أن يصدر القرار من المحافظ المختص •

مادة ٩٧ - يترتب على وضع المدرسة الخاصة بمصروفات تحت الاشراف المالى والادارى أن ترفع يد صاحب المدرسة عنها وتتولى المديرية أو الادارة التعليمية المختصة ادارتها نيابة عنه •

وفي هذه الحالة تحدد مدة وضع المدرسة تحت الاشراف المالى والادارى بما لا يجاوز نهاية العام الدراسى ، بحيث تزال خلالها أسباب المخالفة التى وضعت من أجلها المدرسة تحت الاشراف المسالى والادارى •

مادة ٩٨ - اذا تولت المديرية أو الادارة التعليمية الاشراف المالى والادارى على مدرسة خاصة بمصروفات جاز لها أن تنتدب من قبلها مشرفا لادارة المدرسة وواحدا أو اثنين من العاملين المختصين يعاونونه في الشؤون المالية والادارية •

وتكون لجنة الاشراف المشار اليها مسئولة عن ازالة المخالفات التي من أجلها وضعت المدرسة تحت الاشراف المالى والادارى في الموعد المحدد ، كما تكون مسئولة عن أى مخالفة أخرى تحدث وقت الاشراف المالى والادارى •

ولا تصرف للجنة الاشراف مكافآت مقابل عملها بالمدرسة الخاصة بمصروفات الموضوعه تحت الاشراف المالى والادارى ، ولكن يجوز للمديرية أو الادارة التعليمية بعد موافقة المحافظ أن تخصص بعض الربح الذى تحققه المدرسة لمصرف مكافآت للجنة على ألا تتعدى هذه المكافآت مرتب شهر في السنة الدراسية ، فاذا لم تحقق المدرسة أية أرباح فلا تصرف مكافآت لهذه اللجنة •

مادة ٩٩ - تشكل بوزارة التربية والتعليم لجنة مركزية للتعليم الخاص برئاسة رئيس القطاع المشرف على التعليم الخاص وعضوية رئيس الادارة المركزية المختص ومديرى ادارات التعليم الخاص والشئون القانونية ، والتوجيه المالى والادارى ، وممثل لكل من القطاعات التعليمية بالديوان العام ، وممثل أو أكثر لاصحاب المدارس الخاصة يختاره وزير التربية والتعليم سنويا • ويدعى لحضور جلسات اللجنة من تدعو الحاجة الى الاستعانة بهم في بعض الموضوعات المروضة (مثل مثل العلاقات الثقافية الخارجية بالنسبة لاستخدام الاجانب أو مدير الصحة المدرسية بالنسبة للرعاية الصحية) • ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من وزير التربية والتعليم •

وتختص اللجنة المركزية بما يأتى :

(أ) بحث شئون التعليم الخاص بمصروفات وأساليب تطويره .
 (ب) بحث المسائل التي يحيلها اليها وزير التربية والتعليم أو رؤساء القطاعات أو الادارات المركزية بالوزارة أو مديرو المديریات والادارات التعليمية بالمحافظات .

(ج) الفصل في التظلمات التي يتقدم بها أصحاب الشأن من قرارات لجآن شئون التعليم الخاص بالمديریات والادارات التعليمية وما يتعلق بتعديل المصروفات المدرسية أو رسوم النشاط المدرسى .

(د) التصرف في حصة مقابل الرعاية الصحية المركزية بما يحقق أهدافها .

(هـ) البت في طلب المديریات والادارات التعليمية لاستخدام بعض الاجانب في المدارس الخاصة بمصروفات التابعة لكل منها .

(و) النظر في اقتراح المديرية أو الادارة التعليمية في شأن التصرف في المدرسة الخاصة بمصروفات الموضوعه تحت الاشراف المالى والادارى ولم تتمكن لجنة الاشراف خلال المدة المحددة من ازالة المخالفات التي وضعت المدرسة من أجلها تحت الاشراف .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من وزير التربية والتعليم .

(ز) النظر في طعون العاملين بالمدارس الخاصة وكذلك طعون المديریات والادارات التعليمية على القرارات الصادرة من لجنة شئون التعليم الخاص في شأن عقوبتى فصل العامل من الخدمة أو وقفه عن العمل بدون مرتب أو بعرتب مخفض .

التصميم الثانى

فصول الخدمات التعليمية

مادة ١٠٠ - يجوز لوزارة التربية والتعليم الترخيص بفتح فصول مسائية خاصة للخدمات التعليمية بالمدارس الرسمية أو غيرها لسد حاجة ضرورية قد تتغير من سنة الى أخرى ، وذلك تبعاً لاحتياجات البيئات المحلية وفى حدود الامكانيات المتاحة وفى اطار الخطة العامة للتعليم .
ولا ينصرف ذلك اطلاقاً الى صفوف النقل بمرحلتى التعليم الاساسى والثانوى العام والثانوى الصناعى ، والزراعى .

مادة ١٠١ - تشكل بقرار من المحافظ لجنة عامة لفصول الخدمات التعليمية بالمحافظة تضم بصفة أساسية :

- ✻ مدير التربية والتعليم بالمحافظة (ويتولى رئاسة اللجنة) .
- ✻ مديرى الادارات التعليمية التى تفتح هذه الفصول فى دائرتها .
- ✻ ممثلاً للتعليم الفنى التجارى بمديرية التربية والتعليم .
- ✻ مسئولاً مالياً وادارياً يرشحه مدير التربية والتعليم (ويجوز أن يكون متفرغاً) .

وتختار اللجنة العامة من بين أعضائها أميناً لها ، ولها أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الخبراء أو الفنانين .

مادة ١٠٢ - يعتبر رئيس اللجنة العامة لفصول الخدمات التعليمية ممثلاً لها فى علاقاتها مع وزارة التربية والتعليم وأجهزتها أو مع المحافظة أو مع الغير .

مادة ١٠٣ - تعتبر كل مجموعة فصول لمرحلة أو نوعية تعليمية داخل المحافظة وحدة تعليمية قائمة بذاتها .

وتطلب اللجنة العامة لفصول الخدمات التعليمية من مديرية التربية والتعليم الترخيص لها بفتح الفصول المطلوبة ، وترفق بالطلاب اللائحة الداخلية لكل مرحلة أو نوعية تعليمية معتمدة من المحافظ المختص .

ويصدر الترخيص بفتح كل مرحلة أو نوعية تعليمية من مديرية التربية والتعليم المختصة .

مادة ١٠٤ - تتضمن اللائحة الداخلية لهذه الفصول بصفة أساسية ما يلي :

(أ) المرحلة أو نوعية التعليم المطلوب الترخيص بها والمدرسة التي تعمل بها .

(ب) المصروفات المدرسية ورسوم النشاط المدرسي التي يؤديها الدارسون في السنة وطريقة تحصيلها .

(ج) قواعد ونسب الاعفاء من المصروفات المدرسية .

(د) المكافآت التي تصرف لرئيس وأعضاء اللجنة العامة .

(هـ) الخطة الدراسية المقررة بما لا يخل بدراسة المواد الأساسية .

مادة ١٠٥ - تختص اللجنة العامة لفصول الخدمات التعليمية بما يأتي :

(أ) رسم السياسة العامة لفتح فصول الخدمات التعليمية أو التوسع فيها موزعة على نوعيات التعليم على ضوء احتياجات الجهات المختلفة بالمحافظة وظروفها وإمكاناتها وفي إطار التخطيط العام الذي تضعه وزارة التربية والتعليم .

(ب) إدارة الوحدات التعليمية لفصول الخدمات التعليمية والاشراف عليها واللجنة العامة في سبيل ذلك أن تصدر ما تراه لازماً من التعليمات أو التوجيهات التي يقتضيها حسن سير العمل في هذه الوجدات .

(ج) تدبير العاملين اللازمين للعمل في هذه الوحدات بنفس مستوى الكفاية المتبع في المدارس الرسمية المناظرة على أن يكون ذلك مقصورا بقدر الامكان على العاملين بالمدرسة الاصلية التي تتفتح بها هذه الفصول • ويجوز الاستمانة بعاملين من جهات أخرى من الحاصلين على مستوى الكفاية ، وذلك في غير أوقات العمل الرسمية وبعد الحصول على موافقة جهة العمل ، كما يجوز الأخذ بنظام الاعارة وفقا للنظام المتبع في المدارس الخاصة بمصروفات •

(د) صرف المكافآت للعاملين في هذه الفصول •

(هـ) اعتماد موازنات اللجنة العامة والوحدات والصايات الختامية لها •

(و) دراسة تقارير الوحدات وحل ما قد يعترضها من مشكلات واعداد تقرير عام يقدم الى مديرية التربية والتعليم •

(ز) النظر في اقتراحات الوحدات بشأن الخطة الدراسية المقررة ، على أن يعرض الامر على مديرية التربية والتعليم لاعتماد أى تعديل مقترح •

(ح) وضع نظام لمتابعة سير العمل في كافة الوحدات من حيث التنفيذ والاداء والمستوى واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقويمها ، والتغلب على ما هناك من معوقات وتعتمد قرارات اللجنة العامة من المحافظ •

مادة ١٠٦ - تودع إيرادات فصول الخدمات التطهيرية لكل محافظة في حساب جابر بأحد البنوك الموجودة بالمحافظة باسم اللجنة العامة لفصول الخدمات التعليمية • ويكون السحب منه بتوقيع كل من رئيس اللجنة والمسئول المالى والادارى - ويجوز ايداع الايرادات في حسابات فرعية لكل نوعية من النوعيات تحت اسم اللجنة العامة •

مادة ١٠٧ - يكون لفصول الخدمات التطهيرية استقلال مالى

٤٤٠ قريضة وتعليم

وإدارى وتمويل ذاتى خارج اعتمادات الموازنة العامة • وتتكون إيرادات
فصول الخدمات مما يأتى :

(أ) المصروفات المدرسية والرسوم التى يؤددها الدارسون —
طبقا لما هو موضح بلوائحها الداخلية •

(ب) التبرعات والهبات غير المشروطة التى تقبلها اللجنة العامة
لفصول الخدمات التعليمية •

مادة ١٠٨ — تتكون مصروفات فصول الخدمات التعليمية مما يأتى :

(أ) أجور ومكافآت العاملين فى اللجان والوحدات والفصول •

(ب) أثمان الأدوات اللازمة لسير الدراسة •

(ج) قيمة ما يتلف أو يفقد من فصول أو مرافق المدرسة الرسمية
المستخدمة •

(د) نفقات صيانة المبنى وأثاثه وتجهيزاته •

(هـ) مكافآت رئيس وأعضاء اللجنة العامة •

مادة ١٠٩ — يكون ندب العاملين بوحدة الخدمات التعليمية طبقا
للمعدلات المعمول بها بالمدارس الرسمية المناظرة وتمنح المكافآت لهم
وفقا للفتاوى المقررة لنظرائهم بالمدارس الرسمية •

مادة ١١٠ — يخصص لنفقات صيانة مبنى المدرسة المستخدمة
وأثاثها وتجهيزاتها مقابل هذا الاستخدام نسبة لا تقل عن ١٠٪ من
قيمة المصروفات التى يؤددها الدارسون ويوضح هذا المبلغ تحت تصرف
المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة ، ويجوز وضعه تحت تصرف
نظار ومديرى المدارس المستخدمة للصرف منه على أعمال الصيانة
والترميم والإصلاح وفق القواعد المقررة •

مادة ١١١ - يوجه فائض الإيرادات للاتفاق على الأوجه الآتية :

(أ) معاونة مديرية التربية والتعليم في بناء المدارس الرسمية والفصول وشراء وإصلاح الأثاث والآلات المكتبية وترميم المباني وإصلاح التوصيلات الكهربائية وغير ذلك مما يقتضيه تحسين الاداء في الخدمة التعليمية .

(ب) تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية للدارسين بفصول الخدمات التعليمية التي تقع في دائرة المحافظة .

(ج) التعاون في بناء المدارس التي تقام بالجهود الذاتية ، وذلك بالاتفاق مع مديرية التربية والتعليم وفي اطار الخطة التعليمية المقررة .

(د) المساهمة في نفقات فتح فصول لتعليم الكبار ومحو الأمية طبقا للحاجات والظروف القائمة .

وتتولى اللجنة المساهمة تقدير هذا الفائض وتوجيهه الى الانفاق على الأوجه المشار اليها .

مادة ١١٢ - يعمل بالنسبة لهذه الفصول بالأحكام الواردة في هذا القرار فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القسم .

القسم الثالث

المدارس الخاصة المجانية (المعانة)

مادة ١١٣ - يجب أن يتوافر في صاحب المدرسة الخاصة المجانية (المعانة) أو من يمثله نفس الشروط المحددة لمثل المدرسة الخاصة بمصروفات والمنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القرار .

مادة ١١٤ - تتولى وزارة التربية والتعليم تعيين جميع العاملين بالمدرسة الخاصة المجانية (المعانة) ويعامل هؤلاء وفق الأحكام والقرارات المنظمة لشؤون العاملين المدنين بالدولة .

ولصاحب المدرسة الخاصة المجانية (المانة) أن يتولى نظارتها أو أى عمل فنى أو إدارى بها إذا توافرت فيه الشروط اللازمة لشغل الوظيفة (فيما عدا شرط السن) مع توافر اللياقة الصحية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز لصاحب المدرسة الخاصة المجانية (المانة) أن يتدخل فى الشؤون التربوية أو التعليمية للمدرسة إلا إذا كان متوليا نظارتها وفق القواعد المقررة .

وتخضع المدرسة الخاصة المجانية (المانة) لإشراف الوزارة والإدارية أو الإدارة التعليمية فنيا وماليا وإداريا ، كما تطبق جميع التعليمات والقرارات الصادرة شأنها فى ذلك شأن المدارس الرسمية .

مادة ١١٥ - لا يجوز للمدرسة الخاصة المجانية (المانة) أن تتقاضى من الدارسين بها سوى مقابل الخدمات الإضافية المقررة على نظرائهم من الدارسين فى المدارس الرسمية وتمسك المدرسة الملفات والدفاتر المقررة شأنها فى ذلك شأن المدارس الرسمية المناظرة .

مادة ١١٦ - يتكفل صاحب المدرسة الخاصة المجانية المانة بما يلى :

(أ) إيجار المدرسة .

(ب) القيام بأعمال الصيانة والترميمات للمبنى . ويجوز للمديرية أو الإدارة التعليمية أن تقرر تحمل التكاليف الدورية المحددة للصيانة والترميم لمبنى بعض هذه المدارس إذا ثبت عجزها عن ذلك .

(ج) تجهيزات فصول وحجرات المدرسة بالأثاث اللازم وفق المقررات المعمول بها بالمدارس الرسمية المناظرة وكذلك صيانتها . وتسلم هذه المهد بموجب كشوف من أهل وصورة للمسئول عن عهد المدرسة ، ويصبح مسئولا عنها .

مادة ١١٧ - تتكفل المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة بتزويد

المدرسة الخاصة المجانية (المانة) وفقا للمقررات المعمول بها بالمدرسة الرسمية المماثلة بما يأتى :

- (١) أجور العاملين بها وحوافزهم وبدلاتهم المقررة .
- (ب) المعدات والآلات والأدوات التعليمية والخامات التى تتطلبها طبيعة الدراسة .
- (ج) الوسائل التعليمية .
- (د) التجهيزات غير الثابتة بالمعامل والأدوات والخامات .
- (هـ) الكتب الدراسية . وكذلك المراجع اللازمة لمكتبة المدرسة .
- (و) ما تقرره ادارة الصحة المدرسية بالنسبة للميادة الطبية .
- (ز) قيمة استهلاك المياه والاضاءة واشترلك الموظفين .
- (ح) الأدوات الكتابية والطبوعات وأدوات النظافة والأدوات الاستهلاكية .
- (ط) خاتم شعلر الدولة .

مادة ١١٨ - يجوز للمديرية أو الادارة التعليمية المختصة فى منطقة امتناع أو تأخر صاحب المدرسة عن القيام بما هو متكفل به أن تقوم بالنيابة عنه بعد أنذاره بكتاب موصى عليه بما تحتاجه المدرسة على أن تخضم هذه النفقات من الاعانة بما لا يجاوز ٥٠٪ من قيمة مبلغ التعويض والتكلفة المستحق للمدرسة .

مادة ١١٩ - يستحق صاحب المدرسة الخاصة المجانية (المانة) ما يأتى :

- (أ) مقابل ايجار المكان الذى تشغله المدرسة .
 - (ب) تعويض مقابل تطبيق نظام المجانية .
- وتكون هذه المستحقات عن سنة كاملة ويتم صرفها على ثلاثة

كحساب متساوية يكون القسط الأول في سبتمبر ، والثاني في يناير ، والثالث في مايو .

مادة ١٢٠ - يقدر مقابل الإيجار الذي يؤدي للمدرسة الخاصة للمجانبة (المعانة) على أساس القيمة الإيجارية التي يؤديها صاحب المدرسة بمقتضى المقد المبرم بينه وبين صاحب المبنى .

ويراعى عند صرف مقابل الإيجار ما يلى :

(أ) إذا كان مبنى المدرسة مملوكا لصاحبها فإن مقابل الإيجار يقدر على أساس القيمة الإيجارية القانونية للمبنى .

(ب) إذا كان مبنى المدرسة موقوفا عليها أو متبرعا به لها فلا تستحق مقابل إيجار .

(ج) إذا كانت المدرسة تعمل نظام الفترتين فيصرف لها مقابل الإيجار عن فترة واحدة فقط .

(د) إذا كانت المدرسة تعمل فترة مسائية في مبنى مدرسة أخرى مجانية (معانة) فإنها لا تستحق مقابل إيجار .

(هـ) إذا كانت المدرسة تعمل فترة مسائية في مبنى مدرسة خاصة ذات مصروفات فإنها تستحق مقابل إيجار يعادل نصف الإيجار القانوني للمدرسة الخاصة ذات المصروفات أو ما تدفعه فعلا أيهما أقل .

(و) إذا شغل مبنى المدرسة الخاصة المجانية (المعانة) بقسم مسائي بمصروفات أو قسم تعليمى حكومى يخضم من مقابل الإيجار ما يدفع لصاحب المدرسة مقابل القسم المسائى أو القسم الحكومى وذلك من واقع العقود التى تمتعدها المديرية أو الادارة التعليمية المختصة .

مادة ١٢١ - يحتسب مبلغ التعويض الذى يصرف لصاحب المدرسة للمجانبة (المعانة) على الوجه الآتى :

٤٤٥ قريعة وتعليم

٢٠٠ جنيه سنويا للفصل في المدارس الثانوية العلة وما في
مستواها •

١٥٠ جنيه سنويا للفصل في الحلقة الاعدادية من مرحلة التعليم
الأساسي •

١٠٠ جنيه سنويا للفصل في الحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم
الأساسي •

ويراعى عند الصرف ما يأتي :

(أ) بالنسبة للمدرسة التي تحمل أكثر من فترة تمتع مقابل تمويش

٣

اضافي يعادلُ — ما يصرف للفترة الصباحية •

٤

(ب) لا تصرف مستحقات للمدرسة تزيد عن المستحقات المقررة
لنظيراتها اذا كانت تتبع جمعية أو هيئة تدخل في إيراداتها أموال
موقوفة أو متبرع بها أو كان من بين أغراض الجمعية أو الهيئة نشر
التعليم •

فإذا كانت أقل من المستحقات المقررة صرف لها الفرق فقط •
أما إذا كان إيراد المدرسة يزيد على المستحقات المقررة وضعت الزيادة
في حساب خاص بالمدرسة يوجه الى تحسين أحوالها •

مادة ١٢٢ — على المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة تثبيت
عدد الفصول التي كانت قائمة في العام الدراسي ١٩٨١ / ٨٠ كحد
أدنى ، وذلك عند صرف مستحقات هذه المدارس في الأعوام التالية
والالتزام بقرويدها بالأعداد المناسبة من التلاميذ •

وللمديرية أو الإدارة التعليمية المختصة النظر في طلب المدرسة

والخاصة المجانية (المعالة) التي يقل عدد فصولها عن الميزانية المثبتة لأخراجها من نطاق الاعانة الى نظام المصروفات، بشرط استيفاء كافة الشروط لفتح المدارس الخاصة بمصروفات •

القسم الرابع

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٢٣ - تعتبر اللوائح الداخلية للمدارس الخاصة المعتمدة وقت صدور هذا القرار سارية المفعول لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نريان القرار، وعلى جميع المدارس تعديل هذه اللوائح وفق أحكام القانون وهذا القرار طبقا للنماذج المرافقة • وعلى المديرات والادارات التعليمية مراجعة اللوائح الجديدة واعتمادها خلال شهر من تاريخ تقديمها وفقا لما ورد بالمادة ٢٧ من هذا القرار ، للعمل بها اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ •

مادة ١٢٤ - يستثنى العاملون المعينون بالمدارس الخاصة بمصروفات وقت العمل بهذا القرار من شرط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة طبقا للفقرة (أ) من المادة ٦٨ من هذا القرار حتى تاريخ انتهاء خدمتهم •

مادة ١٢٥ - في حالة وفاة صاحب المدرسة الخاصة أو تصفية الشخص الاعتباري صاحب المدرسة يتم نقل ملكية المدرسة الى شخص اعتباري آخر مستوف للشروط الواردة بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩ من هذا القرار وذلك في مدى ستة أشهر من تاريخ الوفاة أو التصفية • على أن يتم اختيار ممثل لصاحب المدرسة تتوفر فيه الشروط الواردة بالمادة ١٩ من هذا القرار في مدى أربعة أشهر •

مادة ١٢٦ - اذا أراد صاحب المدرسة الخاصة التصرف في ملكية

٤٤٧ تربية وتعليم

مدرسته وجب أن تنقل الملكية الى مالك جديد تتوافر فيه الشروط الواردة بالمادة ٥٨ من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٨ من هذا القرار ، ويعتبر مسئولاً قبل المديرية أو الادارة التعليمية لحسن اعتماد المالك الجديد .

مادة ١٢٧ - على من يرغب في تغيير مكان المدرسة أن يقدم للتغييرية أو الادارة التعليمية المختصة طلباً بذلك قبل التغيير أو النقل بشهرين على الأقل مرفقاً به المستندات المقررة لكل حالة .

مادة ١٢٨ - اذا فقد صاحب المدرسة الخاصة أو ممثله أحد الشروط المقررة وجب نقل الملكية أو اختيار ممثل آخر خلال أربعة أشهر من تاريخ فقد الشرط .

مادة ١٢٩ - يجوز للمحافظ أن يقرر اعادة تقييم المصروفات الدراسية المقررة على تلاميذ المدارس الخاصة المعتمدة وقت صدور هذا القرار وذلك في ضوء القواعد الواردة به . ويصدر بالقواعد والمعايير التي تراعى عند اعادة التقييم قرار من وزير التربية والتعليم ،

وزير التربية والتعليم

منصور حسين

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠

في شأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الصناعى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ دراسات تكملية لخريجي المدارس الثانوية الصناعية لاعدادهم لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الصناعى .

مادة ٢ - يقبل بهذه الدراسات خريجو المدارس الثانوية الصناعية ، وفق الشروط والقواعد التى تقررها الوزارة .

مادة ٣ - مدة الدراسة سنتان - وتعين بقرار من وزير التربية والتعليم (٢) خطة الدراسة ، وتوزيع المواد على سنى الدراسى ، وعدد الدروس المخصصة لكل منها .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢١ مايو سنة ١٩٧٠ - العدد ٢١ .

(٢) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية العملية بمدارس التعليم الصناعى وخطة الدراسة .

كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٠ بشأن امتحانات النقل والدبلوم للدراسات التكميلية لاعداد محرسين عمليين لتدريس المواد الفنية العملية .

كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية (شعبة اللاسلكى) لتدريس المواد الفنية العملية بمدارس التعليم الصناعى .

كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٢ بشأن نظم وضوابط امتحانات النقل والامتحانات النهائية بالمدارس الثانوية الصناعية (نظام السنوات الثلاث) والدراسات التكميلية الصناعية .

كما صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن تطبيق القرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٢ على طلاب المدرسة الثانوية الصناعية للنقل .

مادة ٤ - يمنح الطلبة الذين أتموا هذه الدراسة بنجاح دبلوم الدراسات التكميلية الصناعية وفق القواعد التي تقررها الوزارة .

ملحق ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمثل به اعتباراً من العام الدراسي ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .

، يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٠) .

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٠

بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس
المواد الفنية العملية بمدارس التعليم الصناعى وخطة الدراسة (١).

وزير التربية والتعليم

وبما الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن اعداد
حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية بمدارس
التعليم الصناعى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٨ بتصفيه
الدراسات التكميلية لخريجي المدارس الثانوية الصناعيه ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تأديب طلاب
مراحل التعليم العام ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن تفويض مديري
التربية والتعليم فى اصدار قرارات الغاء امتحان الطالب طبقا للمادة
الثامنة من القرار الوزارى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ ،

وعلى ميزانية الوزارة للسنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١ ،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة للتعليم الفنى ،

ق ر ر

مادة ١ - تنشأ دراسات تكميلية لخريجي المدارس الثانوية
الصناعية مدتها سنتان لاعداد طلبتها للعمل كمدرسين عمليين لتدريس
المواد الفنية العملية (أشغال الورش) بالمدارس الصناعية والفنية ، ويتم
توزيع المواد الدراسية على أيام الاسبوع وكذا النهايات الكبرى

والصغرى لدرجات مواد الامتحان والزمن المخصص للإجابة وفق خطة الدراسة الموافقة على أن يحدد وكيل الوزارة للتعليم الفني الصناعات التي يلحق بها طلاب هذه الدراسات ومقار الدراسة .

مادة ٢ - تطبق القواعد الخاصة بامتحانات النقل والامتحانات العامة والرسوم الإضافية ومقابل الخدمات وشروط الاعفاء منها والانقطاع عن الدراسة في التعليم الصناعي على الدراسات التكميلية المشار إليها .

كما يطبق على طلاب هذه الدراسات أحكام القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ والقرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليهما .

مادة ٣ - يشترط فيمن يقبل بالصف الاول بالدراسات التكميلية المشار إليها الآتي :

١ - أن يكون حاصلاً على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية في إحدى التخصصات التي يحددها وكيل الوزارة للتعليم الفني .

٢ - ألا يزيد السن في أول أكتوبر من العام الدراسي عن ٢٠ سنة ويمكن التجاوز في حدود سنتين بالزيادة في حالة وجود أماكن خالية .

٣ - أن يجتاز الكشف الطبي المقرر .

٤ - أن يجتاز الاختبار الشخصي الذي يعقد لهذا الغرض وذلك للتحقق من صلاحية لمهنة التدريس بناء على قرار من وكيل الوزارة للتعليم الفني .

٥ - أن يستوفي الأوراق المطلوبة والتي يعلن عنها بمقرر هذه الدراسات .

٦ - أن يعتمد بضمن الوالد أو ولي أمره بالاستمرار في الدراسة والقيام بالتدريس بعد تخرجه لمدة خمس سنوات بالمدارس الثانوية

الصناعية أو الثانوية الفنية للبنات وفق النموذج الذى تضعه الوزارة وتكون الانضائية فى القبول فى جميع الاحوال حسب المجموع الاكبر لدرجات المواد التحريرية فى دبلوم المدارس الثانوية الصناعية بشرط اتباع الآتى فى شغل الاماكن :

- (أ) الناجحون فى امتحان الدبلوم فى جميع المواد التحريرية فى العام الدراسى الاخير .
 (ب) الناجحون فى امتحان الدبلوم بمادة رسوب تحريرية واحدة فى العام الدراسى الاخير .
 (ج) الناجحون فى امتحان الدبلوم فى جميع المواد التحريرية فى العام الدراسى قبل الاخير .
 (د) الناجحون فى امتحان الدبلوم بمادة رسوب تحريرية واحدة فى العام الدراسى قبل الاخير .

مادة ٤ - يمنح الطلبة الذين يتعمون الدراسات التكميلية المشار اليها بنجاح « دبلوم الدراسات التكميلية لخريجي المدارس الثانوية الصناعية » على أن يصدر قرار منا بتحديد شروط النجاح .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من المسلم الدراسى ١٩٧٠ / ١٩٧١ وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصها ،

تحريرا فى ٥ رجب سنة ١٤٩٠ (٦ سبتمبر سنة ١٩٧٠) .

خطة الدراسة العامة

للدراست التكميلية لاعداد مدرسين عمليين للمدارس الصناعية
من حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية

ملاحظات	عدد الحصص في الأسبوع		المواد
	الصف الأول	الصف الثاني	
	٢	—	لغة عربية
	٢	٢	لغة انجليزية
	١	١	مجتمع
	—	٢	تربية وعلم نفس
	—	٤	طرق تدريس
	٤	٢	رسم صناعي
	٢	—	رياضة
	١	—	ميكانيكا
	٢	—	تكنولوجيا عامة
	٤	٤	تكنولوجيا التخصص
	—	٢	تنظيم واقتصاد صناعي
	١٨	١٨	تدريبات مهنية
	٣٦	٣٦	المجموع

عدد المصنوع الأسبوعية وتوزيع الدرجات والزمن
 العدد للأجابة لكل مادة في امتحانات النقل والامتحانات النهائية لرحلة الدراسات التكميلية
 لاعداد مخرجين عطين المدارس الثانوية الصناعية

المصف الاول : جميع الشعب :

ملاحظات	النسبة المئوية	نوع الاجابة		الدرجات		توزيع الدرجات	اعمال السنة	عدد المصنوع الأسبوعي	المواد
		س	ق	المصري	الغربي	الامتحان			
	٥٠٪	٢	—	١٠	٤٠	٣٢	٨	٢	لغة عربية
	٤٠٪	٢	—	١٦	٤٠	٣٢	٨	٢	لغة انجليزية
	٤٠٪	١	—	١٦	٤٠	٣٢	٨	١	مختص
	٤٠٪	٢	—	١٦	٤٠	٣٢	٨	٢	رياضيات
	٥٠٪	٢	—	٢٠	٤٠	٣٢	٨	١	ميكانيكا
	٥٠٪	٤	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٢٠	٤	رسم هندسي
	٥٠٪	٢	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٢٠	٢	تكنولوجيا حاسب
	٥٠٪	٢	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٢٠	٤	تكنولوجيا المصنوع
	٥٠٪	—	—	٥٠	٥٠٠	—	—	—	مجموع المواد الحصرية
	٦٠٪	١٠	—	٦٠	١٠٠	٨٠	٢٠	١٨	تقنيات حديثة
ملاحظة على الجدول	٦٠٪	—	—	—	٦٠٠	—	—	٢٦	المجموع الكلي

١٥٣

المعلم الثاني : جميع النسخ

ملاحظات	نوع الإجابة		التهيئات		توزيع الدرجات		عدد النسخ	المصادر
	النسبة المئوية	س	ق	المفردى	الكبرى	أعمال السنة الامتحان		
	٤٥٪	٢	—	٢٠	٥٠	٤٠	٢	إنشاء الإنجليزية
	٤٥٪	١	—	٢٠	٥٠	٤٠	١	مكتبة ..
	٥٠٪	٢	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٢	تربية وتعليم نفس
	٥٠٪	٢	—	٥٠	١٠٠	٦٠	١٥	طلي
	٥٠٪	—	—	٥٠	١٠٠	—	٢٥	طرق تدريس
	٥٠٪	٤	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٢	رسم صفائي
	٥٠٪	٣	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٤	تكنولوجيا النظم
	٥٠٪	—	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٢	تقديم والتسليم صفائي
	٥٠٪	—	—	٣٠٠	٦٠٠	—	—	مجموع المواد النظرية
	٦٠٪	١٠	—	٦٠	١٠٠	٨٠	١٨	فقرات مبنية ..
موزع على ١٠٠	٦٠٪	—	—	٧٠	٧٠	—	٢١	مجموع الكلى

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧٠
بشأن امتحانات النقل والدبلوم للدراسات التكميلية لاعداد
مدرسين عمليين لتدريس المواد الفنية العملية (١)

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام
الادارة المحلية ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المعملة له ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس
الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الفني ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٣٠ بتاريخ ٩/٩/١٩٧٠ بشأن اعداد
حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية العملية
بمدارس التعليم الصناعي وخطة الدراسة ،

ومناء على ما عرضه وكيل الوزارة للتعليم الفني ،

قرر :

مادة ١٠ - يعقد امتحان نقل من دورين لطلاب الصف الاول
للدراستات التكميلية لاعداد مدرسين عمليين لتدريس المواد الفنية العملية
وذلك في نهاية كل عام دراسي يصدر بتحديد مواعيد انعقاده قرار من
الجلسة المحلي المفتش .

كما تعقد وزارة التربية والتعليم في نهاية الصف الثاني للدراسات
المشار اليها امتحانا عاما تحريريا وعليا على مستوى الجمهورية من دور
واحد في المواد المقررة للطلاب الذين اتموا الدراسة بهذا الصف يصدر

(١) الوثائق المصرية في ٥ يناير سنة ١٩٧١ - المجلد ٤ .

بتحديد مواعيد انعقاده قرار منا • ولا يسمح بالتقدم لهذا الامتحان أكثر من ثلاث مرات •

هذا ويشترط في جميع الاحوال ألا تقل نسبة الحضور عن ٧٥ ٪ من مجموع دروس كل مادة من مواد الثقافة العامة والمواد الفنية والتدريبات المهنية المقررة •

مادة ٢ - توزع درجة النهاية الكبرى في مواد الثقافة العامة والفنية والتدريبات المهنية في امتحانات النقل والامتحانات العامة كالآتي :

٨٥ ٪ من النهاية الكبرى للامتحان التحريري •

٢٠ ٪ من النهاية الكبرى لأعمال السنة •

ويعتبر الطالب ناجحاً اذا حصل على النهايات الصغرى لكل مادة :؛ وعلى ٥٠ ٪ من مجموع النهايات الكبرى لجميع المواد التصريحية على الاقل •

مادة ٣ - يمتد امتحان الدور الثماني للطلبة الراسبين في الدور الاول في لمتحان الانتقال الى الصف الثاني في الاحوال الآتية :

(١) أن يكون الطالب حاصلاً على ٥٠ ٪ على الاقل من المجموع الكلي لمواد الامتحان في الدور الاول مع رسوبه في مادة أو مادتين على الأكثر •

وفي هذه الحالة يمتحن فيما رسب فيه •

(ب) أن يكون راسباً في المجموع الكلي. وناجحاً في مواد الامتحان وفي هذه الحالة يسمح له باختيار مادة أو مادتين يؤدي فيها الامتحان للحصول على الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المجموع الكلي •

(ج) أن يكون راسباً في المجموع الكلي وفي مادة واحدة من مواد الامتحان •

وفي هذه الحالة يسمح له بأداء الامتحان في مادة الرسوب وفي مادة
أخرى يختارها للحصول على الحد الأدنى للمجموع الكلى .

ويتم الاختيار في الحالتين (ب ، ج) في المواعيد ووفقا للاوضاع
التي تقرها الوزارة .

(د) أن يكون راسبا في المجموع الكلى وفي مادتين من مواد
الامتحان .

وفي هذه الحالة يسمح له بأداء الامتحان في هاتين المادتين للنجاح
فيهما وللحصول على الحد الأدنى للمجموع الكلى .

وللطلاب الذين يتخلفون عن أداء امتحان الدور الاول كله أو بعضه
بعذر يقبله مجلس ادارة المدرسة أن يؤدوا الامتحان في الدور الثاني
فيما تخلفوا فيه مع مراعاة عديم رسوبهم في أكثر من مادتين من المواد
التي أدوا فيها الامتحان بالدور الاول .

ويراعى في جميع الاحوال أن يحتسب للطلاب في الدور الثاني درجة
أعمال السنة التي حصل عليها في الدور الاول .

مادة ٤ - يسمح للطلبة الفين سبق لهم تأدية امتحان النقل
أو الدبلوم ورسبوا لأول مرة وحال التجنيد أو المرض دون انتظامهم
بالدراسة بفرغهم في العام التالي أن يؤدوا الامتحان في آخر العام
كطلبة نظاميين وتحسب لهم آخر درجة أعمال سنة حصلوا عليها .

ويراعى أن يكون التجنيد أو المرض مثبتا بشهادة معتمدة من مديرية
الصحة المدرسية التابع لها الطالب .

مادة ٥ - يعمَل بهذا القرار اعتبارا من العام الدراسي
١٩٧٠ / ١٩٧١ ويلغى ما يخالفه من أحكام .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات
المختصة تنفيذه كل فيما يخصها ،

تحريرا في ٢٢ فوال سنة ١٣٩٠ هـ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ م .

قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية (شعبة اللاسلكى) لتدريس المواد الفنية العملية بمدارس التعليم الصناعى (١).

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الصناعى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٧٠/٩/٦ بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية العملية بمدارس التعليم الصناعى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ بشأن امتحانات النقل والدبلوم للدراسات التكميلية لاعداد مدرسين عمليين لتدريس المواد الفنية العملية ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠ بشأن تعديل النهايات الكبرى والصغرى وزمن الاجابة لمادة تكنولوجيا التفحص للصف الثانى بالدراسات التكميلية ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨ بشأن تشكيل لجان وضع مناهج اللاسلكى للدراسات التكميلية ،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة للتعليم الفنى ،

(١) الوثائق المصرية فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٢٢١ .

قسم :

مادة ٢. - تنشأ شعبة اللاسلكى ضمن الشعب المقررة بالدراسات التكميلية لاعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية الخاصة بمعارس التعليم الصناعى .

مادة ٣ - تكون خطة الدراسة وتوزيع المواد الدراسية على ايام الاسبوع والنهايات الكبرى والصغرى وتوزيع الدرجة الكلية والزمن المحدد للاجابة بالشعبة المشار اليها وفق الكشف المرافقة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من العلم الجراسى ١٩٧٢ / ١٩٧٣ .

مادة ٥ - على جميع الجهات المعنية تنفيذ احكام هذا القرار كل فيما يخصها ،

حريرا فى ١١ شعبان سنة ١٣٩٢ (١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢) .

خطة الدراسة

للتدرّسات التكميلية لاعداد مدرّسين عشرين للتدرّاس الصناعيّة
من حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعيّة (شعبة الاسلكي)

ملاحظات	عدد الحصص في الأسبوع		المسواد
	الصف الثاني	الصف الأول	
	—	٢	لغة عربية
	٢	٢	لغة انجليزية
	١	١	مجتمع اشتراكي
	٢	—	تربية وعلم نفس
	٤	—	طرق تدريس
	—	٢	رياضيات
	—	١	تليفونات
	٢	—	تنظيم واقتصاد صناعي
	٢	٤	رسم صناعي
	١	٢	أجهزة قياس
	—	٢	الكثرونيات
	٣	—	تليفزيون
	٣	٤	تكنولوجيا لاسلكي
	٢	٤	أختبارات لاسلكية (محل)
	١٢	١٢	تدريبات مهنية
	٣٦	٣٦	المجموع

عدد الحصص الأسبوعية وتوزيع الدرجات والزمن
المحدد للإجابة للعواد في امتحانات النقل والامتحانات النهائية
لمرحلة الدراسات التكميلية لاعداد مدرسين عمليين
للمدارس الثانوية الصناعية
(١) بالصف الاول - شعبة الاسلكى

ملاحظات	زمن الإجابة		النهايات		توزيع الدرجة الكلية		عدد الحصص اسبوعيا	المواد
	س	ق	الجزء الاول	الجزء الثاني	الاجابة الاشارة	الاجابة الاشارة		
	٢	—	٢٠	٤٠	٣٢	٨	٢	لغة عربية
	٢	—	١٦	٤٠	٣٢	٨	٢	لغة أجنبية
	١	—	١٦	٤٠	٣٢	٨	١	مجتمع اشتراكى ..
	٢	—	١٦	٤٠	٣٢	٨	٢	رياضيات
	٢	—	٢٠	٤٠	٣٢	٨	١	تليفونات
	٤	—	٥٠	١٠٠	٨٠	٢٠	٤	رسم صناعى
	٢	—	٢٥	٥٠	٤٠	١٠	٢	أجهزة تليس
	٢	—	٢٥	٥٠	٤٠	١٠	٢	الكرونيك
	٢	—	—	٨٠	٦٤	١٦	٤	تكنولوجيا لاسلكى
	١	—	٥٠	٢٠	١٦	٤	٤	اختبارات لاسلكية (معمل) ...
	—	—	٢٥٠	٥٠٠	—	—	—	مجسوع المواد
	—	—	—	—	—	—	—	التحريرية ...
موزعة على يومين	١٠	—	٦٠	١٠٠	٨٠	٢٠	١٢	تدريبات مهنية ...
	—	—	—	٦٠٠	—	—	٣٦	المجموع الكلى ...

(ب) المصف الثاني - تعبئة اللاسلكي

المواد	عدد الحصص اسبوعيا	توزيع الدرجة الكلية		النهايات		زمن الاجابة		ملاحظات
		العمل النسبي	الاجازي	الكبرى	الصغرى	ق	س	
لغة اجنبية	٢	١٠	٤٠	٥٠	٢٠	—	٢	
مجتمع اشتراكي ...	١	١٠	٤٠	٥٠	٢٠	—	١	
تربية وعلم نفس ...	٣	٢٠	٨٠	١٠٠	٥٠	—	٢	
طرق تدريس :								
علمي	٤	١٥	٦٠	١٠٠	٥٠	—	٣	
علمي	—	٢٥	—	—	—	—	—	
تنظيم واقتصاد								
صناعي	٢	٢٠	٨٠	١٠٠	٥٠	—	٢	
رسم صناعي	٢	٢٠	٨٠	١٠٠	٥٠	—	٤	
اجهزة قياس ...	١	١٠	٤٠	٥٠	٢٥	—	١	
تليفزيون	٣	٢٠	٨٠	١٠٠	٥٠	—	٢	
تكنولوجيا لاسلكي	٣	١٦	٦٤	٨٠	٥٠	—	٢	
اختبارات لاسلكية								
(محل) ...	٣	٤	١٦	٢٠	—	—	١	
مجموع المواد	—	—	—	٧٥٠	٣٧٥	—	—	
التحريرية ...								
تدريبات مهنية ...	١٢	٢٠	٨٠	١٠٠	٦٠	—	١٠	موزعة على ١٢ يوم
المجموع الكلي ...	٣٦	—	—	٨٥٠	—	—	—	

قرار وزير التربية والتعليم

رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٣

بشأن نظم وضوابط امتحانات النقل والامتحانات النهائية

بالمدارس الثانوية الصناعية «نظم السنوات الثلاث»

والدراسات التكميلية الصناعية (١)

وزير التربية والتعليم.

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الصناعى، وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ في شأن التعليم الفنى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٧٠/٩/٦ بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس المواد الفنية العملية بمدارس التعليم الصناعى وخطة الدراسة ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٢ بشأن الخطة الدراسية ومساقات الشعب بالمدارس الثانوية الصناعية ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٤ بشأن التقدم لامتحانات من الخارج بمدارس التعليم الفنى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١ بشأن نظم وضوابط امتحانات النقل والامتحانات النهائية بالمدارس الثانوية الصناعية (نظام السنوات الثلاث) والدراسات التكميلية الصناعية ،

فهذا على ما عرضه وكيل الوزارة للتعليم الفنى ،

(١) الواقع المصرية في ٢١ يناير سنة ١٩٧٤ - العدد ٤٠ .

قـ : ١

أولاً : امتحانات النقل في الصفين الأول والثاني بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث والصف الأول بالدراسات التكميلية الصناعية .

مادة ١ - توزع درجة النهائية الكبرى لكل مادة من المواد التي يؤدي الطلاب فيها امتحانات تحريرية في نهاية العام الدراسي على النحو الآتي :

٣٠ ٪ لأعمال السنة .

٢٠ ٪ للامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية النصف الأول من العام الدراسي في الموضوعات التي درست في هذه الفترة ويعقد هذا الامتحان في الاسبوع السابق لعطلة نصف السنة لمدة درس أو أكثر حسب طبيعة كل مادة .

٥٠ ٪ للامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية العام الدراسي بحيث يشمل هذا الامتحان جميع أجزاء المنهج مع التركيز على ما تسم دراسته خلال النصف الثاني من العام الدراسي ولا يعتبر الطالب ناجحاً الا اذا حصل على ٢٥ ٪ على الأقل من الدرجة المخصصة لامتحان نهائية العام .

مادة ٢ - توزع درجة النهائية الكبرى لمادة التدريبات المهنية على النحو الآتي :

(١) بالمدارس الثانوية الصناعية تفحص النهائية الكبرى كلها لأعمال السنة وتوزع كالاتي :

٢٠ ٪ لدرجة الاعمال اليومية .

٦٠ ٪ لمتوسط التمرينات العملية المقررة للعام الدراسي .

(١ م ٢٠ - موسوعة مصر ج ١٠)

٢٠ ٪ / للتمرين الاخير الذى يؤديه الطلاب فى نهاية العام
الدراسى .

وتتكون درجة آخر السنة من مجموع ما حصل عليه الطالب
من متوسط الدرجات اليومية ، ومتوسط درجات التمرينات
المعملية ودرجة آخر تمرين (ويقتصر التمرين الاخير على
صناعة الطالب الاساسية فى الصناعات المتعددة الفروع) .

ويعتبر الطالب ناجحاً اذا حصل على ٦٠ ٪ / على الاقل
من النهاية الكبرى للمادة .

(ب) بالدراسات التكميلية الصناعية توزع النهاية الكبرى كالآتى :
٣٠ ٪ / لدرجة أعمال السنة (٥ ٪ / للأعمال اليومية ، ٢٥ ٪ /
للمتوسط التمرينات المقررة) .

٧٠ ٪ / من النهاية العظمى لامتحان آخر العام ، ولا يعتبر
الطالب ناجحاً الا اذا حصل على ٦٠ ٪ / على الاقل من الدرجة
المخصصة لامتحان آخر العام والنهاية الصغرى المخصصة
للمادة .

مادة ٢ - تخصص النهاية الكبرى كلها لأعمال السنة فى مواد الصحة
المهنية والاسمائات الاولى والتربية الرياضية والمواد النسوية الاضافية
الغير مرتبطة بالتخصص (تدبير منزلى - أشغال ابرة) والموسيقى ،
ويعتبر متوسط أعمال السنة فى كل من هذه المواد هو درجة آخر
العام ولا تضاف لمجموع المواد التحريرية أو المجموع الكلى .

ويعطى من شرط الحصول على تقدير درجة لأعمال السنة فى هذه
المواد الطلاب المتقدمون لامتحانات النقل من الخارج .

مادة ٤ - اذا تغيب الطالب عن الامتحان التحريرى فى النصف
الاول من العام الدراسى بدون عذر أو بعذر غير مقبول فى مادة أو مجموعة
مواد يعطى صفراً فيما تغيب فيه .

أما إذا تخلف عن هذا الامتحان في مادة أو مجموعة مواد يصدر مقبول فتصحب له درجة امتحان آخر العام في هذه المادة أو المواد من ٧٠٪ من النهاية الكبرى .

مادة ٥ - يحرم الطالب من دخول امتحان نهاية العام الدراسي ويعتبر راسباً إذا قلت نسبة حضوره عن ٧٥٪ من مجموع الدروس المقررة لكل مادة من مجموعة التدريبات المهنية بصرف النظر عن سبب الغياب .

مادة ٦ - ينقل الطالب الى الصف التالي إذا توافرت له الشروط الآتية :

(١) الحصول على النهاية الصغرى المقررة لدرجة الامتحان التحريري لكل مادة في امتحان نهاية العام الدراسي (٢٥٪) .

ب) الحصول على النهاية الصغرى المقررة لكل مادة دراسية أو مجموعة مواد وفي كل فرع من فروع مجموعة المواد .

(ج) الحصول على ٦٠٪ على الأقل من النهاية الكبرى لدرجة أعمال السنة (أو درجة امتحان الدور الثاني) لمادة التدريبات المهنية (في المرحلة الثانوية الصناعية) لمن لهم حق دخول امتحان الدور الثاني في هذه المادة .

(د) الحصول على ٥٠٪ على الأقل من المجموع الكلي للنهايات الكبرى المقررة لمواد الامتحان التحريري .

مادة ٧ - لا تضاف درجة الطالب في التربية الدينية ومقرر التربية القومية والاعداد القومية الى المجموع الكلي للدرجات كما لا تصحب هاتان المادتان ضمن المواد التي تجيز للطالب دخول امتحان الدور الثاني .

ثانيا : امتحانات الدور الثاني :

مادة ٨ - تمعد المدارس قبل بدء الدراسة بوقت كاف دورا ثانيا للطلبة الراسبين في امتحانات النقل وتحدد مواعيد انعقاده بقرار من المجلس المحلي المختص وذلك في الاحوال الآتية :

(أ) اذا رسب في مادة التدريبات المهنية مع نجاحه في جميع المواد التحريرية وفي المجموع الكلي لهذه المواد يؤدي الامتحان في مادة التدريبات المهنية .

(ب) اذا رسب في مادة أو مادتين من المواد التحريرية وكان ناجحا في المجموع الكلي لمواد الامتحان التحريري يمتحن فيما رسب فيه .

(ج) اذا رسب في المجموع الكلي لمواد الامتحان التحريري وكان ناجحا في مواد الامتحان التحريري يسمح له باختيار مادة أو مادتين يؤدي فيها الامتحان للحصول على الحد الأدنى لمجموع المواد التحريرية .

(د) اذا رسب في المجموع الكلي للمواد التحريرية وفي مادة واحدة من مواد الامتحان يسمح له بأداء الامتحان في مادة الرسوب وفي مادة أخرى يختارها للحصول على الحد الأدنى لمجموع المواد التحريرية .

(هـ) اذا رسب في المجموع الكلي وفي مادتين من مواد الامتحان التحريري يسمح له بأداء الامتحان في هاتين المادتين للنجاح فيهما وللحصول على الحد الأدنى لمجموع المواد التحريرية .

(و) الطلاب الذين تغفلوا عن أداء امتحان الدور الأول (آخر العام) في كل المواد أو بعضها بعذر تقبله لجنة ادارة

المدرسة يؤدون الامتحان في الدور الثاني فيما تخلفوا فيه بشرط عدم رسوب الطالب في أكثر من مادتين من المواد التي أدى فيها الامتحان وفي هذه الحالة تقدر له درجة الامتحان بنفس النسبة المقررة لامتحان آخر العام (٥٠٪) وتضاف إليها ما حصل عليه من درجات أعمال السنة وامتحان نصف العام .

(ز) اذا تخلف الطالب عن امتحان آخر العام بعذر غير مقبول أو بدون عذر تطبق عليه للقواعد الخاصة بامتحان الدور الثاني .

مادة ٩ - تعامل مجموعة المواد معاملة المادة الدراسية الواحدة عند تقرير حق الطالب في دخول امتحان الدور الثاني مع مراعاة الآتي :

(أ) اذا لم يحصل الطالب على النهائية الصغرى لأى فرع من فروع مجموعة المواد مع حصوله على النهائية الصغرى للمجموعة على الأقل يؤدي الامتحان في الفرع أو الفروع التي رسب فيها .

(ب) اذا حصل انطالب على النهائية الصغرى في كل فرع من فروع مجموعة المواد ولم يحصل على النهائية الصغرى لمجموعة المواد فله أن يختار فرعاً أو أكثر من فروع المجموع يؤدي فيها امتحان الدور الثاني .

(ج) اذا لم يحصل الطالب على النهائية الصغرى في أى فرع من فروع مجموعة المواد ولم يحصل أيضاً على النهائية الصغرى المقررة للنجاح في مجموعة المواد يؤدي امتحان الدور الثاني في الفروع التي رسب فيها وله أن يختار فرعاً أو أكثر من فروع المجموعة لتكملة النهائية الصغرى المقررة للمجموع .

مادة ١٠ - تكون أسئلة الدور الثاني شاملة لجميع أبواب المنهج ، وتخصص للامتحان درجة النهائية العظمى المقررة للمادة ، وذلك مع مراعاة ما جاء بالبند (و) من المادة (٨) من هذا القرار .

مادة ١١ - لا يضار طالب بحصوله في الدور الثاني على درجة أقل من درجة الدور الأول (درجة امتحان نهاية العام المضاف إليها أعمال السنة ونصف السنة) في مادة أو فرع له نهاية صفى .

ثالثا - الطلاب المتقدمون لامتحانات النقل من الخارج .

مادة ١٢ - يؤدى الطلاب المتقدمين لامتحان النقل من الخارج سواء في الدور الأول أو الثاني امتحانا تحريريا في جميع مواد الامتحان التحريرية وعمليا في مادة التدريبات المهنية بنفس النظام المقرر للطلاب النظاميين وتخصص درجة النهائية الكبرى المقررة للمادة لهذا الامتحان . ويكون الامتحان شاملا لجميع أبواب المنهج .

رابعا - امتحان الدبلوم :

مادة ١٣ - تعقد الوزارة في نهاية كل عام دراسي امتحانا عاما تحريريا وعمليا وشفويا على مستوى الجمهورية من دور واحد في المواد المقررة للطلاب الذين أتموا الدراسة بالنصف النهائي بهذه المدارس تحدد مواعيد انعقاده بقرار منا .

مادة ١٤ - توزع درجة النهائية الكبرى للمواد الدراسية في الامتحانات العامة كالآتى :

(١) المدارس الثانوية الصناعية :

١ - في مواد الثقافة العامة والأساسية والفنية تخصص للامتحان النهائية الكبرى لكل مادة .

٢ - في مادة التدريبات المهنية توزع النهائية الكبرى كالآتى :

- ٢٠٪ لأعمال السنة توزع كالآتي (٥٪ للأعمال اليومية ، ١٥٪ لمتوسط درجات التمرينات المقررة التي يؤديها الطالب خلال العام الدراسي) .
- ٨٠٪ لامتحان آخر العام ويشترط لنجاح الطالب الحصول على ٦٠٪ على الأقل من الدرجة المخصصة لهذا الامتحان وعلى النهاية الصغرى المخصصة للمادة .

(ب) في الدراسات التكميلية الصناعية :

- ٢٠٪ من النهاية الكبرى لأعمال السنة لجميع المواد العلمية والعملية على مدار العام الدراسي بأكمله .
- ٨٠٪ من النهاية الكبرى لامتحان آخر العام .

(ولا يعتبر الطالب ناجحاً في مادة التدريبات المهنية الا اذا حصل على ٦٠٪ على الأقل من الدرجة المخصصة لهذا الامتحان وعلى النهاية الصغرى المخصصة للمادة) في جميع الحالات يكون الامتحان شاملاً لجميع أبواب المنهج .

مادة ١٥ - لا تضاف درجة الطالب في مادتي التربية الدينية والتربية القومية والاعداد القومية الى مجموع المواد التحريرية والمجموع الكلى للدرجات .

مادة ١٦ - يعتبر الطالب ناجحاً في الدبلوم اذا حصل على النهاية الصغرى في كل مادة أو مجموعة مواد وفي كل فرع من فروع مجموعة المواد وعلى النهاية الصغرى للمجموع الكلى للمواد التحريرية .

خامساً - الطلاب المتقدمون لامتحان الدبلوم من الخارج :

مادة ١٧ - يسمح للطلاب المصولين الذين أمضوا مدة الدراسة بالصف النهائي بالتقدم لامتحان هذا الصف من الخارج مرتين متتاليتين بالمدارس الثانوية الصناعية نظماً السنوات الثلاث ، ومرة واحدة

بالدراسات التكميلية الصناعية ، وذلك اعتبارا من السنة التالية للفصل مباشرة مع دفع الرسوم المقررة للامتحان من الخارج وذلك طبقا للشروط الآتية :

(أ) أن يكون المتقدم لهذا الامتحان عن طريق المدارس التي سبق لهم التقدم منها لنفس السبب .

(ب) أن يمتحن الطلاب في جميع المواد الدراسية المقررة (علمي وعلمي) وفق القرارات المنظمة لذلك وتحسب درجات الامتحان من الدرجة الكلية .

(ج) لا يحسب مجرد التقدم للامتحان ضمن المرات المقررة إلا اذا حضر الطالب الامتحان في كل المواد أو بعضها أو تمثيل بدون عذر مقبول ، ويعتبر المرض أو التجنيد المثبت بشهادة رسمية من الأعدار التي تجيز تخلف الطالب عن دخول الامتحان .

سادسا - أحكام عامة :

مادة ١٨ - يسمح للطلبة الذين سبق لهم تأدية امتحان النقل أو الدبلوم ورسبوا لأول مرة ولهم حق الاعادة بفرقهم وحال التجنيد أو المرض دون انتظامهم بالدراسة بفرقهم في العام التالي ، أن يؤدوا الامتحان في آخر العام كطلبة نظاميين في المواد التحريرية والتدريبات المهنية وتحسب لهم درجة الامتحان من الدرجة الكلية .

ويراعى أن يكون المرض مثبتا بشهادة معتمدة من مديرية الصحة المدرسية التابع لها الطالب .

مادة ١٩ - يعمل بالنهايات الكبرى والصغرى وزمن الاجلابة الموضحة بالكتوف المرفقة .

مادة ٢٠ - تسرى أحكام هذا القرار على الصفين الأول والثاني في العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ وعلى الصف الثالث اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٥/٧٤ .

مادة ٢١ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار (١) .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ١٠ رمضان سنة ١٤٩٣ (٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣) .

(١) لم تنشر الجداول الملحقة بهذا القرار اعتماد بنشرها بالوقائع المصرية .

التسليم الثاني في البعثات والاجازات الدراسية والمنح

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩
بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح
بالجمهورية العربية المتحدة (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى لائحة بعثة التعليم المصرية الصادر بها قرار مجلس الوزراء
في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ والقرارات المعدلة لها ،

وعلى لائحة البعثات والاجازات الدراسية المصدق عليها بقرار
مجلس الوزراء في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٢٣١ المؤرخ في ١٥/٥/١٩٥٢ المتضمن
نظام البعثات العلمية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

الباب الأول

البعثات

الفصل الأول

الغرض من البعثات وأنواعها

مادة ١ - الغرض من البعثة سواء أكانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أم خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة .

مادة ٢ - أنواع البعثات هي :

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية أو دبلوم أو شهادة أو القيام بدراسة علمية أو إعداد بحث علمي .

(ب) بعثة عملية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة علمية عملية تتناول الغرضين السابقين معا .

(د) بعثة قصيرة لتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة نظرية أو تطبيقية أو حضور مقررات دراسية موسمية معينة .

ويجوز أن تتضمن البعثة الخارجية أو الداخلية من أى من هذه الأنواع دراسة لفترة معينة داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهملات والمأموريات التي تؤدي في الخارج .

الفصل الثاني

تكوين اللجنة العليا للبحوث واختصاصاتها

مادة ٢ - تشكل لجنة عليا للبحوث من :

وزير التربية والتعليم المركزى رئيسا

أعضاء	[وزير التربية والتعليم التنفيذيين
		مديرى الجامعات
		وكيل وزارة التربية والتعليم المختص بالبحوث فى الوزارة
		المركزية وفى كل من الوزارتين التنفيذيتين
		مدير المركز القومى للبحوث
		وكيل وزارة التخطيط المركزية
		السكرتير العام للمجلس الأعلى للعلوم
		السكرتير العام للمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
		والعلوم الاجتماعية
		السكرتير العام للجنة الطاقة الذرية
السكرتير العام للجنة العليا للبحوث		
مدير البحوث فى كل من الاقليمين		

ولرئيس اللجنة أن يمين فيها أعضاء آخرين لا يزيدون على خمسة
ويمصدر بتشكيل اللجنة قرار من وزير التربية والتعليم المركزى بمعد
الاتفاق مع الجهات المختصة ويكون اجتماع اللجنة صحيحا متى حضره
نصف عدد الأعضاء .

ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة ممثلون للوزارات والهيئات
الموعدة للبحوث عند النظر فى شئون ببحاثها ، ويمين رئيس اللجنة
سكرتريا عاما لها من موظفى وزارة التربية والتعليم المركزية .

مادة ٤ - تختص اللجنة العليا للبعثات برسم سياسة البعثات وتخطيطها وتحديد الغاية منها في ضوء حاجات البلاد .

مادة ٥ - يتفرع من اللجنة العليا للبعثات لجنتان تنفيذيتان احدهما للاقليم السوري والاخرى للاقليم المصرى - تشكل كل منهما من وزير التربية والتعليم بالاقليم وأحد وكلاء الوزارة ومدير ادارة البعثات وممثل لكل من المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى للفنون والآداب تختاره هذه المجالس .

وللجنة التنفيذية أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الخبراء .
ويتولى أمانة اللجنة مدير ادارة البعثات . وتعتمد قراراتها من الوزير التنفيذي .

مادة ٦ - تختص اللجنة التنفيذية في كل من الاقليمين بتقضى احتياجات الاقليم الفعلية من البعثات من حيث المواد وعدد البحوثين ومشروع الميزانية اللازمة وعرض ذلك على اللجنة العليا للبعثات .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بما تنص عليه المادتان (٣٩) من هذا القانون ، (٦٤) من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة أو مؤسسة عامة ايفاد بعثاتها الا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات .

كما لا يجوز أن ترخص في اجازة دراسية لأحد موظفيها الا بعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية ووفقا للقواعد المفيدة .

مادة ٨ - على الوزارات والمصالح والادارات العامة والجامعات والهيئات والمؤسسات العامة أن تتقدم الى ادارة البعثات في كل من الاقليمين في ميعاد غايته آخر سبتمبر (أيلول) من كل عام باقتراحاتها عن البعثات في السنة المالية التالية مشفوعة ببيان تفصيلي عن كل بعثة ونوعها ومدتها ووجهتها والغرض منها ومدى الحاجة اليها .

وتقرر اللجنة العليا للبعثات كل سنة - وفي ضوء التقدير الذي تعرضه عليها اللجنتان التنفيذيتان عن المقترحات المشار إليها في موعد لا يتجاوز نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) - البعثات اللازمة وعددها ووجهتها ونوعها والغرض منها في حدود الميزانية بما تقتضيه المصلحة العامة .

وتبلغ ادارة البعثات في كل من الاقليمين قرارات اللجنة الى الجهات صاحبة الشأن .

الفصل الثالث

البعثات وشروط الالتحاق بها

مادة ٩ - تعلن ادارة البعثات في كل من الاقليمين عن البعثات التي تقرر اللجنة العليا ايفادها بالطريقة التي تقررها اللجنة التنفيذية وفي الموعد الذي تعينه مع بيان نوع البعثة وشروط التقدم اليها . وتقدم الطلبات باسم مدير ادارة البعثات على الاستمارة الخاصة بذلك .

مادة ١٠ - تقتصر البعثات العلمية والبعثات العملية على الحاصلين علي مرتبة جيد جدا على الأقل أو ما يعادلها في الشهادة المقررة للترشيح للبعثة وعلى مرتبة ممتاز أو ما يعادلها في المسادة المراد التخصص فيها والمواد الأساسية المرتبطة بها ، وتعين اللجنة التنفيذية في كل من الاقليمين - بعد استطلاع رأي اللجنة الموفدة - الشهادة والدرجة العلمية اللازمة للتقدم لكل بعثة ومادة التخصص والمواد الأساسية المرتبطة بها . وللجنة التنفيذية عند الضرورة ولاعتبارات تتصل بظروف أي من الاقليمين التجاوز عن بعض هذه الشروط وفي هذه الحالة تبلغ اللجنة العليا بالشروط التي تقرر التجاوز عنها ، كما أن لها أن تضع الشروط الخاصة بالبعثات العملية .

مادة ١١ - يشترط في طالب البعثة أن يكون من أبناء الجمهورية العربية المتحدة محمود السيرة ولم يسبق الحكم عليه في جنائية أو جنحة

مخلة بالشرف وألا تقل سنه عن ١٧ سنة ولا تزيد على ٣٠ سنة ميلادية بالنسبة للبعثات العلمية ، و ٤٠ سنة بالنسبة للبعثات العملية وذلك في أول أكتوبر (تشرين الأول) التالي لاختياره .

ويجوز للجنة التنفيذية بعد أخذ رأى الجهة الموفدة أن تتجاوز عن شرط السن لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة .

مادة ١٢ - يجب على طلاب البعثات أن يجتازوا الاختبار الشخصى الذى يعقد لهم ، ويصدر بتنظيم هذا الاختبار وبيان الاجراءات التى تتبع فى اجرائه قرار من اللجنة التنفيذية .

مادة ١٣ - تتولى اللجنة التنفيذية بكل من الاقليمين اختيار طلاب البعثات بعد المفاضلة بينهم وكذلك تحديد مدة البعثة .

الباب الثانى

المنح الاجنبية والدولية

مادة ١٤ - لا يجوز لآى فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ، وتخطر ادارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت فى قبول المنحة أو رفضها .

وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العامة أن تشفع لخطارها باقتراحها فى هذا الشأن ، ويتم الاختيار للمنح التى تلتحقها بعد الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع فى الاختيار للبعثات ما لم تقرر اللجنة التنفيذية غير ذلك .

ولا تعتبر منحة فى تطبيق احكام هذا القانون والمنح التى تعطى لتعريب بعض الموظفين بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج .

الباب الثالث

الاجازات الدراسية

مادة ١٥ - يكون منح الاجازات الدراسية لتحقيق غرض من الأغراض المبينة في المادة الأولى .

مادة ١٦ - ينشأ في كل وزارة وكذلك في كل جامعة لجنة للاجازات تشكل بقرار من الوزير المختص أو من مدير الجامعة ويكون من اختصاصها النظر في الطلبات التي يتقدم بها الموظفون للحصول على اجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب وفقا للقواعد المقررة .

مادة ١٧ - تتحدد مدة الاجازة الدراسية سواء أكانت بمرتب أم بغير مرتب ولا يجوز مدّها الا بعد أخذ رأى مكتب البعثات المشرف على العضو ورأى الأستاذ المشرف والجهة المانحة للاجازة وموافقة اللجنة التنفيذية في الاكليم .

مادة ١٨ - (١) يراعى في الاجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون قد أمضى في الخدمة سنتين على الأقل .

ويجوز التجاوز عن هذا الشرط بالنسبة الى أحد الزوجين اذا أودع الزوج الآخر في بعثة أو اجازة دراسية أو ندب أو نقل ليعمل في الخارج ، فإذا كانت الاجازة الدراسية بمرتب أوقف صرف هذا المرتب بعد انتهاء الاجازة ويجوز في هذه الحالة بقضاء الزوج في اجازة دراسية بدون مرتب حتى يتم الزوج الآخر بعثته أو اجازته .

(ب) ألا تزيد سن الموظف عن ٤٠ سنة ميلادية وقت الايفاد .

(١) - البند (ج) محفل بالفتون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ (الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٢/٢٥ - للعدد ٤٧) والفترة الأخيرة مضافة بالفتون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٢/٢٢ - العدد ٦٨) .

ويجوز للوزير المختص بعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن السن لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة .

(ج) أن يكون تقدير الموظف عند تخرجه بدرجة جيد على الأقل وأن تكون كفايته في عمله عن العامين الآخرين بدرجة جيد على الأقل اذا كان طلب الاجازة بدون مرتب ، أما اذا كان طلب الاجازة بمرتب فيجب ألا يقل تقدير كفايته في العامين الآخرين عن ممتاز .

ويجوز للوزير المختص بعد أخذ رأى اللجنة التنفيذية التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التفرج بالنسبة لأبناء الاقليم الشمالي . ويعمل بهذا الاستثناء لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما يجوز التجاوز عن شرط الحصول على تقدير جيد عند التفرج بالنسبة :

١ - لل حاصلين على الدكتوراه وكذلك الماجستير أو دبلوم الدراسات العليا .

٢ - لأحد الزوجين اذا كان الزوج الآخر موفدا في بعثة أو اجازة دراسية وأراد مرافقته مدة وجوده في الخارج ، على أن تكون الاجازة الدراسية في هذه الحالة بدون مرتب .

(د) أن تكون الجهة التي يتبعها الموظف في حاجة ماسة الى نوع الدراسة التي سيقوم بها وأن تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به .

(هـ) أن يودع الموظف سواء أكلت الاجازة بمرتب أم بغير مرتب لدى ادارة البعثات رصيدا تراه كافيا لمواجهة الطوارئ أم أن يقدم ضمنا تقبله الادارة تحقيقا لتلك الغاية .

ويجتاز عن الشروط السابقة كلها أو بعضها الأولاد الشهداء
وأخوتهم الذين يوفدون في إجازات دراسية .

الباب الرابع

أحكام عامة

الفصل الأول

اللياقة الطبية

مادة ١٩ - يجب نجاح طالب البعثة أو الموظف الموفد في إجازة دراسية إلى الخارج في الكشف الطبي طبقاً للقواعد المقررة في لائحة القومسيون الطبي العام (لجنة فحص الموظفين الطبية) وإذا كانت اللجنة التي يعد لها عضو البعثة تستلزم قوة عضو أو حاسة معينة فيجب مراعاة ذلك . كما يجب أن تكون حالة العضو الصحية بدرجة تسمح له أن يتحمل بسهولة حالة الجو في البلاد المزمع إرساله إليها .

وإذا أوفد أحد الموظفين لبعثة أو إجازة دراسية للمرة الثانية أو الثالثة أو لبعثة عملية لمدة لا تزيد على سنة يكتفى بالكشف عليه طبياً للثبوت من أنه يتحمل جو البلاد التي يوفد إليها .

وللوزير المختص أن يعفى من الكشف الطبي أعضاء البعثات والإجازات الدراسية والمنح التي لا تزيد مدتها على سنة . وأن يستثنى من شرط اللياقة الطبية من يرسل في الكشف الطبي إذا اقتضت ذلك مبررات تقتض بصلاح العمل .

وفي جميع الأحوال يجب التأكد من أن حالة العضو الصحية تتفق مع قوانين ولوائح البلد التي يوفد إليها .

الفصل الثاني

القواعد المالية

مادة ٢٠ - تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذية القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدون في إجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص .

مادة ٢١ - تكون الجوائز المالية التي يحصل عليها عضو البعثة في أثناء البعثة من حقه وكذلك الرسوم الدراسية ورسوم الامتحان التي يتقرر أعفاؤه منها بسبب تفوقه أو التي ترد اليه للسبب ذاته . أما إذا حصل العضو على أجر مقابل مرانته فيستقطع من مرتبه نصف صافي كسبه عن ذلك المران .

مادة ٢٢ - تكون الاختراعات التي يبتكرها عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة في أثناء البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة وبسببها ملكا له وتسجل باسمه مقرونا باسم الجمهورية العربية المتحدة .

فإذا كان للاختراع صلة بالشئون العسكرية فيكون ملكا للدولة ويعوض العضو في هذه الحالة تعويضا عادلا تقدره لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة العليا للبعثات .

الفصل الثالث

هقوق المبعوثين وواجباتهم

مادة ٢٣ - على عضو البعثة أن يتم بمحتة في المدة المقررة لها وأن يواظب على حضور الدراسة أو التمرين وأن يكون محمود السيرة محافظا على سمعة بلاده وأن يحترم تقاليد البلاد التي يوفد إليها .

مادة ٢٤ - للجنة التنفيذية أن تقرر يصفة استثنائية مد مدة البعثة بعد التأكد من أن العضو قد قام بحراسته على وجه مرض .

ولوزير التربية والتعليم التنفيذى مد مدة البعثة فى حدود ثلاثة أشهر بشرط ألا يكون ذلك مسبوقاً بمد آخر إذا وجدت أسباب تبرر ذلك .

مادة ٢٥ - يحظر على عضو البعثة أو المنحة أو الموظف الموفد فى اجازة دراسية الزواج من أجنبية أو أجنبى فى خلال مدة البعثة أو المنحة أو الاجازة الدراسية .

مادة ٢٦ - لا يجوز لعضو البعثة أو المنحة أو الاجازة الدراسية أن يباشر أى عمل بقصد الربح خلال مدة البعثة على أنه اذا كان هذا العمل مرتبطاً بموضوع بعثته ولا يؤثر فى سير دراسته جاز لرئيس اللجنة التنفيذية للبعثات فى الاقليم بعد أخذ رأى مدير مكتب البعثة المختص أو المشرف على البعثة والجهة الموفدة أن يأذن له فى مزاولته على أن يستقطع من جملة مرتباته نصف صافى ربحه من ذلك العمل .

مادة ٢٧ - لا يجوز تغيير نوع البعثة أو منهجها الا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات فى الاقليم والجهة الموفدة ويتبع ذلك بالنسبة الى الاجازة الدراسية والمنحة .

مادة ٢٨ - للجنة التنفيذية للبعثات بعد أخذ رأى الجهة الموفدة أن تقرر انهاء بعثة العضو الذى يتضح من التقارير الواردة عنه أن حالته تنبئ بعدم امكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة . وللعضو أن يتظلم من هذا القرار خلال ١٥ يوماً من تاريخ ابلاغه به برقياً الى رئيس اللجنة العليا للبعثات الذى يفصل فى التظلم بمسفة نهائية ويتبع ذلك بالنسبة الى أعضاء الاجازات الدراسية والمنح .

مادة ٢٩ - لا يجوز لعضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة أن يترك مقر دراسته أو أن يستبدل بالمعهد أو الجهة الموفد اليها معهداً أو جهة أخرى الا بعد موافقة مدير مكتب البعثة المختص ، والعضو البعثة التى لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات أن يعود الى وطنه مرة واحدة

لقضاء عطلة الصيفية بشرط أن يكون قد أمضى سنتين دراسيتين على الأقل منذ بدء البعثة •

مادة ٣٠ - على عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة أن يعود الى وطنه خلال شهر على الأكثر من انتهاء دراسته والا أوقف صرف مرتبه مع عدم الاخلال بما تقتضى به القوانين والنوائح من أحكام أو جزاءات أخرى •

مادة ٣١ - يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحلقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تصب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الاجازة الدراسية ويحد أقصى قدره ٧ سنوات لعضو البعثة و ٥ سنوات لعضو الاجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الاجازة الدراسية أحكاما أخرى • ويجوز للجنة العليا للبعثات اعطاء عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة من التزامه المشار اليه اذا دعت ضرورة قومية أو مصلحة وطنية الى الافادة منه في جهة غير حكومية •

مادة ٣٢ - على عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة أن يقدم نفسه لادارة البعثات خلال أسبوع على الأكثر من وصوله الى وطنه فاذا كان موظفا أحيل الى الجهة صاحبة البعثة أو الاجازة أو المنحة واذا لم يكن موظفا وجب على تلك الجهة تعيين الوظيفة التي يلحق بها خلال ثلاثة أشهر من يوم عودته • وعلى الجهات الموفدة أن تدرج في ميزانياتها درجات تذكارية لأعضاء بعثاتها أثناء دراستهم •

وفي جميع هذه الاحوال ينقضى العضو مرتبه من ادارة البعثات من يوم عودته الى أن يقوم بالعمل •

مادة ٣٣ - للجنة التنفيذية أن تقرر انهاء بعثة أو اجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام احدى المواد (٣٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠)

كما أن لها أن تقرّر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الاجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادة (٢٥ و ٣١) .

مادة ٣٤ - كل عضو بعثة أو منحة يتخلف عن البعثة أو المنحة أو يؤجل اجراءاتها عن المواعيد التي تحددها ادارة البعثات لعذر غير مقبول يحرم من هذه البعثة أو المنحة وكذلك من الترشيح لأية بعثة أو منحة أخرى لمدة لا تقل عن ثلاثة أعوام من تاريخ حرمانه من الترشيح للبعثة أو المنحة وذلك بقرار من اللجنة التنفيذية .

مادة ٣٥ - يقدم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المتمتع بمنحة أجنبية أو دولية كفيلا تقبله ادارة البعثات يتعهد كتابة بمسئوليته التضامنية عن رد النفقات والمرتبات المشار اليها في المادة (٣٣) وإذا كان المرشح قاصرا تعهد ولي أمره كتابة بمسئوليته الشخصية عن ذلك وللوزارة في هذه الحالة أيضا مطالبة بتقديم كفيل يكون مقبولا لديها ويجوز الاكتفاء بالكفيل اذا لم يكن قد عين للقاصر ولي أمره .

مادة ٣٦ - لوزارة التربية والتعليم المركزية بعد الاتساق مع وزارة الخارجية أن تمهد بالاشراف على أعضاء البعثات والاجازات والمنح الى سفارات أو قنصليات الجمهورية العربية المتحدة في البلاد التي لا يوجد بها مكاتب للبعثات ولا ملحقون ثقافيون .

مادة ٣٧ - تصيب مدة الدراسة التي يمضيها الموظف في البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة سواء أكانت في داخل الجمهورية العربية المتحدة أم خارجها ضمن مدة خدمته وترأى في الأقدمية عند الترقية وفي استحقاق العلاوة كما تصيب في الماش (التقاعد) أو المكافأة وتخصم منها الاستقطاعات المقررة على أساس مرتبه في الوظيفة .

مادة ٣٨ - يراعى عند تعيين عضو البعثة الطالب في خدمة الحكومة حسب المدة التي أمضاها في الدراسة بعد اتمام دراسته المتفانية أو الجامعة في اقدمية الدرجة والماهية وله أن يطلب حسب هذه المدة في

المعاش (التقاعد) أو المكافأة ويجب انجابته الى طلبه اذا قدمه في ظرف ستة أشهر من تاريخ تعيينه ويشترط أن يدفع عن هذه المدة الاستقطاعات المقررة طبقا لقانون المعاشات .

مادة ٣٩ - المعاملات المالية التي تقررها اللجنة التنفيذية للبعثات لا تخضع للنشر المسبق في الجريدة الرسمية ولا للتأثير المسبق من ديوان المحاسبات وذلك بالنسبة للموفدين من الاقليم السوري .

مادة ٤٠ - (مستبدله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٠) لا يطبق هذا القانون على البعثات العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة التي ينظم شؤونها قانون أو مرسوم خاص فيما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

الباب الخامس طلبة الاشراف

مادة ٤١ - تتولى ادارة البعثات بالاقليمين تيسير السفر للراغبين في طلب العلم في الخارج على نفقتهم الخاصة ، والاشراف عليهم طبعا للشروط التي تضعها ادارة البعثات وتوافق عليها وزارة التربية والتعليم في كل من الاقليمين .

ولا يجوز منح تأشيرة الخروج أو تصويل النقد لطلاب من أبناء الجمهورية العربية المتحدة الا اذا وافقت ادارة البعثات على ذلك .

مادة ٤٢ - يفرض على الطلبة في الاقليمين الذين يسافرون على نفقتهم الخاصة الى الخارج رسم قدره ستة جنيهات أو ما يعادلها من الليرات سغويا وذلك مقابل اشراف الوزارة عليهم .

مادة ٤٣ - يرغم الاشراف عن كل طالب يرسب سفتين متتاليتين في صف واحد أو لا يكون محمود السيرة محافظا على سمعة بلاده .

ويجوز لمدير ادارة البعثات أن يرخص في استمرار الاشراف لسنة
ثالثة اذا كان رسوب الطالب في السنتين السابقتين راجعا لاسباب قاهرة
يقدرها مكتب البعثة . وله أن يعيد تحت الاشراف من سبق رفع الاشراف
عنه نهائيا ، اذا ثبت له زوال الاسباب التي رفع من أجلها الاشراف .

وفي جميع الاحوال التي يرفع فيها الاشراف ويتبين لادارة البعثات
أن استمرار الطالب في الخارج فيه اضرار بالمصلحة العامة أن تبلغ الجهات
المختصة لوقف تجديد جواز سفره ووقف تحويل النقد اليه عن
طريقها كما تبلغ ادارة التجنيد أمر رفع الاشراف عنه .

مادة ٤٤ - لوزارة التربية والتعليم المركزية بعد الاتفاق مع
وزارة الخارجية أن تمهد بالاشراف على الذين يدرسون على نفقتهم
الخاصة الى سفارات أو قنصليات الجمهورية العربية المتحدة في البلاد
التي لا يوجد بها مكاتب البعثات ولا ملحقون ثقافيين .

مادة ٤٥ - يلغى العمل بلائحة بعثة التعليم المصرية الصادر بها
قرار مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ والقرارات المعدلة لها
ولائحة البعثات والاجازات الدراسية المصدق عليها بقرار من مجلس
الوزراء في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، وكذلك المرسوم التشريعي رقم
٢٣١ المؤرخ ١٥/٥/١٩٥٢ المتضمن نظام البعثات العلمية وكل نص يخالف
أحكام هذا القانون .

مادة ٤٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعلن به من
تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى القعدة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة
١٩٥٩) .

قرار وزير التربية والتعليم

رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤

في شأن معاملة الطلاب الأفريقيين الوافدين الذين يتلقون

إعانات من وكالة غوث اللاجئين بالأمم المتحدة معاملة

الطلاب المقيدين على منح دراسية (١)

بعد الدعاية :

- مادة ١ - يعامل الطلاب الوافدون من أفريقيا الذين يتلقون إعانات من وكالة غوث اللاجئين بالأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية ، معاملة الطلاب الوافدين المقيدين على منح دراسية وذلك فيما يختص بالالتحاق بالمدارس الرسمية والاعضاء من الرسوم الدراسية المقررة .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ (٢٤ أبريل سنة ١٩٧٤) .

قرار مجلس الوزراء

بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٥

بشأن سفر زوجات الموفدين في بعثات أو إجازات دراسية

بناء على مذكرة وزارة التربية والتعليم وافق مجلس الوزراء
على ما يأتي :

تفاديا من التفريق بين الزوجين وصونا لمكان الأسرة وعسلا على
ارتقاها ووفق على تيسير التصريح بإجازات دراسية لزوجات أعضاء
البعثات أو أعضاء الإجازات الدراسية من الموظفين بحسب القواعد
الآتية :

- ١ - ألا تقل مدة بعثة الزوج أو إجازته عن سنة .
- ٢ - أن تكون إجازة الزوجة الموظفة بمرتب إذا كانت مستوفية
الشروط المنصوص عليها في لائحة البعثات والإجازات الدراسية فإذا لم
تكن مستوفية جميع الشروط منعت إجازة بدون مرتب .
- ٣ - أن يكون ملحوظا في دراسة الزوجة ألا تستغرق مدة أطول
من مدة دراسة الزوج حتى لا يتخذ الزوج ذلك وسيلة لإطالة مدته .
- ٤ - إذا انتهت الزوجة من دراستها دون أن ينتهي الزوج من
دراسته وكانت إجازتها بمرتب فلها أن تغسل معه وتصبح في إجازة بدون
مرتب حتى ينتهي زوجها من دراسته وتعود معه .

(١٣/٤/١٩٥٥) .

القسم الثالث

في التربية العسكرية بمرحلتى التعليم الثانوى والعالى

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣

بشان التربية العسكرية بمرحلتى التعليم الثانوى والعالى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - التربية العسكرية مادة أساسية من مواد الدراسة بمرحلتى التعليم الثانوى والعالى للدارسين المتمتعين بالجنسية المصرية .

التربية العسكرية بالتعليم الثانوى والعالى

مادة ٢ - يستهدف نظام التربية العسكرية تنمية الوعىسكرى لدى طلبة مرحلتى التعليم الثانوى والعالى بما يكفل تنشئة أجيال من الشباب تصلح لتأدية الخدمة العسكرية عند التحاقهم بها ولتأدية مهام وطنية أثناء الحرب أو خدمات وطنية يصدر بتحديددها قرار من وزير الحربية .

مادة ٣ - تشمل التربية العسكرية بمرحلة التعليم الثانوى على صفوفه الثلاثة وتقتصر بمرحلة التعليم العالى على السنة أو السنوات الدراسية التى تحددها وزارة الحربية بالاتفاق مع كل من وزارة التعليم العالى ووزارة شؤون الأزهر .

مادة ٤ - تشمل التربية العسكرية بالنسبة للطلاب على التدريب

العسكري والثقافة العسكرية وبالنسبة للطلّابات على الثقافة العسكرية
والخدمة الطبية ، وذلك طبقاً للمناهج المقررة التي تصددها وزارة
الحربية .

ويدرب من يعين من أعضاء هيئة التدريس للإشراف على التربية
العسكرية أو من يرغب منهم في الاشتراك فيها على منهج خاص بالتربية
العسكرية تحدده الوزارة المشار إليها .

مادة ٥ - تتولى وزارة الحربية مسؤوليات التخطيط والإشراف
على التربية العسكرية على الوجه المبين في المادة (٨) من هذا
القانون .

مادة ٦ - تتولى وزارة الحربية الاتصال بوزارات وأجهزة الدولة
المختلفة ومتابعة أعمال التنفيذ فيما يتعلق بأعمال التربية العسكرية .
وتقدم الوزارات والمصالح والأجهزة المذكورة كل فيما يخصها
المعاونة اللازمة في هذا الشأن .

كما تقدم المحافظات التسهيلات اللازمة لإجراء التربية العسكرية
داخل معسكرات وساحات الشباب والأندية ، ويكون للجامعات والمعاهد
المالية والمدارس الثانوية الأولية في استخدام هذه المعسكرات
والساحات طبقاً لقرار وزير الحربية في هذا الشأن .

مادة ٧ - يعين بقرار من وزير الحربية مستشار عسكري لمدير
التربية والتعليم في كل مديرية وإدارة تعليمية ، ومدير التربية العسكرية
في كل جامعة .

ويكون رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومديرو المديريات
والإدارات التعليمية ومديرو ونظار المدارس الثانوية مسؤولين عن تنفيذ
مخططات التربية العسكرية ، على أن يعين مع كل منهم مسئول تربية
عسكرية من هيئة التدريس يعاونه ويطلّ مطه في حالة غيابه .

مادة ٨ - تتولى وزارة الحربية المسئوليات الآتية :

(أ) وضع المخططات اللازمة للتربية العسكرية بالاشتراك مع كل من وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي وشئون الأزهر والجامعات (المجلس الأعلى للجامعات) .

(ب) وضع مناهج التربية العسكرية لراحل التعليم المختلفة وإعداد المادة العلمية اللازمة في هذا الشأن ، بالاشتراك مع الوزارات والجهات المشار إليها .

(ج) إعداد بيان ومواصفات مساعدات التدريب التي تلزم لتدريب الطلبة والتي تكلف المدارس والمعاهد والجامعات بتدبيرها من مواردها الذاتية .

(د) إعداد وتدريب المدرسين اللازمين لتدريب الطلبة في مرحلتي التعليم الثانوى والعالى وتأهيل المدرسين المعينين بمعرفة وزارة التربية والتعليم لتدريس مادة التربية العسكرية بالمدارس الثانوية .

(هـ) الاشتراك مع كل من وزارة الصحة والتربية والتعليم والتعليم العالي وشئون الأزهر في أعمال التخطيط والتدريب على الخدمات الطبية بالنسبة للطلقات .

(و) الاشراف والمتابعة وتقديم المعاونة بالنسبة لمادة التربية العسكرية في مرحلتي التعليم الثانوى والعالى .

(ز) توفير الأسلحة والذخائر اللازمة للتدريب .

(ح) تحديد المسئولين المعينين في القطاعات التعليمية الواجب تدريبهم على نفقة القوات المسلحة والمشار إليهم في المادتين

مادة ٩ - تتولى كل من وزارة التعليم العالي ووزارة شؤون الأزهر والأجهزة التابعة لهما بكافة المستويات ، المسئوليات الآتية :

(أ) الاشتراك مع وزارة الحربية والوزارات الأخرى المعنية في وضع الأسلوب الذى يتم على أساسه تنفيذ منهج التربية العسكرية •

(ب) الاشتراك مع وزارتى الحربية والصحة في التخطيط والتدريب على أعمال الخدمة الطبية •

(ج) اصدار القرارات التنفيذية لجعل مادة التربية العسكرية مادة أساسية ضمن الخطة الدراسية بالجامعات والمعاهد العالية والمدارس الثانوية الأزهرية •

(د) اعداد وتوفير المراجع والمحاضرات اللازمة على ضوء المادة العلمية المقدمة لها من وزارة الحربية •

(هـ) تخصيص موازنة مالية منفصلة بكل جامعة أو معهد عال للصرف منها على كل ما يتعلق بالتربية العسكرية من معسكرات وأدوات ومساعدات تدريب وزى ومكافآت وغير ذلك •

(و) وضع لائحة جزاءات موحدة بالاشتراك مع وزارة الحربية تطبق على المسئولين والطلاب خلال فترة التدريب العسكرية وتصدر بقرار من وزير الحربية •

(ز) اعداد الزى اللازم للتدريب العسكرية وصرفه طبقا للمواصفات والمعدلات التى تقررها وزارة الحربية •

مادة ١٠ - ^(١) تتولى وزارة التربية والتعليم والأجهزة التابعة لها بكافة المستويات ، المسئوليات الآتية :

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن التربية العسكرية بـمدارس التعليم الثانوى .

(١) الاشتراك مع وزارة الحربية في وضع أسلوب تنفيذ منهج التربية العسكرية •

(ب) الاشتراك في التخطيط وتدريب الطالبات على أعمال الخدمة الطبية مع وزارتي الحربية والصحة •

(ج) اصدار القرارات التنفيذية بأن تكون التربية العسكرية مادة أساسية ضمن الخطة الدراسية بمرحلة التعليم الثانوى •

(د) تخصيص موازنة مالية منفصلة بالوزارة والمديريات والادارات التعليمية للصرف منها على كل ما يتعلق بالتربية العسكرية ويتضمن ذلك مساعدات التدريب وميادين الرماية وبنادق ضغط الهواء والزى والكفافات وغير ذلك •

(هـ) وضع لائحة جزاءات موحدة تطبق على المسئولين والطلبة خلال فترة وجودهم بالتدريب العسكرى طبقا لما يتقرر فى هذا الشأن بالاشتراك مع وزارة الحربية وتمدر بقرار من وزير الحربية •

(و) توفير العربات والتسهيلات اللازمة لعمل المستشار العسكرى لمدير المديرية والادارة التعليمية ولانتقال الطلبة الى ميادين التدريب أو الرماية •

(ز) اعداد وتوفير المراجع والمحاضرات اللازمة على ضوء المادة العلمية المقدمة لها من وزارة الحربية •

(ح) تدبير المدرسين اللائقين لتدريس مادة التربية العسكرية على ألا يزيد سنهم على ٤٠ سنة وإيفادهم الى الدورات الجراسية الخاصة التى تمقدها وزارة الحربية لاعدادهم للسياسة المقررة •

مادة ١١ - يتولى وزارة الصحة بالاشتراك مع وزارات الحربية والتربية والتعليم والتعليم العالي وشئون الأكره التفطيط لأعمال الخدمة الطبية بالنسبة للطلبات فى مراحل التعليم العالى والثانوى وطرق التدريب عليها .

مادة ١٢ - يتولى رؤساء الجامعات والليات والمعاهد العالية المسئوليات الآتية :

- (أ) تنفيذ البرامج المقررة للتربية العسكرية .
- (ب) اصدار التعليمات المنظمة لاختصاصات المسئولين عن تنفيذ هذه البرامج .
- (ج) اعداد وتوفير المراجع والمحاضرات اللازمة على ضوء المادة العلمية المقدمة لها من وزارة الحربية .
- (د) تجهيز وإدارة معسكرات التدريب اللازمة لتدريب الطلبة طبقا للمنهج المقرر .
- (هـ) ادراج الاعتمادات المالية اللازمة بموازنة الجامعة أو المعهد العالى للصرف منها على شئون التربية العسكرية .
- (و) توفير التسهيلات اللازمة لأعمال التربية العسكرية بما فى ذلك اعداد مكان العمل لمدير التربية العسكرية ووسيلة الانتقال للمرور .
- (ز) تخصيص العربات اللازمة لنقل الطلبة وأطقم التدريب الى معسكرات التدريب المخصصة لهم وكذا ميادين الرماية .
- (ح) تجهيز الزى اللازم واعداده وتوزيعه على الطلبة طبقا للمقررات الصادرة من وزارة التعليم العالى ووزارة شئون الأكره فى هذا الشأن .

(ط) الاشراف العلم على حضور الطلبة للتدريب وفقا للنظم المقررة وتسجيلهم في السجلات الخاصة بذلك •

(ي) تعيين المختصين والمسؤولين لحضور الفرق والدراسات التدريبية المقررة •

مادة ١٣ - يتولى مديرو ونظار المدارس الثانوية المسؤوليات الآتية :

- (أ) تنفيذ البرامج المقررة للتربية العسكرية •
- (ب) اصدار التعليمات المنظمة لاختصاصات المسؤولين عن التربية العسكرية بكل مدرسة •
- (ج) تجهيز واعداد أماكن لتدريب الطلبة على التدريبات العملية المقررة •
- (د) تسهيل عمل المستشار العسكري لمدير المديرية والادارة التعليمية للتربية العسكرية أثناء مروره للاشراف ومتابعة تنفيذ البرامج •
- (هـ) اعداد الزى اللازم وتوزيعه طبقا للقرارات الصادرة من وزارة التربية والتعليم •
- (و) الاشراف العلم على حضور الطلبة للتدريب وفقا للنظم المقررة وتسجيلهم في السجلات الخاصة بذلك •
- (ز) تعيين المختصين والمسؤولين لحضور الفرق والدراسات التدريبية المقررة •

مادة ١٤ - يسمح بارتداء الزى العسكري للمديرين والمسؤولين

عن للتربية العسكرية بالمدارس الثانوية ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي وشئون الأكره الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الحربية ويبين هذا القرار مواصفات الزي والرتبة العسكرية التي يجعلها عليها الأشخاص المصرح لهم بارتدائه .

مادة ١٥ - يصرف للأشخاص المصرح لهم بارتداء الزي ، بدل ملابس أو الزي العسكري حسب الأحوال ، كما تصرف مكافآت تربية عسكرية للقائمين على شئونها وذلك من الاعتمادات المدرجة لذلك بموازنة الجهات التابعين لها وطبقا للشروط والأوضاع والفئات التي يصدر بها قرار من وزير الحربية بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ١٦ - يجوز عند اعلان حالة الطوارئ أو التعبئة العامة استدعاء من أتموا التربية العسكرية بالتعليم الثانوى والعالي للقيام بأعمال الواجبات التي دربوا عليها بما في ذلك المشاركة في أعمال الدفاع عن الأهداف الحيوية أو القيام بأعمال الخدمة الوطنية على ألا يكون الاستدعاء سببا في تعطيل الطلبة عن دراستهم .

ويتم الاستدعاء بقرار من مجلس الدفاع الشعبي للمحافظة من بين الطلبة المستوطنين بالمحافظة والمسجلين بها حيث يعاملون بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبي ولائحته التنفيذية .

المدارس الثانوية العسكرية الخارجية

مادة ١٧ - تنشأ مدارس ثانوية عسكرية خارجية من بين المدارس الثانوية العامة القائمة يحدد عددها وأماكنها وتوقيتات انشائها قرار من

وزير الحربية بالتنسيق مع وزير التربية والتعليم^(١) .

مادة ١٨ - يستهدف نظام المدارس الثانوية العسكرية الخارجية بالإضافة الى ما جاء بالمادة ٢ من هذا القانون اعداد طلبة تلك المدارس ليكونوا صالحين للالتحاق بالكلية العسكرية بشرط استيفائهم لقواعد القبول واجتياز الاختبارات المقررة لها .

مادة ١٩ - يخصص ما لا يقل عن خمس ساعات دراسية اسبوعيا لكل من مادتي التربية العسكرية واللغات الأجنبية .

مادة ٢٠ - تتولى وزارة الحربية مسؤولية مادة التربية العسكرية بالمدارس الثانوية والعسكرية الخارجية في الصفوف الدراسية الثلاثة على الوجه المبين بالمواد ٨، ٥، ٢٣ من هذا القانون .

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد عدد وأماكن المدارس الثانوية العسكرية الخارجية (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/١١/١١ - العدد ٢٥٥) ونص على ما يأتى :

مادة ١ - تنشأ ٩ مدارس ثانوية عسكرية خارجية اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤ .

مادة ٢ - تحدد أماكن المدارس على الوجه التالى :

- مصر الجديدة الثانوية ، بمحافظة القاهرة .
- روض الفرج الثانوية ، بمحافظة القاهرة .
- المعادي الثانوية ، بمحافظة القاهرة .
- الورديان الثانوية ، بمحافظة الاسكندرية .
- المسعيدية الثانوية ، بمحافظة الجيزة .
- المنشبة الثانوية ، بمحافظة القليوبية .
- كفر الزيت الثانوية ، بمحافظة البحيرة .
- التجريبية الثانوية ، بمحافظة الشرقية .
- الاقصر الثانوية ، محافظة قنا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به اعتبارا من ١٩٧٣/٩/٢٩ .

..... ٥٠٠ **تربية وتعليم**

مادة ٢١ - يعين وزير التربية قائلًا لكل مدرسة ثانوية عسكرية برتبة مناسبة من ضباط القوات المسلحة .

مادة ٢٢ - يعين وزير التربية والتعليم مديري المدارس الثانوية العسكرية الخارجية من بين رجال التعليم الذين مارسوا ادارة المدارس الثانوية .

مادة ٢٣ - تتولى وزارة التربية المسئوليات الآتية بالاضافة الى ما جاء بالمادة ٨ من هذا القانون :

(أ) الاشراف المباشر على هيئة التدريس العسكرية والتأكد من تنفيذ سياستها التعليمية طبقا للمخططات المقررة .

(ب) اعداد وتوفير المدرسين العسكريين اللازمين لتدريب الطلبة .

(ج) توفير الأسلحة وذخائر التدريب اللازمة .

(د) توفير مساعدات التدريب اللازمة .

مادة ٢٤ - تتولى وزارة التربية والتعليم المسئوليات الآتية بالاضافة الى ما جاء بالمادة ١٠ من هذا القانون :

(أ) توفير العربات اللازمة للممثل مع قادة المدارس الثانوية العسكرية الخارجية واحتياجات الشؤون الادارية والتعليمية لهيئة التدريس العسكرية بكل مدرسة .

(ب) تقديم وجبة غذاء خفيفة للطلبة بالمجان .

مادة ٢٥ - يمنع خريجو المدارس الثانوية العسكرية الخارجية مقومات تفضيل الالتحاق بالكليات والمعاهد العسكرية يصدر بها قرار من وزير التربية .

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٣٦ - يعنى من التدريب العملى الطلبة غير اللائقين طبييا
كقرار القومسيون الطبى أو اللجنة الطبية المختصة بقبول الطلبة
والطالبات بالجامعات والمعاهد العالية والمدارس الثانوية وذلك بناء على
مستويات طبية تقررها وزارة الحربية .

مادة ٣٧ - تتولى قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بوزارة
الحربية التخطيط والاشراف على تنفيذ المخططات العامة التى يقررها
وزير الحربية فى شأن التربية العسكرية بالاضافة الى الاشراف
والتسيق وتحقيق الترابط بين الاجهزة العسكرية والمدنية المنفذة للتربية
العسكرية بمرحلتى التعليم الثانوى والعالى .

مادة ٣٨ - يتمتع المسئولون عن التربية العسكرية والمشاركون
فيها من الطلبة والمدرسين المسئولين المعيّنين ، بالمزايا التى يتمتع بها
مطوعو منظمات الدفاع الشعبى والعسكرى طبقا للقواعد الواردة فى
المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ .
بشأن منظمات الدفاع الشعبى .

مادة ٣٩ - يمنح الطالب شهادة نجاح فى التربية العسكرية عن كل
عام دراسى مقرر فيه هذه المادة ويعتبر حصوله على هذه الشهادة
شرطا لازما للنقل من عام دراسى لآخر .

مادة ٤٠ - تخفّض بقرار من وزير الحربية فترة التجنيد لمدة
أقصاها ستة شهور للطلبة الذين أتموا التربية العسكرية وذلك طبقا للقواعد
والشروط التى يقررها وزير الحربية .

مادة ٤١ - يخضع المسئولون عن التربية العسكرية والمشاركون فيها
من الطلبة أو المدرسين عند استدعائهم للعمليات فى حدود القواعد التى
يصدر بها قرار من وزير الحربية - لقانون الاحكام العسكرية .

ويخفضون أثناء فترات التدريب أو أثناء وجودهم بمسكرات التدريب لللائحة جزاءات خاصة يراعى في اجراءات توقيعها قواعد الانضباط العسكرية وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير الحربية بالاشتراك مع الوزراء المختصين .

مادة ٣٢ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أخرى أشد يعاقب كل من يقصر أو يهمل من العاملين المدنيين بالحكومة أو القطاع العام أو أجهزة الدولة المعنية في تأدية واجباته أو التزاماته المحددة في هذا القانون طبقاً لحكم المادة ١١٦ مكرراً « ب » من قانون العقوبات .

مادة ٣٣ - يقتصر تنفيذ مادة التربية العسكرية خلال فترة انتقالية على المدارس الثانوية العامة والثانوية الازهرية بمحافظات القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة وأسيوط وطنطا بالإضافة الى المدارس الثانوية العسكرية الخارجية التي يقررها وزير الحربية بالاشتراك مع وزير التربية والتعليم .

وفي التعليم العالي يقتصر تنفيذ مادة التربية العسكرية خلال فترة انتقالية على الكليات الجامعية بمدن القاهرة والاسكندرية والجيزة وأسيوط .

تحدد الفترة الانتقالية لكل مرحلة تعليمية بقرار من وزير الحربية بالتنسيق مع الوزراء المختصين كل فيما يخصه .

مادة ٣٤ - يتولى تدريس مادة التربية العسكرية خلال الفترة الانتقالية بالمدارس الثانوية المشار اليها بالمادة ٣٣ من هذا القانون ضباط احتياط تعينهم وزارة الحربية لهذا الغرض ، على أن تتولى وزارة التربية والتعليم ووزارة شؤون الأزهر توفير المدرسين اللازمين لتدريس هذه المادة في الاعوام التالية لفترة الانتقال .

تربية وتعليم ٥٠٢

مادة ٣٥ - تلغى جميع القوانين والقرارات السابقة صدورها في شأن التربية العسكرية والتي تتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٦ - على الوزراء كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٩٢ (٥ يونيه سنة ١٩٧٢) .

قرار وزير التربية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٣
بشأن منح الطلبة الذين يتم قبولهم بالكليات والمعاهد العسكرية
مكافأة تفوق (١)

وزير التربية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم
الجامعات ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن التربية العسكرية بمرحلتى
التعليم الثانوى والعالى ،

وأمر القيادة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن قواعد وشروط صرف
الجوائز النقدية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـــــرر :

مادة ١ - يمنح الطلبة الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة
الثانوية العامة الذين يتم قبولهم بالكليات والمعاهد العسكرية مكافأة تفوق
تقدر على النحو التالى :

الحاصلون على ٩٠ ٪ فأكثر من مجموع الدرجات مبلغ عشرة
جنيهات شهريا .

الحاصلون على ٨٠ ٪ فأكثر من مجموع الدرجات وحتى أقل من
٩٠ ٪ مبلغ سبعة جنيهات شهريا .

الحاصلون على ٧٥ ٪ فأكثر من مجموع الدرجات وحتى أقل من
٨٠ ٪ مبلغ خمسة جنيهات شهريا .

مادة ٢ - (١) يستمر صرف المكافأة المشار إليها للطلبة الذين قبلوا كمتفوقين في الثانوية العامة بالكليات والمعاهد العسكرية - دون غيرهم - متى حصلوا على النسب الآتية في امتحانات النقل بسنوات الدراسة التالية وحتى التخرج •

— الحاصلون على ٩٠ ٪ فأكثر من مجموع درجات النجاح مبلغ عشرة جنيهات شهريا •
— الحاصلون على ٨٠ ٪ فأكثر من مجموع درجات النجاح وحتى أقل من ٩٠ ٪ مبلغ سبعة جنيهات شهريا •

على أنه إذا لم يحصل الطالب على إحدى النسب المشار إليها في الفقرة السابقة في أحد امتحانات النقل بأحد سنوات الدراسة يسقط حقه نهائيا في الاستفادة من حكم هذه المادة في السنوات التالية ولو حصل على النسب الموجبة لاستحقاقه المكافأة •

وفي جميع الأحوال لا يخل صرف المكافأة أو عدم صرفها ، بما يكون مقررا للطلبة المذكورين من رواتب أو مكافآت أو تعويضات أو أية مزايا أخرى •

مادة ٣ — يبدأ صرف مكافأة التفوق المشار إليها في المادة السابقة اعتبارا من العام الدراسي ٧٣ / ١٩٧٤ •

مادة ٤ — لا تسرى أحكام هذا القرار على الطلبة الذين يتم قبولهم للكلية الفنية العسكرية وتستمر معاملتهم بالاحكام والنظم المقررة في ثنائهم •

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

تحريرا في ٢ رجب سنة ١٣٩٣ (١٩ أغسطس سنة ١٩٧٣) .

(١) المادة الثانية مستبيلة بالمادة الأولى من قرار وزير الحربية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٤ وقد نصت المادة الثانية منه على ان يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١/٨/١٩٧٤) — العدد (١٧٣) .

قرار وزير التربية والتعليم

رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٣

بشان التربية العسكرية بمدارس التعليم الثانوى (١)

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام ،
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن التربية العسكرية بمرحلتى
التعليم الثانوى والعالى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تنظيم المجالس
الفنية العامة وتحديد اختصاصات ومسئوليات ادارات ديوان
الوزارة ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن نظام تقويم
الطلاب فى امتحانات النقل بالمرحلتين الاعدادية والثانوية والتعليم
المعالي ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الالتحاق
بمدارس الوزارة ،

وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة للاعدادى والثانوى ،

قرر :

مادة ١ - التربية العسكرية مادة أساسية ضمن خطة الدراسة
بمرحلة التعليم الثانوى للطلاب المتمتعين بالجنسية المصرية ، وذلك
اعتبارا من العام الدراسى ١٩٧٣ / ١٩٧٤ .

٥٠٧ تربية وتعليم

مادة ٢ - تكون خطة الدراسة لمادة التربية العسكرية بكل صف من الصفوف الثلاثة ثلاث ساعات أسبوعيا بالمدارس الثانوية الصامة ، وخمس ساعات أسبوعيا بالمدارس الثانوية العسكرية •

مادة ٣ - تضاف الى خطة الدراسة الحالية بالمدارس الثانوية العسكرية أربع ساعات دراسية أسبوعيا للغة الاجنبية الاولى ، كما تضاف ساعة واحدة أسبوعيا للغة الاجنبية الثانية •

مادة ٤ - تشتمل التربية العسكرية للطلاب على التدريب العسكري والثقافة العسكرية وللطالبات على الثقافة العسكرية والخدمة الطبية ، وذلك طبقا للمناهج المقررة •

مادة ٥ - يعفى من دراسة مادة التربية العسكرية للطلاب الوافدون من غير المصريين كما يعفى من التدريبات العملية الطلاب غير اللاتقنين صحيا بناء على قرار من الصحة المدرسية المختصة •

مادة ٦ - يمنح الطالب شهادة نجاح في التربية العسكرية عن كل عام دراسي مقرر فيه هذه المادة ، ويعتبر حصوله على هذه الشهادة شرطا لازما للنقل من صف الى آخر •

مادة ٧ - يقتصر تنفيذ مادة التربية العسكرية خلال فترة انتقالية للمدارس الثانوية العامة بمحافظتي (القاهرة - الاسكندرية) ، ومدن (طنطا ، والجيزة ، رأس يوط) ، بالإضافة الى المدارس الثانوية العسكرية الخارجية •

مادة ٨ - على جميع الجهات المعنية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار •

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

تحريرا في ٢٩ رجب سنة ١٣٩٢ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٣) .

قران وزير التربية والتعليم

رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٢

بانشاء مراكز للموسيقى النحاسية العسكرية لخدمة
التربية العسكرية بالمدارس الثانوية العامة في بعض
المحافظات والمدن (١)

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام ،
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن التربية العسكرية
بمراحلتي التعليم الثانوى والعالى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٢ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٨ بشأن مكافآت
الامتحانات العامة والتدريس والاشراف والادارة ،

وعلى المشروع المقدم من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى المتضمن
طلب انشاء مراكز للموسيقى النحاسية العسكرية في بعض مديريات
التربية والتعليم باعتبارها من مقومات التربية العسكرية ومن اهم مساعدات
التدريب لها ،

وعلى كتاب وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية رقم

المؤرخ ١٥/٩/١٩٧٣ بالموافقة على طلب تكاليف تكوين ٧
١١٦/٤/١

فرق موسيقية من وفورات موازنة التربية العسكرية المخصصة لوزارة
التربية والتعليم للسنة المالية ١٩٧٣ ،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة للتعليم الاعدادى والثانوى ،

قرار :

مادة ١ - تنشأ مراكز للموسيقى النحاسية العسكرية لخدمة التربية العسكرية بالمدارس الثانوية العامة في المحافظات والمدن الموضحة فيما يلي :

عدد

محافظه القاهرة	٣ مراكز
محافظه الاسكندرية	١ مركز
مدينة طنطا	١ مركز
مدينة الجيزة	١ مركز
مدينة أسيوط	١ مركز

وتعمم هذه المراكز على مراحل في باقى المحافظات التى يطبق فيها نظام التربية العسكرية بناء على اقتراح قيادة الدفاع الشسمى والعسكرى .

مادة ٢ - تخصص مدرسة ثانوية للبنين فى كل مديرية تعليمية بالمحافظات والمدن المشار اليها فى المادة ١ من هذا القرار ، لتكون مركزا لتدريب الموسيقى النحاسية لكل ١٢٠ طالبا .

ويتم صرف وجبة غذائية لكل طالب فى حدود ٦٠ مليما عن كل يوم تدريب .

مادة ٣ - تحدد فترة التدريب فى هذه المراكز من بداية المام الدراسى الى نهاية مارس من كل عام .

مادة ٤ - تصرف مكافآت مدربى الموسيقى النحاسية بواقع ٥٠٠ مليم عن ساعات التدريب بصرف النظر عن فئاتهم المالية بحد أقصى

٥١٠ تربية وتعليم

ثمانية جنيهات شهريا • أما مكافآت الاداريين وعمال النظافة فتخفض
للقواعد الواردة في الفقرة (ب) من السلب الثالث (مكافآت الاشراف
والادارة) من القسم الثاني من القرار الوزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨
المسار اليه •

مادة • - تخضع هذه المراكز للاشراف المباشر لمديرى التربية
والتعليم وتعمل من الناحية العسكرية بأوامر من المستشارين العسكريين
بهذه المديريات ، وتتولى الاشراف عليها من الناحية الفنية مستشارة التربية
الموسيقية أو من ينوب عنها من المختصين في هذا المجال •

مادة ٦ - يصدر وكيل الوزارة للتعليم الاعدادى والثانوى
القرارات الخاصة بإجراءات تنظيم هذه المراكز والاشراف عليها •

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من العام الدراسى ١٩٧٤/٧٣ ،

تهريفا في ٨ شوال سنة ١٣٩٣ (٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣) .

التسليم الرابع في شأن تطعيم الكبار ومحو الامية

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠
في شأن تطعيم الكبار ومحو الامية (١)

بمسم الامية

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢) تعليم الكبار ومحو الامية مسئولية قومية سياسية الهدف منه تعليم المواطنين الاميين ورفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا ، وتلتزم بتنفيذه - من خلال مجلس الوزراء - الوزارات - ووحدات الحكم المحلي ، والمهيات العامة ، والتنظيمات السياسية والشعبية ، والشركات ، والاتحاد العام لنقابات العمال ، والنقابات ، والجمعيات ، وأصحاب الاعمال .

مادة ٢ - جميع المواطنين الاميين الذين تتراوح أعمارهم بين سن الثامنة والخامسة والاربعين ، وغير المقيدون في أية مدرسة ، ولم يملوا في تعليمهم عند العمل بهذا القانون الى مستوى نهاية الفصل الرابع الابتدائي ، ملزمون بأحكام هذا القانون .

مادة ٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢) يصدر بتشكيله المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية وينظم العمل فيه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧/٨/١٩٧٠ - المجلد ٣٥ .

(٢) صدر قراره ورئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٥ - في شأن تشكيل المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية ونظم العمل فيه .

مادة ٤ - يضع المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الامية الخطة العامة التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون. وذلك على النحو الآتي :

(أ) وضع الخطط المرحلية الزمنية لمحو الامية وتحديد مدة كل مرحلة وأهدافها وطبيعة العمل فيها .

(ب) التخطيط اللازم لمحو الامية من حيث حصر الاميين وتصنيفهم وتحديد أوقات الدراسة والمدة اللازمة لتعليمهم ووضع وسائل تنفيذ ذلك .

(ج) ترتيب أوليات العمل وتركيز الجهود في كل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة .

(د) تحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية ومالية وفنية ومالية وحواجز تشجيعية وبيان وسائل تمويلها .

(هـ) تنسيق العمل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنظمات المختلفة التي تعمل في مجالات محو الامية ومتابعتها .

(و) وضع قواعد اختيار المعلمين سواء كانوا من المدرسين أو من المتطوعين المثقفين للقيام بالتدريس في مراكز محو الامية وتحديد الحوافز للعاملين في المشروع .

(ز) وضع أسس الدراسة وخططها ومناهجها وبرامجها المختلفة وتحديد المستوى المطلوب الوصول اليه .

(ح) النظر في قبول المعونات والتبرعات والهبات التي تقدم لاجراض محو الامية .

(ط) متابعة تنفيذ الخطة المعلمة لمحو الامية في كل مرحلة من مراحلها .

مادة ٥ - تتولى وزارة التربية والتعليم المسئوليات التنفيذية التي يتطلبها العمل لتعليم الكبار ومحو الامية في المجالات المختلفة في اطار ما يحدده لها المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية ، وبوجه خاص :

(١) اعداد الخطة الفنية للدراسة وبرامج تعليم الكبار ومحو الامية .

(ب) متابعة وتنفيذ برامج ومشروعات تعليم الكبار ومحو الامية .
(ج) اعداد الكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليم الاميين ، وطبعها وتوزيعها .

(د) الاشراف على تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق ووسائل تعليم الكبار .

(هـ) القيام بالتجارب والبحوث اللازمة لتطوير العمل في تعليم الكبار ومحو الامية .

(و) اقتراح توزيع ميزانية تعليم الكبار ومحو الامية سنويا على المحافظات في ضوء الاحتياجات في كل محافظة طبقا للخطة الموضوعية .

(ز) تنسيق الجهود بين الجهاز المختص بتعليم الكبار ومحو الامية وبين مناطق ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات في مجال تعليم الكبار ومحو الامية ، بما يتسع لاشراك الجهود التطوعية الضرورية لنجاح المشروع اشراكا فعالا مترايدا .

(ح) اصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه في تعليم الكبار ومحو الامية في حدود اختصاص الوزارة .

(ط) الاشراف على جميع مراكز تعليم الاميين ومعاونتها .

(ي) الاشراف على اجراء اختبارات للدارسين ومنح الشهادات
الدلة على محو أميتهم •

مادة ٦ - تلتزم جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة
ووحدات الادارة المحلية والتنظيمات النقابية والمهنية والتعاونية
والجمعيات وأصحاب الاعمال بالقيام بمسؤولياتها في تعليم الكبار ، ومحو
الامية على النحو الآتي :

(أ) تهيئة الفرص لتعليم الاميين فيها وتخصيص الاماكن الصالحة
للدراة في مواقع العمل وتحمل ما يتطلبه ذلك من
التكاليف ، فاذا لم تقم هذه الاجهزة بذلك ، تولت وزارة
التربية والتعليم تهيئة هذه الفرصة لهم على نفقة الجهات التي
يعملون فيها ، طبقا لما يضمنه المجلس الاعلى لتعليم الكبار
ومحو الامية من قواعد •

(ب) مراعاة التنسيق بين مواعيد الدراة وأوقات العمل بما
لا يتعارض مع الانتاج وسير العمل •

مادة ٧ - يشكل على مستوى المحافظة مجلس لتعليم الكبار ومحو
الامية يرأسه المحافظ ويتولى هذا المجلس في محافظته رسم الخطوات
التنفيذية للخطة التي يضمها المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو
الامية •

ويصدر بتشكيل هذا المجلس ونظام العمل فيه قرار من وزير التربية
والتعليم بالاتفاق مع وزير الادارة المحلية •

مادة ٨ - يلتزم الافراد المشار اليهم في المادة الثانية من هذا
القانون بمتابعة الدراة في مراكز محو الامية في الجهات أو المناطق التي
يعملون أو يقيمون بها متى أخطروا بذلك على النحو الذي تبينه اللائحة
التنفيذية لهذا القانون ، وعليهم الانتظام في حضور الدروس وأداء
الاختبارات المقررة لبرامج محو الامية وذلك تطبيقا للقواعد والنظم المقررة
في هذا الشأن • ويصدر المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية

ما يراه من حوافز معنوية ومادية ايجابية وسلبية لوضع هذا الالتزام موضع التنفيذ .

ويعنى من هذا الالتزام من كان مصابا بمرض أو عاهة بدنية أو عاهة تمنعه من تلقى الدراسة طبقا لرأى الجهات الصحية المختصة ، ويحول الاعفاء بزوال المرض أو العاهة ، ويصدر بتحديد الامراض والمعاهات المانعة من تلقى الدراسة قرار من المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية بالاتفاق مع وزير الصحة .

ويصدر رئيس الوحدة الادارية التى يتبعها العامل أو من فى حكمه قرارا بالاعفاء مع بيان مدته بعد أخذ رأى للجهات الصحية المختصة .

مادة ٩ - يتم اختيار المعلمين لفصول تعليم الكبار ومحو الامية من بين المدرسين والمتطوعين وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية فى هذا الشأن . وتنظم لهؤلاء برامج تدريبية فى تعليم الكبار ووسائل محو الامية .

مادة ١٠ - تعقد اختبارات تجريها مديريات ومناطق التربية والتعليم على مستوى المحافظات فى المناهج المقررة لمحو الامية فى نهاية كل عام دراسى لقياس المستوى الدراسى الذى وصل اليه الدارسون .

ويصدر بتنظيم هذه الاختبارات وبيان اجراءاتها قرار من مدير التربية والتعليم وفقا لما يقرره مجلس تعليم الكبار ومحو الامية بالمحافظة ، ويمنح من يصل الى المستوى المقرر شهادة محو الامية على أن تعتمد من مدير التربية والتعليم ، ويجوز منح المتفوقين من الدارسين جوائز تشجيعية وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية .

كما يجوز أن يتقدم الى هذا الاختبار من يرغب من غير المنتظمين فى الدراسة للحصول على الشهادة المشار اليها .

١٦. تربية وتعليم

مادة ١١ - يخصص لتمويل مشروعات تعليم الكبار ومحو الامية الموارد الآتية :

١ - ما يرصد سنويا من مبالغ لتنفيذها ودعمها وفقا لخطة التي يقررها المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية .

٢ - الهبات والتبرعات والمعونات المركزية التي تقدم لتعليم الكبار ومحو الامية .

٣ - الهبات والتبرعات والمعونات التي تتلقاها مجالس محو الامية في المحافظات ويتم التصرف فيها محليا طبقا للقرارات التي تصدرها تلك المجالس .

مادة ١٢ - لا يجوز بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الممثل بهذا القانون ترقية العامل الامي الخاضع لاحكامه ممن أُتيحت له الفرصة لمحو الامية ، ولم يحصل على الشهادة المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون كما لا يجوز منحه الملاوة التي يستحقها فاذا نال العامل الشهادة المشار اليها حصل على الترقية او الملاوة التي قد تستحق خلال السنة التي نال الشهادة فيها .

مادة ١٣ - يلغى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ بمكافحة الامية ونشر الثقافة ، كما يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ١٤ - يصدر وزير التربية والتعليم القرارات واللوائح المنفذة لهذا القانون .

مادة ١٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة اشهر من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جادى الاخرة سنة ١٣٩٠ (٢٥ اغسطس سنة ١٩٧٠) .

**قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٥
في شأن تشكيل المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية
ونظام العمل فيه (١)**

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار ومحو الامية
المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن
تشكيل المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية ونظام العمل فيه ،
وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ،

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس أعلى لتعليم الكبار ومحو الامية يتولى
مطابقة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم
٦٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه برئاسة وزير التربية والتعليم وعضوية
كل من :

أمين عام مجلس الوزراء .

رئيس قطاع التعليم بوزارة التربية والتعليم (مقررا) .

رئيس الادارة المركزية للتعليم الاساسى المسئول عن تعليم الكبار .

رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب .

مدير المركز الاتليمى لتعليم الكبار .

سنة أعضاء من ممثلى الاحزاب المختلفة .

عدد من الاعضاء المهتمين بتعليم الكبار ومحو الامية لا يقله عن

ثلاثة ولا يزيد على خمسة يختارهم رئيس المجلس .

أحد شاغلى الدرجة العالية يختاره الوزير المختص من كل وزارات

التربية والتعليم ، والتعليم العالى ، التأمينات والشئون الاجتماعية ،

القوى العاملة والتدريب ، الصحة ، الثقافة ، الاوقاف ، الداخلية ،

الدفاع ، الزراعة والامن الغذائى ، الصناعة ، الحكم المحلى .

ممثل عن الهيئات الآتية يختاره رئيس الهيئة أو المشرف عليها :

✽ الازهر الشريف .

✽ اتحاد الاذاعة والتليفزيون .

✽ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

✽ المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى .

✽ مجلس نقابة المهن التعليمية .

✽ ائشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

✽ الاتحاد العام لنقابات العمال .

✽ المجلس الاعلى للشباب والرياضة .

مادة ٢ - يجتمع المجلس مرة على الاقل كل ثلاثة شهور بدعوة

٥١٩ تربية وتعليم

من رئيسه ، والمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى محلاً لدعوته دون أن يكون له صوت محدود في المداولات .

مادة ٣ - تتولى الإدارة العامة لتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم أعمال الأمانة العامة للمجلس .

مادة ٤ - يجوز للمجلس أن يشكل لجاناً فنية من بين أعضائه أو من غيرهم لدراسة الموضوعات المعروضة عليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥ (١٧ يناير سنة ١٩٨٥) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٢

في شأن انشاء المركز الاقليمي لتعليم الكبار (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات
وتنظيم وزارة التعليم العالي والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار المؤتمر العام الحادى والعشرين لمنظمة اليونسكو في
الفترة من ١٩٨١/٩/٢٣ الى ١٩٨١/١٠/٢٨ في شأن المركز الاقليمي
للمحو الامية الوظيفي (آسفك) ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وينفذ على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « المركز الاقليمي لتعليم الكبار »
تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير التعليم .

مادة ٢ - يختص المركز بتدريب المختصين في مجالات معو الامية
الوظيفية وتعليم الكبار والقائمين على ادارتها مع اعداد المسواد التربوية
الخاصة به رالقيام بالابحاث وذلك للنهوض بالمستوى الوطنى والاقليمى
والدولى وله فى سبيل تحقيق أغراضه ما يأتى :

(أ) الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية والوطنية المهتمة
بأوجه النشاط المختلفة للمركز وتبادل الخدمات والمعونات
الفنية طبقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن •

(ب) توفير خدمات الخبراء فى مجال نشاط المركز بقصد تقديم
المشورة والمعونة للسلطات المختصة •

(ج) تنظيم وإدارة حلقات دراسية وبرامج تدريب ومشاريع
نموذجية وفسرق عمل من الخبراء وما يتصل بهذا من
وجوه النشاط •

(د) منح الاعانات الدراسية والاشتراكات وأجراء غير ذلك من
ترقييات لتيسير سبل الدراسة أو التدريب بالداخل والخارج
طبقا للبرامج المقررة •

(هـ) اعداد المشروعات النموذجية التى يتفق عليها من الجهات
المختصة فى الداخل والخارج وتنفيذها •

(و) تقديم ماعدا ذلك من ضروب المعونة الفنية المتصلة بنشاط
المركز والتى يتفق عليها مع الجهات المعنية •

(ح) استغلال المرافق التابعة للمركز على الوجهه الذى يقدم
أغراضه •

(ط) معاونة وزارة التعليم المالى فى أنشطتها الثقافية وغيرها
مما يتصل بأوجه نشاط المركز •

مادة ٣ - يتكون المركز من الاقسام الآتية :

- ١ - قسم التدريب •
 - ٢ - قسم المناهج والمواد التعليمية •
 - ٣ - قسم التخطيط والتقديم •
 - ٤ - قسم الوسائل التعليمية •
- ويجوز انشاء أقسام أخرى بالمركز بعد موافقة مجلس ادارة المركز •
- مادة ٤ - يشكل مجلس ادارة المركز برئاسة وكيل أول وزارة التعليم العالي وعضوية كل من :
- وكيل الوزارة للتعليم الابتدائي •
- مدير المركز •

ويصدر باختيارهم قرار من وزير الدولة للتعليم	{	ثلاثة من رؤساء الاقسام والوحدات البحثية بالمركز ثلاثة من الشخصيات العامة المهتمين بأعمال المركز
---	---	--

مادة ٥ - مجلس ادارة المركز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المركز وتصريف أموره واتخاذ ما يراه لازما لتحقيق أهدافه التي يقوم عليها وله على الاخص :

- (أ) العمل على تحقيق أغراض المركز ورسم الخطة العامة له في إطار السياسة العامة للدولة •
- (ب) وضع البرامج الكفيلة بتوفير الامكنات اللازمة لتحقيق أهداف المركز •
- (ج) اقرار نظم قبول الدارسين والمتقربين وتحديد أعدادهم وتوفير الإقامة والخدمات اللازمة لهم •

- (د) وضع خطة استكمال وإنشاء المباني اللازمة للمركز ودعم التجهيزات والكتب والدوريات •
- (هـ) قبول التبرعات والهبات والوصايا التي لا تتعارض وأهداف المركز: •

(و) الموافقة على ما تقدمه الهيئات والمنظمات المختلفة من معونات فنية وتحديد كيفية الاستفادة منها والترخيص في إبرام عقود مشروعات تجرى لحساب الهيئات الدولية والاجنبية تودع أموالها في صناديق خاصة تخضع حساباتها لمراجعة وتفتيش وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبة •

(ز) اعداد مشروع الموازنة السنوية تمهيدا لعرضه على الجهات المختصة واعداد الحساب الختامي وإبلاغه الى وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبة في المواعيد المحددة •

(ح) النظر في كل ما يري وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي ورئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس •

مادة ٦ - يجتمع مجلس ادارة المركز مرة على الاقل كل شهرين أو كلما رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك ولا يكون اجتماعه صحيحا الا بحضور نصف الاعضاء على الاقل • وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس •

مادة ٧ - يصدر بتعيين مدير المركز وتحديد مرتبه وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير التعليم •

مادة ٨ - يتولى رئيس مجلس ادارة المركز ادارة شؤونه العلمية والادارية والمالية وهو الذي يمثله أمام جهات القضاء وغيرها ولدى الغير •

مادة ٩ - يكون للمركز أمين يعين بقرار من وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى بناء على ترشيح مدير المركز .

ويعاون الامين مدير المركز فى ادارة الاعمال المالية والادارية بالمركز ويمثل تحت اشرافه - كما يكون مسئولاً عن تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها فى المركز .

مادة ١٠ - تتكون موارد المركز من :

١ - المبالغ التى تخصصها الدولة للمركز فى الموازنة العامة .

٢ - المعونات المالية التى يحصل عليها المركز نتيجة الاتفاقيات مع الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية .

٣ - حصيلة الاعمال والخدمات التى يؤديها المركز .

٤ - الهبات والتبرعات التى تقدم للمركز .

مادة ٢١ - يكون للمركز موازنة خاصة تمتد على نمط موازنات الهيئات العامة وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها وله حساب ختامى سنوى تتبع فيه الاحكام المقررة للحساب الختامى ويخضع تنفيذ موازنته لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

مادة ١٢ - يكون لرئيس مجلس الادارة السلطات المقررة لوكيل الوزارة وسلطات المراقب المالى ولدير المركز السلطات المخولة لرؤساء المصالح فيما يتعلق بالنواحى المالية والادارية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .

مادة ١٣ - يتم اصدار اللائحة الداخلية للمركز بقرار من وزير التخطيط بناء على اقتراح مجلس الادارة وبعد الاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالنواحى المالية والصلبية وكذلك ما يطرأ عليها

٥٢٥ تربية وتعليم

من تعديلات ويستمر العمل بالنظم والقواعد المطبقة حالياً في حدود القوانين واللوائح المعمول بها (١) .

مادة ١٤ - مع عدم التقيد باللوائح والقواعد الحكومية تطبق أحكام القوانين واللوائح المالية العامة فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار أو لائحته الداخلية .

مادة ١٥ - تؤول الى المركز جميع أموال وحقوق وموجودات المركز الانشئى لمحو الامية الوظيفية كما ينتقل اليه العاملون به بذات درجاتهم ومرتباتهم وكافة المزايا الاخرى المقررة لهم ويتم نقل الاعتمادات والوظائف المخصصة للمركز من موازنة وزارة التعليم العالى بالاتفاق مع وزارة المالية بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في غرة شعبان سنة ١٤٠٢ هـ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٢ .

(١) صدر قرار وزير التعليم العالى والبحث العلمى رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة المالية والادارية للمركز الاتيى لتعليم الكبار (الوقائع المصرية في ١٨/١٢/١٩٨٥ - العدد ٢٨٧) .

القسم الخامس في نقابة المهن التعليمية

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩
بشأن نقابة المهن التعليمية (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الاول انشاء النقابة واهدافها

الفصل الاول - التعريف بالنقابة

مادة ١ - تنشأ نقابة للمهن التعليمية تكون لها الشخصية الاعتبارية ، تضم المشغلين بمهنة التربية والتعليم ، والذين سبق اشتغالهم بها ، وتباشر نشاطها في اطار السياسة العامة للاقتصاد الاشتراكي العربى ، ويكون مقرها القاهرة - ولها فروع طبقا لاحكام هذا القانون .

الفصل الثانى - اهداف النقابة

مادة ٢ - تعمل النقابة على تحقيق الاهداف الآتية :

أولا - الاسهام في خدمة المجتمع لتحقيق اهدافه القومية ، وتشمل
بوجه خاص :

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ - العدد ٣٥ (تليغ) .

(أ) تعبئة قوى أعضاء النقابة ، وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الاهداف القومية ، والتعاون مع المنظمات الشعبية المحلية على تعبئة جهود الشعب لتحقيق هذه الاهداف .

(ب) العمل على نشر الثقافة والتعليم ، بما في ذلك انشاء المدارس والمعاهد العلمية المختلفة ، والاشتراك في تأسيس الجمعيات والمنشآت التي يكون من أغراضها انشاء هذه المدارس والمعاهد .

(ج) المعاونة في خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية ، والعمل على تحقيق أهدافها ومواجهة مشكلات التطبيق باقتراح الحلول المناسبة لها .

(د) التعاون مع النقابات المهنية المختلفة والمنظمات المماثلة في الدول العربية في اطار اتحاد المعلمين العرب ، وكذلك مع غيرها من المنظمات التعليمية في العالم للمعمل على خدمة الاهداف القومية للامة العربية ونصرة قضاياها والتصرير والسلام العالمى .

ثانيا - العمل على رفع مستوى المهنة التعليمية ، ويشمل بوجه خاص :

(أ) المحافظة على كرامة مهنة التعليم ورفع مستوى المعلمين وكفاياتهم العلمية والمهنية .

(ب) الاسهام في تخطيط التعليم وتطوير نظمته ومناهجه بحيث تسائر حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتقى بمتطلباته .

(ج) العمل على تشجيع التأليف والتطور العلمى ، مع ربط البحوث باحتياجات المجتمع ومشكلاته المحلية لتحقيق المزيد من التقدم .

(د) عقد الصلات مع منظمات المعلمين في الوطن العربي في اطار اتحاد المعلمين العرب ، وكذلك مع منظمات المعلمين في المسالم للنهوض بمستوى التعليم والمعلمين وتبادل البحوث التربوية والتجارب التعليمية واقتراح اقتباس المسالـح منها .

ثالثا - تقديم الخدمات لاعضاءها وتشمل بوجه خاص .

(١) الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية .

(ب) المساعدة عند الحاجة .

(ج) كفالة الرعاية الصحية للاعضاء واسرهم .

(د) تنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة .

الباب الثاني

عضوية النقابة وحقوق وواجبات الاعضاء

الفصل الاول - عضوية النقابة

مادة ٣ - يشترط في عضو النقابة أن يكون :

(١) متممًا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ويجوز لمجلس النقابة أن يقبل في عضوية النقابة أحد المتعلمين بجنسية إحدى الدول العربية إذا كان مستوفيا لشروط العضوية بشرط المعاملة بالمثل وبموافقة الجهات المختصة .

كما يجوز للمجلس منح عضوية مؤقتة للاجانب الذين يعملون بمعاهد التعليم في الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) متممًا بالاهلية الكاملة .

(ج) معهود السمرة حسن السمعة ، وألا يكون قد صدرت ضده احكام

جنائية مخللة بالشرف أو تأديبية أو ترك وظيفته أو مهنته
أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة
أو الأخلاق ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(د) من المشتغلين بمهنة التربية والتعليم ، أو سبق اشتغاله بها
سواء عن طريق التدريس أو الإشراف الفني أو القيام بأي
عمل فني له اتصال مباشر بالتدريس ، أو من العاملين
في الإدارة التعليمية بشرط أن يكون سبق له الاشتغال
بالتدريس مدة خمس سنوات على الأقل .

وللعضو المقيد في جدول النقابة أن يستمر في عضويته
ولو انقطع عن مزاولة المهنة ، وللذين انقطعوا عن مزاولة
المهنة ولم يسبق انضمامهم للنقابة أن يطلبوا الانضمام إليها
بشرط ألا يكون انقطاعهم عن مزاولة المهنة راجعاً إلى أحكام
تأديبية أو جنائية أو أسباب ماسة بالشرف أو الأمانة
أو الأخلاق .

مادة ٤ - العضوية اجبارية بالنسبة للعاملين في مهنة التربية
والتعليم ، فيما عدا أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأزهرية ، والمعاهد
العالية ، والكليات ، والمدارس العسكرية فهي اختيارية بالنسبة لهم .

مادة ٥ - ينشأ بالنقابة جدول لقيد الأعضاء وفقاً لما تنص عليه
اللائحة الداخلية .

مادة ٦ - تشكل لجنة للقيد في الجدول برئاسة أحد وكلي النقابة ،
وعضوين من مجلس إدارة النقابة يختارهما المجلس .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم
طلب القيد إليها . وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسبباً .

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال خمسة عشر يوما من صدوره ،
بكتاب مسجل مع علم الوصول • ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب
صورة بايصال موقع عليه منه •

ولن صدر القرار برفض قيد اسمه أن يتظلم منه الى مجلس الادارة
خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار •

مادة ٧ - ينظر مجلس الادارة في التظلمات من قرارات لجنة القيد
المصوص عليها في المادة السابقة على ألا يكون لاعضاء هذه اللجنة صوت
محدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه •

ولن صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض خلال
ثمانية عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار •

الفصل الثاني - حقوق الاعضاء

مادة ٨ - لا يجوز لاحد الاستغال بمهنة التربية والتعليم في غير
الجامعات والازهر والكليات والمعاهد العالية والكليات والمدارس العسكرية
الا اذا كان عضوا مقيدا في جدول النقابة •

مادة ٩ - تتظم اللائحة الداخلية المزاييا التي يتمتع بها أعضاء
النقابة ، ويوجه خاص :

(أ) استفادة العضو وأفراد أسرته من النوادي والمستشفيات
والصايف التي تقيمها النقابة وفروعها •

(ب) اشتراك العضو وأفراد أسرته في الرحلات والصفلات الرياضية
والثقافية التي تنظمها النقابة وفروعها •

(ج) الاقتراض في حالات الاحتياج بدون فائدة •

(د) اقتضاء اعانة في حالات الوفاة أو الكوارث •

(هـ) استحقاق معاش تقاعد ، أو معاش وفاة يصرف لاسرته من بعده بالشروط التي تنص عليها اللائحة الداخلية للنقابة .

(و) الحصول على نسخة من المجلة التي تصدرها النقابة بنفس مقابل .

الفصل الثالث - واجبات الاعضاء

مادة ١٠ - على العضو أن يتوخى في اداء واجباته تقاليد مهنته ومقتضيات كرامتها . وأن يؤدي أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي على بالامانة والشرف ، وأن ألترم بمبادئ ميثاق المعلم العربي ، وأحترم قوانين المهنة وآدابها » .

مادة ١١ - على العضو تنفيذ قرارات مجلس النقابة والجمعيات العمومية العادية وغير العادية والا تعرض للمحاكمة التأديبية .

مادة ١٢ - لا يجوز لعضو النقابة أن يباشر عملا يتنافى مع كرامة المهنة .

مادة ١٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠) على كل عضو أن يؤدي للنقابة رسم قيد قدره اثنا عشر جنيها عند قيده عضواً بجدول النقابة ، كما يؤدي اشتراكا سنوياً على النحو الآتي :

(أ) ستة جنيهاً سنوياً عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من بدء اشتغاله بالتعليم .

(ب) تسعة جنيهاً سنوياً عن كل سنة من السنوات الخمس التالية .

(ج) اثنا عشر جنيها عن كل سنة بعد السنوات العشر السابقة .

وللمضو أن يؤدي هذا الاشتراك على أعضاء شورية متساوية ، وتلتزم الجهة التي يعمل بها العضو بنساء على طلب النقابة بسداد رسم القيد والاشتراك خصما من مستحقاته .

(د) اثنان وسبعون جنيها عن كل سنة من سنوات الاعارة أو التعاقد للعمل بالخارج فضلا عن قيمة الاشتراك السنوى .

مادة ١٤ - لا يجوز لمضو النقابة اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل مضي شهر على الاقل من تاريخ اخطار مجلس النقابة .
ويجوز في حالة الاستعجال عرض الامر على النقيب .

الفصل الرابع - النظام التأديبي

مادة ١٥ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية للنقابة الاعضاء الذين يخالفون احكام هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو يرتكبون امورا مخرجة بواجبات المهنة أو ماسة بكرامتها ، مع مراعاة أن الاعضاء من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات لا يحاكمون أمام هذه الهيئة الا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ١٦ - تشكل الهيئة التأديبية للنقابة من درجتين :

(أ) هيئة تأديبية ابتدائية تشكل من أحد وكلى النقابة رئيسا ، ومن عضوين يفتارهما مجلس ادارة النقابة من بين أعضائه ويشترط أن يكون أحدهما من نوعية التعليم التي ينتمى اليها

العضو المقدم للتأديب ، ومن أحد نواب ادارة الفتوى
والتشريع لوزارة التربية والتعليم .

(ب) هيئة تأديبية استثنائية تشكل من احدى دوائر محكمة
استئناف القاهرة وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين
أعضائه ويختار ثانيهما العضو المحال الى المحاكمة التأديبية
من بين أعضاء النقابة ، فاذا لم يستعمل العضو حقه في
الاختيار خلال سبعة أيام من تاريخ اعلانه بجلاسة نظر
الاستئناف ، اختار المجلس العضو الثاني .

مادة ١٧ - العقوبات التأديبية هي :

- (أ) التنبيه .
 - (ب) الانذار .
 - (ج) اللوم .
 - (د) الغرامة بحد أقصى مائة جنيه تدفع لخزينة النقابة .
 - (هـ) الايقاف عن مزاوله المهنة لمدة لا تتجاوز سنة .
 - (و) شطب الاسم من جدول النقابة . وفي هذه الحالة لا يكون
للعضو الحق في مزاوله المهنة الا بعد اعاده قيده بالنقابة .
- هذا مع عدم الاخلال باقامة الدعوى العمومية أو المدنية
أو التأديبية ان كان لها محل .

مادة ١٨ - تقسم بالتحقيق لجنة تشكل من :

- (أ) عضوين ينتخبهما كل سنة مجلس ادارة النقابة .
- (ب) عضو فني من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية
والتعليم .

مادة ١٩ - ترفع الدعوى أمام هيئة التأديب بناء على قرار مجلس إدارة النقابة .

ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام الهيئة .

مادة ٢٠ - يعلن العضو المقدم للتأديب بالحضور أمام الهيئة التأديبية بخطاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبين في هذا الخطاب موعد انعقاد الهيئة ومكانه وموضوع التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٢١ - للعضو المقدم للتأديب أن يحضر بنفسه أو بوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه . ولهيئة التأديب أن تأمر بحضور العضو شخصيا أمامها .

مادة ٢٢ - لكل من العضو المقدم للتأديب ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم . نأذا تخلف أحد من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحصل للنقابة العامة .

مادة ٢٣ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة العضو المقدم للتأديب وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل يعد لذلك .

مادة ٢٤ - لمن صدر القرار ضده وللمجلس إدارة النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق ، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى العضو المقدم للتأديب اذا كان جضوريا ، أو من تاريخ انتهاء مهلة المعارضة اذا كان غيابيا .

مادة ٢٥ - جلسات التأديب سرية ، ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع . ويصدر القرار مسبياً في جلسة علنية . ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاوله المهنة أو باسقاط العضوية ذات أثر الا بعد أن يصير القرار نهائياً . وتبلغ القرارات التأديبية النهائية الى مجلس ادارة النقابة والى وزير التربية والتعليم والى الجهات التى يحمل بها العضو وتسجل فى سجلات تعد لذلك .

مادة ٢٦ - يعلن قرار هيئة التأديب الى العضو على يد محضر خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الاعلان تسليم صورة القرار اليه بايصال موقع عليه منه .

مادة ٢٧ - لن صدر قرار تأديبى باسقاط عضويته أن يطلب بعد مضى سنتين على الأقل من مجلس ادارة النقابة اعادة قيد اسمه فى المجدول ، فاذا رأى المجلس أن المدة التى مضت على اسقاط عضويته كانت كافية لاصلاح شأنه وازالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر اعادة العضوية اليه ، وفى هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدى العضو رسم قيده عشرة جنيهات لصندوق النقابة ، فاذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الاخلال بحقه فى الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٢٨ - لا تحول محاكمة العضو جنائياً ، أو تأديبياً أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التى يعمل بها ، دون محاكمته تأديبياً طبقاً لاحكام هذا القانون .

مادة ٢٩ - اذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاوله المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس ادارة النقابة أن يظن فى القرار الصادر ضده ، بطريق التماس اعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستثنائية ، فاذا رفض طلبه ، جاز له تجديده بعد مضى سنة بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

مادة ٣٠ - اذا اتهم عضو من أعضاء النقابة في جنابة أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة اخطار النقابة قبل بدء التحقيق ، وللتقيب أو رئيس مجلس ادارة النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس ادارة النقابة العامة أو الفرعية حضور التحقيق ما لم يتقرر سريته . واذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلغت نتيجة التحقيق الى مجلس ادارة النقابة العامة للنظر في محاكمته تأديبيا .

الباب الثالث

تشكيلات النقابة واختصاصاتها

مادة ٣١ - يشكل التنظيم العام للنقابة على النحو التالي:

(أ) لجنة نقابية بدائرة كل مركز أو قسم ادارى أو وحدة من الوحدات التى تحددها اللائحة الداخلية ويكون لها جمعية عمومية ومجلس ادارة .

(ب) نقابة فرعية بدائرة كل محافظة ويكون لها جمعية عمومية ومجلس ادارة . على أن المحافظات التى يوجد بها أكثر من منطقة تعليمية فيكون لكل منطقة نقابة فرعية .

(ج) النقابة العامة ويكون لها جمعية عمومية ومجلس ادارة وهيئة مكتب .

الفصل الاول - اللجنة النقابية بالمركز أو القسم أو الوحدة

مادة ٣٢ - تتكون الجمعية العمومية للجنة النقابية بدائرة المركز أو القسم الادارى أو الوحدة من أعضاء النقابة في هذه الدائرة .

مادة ٣٣ - تعقد الجمعية العمومية للجنة النقابية بدائرة المركز أو القسم الادارى أو للوحدة في شهر فبراير من كل عام للنظر في المسائل الآتية :

(أ) دراسة النشاط القومي والتربوي للمعلمين في دائرة المركز أو القسم أو الوحدة خلال العام السابق ورسم الخطة لنشاطها في العام التالي .

(ب) دراسة المشروعات والاقتراحات المعروضة عليها الخاصة بشئون التربية والتعليم أو شئون المعلمين .

(ج) انتخاب رئيس وأعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية بدلا من الذين انتهت مدتهم أو سقطت عضويتهم .

(د) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية .

(هـ) المسائل التي يرى مجلس إدارة اللجنة النقابية عرضها على الجمعية العمومية .

مادة ٣٤ - يتكون مجلس إدارة اللجنة النقابية بدائرة المركز أو القسم الإداري أو الوحدة من رئيس وخمسة عشر عضواً ينتخبهم الجمعية العمومية للجنة النقابية بالاقتراع السري ، وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول انعقاد له بعد اجتماع الجمعية العمومية السنوي أمينا وأميناً للصندوق بالاقتراع السري ، وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات انتخب الأقدم قديماً .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه أو أمينه . ويكون اجتماعه صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه .

مادة ٣٥ - يختص مجلس إدارة اللجنة النقابية بما يأتي :

(أ) تنسيق نشاط المعلمين التربوي والقومي في دائرته في إطار

التخطيط العام الذي يرسمه مجلس النقابة العامة .

(ب) تنسيق النشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي للأعضاء .

(ج) تشكيل لجان فنية لمخطف أوجه النشاط .

- (د) تحصيل اشتراكات النقابة والإشراف على تسديدها لحساب النقابة وفق التعليمات التي تصدر في هذا الشأن .
- (هـ) صرف المعاشات المقررة للأعضاء .
- (و) إعداد الحساب الختامي للسنة المنتهية .
- (ز) الأعمال الأخرى التي يكلف بها مجلس إدارة النقابة الفرعية في المحافظة .

الفصل الثاني - النقابة الفرعية بالمحافظة

مادة ٣٦ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بدائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية من أعضاء مجالس إدارة اللجان النقابية في هذه الدائرة .

مادة ٣٧ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بدائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية في شهر مارس من كل عام للنظر في المسائل الآتية :

(أ) دراسة النشاط القومي والتربوي للمعلمين في دائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية خلال العام السابق ورسم الخطة لنشاطه في العام التالي .

(ب) دراسة المشروعات والاقتراحات المعروضة عليها الخاصة بشئون التربية والتعليم أو شئون المعلمين .

(ج) انتخاب رئيس وأعضاء مجلس إدارة النقابة الفرعية بدلا من الذين انتهت مدتهم أو سقطت عضويتهم .

(د) اعتماد الحساب الختامي للسنة المنتهية .

(هـ) المسائل التي يرى مجلس إدارة النقابة الفرعية عرضها على الجمعية العمومية .

مادة ٣٨ - يتكون مجلس إدارة النقابة الفرعية بدائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية من رئيس وثلاثين عضواً ينتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه ، في أول انعقاد له بعد اجتماع الجمعية العمومية السنوى أميناً وأميناً للصندوق بالاقتراع السرى وبأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين فاذا تساوت الاصوات انتخب الاقدم قيماً .

، ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسه أو أمينه ، ويكون اجتماعه صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه .

. مادة ٣٩ - يختص مجلس إدارة النقابة الفرعية بالمحافظة بالإضافة الى الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ٣٥ بدراسة قرارات وتوصيات مجلس إدارة اللجنة النقابية بدائرة كل مركز أو قسم . وله حق الاعتراض عليها اذا كانت مخالفة للقانون أو لسياسة لنقابة . ويبلغ هذا الاعتراض لمجلس إدارة النقابة العامة للبحث فيه وفقاً للاوضاع والقواعد التى تنص عليها اللائحة الداخلية للنقابة .

الفصل الثالث - النقابة العامة

مادة ٤٠ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة من أعضاء مجالس إدارة النقابات الفرعية بالمحافظات .

مادة ٤١ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة العامة في شهر أبريل من كل عام وتختص بالنظر فيما يأتى :

(أ) اقرار اللائحة الداخلية التى يضعها مجلس إدارة النقابة ، والتعديلات التى يرى ادخالها عليها بعد ذلك .

(ب) مناقشة السياسة العامة للنقابة وبحث التقرير السنوى لمجلس النقابة عن نشاطه في جميع المجالات خلال العام السابق ورسم الخطة لنشاط العام التالى .

(ج) بحث الموضوعات التعليمية والتربوية وفقاً لما تقتضيه به الظروف في كل عام .

(د) اعتماد الحساب الفتامي للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير

مراقب الحسابات •

(هـ) اقرار الميزانية السنوية •

(و) بحث أعمال صندوق المعاشات والاعانات عن السنة المنتهية •

(ز) النظر فيما يعرضه مجلس النقابة من اقتراحات لتعديل بعض

مواد هذا القانون •

(ح) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة الذين انتهت أو سقطت

عضويتهم •

(ط) الموضوعات التي يطلب وزير التربية والتعليم عرضها على

الجمعية •

وإذا تقدم لمجلس إدارة النقابة اقتراح من مائة عضو على الأقل

من أعضاء النقابة وجب عرضه على الجمعية العمومية وفقا للأوضاع التي

تحددها اللائحة الداخلية للنقابة •

مادة ٤٢ - - تعقد الجمعية العمومية اجتماعا غير عادي كلما رأى

مجلس النقابة ضرورة لذلك أو إذا قدم إليه طلب مسبب موقّع عليه

من مائة عضو على الأقل ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية •

والجمعية العمومية غير العادية الحق في سحب الثقة من مجلس

النقابة ، على أن يحضر اجتماع هذه الجمعية نصف عدد الأعضاء على

الأقل القاطنين في الجدول ممن لهم حق الانتخاب • ويكون القرار

بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين •

مادة ٤٣ - - يتكون مجلس إدارة النقابة من النقيب وأربعين عضوا

يقتلهم الجمعية العمومية للنقابة بالانتخاب المباشر وبأغلبية أصوات

الحاضرين ، وعند التساوى يجرى الاختيار بطريق القرعة •

وينتخب مجلس إدارة النقابة الوكيلين والأمين العام وأمين الصندوق وثلاثة مساعدين للأمين العام من بين أعضائه في أول انعقاد له بعد اجتماع الجمعية العمومية في كل سنة ، بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين .

مادة ٤٤ - يشترط ان يكون النقيب وأحد الوكيلين من الحاملين على مؤهل عال ، وأن يكون النقيب من الاعضاء السنين مضى على اشتغالهم بمهنة التربية والتعليم خمس عشرة سنة على الأقل .

ويكون انتخاب النقيب لمدة أربع سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٤٥ - يجتمع مجلس إدارة النقابة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من النقيب أو الأمين العام .

ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه .
ويختص المجلس بما يأتي :

(أ) اعداد الملائحة الداخلية للنقابة وفروعها وما يرى ادخاله عليها من تعديلات .

(ب) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للنقابة .

(ج) تشكيل لجان فنية للعمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها .

(د) تنظيم لقاءات دورية بين مجلس إدارة النقابة العامة ومجالس إدارة النقابات الفرعية لدراسة مشكل التطبيق .

(هـ) دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير علني وفقا للمادة ٤٢ .

(و) ادارة أموال النقابة وتحصيل الرسوم المستحقة على الاعضاء وقبول الهبات والاعانات وسائر الموارد الاخرى والاشراف على حسابات النقابة •

(ز) متابعة نشاط مجالس ادارة النقابات الفرعية ، وله حق الاعتراض على قرارات هذه المجالس التي تتعارض مع السياسة العامة للنقابة ، وذلك وفقا للاوضاع والقواعد التي تنص عليها اللائحة الداخلية للنقابة •

ولا يجوز تنفيذ القرارات ذات الصبغة المالية منها الا بعد اعتماد مجلس ادارة النقابة العامة وفقا للقواعد التي تتضمنها اللائحة الداخلية للنقابة •

(ح) اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية وعرضها على الجمعية العمومية •

(ط) العمل على حسم ما ينشأ من منازعات بين الاعضاء أو بينهم وبين أصحاب الاعمال أو غيرهم بسبب يتعلق بالمهنة •

(ي) النظر في الشكاوى المتصلة بتصرفات الاعضاء في ممارسة المهنة أو ما يمس بكرامتها •

(ك) الفصل في المنازعات التي تنشأ بين طالبى المعاش أو الاعانة وبين لجنة صندوق المعاشات والاعانات •

(ل) النظر في المقترحات التي يقدمها أعضاء النقابة •

مادة ٤٦ - يكون للنقابة العامة هيئة مكتب تتكون من النقيب والوكيلين والأمين العام وأمين الصندوق ومساعدى الأمين العام •

مادة ٤٧ - تختص هيئة المكتب بما يلي :

(أ) تنفيذ قرارات مجلس إدارة النقابة •

(ب) الإدارة اليومية لأعمال النقابة والإشراف على نشاطها ومتابعة أعمال مجالس إدارة النقابات الفرعية واللجان النقابية •

(ج) تعيين العاملين اللازمين للنقابة في حدود الميزانية المعتمدة والإشراف عليهم •

(د) البت في المسائل العاجلة التي لا تحتل التأخير على أن تعرض على مجلس إدارة النقابة في أول اجتماع له •

(هـ) بحث الاقتراحات والموضوعات والمسائل التي تعرض على مجلس إدارة النقابة قبل عرضها على المجلس واعداد جدول أعمال المجلس وكذلك مشروع الميزانية •

(و) اعداد التقرير السنوى عن نشاط النقابة ومشروعاتها لعرضه على المجلس تمهيدا لعرضه على الجمعية العمومية •

الفصل الرابع - احكام عامة لتشكيلات النقابة

مادة ٤٨ - يشترط في عضو مجلس إدارة اللجان النقابية والنقابات الفرعية والنقابة العامة أن يكون :

(أ) متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن الاعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربى •

(ب) قد مضى على اشتغاله بالتدريس خمس سنوات على الأقل • ويراعى في انتخاب هذه المجالس أن تمثل فيها النوعيات الآتية :

(١) التعليم الابتدائى •

(ب) التعليم الاعدادى والثانوى •

(ج) التعليم الفنى •

(د) دور المعلمين والمطامات والتعليم العالى والجامعى •

(هـ) الادارة التعليمية والاشراف الفنى •

على أن يكون للمصالحين على المعاش الحق فى التمثيل ونفسا
للنوعية التى خرجوا منها الى المعاش •

ويشترط ألا يقل تمثيل احداها فى كل مجلس ادارة عن ١٠٪
ولا يزيد على ٥٠٪ الا اذا كانت دائرة المجلس خالية منها •

ويشترط أن يكون نصف عدد أعضاء مجالس الادارة من الذين مضى
على اشتغالهم بمهنة التربية والتعليم أقل من خمس عشرة سنة ، والنصف
الآخر ممن مضى على اشتغالهم بها خمس عشرة سنة فأكثر •

وتتظم اللائحة الداخلية للنقابة طريقة الانتخاب ومواعيده والنظم
التي تكفل تحقيق هذه الشروط •

مادة ٤٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٦) تكون مدة
عضوية مجلس الادارة أربع سنوات للجنة النقابية والنقابة الفرعية
والنقابة العامة ،ويتجدد كل سنتين انتخاب نصف عدد الأعضاء ، على
أنه بعد انقضاء السنتين الاولين تنتهى مدة نصف عدد الاعضاء من
عضوية هذه المجالس بطريق القرعة مع مراعاة النسب المقررة للنوعيات
المنصوص عليها فى المادة ٤٨ ، وتحتسب السنتان الاوليان من أول
اجتماع للجمعية العمومية يعقد بعد أول انتخابات ، ثم يصبح التجديد
النصفى بالدور والتسلسل كل سنتين ، ولا يدخل رئيس مجلس الادارة
أو النقيب فى القرعة كما لا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين
متتاليتين •

مادة ٥٠ - تصدر قرارات مجالس اللجان النقابية والانتخابات الفرعية والنقابة العامة بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين . فإذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٥١ - ينشئ النقيب ، النقابة أمام جهات القضاء والادارة وأمام الغير . أما النقابة الفرعية واللجنة النقابية فيمثلها رئيسهما أمام الجهات المذكورة فى حدود اختصاصهما .

مادة ٥٢ - اذا خلا مركز النقيب لأى سبب حل محله الوكيل الذى تتوافر فيه شروط المادة ٤٤ اذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة . فان زادت المدة على سنة دعيته الجمعية العمومية لانتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية لسلفه .

مادة ٥٣ - اذا فقد أحد أعضاء مجلس الادارة شرطاً من شروط العضوية سقطت عضويته وأصدر المجلس قراراً بذلك .

والمجلس أن يقرر اسقاط عضوية من يتغيب عن حضور جلساته ثلاث مرات متتالية خلال السنة الواحدة بغير عذر يقبله المجلس ، وذلك بعد اخطار العضو بالحضور لسماع أقواله .

وللعرض حق الطعن أمام محكمة القضاء الادارى فى القرار الذى يصدر باسقاط عضويته .

مادة ٥٤ - اذا زالت عضوية أحد أعضاء مجلس ادارة النقابة العامة أو الفرعية أو اللجنة النقابية ، حل محله للمدة الباقية من العضوية المرشح التالى الحاصل على أكثر الاصوات فى آخر انتخابات أجريت .

وإذا كان مجلس ادارة النقابة العامة أو الفرعية أو اللجنة النقابية قد شكل بالتركية وخلا مكان أحد الاعضاء ، فعلى المجلس أن يعلن عن خلو المكان واجراء انتخابات تكميلية خلال ثلاثين يوماً على الأكثر .

مادة ٥٥ - يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا اذا حضره نصف عدد الاعضاء ، فاذا لم يتكامل العدد بعد مضي ساعة أجل الاجتماع لمدة أسبوعين ، وعندئذ يكون الاجتماع صحيحا بحضور ثلث عدد الاعضاء .

ويشترط في العضو الذي يحضر اجتماع الجمعية العمومية أن يكون مسجدا اشتراكات النقابة عن السنة المنتهية .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وفي حالة اقتراح تعديل قانون النقابة يشترط أن يكون عدد الحاضرين أكثر من نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية ، وأن يكون القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الاعضاء الحاضرين .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في مسائل غير واردة في جدول الاعمال .

ويجوز لمجلس ادارة النقابة العامة أو الفرعية بحسب الاحوال أن يعرض للمناقشة المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

ولا يجوز لأي عضو أن يتخلف بغير عذر مقبول عن تأدية واجبه في حضور اجتماعات الجمعية العمومية ، والا وقعت عليه غرامة قدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق المعاشات والاعنات .

وتحدد اللائحة الداخلية طريقة النشر والاعلان عن اجتماعات الجمعية العمومية وموعد انعقادها ومكانها ونظام جلساتها .

مادة ٥٦ - لخمس عدد الاعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة الفرعية حق الطعن

في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادرة منها ، بتقرير مرقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة .

ويجب أن يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا .

وتفصل محكمة النقض في الطعن ، على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل عن الطاعنين .

مادة ٥٧ - اذا قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية ، كانت قراراتها باطلة وتعين دعوتها للاجتماع مرة أخرى في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن . كما تدعى كذلك خلال هذه المدة عند الحكم ببطالان انتخاب النقيب أو أكثر من ثلاثة من أعضاء مجلس النقابة ، لانتخاب من يحل محلهم ، أما اذا حكم ببطالان انتخاب ثلاثة أعضاء فأقل فيحل محلهم الأعضاء التالون لهم في عدد الاصوات .

الباب الرابع

مالية النقابة

مادة ٥٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠) تتكون موارد النقابة من :

(أ) رسوم القيد في جدول النقابة ، وتخصص كلها لمندوق المعاشات والاعانات .

(ب) الاشتراكات السنوية الواردة في المادة ١٣ .

ومن كل اشتراك يخصم : ٧٠٠ مليم للنقابة العامة والمجلة .

٢٠٠ مليم للنقابة الفرعية بالمحافظة

أو الإدارة التعليمية .

٣٠٠ مليون للجنة النقابية بالمركز أو
القسم الإداري أو
الوحدة .

والباقى يخصص لصندوق المعاشات والاعانات .

(ج) حصيلة طوابع النقابة ويكون تحصيلها الزاميا لصالح صندوق
المعاشات والاعانات بالفئات الآتية :

١ - ١٥٠ مليما عن كل طلب يقدم لمجلس ادارة النقابة
العامة أو يقدمه أعضاء النقابة لوزارة التعليم والبحث
العلمي أو فروعا بالمحافظات فيما عدا الطلبات المتعلقة
بالمعاشات النقابية .

٢ - ٢٠ مليما عن كل طلب التحاق بجميع معاهد التعليم
على اختلاف أنواعها عدا الجامعات والأزهر والمعاهد الدينية
والكليات العسكرية والمدارس الابتدائية والثانوية .

٣ - ٥٠٠ مليما عن كل طلب التحاق بالتعليم الثانوي
وما في مستواه وجنيه عند استلام الاستمارة الدالة على
النجاح في الشهادة الثانوية العامة وما في مستواها .

ويتم تحصيل الطوابع المنصوص عليها في البند ٢ من
تلاميذ جميع المدارس الرسمية والخاصة والمعانة والخاصة
بمصرفات وطلبة المنازل .

٤ - ٢٥٠ مليما عن كل طلب للحصول على بطاقة
عضوية النقابة .

٥ - ٢٥٠ مليما عن كل طلب للحصول على شهادة
عضوية لتقديمها الى جهات داخل الجمهورية وجنيه واحد عن

كل طلب للحصول على شهادة عضوية النقابة لتقديمها الى
جهات خارج الجمهورية وجنيه واحد عن كل طلب اعارة
للخارج .

٦ - ثلاثة جنيهاً ، جنيهان ، جنيه واحد عن كل طلب
ترشيح يقدم لعضوية مجلس ادارة النقابة العامة والنقابة
الفرعية بالمحافظات واللجنة النقابية بالمركز أو القسم
الاداري على التوالي .

(د) الأئصبة الآتية :

١ - ٢/ من مكافأة الامتحان مقربة الى اقرب قرش
بعد أدنى ١٠٠ مليم .

٢ - ٥/ من مكافأة تأليف الكتب الدراسية ومراجعتها
على أن تتولى الجهة التي تقوم بالمصرف توريد هذه النسبة
للنقابة العامة .

٣ - ٥٠/ من صافي كل علاوة دورية ومن الزيادة التي
تترتب على الترقية ويكون تحصيلها عن شهر واحد فقط .

٤ - ٥/ من القيمة المستحقة للمؤلف في عقود نشر
الكتب الخارجية الدراسية ويتولى الناشر توريدها للنقابة
المسامة .

٥ - ١/٢ من عقود طبع الكتب المبرمة ما بين وزارة
التربية والتعليم أو من يمثلها وبين شركات أو مؤسسات
الطباعة والنشر وتتولى الوزارة تحصيل النسبة المقررة لحساب
صندوق المعاشات .

(هـ) حصيلة الغرامات المنصوص عليها في المصلحتين ١٧ ، ٥٥
من القانون .

٥٥٠ تربية وتعليم

(و) الايرادات الناتجة عما تصدره النقابة من مطبوعات وما تقوم به من نشاط .

(ز) الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس ادارة النقابة العامة .

(ح) رصيد النقابة لدى المصارف ودخل استثمارات اموالها .

وترصد كافة الايرادات سالفة الذكر لحساب النقابة العامة وتتولى هيئة المكتب توزيعها طبقا لهذا القانون واللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٥٩ - تودع كل من اموال النقابة العامة والنقابات الفرعية ، واللجان النقابية وصندوق المعاشات والاعانات في حساب خاص مستقل بأحد المصارف الذي يختاره مجلس ادارة النقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية أو الصندوق بحسب الأحوال . ويكون الصرف منه بناء على قرار من مجلس الادارة المختص بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق .

مادة ٦٠ - تبدأ السنة المالية للنقابة العامة وللنقابات الفرعية وللجان النقابية ولصندوق المعاشات والاعانات في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام وتتشتر ميزانية كل منها وحسابها الختامى بمجلة النقابة .

مادة ٦١ - تبين اللائحة الداخلية قيمة السلفة المستديمة التي يجوز الاحتفاظ بها في خزانة النقابة العامة والنقابات الفرعية واللجان النقابية وذلك للانفاق منها على أوجه الصرف اليومية .

مادة ٦٢ - للموجهين الماليين والاداريين بوزارة التربية والتعليم وإن تدبهم النقابة أن يستوثقوا من استيفاء رسوم دفعة النقابة ، ولهم حق المطالبة بتوقيع الجزاء الادارى على المامل المقصر في اقتضاء الدفعة فضلا عن مسؤوليته شخصيا عن قيمتها أمام النقابة .

مادة ٦٣ - لكل عضو من أعضاء مجالس إدارة النقابة العامة أو النقابات الفرعية أو اللجان النقابية حسب الأحوال حق الاطلاع على جميع السجلات والدفاتر والملفات التي تمسكها النقابة في الأوقات المخصصة للعمل في دار النقابة .

مادة ٦٤ - تعفى أموال النقابة العامة والنقابات الفرعية واللجان النقابية وصندوق المعاشات والاعانات الثابتة والمنقولة ، وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة .

الباب الخامس

صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٦٥ - ينشأ بالنقابة صندوق للمعاشات والاعانات يرتب معاشات دورية واعانات وقتية طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠) يتكون مال الصندوق من الموارد الآتية :

- ١ - رصيد الصندوق عند العمل بهذا القانون .
- ٢ - رسوم القيد في الجدول .
- ٣ - إيرادات الاشتراكات السنوية على النحو الوارد بالفقرة (ب) من المادة (٥٨) من القانون .
- ٤ - حصة الدمغة الخاصة بالنقابة بالفئات المنصوص عليها بالفقرة (ج) من المادة ٥٨ من القانون .
- ٥ - الإكسبة الواردة في الفقرة (د) من المادة ٥٨ من القانون .
- ٦ - حصة الغرامات المنصوص عليها في المادة (٥٥) من القانون .

٧ - التبرعات والوصايا الصادرة للصندوق .

٨ - ما تقدمه الحكومة من اعانات للصندوق .

٩ - حصيلة استثمار أموال النقابة .

مادة ٦٧ - تدبر الصندوق لجنة برئاسة أحد وكيلي النقابة العامة وعضوية أمين صندوقها وخمسة أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس إدارة النقابة العامة لمدة سنتين من بين أعضائه أو من غيرهم .

مادة ٦٨ - لا تكون قرارات لجنة الصندوق نافذة الا اذا صدق عليها مجلس إدارة النقابة العامة ، ويختص هذا المجلس وحده بالفصل نهائيا في النزاعات التي يقدمها ذوو الشأن أو أحد أعضاء لجنة الصندوق .

مادة ٦٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠) يمنح عضو النقابة معاشا قدره اثنا عشر جنيها شهريا في حالة انقضاء خدمته لأحد الأسباب التالية :

١ - بلوغ سن التقاعد المحدد بنظام التوظيف المعمول به .

٢ - ثبوت عجزه واستحقاقه معاشا وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - الوفاة .

ويشترط لاستحقاق المعاش سداد رسم اشتراك النقابة من تاريخ قيد اسم العضو في جدول النقابة حتى تاريخ تحقق الواقعة المنسبة لاستحقاق المعاش وذلك ما لم يكن قد أعفى منه بقرار من مجلس إدارة النقابة .

وفي حالة وفاة العضو أو صاحب المعاش يؤول المعاش الى الأرملة أو الزوج والأبناء والبنات وتحدد شروط وأحكام استحقاقهم للمعاش

وأنصبتهم فيه وفقاً لأحكام الباب التاسع من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه والجدول رقم ٣ المرافق له .

ويستكمل عضو النقابة الذي توافرت فيه إحدى حالات استحقاق المعاش المشار إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون أو المستحقون عنه بحسب الأحوال الشرط المشار إليه في الفقرة الثانية عن طريق الخصم من المعاش في حدود الربع شهرياً .

ولجلس إدارة الصندوق زيادة مبلغ المعاش المشار إليه تبعاً لما يسفر عنه فحص مركزه المالي .

مادة ٧٠ - في حالة وفاة العضو تصرف النقابة معاش وفاة لمن كان يعولهم من الورثة وفقاً للأحكام والشروط التي تحددها اللائحة الداخلية للنقابة .

ولجلس إدارة النقابة العامة الحق في تعديل هذا المعاش وفقاً لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة المنتفع بالمعاش .

مادة ٧١ - تبين اللائحة الداخلية القواعد التي تتبع في إدارة الصندوق وشروط استحقاق المعاش أو الإعانة ومبلغ كل منها . ويراعى في تحديدها ما يحصل عليه العضو أو المستحقون بعده من معاش آخر .

مادة ٧٢ - مع عدم الإخلال بقانون المرافعات ، لا يجوز الهجز على المعاشات والإعانات الوقتية أو تحويلها أو التنازل عنها للغير . وتمثل هذه الأموال من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغة عدا الضريبة العامة على الأيراد .

مادة ٧٣ - إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يمس كيان النقابة تستفتى الجمعية العمومية للنقابة في تقرير حل الصندوق وت تحديد كيفية استعمال أو توزيع رصيده على الاعضاء ، وتعرض نتيجة الاستفتاء على وزير التربية والتعليم لإقرارها ، ولا يكون الاستفتاء صحيحاً إلا إذا

اشتراك فيه أكثر من نصف الأعضاء وصدر القرار بأغلبية ثلثي أصوات الحاضرين .

الباب السادس

أحكام عامة وقتية

مادة ٧٤ - تؤول أموال نقابة المهن التعليمية المنشأة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء نقابة المهن التعليمية والقوانين المعدلة له الى نقابة المهن التعليمية المنشأة بهذا القانون .

مادة ٧٥ - يستمر مجلس النقابة الحالي في ممارسة اختصاصاته بصفة مؤقتة لحين اصدار اللائحة الداخلية واتمام انتخاب مجلس النقابة الجديد وفقا لأحكام هذا القانون وذلك خلال مدة أقصاها ستة شهور من تاريخ صدوره .

وتعتبر الانتخابات التي تجرى لأول مرة وفقا لأحكام هذا القانون أنها أجريت في المواعيد التالية المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٧ ، ٤١ ، وتستمر مدتها وفقا للمدد المنصوص عليها في المادة ٤٩ .

مادة ٧٦ - على الوزارات والمصالح والمنشآت العامة والخاصة مراعاة أن عضوية النقابة وسداد اشتراكاتها في مواعيدها شرط من شروط التحين في الوظائف التعليمية بالمعنى المبين في هذا القانون واستمرارهم لأداء أعمالهم المتعلقة بها .

مادة ٧٧ - تنشر قرارات الجمعية العمومية ومجالس ادارة النقابة العامة والنقابات الفرعية بجملة النقابة .

مادة ٧٨ - يستمر قيد أعضاء النقابة المقيدين فيها وقت صدور هذا القانون . وعلى كل من يتعين انضمامه للنقابة أو يرغب في الانضمام اليها وفقا لأحكام هذا القانون ولم يسبق قيده في النقابة ، أن يطلب

الى مجلس النقابة العامة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ،
ادراج اسمه بجداولها ، طبقا للشروط المنصوص عليها فيه .

ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه ، تاريخ ميلاده وجنسيته ، محل اقامته ، مهنته
ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها ، وتاريخ مزاولته المهنة . فاذا
قدم الطلب بعد مضي الموعد المحدد ضوعف رسم القيد .

وعلى كل من يتعين انضمامه للنقابة أن يقيّد نفسه في سجل اللجنة
النقابية التي يزاوّل المهنة في دائرتها في ظرف شهرين من بدء مزاولته
لها ، مع تسديده رسم القيد والاشتراك السنوى .

وعلى هذه اللجنة أن ترسل الطلب الى النقابة الفرعية لبحثه
وارساله الى مجلس ادارة النقابة العامة لاعتماد القيد واثباته في جدول
النقابة .

وفي جميع الأحوال السابقة ، على العضو عند تغيير مقر مزاولته
المهنة ، أن يخطر اللجنة النقابية المقيّد بسجلاتها ، واللجنة النقابية التي
سيزاوّل المهنة في نطاقها ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان
مزاولته المهنة وعلى كل من اللجنتين اخطار النقابة العامة بذلك .

مادة ٧٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وبغرامة
لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف حكم
المادة ٨ .

ويمعاقب بنفس العقوبة صاحب العمل أو من يمثله اذا استخدم
أحدا من غير أعضاء النقابة لأداء الأعمال المنوه عنها في المادة المذكورة .

مادة ٨٠ — يعاقب بشطب اسمه من جدول النقابة صاحب المدرسة
الخاصة الذى تثبت مخالفته أو عدم تنفيذه للأحكام والقرارات الخاصة
بمدرّسات وتأمينات العاملين بمدرسته ، أو اذا فصلهم فصلا تصفيا .

مادة ٨١ - لمجلس النقابة أن يقرر تفرغ عدد من أعضائه لا يزيد على ثلاثة من بينهم الأمين المسلم ندبا من الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات أو الشركات وذلك لمدة أربع سنوات على الأكثر وبعد موافقة الجهات التي يعمل فيها المطلوب تفرغهم .

كما يجوز اتباع نفس نظام التفرغ بالنسبة لأمناء النقابات الفرعية للمحافظات .

وتتحصل النقابة مرتبات الأعضاء المتفرغين .

مادة ٨٢ - تشكل النقابة بالاتفاق مع النقابة الممثلة للعاملين في الوظائف والخدمات التعليمية المعاونة ، لجنة مشتركة لدعم تعاون جميع العاملين في ميدان التعليم في مجالات الخدمات القومية والاجتماعية والمهنية وتنسيق جهودهم .

مادة ٨٣ - تصدر اللائحة الداخلية للنقابة بقرار من وزير التربية والتعليم .

مادة ٨٤ - يلغى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء نقابة المهن التعليمية والقوانين المعدلة له ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برلمان الجمهورية في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٩) .

قرار وزير التربية والتعليم

رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩

بإصدار اللائحة الداخلية بالنسبة لتنفيذ القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهن التعليمية (١)

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهن التعليمية ؛

وعلى التقارير الواردة من مديريات التربية والتعليم بالمحافظات
عن اللائحة الداخلية للقانون المشار اليه ؛

وعلى قرارات مجلس وكلاء الوزارة بجلسة ١٩٦٩/١١/٨ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية المرافقة ، والمعتمدة منا ، بالنسبة
لتنفيذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهن التعليمية ؛

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ صدوره ،

تهجيراً في ٢٨ شعبان سنة ١٣٨٩ (٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩) .

(١) الوقائع المصرية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ - العدد ٢٨٢ .

اللائحة الداخلية
للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩
في شأن نقابة المهن التعليمية

الباب الأول
(إنشاء النقابة ، ومقارها ، وأهدافها)

الفصل الأول
(إنشاء النقابة ومقارها)

مادة ١ — تطل نقابة المهن التعليمية المنشأة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ — منخل النقابة السابق انشاؤها بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ ، والقوانين المعدلة له ، وتلتزم بجميع التزاماتها ، وتستحق كل حقوقها .

مادة ٢ — في تطبيق أحكام هذه اللائحة يراعى ما يأتى :

١ — تطبق نصوص اللائحة على من تتوفر فيهم شروط عضوية النقابة من المشتغلين بمهنة التربية والتعليم ، أو الذين سبق اشتغالهم بها سواء عن طريق التدريس أو الاشراف الفنى ، أو القيام بأى عمل فنى له اتصال مباشر بالتدريس ، أو من العاملين فى الادارة التعليمية بشرط أن يكون قد سبق لهم الاشتغال بالتدريس لمدة خمس سنوات على الأقل — وذلك طبقا لأحكام العضوية التى وردت فى الفصل الأول من الباب الثانى (عضوية النقابة) فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية .

٢ — يعتبر نادى المعلمين بالجزيرة بالقاهرة مقرا للنقابة العامة — وفيه تعقد جميع اجتماعاتها — ولجلس النقابة أن ينظم عقد بعض الاجتماعات فى غير نادى المعلمين بالجزيرة اذا اقتضى الأمر ذلك .

٣ - تعتبر نوادى المعلمين بعواصم المحافظات مقارا للنقابات الفرعية بها ، وتخضع لقانون النقابة وأحكام هذه اللائحة ، كما تعتبر مقارا للجان النقابية بالمراكز والأقسام فروعاً لهذه النوادي ، وفقاً للائحة نوادى النقابة .

الفصل الثانى

(أهداف النقابة ، واللجان)

مادة ٣ - تعمل النقابة على تعبئة قوى المعلمين وتنسيق أنشطتهم فى سبيل تحقيق الاهداف المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ومساعدتهم بكل الوسائل العلمية والمهنية والمعنوية والمادية على تحقيق هذه الاهداف ، ويلتزم مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية ، واللجان النقابية بتقديم تقرير دورى للجمعيات العمومية عما بذل من نشاط فى سبيل هذه الاهداف - وذلك فى شهرى مايو ونوفمبر من كل عام .

مادة ٤ - فى مجال النشاط القومى والعلمى ، والتربوى والاجتماعى ، لتحقيق أهداف النقابة ، يشكل مجلس النقابة اللجان الدائمة والمؤقتة من بين أعضاء المجلس ومن غيرهم ، ويجوز لهذه اللجان تكوين لجان فرعية من بين أعضائها لبحث ودراسة بعض المسائل المعروضة عليها .

وتنتخب كل لجنة رئيساً ومقرراً لها من أعضاء المجلس فى أول اجتماع تعقده وتضع برنامجاً لنشاطها السنوى تعمل على تنفيذه بعد أن يقره مجلس النقابة .

ويجوز للجان الاستعانة ببعض الخبراء من غير أعضاء النقابة اذا لزم الأمر .

مادة ٥ - يشكل مجلس النقابة فى أول اجتماع له بعد عقد الجمعية

المعمومية سنوياً للجان الآتية ، وله أن يشكل لجانا أخرى حسب
الاجتماع :

١ - لجنة البحوث الفنية ، وتختص بما يأتي :

(أ) بحث نظم التعليم ومناهجه وأهدافه وطرائقه وسياسة
التعليم بصفة عامة ، والمقارنة بين النظم التعليمية في بلادنا
ومثيلاتها في الخارج ، وعمل الاحصاءات التي تتطلبها هذه
الابحاث .

(ب) بحث خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية والعمل
على تحقيق أهدافها .

(ج) بحث مشكلات التعليم . ومواجهة مشكلات التطبيق ، واقتراح
الطول المناسبة .

(د) بحث تطوير نظم التعليم ومناهجه بحيث تساهم حاجات
المجتمع وتخدم مصالحه وتفي بمتطلباته .

(هـ) بحث الوظائف الفنية للتربية والتعليم وتحديد اختصاصاتها .

(و) اقتراح الحلقات الدراسية وحلقات التدريب والمؤتمرات
العامة التي تحقق الأغراض التربوية .

ولهذه اللجان أن تشكل لجانا فرعية لبحث شئون كل مرحلة من
مراحل التعليم بصفة عامة ، واقتراح وسائل تطويرها والنهوض بها .
(لجنة التعليم الابتدائي ، ولجنة التعليم الإعدادي ، ولجنة التعليم
الثانوي ، ولجنة التعليم التجاري ، والتعليم الزراعي ، ولجنة التعليم
الصناعي ، ولجنة التعليم العالي ، ولجنة التعليم الجامعي ، ولجنة
اعداد المعلمين) .

ولها أن تشكل لجانا فرعية أخرى لبحث مناهج التعليم ومواده

رأسياً ، واقتراح وسائل تطويرها والنهوض بها (ب) لجنة اللغة القومية ، ولجنة اللغات الأجنبية ولجنة الرياضيات ، ولجنة العلوم ، (. . . الخ) .

٢ - لجنة الشؤون القومية ، وتختص بما يأتي :

(أ) (١) تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية .

(ب) القيام بالبحوث والدراسات حول الأوضاع القومية الراهنة والقضايا العربية والمحلية ، وقضايا تحديات إسرائيل والاستعمار ، ووسائل مجابهة هذه التحديات والانتصار عليها ، وامداد النقابات الفرعية واللجان النقابية بالكتيبات والنشرات لتوزيعها على كافة المدارس والمعلمين لتكون مصدراً لهم في مجالات العمل القومي .

(ج) رسم الخطط لقيام المعلمين بدورهم في مجالات العمل القومي بالتوعية والتبصير والتتوير بالقضايا القومية ، سواء بين المعلمين أنفسهم أو بين الطلاب والأهلين ، في إطار تخطيط التنظيم القائد (الاتحاد الاشتراكي العربي) وبالتعاون مع تشكيلاته في مختلف المستويات .

(د) رسم خطة التعاون مع الهيئات والروابط النقابية الأخرى في ميدان التربية والتعليم ، في مجالات العمل القومي لتنظيم جهود جميع أسرة التربية والتعليم في خدمة المجتمع وتحقيق الأهداف القومية .

(هـ) متابعة نشاط النقابات الفرعية واللجان النقابية والمعلمين في المدارس لتنفيذ الخطط المرسومة وتقوية نشاط المعلمين عامة في مجالات العمل السياسي تحقيقاً للأهداف القومية .

(و) رسم خطة التعاون مع المنظمات الشعبية المحلية لتمتعة جهود الشعب في سبيل الأهداف القومية والنهوض بالوطن وتحقيق أهدافه •

(ز) التعاون مع اللجان المختصة ، كـلجان البحوث الفنية والشؤون العربية والعلاقات الخارجية وغيرها في عقد حلقات الدراسة والمؤتمرات التي تراها لازمة لتنشيط عمل المعلم في مجالات العمل القومي •

٣ - لجنة الشؤون العربية ، وتختص بما يأتي :

(أ) بحث قضايا الوطن العربي والتحديات التي تواجهه ورسم خطط النشاط لمجابهة هذه التحديات •

(ب) تنظيم وضع البحوث والكتيبات والنشرات حول قضايا الوطن العربي ونشرها بين المعلمين على النطاق المحلي وعلى النطاق العربي •

(ج) تنسيق التعاون مع منظمات المعلمين في الوطن العربي في اطار اتحاد المعلمين العرب لزيد من نشاط كافة المعلمين العرب في مجالات العمل القومي ، لتحقيق الأهداف القومية العربية •

(د) تنظيم تبادل الزيارات مع المعلمين في سائر الوطن العربي لتوثيق الصلات وتنسيق النشاط للعربي وتأكيد الوحدة العربية •

(هـ) التعاون مع اللجان الأخرى في سبيل تحقيق هذه الأهداف •

(و) متابعة تنفيذ توصيات مؤتمرات ومجالس ولجان اتحاد المعلمين العرب على الصعيد المحلي •

٤ - لجنة العلاقات الخارجية ، وتختص بما يأتي :

(أ) توثيق العلاقات مع منظمات المعلمين في الخارج وتنسيق تبادل الخبرات والتجارب معها في الشؤون التربوية ، والتعاون مع لجنة البحوث الفنية في هذه المجالات .

(ب) الدعوة للقضايا العربية بين منظمات المعلمين في العالم من خلال الاتصالات والزيارات والمؤتمرات وكشف حقائق القضية العربية وأبعادها ، وفضح باطل أعداء الأمة العربية وموقفهم من الصهيونية والاستعمار ، واستقطاب الأصدقاء الى جانب الحق العربي وكسب الرأي العام العالمي .

(ج) تنظيم تبادل الزيارات بين المعلمين في الجمهورية العربية المتحدة وسائر المعلمين في العالم في حدود الامكانيات ، وفي اطار الخطط المرسومة ، لتوثيق الصلات والدعوة للقضية العربية ، وخدمة الأهداف القومية للأمة العربية ، ونصرة قضايها ، وقضايا التحرر والسلام العالمي .

٥ - لجنة الشؤون الاجتماعية ، وتختص بما يأتي :

(أ) رسم الخطط لتنظيم جهود المعلمين في خدمة المجتمع وحل مشكلاته .

(ب) تنسيق النشاط في مكافحة الأمية وبذل الجهود للقضاء عليها .

(ج) تنظيم الخدمات الاجتماعية للمعلمين ، كتنسيق الاسكان ، وبناء المساكن للمعلمين والمعلمات المغتربين ، وانشاء الجمعيات التعاونية ، وتنظيم القروض بدون فوائد وتنظيم المصايف للمعلمين . الى غير ذلك في حدود الامكانيات .

٦ - لجنة الشؤون الصحية : وتختص بكفالة الرعاية الصحية للمعلمين في اطار الامكانيات المتاحة ، وعلى الأخص فيما يأتي :

(أ) تنظيم الخدمات الصحية للمعلمين وتيسيرها والاتفاق مع الأطباء ، وتيسير العلاج بالمستشفيات والمستوصفات المحلية والخاصة .

(ب) انشاء المستشفيات التي تعالج المعلمين بأسعار التكلفة أو بأقل منها قدر الامكان .

(ج) انشاء الصيدليات التي تيسر للمعلمين الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة .

(د) انشاء المستوصفات وتنظيم العيادات التي تيسر أعمال الطبيب الممارس لأكبر عدد من المعلمين الى غير ذلك في حدود الامكانيات .

٧ - لجنة الرياضة والرحلات ، وتختص بما يأتي :

(أ) العمل على نشر الروح الرياضية بين الأعضاء .

(ب) انشاء الفرق الرياضية المختلفة واعداد مسابقات بينها .

(ج) تنظيم رحلات ثقافية وترفيهية داخل القطر وخارجه .

٨ - لجنة شؤون المعلمين ، وتختص بما يأتي :

(أ) العمل على الارتقاء بمستويات المعلمين السادية والمهنية والمعلمية ، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم .

(ب) بحث شكاوى المعلمين وسائر أعضاء النقابة ، والعمل على تحقيق وجه الصالح العام فيها .

٩ - لجنة النشاط النسائي : وتختص بتبعية جهود المعلمات والطالبات في مجالات النشاط التربوي والقومي والاجتماعي ورعاية الأسرة .

١٠- لجنة القيد : وفقا للمادة السادسة من القانون .

١١- لجنة صندوق المعاشات : وفقا للمادة ٦٧ من القانون .

ولهذه اللجان عقد اجتماعات موسعة يحضرها مقرر و لجان المحافظات لرسم الخطط ومتابعة تنفيذها .

مادة ٦ - مجالس النقابات الفرعية ، ومجالس ادارات اللجان النقابية تشكيل اللجان المنوه عنها في المادة السابقة (ما عدا لجنتي الشئون العربية والعلاقات الخارجية) لتنسيق نشاط المعلمين في دائرتها وفق الخطة العامة التي ترسمها اللجان المنبثقة من مجلس النقابة العامة .

وللجان النقابات الفرعية عقد اجتماعات واسعة يحضرها مقرر و للجان النقابية لمتابعة التنفيذ ودراسة المشكلات ووضع الحلول لها .

مادة ٧ - تعرض أبحاث اللجان وترصيحتها على المجالس المختصة لاقرارها قبل البدء في تنفيذها وعلى كل لجنة عرض تقرير دوري على المجلس بما زاولته من نشاط .

مادة ٨ - على الأمين العام ومساعديه متابعة أعمال هذه اللجان وتنسيق نشاطها واجتماعاتها .

الباب الثاني

(عضوية النقابة ، حقوق وواجبات الاعضاء)

الفصل الأول

(عضوية النقابة)

مادة ٩ - يستمر أعضاء نقابة المهن التعليمية المقيدين فيها وفق القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له ، متمتعين بعضوية النقابة المنشأة طبقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، وتعتبر عضويتهم فيها امتداداً للعضوية السابقة وعليهم تنفيذ جميع الأحكام التي نص عليها القانون ولهم جميع الحقوق والواجبات ، وعليهم إخطار اللجان النقابية التي يقع عملهم في دائرتها بأسمائهم وعملهم وأرقام قيدهم في النقابة لتسجيلها في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة •

مادة ١٠ - على من يتعين انضمامه للنقابة طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ أن يقدم استمارة القيد في النقابة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقاً بها حوالة بريدية بمبلغ ثلاثة جنيهاً قيمة رسم القيد • ويجوز تقسيط رسم القيد على أقساط شهرية متساوية تسدد خلال السنة الأولى التي تبدأ من تاريخ تقديم استمارة القيد •

وتقدم الاستمارة إلى النقابة الفرعية بالمحافظة لمراجعتها ورفعها إلى الأمانة العامة للنقابة ، لاتخاذ إجراءات القيد طبقاً للقانون •

فاذا قدم الطلب بعد الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ العمل بالقانون ، كان رسم القيد ستة جنيهاً •

أما الذين يعملون في مهنة التربية والتعليم بعد صدور هذا القانون فعليهم تقديم طلب القيد في ظرف شهرين من بدء مزاولة المهنة •

مادة ١١ - على من يرغب في الانضمام الى نقابة المهن التعليمية من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والأزهر والمعاهد العالية والكليات والمدارس العسكرية ، ومن سبق اشتغالهم بالتعليم ، أن يقدموا استمارات القيد للنقابات الفرعية التي تقع في مقار أعمالهم بالنسبة للعاملين ، ومقار سكنهم بالنسبة للسابق اشتغالهم بالتعليم لاتخاذ اجراءات القيد .

مادة ١٢ - تعد الأمانة العامة للنقابة استمارات خاصة لطلب القيد ، يبين فيها اسم الطالب ، ولقبه وتاريخ ميلاده وجنسيته ، ومحل اقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها ، والعمل الذي يزاوله ، وتاريخ مزاولته للمهنة ، وتاريخ انقطاعه عن المهنة (لن سبق اشتغالهم بالتعليم) كما تخصص فيها أماكن لاعتماد هذه البيانات ولتأثيرات اللجنة النقابية والنقابة الفرعية برأيها ، ثم قرار لجنة القيد بالنقابة العامة بقبول القيد أو رفضه . وتحفظ هذه الاستمارات مرتبة في مقر الأمانة العامة ضمن ملفات الأعضاء .

مادة ١٣ - تعد الأمانة العامة شهادات قيد ، توقع من الأمين العام ، ومن النقيب ، وترسل للأعضاء المقبول قيدهم عن طريق النقابة الفرعية ، التي تسجل الرقم لديها ، ثم تحيلها الى اللجنة النقابية لتسجيلها وتسليمها للمعضو .

مادة ١٤ - للمعضو الذي يرفض طلبه أن يتنظم الى مجلس النقابة ، وأن يطعن في قرار هذا المجلس وفقا للمادة السابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .

مادة ١٥ - تعد في الأمانة العامة للنقابة ، سجلات لقيد الأعضاء وفق النوعيات التي يعملون فيها على أن يعد سجل خاص لكل نوعية من النوعيات الخمس التي نصت عليها المادة ٤٨ من قانون النقابة ، كما يعد سجل خاص لأرباب المعاشات ، وتعد في مقار النقابات الفرعية واللجان

النقابية سجلات مماثلة ، تقيد فيها أسماء الاعضاء وحالاتهم ، وفق النموذج التي تعدها الأمانة العامة .

مادة ١٦ - على العضو الذي يتغير مقر مزاويلته للمهنة أن يخطر اللجنة النقابية المقيد بسجلاتها واللجنة النقابية التي سيزاول العمل أمامها بتغيير مقر عمله ، وعلى كل من هاتين اللجنتين أن تخطر النقابة الفرعية المختصة ، وعلى النقابة الفرعية المختصة أن تخطر الأمانة العامة ، ليجرى تعديل السجل لهذا العضو في جميع سجلات النقابة وفقا لمقره الجديد ويكون هذا الاخطار على النموذج الذي تعده الأمانة العامة .

وكذلك على العضو الذي ينقطع عن مزاولة المهنة ويرغب في الاستمرار في عضوية النقابة أن يقوم بالاخطارات السابقة ، مبينا مقر اقامته والجهة والنقابة الفرعية التي ستكون اقامته في دائرتها ، ويتم تعديل بياناته في السجلات وفقا لما سبق . واذا لم يقم العضو بهذا الاخطار يعتبر منقطعا عن عضوية النقابة .

مادة ١٧ - ينشأ في الامانة العامة ملف خاص لكل عضو توضع فيه استمارة القيد وجميع الاوراق التي تخص هذا العضو .

ويجوز أن تنشئ النقابات الفرعية واللجان النقابية ملفات لاعضائها كذلك ، توضع فيها جميع الأوراق التي تتصل بالتصرفات الخاصة بالعضو ، من قبول عضويته ، أو نقل مقر اقامته ، أو بحث في شكواه ، أو أى تصرف من التصرفات المتعلقة به ، كمنحة اعانة أو معاش ، أو حالته الى مجلس تأديب ، أو تقرير عقوبة له ، أو غير ذلك - للرجوع الى هذا الملف ، عند الحاجة .

مادة ١٨ - اذا تغير حال العضو أو أصبح ينتمي الى نوعية من نوعيات العمل في النقابة المنصوص عنها في المادة ٤٨ ، غير النوعية التي قيد على أساسها ، فعليه اخطار النقابة بذلك ، لتحيل السجل وفقا للمادة ١٦ من اللائحة .

مادة ١٩ - لعضو النقابة الذى تسقط عضويته بقرار من مجلس التأديب أن يطلب إعادة قيده بالنقابة وفقا للمادة ٢٧ من هذا القانون .

الفصل الثانى

(واجبات الاعضاء)

مادة ٢٠ - على كل عضو من أعضاء نقابة المهن التعليمية أن يحافظ على كرامة المهنة وتقاليدها فى عمله وفى اتصالاته بالمحيطين به ، وأن يرفع تقاليد مهنة التربية والتعليم .

مادة ٢١ - تنظم كل مدرسة أو وحدة عند اخطارها بقبول عضو جديد أو أعضاء جدد - اجتماعا لجميع أعضاء الوحدة برئاسة مدير المدرسة أو رئيس الوحدة ، ويؤدى العضو الجديد القسم المأثور عنه بالأسادة العاشرة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، ويتسلم فى حضور زملائه نسخة من ميثاق المعلم العربى ، ومن قانون النقابة ولائحته الداخلية ، وتقاليد مهنة التربية والتعليم .

ويعد محضر بهذا الاجتماع من خمس صور ، تسلم احداها للعضو ، وتحفظ الثانية فى ملفه بالمدرسة ، وترسل الثلاث صور الباقية الى اللجنة النقابية ، التى تعمل على حفظ واحدة منها فى كل من ملفه باللجنة ، وبالنقابة الفرعية ، وبالنقابة العامة .

مادة ٢٢ - على عضو النقابة أن يتأكد من أن جهة العمل تسدد عنه باستمرار اشتراكاته بالنقابة وعليه أن يقوم بأداء هذه الاشتراكات واطار النقابة ان لم تقم جهة العمل بسدادها لاتشأذ الاجراءات اللازمة ، واذا انقطع عضو النقابة عن سداد اشتراكات النقابة سنة ميلادية ، فيعتبر منقطعا عن عضوية النقابة ويشطب اسمه من سجلاتها ، وذلك بعد انذاره بكتاب موصى به بسداد الاشتراكات المتأخرة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الانذار .

مادة ٢٣ - يلتزم العضو بتنفيذ أحكام قانون النقابة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ وأحكام هذه اللائحة الداخلية ، وكافة قرارات مجلس النقابة ومجالسها الفرعية وجميعياتها العمومية .

مادة ٢٤ - على العضو حين يتمتع بنوادي النقابة ، هو أو أحد أفراد أسرته ، أن ينفذ الاحكام التي تنص عليها لوائح تلك النوادي ، وكذلك التعليمات التي تصدر من المشرفين عليها .

الفصل الثالث

(حقوق الاعضاء)

مادة ٢٥ - من حق كل عضو في النقابة أن يتمتع بالخدمات والميزات التي تفرها لأعضائها وفقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ واللائحة الداخلية .

وعلى مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية أن تتوخى العدالة التامة وتكافؤ الفرص بين الاعضاء في توزيع هذه الخدمات .

مادة ٣٦ - تيسر النقابة لاعضاءها ولاسرههم ، التردد على النادى الرئيسى بالقاهرة ، ونادى الشاطئ بالاسكندرية ، والنوادي الفرعية بالمحافظات ، وما قد ينشأ من نواد في المراكز وعليها أن توفر في هذه النوادي وسائل التزود العلمى والثقافى ، والترفيه والنشاط الرياضى والاجتماعى ، قدر الامكان ، وأن تضع لكل ناد لائحة خاصة تعلنها في مكان بارز تحت نظر الاعضاء ، وتلتزم بها ، كما يلتزم بها الاعضاء . وكل مخالفة لها تعتبر مخالفة لاحكام قانون النقابة ولائحته الداخلية .

مادة ٣٧ - على النقابة العامة عند تنظيم رحلات أو مؤتمرات للخارج ، وعلى النقابات الفرعية عند ترتيب رحلات ترفيهية أو ثقافية ، أن تعلن عن ذلك بين جميع الاعضاء قبل الموعد بوقت كاف ، وتبين شروط

كل رحلة ، وأسس اختيار الاعضاء لها ، حتى يتقدم اليها جميع المستوفين للشروط في فرص متكافئة ، وعليها أن تعلن في مقارها عن أسماء الاعضاء الذين اختيروا ، وأسس اختيارهم ، ليضمن الجميع الى عدالة الفرص ، وليستفيد العدد الاكبر بالنشاط النقابي .

مادة ٢٨ — يجوز للنقابة العامة والنقابات الفرعية أن تنظم في عطلة الصيف مصايف للمعلمين وأسرهم ، بأجور مناسبة ولفترات ملائمة ، لتيسير اصطيفائهم والترفيه عنهم وتجديد نشاطهم ، وعلى كل المجالس الاعلان عن هذه المصايف ونظمها وشروطها ودوراتها قبل حلول الصيف بوقت كاف ، ليستفيد منها أكبر عدد من الاعضاء والاسر ، على أن يكون لاسر المعلمين المتوفين نفس الحقوق التي للاعضاء ، رعاية لهم ولزمالة أربابهم في مهنة التربية والتعليم .

مادة ٢٩ — على النقابات الفرعية أن تنمي قدر استطاعتها صندوق القرض الحسن ، وأن تشكل لجانا منها لمراجعة استثمارات القرض التي يقدمها الاعضاء ، وترتيبها تاريخيا ، كما تدرس أسباب طلب القرض ، وتضع قواعد للافضليات ، يعتمدها المجلس المختص وتصرف القروض على أساسها .

وعلى مقرر هذه اللجنة أن يسجل في دفتر خاص حسابات القرض الحسن ، وقيمتها الكاملة ، وحركته في الصرف ، وأسماء المقترضين — وأن يتابع تسديد الاعساط المطلوبة منهم ، وأن يحفظ في ملف خاص جميع استثمارات القرض التي وردت للجنة ويؤشر على كل منها بقرار اللجنة .

ويمكن لجميع الاعضاء الاستفادة من صندوق القرض الحسن في حالات المرض ، والزواج والإنفاق على تعليم الابناء والبنيات ، وفي غير ذلك من حالات العسرة التي يتعرض لها الاعضاء ، وذلك في حدود امكانيات الصندوق .

ولا يجوز تكرار القرض لعضو في سنة ما ، حين يطالب بالقرض
عضو آخر .

مادة ٣٠ - لعضو النقابة أن يتقاضى اعانة تضامن وذلك وفقا
لما تنص عليه المادة ٩١ من هذه اللائحة .

مادة ٣١ - تنظم النقابات الفرعية صرف اعلانات اجتماعية لاعضاءها
عند المرض ، أو الكوارث ، في حدود المبالغ التي تستطيع تدبيرها لهذا
الغرض ، وتصرف هذه الاعانات بعد بحث اجتماعي يعرض على لجنة
المشؤون الاجتماعية التي تنتظر في جميع الطلبات وتقرر الصرف في اطار
ظروف الاعضاء وسماح الاعتماد .

مادة ٣٢ - لعضو النقابة أن يتقاضى معاش تقاعد ، ولاسرتة أن
نتقاضى معاش وفاة ، وذلك كله وفق القواعد التي ينص عليها الباب
الخامس من هذه اللائحة بشأن صندوق المعاشات والاعانات .

الباب الثالث

(تشكيلات النقابة واختصاصاتها)

الفصل الاول

(اللجان النقابية بالمراكز والاقسام)

مادة ٣٣ - يكون لنقابة المهن التعليمية لجنة نقابية في كل مركز
أو قسم اداري ، وتعتبر في حكم المركز أو القسم الاداري كل وحدة
تعليمية رئيسية في دائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية وتضم أعضاء
للنقابة يزيد عددهم على ٢٥٠ عضوا ، كدواوين مديريات التربية
والتعليم ، والمناطق التعليمية وفروعها بالمحافظات ، ودواوين وزارتي
التربية والتعليم ، والتعليم العالي وفروعها فاذا قل عدد أعضاء نقابة
المهن التعليمية في وحدة من هذه الوحدات عن مائتين وخمسين

عضوا ، اندمجت هذه الوحدة في اللجنة النقابية للمركز أو القسم الذي تقع في دائرته .

مادة ٣٤ - تدعى الجمعية العمومية للجنة النقابية بدائرة المركز أو القسم أو الوحدة للاجتماع في شهر فبراير كل عام ، في المواعيد التي يحددها مجلس النقابة ، وذلك لممارسة مسؤولياتها المحددة بالمادة ٣٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .

مادة ٣٥ - يشكل مجلس النقابة الحالي بالاتفاق مع اللجنة الفرعية للنقابة بالمحافظة ، لجائنا نقابية مؤقتة ، للإشراف على عقد الجمعية العمومية ، واجراءات الانتخابات ، ويراعى في هذه اللجان تمثيل النوعيات والعناصر المختلفة قدر الامكان ، ويحسن أن يكون رئيسها هو أكبر رجال التربية والتعليم وظيفه في دائرة اللجنة النقابية أو من يمثل محل .

مادة ٣٦ - بعد أن يحدد مجلس النقابة مواعيد اجتماع الجمعية العمومية ، تقوم اللجنة النقابية (أو اللجنة النقابية المؤقتة - في أول اجتماع) باخطار جميع المدارس والوحدات بهذا الموعد ، وبمقرر الاجتماع ، وجدول أعماله ، وعلى رؤساء الوحدات ومديرى ونظار المدارس ، اعلان جميع الاعضاء بها ، والحصول على توقعيات منهم على هذا الاعلان بالعلم حتى يكون الجميع على بينة من مواعيد اجتماع الجمعية العمومية وجدول أعمالها ، ومكان الاجتماع .

مادة ٣٧ - على جميع أعضاء النقابة في دائرة المركز أو القسم أو الوحدة ، حضور اجتماع الجمعية العمومية في الموعد والمكان المحددين ، وللعضو الذي يتعذر عليه الحضور أن يخطر اللجنة النقابية باعتذار عن طريق وحدته مرفقا به ما يؤيد ذلك . وللجنة النقابية النظر في تلك الاعتذارات ، وموافاة اللجنة الفرعية بكشف المخلفين مبينا أمام كل منهم عذره ورأيها فيه ، وعلى للجنة الفرعية أن

تخطر النقابة العامة بصورة هذه الكشوف ، لتوقيع غرامة التأخير وقدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق المعاشات والاعانات طبقا للمادة ٥٥ من القانون .

وعلى جميع جهات العمل تنفيذ توقيع الغرامة وتسديدها لحساب النقابة ، وذلك خصما من الماهية أو المرتب ، أو بتحويلها من العضو .

مادة ٣٨ - لكل عضو من أعضاء النقابة في دائرة المركز أو القسم أو الوحدة ، أن يرشح نفسه لعضوية اللجنة النقابية ، وتحدد اللجنة النقابية لجنة انتخابية لكل مائتين وخمسين عضوا على الأكثر - وينتخب جميع أعضاء الجمعية العمومية العدد المطلوب بطريق الاقتراع السري ، وعند الفرز تلاحظ لجنة الانتخابات تمثيل النوعيات والعناصر المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ووفقا للاحكام المبينة في الفصل الرابع من هذا الباب .

مادة ٣٩ - تجتمع اللجنة النقابية في الاسبوع الاول بعد انعقاد الجمعية العمومية ، لانتخاب الامين وأمين الصندوق وفقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، ولدراسة قرارات الجمعية العمومية ، ووضع الخطة للنشاط النقابي للمعلمين في دائرة المركز أو القسم أو الوحدة خلال العام ، وذلك في اطار قرارات الجمعية العمومية ، وتعليمات النقابة العامة .

مادة ٤٠ - (مستبدلة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٦) اذا خلا مكان رئيس النقابة الفرعية أو رئيس اللجنة النقابية حل محله الامين الى أن تجتمع أول جمعية عمومية فيشغل المركز بانتخاب رئيس جديد يكمل المدة الباقية لسلفه مع مراعاة التسبب المقررة للنوعيات . واذا خلا مكان أحد الاعضاء حل محله العضو الذي يليه في عدد الاصوات في قائمة الانتخاب مع مراعاة النسب المقررة فاذا كان العضو فائزا بالتركية ظل مكانه شاغرا حتى يشغل بالانتخاب في أول جمعية عمومية .

مادة ٤١ - يختص رئيس اللجنة النقابية بما يأتي :

- ١ - رئاسة وإدارة جلسات اللجنة النقابية والجمعية العمومية .
- ٢ - تمثيل اللجنة النقابية أمام القضاء والهيئات الحكومية وأمام الغير .
- ٣ - توقيع العقود والاتفاقات التي تبرم باسم اللجنة النقابية وذلك بعد استئذان هيئة مكتب النقابة العامة عن طريق النقابة الفرعية .
- ٤ - التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق .
- ٥ - اعتماد جداول أعمال اجتماعات اللجنة النقابية وتحديد مواعيد انعقادها .

٦ - اعتماد محاضر اجتماعات اللجنة النقابية مع الامين .

مادة ٤٢ - يختص أمين اللجنة النقابية بما يأتي :

- ١ - الاشراف على الاعمال الادارية والكتابية للجنة .
- ٢ - تعيين العاملين اللازمين لعمال اللجنة كل الوقت أو بعضه ، في اطار قرارات اللجنة النقابية وبعد استئذان النقابة الفرعية ، وفي ضوء القواعد العامة التي تضمها هيئة مكتب النقابة العامة في هذا الشأن .
- ٣ - التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق ، نيابة عن رئيس اللجنة في حالة غيابه أو في الحالات التي يكلفه بها في هذا الشأن .
- ٤ - تحرير محاضر جلسات اللجنة النقابية والجمعية العمومية بها وتسجيلها في الدفاتر الخاصة والتوقيع عليها مع رئيس اللجنة .
- ٥ - النظر في طلبات القيد وعرضها على اللجنة لإبداء الرأي فيها .

قبل إرسالها الى النقابة الفرعية لنظرها ، تمهيدا لارسالها الى النقابة العامة لاتخاذ اجراءات القيد .

٦ - ابلاغ الاعضاء بقبول قيدهم أو رفضه وفقا للاخطارات التى تصل من النقابة العامة .

٧ - اعداد جداول أعمال جلسات اللجنة النقابية الفرعية الرئيس قبل ارسالها للاعضاء .

٨ - عرض الموضوعات التى تورد عن طريق النقابة الفرعية أو النقابة العامة على اللجنة النقابية .

٩ - الاشراف على مقر اللجنة النقابية والمحافظة على أوراقها ومحفوظاتها وسجلاتها .

١٠ - اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات اللجنة النقابية .

١١ - القيام بسكرتارية اجتماعات اللجنة النقابية والجمعية العمومية وكافة الاجتماعات العامة التى تدعو اليها اللجنة .

١٢ - متابعة قيد الاعضاء الجدد وتقديم استمارات القيد وعمل الاحصاءات السنوية لعضوية النقابة فى النواعيات المختلفة .

مادة ٤٣ - يختص أمين صندوق اللجنة النقابية بما يأتى :

١ - مراقبة إيرادات ومصروفات اللجنة النقابية .

٢ - ايداع أموال اللجنة النقابية فى المصرف الذى تختاره اللجنة ، وحفظ المستندات المالية مرتبة فى ملفاتها والاشراف على الدفاتر المالية .

٣ - صرف قيمة الفواتير والمصروفات التى تقررها اللجنة بعد اعتمادها من رئيس اللجنة أو أمينها ، وذلك فى حدود الميزانية المعتمدة .

٤ - التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع رئيس اللجنة أو الأمين بحسب الأحوال .

٥ - تقديم حساب شهري بالايراد والمنصرف للجنة النقابية .

٦ - صرف المعاشات لأعضاء النقابة وفقا للقرارات التي ترد من النقابة العامة ، وذلك على استمارات تعدها النقابة لذلك من أصل وصورتين ، والحصول على توقيع الأعضاء على جميع النسخ ثم حفظ صورة بملفات اللجنة ، وإرسال صورة والأصل الى النقابة الفرعية التي تحتفظ بالصورة ، وترسل الأصل الى النقابة العامة .

٧ - متابعة تحصيل اشتراكات النقابة ورسوم القيد وإرسالها الى النقابة العامة شهريا ، أو في الفترات التي تحددها النقابة العامة لذلك .

مادة ٤٤ - تودع أموال اللجنة النقابية في المصرف أو مكتب البريد الذي يحدده مجلس إدارتها ، ويكون السحب والإيداع بتوقيع أمين الصندوق والرئيس أو الأمين ، على أن يكون اعتماد التوقيع لدى المصرف من مجلس النقابة العامة - ولا يجوز للمصرف اعتماد أى توقيع الا بعد إبلاغه من الأمين العام للنقابة العامة .

الفصل الثاني

(النقابة الفرعية)

مادة ٤٥ - تدعى الجمعية العمومية للنقابة الفرعية الى الاجتماع في شهر مارس من كل عام في المواعيد التي يحددها مجلس النقابة العامة .

وعلى أمين النقابة الفرعية اخطار جميع الأعضاء بموعد الانعقاد ومكانه وجدول الأعمال وأوراق العمل ، وذلك بخطابات مسجلة قبيل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل .

وتقوم اللجنة الفرعية الحالية للنقابة في جميع المحافظات بالأعمال المنوطة بالنقابات الفرعية بصفة مؤقتة الى أن يتم انتخاب مجلس النقابة الفرعية وفقا لأحكام هذا القانون .

ولمجلس النقابة العامة تدعيم هذه اللجان الفرعية في اطار اختصاصاته ووفقا للقواعد التي تحكم تشكيل هذه اللجان .

مادة ٤٦ - لكل عضو من أعضاء النقابة في دائرة المحافظة أن يرشح نفسه لمعضوية مجلس ادارة النقابة الفرعية في المواعيد التي تحدد لذلك ، وعلى لجنة الانتخابات أن تلاحظ تمثيل العناصر والفروع المختلفة المنصوص عنها في المادة ٤٨ من هذا القانون ووفقا للأحكام المبينة في الفصل الرابع من هذا الباب .

مادة ٤٧ - يجتمع مجلس ادارة النقابة الفرعية في الأسبوع التالي لانعقاد الجمعية العمومية لانتخاب الأمين وأمين انصندوق ، ولدراسة قرارات الجمعية العمومية ، ورسم خطة النشاط للمعلمين في دائرة المحافظة خلال السنة .

مادة ٤٨ - يمارس مجلس ادارة النقابة الفرعية اختصاصاته المنصوص عنها في المادة ٣١ من انقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .

وعليه أن يدرس قرارات اللجان النقابية في دائرة المحافظة ، فان وافق عليها جميعها أعادها اليها للتنفيذ ، وان رأى أن أحد هذه القرارات يتعارض مع قانون النقابة أو اللائحة الداخلية ، أو السياسة العامة للنقابة ، أو التظيمات والقواعد التي ترسلها النقابة الصالحة ، أثبت اعتراضه على هذه القرارات المخالفة ، مع بيان وجه المخالفة ، ثم أعادها

للجنة النقابية لاعادة النظر فيها ، وذلك فى خلال شهر على الأكثر من تاريخ وصول القرارات اليه • ولكى لا يتعطل تنفيذ القرارات عليه أن يرسل القرارات التى وافق عليها فى أقرب وقت ، وأن يحتجز القرارات التى يعترض عليها حتى يتم النظر فيها •

فاذا وافقت اللجنة النقابية على وجهة نظر النقابة الفرعية أصبح الأمر منتظماً ، أما اذا لم تتفق وجهات النظر بين مجلس ادارة النقابة الفرعية ، وبين اللجنة النقابية رفع الأمر الى مجلس النقابة العامة للنظر فيه ويكون رأيه نهائياً •

وفى جميع الأحوال فان التوصيات المالية التى تتصل بجمع اشتراكات اضافية أو تبرعات ، أو بصرف مبالغ تزيد عن الاعتمادات المقررة ، أو التوصيات التى تصدر فى غير القواعد التى يضمها مجلس النقابة ، يجب أن ترفع جميعها الى مجلس النقابة العامة للتصديق عليها قبل تنفيذها ، فان لم يوافق عليها اعتبرت لاغية •

هادة ٤٩ - يختص رئيس النقابة الفرعية وأمينها وأمين صندوقها بالأمور المبينة فى الفصل السابق بالمادة ٤١ بالنسبة للرئيس ، وبالمادة رقم ٤١ بالنسبة للأمين ، والمادة رقم ٤٣ بالنسبة للأمين الصندوق •

ويراعى ألا يقوم أمين صندوق النقابة الفرعية بصرف المعاشات وفقاً لما جاء فى المادة ٤٣ ، وأما يتابع صرفها ويشرف على تنفيذ تعليمات النقابة العامة فى شأنها •

هادة ٥٠ - يجتمع مجلس ادارة النقابة الفرعية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من الأمين ، ويجوز أن يعقد المجلس أكثر من اجتماع فى الشهر اذا دعت الحال ، أو اذا طلب ذلك خمسة من أعضائه على الأقل ، وفى هذه الحالة يجب على أمين النقابة الفرعية أن يعرض الطلب على رئيس اللجنة لتحديد موعد دعوة المجلس •

مادة ٥١ - يبلغ أمين اللجنة الفرعية مجلس النقابة بقرارات وتوصيات مجلس ادارة اللجنة الفرعية للنظر فيها وللمجلس النقابة - بعد دراسة من هيئة مكتبه - أن يعترض على القرارات التي يجدها متعارضة مع السياسة العامة للنقابة أو مع قانون النقابة ولائحته الداخلية ، أو مع القواعد والتعليمات التي يصدرها مجلس النقابة والتي تبلغ الى النقابات الفرعية وسائر الفروع بمنشور من الأمين العام . وعلى مجلس ادارة اللجنة الفرعية أن ينفذ قرارات مجلس النقابة في هذا الشأن ، ولا يجوز بصفة خاصة تنفيذ القرارات المتصلة بالشئون المالية ، من جمع اشتراكات اضافية ، أو صرف اعتمادات ، أو تحويلها من بند الى بند ، أو تجاوز الاعتمادات ، أو أى تغيير في الميزانية ، أو توجيه أى مبلغ الى غير ما حدد له في الميزانية ، أو غير ذلك مما لا يتفق مع تعليمات النقابة ، الا بعد اعتمادها من مجلس النقابة .

مادة ٥٢ - تودع أموال النقابة الفرعية في المصرف الذى يحدده مجلس ادارتها ويكون السحب والايداع بتوقيع أمين الصندوق والرئيس أو الأمين العام ، على أن يكون فتح الحساب واعطاء حق التوقيع واخطار البنك به ، بقرار من هيئة مكتب النقابة بعد اجراء الانتخابات - ولا يجوز للمصرف اعتماد توقيع أى شخص لم يبلغه به الأمين العام للنقابة العامة .

الفصل الثالث

(النقابة العامة)

مادة ٥٣ - تدعى الجمعية العمومية للنقابة للاجتماع في شهر أبريل من كل عام في المواعيد التي يحددها مجلس النقابة ، وعلى الأمين العام ابلاغ الأعضاء بموعد الاجتماع ومكانه ، وجدول أعماله قبيل الموعد المحدد بأسبوعين على الأقل .

مادة ٥٤ - يجتمع مجلس ادارة النقابة في ظرف أسبوعين من

تاريخ انعقاد الجمعية العمومية لانتخاب الوكيلين والأمين العام ومساعديه وأمين الصندوق على أن يراعى في أحد الوكيلين استيفاء جميع الشروط المطلوبة في النقيب حتى يستطيع أن يحل محله طبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ - ويصن أن يكون جميع أعضاء هيئة المكتب ممن لهم محل إقامة في القاهرة •

ويكون اجتماع المجلس بعد ذلك مرة كل شهر على الأقل في الموعد الذي يحدده النقيب وبدعوة من الأمين العام •

مادة ٥٥ - تجتمع هيئة المكتب مرة كل أسبوع على الأقل ، وتختص بما يأتي :

- ١ - بحث الاقتراحات المطلوب عرضها على مجلس النقابة •
 - ٢ - اعداد مشروع الميزانية •
 - ٣ - اعداد جداول أعمال مجلس النقابة •
 - ٤ - مباشرة تنفيذ قرارات المجلس وإدارة أعماله في حدود اللائحة الداخلية •
 - ٥ - وضع قواعد تعيين العاملين اللازمين للنقابة في حدود الميزانية المقررة •
 - ٦ - اعداد التقارير عن أعمال النقابة ومشروعاتها •
 - ٧ - متابعة أعمال لجان المجلس ومجالس إدارات النقابات الفرعية واللجان النقابية •
 - ٨ - ألبيت في المسائل العاجلة التي لا تنتظر اجتماع مجلس النقابة ، على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع له •
- وعلى هيئة المكتب تقديم تقرير شهري للمجلس عن اجتماعاتها وما اتخذته من قرارات في غيبته •

مادة ٥٦ - يختص النقيب بما يأتي :

- ١ - رئاسة وإدارة جلسات مجلس النقابة والجمعية العمومية .
- ٢ - تمثيل النقابة أمام القضاء والهيئات الحكومية وأمام الغير .
- ٣ - توقيع العقود والاتفاقات التي تبرم باسم النقابة .
- ٤ - التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق .
- ٥ - اعتماد جداول أعمال مجلس النقابة وتحديد مواعيد انعقادها .
- ٦ - اعتماد محاضر اجتماعات مجلس النقابة والجمعية العمومية
وهيئة المكتب .
- ٧ - اعتماد شهادات القيد في النقابة .

٨ - تسوية ما يقوم بين الاعضاء من منازعات بالطرق الودية ،
والاذن بالتقاضي في الحالات المعالجة .

ويجوز أن ينوب النقيب عنه في مباشرة بعض هذه الاختصاصات
أحد الوكيلين أو أعضاء هيئة المكتب على حسب الأحوال .

مادة ٥٧ - يختص الأمين العام بما يأتي :

١ - الاشراف على الاعمال الادارية والكتابية في النقابة ، وتعيين
العاملين الدائمين في حدود القواعد التي تضعها هيئة المكتب وفي إطار
الميزانية المقررة .

٢ - الاشراف على مقر النقابة والمحافظة على أوراقها ومحففظاتها
وسجلاتها .

٣ - توجيه الدعوات لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس النقابة
مرفقا بها جدول الأعمال .

٤ - اعداد جميع المسائل والموضوعات المطلوب عرضها على مجلس النقابة أو هيئة المكتب أو الجمعية العمومية .

٥ - تحرير محاضر جلسات مجلس النقابة وهيئة المكتب وتسجيلها في الدفاتر الخاصة والتوقيع عليها مع النقيب .

٦ - التوقيع على شهادات القيد مع النقيب .

٧ - التبليغ والاعلام عن جميع القضايا والمسائل التي تدرسها النقابة ومجالسها .

٨ - متابعة قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

ويجوز له أن يوزع هذه الأعمال أو بعضها على الأمناء المساعدين ، بشرط أن يتابع تنفيذهم لها .

مادة ٥٨ - يختص أمين صندوق النقابة بما يأتي :

١ - مراقبة إيرادات ومصروفات النقابة .

٢ - ايداع أموال النقابة في المصرف الذي يختاره المجلس ، والاشراف على حفظ المستندات المالية .

٣ - صرف قيمة الفواتير والمصروفات التي تقررها هيئة المكتب بعد اعتمادها من الأمين العام ، وذلك في حدود ميزانية النقابة وقرارات المجلس .

٤ - التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع النقيب أو من ينوب عنه .

٥ - تقديم حساب شهري لهيئة المكتب بمصروفات النقابة وإيراداتها ، وحسابات ربح سنوية لمجلس النقابة ، وحسابات ختامية ، ذلك مشفوعاً برأى مراقب الحسابات تمهيداً للتصديق عليها .

٦ - المحافظة على منقولات النقابة ومخازنها •

الفصل الرابع

(احكام عامة في تشكيلات النقابة)

مادة ٥٩ - يحدد مجلس النقابة في كل سنة مواعيد انعقاد الجمعيات العمومية للجان النقابية ، والنقابة الفرعية ، والنقابة العامة ، وذلك في الأشهر المحددة بالقانون .

أما الاجتماعات الأولى لهذه الجمعيات العمومية ، فلا يشترط أن يكون في نفس الأشهر ، ولكن يراعى تحديد المدد المقررة للمجالس أن تعتبر كأنها انعقدت في هذه الأشهر .

وعلى الأمين العام اخطار النقابات الفرعية بهذه المواعيد والاعلان عنها في الصحف اليومية .

مادة ٦٠ - لكل عضو من أعضاء النقابة أن يرشح نفسه لرئاسة اللجنة النقابية التي يعمل في دائرتها أو التي يسكن في دائرتها (ان كان قد انقطع عن مزاولة المهنة) ، وكذلك لعضوية مجلس ادارة هذه اللجنة مادام قد مضت على عضويته في النقابة خمس سنوات على الأقل .

وكذلك لكل عضو من أعضاء النقابة أن يرشح نفسه لعضوية النقابة الفرعية ورياستها وفقسا للشروط السابقة .

ولكل عضو في النقابة أن يرشح نفسه لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة العامة بشرط أن تنطبق عليه الشروط المطلوب توفرها في هذين المنصبين .

مادة ٦١ - سيفتح باب الترشيح لرياسة مجلس ادارة اللجنة النقابية ولعضويتها ، وكذلك لرياسة عضوية النقابة الفرعية قبل اجتماع

جمعياتها العمومية بأسبوعين على الأقل ، ويستمر باب الترشيح مفتوحا لمدة أسبوع

أما الترشيح لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس ادارة النقابة العامة ، فيفتح قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل ، ويستمر مفتوحا لمدة أسبوع .

ويحدد مجلس النقابة هذه المواعيد جميعها ، ويعلن عنها وفقا لما سبق .

وعلى مجالس ادارة اللجنة النقابية والنقابة الفرعية وهيئة مكتب النقابة العامة كل في حدود اختصاصه - فحص استمارات الترشيح والتأكد من استيفاء أصحابها للشروط المطلوبة ومن استيفائها للدمغة المستحقة ، وذلك بكافة الوسائل التي تمكن من ذلك فاذا تبين أن مرشحا لم يستوف الشروط المطلوبة شطب اسمه من كشوف المرشحين .

ولكل عضو في النقابة مستوف للشروط ، أن يرشح نفسه لاي موقع في مجالها - على أنه لا يجوز لاي عضو أمضى في رئاسة أو عضوية المجالس دورتين متتاليتين بعد تنفيذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، أن يعيد ترشيح نفسه .

ويقدم الترشيح على الاستمارة التي يعمدها مجلس النقابة لهذا الغرض مبينا بها ما يأتي : اسم الطالب ثلاثيا - وظيفته - محل عمله - محل سكنه ، تاريخ عضويته بالنقابة والمؤهلات الحاصل عليها وتاريخها ونوعية التعليم التي يعمل بها (أو التي كان يعمل بها اذا كان قد أحيل الى المعاش) ورقم عضويته المعاملة في الاقتصاد الاشتراكي العربي والوحدة المقيد بها ، ويصدق على هذه الاستمارة من الجهات الرسمية . أما بالنسبة للذين أحيوا الى المعاش فتعد بياناتهم على الاستمارة التي يضعها مجلس النقابة لهذا الغرض مبينا بها اسم العضو ثلاثيا ، وتاريخ

ميلاده ، والشهادة الحاصل عليها ، وتاريخ مزاولته لمهنة التعليم ، وآخر وظيفة كان يشغلها ، وتاريخ إحالته الى المعاش - على أن تؤيد هذه البيانات بشهادة رسمية •

مادة ٦٢ - تحدد الهيئة المشرفة على الجمعية العمومية (مجلس ادارة اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية ، أو النقابة العامة) لجنة أو لجانا للإشراف على الانتخابات وتمثل في هذه اللجان بقدر الامكان نوعيات التعليم المختلفة بشرط ألا يكون من بين أعضائها أحد المرشحين ، وتحدد لها سكرتارية من الاداريين والكتابيين ولا يجوز أن يدخل مقرر لجان الانتخابات أحد غير هؤلاء الاعضاء أو العضو الذي يدلى بصوته ، وتكون الانتخابات سرية •

مادة ٦٣ - تقوم اللجان المشار اليها في المادة السابقة بفوزر الاصوات بعد انتهاء الموعد المحدد للانتخابات ، وعلى لجان الفرز مراعاة تمثيل النوعيات والنسب المحددة بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ •

فان جاءت نتيجة الفرز مطابقة لهذه النوعيات والنسب طبيعيا أعلنت النتائج أما اذا ظهر أن نوعية من النوعيات كان نصيبها أقل من ١٠٪ استكملت النسبة بالمرشح من نفس النوعية التي تلى أصواته أصوات الفاجحين ، واستبعد المرشح الاخير اذا لم يكن في استبعاده انقاص لنوعيته • أما اذا كان في استبعاده انقاص لنوعيته فيستبعد المرشح الذي يليه بالترتيب التصاعدي للاصوات مع مراعاة عدم انقاص نوعيته عن الحد الأدنى •• وهكذا •

وفي تمثيل الشباب يراعى أن يكون ذلك في جميع المجالس دون النظر الى تعليمهم في كل نوعية من النوعيات •

فإذا كانت دائرة الانتخابات خالية من أى نوعية من النوعيات الخمس فلا يشترط تمثيلها في المجلس • أما اذا كانت دائرة الانتخابات

فيهما أى نوعية من النوعيات ولم يرشح منها أحد ، فيبقى نصيبها الأدنى شاغرا ، ويتبع نفس النظام فى تمثيل الشباب .

واذا وجد أن عدد المرشحين أقل من النسبة المقررة فيعلن نجاحهم بالتركية وتبقى جميع الامكنة شاغرة حتى تستكمل فى الانتخابات التالية .

مادة ٦٤ - يرأس كل من النقيب ورئيس مجلس ادارة النقابة الفرعية واللجنة النقابية اجتماعات الجمعية العمومية ، فان غاب حل محل النقيب الوكيل الذى يستوفى شروطه ، فان غاب حل محله الوكيل الآخر ، ويحل محل رئيس اللجنة الامين .

ولا يجوز أن تناقش الجمعيات العمومية موضوعات غير مدرجة فى جدول الاعمال كما لا يجوز لاي عضو من أعضاء الجمعية العمومية الخروج على النظام أو على تعليمات رئيس الاجتماع والا اعتبر مخالفا لقانون النقابة ولائحته الداخلية .

هذا ويحق لمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية التقدم باقتراح عرضى أى موضوع على الجمعية العمومية بشرط تقديمه لمجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الاقل ، وأن تكون توقيعاتهم مصدقا عليها من جهات العمل أمام كل منهم .

مادة ٦٥ - لا يجوز منح أعضاء مجالس ادارات النقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية مكافآت عن الاعمال النقابية كحضور الاجتماعات فى المجالس أو اللجان أو الزيارات النقابية أو الاجتماعات العامة أو العمل اليومى للرؤساء والامناء وهيئات المكاتب - وانما يجوز منحهم مكافآت عن الاعمال التى يكلفون بها فى منشآت نقابية يقوم بالعمل فيها أعضاء المجالس وغيرهم ، كتكليفهم باعداد كتب أو مراجعتها أو اعداد بصوث فى موضوعات ، أو تحرير أو تدريس فى مدارس أو ما شابه ذلك .

كما يجوز منحهم بدل السفر ومصاريف الانتقال فى المأموريات التى

يكلفون بها في داخل الجمهورية بواقع ثلاثة جنيهات عن كل ليلة أما خازج الجمهورية فيكون بدل السفر وفقا للنظم الحكومية وبفئة أكبر عضو في الوفد (١) .

وفي جميع الاحوال يجوز منح الاعضاء الذين يقومون بالعمل اليومي بدل انتقال ثابت يقرره المجلس المختص .

مادة ٦٦ - يراعى في اجتماعات مجالس ادارات النقابة العامة والنقابة الفرعية واللجنة النقابية ما يأتى :

١ - يحدد الرئيس أو النقيب موعد الاجتماع ويعتمد جدول الاعمال الذى يعرضه الامين أو الامين العام .

٢ - يوجه الامين العام أو الامين الدعوة مرفقا بها جدول الاعمال .

٣ - تعد الامانة العامة سجلا لاثبات الحاضرين والغائبين من أعضاء المجلس مع بيان المعتذرين وغير المعتذرين .

٤ - تبدأ كل جلسة بالتصديق على محضر الجلسة السابقة ، ولكل عضو الحق في تصحيح أو توضيح أقواله بموافقة المجلس - ثم تتسلى الاعتذارات وتحصر أسماء الغائبين ، وبعد التأكد من صحة اجتماع المجلس يبدأ النظر في جدول الاعمال .

٥ - لا يجوز أن يطرح للمناقشة موضوع غير وارد بجدول أعمال المجلس ، الا اذا توافرت له صفة الاستعجال ووافق المجلس على مناقشته ، أو اذا تقدم به كتابية عشرة أعضاء على الأقل قبل بداية الجلسة .

٦ - يثبت أمين المجلس ما أبدى أثناء انعقاد المجلس من آراء وما اتخذ من قرارات .

(١) الفترة الزمنية مستقبلية بالمادة الاولى من قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ وقد نعت المادة الثانية منه على ان يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٧٧/٤/٢٧ (الوقع المصرية في ١٩٧٧/٧/٣١ - العدد ١٧٧) .

٧ - على الامانة أن تضع تحت طلب الاعضاء جميع الاوراق المتعلقة بالموضوعات المعروضة .

٨ - لا يجوز النظر في الغاء قرار سابق من قرارات مجلس النقابة أو تعديله الا بموافقة ثلثي جميع أعضاء المجلس على الاقل .

٩ - يوقع رئيس الجلسة مع الامين على محضر الاجتماع بالسجل الخاص بذلك .

١٠ - تنشر قرارات المجلس المتعلقة بموضوعات عامة في لوحة تعد لهذا الغرض بمقر النقابة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية ، كما تنشر بمجلة النقابة ، ويجوز نشرها في الصحف على حسب الاحوال .
أما القرارات الفردية فتبلغ لاصحاب الشأن .

مادة ٦٧ - اذا خلا مكان عضو حل محله في المدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على أكثر الاصوات التالية له في آخر انتخابات أجريت ، الا اذا كان ذلك يخل بالنسب المقررة في المادة ٤٨ من القانون ، فيدعى العضو الحاصل على أكثر الاصوات والذي لا تخل عضويته بهذه النسب .

الباب الرابع مالية النقابة

مادة ٦٨ - تبدأ السنة المالية للنقابة من يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٦٩ - تتكون مالية النقابة من :

١ - حقوق نقابة المهن التعليمية المنشأة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له والمتراماتها ، وأرصدها في المصارف ، واستثماراتها ، وجميع ممتلكاتها ، ومالها لدى الغير ، وذلك كله عند صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .

٢ - الاشتراكات السنوية التي يؤديها الاعضاء وتخص النقابة وقدرها جنيه و ٢٠٠ مليم سنويا .

٣ - حصيله الغرامات المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون .

٤ - التبرعات والوصايا والهبات التي ترد باسم النقابة خاصة .

٥ - الاعانات الحكومية للنقابة .

٦ - الارباح الناتجة عن استثمار أموال النقابة .

أما موارد النقابة عدا ما سبق ذكره والخاصة بصندوق المعاشات فتؤول الى مالية صندوق المعاشات والاعانات وفقا للاحكام الواردة في الباب الخامس من هذه الملائحة .

مادة ٧٠ - على جهات العمل تحصيل اشتراكات النقابة وتوريدها بشيكات مصرفية باسم النقابة العامة وأرسال تلك الشيكات للنقابات الفرعية مرفقا بها بيان بمن حصلت منهم الاشتراكات أما الاعضاء من المحالين الى المعاش ، فعليهم تسديد اشتراكاتهم السنوية مباشرة عن طريق اللجان النقابية .

وعلى اللجان النقابية متابعة تحصيل الاشتراكات وتسديدها لحساب النقابة العامة وامساك سجلات خاصة ترصد بها الاشتراكات ، مع ارسال الشيكات وصورة من البيانات المرفقة بها الى النقابة العامة لتحويلها الى المصرف الذي يحدده مجلس النقابة .

مادة ٧١ - تؤدي النقابة العامة الى النقابات الفرعية والى اللجان النقابية نصيبها من الاشتراكات بواقع ٢٠٠ مليم عن كل عضو في السنة للنقابة الفرعية ، و ٣٠٠ مليم عن كل عضو في السنة للجنة النقابية بالمركز أو القسم أو الوحدة ويجوز أن تؤدي هذه الاشتراكات للنقابات الفرعية واللجان النقابية على أربع دفعات في السنة . وعلى اللجان النقابية امساك الدفاتر والسجلات الخاصة بصباتها ، وأن يكون

الصرف منها في حدود الميزانية المعتمدة • ووفقا لتعليمات النقابة العامة • وتخضع هذه الحسابات لتفتيش ورقابة النقابة العامة أو من تنتدبه لهذا الغرض •

١ مادة ٧٢ - يعد مشروع الميزانية في نهاية السنة المالية على ضوء إيرادات ومصروفات السنة المنتهية والمشروعات التي ترسمها النقابة - وتعتمد الميزانية في كل دائرة من دوائر النقابة (اللجنة النقابية ، النقابة الفرعية ، النقابة العامة) في جمعيتها العمومية ويراعى عند اعداد الميزانية تكوين احتياطي عام للنقابة •

مادة ٧٣ - للقطابات الفرعية تمويل نواديها باشتراكات خاصة لهذا الغرض تقررها الجمعية العمومية لها - وتخضع هذه الاشتراكات والتصرف فيها لاشراف النقابة العامة ورقابتها •

مادة ٧٤ - الى أن يتم اعتماد الميزانية ، يصرف على أبواب المصروفات المختلفة طبقا للحدود المرسومة في ميزانية السنة المنتهية •

مادة ٧٥ - لا يجوز تجاوز الميزانية المعتمدة في جملتها بغير قرار من الجمعية العمومية ، ويجوز بقرار من مجلس النقابة الصرف من اعتماد مخصص لفرع من الفروع على فرع آخر اذا رأى المجلس ذلك •

مادة ٧٦ - توضع جميع الإيرادات في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تحصيلها في المصرف الخاص على أنه اذا زاد التحصيل أو زادت المدة لدى صاحب المدة عن ٧٥٪ من المبلغ المؤمن عليه وجب توريد المبلغ للبنك في الحال مهما تكن المدة التي مضت على التوريد السابق •

مادة ٧٧ - تكون السلفة المستديمة في مقر النقابة الصائمة في حدود ٥٠٠ جنيه ، وفي مقر النقابة الفرعية في حدود ١٠٠ جنيه وفي مقر

٥٩٢ تربية وتعلم

اللجنة النقابية في حدود ٥٠ جنيها - ولا يجوز الاحتفاظ في مقار النقابات بمبلغ أكثر من ذلك بأى حال من الأحوال .

وتحدد هيئة مكتب النقابة العامة ومجالس إدارات النقابات الفرعية واللجان النقابية صاحب السلفة المستديمة ، على أن تؤمن النقابة عليه بمبلغ يوازي ضعف مبلغ السلفة .

مادة ٧٨ - يكون الصرف من السلفة المستديمة بموافقة أمين الصندوق أو أحد أعضاء هيئة المكتب إذا اقتضى الحال . ولا يصرف منها الا على الأمور النثرية التي لا يتسنى جمعها في عملية شراء واحدة أو عملية صرف واحدة ، ولا يجوز تجزئة المشتريات وصرف أثمانها من السلفة .

مادة ٧٩ - تستعاض السلفة المستديمة كلما قاربت النفاذ ، ويراعى عدم تداخل السنوات المالية بعضها في بعض .

مادة ٨٠ - يجوز لهيئة مكتب النقابة أو مجالس النقابات الفرعية واللجان النقابية أن تقرر صرف سلف مؤقتة لأغراض معينة ، وتقدم مستندات الصرف بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله السلفة المؤقتة .

مادة ٨١ - يكون لأمناء الصناديق حق الاشراف المباشر على من صرفت اليهم سلف مستديمة أو مؤقتة .

مادة ٨٢ - تتبع التعليمات المالية ولائحة المازن الحكومية في المشتريات ، وتعتمد المناقصات والممارسات من هيئة المكتب في حدود ١٠٠٠ جنية ومن مجلس النقابة فيما يزيد على ذلك .

مادة ٨٣ - في غير المشتريات يكون الصرف من الميزانية المعتمدة بقرار من هيئة المكتب في حدود ١٠٠٠ جنية للدفعة الواحدة ، وبقرار من مجلس النقابة فيما يزيد على ذلك .

مادة ٨٤ - يجرى في نهاية كل سنة جرد سنوى عام تحصر فيه أموال وممتلكات وموجودات النقابة ويحدد مكتب المجلس تاريخ اجراء الجرد وتعين اللجنة أو اللجان التى تقوم به وله أن يعين لجانا لاجراء جرد جزئى أثناء العام .

مادة ٨٥ - يكون مراقب أو مراقبو الحسابات من غير أعضاء مجلس النقابة أو الجمعية العمومية وتحدد الجمعية العمومية مكافأتهم ، ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨٦ - يكون لمراقب الحسابات حق الطلاع في أى وقت على مستندات الصرف وتقديم تقرير عاجل لمجلس النقابة اذا استدعى الامر ذلك - وعلى كل حال يجب أن يقدم مراقب الحسابات تقريراً للمجلس عن المركز المالى للنقابة وحساباتها كل ثلاثة أشهر .

الباب الخامس

(صندوق المعاشات والاعانات)

مادة ٨٧ - ينشأ بنقابة المهن التعليمية صندوق للمعاشات والاعانات تكون له ميزانية مستقلة وحساب مستقل والغرض منه تقديم ما يحتاج اليه الاعضاء أو أسرهم من معاش أو معونة طبقا للاحكام التالية .

مادة ٨٨ - تتكون موارد الصندوق من :

- ١ - رصيد الصندوق عند العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .
- ٢ - مبلغ جنيه و ٨٠٠ ملجم من الاشتراكات السنوية لكل عضو .
- ٣ - حصيله الدمغة الخاصة بالنقابة وفقا للفقرة (ج) من المادة ٥٨ من القانون .

٤ - حصيله الغرامات المنصوص عليها في المادة ٥٥ من القانون .
(م ٢٨ - موسوعة مصر ج ١٠)

٥ - التبرعات والوصايا والهبات الصادرة للصندوق .

٦ - ما تقدمه الحكومة من اعانات للصندوق .

٧ - حصيلة استثمار أموال الصندوق .

مادة ٨٩ - يشرف على ادارة الصندوق لجنة تتكون من :

— أحد وكلي النقابة يختاره المجلس رئيسا

— أمين صندوق النقابة مقرا

— خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه أو من غيرهم .

ولا تعتبر قرارات لجنة الصندوق نافذة الا بعد التصديق عليها
مجلس النقابة . وللجنة الصندوق الاستماعة في أبحاثها بمن ترى
الاستماعة بهم ، وبمجالس ادارات النقابات الفرعية واللجان النقابية .

مادة ٩٠ - يفرد للصندوق حساب مستقل في المصرف الذى تحدده
لجنة الصندوق ويعتمده مجلس النقابة - وتتبع في حسابات الصندوق
والصرف منها نفس القواعد المتبعة في حسابات النقابة .

ويكون الصرف والايداع باعتماد أمين الصندوق ورئيسه ، وعلى
أن يكون اعتماد توقيعهما لدى البنك من النقيب ، وذلك بعد صدور قرار
المجلس بتشكيل لجنة الصندوق في كل عام .

وتورد حصيلة جميع المبالغ المستحقة للصندوق سواء من الاشتراكات
أو من رسوم القيد أو الدفعة أو غيرها الى حساب الصندوق مباشرة ،
ولا يجوز الصرف منها الا في أحد المسائل الآتية :

١ - المعاشات التى تصرف للمعلمين وأسرهم وفقا لقرارات لجنة
الصندوق التى يعتمدها مجلس النقابة .

٢ - الاعانات التى تقررها لجنة الصندوق ويعتمدها مجلس النقابة .

٣ - اعانات التضامن والوفاء وفقا للاحكام الواردة فى هذا الباب .
٤ - مصروفات الصندوق من مرتبات وأدوات وبريد وغيرها ، وتقوم بصرفها النقابة العامة وتتم تسويتها من حساب الصندوق لحساب النقابة مرة كل ثلاثة أشهر .

مادة ٩١ - (مستبدلة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤) يستحق أعضاء النقابة معاشا قدره مائة جنيه يصرف للعضو دفعة واحدة عند تقاعده ، وذلك اذا كان قد أمضى عشر سنوات فى العضوية مسددا الاشتراكات ، وينقص هذا المعاش بنسبة ١٠ ٪ عن كل سنة تنقل عن العشر سنوات مع حساب كسور السنة التى تزيد على النصف سنة كاملة واستبعاد ما يقل عن نصف سنة .

مادة ٩٢ - (مستبدلة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤) يستحق العضو معاشا فى حالة العجز الكلى يساوى معاش الوفاة المنصوص عليه فى المادة ٩٥ ، ويصرف للعضو الذى يصاب بعجز يتعده عن العمل ويثبت العجز بقرار من القومسيون الطبى ، ويستمر صرفه لمدى حياة العضو ، فاذا توفى قبل الستين يحول الى معاش وفاة ويطبق عليه القواعد المقررة فى المادة ٩٥ .

ويعنى العضو المتقاعد للعجز الكلى من سداد اشتراكات النقابة من تاريخ تقاعده .

مادة ٩٣ - (مستبدلة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤) تصرف اعانة وفاة قدرها خمسون جنيها لأسرة العضو عند وفاته مهما كانت مدة العضوية سواء اكان العضو قد توفى وهو فى الخدمة أو فى المعاش ما دام مستمرا فى أدائه اشتراكاته .

ويتم صرفها لمن قام بالانفاق على الجنازة بشهادة ممتدة .

مادة ٩٤ - (مستبدلة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤) يصرف لأسرة العضو الذي يتوفى أثناء الخدمة معاش وفاة وفقا للحالات الثلاث الآتية :

١ - تسعة جنيهاً إذا كانت مدة خدمته تقل عن خمس عشرة سنة .

٢ - سبعة جنيهاً إذا كانت مدة خدمته تزيد على خمس عشرة سنة وتقل عن خمس وعشرين سنة .

٣ - خمسة جنيهاً إذا زادت مدة خدمته على خمس وعشرين سنة .

ويوزع المعاش في الحالة الأولى بين أرملة العضو وأولاده بحيث يخص الأرملة ثلاثة جنيهاً وكل ولد جنيهاً بحد أقصى ثلاثة أولاد ، أو يقسم الباقي على الأولاد بالتساوي إذا زاد عددهم على ثلاثة .

ويوزع المعاش في الحالة الثانية بين أرملة العضو وأولاده بحيث يخص الأرملة جنيهاً ونصف وكل ولد جنيهاً ونصف بحد أقصى ثلاثة أولاد ، أو يقسم الباقي على الأولاد بالتساوي إذا زاد عددهم على ثلاثة .

ويوزع المعاش في الحالة الثالثة بين أرملة العضو وأولاده بحيث يخص الأرملة جنيهاً وكل ولد جنيهاً بحد أقصى ثلاثة أولاد ، أو يقسم الباقي بين الأولاد بالتساوي إذا زاد عددهم على ثلاثة .

وفي حالة وجود الوالدين أو أحدهما يقسم المعاش بالتساوي بين جميع أفراد الأسرة بشرط أن يكون الوالدان في عائلة الابن المتوفى وليس لهما أبناء آخرون يستطيعون الانفاق عليهما وليس لهما إيرادات أيا كان نوعها .

وفي جميع الحالات يراعى ألا يقل نصيب الفرد من الأسرة في المعاش عن جنيه ويزاد المعاش الكلى بحيث يغطى هذا الحد الأدنى .

وإذا كان العضو المتوفى معلمة وزع معاشها في الحدود المقررة في الحالات الثلاث على أبنائها بالتساوى ويدخل الوالدان ان وجدوا أو أحدهما في التوزيع كفرد من الاسرة .

مادة ٩٥ - (مستبدلة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤) في جميع الحالات لا يصرف معاش العجز الكلى أو معاش الوفاة للفئات الآتية :

١ - الأسرة المكونة من فرد واحد إذا كان المعاش الحكومي خمسين جنيها .

٢ - الأسرة المكونة من فردين إذا كان المعاش الحكومي ستين جنيها .

٣ - الأسرة المكونة من ثلاثة أفراد إذا كان المعاش الحكومي خمسة وسبعين جنيها .

مادة ٩٦ - يدون طلب المعاش على الاستمارة التي يحددها مجلس النقابة ويصدق عليها من اثنين من أعضاء النقابة ورئيسها مع خاتم الدولة في الجهة التي يعملون بها .

وتقدم الاستمارة للجنة النقابية التي قيد العضو في دائرتها لبحثها والتصديق على البيانات التي بها ثم ارسالها الى النقابة الفرعية التي ترسلها للامانة العامة للنقابة لتحويلها الى لجنة مستحق المعاشات والاعانات .

مادة ٩٧ - تبلغ النقابات الفرعية واللجان النقابية بقرارات صندوق المعاشات والاعانات وعليها وعلى اللجان النقابية تسجيل أسماء المستحقين للمعاش في سجلات خاصة. تدون بها أرقام القرارات الصادرة بمنحهم

معاشا ، وتوارىخها ، وقيمة المعاش المقرر ، على أن يدون فيها ما يصرف من معاش كل شهر ورقم المستند الذى صرف بمقتضاه المعاش .

مادة ٩٨ - يرسل صندوق المعاشات والاعانات شهريا عن طريق الامانة العامة للثقة الى اللجان النقابية المبالغ التى تغطى صرف المعاشات للأعضاء فى دائرتها مرفقة ببيان بهم وبما يستحقه كل عضو لتقوم تلك اللجان بصرف المعاشات لأربابها والحصول على توقيعاتهم بالاستلام على الاستثمارات المخصصة لذلك وفقا لما جاء فى المادة ٤٣ من هذه اللائحة .

مادة ٩٩ - (١) يستمر صرف المعاش للارملة حتى الزواج أو الوفاة

(١) المادة ٩٩ مستبعدة بالمادة الاولى من قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١١/٧/١٩٧٤ - العدد ٢٥) وقد نص ايضا على ما يأتى :

مادة ٢ - يعاد النظر فى هذا النظام بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تطبيقه وذلك بالتعديل زيادة او نقصا فى ضوء التجربة وامكانيات النقابة المتاحة .

مادة ٣ - يستمر سريان المعاشات الحالية التى تصرف للأعضاء الحاليين واسرهم بعد اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - إلغاء شرط الحد الأدنى للمعاش المقرر بخمسة جنيهات اكتفاء بصرف الفروق النقطية المستحقة ايا كانت مع حذف ما تقل قيمته عن جنيه وتكملة ما يزيد على جنيه الى جنيهين .

٢ - اعادة تقدير المعاشات الحالية بحيث يوضع فى الحساب زيادة العشرة فى المائة التى قررتها الدولة فى الحالات التى سبقت قرارها فى هذه الزيادة ايا الحالات اللاحقة لقرار الزيادة فتصرف كما هى وذلك لمدة سنتين ثم تطبق عليها القواعد الواردة فى هذا القرار بحيث تبقى على حالات الورثة بالفئات الجديدة اذا كانت تزيد عليها وتبقى الحالات الأقل كما هى بشرط تعديل .

مادة ٤ - يلغى كل ما يخالف احكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٩٤ (١١ يونيه سنة ١٩٧٤) .

وللأولاد حتى زواج البنات أو الالتحاق بعمل وحتى بلوغ الأبناء سن الحادية والعشرين ، ما لم يكن طالبا بالتعليم العالي فيستمر الصرف حتى التخرج أو بلوغ السادسة والعشرين أيهما أقرب أو الالتحاق بعمل .

ويعاد النظر كل عام فيما يصرف من معاشات ، فإذا اتضح أن الظروف التي تم تقرير المعاش على أساسها لازالت باقية ، استمر صرف المعاش كما هو ، والا خفض المعاش بمقدار ما نقص من الأفراد الذين خرجوا من عائلة الأسرة بسبب الوفاة أو التوظف أو الزواج أو غير ذلك .

مادة ١٠٠ - يجوز لمجلس النقابة إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها صرف المعاشات لتصمين قيمتها وقواعد صرفها وتوسيع فائدتها ، وذلك إذا تبين للمجلس أن ميزانية الصندوق تسمح بذلك ، أو إذا تمكن من تدبير وسائل تمويل جديدة تدعم ميزانية الصندوق .

كما يجوز لمجلس النقابة النظر في تخفيض قيمة المعاش أو إيقاف صرفه وفقا لحالة الصندوق وميزانيته .

مادة ١٠١ - تكون المطالبة بمعاش النقابة في حدود سنتين من تاريخ استحقاق المعاش بالتقاعد عن العمل في سن الستين أو بعدها ، أو بالوفاة ، والا سقط الحق في المعاش ، على ألا يصرف متجهد العامل إلا في حدود سنة سابقة على قرار المجلس الذي صدر بقيمة المعاش المستحق .

مادة ١٠٢ - تعتبر البيانات التي تقدم عن حالة العضو المسالمة أو الاجتماعية سرية ، ولا يجوز إذاعتها .

مادة ١٠٣ - يراعى عند أعداد ميزانية الصندوق ما سيتحمله الصندوق من التزامات في السنوات المقبلة لكي يتمكن من صرف المعاشات

٦٠٠ تربية وتعليم

والاعانات المقررة والتي ستستجد فيما بعد في حدود إيراداته الحالية والمستقبلية ، كما يراعى تكوين احتياطي للطوارئ .

مادة ١٠٤ - تستثمر أموال الصندوق في الأوجه المأمونة الربح والتي يوافق عليها مجلس النقابة وتودع أمواله في حساب خاص بأحد البنوك - الذي يقره المجلس المذكور .

مادة ١٠٥ - يكون حل الصندوق والتصرف في أمواله عن طريق استفتاء لأعضاء الجمعية العمومية للنقابة منعقدة في جلسة غير عادية . وتدعى هذه الجمعية غير العادية بناء على طلب من النقيب ، أو من ١٥ عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النقابة . ولا يكون الاستفتاء صحيحا الا اذا اشترك فيه أكثر من نصف عدد الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الحاضرين ، وتعرض النتيجة على وزير التربية والتعليم لأقرارها .

يعتمد “

وزير التربية والتعليم

القسم السادس
في موضوعات تعليمية متفرقة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤

في شأن النهاية الصغرى للنجاح في اللغة العربية بالنسبة
الى التلاميذ الوافدين من البلاد الآسيوية والافريقية (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن
امتحانات النقل والامتحانات العامة في المرحلتين الاعدادية والثانوية
بالتعليم العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن امتحانات
النقل والامتحانات العامة بالمدارس الثانوية النسوية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ في شأن
امتحانات النقل والامتحانات العامة في المرحلتين الاعدادية والثانوية
بالتعليم التجارى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٢

(١) الجريدة الرسمية في ٦ يناير سنة ١٩٦٤ - العدد ٥ .

في شأن امتحانات اللغة العربية في المرحلتين الإعدادية والثانوية بالتعليم
الزراعي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٢ في شأن المواد
الدراسية ونظم الامتحانات في التعليم الصناعي بمراحلته الإعدادية
والثانوية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

فقد القانون الآتي :

مادة ١ - تخفض النهاية الصغرى للنجاح في اللغة العربية الى
٢٥٪ من النهاية العظمى لها بالنسبة الى التلاميذ الوافدين من البلاد
الآسيوية والافريقية التي لا تتكلم اللغة العربية والتي تحدد بقرار من
وزير التربية والتعليم ^(١) وذلك في امتحانات النقل والامتحانات العامة

(١) صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ بتحديد البلاد
الآسيوية والافريقية التي لا تتكلم العربية في تطبيق احكام القانون رقم ١ لسنة
١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٤/٦ - العدد ١٨) ونص في مادته
الاولى والثانية على ما يأتي :

مادة ١ - تعتبر جميع البلاد الآسيوية والافريقية التي لا تتكلم العربية
في تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، عدا البلاد الداخلة في
الوطن العربي الاتي ذكرها :

- ١ - المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - جمهورية تونس .
- ٣ - جمهورية الجزائر الشعبية .
- ٤ - المملكة العربية السعودية .
- ٥ - جمهورية السودان .
- ٦ - الجمهورية السورية .
- ٧ - جمهورية لبنان .

٦٠٣ تربية وتعليم

في كل من المرحلتين الاعدادية والثانوية بالتعليم العام والتعليم التجاري والتعليم الزراعي والتعليم الصناعي وفي المدارس الثانوية النسوية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمثل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٣ . (٦ يناير سنة ١٩٦٤) .

٨ - الملكة الليبية المتحدة . ٩ - الملكة المغربية .

١٠ - الجمهورية العربية اليمنية .

١١ - دولة الكويت .

١٢ - فلسطين .

١٣ - الجنوب العربي .

١٤ - قطر .

١٥ - البحرين وغيرها من امارات الخليج العربي .

مادة ٢ - استثناء من حكم المادة الاولى وبصفة مؤقتة يعتبر طلبة الجزائر وجنوب السودان واثنين من بلاد لا تتكلم اللغة العربية وذلك لمدة اتصاها آخر ديسمبر ١٩٦٨ .

وصدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ (الرقاع المصرية في ١١/٥/١٩٦٨ - العدد ١٠٤) ونص في مواده الثلاث الاول على ما ياتي :

مادة ١ - استثناء من احكام المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، تكون النهاية الصغرى في مادة اللغة العربية ٢٥ درجة ، وذلك بالنسبة الى الطلبة والطالبات المتقدمين لامتحان مسابقة القبول للمرحلة الاعدادية ، والوافدين من البلاد الاسبوية والامريكية التي لا يتكلم اهلها اللغة العربية والمنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٢ - يكون هذا الاجراء بصفة مؤقتة لحين وضع مناهج في اللغة العربية تكون مناسبة لمستويات وقدرات هؤلاء الطلبة .

مادة ٣ - يحصل بهذا القرار اعتبارا من امتحانات القبول للعام الدراسي ١٩٦٩/١٩٦٨ .

كما صدر قرار وزير التعليم والدولة للبحث العلمى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد الحاق الطلاب الوافدين والطلاب المصريين المقيمين من الخارج والمنح الدراسية للطلاب الوافدين .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢
بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن التعليم العام ،
وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ ،

وعلى قرار رئيس للجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات
واختصاصات وزارة التربية والتعليم ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « المركز القومي للبحوث
التربوية » تتبع وزير التعليم (٢) ، ويكون لها شخصية اعتبارية ، ومقرها
مدينة القاهرة .

(١) الجريدة الرسمية في ٣ أغسطس سنة ١٩٧٢ - العدد ٢١ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠
باعتبار المركز القومي للبحوث التربوية من المؤسسات العلمية (الجريدة
الرسمية في ١٢ مارس سنة ١٩٨٠ - العدد ١١) ونحيا يلي نصه :

مادة ١ - يعتبر المركز القومي للبحوث التربوية المنشأ بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام

مادة ٢ - يهدف المركز القومي للبحوث التربوية الى حشد كافة امكانيات البحث العلمى فى شئون التربية والتعليم لتزويد المسؤولين والمستغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التى تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة العامة والفنية على النمو والنضج عقليا وماديا ، وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد فى ميادين العلم والاسهام فى تطويره ووضعه فى خدمة المجتمع .

ويتولى المركز تحقيقا للأغراض السابقة ما يأتى :

١ - اجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية من كافة جوانبها ، سواء النظرية منها أو التطبيقية ، ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب للتأكد من صلاحيتها للتطبيق قبل تميمها .

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية .

مادة ٢ - تحدد الوظائف العلمية بالمركز وتعادل مع وظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة لها الواردة بجدول المرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، وذلك وفقا للجدول المرفق بهذا القرار .

ويمين المستغلون بالبحث العلمى فى المركز فى الوظائف العلمية الجديدة متى وافرت فى شائهم شروط شغل الوظائف الجلمية المحاملة لها ، وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

مادة ٣ - تسرى على شاغلى الوظائف العلمية بالمركز القواعد الواردة فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وتسرى على غيرهم من العاملين به الاحكام المقررة فى قانون نظم العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويوصل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ ربيع الاخر سنة ١٤٠٠ هـ ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٠) .

٢ - دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم وبين السياسات التي تتعاون المجالس المتخصصة في رسمها ، من أجل اعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

٣ - الاتصال بمراكز البحوث التربوية على المستوى الدولى ، بغرض تبادل الخبرات في مجال تقديم الخدمات التعليمية على أسس حديثة متطورة تتلاءم مع متطلبات الدولة العصرية •

٤ - تهيئة واعداد الكادرات الفنية لتتولى في المستقبل مسئولية القيام بأعمال مراكز البحوث التربوية على مستوى المحليات •

٥ - تزويد أجهزة وزارة التربية والتعليم بحاجتها من الوثائق والبيانات التربوية المستقاة من المصادر المحلية والأجنبية •

مادة ٣ - يتولى ادارة المركز القومى للبحوث التربوية :

١ - مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتى :

رئيسا	وزير التربية والتعليم
مقررا	مدير المركز

أعضاء	{	ثلاثة من أساتذة الجامعات يختارهم المجلس الأعلى
		للجامعات وفقا للتخصصات التي يتم الاتفاق عليها بين وزير
		التربية ووزير التعليم العالى
		ثلاثة من أساتذة كليات التربية بالجامعات من المتخصصين
		في مجالات التربية وعلم النفس وطرق التدريس يختارهم
		المجلس الأعلى للجامعات
		ممثل عن جامعة الأزهر يختاره مجلسها
		ممثل للمعاهد الأزهرية يختاره وزير الأوقاف وشئون
		الأزهر

	ممثل لوزارة التعليم المالى يختاره وزيرها
	ممثل للأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا يختاره
	رئيس الأكاديمية
أعضاء	ممثل لمعهد التخطيط القومى يختاره مجلس ادارة المعهد ..
	ممثل للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يختاره
	مدير المركز
	ثلاثة من وكلاء وزارة التربية والتعليم يختارهم وزير
	التربية والتعليم

وفيما عدا مدير المركز - يكون اختيار أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويجوز لوزير التربية والتعليم ان يضم الى عضوية مجلس الادارة ثمانية أعضاء آخرين على الاكثر يختارهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من العاملين بالمركز فى قطاع الدراسات والبحوث والتجريب أو من ذوى الخبرة فى شئون التعليم ، أو قطاعات العمل المعنية •

٢ - مدير متفرغ للمركز يصدر بتعيينه وتحديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية بنشاء على اقتراح وزير التربية والتعليم ، وتحدد اختصاصاته وصلاحياته بقرار من مجلس الادارة •

٣ - مجلس تنفيذى برئاسة مدير المركز ، تحدد اللائحة الداخلية للمركز تشكيله واختصاصاته •

مادة ٤ - يضم المركز الأجهزة الآتية :

١ - قطاع الدراسات والبحوث والتجريب ، ويتكون من :

(١) لجان دائمة تضم الاختصاصيين والكفايات فى مجال الدراسات المختصة وتعاون كل لجنة منها أمانة فنية من عاملين دائمين يشغلون مناصب ضمن الهيكل الوظيفى للمركز •

(ب) وحدة لتجريب ما تنتهى اليه اللجان من مشروعات ، ترى من الضروري وضعها موضع التجريب قبل تعميمها ، ومتابعة تنفيذ وتقييم هذه التجارب قبل وبعد تعميمها .

(ج) وحدة لاعداد الكدرات الفنية .

٢ - جهاز التوثيق والاعلام .

٣ - جهاز الاحصاء والطاسب الآلى .

٤ - مكتب الاتصالات الخارجية .

٥ - جهاز للشئون المالية والادارية .

وأى أجهزة أخرى تتطلبها حاجة العمل طبقا لما يقرره مجلس إدارة المركز .

مادة ٥ - مجلس إدارة المركز هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره واقتراح السياسة العامة التى يسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قام من أجله وعلى الأخص :

١ - اصدار القرارات واللوائح الداخلية ، والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للمركز ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

٢ - اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالمركز وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتصديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام قانون الهيئات العامة .

٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمركز .

٤ - النظر فى التقارير الدورية التى يقترحها المجلس التنفيذى والتى يقدمها مدير المركز عن سير العمل بالمركز ، ومركزه المالى .

٦٠٩ تربية وتعليم

د - النظر في كل ما يرى رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص المركز .

مادة ٦ - يجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهرين بدعوة من رئيسه ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من الخبراء والمختصين بشئون التعليم وقطاعات العمل المعنية .

ويجوز للمجلس أن يشكل لجانا فنية من بين أعضائه أو من غيرهم لدراسة الموضوعات المعروضة عليه . كما يجوز له أن يعهد الى رئيس المجلس أو المدير المتفرغ أو المجلس التنفيذي ببعض اختصاصاته ، أو يفوض أحد أعضائه أو المدير المتفرغ بمهمة محددة .

وتعرض قرارات المجلس على وزير التربية والتعليم لاعتمادها .

مادة ٧ - يكون للمركز القومى للبحوث التربوية موازنة خاصة به ، تعد على نمط الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ السنة المالية للمركز ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بمرسلة الجمهورية في ١١ جمادى الاخرة ١٣٩٢ (٢٢ يولييه سنة ١٩٧٢) .

قرار وزير التربية والتعليم

رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥

في شأن تنظيم منح جوائز التفوق والامتياز (١)

بعد الديباجة :

مادة ١ - تمنح جوائز تفوق وجوائز امتياز لطلاب المدارس وطلقاتها وجوائز تشجيعية للمدرسين ونظار المدارس وكقوس تفوق للمدارس وكقوس امتياز للمحافظات على النحو المبين في هذا القرار .

مادة ٢ - (٢) تمنح جوائز تفوق متدرجة وفقا لترتيب النجاس لفئات الطلاب والطلقات الآتى بيانها :

الثلاثون الاوائل من القسم العلمى فى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة .

العشرة الاوائل من القسم الادبى فى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة .

العشرة الاوائل فى امتحان دبلوم المدارس الثانوية التجارية .

الاول فى كل شعبة فى امتحان دبلوم المدارس الثانوية الصناعية .

الاول فى كل مجال فى امتحان دبلوم المدارس الثانوية الزراعية .

الاول فى كل مجال فى امتحان دبلوم مدارس الادارة والخدمات .

الاول والثانى فى امتحان دبلوم الدراسة الفنية الصناعية .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٥/١٦ - العدد ١١٥ .

(٢) المادة الثمانية مستبدلة بالمادة الاولى من قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١/٧ - العدد ٦) وقد نص فى المادة الثمانية منه على أن يعمل به اعتبارا من امتحانات العلم الدراسى ١٩٨٤/٨٣ .

الاول والثاني في كل مجموعة أو قسم أو شعبة في امتحانات الشهادات الاخرى التي يحدد فيها الاوائل على أساس المجموعات أو الاقسام أو الشعب .

الاول والثاني في أية شهادة عامة أخرى تنظمها الادارة العامة للامتحانات وتعتمد الوزارة نتائج امتحاناتها .

مادة ٣ - تمنح جوائز تفوق متدرجة لاولائل المحافظات في كل شهادة من الشهادات التي تنظمها الادارة العامة للامتحانات وذلك بنسبة جائزة واحدة لكل مائتين من الطلاب الناجحين ، وبشرط ألا يقل عدد الجوائز في المحافظة عن جائزة واحدة لكل شهادة .

وتتراد جائزة عن كل زيادة في عدد الناجحين عن الحد المشار اليه بشرط ألا تقل الزيادة عن مائة طالب .

وفي الشهادات التي يحدد فيها الاوائل على أساس أوائل المجموعات أو الاقسام أو الشعب تمنح الجوائز لاولائل كل مجموعة أو قسم أو شعبة بالمحافظة على نفس الأساس .

وفي حالة حصول أحد الطلاب الاوائل في المحافظة على جائزة أوائل الشهادة بالجمهورية طبقا لما جاء في المادة (٣) من هذا القرار فانه يمنح الجائزة الأكبر فقط .

مادة ٤ - تمنح جوائز تفوق متدرجة لاولائل شهادة اتمام الدراسة الاعدادية بكل محافظة وذلك بنسبة جائزة واحدة لكل مائتين من الطلاب الناجحين بشرط ألا يقل عدد الجوائز في المحافظة عن جائزة واحدة .

وتتراد جائزة عن كل زيادة في عدد الناجحين عن الحد المشار اليه بشرط ألا تقل الزيادة عن مائة طالب .

وتتراد جائزة تفوق لاول شهادة اتمام الدراسة الاعدادية للمكفوفين بكل محافظة .

مادة ٥ - يقبل مجاناً بالقسم الداخلى بمدرسة (أو مدارس) المتفوقين من يختارون من بين الفئات الآتية :

— خمسة يختارون من بين العشرة الاوائل فى كل ادارة تعليمية من محافظة القاهرة .

— خمسة يختارون من بين العشرة الاوائل فى المحافظات التى يزيد فيها عدد الناجحين على ٤٠٠٠ طالب .

— اثنان يختاران من بين العشرة الاوائل فى امتحان شهادة اتمام الدراسة الاعدادية للتعليم المصرى بالسودان .

وفى جميع الحالات السابقة يشترط أن يكون الطالب حاصلًا على ٩٠٪ على الأقل من المجموع الكلى للدرجات فى امتحان شهادة اتمام الدراسة الاعدادية .

— خمسة يختارون من بين العشرة الاوائل فى امتحان شهادة اتمام الدراسة الاعدادية الذى تعقده بعثاتنا الرسمية فى الخارج ، بشرط الحصول على ٩٥ ٪ على الأقل من المجموع الكلى للدرجات فى هذه الشهادة .

— أبناء المصريين العائدين من الخارج والحاصلين على شهادة صدر بمعادلتها بشهادة اتمام الدراسة الاعدادية المصرية قرار منا ، على أن يكونوا من بين العشرة الاوائل فى امتحان الشهادة المعادلة وحاصلين على ٩٥ ٪ على الأقل من المجموع الكلى للدرجات .

مادة ٦ - تمنح جوائز تفوق متدرجة لاولئ شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بكل محافظة وذلك بنسبة جائزة واحدة لكل ألفين من الطلاب الناجحين ، وبشرط ألا يقل عدد الجوائز عن جائزتين فى كل محافظة ، ولا يدخل فى الحساب كمسور الالفين .

مادة ٧ - تمنح جوائز للطلاب الحاصلين على أعلى درجة في كل مادة تحريرية أو عملية في امتحان كل شهادة من الشهادات العامة التي تنظمها الادارة العامة للامتحانات وكذلك في كل صناعة في الشهادات الفنية ذات الصناعات وذلك طبقا لما يلي :

— جائزة لكل طالب بشرط ألا يتجاوز عدد الطلاب عشرة في كل مادة تحريرية أو عملية .

— جائزة للاول والثاني في كل صناعة بامتحان دبلوم الدراسة الفنية الصناعية .

وفي حالة زيادة العدد على الحد المتقدم تكون المفاضلة على أساس المجموع الكلي ، وفي حالة تساوى الطالب العاشر مع آخرين في درجة المادة الواحدة والمجموع الكلي أو في حالة تساوى الطالب الثانى مع آخرين في درجة الصناعة الواحدة والمجموع الكلي فيمنح كل منهم نفس الجائزة .

وتمنح جوائز تفوق للطلاب الحاصلين على أعلى درجة في كل من المسود التحريرية في شهادة اتمام الدراسة الاعدادية بكل محافظة وذلك على أساس جائزة لكل طالب بشرط ألا يتجاوز عدد الطلاب عشرة في المادة الواحدة . وفي حالة زيادة العدد عن هذا الحد تكون المفاضلة على أساس المجموع الكلي للدرجات وفي حالة تساوى الطالب العاشر مع آخر في درجة المادة والمجموع الكلي يمنح كل منهما نفس الجائزة .

ويجوز أن تمنح جوائز تفوق للطلاب الحاصلين على أعلى درجة في كل مادة تحريرية في شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بكل محافظة على الاساس المذكور في شهادة اتمام الدراسة الاعدادية وذلك مع مراعاة الاعتمادات المالية المقررة .

مادة ٨ - تمنح جوائز تفوق للطلاب الستة المتفوقين في الدراسات العملية بكل محافظة وتتولى اختيارهم لجنة تقييم الدراسات العملية

بكل محافظة على أساس طالب واحد من كل مجموعة من مجموعات الدراسات العملية •

وتمنح جائزة تفوق لكل طالب من أسرة تحرير صحيفة المدرسة الاولى في مسابقة الصحافة المدرسية على مستوى الجمهورية في كل مرحلة من المراحل التعليمية •

كما تمنح جوائز تشجيعية متدرجة لاولئ المسابقات التي تنظمها الوزارة •

مادة ٩ - تمنح جائزة امتياز لكل طالب من اولئ الطلاب في امتحان شهادة اتمام الدراسة الاعدادية بكل محافظة بنسبة واحد الى ألف من عدد الناجحين في هذه الشهادة وذلك على أساس ترتيب الطالب •

ويتقاضى الفائز بهذه الجائزة ستة وثلاثين جنيها لمدة عام وتنتهى في آخر يونية من العام التالى وفي تطبيق هذا النص تعبر الادارات التعليمية بمحافظة القاهرة وحدات مستقلة •

ولا يجوز أن يقل عدد جوائز الامتياز عن جائزة واحدة في كل محافظة أو ادارة من ادارات محافظة القاهرة كما لا يجوز أن تتعدى الجائزة ترتيب العاشر ولا يدخل في الحساب كسور الالف •

ويستمر صرف هذه الجائزة للطالب سنويا طالما أنه يجتاز امتحان النقل في المدارس الثانوية وما في مستواها ويوقف صرفها إليه نهائيا في حالة رسوبه •

ويجوز الجمع بين جائزة الامتياز وجوائز التفوق والالتحاق بالقسم الداخلى بالمجان بمدارس المتفوقين •

ولا يستفيد من جائزة الامتياز الا الطلاب الذين يتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية والمتحرون بمدارس داخل الجمهورية •

مادة ١٠ - تمنح جوائز تشجيعية للمدرسين الذين يحصل طلابهم على جوائز التفوق المشار إليها في المادة (٧) من هذا القرار .

وتتكرر الجائزة للمدرس بالنسبة لكل طالب من طلابه يحصل على جائزة تفوق ، بشرط ألا تريد جملة الجوائز المالية التي يحصل عليها المدرس عن المادة الواحدة أو الصناعة الواحدة على عشرين جنيهاً بالنسبة للشهادة العامة التي تنظمها الإدارة العامة للامتحانات ولا على خمسة عشر جنيهاً بالنسبة لشهادة اتمام التراسمة الاعدادية ولا على عشرة جنيهاً بالنسبة لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية وفي حالة اشتراك أكثر من مدرس واحد في تدريس المادة أو الصناعة لطالب واحد تقسم الجائزة بينهم بالتساوي .

ولا تمنح الجوائز التشجيعية للمدرسين الا بالنسبة للشهادات التي يتقدم اليها ثلاث مدارس فأكثر .

وتمنح جوائز تشجيعية لمدرسي الدراسات العملية في حالة حصول طلابهم على جوائز تفوق في هذه الدراسات .

مادة ١١ - تمنح جائزة تشجيعية لناظر أو مدير المدرسة الاولى في كل شهادة من الشهادات العامة على مستوى الجمهورية ، وكذلك في كل من الشهادتين الاعدادية والابتدائية بكل محافظة .

ويقصد بالمدرسة الاولى المدرسة التي تحقق اكبر نسبة مئوية من الطلاب الناجحين الحاصلين على ٧٠ ٪ فأكثر من المجموع الكلي للدرجات بالنسبة لعدد من أدوا الامتحان فيها ، مع مراعاة ألا يقل عدد الناجحين في حالة المدارس الخاصة بمصروفات عن خمسين طالباً .

وتمنح جائزة تشجيعية لناظر أو مدير المدرسة الفائزة في مسابقة الصحافة المدرسية على مستوى الجمهورية وكذلك للمشرف على صحيفة المدرسة الفائزة .

مادة ١٢ - تمنح كأس تفوق على مستوى الجمهورية للمدارس التي تحقق أكبر نسبة مئوية من الطلاب الناجحين الحاصلين على ٧٠ ٪ / فأكثر من المجموع الكلي للدرجات بالنسبة لعدد الطلاب الذين أدوا الامتحان من المدرسة وذلك في الشهادات العامة الآتى بيانها :

- ١ - شهادات اتمام الدراسة الثانوية العامة (شعبة العلوم) .
 - ٢ - شهادات اتمام الدراسة الثانوية العامة (شعبة الآداب) .
 - ٣ - دبلوم المدارس الثانوية الصناعية .
 - ٤ - دبلوم المدارس الثانوية الزراعية .
 - ٥ - دبلوم المدارس الثانوية التجارية .
 - ٦ - دبلوم دور المعلمين والمعلمات .
- وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة .
وتصبح الكأس التي تمنح للمدرسة حقاً لها .

مادة ١٣ - تمنح كأس امتياز للمحافظة التي تحقق أكبر نسبة مئوية من الطلاب الناجحين الحاصلين على ٧٠ ٪ / فأكثر من مجموع الدرجات في امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة بشعبتيها بالنسبة لعدد الطلاب الذين أدوا الامتحان من مدارس المحافظة في هذه الشهادة . وتصبح الكأس التي تمنح للمحافظة حقاً لها .

مادة ١٤ - في تطبيق أحكام هذا القرار يمنح صاحب الترتيب المكرر نفس الجائزة المقررة للترتيب الاصلى حتى اذا ترتب على ذلك زيادة عدد المستحقين أو الجوائز .

مادة ١٥ - يجوز بقرار منا منح جوائز تشجيعية للطلاب أو المعلمين الذين يحققون امتيازاً علمياً أو خلقياً أو رياضياً خلال العام الدراسي وذلك في حدود الاعتمادات المقررة لهذا الغرض .

مادة ١٦ - تحدد بقرار منا قيمة الجوائز المشار اليها في هذا القرار ونوعها ، وذلك في حدود الاعتماد المالى المدرج في الموازنة للجوائز كل عام وبناء على اقتراح الادارة العامة للعلاقات العامة وتتولى هذه الادارة تنظيم الاحتفال السنوى بتوزيع الجوائز على الفائزين في عيد المعلم بالتعاون مع الادارة العامة للامتحانات .

مادة ١٧ - لا يجوز للمدارس أو المحافظات قبول جوائز أو تبرعات أو هبات للمتوقين من الافراد أو الهيئات غير الرسمية أو الاجنبية الا بعد موافقتنا .

مادة ١٨ - يلغى القرار الوزارى رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٧٣/٨/٥ المشار اليه كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار من أحكام .

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من امتحانات العام الدراسى ٧٤ / ١٩٧٥ ،

تحريرا في ١١ ربيع الاخر ١٣٩٥ (٢٣ ابريل سنة ١٩٧٥) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٥
بإنشاء الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل
التعليمية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
 وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،
 وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
 وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية » تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة ، ومقرها مدينة القاهرة وتتبع رئيس مجلس الوزراء •

ويجوز بقرار من مجلس ادارة الجهاز انشاء فروع له فى المحافظات تساهم فى تحقيق الاغراض التى يقوم عليها •

مادة ٢ - يهدف الجهاز الى :

(أ) توفير الكتب الدراسية لطلاب الجامعات والمعاهد العالية والازهر ومدارس التعليم العام والفنى وجميع دور التعليم فى الدولة •

(ب) المعاونة فى الحصول على المراجع والدوريات والنشرات العلمية

والوسائل التعليمية اللازمة للجامعات والمعاهد العالية
ومراكز البحث العلمى والمدارس •

مادة ٣ - للجهاز فى سبيل تحقيق أغراضه أن يقوم بما يلى :

١ - حصر احتياجات الجامعات والمعاهد العالية ومدارس التعليم
العالم الفنى ودور التعليم المختلفة بالدولة من الكتب والمراجع والوسائل
التعليمية •

٢ - طبع ونشر الكتب والمراجع العلمية بما يكفل حصول الطلاب
والباحثين عليها بأسعار مناسبة ، أو بدون مقابل بالنسبة للمدارس
الحكومية •

٣ - تيسير استيراد الكتب والدوريات والوسائل التعليمية المختلفة
اللازمة للجامعات والمعاهد العالية ومراكز البحث العلمى ومدارس التعليم
العالم والفنى ، والتعاون مع هذه الجهات وغيرها فى هذا الشأن •

٤ - التعاون مع وزارات التعليم العالى والبحث العلمى والتربية
والتعليم وشئون الأزهر والوزارات الاخرى والمصالح والهيئات العامة
والمؤسسات العامة التى يتصل نشاطها بأهداف الجهاز •

وتقدم هذه الجهات جميع البيانات والمعلومات التى يطلبها الجهاز
فى سبيل تحقيق أغراضه •

٥ - الاتفاق مع من يرغب من القائمين بالتدريس بالجامعات والمعاهد
العالية على طبع مؤلفاتهم وتوزيعها وأسلوب سداد عائد التأليف للمؤلفين
بما فى ذلك اعطاء دفعات مقدمة وشراء حق التأليف ، وذلك كله
بالنسبة للكتب والمذكرات التى تحددها الجامعات والمعاهد العالية وفى
حدود الاعداد المطلوب طبعها منها ، ومع مراعاة القواعد التى تضعها
الجامعات فى شأن الكتب والمذكرات الجامعية •

كما يجوز أن يتولى الجهاز طبع الرسائل والمجلات العلمية التي تحددها الجامعات •

٦ - استيراد احتياجاته من المواد الخام والأدوات والأجهزة اللازمة للطباعة والوسائل التعليمية ، وله أن يستعين في ذلك بجهات أخرى إذا رأى أن في ذلك تحقيقا للصالح العام •

٧ - الاسهام في توفير الكتب والوسائل التعليمية للدول العربية ولغيرها بناء على طلبها طبقا لما يقرره مجلس الادارة •

مادة ٤ - يكون طبع الكتب وغيرها مما يتولاه الجهاز عن طريق المطابع التي تتبعه أو عن طريق التعاقد مع مطابع أخرى •

مادة ٥ - تتكون موارد الجهاز من :

(أ) الاعتمادات التي تخصصها له الدولة في الموازنة العامة •

(ب) الاعانات والهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس الادارة •

(ج) حصيلة إيرادات الجهاز الناتجة عن نشاطه •

(د) القروض •

مادة ٦ - يتولى إدارة الجهاز :

١ - مجلس الادارة •

٢ - رئيس الجهاز •

مادة ٧ - يشترك مجلس ادارة الجهاز على النحو التالي :

- رئيس الجهاز ، وتكون له رئاسة المجلس •

- مدير الجهاز •

- ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى للجامعات أو أساتذة للجامعات

يرشحهم هذا المجلس ويصدر باختيارهم قرار من وزير التعليم العالى والبحث العلمى لمدة سنتين قابلة للتجديد .

١ - أحد وكلاء وزارة التعليم العالى والبحث العلمى يختاره الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

- أحد وكلاء وزارة التربية والتعليم يختاره الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

- أحد وكلاء وزارة شؤون الأزهر يختاره الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

- أحد وكلاء وزارة المالية يختاره الوزير .

- رئيس ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

- أحد أعضاء مجلس جامعة الأزهر يرشحه المجلس ويصدر باختياره قرار من وزير شؤون الأزهر لمدة سنتين قابلة للتجديد .

- ممثل للأكاديمية البحث العلمى يرشحه مجلس الأكاديمية ويصدر قرار باختياره من وزير التعليم العالى والبحث العلمى لمدة سنتين قابلة للتجديد .

- أربعة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة المتصلة بأعمال الجهاز يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح رئيس الجهاز لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وفى حالة غياب رئيس الجهاز ، يتولى رئاسة المجلس مدير الجهاز .

مادة ٨ - مجلس ادارة الجهاز هو السلطة العليا المسؤولة عن شؤونه وتنصريف أموره ووضع السياسة العامة التى يسير عليها ، وله أن يصدر المقررات ما يراه لازما لتحقيق الأغراض التى قام من أجلها ، وعلى الأخص :

- ١ - وضع الهيكل التنظيمي للجهاز وجداول وظائفه .
- ٢ - اصدار اللوائح المنظمة للنواحي الفنية والادارية والمالية والمخازن والمشتريات والحسابات دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية . وعلى أن يتم ذلك بالاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالنواحي المالية والحسابات .
- ٣ - ادارة أموال الجهاز واستثمارها .
- ٤ - اصدار اللوائح الخاصة بمقابل الخدمات والمكافآت عن أعمال التأليف والترجمة والنشر والتوزيع وتصميم الوسائل التعليمية واصلاحها وغير ذلك .
- ٥ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للجهاز والحساب الختامي .
- ٦ - قبول الاعانات والهبات والتبرعات .
- ٧ - ابداء الرأي في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بعمل الجهاز .
- ٨ - وضع قواعد أسعار بيع ما ينتجه الجهاز طبقا لما يتفق عليه مع الأجهزة المختصة في الدولة ، وقواعد اهداء ما ينتجه الجهاز من المطبوعات .
- ٩ - النظر في كل ما يرى رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجهاز عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الجهاز .
- ويجوز لمجلس الادارة أن يفوض رئيس الجهاز في بعض اختصاصاته كما له أن يفوض أحد أعضائه في القيام بمهمة محددة .
- وللمجلس أن يشكل لجانا تنفيذية أو استشارية من بين أعضائه أو من غيرهم ويحدد اختصاصاتها .

مادة ٩ - يجتمع مجلس إدارة الجهاز مرة على الأقل كل شهرين بدعوة من رئيس الجهاز ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره أغلبية الاعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يوجه الجانب الذى منه الرئيس .

وتعرض قرارات المجلس على رئيس مجلس الوزراء لاعتمادها .

مادة ١٠ - يصدر بتعيين رئيس الجهاز وتحديد مرتباته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

وتكون له سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح فى كافة المسائل المالية والادارية وشئون العاملين فى الجهاز .

مادة ١١ - يتولى رئيس الجهاز ادارة الجهاز وتصريف شئونه الفنية والادارية والمالية ويمثل الجهاز فى صلاته بالأشخاص الأخرى وإمام القضاء ويشارك على الأخص ما يأتى :

١ - تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أهداف الجهاز وتنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٢ - الاشراف على سير العمل فى الجهاز والعاملين فيه .

٣ - اعداد مشروع الموازنة والحساب الختامى وعرضها على مجلس الادارة .

٤ - الاختصاصات الأخرى التى يعهد بها اليه مجلس الادارة .

مادة ١٢ - يعاون رئيس الجهاز فى ادارة شئونه مدير الجهاز ، ويصدر بتعيينه وتحديد مرتباته قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى رئيس الجهاز .

وتحدد اختصاصاته بقرار من مجلس إدارة الجهاز .

٦٢٤ تربية وتعليم

مادة ١٣ - يكون للجهاز موازنة خاصة به تعد على نمط موازنات الهيئات العامة .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ صفر سنة ١٣٩٥ (٢٦ فبراير سنة ١٩٧٥) .

قرار وزير التعليم والدولة للبحث العلمى

رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨

بشأن قواعد الحاق الطلاب الوافدين والطلاب المصريين
' العائدين من الخارج والمنح الدراسية للطلاب الوافدين (١)

وزير التعليم والدولة للبحث العلمى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تخفيض
نسبة النجاح الى ٢٥٪ من النهاية العظمى بالنسبة للطلاب الوافدين من
البلاد الآسيوية والافريقية التى لا تتكلم العربية ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام والقرارات
الوزارية المنفذة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعليم الخاص ولائحته
التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تنظيم دور المعلمين
والمعلمات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ بشأن التعليم الفنى والقرارات
المنفذة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن قبول الطلاب
الوافدين والمصريين العائدين من الخارج بمدارس التعليم والقرارات
المعدلة والمكملة له ؛

(١) الوثائق المصرية فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٧٨ - المجلد ٢٠٢ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٧١ بشأن معادلة شهادات الدول العربية بمثلاتها في جمهورية مصر العربية والقرارات المكملة له ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن قواعد قبول الطلاب المصريين العائدين من بلاد لا تتكلم العربية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٢ بشأن المنح الدراسية للطلاب الوافدين ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن التربية العسكرية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن معاملة الطلبة الأفريقيين الذين يتلقون منحا من وكالة غوث اللاجئين بالأمم المتحدة ؛

.. وعلى القرار الوزاري رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن شروط وقواعد القبول بالمدارس المصرية •

وبناء على ما عرضه نائب الوزير ،

قرر :

المادة الاولى - عند قبول وامتحان الطلاب الوافدين والطلاب المصريين العائدين من الخارج بمدارس التعليم العام والفنى وعند قيد الطلاب الوافدين على منح دراسية يعمل بالقواعد المرافقة لهذا القرار والمعتمدة منها •

المادة الثانية - على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٩/٧٨ وينفئ كل ما يخالف ذلك من قرارات أو أحكام •

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،،

تحريرا في أول شعبان سنة ١٣٦٨ (٦ يولييه سنة ١٩٧٨) .

الباب الأول

الطلاب الوافدين

الفصل الأول

(الحاق الطلاب الوافدين بالمدارس المصرية)

مادة ١ - الطالب الوافد هو الذى لا يحمل جنسية جمهورية مصر العربية ويكون الفيصل فى تحديد جنسية الطالب جواز السفر أو المستندات الدالة على الجنسية والصادرة من جهات رسمية معترف بها وذلك فى حالة تمذر الحصول على جواز السفر .

مادة ٢ - يلحق الطلاب الوافدون بمدارس التعليم العام والفنى وما فى مستواها ، سواء منها المدارس الرسمية أو الخاصة ، طبقا للمستندات الحراسية والسن وعلى أساس ما يصدر من قرارات أو أحكام تتعلق بتنظيم قواعد القبول وشروطه .

مادة ٣ - يتقدم الطالب الوافد الى الادارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية (ادارة الوافدين) بالمستندات الآتية :

- (أ) استمارة بيانات عن طالب وافد مستوفاة الدفعة المقررة .
- (ب) الشهادة الدراسية الاصلية أو مستخرج رسمى منها من الجهات الرسمية .
- (ج) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها .
- (د) جواز السفر أو المستند الدال على الجنسية .

(هـ) موافقة سفارة الطالب أو جهة رسمية مسئولة معترف بها على دراسته بمدارس جمهورية مصر العربية •

(و) عدد ٢ صور فوتوغرافية للطالب •

ويحصل الطالب من الادارة العامة للعلاقات الثقافية (ادارة الوافدين) بعد استيفاء اجراءات الحاقه على كتاب الحاق موجه الى المديرية أو الادارة التعليمية المختصة •

مادة ٤ - يكون الحاق جميع الطلاب الوافدين بالمدارس الخاصة ، وذلك عدا انقضاء الآتية التي لها حق الالتحاق بالمدارس الرسمية :

١ - المقيدون على منح دراسية من أى من الجهات الآتية :

— وزارة التربية والتعليم •

— المجلس الأعلى للشئون الاسلامية •

— مكتب شئون اللاجئين بالأمم المتحدة بالقاهرة •

٢ - أبناء المستشارين والمحققين الثقافيين بالسفارات العربية المعتمدة في جمهورية مصر العربية •

٣ - أبناء العاملين في المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة بجامعة الدول العربية •

٤ - اللاجئين السياسيون وأبنائهم •

٥ - أبناء المبعوثين من دولهم للدراسة في المدارس والمعاهد المصرية •

٦ - أبناء المصريين اللاتي كن متزوجات من أجانب وطفن أو توفي أزواجهن •

٧ - من ترى الوزارة قبولهم بالمدارس الرسمية لظروف تقدرها
فى كل حالة على حدة .

مادة ٥ - يقبل الطلاب المنصوص عليهم فى المادة السابقة بنفسى
الشروط التى يقبل بها الطلاب المصريون من حيث السن والمجموع المحدد
للقبول بمراحل التعليم المختلفة - وذلك فيما عدا الطلاب المقيدى على
منح دراسية والمشار اليهم فى البند (١) فيعفون من شرط المجموع .

مادة ٦ - يعقد امتحان للطلاب الوافدين تحت اشراف احدى
الادارات التعليمية بمحافظة القاهرة أو الجيزة ويتم ذلك بالتعاون مع
ادارة الطلبة الوافدين .

مادة ٧ - النجاح فى امتحان القبول الذى يعقد خصيصا للوافدين
خلال شهر أكتوبر لا يكسب الطالب أية حقوق أكثر من السماح له
بالانضمام فى الصف الدراسى الناجح اليه ، ولا يعطى أية شهادة أو
مصدقة من أى نوع لاستخدامها خارج جمهورية مصر العربية الا اذا
أضى سنة دراسية كاملة فى دراسة منتظمة بالحدى المدارس ونجح فى
الامتحان النهائى للتقل الى الصف الاعلى .

مادة ٨ - اذا كانت الشهادة المقدمة من الطالب الوافد قد تمت
معادلتها بالحدى الشهادات التى تمنحها المدارس المصرية فيقبل الطالب
فى الصف المناظر ، دون حاجة الى تقييم مستواه الدراسى .

مادة ٩ - اذا كانت الشهادة المقدمة من الطالب الوافد لم تتم
معادلتها بالحدى الشهادات التى تمنحها المدارس المصرية فيتبع فى شأنه
ما يأتى :

١ - الطلاب الذين يرغبون فى دراسة المناهج باللغة العربية :

(أ) يسمح لهم بالتقدم لأى صف فى أى مرحلة مع مراعاة شروط
السن .

(ب) على هؤلاء الطلاب أن يجتازوا امتحان الوافدين الذى تعقده الوزارة خلال شهر أكتوبر من كل عام لتحديد المستوى الدراسى للراغبين منهم فى الالتحاق بالمدارس الاعدادية أو الثانوية ، سواء فى ذلك المدارس الرسمية أو الخاصة •

أما الراغبون فى الالتحاق بالمرحلة الابتدائية فيعقد لهم امتحان المستوى بالمدارس المتقدمين لها تحت اشراف موجه القسم •

(ج) يعقد امتحان الوافدين على مرحلتين لمستويين متعاقبين •
(د) الطلاب الذين يرسبون فى امتحان المرحلة الأولى يسمح لهم بدخول امتحان المرحلة الثانية للصفوف الأولى •

(هـ) فى حالة نجاح الطالب فى المرحلة الأولى أو الثانية يلحق بالصف الناجح اليه وفى هذه الحالة يعفى من تقديم أية مستندات دراسية سابقة لهذا الصف •

٢ - الطلاب الذين يرغبون فى الالتحاق بمدارس اللغات :

(أ) يلحق هؤلاء الطلاب بالصفوف المناسبة لسنهم ومستواهم الدراسى بعد اجتياز امتحان تعقده المدرسة للمتقدمين اليها تحت اشراف الادارة التعليمية المختصة مع اعطائهم من الامتحان فى اللغة العربية والتربية الدينية والمواد القومية واللغة الأجنبية الثانية اذا رغبوا فى ذلك •

(ب) يسمح للراغبين منهم فى هذا الامتحان بالتقدم لامتحان المستوى الأدنى •

(ج) اذا رسب الطالب المنصوص عليه فى الفقرتين (أ ، ب) فى امتحان المستوى بالصف الأدنى يسمح له بالدراسة فى

الصف الأدنى ويعامل بالنسبة لامتحان آخر العام الدراسي
معاملة طالب المنازل فإذا نجح في امتحان نهاية العام
اعتبر طالباً نظامياً في الصف المنقول إليه في العام
التالي .

(د) تخفض نسبة النجاح في اللغة العربية في الامتحان الذي
تعمده ادارة الطلاب الوافدين لقبول الطلاب المنصوص
عليهم في الفقرتين (١ ، ٢) الى ٢٥٪ من النهاية العظمى
لهذه المادة .

(هـ) طلاب الدول العربية التي لم تعادل شهادتها بعد بمثيلاتها
في مصر يمكنون من الدراسة بالصفوف المناظرة بشرط تقديم
ما يثبت عدد سنوات الدراسة السابقة على حصولهم على
الشهادة المقدمة منهم مع مراعاة شرط السن المقررة .

(و) يسمح بالتجاوز عن الحد الأقصى للسن الذي حددته الوزارة
للقبول بحد أقصى قدره عامان للطلاب غير العرب وذلك بأى
مرحلة أو صف بهمدارس التعليم الرسمي أو الخاص ويسمح
بنفس هذا التجاوز للطلاب العرب إذا كان التحاقهم قد تم
بهمدارس خاصة .

مادة ١٠ - يجوز لوكيل الوزارة المشرف على الادارة العامة
لملاقات الثقافية اعفاء الطلاب العرب الذين اضطرتهم ظروف خارجة
عن ارادتهم لتلقى قسط كبير من تعليمهم في بلد غير عربى من شرط
لنجاح في اللغة العربية والتربية الدينية والمواد القومية في العام
لأول لالتحاقهم بالمدارس ، ثم تخفض النهاية العظمى للنجاح في اللغة
لعربية فقط في العام الدراسي التالى الى ٢٥٪ من النهاية العظمى .

ويشترط لأحقية الطالب في هذا الاعفاء أن يكون قد أمضى قبل

التحاقه مباشرة بالمدارس المصرية سنتين متصلتين على الأقل في بلاد لا تتكلم العربية .

ويقصر هذا الاعفاء على سنوات النقل دون الشهادات العامة .
ويتم الاعفاء طبقا لمقتضيات كل حالة على حدة .

الفصل الثاني

(قواعد الاعفاءات)

مادة ١١ - الطالب الذى ألحق بمدارس اللغات بعد اعفائه في امتحان القبول من الامتحان في اللغة العربية والتربية الدينية والمواد القومية واللغة الأجنبية الثانية أو من بعض هذه المواد تطبيقا للفترة الثانية من المادة التاسعة ، واستمر تمتعه بهذا الاعفاء في سنوات النقل أو الشهادات العامة لا يمنح الشهادة الدراسية ، بل يمنح مصدقة بالمواد التى درسها .

مادة ١٢ - الطلاب غير العرب الذين درسوا في بلاد غير عربية وألحقوا بعد اجتيازهم امتحان قبول بمدارس تدرس المناهج باللغة العربية سواء الرسمية منها أو الخاصة ، تخفض لهم نسبة النجاح في اللغة العربية الى ٢٥٪ من النهاية العظمى ، سواء في ذلك امتحانات النقل أو امتحانات الشهادات العامة .

مادة ١٣ - عدد تخفيض نسبة النجاح في اللغة العربية الى ٢٥٪ من النهاية العظمى ، بالنسبة للطلاب العرب أو غير العرب ، تخفض تبعا لذلك النهايتين الكبرى والصغرى للمجموع الكلى للدرجات ، وذلك بما يعادل عدد الدرجات التى خففتها .

مادة ١٤ - يجوز الاعفاء من دراسة اللغة الأجنبية الثانية بالنسبة للطلبة الوافدين من الغئات التالية اذا رغبوا في ذلك :

- ١ — المقيدون على منح دراسية •
 - ٢ — اللاجئون السياسيون وابتاؤهم •
 - ٣ — أبناء العاملين في السفارات المعتمدة في جمهورية مصر العربية ويحملون جنسية السفارة العاملين بها •
 - ٤ — الذين يلحقون بصقوف تكون دراسة هذه اللغة لأول مرة قد بدأت في صف سابق •
 - ٥ — الذين ألحقوا بمدارس خاصة ولم يسبق لهم الانتظام في مدارس رسمية في أى مرحلة من مراحل الدراسة في مصر •
- على أن يتقدم الطالب برغبته في الاعفاء كتابة قبل موعد عقد الامتحان
شهر على الأقل •
- وفي هذه الحالة ينص في الشهادة الدراسية على الاعفاء من اللغة
الأجنبية الثانية •

الفصل الثالث

(الأحكام العامة)

مادة ١٥ — لا يتم إلحاق جميع الطلاب الوافدين بالمدارس إلا عن طريق إدارة الطلبة الوافدين بالوزارة ولا يجوز للإدارات التعليمية ولا للمدارس على كافة مستوياتها قبول أى طالب وافد إلا بعد موافقة مسبقة من إدارة الطلبة الوافدين • وأى إلحاق يتم عن غير طريق إدارة الطلبة الوافدين لا يلزم الوزارة بشئ قبل إلتحاق الطالب بالاضافة الى تحديد المسئولية عن هذه المخالفة ،

مادة ١٦ — إذا لم يتقدم الطالب الوافد بشهادة ميلاد تتضمن تاريخ الميلاد باليوم والشهر والسنة فتحتسب السن على أساس أول أكتوبر من السنة المدون بها تاريخ الميلاد •

مادة ١٧ - يراعى أن يكون جواز السفر المقدم من الطالب الوافد صالحا للاستعمال ومجدد الإقامة ، عند التقدم به كمستند لالحاق الطالب الوافد .

مادة ١٨ - يتوقف الحاق الطلاب الوافدين بالمدارس في نهاية شهر ديسمبر من كل عام ، ويستثنى من ذلك الطلاب القادمين مع أسرهم للإقامة في مصر بعد هذا التاريخ .

مادة ١٩ - يجوز قبول الطلاب الوافدين من أبناء الدبلوماسيين العاملين بالسفارات أو المنظمات الدولية المعتمدة في جمهورية مصر العربية فوق الكثافة المحددة للفصول في كل مرحلة تعليمية سواء في ذلك المدارس الرسمية أو الخاصة .

مادة ٢٠ - تقوم المدارس فور قبول أى طالب وافد بها بإبلاغ المديرية أو الادارة التعليمية التابعة لها - بتاريخ قبضه ، والصف الدراسي الذى ألحق به ، وذلك على الجزء المخصص لهذا الغرض في كتاب الالحاق الصادر عن ادارة الطلبة الوافدين ويتم ذلك في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ قبول الطالب بالمدرسة .

مادة ٢١ - تقوم المديرية أو الادارات التعليمية في موعد انقضاء آخر يناير من كل عام بموافاة الادارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية (ادارة الوافدين) بكشف تشمل أسماء الطلاب الوافدين بكل مدرسة من المدارس التابعة للمديرية أو الادارة التعليمية - كل جنسية على حدة وتوضح هذه الكشف ما يلى :

— اسم الطالب .

— الصف الذى ألحق به .

— تاريخ الحلق بالمدرسة أو تحويله اليها .

— وما اذا كان قد سبق قيده بمدرسة أخرى واسم هذه المدرسة .

— وترفق بهذه الكشوف الأجزاء المخصصة للبيانات في كتاب
اللاحق الصادر عن إدارة الطلبة الوافدين •

مادة ٢٢ — تقوم المديرية أو الإدارات التعليمية المختصة بمراجعة
ملفات الطلاب الوافدين المقيدين بالمدارس التابعة لها للتأكد من أن قبولهم
قد تم وفق القواعد ، وبمعرفة إدارة الطلبة الوافدين وتحدد المسؤولية
عن أية مخالفة لذلك •

مادة ٢٣ — لا يتم تحويل أى طالب وافد من مدرسة الى أخرى
أو تسليمه أوراقه ، الا بعد موافقة مسبقة من إدارة الطلبة الوافدين •

الباب الثانى

(الطلاب المصريون العائدون من الخارج)

مادة ٢٤ — يكون الحاق الطلاب المصريين العائدين من أية
دولة خارج الجمهورية بالمدارس الرسمية أو الخاصة عن طريق
المديرية أو الإدارات التعليمية المختصة دون الرجوع الى إدارة الطلاب
الوافدين •

مادة ٢٥ — الطالب المصرى الذى أدى بنجاح الامتحان الذى تعقدته
الوزارة بالسفارات المصرية بالخارج يقيد عند عودته للدراسة داخل
الجمهورية ، بالصف الذى نقل اليه •

مادة ٢٦ — الطالب المصرى الذى حصل فى الخارج على شهادة
صدر قرار بمعادلتها بالشهادة المصرية المناظرة يقيد عند عودته للدراسة
داخل الجمهورية بالمرحلة التالية التى نقل اليها وذلك مع مراعاة شروط
وقواعد تنسيق القبول فى هذه المرحلة •

مادة ٢٧ — الطالب المصرى الذى كُن ملحقاً بمدرسة أجنبية
بالخارج ولم يصجر قرار معادلة شهادتها بمثيلاتها فى مصر ، تحتسب

له عدد سنوات الدراسة التى قضاها فى الخارج ثم يلحق بالصف المناظر بمدارس جمهورية مصر العربية بعد تقديم المستندات الدالة على انتظامه بالدراسة بالخارج وفى هذه الحالة يعفى الطالب من تقديم ما يأتى :

— شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (عند التحاقه بالمرحلة الاعدادية) •

— شهادة اتمام الدراسة الاعدادية (عند التحاقه بالمرحلة الثانوية) •

مادة ٢٨ — الطلاب المصريون العائدون من الخارج من غير الدول العربية التى عودلت صفوفها وشهاداتها ولم يتقدموا بما يثبت دراستهم فى مدرسة نظامية بالخارج ، يعقد لهم امتحان فى المدرسة المتقدمين اليها تحت اشراف المديرية أو الادارة التعليمية المختصة لتحديد الصف الدراسى اللائق لمستواهم مع مراعاة شروط السن وفى هذه الحالة يعفون من تقديم الشهادة الدراسية السابقة ، طبقا لما جاء فى المادة السابقة •

مادة ٢٩ — فى جميع الحالات السابقة يسمح لكل طالب مصرى عائد من الخارج بالتجاوز عن سنة ميلادية واحدة بالزيادة أو النقص عن السن المقررة للقبول بالمدارس الرسمية •

مادة ٣٠ — الطالب المصرى العائد انضى اغترب سقبتن أو أكثر فى بلاد لا تتكلم العربية يعامل وفق القواعد الآتية :

- (أ) يعفى من شرط النجاح فى اللغة العربية والتربية الدينية والمواد القومية فى العام الدراسى التالى لعودته مباشرة •
- (ب) فى العام الدراسى التالى تخفض نسبة النجاح فى اللغة العربية فقط إلى ٢٥ ٪ •

(ج) لا تطبق قواعد الاعفاء المشار اليها فى البندين (أ ، ب) على

الطلاب الذين يلحقون بالصفوف الدراسية للشهادات العامة ويجوز لوكيل الوزارة المشرف على الادارة العامة للعلاقات الثقافية - طبقا لمقتضيات كل حالة على حدة - أن يمنح بعض التيسيرات في اللغة العربية والتربية الدينية والمواد القومية للطلاب المتقدمين لشهادتي اتمام الدراسة الابتدائية والاعدادية فقط ، وذلك في حدود النظم والقواعد المقررة لهاتين الشهادتين .

مادة ٣١ - اذا كان الطالب المصرى عائدا من بلد لا تدرس فيها لغة أجنبية ثانية ، فانه يجوز اعفاؤه من دراستها بشرط أن يكون الحاقه عقب عودته مباشرة قد تم في صف تكون دراسة هذه اللغة لاول مرة قد بدأت قبله في صف سابق .

أما اذا رغب في دراسة هذه اللغة فيمكن معاملته معاملة الطالب العادى او اعفاؤه من أعمال السنة وامتحان نصف العام وتخفيض الدرجة الكلية لامتحان آخر العام .

الباب الثالث

(المنح الدراسية للطلاب الوافدين)

الفصل الاول

قواعد المنح

مادة ٣٢ - تعد ادارة الطلبة الوافدين كل عام مشروع المنح الدراسية للطلبة الوافدين بمدارس التعليم العام والفنى ومراكز التدريب المعنى ، وذلك في حدود الاعتماد المخصص لذلك من وزارة الخارجية والمدرج سنويا في موازنة هذه الوزارة .

مادة ٣٣ - جميع الترشيحات للقيد على منح دراسية ترد عن طريق وزارة الخارجية (ادارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى) باعتبارها

الجهة الرسمية التي تمنح قواعد المقيد على المنح الدراسية وتعلن عنها وتبت في الترشيحات الخاصة بها .

مادة ٢٤ - يعتبر الترشيح للمقيد على منحة دراسية من وزارة الخارجية مسوغا لقبول الطالب بالمدارس الرسمية ويشترط لصرف المنحة أن يتقدم الطالب بما يثبت استمراره وانتظامه في الدراسة .

مادة ٢٥ - يشترط لمقيد الطالب على منحة دراسية أن يكون ملتحقا بالفعل بأية مدرسة من المدارس المقررة لقبول الطلاب الوافدين ، وأن يكون الحاقه قد تم عن طريق ادارة الطلاب الوافدين بالوزارة .

مادة ٢٦ - لا يجوز الجمع بين أكثر من منحة ، ويقف الصرف اذا ثبت أن الطالب مقيدا على منحة أخرى من أى جهة رسمية في الجمهورية .

ويجب الاستعلام عن قيد الطالب على منحة دراسية عن طريق الجهات الرسمية التي تقوم بقيد طلاب وافدين على منح دراسية ، وذلك قبل قيده على منحة من منح الوزارة .

مادة ٢٧ - تقوم ادارة الطلبة الوافدين بسداد الرسوم الدراسية للطلاب المقيد على منحة دراسية والملتحق بمدارس التعليم العام والفني والتدريب المهني فقط .

أما اذا التحق الطالب بالمدارس الخاصة فلا تصرف له رسوم المنحة .

مادة ٢٨ - الطالب المقيد على منحة دراسية في التعليم العام ويرغب في التحصيل الى التدريب المهني ويقبل به ، يستمر صرف المنحة له .

مادة ٢٩ - تحدد قيمة المنحة طبقا للقواعد التي يتفق عليها بين وزارة الخارجية ووزارة التربية والتعليم وطبقا للاتفاقيات الثقافية المبرمة ، وذلك على النحو الآتي :

(أ) يمنح الطالب الوافد المقيّد بمدارس التعليم العام والفنى والتدريب المهني مبلغ ١٥ جنيها (خمسة عشر جنيها شهريا) •

(ب) اذا كان المقيّد على منحة موظفا موفدا من قبل حكومته للتدريب فيمنح مبلغ ٢٥ جنيها (خمسة وعشرون جنيها شهريا) ما لم تنص الاتفاقيات الثقافية على غير ذلك •

(ج) يمنح الطالب المسجّد الذى يقيد لأول مرة على منحة مرتب شهر كبديل استعداد ، وذلك اذا كان حضوره الى مصر لأول مرة •

(د) يستمر صرف المنحة للطلاب الوافدين الذين ينجحون في امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية الى أن يتقدم الطالب بما يثبت تقديم أوراقه للجهات المسؤولة عن تنسيق قبول الطلاب الوافدين بالجامعات •

مادة ٤٠ - يصدق وكيل الوزارة المشرف على الادارة العامة للعلاقات الثقافية على صرف المنحة ، وذلك بناء على مذكرة من ادارة الطلاب الوافدين بعد اجراء الفحص اللازم •

مادة ٤١ - تقوم ادارة الطلاب الوافدين بابلاغ المدارس ومراكز التدريب الملحق بها الطلاب الوافدين المقيّدون على منح دراسية بأسماء هؤلاء الطلاب وقيمة المنحة المختصة لكل منهم وتكون هذه المدارس والمرافق ملزمة بابلاغ الادارة عن أيام غياب هؤلاء الطلاب شهريا وكذلك الابلاغ الفوري في حالة فصلهم من الدراسة لاي سبب من الاسباب • وتحدد المسئولية في حالة عدم ابلاغ الادارة ، نظرا لما يترتب على عدم الابلاغ من حصول الطلاب الوافد على حقوق مادية لا يستحقها •

مادة ٤٢ - تصرف المنحة مقدما في بداية كل شهر على النحو الآتى :

(أ) اعتبارا من بداية السنة الدراسية وذلك اذا كان الطالب مستقدا على منحة ووصل الى جمهورية مصر العربية قبل بداية العام الدراسى •

(ب) اعتبارا من وصول الطالب المستقدم على منحة ، وذلك اذا كان حضوره الى جمهورية مصر العربية بعد بداية العام الدراسى •

(ج) اعتبارا من تاريخ استكمال الطالب لمستندات القيد على المنحة لدى ادارة الطلاب الوافدين وذلك اذا كان الطالب داخل جمهورية مصر العربية ومنتظما فى الدراسة فى تاريخ سابق لقيده على المنحة •

(د) تسرى الاحكام (أ ، ب ، ج) على منح التبادل الثقافى ما لم تنص المعاهدات أو الاتفاقيات أو البرامج التنفيذية على غير ذلك •

(هـ) يستمر صرف المنحة شهريا ، طالما أن الطالب منتظم فى دراسته ومستمر فيها بنجاح ، ما لم ينص على مدة معينة لصرف المنحة •

(و) اذا كان الطالب الوافد المقيد على منحة مقيما داخل الجمهورية خلال عطلة الصيف ، فيستمر صرف المنحة للطلاب خلال هذه العطلة •

مادة ٤٣ - تتحمل الوزارة نفقات استخدام طلاب أفريقيا المستقدمين للدراسة والمرتبطة فعلا بقيدهم على منح دراسية •

مادة ٤٤ - تتحمل الوزارة نفقات عودة الطالب المقيد على منحة الى موطنه الاصلى فى أى من الحالات الآتية :

١ - انتهاء دراسة الطالب •

٢ - مغادرة جمهورية مصر العربية بصفة نهائية لفشله في الدراسة أو لعدم رغبته في الاستمرار بها •

٣ - الحالات الخاصة التي تقرها وزارة الخارجية للعودة لغير موطن الطالب ويشترط لذلك أن يتقدم الطالب الى ادارة الطلاب الوافدين بطلب كتابى موضحا به سبب مغادرة جمهورية مصر العربية وذلك في موعد لا يتجاوز شهرا من تاريخ قيام سبب المغادرة •

مادة ٤٥ - يمنح الطالب الذى تنتهى دراسته بنجاح بدل تخرج يعادل منحة شهر ، وذلك فى حالة عودته بصفة نهائية الى موطنه الاصلى •

الفصل الثانى

قواعد الحرمان

مادة ٤٦ - يحرم الطالب الوافد من المنحة فى أى من الحالات الآتية :

(أ) اذا فصل من الدراسة لاي سبب من الاسباب •

(ب) اذا رسب سنتين متتاليتين بالصف الاول أو الثانى من المرحلة •

(ج) اذا رسب أكثر من مرتين فى المرحلة الواحدة •

وتحتسب سنوات الرسوب الموجبة للحرمان من المنحة ، ابتداء من تاريخ قيد الطالب على المنحة •

مادة ٤٧ - يمنح طلاب السنوات النهائية الذين استنفذوا عدد

(م ٤١ - موسوعة مصر ج ١٠)

مرات الرسوب فرصة استثنائية للقيد على المنحة وذلك مرة واحدة طوال مدة الدراسة .

مادة ٤٨ - يوقف صرف المنحة للطلاب اذا تغيب عن الدراسة دون عذر مقبول وأدى ذلك الى فصله من الدراسة ويعاد صرف المنحة للطلاب اذا أعيد قيده بالمدرسة مع خصم الايام التي تغيبها بدون عذر .

مادة ٤٩ - اذا مرض الطالب وأدى مرضه الى انقطاعه عن الدراسة فيتبع بشأنه ما يأتي :

١ - تحول الشهادة المرضية المقدمة منه الى الجهة الطبية التابع لها معهده أو مدرسته لاعتمادها .

٢ - اذا وافقت الجهة الطبية المختصة على منحه اجازة مرضية فتصرف له المنحة عن فترة انقطاعه ولمدة أقصاها ستة أشهر .

ويجوز لوكيل الوزارة المشرف على الإدارة العامة للملاقات الثقافية مد المدة لفترة أقصاها ستة أشهر أخرى اذا تطلبت حالة الطالب الصحية ذلك .

٣ - اذا رتب على مرض الطالب رسوبه في الامتحان ، فلا تعتبر السنة التي انقطع عن الدراسة خلالها ورسوب بسببها ضمن مرات الرسوب التي تحتسب المنحة بمقتضاها .

٤ - لا يتمتع الطالب بهذا الحق الا مرة واحدة خلال مدة قيده على المنحة الدراسية .

مادة ٥٠ - يخضع من منحة الطالب ما يوازي المدة التي يقضيها خارج جمهورية مصر العربية ويستأنف صرف المنحة له من تاريخ عودته الى الجمهورية .

ويجوز لوكيل الوزارة المشرف على الادارة العامة للعلاقات الثقافية
الموافقة على صرف المنحة خلال مدة تنصيب الطالب خارج جمهورية مصر
العربية اذا قدم طلبا كتابيا بذلك قبل سفره ، موضحا به أسباب السفر
والمبررات ،

وزير التعلیم

والدولة للبحث العلمی

دكتور : مصطفى كمال حلمی

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٤

في شأن قواعد شراء حق التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر
بالنسبة للكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن تدريس وطبع الكتاب
المدرسي (٢) ،

وعلى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩
لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يكون شراء حق تأليف أو طبع أو نشر أو ترجمة
الكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم بموافقة وزير الدولة للتعليم .

(١) الواقع المصرية في ١٩٨٤/٦/٩ - العدد ١٣٥ .

(٢) الإشارة الى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ ضمن ديباجة قرار

رئيس الوزراء رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٤ منقذة حيث سبق إلغاء القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٦٤ بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات لا الجريدة الرسمية - المصد

١٦ في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

مادة ٢ - يتم تحديد مقابل حق التأليف أو الترجمة أو الطبع أو النشر وفق الضوابط التي يقررها وزير الدولة للتعليم .
ويكون الحد الأقصى لهذا المقابل على الوجه الآتى :

٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) للكتاب المؤلف عن طريق المسابقة أو التكليف .

١٠٠٠ (ألف جنيه) لكتاب القراءة ذى الموضوع الواحد فى اللغة العربية أو التربية الدينية .

ولا يدخل فى هذا المقابل قيمة مكافآت المراجعة أو الفحص .
١٠٠٠ (ألف جنيه) للكتاب المترجم أو المقتبس .

مادة ٣ - على نائب رئيس مجلس الوزراء للخدمات ووزير الدولة للتعليم والبحث العلمى تنفيذ هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٥ شعبان سنة ١٤٠٤ (٢٦ مايو سنة ١٩٨٤) .

القسم السادس

في موضوعات تطبيقية متفرقة

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩١ لسنة ١٩٨٦
بشأن نظام التأمين الاختياري على الطلبة ضد الحوادث

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ - والقرارات المنفذة له ، وعلى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التأمين الاختياري على الطلبة ، وبناء على ما عرضه رئيس قطاع شؤون المديرية والإدارة .

ومراعاة للمصالح العام ،

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على الطلاب الذين مسددوا الاشتراكات المقررة للتأمين من الفئات الآتية :

— طلاب المدارس الرسمية بمراحل التعليم الاساسي ، والثانوي العام والفني ، والمدارس الفنية نظام السنوات الخمس ، ودور المعلمين والمعلمات .

— طلاب المدارس الخاصة المجانية ، والخاصة بمصروفات — من مختلف المراحل والنوعيات .

مادة ٢ - يستحق التأمين في أي من الحالات الآتية :

— الوفاة .

— المعجز الكامل المستديم .

— المعجز الجزئي .

ويشترط في جميع الأحوال أن تكون الوفاة أو العجز نتيجة حادث وقع أثناء التواجد في المدرسة ، أو أثناء الرحلات والمعسكرات الدراسية التي تنظمها المدرسة تحت إشرافها أو بسبب ممارسة أوجه النشاط العلمي أو الرياضي ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للطلاب المؤمن عليه خلال ذهابه إلى المدرسة أو إلى مكان ممارسة النشاط أو عودته ، بشرط أن يكون الذهاب أو العودة دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .

ولا يستحق التأمين إذا وقع الحادث نتيجة انتحار أو إصابة متعمدة ، أو خلال العطلات الرسمية أو بعد انتهاء العام الدراسي ، إلا إذا وقع الحادث خلال العطلات الرسمية أو بعد انتهاء العام الدراسي أثناء أداء الطلاب لمران علمي أو عملي أو تدريب بتكليف رسمي أو كانوا في رحلات أو معسكرات دراسية تحت إشراف المختصين .

مادة ٢ - يمول تأمين العجز والوفاة من الاشتراكات الاختيارية التي يسدها الطلاب كل عام دراسي على النحو الآتي :

١٠٠ مليون (مائة مليون) لتلاميذ الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .

٢٠٠ مليون (مائتين مليون) لتلاميذ الحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي .

٣٠٠ مليون (ثلاثمائة مليون) لطلاب المرحلة الثانوية بأنواعها والمدارس الفنية نظام السنوات الخمس ودور المعلمين والمعلمات .

وتعتبر حصة هذه الاشتراكات مركبة ، تودع في حساب خاص بأحد المصارف بالقاهرة باسم « حساب التأمين على الطلبة ضد الحوادث » .

مادة ٤ - إذا نشأ عن الحادث عجز كامل مستديم أو وفاة يصرف التأمين بالفئات الآتية :

- ٣٠٠ جنيه لتلاميذ الحلقة الابتدائية من التعليم الاساسى
- ٦٠٠ جنيه لتلاميذ الطقة الاعدادية من التعليم الاساسى
- ٨٠٠ جنيه لطلاب المرحلة الثانوية بأنواعها والمدارس الفنية نظام السنوات الخمس ودور المعلمين والمعلمات

مادة • - اذا نشأ عن الحادث عجز جزئى مستديم استحق المصاب تأمينا يقدر على أساس نسبة هذا العجز فى حدود القيمة المنصوص عليها فى المادة السابقة •

وتحدد نسبة العجز بقرار من المجلس الطبى المختص عن طريق الصحة المدرسية التى تقع فى دائرتها المدرسة المقيد بها الطالب •

واذا كان المصاب أعسرا قدر التأمين المقرر للذراع الأيمن بعد أن تقرر المدرسة التابع لها أنه أعسر •

وفى جميع الأحوال يجوز دفع نفقات علاج علاوة على قيمة التأمين المستحق اذا كانت ظروف الحالة المعروضة تقتضى ذلك فى الحدود المنصوص عليها فى المادة (٨) من هذا القرار •

مادة ٦ - فى حالة وقوع حادث لطالب (أو طالبة) مشترك فى نظام التأمين تقوم ادارة المدرسة باعداد تقرير واف عن الحادث توضح به ساعة وتاريخ وقوعه وأسبابه ورقم وتاريخ محضر الشرطة أو النيابة وتاريخ سداد الاشتراك كما تقوم المدرسة بتجهيز المستندات المطلوبة وارسال الأوراق الى المديرية التعليمية المختصة التى تقوم بمراجعتها والتحقق من صحة ما جاء بها ثم ترسلها الى ادارة التأمين على الطلبة بالوزارة مصحوبة برأيها فى تكليف الحادث وقيمة التأمين المقترح صرفه •

وتقوم ادارة التأمين بحراسة الأوراق الواردة إليها من المديرية

التعليمية واستيفاء شروط الانعقاد من النظام ثم عرض الحالة مشفوعة برأيها على رئيس الإدارة المركزية المختص تمهيدا لاستصدار القرار اللازم من رئيس القطاع المختص .

مادة ٧ - يجوز أن تصرف من حصيلة التأمين نفقات علاج للطلبة المنتفعين بنظام التأمين في حالة الإصابة بأمراض تقصر الجهات الطبية عدم توافر علاجها بالمجان بوحداث الصحة المدرسية أو المستشفيات الحكومية .

كما يجوز صرف ثمن الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية لمن يحتاجها من الطلبة ، بحيث لا تزيد قيمتها على قيمة التأمين المقرر لكل مرحلة في حالة الوفاة .

مادة ٨ - تكون مساهمة حصيلة التأمين في العلاج أو تركيب الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية على النحو التالي :

١ - أن تعرض الحالة على الجهة الطبية المختصة بمعرفة إدارة المدرسة لتقوم بالكشف الطبي وتقدير نفقات العلاج أو التركيب والجهة المختصة بذلك .

٢ - أن يدل البحث الاجتماعي الذي تتولاه المديرية التعليمية المختصة على عدم قدرة ولي الأمر على تحمل مصاريف العلاج أو التركيب .

وترسل الاوراق والمستندات اللازمة بمعرفة المديرية التعليمية المختصة الى ادارة التأمين على الطلبة بالوزارة. التي تقترح بعد الدراسة قيمة مساهمة الحصيلة في العلاج أو في تكاليف الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية ، وذلك بحسب ظروف كل حالة وملابساتها ، وفي ضوء تقرير الجهة الطبية المختصة بحيث لا يتجاوز المبلغ المقترح قيمة التأمين المقرر للوفاء في كل مرحلة تعليمية .

ويراعى في حالات العلاج بالاشتراك مع وزارة الصحة ألا تتجاوز الاعانة ٢٥٠ جنيها في حالة العلاج داخل الجمهورية ، ٥٠٠ جنيها في حالة العلاج بالخارج •

وتعرض حالات العلاج أو تركيب الاجهزة التموينية على رئيس الادارة المركزية المختصة تمهيدا لاستصدار القرار اللازم من رئيس القطاع المختص •

أما في الحالات التي تستدعى التجاوز بالزيادة عن الفئات السابقة فيعرض الأمر على الوزير •

مادة ٩ - يجوز لادارة التأمين على الطلبة في حالة وجود فائض مالى في حصيللة التأمين أن تقترح صرف اعانات اجتماعية لاسر الطلبة الذين تقع لهم حوادث أو يتوفون ولا ينطبق عليهم نظام التأمين لتخلف شرط من شروط الاستفادة من أحكامه وذلك بعد تصرى الظروف الاجتماعية للأسرة بحيث لا تتجاوز قيمة الاعانة قيمة التأمين المقرر في كل مرحلة • وفى هذه الحالة يتطلب الأمر العرض على الوزير •

مادة ١٠ - يتولى رئيس الادارة المركزية المشرف على الادارة العامة للتأمين على الطلبة اقتراح أوجه استثمار حصيللة التأمين وتطوير خدماتها - وعرضها على رئيس القطاع المختص تمهيدا للعرض على الوزير •

مادة ١١ - على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار وبمعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ ويلغى كل ما يخالف ذلك من أحكامه «

وزير التربية والتعليم

(منصور حسين)

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التكميلية للوضع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مسـوـل

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣

بتحريم التسول

نحن مؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية ذكرا كان أو أنثى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد متسولا في الطريق العام أو في المحال أو الاماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شىء (١) .

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا كل شخص غير صحيح البنية وجد في الظروف المبينة في المادة السابقة متسولا في مدينة أو قرية نظم لها ملاجىء وكان التحاقه بها ممكنا (٢) .

(١) يراجع نقض جنائى ق ٥٧٢ س ٤ في ١٢/٣/١٩٣٤ اذ جاء به انه « يظهر من صراحة هذا النص ان القانون يعاقب على التسول في الطرق والمحال العمومية سواءا كان هذا التسول ظاهرا أو مستترا . فلا يحول دون اعتبار الشخص متسولا ما قد يتذرع به من الاعمال لكسب عطف الجمهور . ومتى ثبت ان غرض المتهم الاول هو التسول والاستجداء وان الاعمال الاخرى التى ياتىها انها هى ستر لاختفاء التسول وجب توقيع العقاب » .

يراجع ايضا نقض جنائى ق ٢٠٦٦ س ٤ في ٢٨/١/١٩٤٠ اذ جاء به ان « المناذرة بوفاء النيل وتقبل المناذى ما يقدمه له الاهلى بسبب هذه المناذرة لا يعتبر تسولا » .

يراجع ايضا نقض جنائى ق ٢٨٧ س ١٠ في ٢٩/١/١٩٤٠ الذى قرر ان الشارع لم يقصد من قوله « كل شخص صحيح البنية » في المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتسول الا من يكون عنده ما يقتات منه ولو كان غير صحيح البنية . فكل يتسول عنده قوته يحق عليه العقاب بمقتضى هذه المادة متى توافرت الشروط الاخرى التى نصت عليها » .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٧ بنظم العمل في دور رعاية المتسولين وبإلغاء قرار وزير الداخلية بلائحة التنظيم الداخلى للملاجىء المعوزين من غير أصحاب البنية .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل متسول في الظروف المبينة في المادة الأولى يتصنع الإصابة بجروح أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور .

مادة ٤ - يعاقب بالعقوبة المبينة في المادة السابقة كل شخص يدخل بدون إذن في منزل أو محل ملحق به بغرض التسول .

مادة ٥ - يعاقب بنفس العقوبة كل متسول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على مائتي قرش ولا يستطيع اثبات مصدرها .

مادة ٦ - يعاقب بنفس العقوبة :

١ - كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة على التسول .

٢ - كل من استخدم صغيرا في هذه السن أو سلمه لآخر بغرض التسول .

وإذا كان المتهم وليا أو وصيا على الصغير أو مكلفا بملاحظته تكون العقوبة الحبس من ثلاثة إلى ستة شهور .

مادة ٧ - في حالة العود تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ - في جميع الأحوال التي يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يأمر القاضي بإدخاله في الملجأ بعد تنفيذ العقوبة .

مادة ٩ - يجوز للبوليس وللنيابة الأمر بالقبض على المتهم كما يجوز للنيابة أن تصدر أمرا بحصمه احتياطيا ولا يكون هذا الأمر نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في أثناء

هذه المدة على اذن بالكتابة من القاضى الجزئى يامتدادها طبقا لنص
المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وكل حكم يصدر طبقا لنصوص هذا القانون يكون واجب التنفيذ
ولو مع حصول الاستئناف .

مادة ١٠ - يعين وزير الداخلية بقرار منه المدن والقرى المشار
اليها فى المادة الثانية ويقرر شروط الالتحاق بهذه الملاجىء والخروج
منها (١) .

مادة ١١ - تلغى الفقرة (رابعا) من المادة ٣٣٨ من قانون
المقبوبات الأولى والفقرتان (رابعا وخامسا) من المادة الأولى من
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبوهين .

مادة ١٢ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون
كل فيما يخصه .

(١) صدرت عدة قرارات وزارية بمرين احكام القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٢٢ بتحريم التسول على بعض المدن . وفيما يلى نشر الى بعض هذه
القرارات :

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢١١ لسنة ١٩٦١ بمرين احكام
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٢ على مدينة الجيزة والمناطق السياحية بمحاطة
الجيزة (الوقائع المصرية فى ١١/١٢/١٩٦١ - العدد ٩٨) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ بمرين احكام
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٢ على محافظات المنيا واسيوط وسوهاج (الوقائع
المصرية فى ٢٦/٧/١٩٦٥ - العدد ٥٧) .

- قرار نائب الرئيس ووزير الاوقاف والشؤون الاجتماعية رقم ٩٩ لسنة
١٩٦٧ بمرين احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٢ على محافظتى قنا واسوان
(الوقائع المصرية فى ١٩/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٦) .

قرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩

بشان اسناد ادارة مؤسسة الرعاية الاجتماعية للمتسولين
بحلوان الى اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء بالقاهرة (١)

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية
للقانون المشار اليه ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٧ فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥ بشأن
تشكيل لجنة لادارة مؤسسة الرعاية الاجتماعية للرجال بحلوان ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٧ فى ٥ يولية سنة ١٩٦٥ بمسد مدة
اللجنة المذكورة حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣ فى ٢٥ يولية سنة ١٩٦٦ بعد مسدة
اللجنة المذكورة حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ؛

وعلى مفكرتى الادارة العامة للجمعيات والاتحادات المؤرختين ٢٩
مارس سنة ١٩٦٩ ، ٥ مايو سنة ١٩٦٩ بشأن اسناد مؤسسة الرعاية
الاجتماعية للمتسولين بحلوان الى اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء ؛
وبناء على ما عرضه السيد وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ - تسند ادارة مؤسسة الرعاية الاجتماعية بحلوان

(مؤسسة المتبرعين بطوان) الى اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء بالقاهرة بالشروط الآتية (١) .

١ - أن يكون للمؤسسة لجنة ادارة خاصة منبثقة من مجلس ادارة اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء ويضم الى عضوية هذه اللجنة عضو أو أكثر يمثل الوزارة .

٢ - يفرد للمؤسسة حساب خاص بالبنك باسم اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء مؤسسة طوان ، ويكون التوقيع على الشيكات الخاصة بهذا الحساب لنفس أصحاب التوقيعات على الشيكات الخاصة بمعونة الشتاء .

٣ - تكون اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء مسئولة عن حسابات المؤسسة على أن تخصص لها دفاتر مستقلة وفي نهاية العام يتم تصوير حساب ختامى ومركز مالى خاص بالمؤسسة يلحق بحساب اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء يقوم باعدادها السيد مراقب حسابات اللجنة .

٤ - يقوم مجلس ادارة اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء بوضع النظام المالى والادارى للمؤسسة مع الاسترشاد بمشروع اللائحة الداخلية الموضوعة بمعرفة الوزارة .

مادة ٢ - يفوض السيد وكيل الوزارة للشئون الاجتماعية بالقاهرة فى إبرام العقد مع الجمعية نيابة عنا .

مادة ٣ - على لجنة ادارة المؤسسة البدء فى اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اتمام تسليم المؤسسة الى اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء

(١) صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٧٢ باستقرار اسناد ادارة مؤسسة الرعاية الاجتماعية للمتبرعين بطوان الى اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء بالقاهرة طبقا للشروط والاضاع الواردة بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية فى ٢٥/١١/١٩٧٢ - المصحح ٢٦٩ ٤ .

بالقاهرة من تاريخ صدور هذا القرار مع موافقتنا على استمرار العمل
بالقرار الوزاري رقم ٩٣ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦٦ الى أن تتم اجراءات
التسليم للجنة المذكورة .

مادة ٤ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ
صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية //

تحريرا في ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٨٩ (٢١ مايو سنة ١٩٦٩) .

قرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٠

بمنظّم العمل في دور رعاية المتسولين وبإلغاء قرار وزير الداخلية بلائحة النظام الداخلي للملاجيء المعوزين من غير أصحاء البنية الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ والمعدل بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٨ وإلغاء القرارات رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ — بلائحة المؤسسة الاجتماعية للرجال — ورقم ٣ لسنة ١٩٥٨ — باعتماد النظام الداخلي لمؤسسة البنين والبنات — ورقم ٤ لسنة ١٩٥٨ — بلائحة المؤسسة الاجتماعية للنساء بالقبية — (١)

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول ؛

وعلى قرار وزير اداخلية الصادر بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ بلائحة النظام الداخلي للملاجيء المعوزين من غير أصحاء البنية ، المعدل بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١١٠ الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٦ ؛

وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ بلائحة المؤسسة الاجتماعية للرجال ؛

وعلى القرار رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ باعتماد النظام الداخلي لمؤسسات البنين والبنات ؛

(١) الواقع المصرية في ٩ يونيه سنة ١٩٧٠ — العدد ١٢٩ .

وعلى القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ بلائحة المؤسسة الاجتماعية للنساء
بالقبة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قسور :

مادة ١ - يعمل في دور رعاية المتسولين غير أصحاب البنية بالنظام
المرافق .

مادة ٢ - يلغى قرار وزير الداخلية بلائحة النظام الداخلي
للملاجئ المعوزين من غير أصحاب البنية المشار اليه ، كما يلغى القرار
الوزارى رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقراران الوزاريان رقم ٣ ورقم ٤
لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما ، وكذلك كل نص يخالف أحكام النظام
المرافق .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره ،

تحريرا في ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٩٠ (١٩ مايو سنة ١٩٧٠) .

نظام العمل في دور رعاية المتسولين غير أصحاب البنية

مادة ١ - تقسم دور رعاية المتسولين غير أصحاب البنية الى :

(أ) دور رعاية خاصة بالذكر .

(ب) دور رعاية خاصة بالاناث .

وتخصص هذه الدور لاستقبال المتسولين من غير أصحاب البنية
المتهمين في جريمة التسول الحاليين اليها من النيابة العامة وكذلك
ايداع المحكوم عليهم في جريمة التسول ، والتحفظ عليهم حتى تتوفر
الظروف البيئية المناسبة لخروجهم الى المجتمع الخارجى .

كما تضم ذوى الماهات من الجنسين الذين يلجأون الى الدار
للاقامة المؤقتة .

مادة ٢ - تشمل دار الرعاية ما يأتى :

(أ) قسم الاستقبال : ويضم المتهمين فى جريمة التسول تمهيدا
لاعداد دراسات وتقديم تقارير عن حالاتهم الى النيابة
قبل محاكمتهم وحتى يتم التصرف فى القضايا المرفوعة
ضدهم .

(ب) قسم الايداع : ويضم المحكوم عليهم فى جريمة التسول بعد
تنفيذ مدة العقوبة المحكوم بها وذلك بقصد رعايتهم رعاية
شاملة وتأهيلهم واعدادهم للحياة ثم اعادتهم لبيئاتهم
مواطنين صالحين ومتابعتهم بعد خروجهم لضمان استمرار
صلاحيتهم .

(ج) قسم الضيافة : ويضم ذوى الماهات الذين يلجأون الى
« دور الايواء » وتوافق لجنة دار الايواء على قبولهم
مؤقتا بعد أن يثبت من البحث الاجتماعى حاجتهم الماسة
لرعاية منعا من تعرضهم للتسول .

وللجنة أن تقرر الزام صاحب الماهة بتكاليف اقامته الفعلية كلها
أو بعضها ولها حق اعفائه من هذه التكاليف متى رأت من ظروف الحال
ما يبرر ذلك .

(د) - (مستبدلة بقرار وزير النستون والتأمينات الاجتماعية
رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) مكتب المراقبة الاجتماعية والرعاية
اللاحقة : ويختص بالآتى :

١ - دراسة الحالات المحولة لقسم الاستقبال لاعداد التقارير
المطلوبة للمحكمة .

- ٢ - دراسة الحالات المحولة للدار اجتماعيا وطبيا ونفسيا ومهنيا
ويقصد توجيه الحالة ورسم خطة العلاج والاشراف على تنفيذها .
- ٣ - تتبع الحالة في المجتمع الخارجى والبيئة الطبيعية بعد تخرجها
من الدار .

مادة ٢ - يشمل قسم الابداع :

- (أ) الرعاية الدائمة : ويضم حالات المعجز الكلى عن
العمل والكسب ويستمر فيه الايسواء حتى يتم الاسراج
طبعا للأوضاع الواردة في هذا النظام بالنسبة للأفراج .
- (ب) التأهيل المهنى : ويضم حالات المعجز الجزئى القادرة على
التدريب والتأهيل وممارسة العمل - ويزود هذا القسم
بالورش المناسبة .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية
٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) يقسم النزلاء الى أسر على أن تتألف كل أسرة من
مجموعة من الأفراد المتجانسة في السن والميول والقدرات وتسمى كل من
هذه الأسر بأسماء شخصيات أو مناسبات وطنية أو قومية .

ويعمل مع كل أسرة من هذه الأسر أخصائى اجتماعى يقوم بدور
الرائد لها ومعاونته مشرف اجتماعى مقيم وملاحظون يستعان بهم في
المسائل الإدارية والخزنية بعد تدريبهم ، وتعد كل دار نويات لمبيت
الأخصائيين الاجتماعيين مع النزلاء بعد اعداد مكان مناسب لمبيتهم .

ويجوز الاستعانة بطلبة الكليات والمعاهد العليا للخدمة الاجتماعية
وظلبة أقسام الاجتماع بكليات الآداب وذلك بالنسبة للإشراف الليلى بعد
اعدادهم للعمل الاجتماعى ، وتقوم ادارة الدفاع الاجتماعى بالمديرية
المختصة بالاتصال بالمعاهد والكليات الواقعة بدائرة المحافظة بطلب
ترشيح الطلبة المراد الاستعانة بهم ، ويمنح الطلاب نظير قيامه بالإشراف

للإلى حق الإقامة والتغذية بالدار ويلتزم بتنفيذ نظم وتعليمات الدار .
يكون مسئولاً أمامها عن أى تصرف ينطوى على إخلال بهذه النظم
والتعليمات ولمدير الدار حق إنهاء الاستعانة به فى أى وقت تثبت فيه
عدم صلاحيته مع إخطار المعهد أو الكلية التابع لها بذلك ويصرف له مبلغ
١٥٠ مليماً (مائة وخمسون مليماً) مقابل انتقالاته عن كل ليلة .

مادة ٥ - تتولى كل دار توفير الرعاية الطبية للنزلاء بإجراء الكشف
طبى عليهم عند الالتحاق وبصفة دورية وصرف الأدوية اللازمة للعلاج -
تحال حالات الحميات والحالات التى يتعذر علاجها محلياً إلى المستشفيات
لعامة .

ويجوز الاستعانة بأطباء كل أو بعض الوقت . وتتحمل الدور
مصاريف عمل النظارات الطبية والأطراف والأجهزة التعويضية للنزلاء
ذا تعذر تدبيرها بالمجان عن طريق الهيئات الأخرى المعنية .

مادة ٦ - تجرى للنزلاء الاختبارات النفسية والمهنية وتوضع طريقة
علاجهم ومباشرته وذلك بالاستعانة بأخصائيين فى العلاج النفسى لهذا
لغرض كل أو بعض الوقت .

مادة ٧ - تضع كل دار برامج لمحو الأمية ... ويمكن الاستفادة
بإمكانات البيئة فى هذا الصدد .

مادة ٨ - يلحق النزلاء الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليمية
والنفسية والمهنية والتربوية وتمتد خطة العمل بكل دار لتكامل الرعاية بها
وذلك بأن يستقبل النزير عند التحاقه بها فى مركز خاص تصوم فيه
لجنة ، تتكون من الأخصائى الاجتماعى والنفسى والتربوى والمهنى
والرياضى والطبيب بدراسة حالته ورسم برنامج الرعاية داخل الدار ،
ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج .. وتوضع صورة من هذا البرنامج بملف
النزير لدى الأخصائى الاجتماعى لتابعة تنفيذه وتقديم تقارير دورية
عن مدى نجاحه أو ما يرى من تعديل فيه .

وبالنسبة للحالات المحكوم فيها بالإيداع ، يتمين إجراء عملية الحجز الصحي للنزيل ضمانا لعدم انتشار الأمراض بين النزلاء .. ويتم خلال مدة الحجز إجراء الفحوص الطبية والنفسية والاجتماعية على النزيل .

مادة ٩ - تزود كل دار بالمورش والمشاغل اللازمة لتدريب النزلاء مهنيا وتضم أقساما تدريبية تسير وفق منهاج موضوع يدرس في زمن معين ، وأقساما انتاجية للتدريب على الانتاج ويلتحق بها النزيل بعد اتمام تدريبه بالمورش التدريبية تمهيدا لخروجه للمجتمع الخارجى . ويجوز تدريب النزلاء خارج الدار .

مادة ١٠ - يوجه الاهتمام الى تنمية الهوايات بين النزلاء فى نواحي التمثيل والموسيقى والرسم والزراعة وتربية الدواجن والاطلاع وغير ذلك . ويتم هذا بالاستعانة بالاختصاصيين فى هذه النواحي . كما يعمل على تنمية القيادات بين النزلاء عن طريق تشكيلات الحكم الذاتى واعطاء النزلاء مسئوليات يزاولونها بالدور .

كما يهتم بالرياضة وتكوين الفرق الرياضية بها ويشترك النزلاء فى الرحلات والمسكرات .

مادة ١١ - تهتم الدار بالتربية الدينية والتوعية القومية والوطنية .

مادة ١٢ - يكون لكل دار برنامج يومية يبدأ من الاستيقاظ صباحا وينتهى بالنوم مساء . ويوزع اليوم بين الانشطة المختلفة الرياضية والثقافية والمهنية والترفيهية وتتخلله فترات تناول الوجبات والراحة كما يوضع لكل أسرة برنامج لنواحي نشاطها .

مادة ١٣ - تنشأ بالدور مكتبة تزود بالكتب العلمية والثقافية والدينية والتطعيمية والقومية وبعض الصحف والمجلات كما تزود الدار بأجهزة التليفزيون والراديو . وعلى الاختصاصيين والمشرفين الاجتماعيين ان يختاروا للنزلاء من برامج الاذاعة والتليفزيون ما يناسب ظروفهم .

مادة ١٤ - تتظم كل دار نويات للمعلمين بها تكفى لانتظام الخدمة ليلا ونهارا .

مادة ١٥ - يعد لكل نزيل بالدار ملف خاص به يضم أمر التنفيذ والبحث الاولي والبحث الاجتماعي البيئي والتقارير الطبية والنفسية وبرنامج التدريب والتقارير عن حالته كما يضم كافة البيانات التي تتعلق بمراحل تطور النزيل وبيئته منذ التماسقه بالدار حتى الافراج عنه وكذلك المستندات الرئيسية اللازمة للحصول للنزيل على عمل خارجي . وتعاون الدار النزيل في الحصول على هذه المستندات .

مادة ١٦ - تعد الدار لكل نزيل بطاقة اجتماعية طبقا للنموذج الذي تعتمد عليه الادارة العامة للدفاع الاجتماعي ، وترود البطاقة بصورة شهرية .

مادة ١٧ - تعد كل دار السجلات التي تبين عدد النزلاء بها والبيانات الرئيسية عن كل نزيل وأسرته وظروفه المختلفة . كما يعد لكل قسم ولكل ناحية من نواحي النشاط به كالورش والعيادة والسجلات اللازمة لاثبات حضور النزلاء وغيابهم ونشاطهم ويخطر أخصائى الاسرة ومدير الدار عند انقطاع أى نزيل . ويعد بالدار دفتر أحوال يقيد فيه كل من يغادرها أو يدخلها مع تحديد الساعة والمعرض وتقوم الادارة العامة للدفاع الاجتماعي باعداد نماذج موحدة لهذه السجلات .

مادة ١٨ - تضع الادارة العامة للدفاع الاجتماعي مقررات مناسبة للتنفيذ بدور رعاية المتسولين يقرها معهد التغذية . وتشكل في كل دار بقرار من المدير لجنة للاغذية تكون مهمتها تقرير صلاحية الاغذية واستلامها ووزنها ، ويحرر بذلك محضر على النموذج المعتمد من الادارة العامة للدفاع الاجتماعي ، كما تشرف على حسن تجهيز الطعام وتوزيعه على النزلاء طبقا للمحد الفعلى الثابت من سجلات الحصر اليومية لهم .

ويجوز لخير الدار أن يأمر بتجهيز غذاء خاص للمرضى من النزلاء
بإذن طبيب الدار .

مادة ١٩ - يجوز بقرار من رئيس المصلحة المشرفة على « دور
الرعاية » منح النزلاء وجبات إضافية لظروف صحية أو بسبب ممارسة
نشاط معين .

مادة ٢٠ - تصرف وجبات غذائية مجانية في حدود الاعتمادات
الدرجة لهذا الغرض بالميزانية للنفقات الآتية من العاملين بالدار .

(١) الاختصاصيون الاجتماعيون والمشرفون الاجتماعيون
والملاحظون والعاملون مع الاسر .

(ب) خدم وملاحظو المطاعم والمطابخ .
(ج) العمال والمرضى المنوط بهم الخدمة الليلية .
(د) المتدربون للمسكرات التي تنظم للنزلاء .

ويكون منح هذه الوجبات بالنسبة للعاملين في البندين (١ و ب)
إذا حل ميعاد الوجبة أثناء نوبة كل منهم في العمل . أما بالنسبة
للعاملين في البند (ج) فتمنح وجبة عشاء فقط ، وبالنسبة للعاملين في
البند (د) تمنح لهم الوجبات طيلة قيام المسكرات .

مادة ٢١ - يجوز صرف وجبات بثمن التكلفة لباقي العاملين بالدار
إذا حل ميعاد الوجبة أثناء عملهم ويعد بيان بأسمائهم والأعمال
المنوطة بهم ويلحق بكشف النزلاء .

مادة ٢٢ - تكون الوجبات المنصرفة للعاملين المشار إليهم في
المادتين السابقتين من ذات الاصناف والمقررات الخاصة بالنزلاء .

مادة ٢٣ - تقوم الدور بتشغيل النزلاء بالورش الخارجية
والمصانع بعد اعدادهم لذلك بالتعليم والتدريب مهنيًا ، ويكون التشغيل

تحت اشراف الاخصائيين الاجتماعيين ويكون مبيت النزلاء بالدار اثناء فترة تشغيلهم كاجراء مؤقت لحين اعادتهم الى بيئاتهم الطبيعية .

وتعد الدور سجلات تبين مدى انتظامهم وتقدمهم في عطيم ، ويقدم المشرفون عليهم تقارير دورية تحفظ بملفاتهم ، فاذا ثبت من التقارير ومن جهة العمل انتظام المنزلي وتقدمه في عمله جاز للجنة الدار السماح له بالمبيت مع أسرته الاصلية ، أما اذا ثبت غير ذلك أعيد الى الدار .

مادة ٢٤ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) تقوم الدار بتدبير وسيلة الانتقال للنزلاء الملحقين بالورث الخارجية أو تتحمل بمصاريف الانتقال اذا لزم الامر ، ويصرف للنزلي مبلغ ٥٠ مليما (خمسون مليما) مقابل وجبة الغذاء خلال فترة تشغيله بالخارج بالاضافة الى صرف وجبة الافطار له بالدار مع الاحتفاظ له بوجبة الغذاء ليتناولها في العشاء .

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) ينشأ داخل الدار صندوق للرعاية الاجتماعية تتكون موارده من :

- ١ - حصيد ما قد يؤديه النزلاء من اشتراكات اشتراكهم في الحكم الذاتي بالاسرة المخصوص عليها في المادة (٤) .
- ٢ - حصيد ٢٠ ٪ المشار اليها في المادة التالية .
- ٣ - التبرعات والهبات .

٤ - أي موارد أخرى تقرها لجنة الدار ويوافق عليها مدير مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة ، وتشكل لجنة برئاسة مدير الدار لتحديد أوجه الصرف والاشراف عليها على أن يراعى أن يتضمن الصرف من حصيد الصندوق - نواحي النشاط الخاص بالنزلاء وبمعا يموود

عليهم من فائدة وكذلك في النواحي التي تقتصر ميزانية الدار أو تعجز عن تدبيرها بشرط موافقة مجلس الاسرة كل فيما يخصه من النسب المخصصة له على أن يعتمد من مدير الدار •

مادة ٣٦ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) يجوز أن يدفع النزول المقيم بالدار ٢٠ ٪ من قيمة ما يتقاضاه من أجر نظير تشغيله في الخارج مقابل الرعاية التي تقدم له بالدار يودع في صندوق الرعاية الاجتماعية المشار اليه في المادة السابقة •

مادة ٣٧ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) يصرف لكل نزول بالدار مصروف يومي قدره ٤٠ مليما (أربعون مليما) وفي حالة انتظام النزول بالدار واحرازه تقدما بورش التدريب أو الانتاج يجوز بناء على تقرير لجنة من الاخصائي الاجتماعي ورئيس الورشة الملحق بها النزول وبعد اعتماد مدير الدار زيادة المصروف اليومي الى ٦٠ مليما (ستون مليما) ثم يزداد تدريجيا الى ٢٠٠ مليم (مائتي مليم) كحد أقصى بواقع ٢٠ مليما الى ٥٠ مليما في كل مرة متى اتضح للجنة تقدمه في التدريب أو التعليم •

وفي حالة التحاق النزول ببرامج محو الامية أو الاعمال الزراعية أو السباكة أو الطهي أو الحلاقة أو الكي وغيرها من الجماعات أو الهوايات وطالما كان النزول مباشرا لهذه الاعمال بالدار بقصد التدريب والتعليم وليس مجرد شغل أوقات الفراغ يجوز في هذه الحالة بناء على تقرير لجنة من الاخصائي الاجتماعي واخصائي التربية الفنية والهوايات ورئيس الورشة الملحق بها النزول وبعد اعتماد مدير الدار زيادة المصروف اليومي الى ٦٠ مليما (ستون مليما) ثم يزداد تدريجيا الى ١٠٠ مليم (مائة مليم) كحد أقصى بواقع ٢٠ مليما في كل مرة وذلك حسب ما يحرزه من تقدم •

ويجوز أن يحول المصروف اليومي كله أو بعضه الى احتياجات حسب ظروف كل حالة على أن يتم ذلك بمعرفة الاخصائى الاجتماعى وبعد موافقة لجنة الدار .

ويشترط لاستحقاق النزيل المصروف اليومي انتظامه بالدار واشتراكه فى الانشطة المختلفة (المهنية والتعليمية والفنية ... الخ) ويستحق المصروف للنزلاء فى أيام الجمع والعطلات الرسمية والايام التى تقرر فيها ادارة المؤسسة تعطيل العمل فى الورش أو المدرسة أو غيرها من الانشطة بسبب خارج عن ارادة النزلاء كما يستحق المصروف اليومي أيضا النزيل المريفذ الذى تلحقه الدار بالمستشفى وكذلك النزلاء فى فترة التدريب السابقة على التعيين بالمصانع والورش الخارجية لحين تسلمهم أول مرتب .

وتحرر كشوف شهرية من واقع السراكى اليومية بالدار والورش والمدرسة وغيرها من الانشطة من صورتين ترفق واحدة باذن الصرف للمراجعة والصرف بموجبها وتعاد ثمانية للحسابات لتحتفظ بها بعد اتمام الصرف المرجوع اليها عند اللزوم . ويتم الصرف بمعرفة لجنة تشكل بقرار من مدير الدار ويكون أحد أعضائها اخصائى اجتماعى ويستحق النزيل المصروف من أول الشهر التالى لالتحاقه بالدار .

مادة ٢٨ - تعد للنزلاء سراكى يومية يوقع عليها كل من الاخصائى ورئيس الورشة أو المدرب وتحرر كشوف شهرية من واقع السراكى ويكون الصرف بحضور لجنة يصدر بتشكيلها قرار من مدير الدار ويكون من بين أعضائها الاخصائى الاجتماعى المختص .

مادة ٢٩ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) يصرف مبلغ ٢٠٠ مليم (مائتى مليم) كمصروف شخصي اضافى لكل نزيل بالدار فى اعياد الفطر والاضحى للمسلمين والقيامة والميلاد للمسيحيين .

مادة ٣٠ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) تعمل الدار على تشجيع الادخار بين نزلائها ويجوز بقرار تحدد لجنة من مدير الدار والاختصاصي الاجتماعي المختص تحديد النسبة التي تدخر لكل نزيل من مصروفه أو أجره على أن يكون ما بين ٤٠٪ ، ٥٠٪ ، وذلك طبقا لما تراه اللجنة عن كل حالة في ضوء البحث الاجتماعي ، وتودع هذه المبالغ بحساب موحد بمعرفة الدار لدى أحد البنوك أو بصندوق التوفير لحين الافراج عنه .

ويعد سجل بأسماء النزلاء وبيان مدخرات كل منهم شهريا ويجوز أن يصرف للنزيل أو لاسرته جزء من هذه المدخرات بعد موافقة مدير الدار وفي ضوء البحث الاجتماعي كما يجوز لمدير المؤسسة بناء على اقتراح الاختصاصي الاجتماعي أن يخصم من مدخرات النزيل قيمة ما تمسك النزيل اتلافه أو فقده أو الاستيلاء عليه من ممتلكات الدار .

وتودع بالكامل الامانات النقدية للنزلاء عند ايداعهم بالدار في دفتر التوفير الخاص لكل نزيل .

مادة ٣١ - مع عدم الاخلال بحكم البند « ج » من المادة الثانية تكون الرعاية بدور المتسولين مجانية وإذا تبين أن للنزيل معاشا أو مرتبا أو يتقاضى من جهة ما مساعدة بصفة منتظمة ، أو له مال جاز للجنة الدار أن تلزمه بسداد كل أو بعض نفقات اقامته .

مادة ٣٢ - توضع لكل دار مقررات الملابس اللازمة صيفا وشتاء وكذلك مقررات الاحذية والاعطية والمفروشات وتحدد لجنة الدار المد المقررة لاستعمال هذه المقررات .

مادة ٣٣ - تضع لجنة الدار نظام زيارات النزلاء ونظام الاجازات التي تمنحها لهم .

ويكون ذلك بناء على ما يقترحه مديرها ويراعى ألا تزيد الاجازات التي تمنح للنزيل عن شهر واحد في السنة .

ويجوز لمدير الدار التصريح للنزلاء باجازات للسفر الى محل اقامة أسرهم في العطلات والأعياد الرسمية .

مادة ٢٤ - اذا تخلف النزيل عن العودة الى الدار وجب على اخصائي الاسرة البحث عنه والاتصال بأسرته والجهات التي يتردد عليها واعادته للدار . واذا زادت مدة تخلفه عن ستة أيام أخطرت أقسام الشرطة الواقع في دائرتها الدار واعتبر هاربا وتفيد في السجلات المعدة لذلك واذا عاد تخطر الشرطة ويؤثر بذلك في السجل .

وفي حالة هروب النزيل تخطر الشرطة فورا مع عدم الاخلال بما يلتزم به الاخصائي من اتخاذ اجراءات البحث عنه طبقا للفقرة السابقة .

مادة ٢٥ - يتم الافراج عن النزيل الذي يثبت استقراره وحسن سلوكه وصلاحيته أسرته ويثبتته الخارجية لاستقباله وذلك :

(أ) اذا سمحت حالته الصحية بأن يشتغل في عمل مشروع يتكسب منه .

(ب) اذا تصد أحد الافراد بالاتفاق عليه وثبت من البحث الاجتماعي صلاحيته لذلك .

ولا يجوز أن تقل مدة بقاء النزيل عن أربعة اشهر وفي حالة العود لا يجوز أن تقل هذه المدة عن سنة . ويجوز لمدير الشؤون الاجتماعية بالمحافظة بناء على تقرير من لجنة الدار الافراج عن النزيل قبل انقضاء هذه المدة اذا رأى من المصلحة ذلك .

مادة ٢٦ - (مستبعدة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية

٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) اذا توفي النزيل تتحمل الدار بمصاريف الجنازة والدفن .

مادة ٢٧ - تقوم الدار على تطبيق نظام الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم للتأكد من استقرارهم في المجتمع الخارجي ، وذلك وفقا للقواعد والتعليمات التي تصدر من مدير علم الادارة انعملة للدفاع الاجتماعي .

مادة ٢٨ - على الدار الاشراف على صيانة المباني والآلات والمكينات والآلات ، كما تتولى نظافتها ويشترك النزلاء في هذه الاعمال .

مادة ٣٩ - تقدم كل دار الى الادارة العامة للدفاع الاجتماعي تقريراً شهرياً على النموذج الذي تعتمد الادارة العامة المذكورة يبين فيه على الاخص :

(أ) عدد النزلاء والمحالين اليها والمفرج عنهم .

(ب) نشاط كل قسم من أقسامها وعهد المحققين بورش التدريب أو الانتاج أو للورش الخارجية ومدى انتظامهم .

(ج) الحوادث والاعمال الهامة بالدار .

مادة ٤٠ - يخصص لكل دار مبلغ كسلفة مستكمية ، لمواجهة المصروفات الطرئية وعلى الاخص سداد ثمن الاصناف الغذائية اليومية التي تشتري في الحال بسبب تأخير المتعهدين في توريدها أو لرفض قبولها لخالفاتها للشروط .

وتكون السلفة عهدة أحد العاملين بالدار ويشرف على اجراءات الصرف عنها واعتماده مدير الدار .

مادة ٤١ - يمسك لكل ورشة الحفائر المخزنية الآتية . كما تحد بقرينة لكل عملية .

وبالنسبة للمقاييس الانتاجية يجب أن يوضح فيها بالتفصيل
الخدمات الزمعة استعمالها والنسبة المقررة للاستهلاك منها خلال
التشغيل وكذلك أجور اعمال والنسبة المقررة للاشراف والادارة ويعتمد
مدير الدار المقاييس وأوامر التشغيل في حدود اختصاصه طبقا للائحة
المخازن .

مادة ٤٢ - تستوفى دور الرعاية حاجياتها من انتاجها أو من انتاج
الدور الأخرى وما زاد عن ذلك يباع للأفراد أو الهيئات ، كما يجوز
للورث قبول الاعمال للأفراد عدا العاملين بالدار ويجوز الدخول في
منقصات عملة .

مادة ٤٣ - تقوم كل دار على تدبير احتياجاتها من مختلف الاصناف
والخدمات بحيث يستمر وجود ما تحتاجه منها بمخازن الورش ويتم
الصرف منها طبقا لما تقضى به لائحة المخازن .

مادة ٤٤ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية
٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) تشكل بكل دار لجنة على النحو التالى :

١ - اثنان من المهتمين بالخدمة الاجتماعية يصدر باختيارهما قرار
من مدير الشؤون الاجتماعية المختص .



٢ - مندوب عن قسم الآداب بوزارة الداخلية .

٣ - مندوب عن وزارة العدل (نيابة أو محكمة)

٤ - رئيس قسم الدفاع الاجتماعى بمديرية الشؤون الاجتماعية
المختصة .

٥ - مدير الدار ويكون مقرراً للجنة .

وتتخذ اللجنة اجتماعاتها دوريا كل شهر على الأقل أو بناء على
طلب مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة للنظر فيما لديها من أعمال

وترسل صورة من محاضرها الى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة ولا يعتبر ما تضمنه المحضر نافذا الا بعد اعتماده من مدير الشؤون الاجتماعية .

واذا تخلف عضو عن حضور أكثر من نصف عدد جلسات اللجنة في العام دون عذر تقبله اعتبر مستقيلا وعين خلفا له .

وعلى اللجنة أن تمسك سجلا لمحاضر اجتماعاتها وقراراتها .

مادة ٤٥ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧) تمارس لجنة الدار الاختصاصات الآتية :

١ - الاشتراك في وضع سياسة العمل الداخلي بالدار والاعتراف على تنفيذها والاسهام في حل المشاكل التي تواجه الدار .

٢ - الاشراف على قيام الدار بتنفيذ احكام القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٥ - المشار اليه وعلى تنفيذ وتوجيهات تعليمات الادارة العامة للدفاع الاجتماعي وادارة أو قسم الدفاع الاجتماعي بمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة .

٣ - العمل على ربط الدار بالبيئة والاستفادة بامكانيات البيئة في حل مشاكل النزلاء والاشراف على تنظيم الحفلات والمباريات وسائر الانشطة التي تشترك فيها المؤسسة والبيئة الموجودة بها .

٤ - البت في طلبات الالتحاق بدار الضيافة بالقبول أو الرفض بناء على البحث الاجتماعي الذي يعد على الاستمارة الخاصة بذلك - وبترتيب التخرج أو الافراج بناء على ما يعرضه مدير الدار ولا يصير القرار ساري المفعول الا بعد اعتماده من مدير مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة .

٥ - اعداد مشروع ميزانية الدار وعرضه على مديرية الشؤون الاجتماعية .

٦ - تشكيل لجان المشتريات والمبيعات ولجان الجرد السنوى .

٧ - مراجعة ايرادات ومصروفات صندوق الرعاية الاجتماعية لنزلاء الدار وشئون المصروف والتوفير والاطبوع على تقارير نشاطات تنظيمات الحكم الذاتى والعمل على تدعيم هذه التنظيمات طبقا لما تقرره لجنة الدار .

٨ - دراسة التقارير الدورية التى يعرضها مدير الدار عن نشاطها والصعوبات التى تواجه سير العمل بالدار والعمل على حلها واقتراح تطوير أساليب العمل وبرامج الخدمات والارتفاع بمستوى الاداء .

٩ - اعداد التقرير السنوى عن أعمال الدار وأوجه نشاطها وبرامج خدماتها مدعما بالاحصاءات وشفوعا بالملاحظات والتوصيات والمقترحات .

١٠ - الاشراف على أعمال لجنة التغذية وعلى اعداد الطعام وتوزيعه على النزلاء .

١١ - ايجاد فرص العمل لتشغيل النزلاء بالمجتمع .

١٢ - الاشراف على نظافة الدار وحسن مظهرها .

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣

بتعيين العاملين ببعض وحدات رعاية الأحداث ومؤسسات
رعاية المتسولين بوزارة الشؤون الاجتماعية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، يمين بوزارة الشؤون الاجتماعية جميع القلميين بالعمل - عند نفاذ أحكام هذا القانون - في الوحدات والمؤسسات الميمنة في المادة الثانية ، الذين لم يبلغوا السن المقررة لانتفاء الخدمة ، وتحدد درجاتهم ومرتباتهم طبقا لدرجات ومرتبات زملائهم المعيّنين بالوزارة بذات مؤهلاتهم وخبراتهم على ألا يسبقوا هؤلاء الزملاء في الدرجات التي حصلوا عليها بالاقدمية المطلقة أو في الاقدمية فيها ، كما لا يجوز أن تتجاوز مرتباتهم مرتبات الزملاء المشار اليهم .

مادة ٢ - يقصد بالمؤسسات المشار إليها في المادة السابقة ما يأتي :

- ١ - مؤسسة الفتيات الغاصرت بالقاهرة .
- ٢ - الوحدة الاجتماعية لرعاية الأحداث بالمنشية الجديدة (محرم بك - الاسكندرية) .
- ٣ - دار التربية الاجتماعية للبنين بالمنشية الجديدة (محرم بك - الاسكندرية) .

- ٤ - مؤسسة الفتيات القاصرات بالاسكندرية .
- ٥ - دار التربية بالرأس السوداء بالاسكندرية .
- ٦ - دار التربية للاحداث بنبروه محافظة الدقهلية .
- ٧ - دار التربية للاحداث بالقازيق .
- ٨ - مؤسسة الرعاية الاجتماعية لتربية الفتيان بالمنيا .
- ٩ - دار الرعاية الاجتماعية للرجال بأسيرط .
- ١٠ - مؤسسة الفتيات القاصرات ببورسعيد .

مادة ٣ - مع مراعاة أحكام المادة الأولى يصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية قواعد وشروط وأوضاع تحديد درجات وأقدميات ومرتبات العاملين المشار اليهم .

مادة ٤ - تشكل لجنة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية يشترك فيها ممثلون عن كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، تكون مهمتها تصديق درجات وأقدميات ومرتبات العاملين المشار اليهم طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابقة (١) .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة فى هذا الشأن الا بعد اعتمادها من من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٥ - يكون تعيين العاملين المذكورين على الدرجات التى تنشأ لهم بموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها ، مقابل تخفيض

(١) صدر قرار وزير التلبنات والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ بتشكيل لجنة لتحديد درجات ومرتبات العاملين بمؤسسات ووحدات رعاية الاحداث والمسولين الصادر بشئها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ والقواعد والشروط والاوزاع التى تم على اساسها هذا التحديد .

الاعانات المقررة للمؤسسات المشار إليها بقيمة الاجور الفعلية التي تصرف
لهؤلاء العاملين وقت صدور هذا القانون .

وتتحمل الموازنة بالتكاليف الإضافية اللازمة لانشاء الدرجات التي
يتم التعيين عليها على أن تتقبل بلقى مصروفات هذه المؤسسات الى
المجموعات المختصة بالباب الثاني من موازنة الشؤون الاجتماعية .

مادة ٦ - لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون الطعن
في قرارات التعيين أو الترقية السابقة على صدوره .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شوال سنة ١٤٠٣ هـ (٢١ يولييه
سنة ١٩٨٢ م .

قرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية

رقم ٩ لسنة ١٩٨٤

بتشكيل لجنة لتحديد درجات ومرتبات العاملين بمؤسسات
أو وحدات رعاية الأحداث والمتولين الصابر بشأنها القانون
رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٢ والقواعد والشروط والأوضاع التي تم
على أساسها هذا التحديد (١)

وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين
المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بأصدار قانون عقد العمل
الفردى ،

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ بتعيين العاملين بوحدات رعاية
الأحداث ومؤسسات رعاية المتولين بوزارة الشئون الاجتماعية استثناء
من أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين
بالدولة ،

وعلى قرار وزير التنمية الادارية رقم ٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن
جواعد حساب الخبرة العملية للعاملين الوطنيين وعلى كتاب الادارة
العامة للدفاع الاجتماعى رقم ١٣٩٠ فى ١٦/١١/١٩٨٣ ،

وعلى ميزانية الوزارة للسنة المالية ١٩٨٤/٨٣ ،

وبناء على ما عرضه السيد / رئيس قطاع الديوان العام .

تفسير :

مادة اولى - تشكل لجنة تحديد درجات ومرتببات العاملين بمؤسسات
وحدات رعاية الاحداث والمسولين الصادر بشأنها القانون رقم ١٠١
لسنة ١٩٧٣ من المذكورين بعد :

(أ) رئيس الادارة المركزية للتنمية الادارية رئيسا

(ب) أمين عام الوزارة عضوا

(ج) مدير ادارة شئون الافراد بالوزارة عضوا

(د) مندوب وزارة المالية عضوا

(هـ) مندوب الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عضوا

(و) رئيس قسم السجلات والتسويات عضوا

يتولى سكرتارية اللجنة وأمانة سرها محمد على حسن علام الموظف
بقسم التأمينات بادرارة شئون الافراد .

مادة ثمانية - تتألف اللجنة اختصاصاتها الواردة بالقانون رقم ١٠١
لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من حيث تصديق الدرجات ومرتببات العاملين
الموجودين في العمل الفعلي في تاريخ نفاذ هذا القانون بالمؤسسات
الآتية :

١ - مؤسسة الفتيات القاصرات بالقاهرة .

٢ - الوحدة الاجتماعية لرعاية الاحداث بالمنشأة الجديدة (مجرم بك
الاسكندرية) .

٣ - دار التربية الاجتماعية للبنين بالمنشأة الجديدة (مجرم بك
الاسكندرية) .

٤ - مؤسسة الفتيات القاصرات بالاسكندرية .

٥ - دار المراهقين بالريس السويدي بالاسكندرية .

٦ - دار التربية للاحداث بنبروه محافظة الدقهلية .

٧ - دار التربية للاحداث بالقهازيق .

٨ - مؤسسة الرعاية الاجتماعية لتربية الفتيان بالمنيا .

٩ - دار للرعاية الاجتماعية للرجال بأسسيوط .

١٠ - مؤسسة الفتيات القاصرات ببورسعيد .

وذلك عند تعيينهم بالمديريات التابعة للوزارة طبقا للقواعد والشروط
والاوضاع الواردة في المواد الآتية :

مادة ثالثة - مراعاة أن تكون خدمة العاملين الموجودين بالمؤسسات
والوحدات المذكورة في ١٩٨٣/٧/٣١ في حكم الخدمة الحكومية ويعملون
أول مربوط الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الحاصلين عليه اعتبارا من
تاريخ تعيينهم بالمؤسسة وتدرج مرتباتهم وفقا للقوانين الصادرة في هذا
الشأن .

مادة رابعة - العاملون بالمؤسسات المشار اليهم في المادة الثانية
والذين لهم مدة خدمة سابقة على خدمتهم بالمؤسسة تضم لهم هذه
المدد الى خدمتهم بالحكومة طبقا لاحكام قرار وزير التنمية الادارية رقم
٥٥٤٧ لسنة ١٩٨٣ .

مادة خامسة - العاملون من غير قوى المؤهلات يعينون من تاريخ
التحاقهم بالمؤسسة بالدرجات المقررة لهم بالمجموعات الحرفية والمهنية متى
اجتازوا الاختبار بنجاح أو يشغلون درجات العمال العاديين (المعاونة)
وتدرج مرتباتهم طبقا للقواعد المعمول بها .

مادة سابعة - اذا قل مجمرع ما يستحقه العامل المسين حكوميا
طبقا للعواد السابقة عن مقدار ما كان يتقاضاه من مرتب في ١٩٨٣/٧/٣١
يمنح الفرق بين المبلغين بصفة شخصية على أن يخصم هذا الفرق من
علاوات الترقية التي يحصل عليها مستقبلا .

مادة سابعة - لا تصرف الفروق المالية المترتبة على التسويات التي تتم طبقا لاحكام هذا القانون إلا من ٣١/٧/١٩٨٣ •

مادة ثامنة - يستمر صرف مرتبات العاملين خصما على ميزانية المؤسسات من المبالغ المفرجة لهما بموازنة المديريات للسنة المالية ٨٣/١٩٨٤ مع مراعاة الشروط الواردة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ •

مادة تاسعة - يصحح إسم دار التربية بالرأس السوداء بالاسكندرية الوارد بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ بأن تكون دار الهدايا بالرأس السوداء حيث ان الاسمين هما المؤسسة واحدة وهى دار الهدايا بالرأس السوداء ولا يوجد غيرها بالاسكندرية بهذا الاسم •

مادة عاشرة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

د. آمال عثمان

التعليقات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

تسريع

القسم الاول - في صياغة ونشر التشريعات .

القسم الثاني - في تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها
قوة القانون .

القسم الأول

في صياغة ونشر التشريعات

قرآن وزير العدل بإصدار النشرة التشريعية وإيقاف إصدار
مجموعتي القوانين والوثائق (١)

وزير العدل

نظر لما لوحظ من أن إصدار مجموعتي القوانين والوثائق في فترات
متباعدة — لكل ثلاثة أشهر مجموعة — كان يدعو غالبا إلى تأخر صدور
مع حاجة الجهات القضائية إلى الاطلاع على التشريعات فور صدور
مما يستلزم جمعها وإصدارها وتوزيعها في فترات متقاربة ؛

ونظرا لأنه قد توقف إصدار ترجمة (أوربية) للقوانين والوثائق ؛

قصر :

مادة ١ — يوقف إصدار المجموعات القانونية الآتية ابتداء من
أول يناير سنة ١٩٥٣ وهي :

١ — مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية (النسخة
العربية) .

٢ — مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية (النسخة
الفرنسية) .

٣ — مجموعة الوثائق الرسمية (النسخة العربية) .

٤ — مجموعة الوثائق الرسمية (النسخة الفرنسية) .

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٢ — العدد ٥٢ .

مادة ٢ — يستغنى عن المجموعات السابقة بالنشرة التشريعية التي تصدر شهريا عن قسم المجموعة الرسمية على أن تضم القوانين والمراسيم والقرارات الادارية والأوامر العسكرية ذات الصفة التشريعية مضافا اليها المذكرات الأيضاحية الخاصة بها .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤
بالغاء استصدار المراسيم (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٤ من نوفمبر سنة
١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

اصدر القانون الاتي :

مادة ١ - يصدر مجلس الوزراء قرارات في المسائل التي تقضى
القوانين أو اللوائح أو التي جرى العمل على صدورها بمراسيم .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ (٨ ديسمبر سنة
١٩٥٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٦٠.

بشان صياغة مشروعات القوانين وإصدارها (١)

رئيس الجمهورية (بالتأييد)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ — تقدم مشروعات القوانين الى مجلس الأمة بالنص الآتى :

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

وعلى ؛

. ؛

قرر :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم الى مجلس الأمة .

نص المشروع :

المادة الأولى —

المادة الأخيرة — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمى الجمهورية (أو في الاقليم المصرى أو السورى حسب الأحوال) .

مادة ٢ — تصدر القوانين بالنص الآتي :

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

نص القانون :

المادة الأولى —

المادة الأخيرة — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمى الجمهورية (أو في الاقليم المصرى أو السورى حسب الأحوال) .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الاخر سنة ١٣٨٠ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٠) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧

بإعادة تنظيم الجريدة الرسمية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم إصدار الجريدة الرسمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الجريدة الرسمية ؛

قـرـر :

مادة ١ - (الفقرة الثانية مضافة بالقرار الجمهوري ١٩٦٨ لسنة ١٩٧٤) تنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ومن السادة نواب رئيس الجمهورية بما يختصون أو يفوضون فيه من السيد الرئيس .

كما تنشر بالجريدة الرسمية القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء فيما يفوض فيه من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - تصدر الجريدة الرسمية أسبوعياً .

ويجوز في الحالات العاجلة إصدار أعداد غير عادية من الجريدة الرسمية في غير المواعيد المقررة .

مادة ٣ - يكون للجريدة الرسمية ملحق مستقل يسمى الوقائع المصرية .

وتنشر بالوقائع المصرية جميع القرارات عدا ما ذكر في المادة الأولى ، وغير ذلك مما تقتضى القوانين والقرارات بضرورة نشره .

مادة ٤ - تصدر الوقائع المصرية يومية .

مادة ٥ - يلغى قرارا رئيس الجمهورية رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر بمرسلة الجمهورية فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٦ (اول مارس سنة ١٩٦٧) .

القسم الثاني

في تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢

بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة

القانون (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١. (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١) يفوض رئيس الجمهورية في التصديق على اتفاقيات بيع وشراء السلاح وفي إصدار قرارات لها قوة القانون فيما يتعلق باعتمادات التسليح والاعتمادات الأخرى اللازمة للقوات المسلحة وذلك لمدة تنتهي في نهاية السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١ وحتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب على أن تعرض هذه الاتفاقيات والقرارات بقوانين على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض .

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٢ - المند ٣٣ .
 (٢) صدرت عدة قوانين باستمرار الملحق بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ ، ونمينا يلي ببقها على التوالي :
- القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ .
 - القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٥ .
 - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ .
 - القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .
 - القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ .
 - القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٩ .

مادة ٢ - تسرى أحكام المادة السابقة على اتفاقيات التسليح والزيادات في اعتمادات التسليح التي صدرت بهما قرارات من رئيس الجمهورية في الفترة من ١١ سبتمبر ١٩٧١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون (١) .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

-
- القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٠ .
 - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ .
 - القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ .
 - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ .
 - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ .
 - القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ .
 - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ .
 - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٦ .
 - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٧ (حتى نهاية السنة المالية ١٩٨٨/٨٧)
 - (٢) نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ على أن تسرى أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ (بعد استبدالها) على الاتفاقيات العسكرية المعتمدة في الفترة من أول يناير سنة ١٩٨١ وحتى تاريخ العمل بهذا القانون .

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤

بشأن تفويض رئيس الجمهورية لمدة سنتين في اصدار قرارات
لها قوة القانون بالتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بمشروعات
الانتاج الحربى اللازمة لاقامة صناعة حربية متطورة وقادرة على
تغطية احتياجات القوات المسلحة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يفوض رئيس الجمهورية ، لمدة سنتين من تاريخ
الحمل بهذا القانون (٢) ، في اصدار قرارات لها قوة القانون بالتصديق
على الاتفاقيات المتعلقة بمشروعات الانتاج الحربى اللازمة لاقامة صناعة
حربية متطورة وقادرة على تغطية احتياجات القوات المسلحة .

ولا تخضع هذه المشروعات لاحكام القوانين المنظمة لاستثمار المال
العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، ويفوض رئيس الجمهورية خلال

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ يونيه سنة ١٩٧٤ - الممدد ٢٦ .

(٢) صدرت عدة قوانين باستمرار العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٤ ، ونمىا على بيئها على التوالى .

— القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ لمدة سنتين جديتين .
— القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٨ لمدة سنتين جديتين .
— القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ لمدة سنتين جديتين .
— القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ لمدة سنتين جديتين .
— القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٤ لمدة سنتين جديتين .
— القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٦ (حتى انتهاء سنتين من تاريخ انتهاء
مدة التفويض المنصوص عليها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٤) .

تشريع ٧٠١

هذه المدة في إصدار قرارات لها قوة القانون بالاحكام الخاصة بكل من هذه المشروعات .

وتعرض هذه الاتفاقيات والقرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٩٤ (١٦ يونيه
سنة ١٩٧٤) .

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠

بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون
في شأن تأمين اقتصاديات البلاد (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يفوض رئيس الجمهورية - في سبيل تأمين اقتصاديات البلاد -
في اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن المسائل الاقتصادية والنقدية
والمالية المتعلقة بنشاط جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات
العربية الاخرى وما ينبثق عنها من مؤسسات ومكاتب وكذلك الهيئات
والمؤسسات والشركات . والمشروعات وغيرها التي تملكها أو تساهم
فيها أى من الدول المنفذة لقرارات مؤتمر الرفض ببغداد ، وذلك لمدة
سنة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٢ .

(٢) صدرت عدة قوانين باستمرار العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ ، وفيما يلي بيئاتها على التوالي :

- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ لمدة سنة جديدة .
- القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ لمدة سنة جديدة .
- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣ لمدة سنة جديدة .
- القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ لمدة سنة جديدة .
- القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ لمدة سنة جديدة .
- القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٦ لمدة سنة جديدة .
- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ (لمدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٦) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بفاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٠ مايو سنة
١٩٨٠ . ٢)

اتفاقيات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	لغة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس
الجزء الخامس

- ٣ تجارة داخلية
- ٥ القسم الأول - في العلامات والبيانات التجارية
- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية
- ٥ قرار وزير التجارة والصناعة في ١٩٣٩/١٢/٢٧
- ٢٦ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الموقعة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١
- ٥٦ قرار وزير التجارة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٥ بنشر اللائحة التنفيذية لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية والصناعية التي اقترتها لجنة مديري المصالح الوطنية وجمعية الاتحاد الخاص للدول الاعضاء في اتحاد مدريد
- ٨١ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة مدريد الخاصة بجمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة او المضللة الموضوعة على البضائع الموقعة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعقد الاضاق المكمل لها والموقع في استكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧
- ١١٤

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني - في الأسماء التجارية	١١٩
- القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية	١١٩
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥١	
باللائحة الخاصة بشهر الأسماء التجارية	١٢٣
القسم الثالث - في التفاتر التجارية	١٢٥
- القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن التفاتر	
التجارية	١٢٥
القسم الرابع - في البيوع التجارية	١٢٩
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة	
١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية	١٢٩
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٩٨	
لسنة ١٩٨٦ في شأن بعض البيوع التجارية	١٤٦
القسم الخامس - في السجلات التجارية	١٥٩
- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل	
التجاري	١٥٩
- قرار وزير التجارة رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦، باللائحة	
التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن	
السجل التجاري	١٦٨
القسم السادس - في الوكالات التجارية	١٨٨
- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم	
أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة	
التجارية	١٨٨
- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٢	
لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٠	
لسنة ١٩٨٢	٢٠١

- ٢١٠ **القسم السابع - في الغرف التجارية**
- القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية
- ٢١٠ **التجارية**
- قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية
- ٢٢٨ **لجنة**
- قرار مجلس الوزراء (المنشور في ١٩٥٥/٣/٢٤) بشأن إنشاء اتحاد عام للغرف التجارية المصرية
- ٢٣٩ **مرسوم**
- مرسوم ١٨ أغسطس ١٩٥٣ باللائحة المالية للغرف التجارية
- ٢٤٤ **القسم الثامن - في تجارة الجملة**
- ٢٦١ **القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم تجارة الجملة**
- قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بأسواق الجملة للخضر والفاكهة التي تديرها الغرف التجارية
- ٢٦٨ **قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة للخضر والفاكهة**
- ٢٧٠ **قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن منع تعامل المصدرين بأسواق الجملة للخضر والفاكهة بجميع محافظات الجمهورية**
- ٢٧٥ **القسم التاسع - في منع الاحتكار**
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محليا

٢٧٦	القسم المباشر — في تجارة الحبوب واللحوم ومنتجاتها
	— القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤١: بمراقبة تجارة
٢٧٦	الحبوب
	— قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٢٢
٢٨١	لسنة ١٩٨٦ بشأن حظر الاتجار في الأرز الشعير
٢٨٣	— مرسوم ١٩٥٢/٤/٧ بتنظيم اللحوم ومنتجاتها
٢٨٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٩١	تخطيط قسوى
	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم
٢٩٣	٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء معهد التخطيط القسوى ..
	— القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة
٣٠٣	العامة للدولة ومتابعة تنفيذها
	— قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط
	والتعاون الدولى رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل لجنة
	اشرافية للتنسيق بين أجهزة التخطيط فى مرحلة
٣١٢	اعداد الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١
٣١٦	التعديلات التشريعية للموضوع
٣١٩	تربية وتعليم
٣٢١	القسم الاول — فى شئون التعليم
	— القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون
٣٢١	التعليم
	— القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٤ بشأن اعفاء الطلاب
	الشرقيين من شرط السن المقررة للقبول بالامعاد
٣٤٦	المصرية

- قرار وزير التعليم رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٧ في شأن
بعض الأحوال الخاصة بإلغاء الامتحانات أو
تأجيلها ٢٤٧
- قرار وزير التعليم رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن
إنشاء مركز تدريب المعلمين للحاسب الآلى
وتطبيقه ٢٤٩
- قرار وزير التعليم رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن
إنشاء المجلس التنفيذي للمشروع القومى لاندخل
الحاسب الآلى وتطبيقه فى التعليم قبل الجامعى .. ٢٥٠
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٣ لسنة
١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ٢٥٢
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦
بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية .. ٢٥٨
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦
بشأن التعليم الخاص ٢٨٧
- القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن اعداد حملة
دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس السواد
الفنية بمدارس التعليم الصناعى .. ٤٤٨
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٠
بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية
لتدريس السواد الفنية العملية بمدارس التعليم
الصناعى وخطة الدراسة ٤٥٠
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧٠
بشأن امتحانات النقل والعلوم للدراسات التكميلية
لاعداد مدرسين معلمين لتدريس السواد الفنية
العملية ٤٥٦

الموضوع الصفحة

- قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية (شعبة اللاسلكى) لتدريس المواد الفنية العملية بمدارس التعليم الصناعى ٤٥٩
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٢: بشأن نظام وضوابط امتحانات النقل والامتحانات النهائية بالمدارس الثانوية الصناعية « نظام السنوات الثلاث » والدراسات التكميلية الصناعية ٤٦٤

القسم الثانى — فى البعثات والاجازات الدراسية والمنح .. ٤٧٤

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بلفاتون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة ٤٧٤
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ فى شأن معاملة الطلاب الامريقيين الوافدين الذين يطلقون امتات من وكالة غوث اللاجئين بالأمم المتحدة معاملة الطلاب المقيدين على منح دراسية ٤٨٩
- قرار مجلس الوزراء فى ١٣/٤/١٩٥٥ بشأن سفر زوجات الموفدين فى بعثات او اجازات دراسية .. ٤٩٠

القسم الثالث — فى التربية العسكرية بمرحلتى التعليم الثانوى

- والمعالى ٤٩١
- القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن التربية العسكرية بمرحلتى التعليم الثانوى والمعالى ٤٩١
- قرار وزير الحربية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن منح الطلبة الذين يتم قبولهم بالكلية والمعاهد العسكرية مكافأة تنوقى ٥٠٤

- قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٣. ٥٠٦
- بشأن التربية العسكرية بمدارس التعليم الثانوى
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٣
- بانشاء مراكز للموسيقى العسكرية لخدمة التربية
- العسكرية بالمدارس الثانوية العامة فى بعض
- المحافظات والمدن ٥٠٨
- القسم الرابع — فى شأن تعليم ومحو الأمية الأمية** ٥١١
- القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار
- ومحو الأمية ٥١١
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٥
- فى شأن تشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو
- الأمية ونظام العمل فيه ٥١٧
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٣٩ لسنة
- ١٩٨٢ فى شأن انشاء المركز الاتلى لتعليم الكبار ٥٢٠
- القسم الخامس — فى نقابة المهن التعليمية** ٥٢٦
- القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن
- التعليمية ٥٢٦
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩
- بإصدار اللائحة الداخلية بالنسبة لتنفيذ القانون
- رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية ٥٥٧
- القسم السادس — فى موضوعات تعليمية متفرقة** ٦٠١
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم
- ١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن النهاية الصفوى للنجاح فى
- اللفة العربية بالنسبة الى التلاميذ الوافدين من
- البلاد الآسيوية والأفريقية ٦٠١

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء
المركز القومي للبحوث التربوية ٦٠٤
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥
في شأن تنظيم منح جوائز التفوق والامتياز ٦١٠
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧٩ لسنة
١٩٧٥ بإنشاء الجهاز المركزي للكتب العلمية
والدرسية والوسائل التعليمية ٦١٨
- قرار وزير التعليم والدولة للبحث الطبي رقم ١٢٦
لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد الحاق الطلاب الوافدين
والطلاب المصريين المقيمين من الخارج والمنح
الدراسية للطلاب الوافدين ٦٢٥
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٤
في شأن قواعد شراء حق التأليف أو الترجمة أو الطبع
أو النشر بالنسبة للكتب اللازمة لوزارة التربية
والتعليم ٦٤٤
- قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩١ لسنة ١٩٨٦
بشأن نظام التأهيل الاختياري على الطلبة ضد
الحوادث ٦٤٦
- التعديلات التشريعية للموضوع ٦٥١
- فصول ٦٥٥
- القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول ٦٥٧
- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩
بشأن استناد ادارة مؤسسة الرعاية الاجتماعية
المتسولين بحلول الى اللجنة الفرعية لمعونة الشتاء
والقاهرة ٦٦٠

الصفحة	الموضوع
١٩٧	— قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٠
٦٦٣	بنظام العمل في دور رعاية المتسولين
٦٨٠	— القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٣ بتعيين العاملين ببعض وحدات رعاية الأحداث ومؤسسات رعاية المتسولين بوزارة الشؤون الاجتماعية
٦٨٣	— قرار وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ بتشكيل لجنة لتحديد درجات ومرتبات العاملين بمؤسسات أو وحدات رعاية الأحداث والمتسولين والقواعد والشروط والأوضاع التي تم على أساسها هذا التحديد
٦٨٧	التعديلات التشريعية للموضوع
٦٨٩	تسريع
٦٩١	القسم الأول — في صياغة ونشر التشريعات
٦٩١	— قرار وزير العدل بإصدار النشرة التشريعية وإيقاف إصدار مجموعتي القوانين والوثائق
٦٩٣	— القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار المراسيم
٦٩٤	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن صياغة مشروعات القوانين وإصدارها
٦٩٦	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تنظيم الجريدة الرسمية
٦٩٨	القسم الثاني — في تخفيض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون

الصفحة	الموضوع
٦٩٨	— القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون
٧٠٠	— القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تفويض رئيس الجمهورية لمدة سنتين في اصدار قرارات لها قوة القانون بالتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بمشروعات الانتاج الحربى اللازمة لاطلة صناعة حربية متطورة وتمادة على تغطية احتياجات القوات المسلحة
٧٠٢	— القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن تبين اقتصاديات البلاد
٧٠٤	التعديلات التشريعية للموضوع
٧٠٥	فهرس الجزء العاشر
٧١٧	فهرس اجمالى بموضوعات الاجزاء العشرة من الموسوعة

فهرس اجمالى
(مؤقت)
الموضوعات الأجزاء العشرة الأولى

الجزء الاول

(اولا)

عرض موضوعى لمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها

كل من محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا فى مادة

« التشريع »

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول : ماعية التشريع وسنه ونفاذه	٢٠
الفصل الثانى : دستورية التشريع	٣١
الفصل الثالث : تطبيق التشريع	٣٩
الفصل الرابع : تفسير التشريع	١٦٦
الفصل الخامس : الغاء التشريع	١٨٩

(ثانيا)

نصوص التشريعات الاساسية

مطلقا عليها باهم المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة

الدستورية العليا ومحكمة النقض والمحكمة الادارية العليا

الدستور

الباب الاول : الدولة (م ١ - ٦)	٢١٣
الباب الثانى : المقومات الاساسية للجمبع (م ٧ - ٣٩)	٢١٥
الباب الثالث : الحريات والحقوق والواجبات العامة (م ٤٠ - ٦٣)	٢٢٢
الباب الرابع : سيادة القانون (م ٦٤ - ٧٢)	٢٢٩
الباب الخامس : نظام الحكم (م ٧٣ - ١٨٤)	٢٣٥
الباب السادس : احكام ملة وانتقالية (م ١٨٥ - ١٩٣)	٢٦٠
الباب السابع : احكام جديدة (م ١٩٤ - ٢١١)	٢٦٣

القانون المدني

باب تهيدي - احكام عامة :

٢٧٤ (م ١ - ٢٨)	الفصل الأول : القانون وتطبيقه
٢٨١ (م ٢٩ - ٨٠)	الفصل الثاني : الأشخاص
٢٨٦ (م ٨١ - ٨٨)	الفصل الثالث : تقسيم الاشياء والاموال

القسم الأول - الالتزامات او الحقوق الشخصية :

الكتاب الأول - الالتزامات بوجه عام :

الباب الأول - مصادر الالتزام :

٢٨٨ (م ٨٩ - ١٦١)	الفصل الأول : العقد
٣١١ (م ١٦٢)	الفصل الثاني : الارادة المنفردة
٣١٢ (م ١٦٣ - ١٧٨)	الفصل الثالث : العمل غير المشروع
٣١٩ (م ١٧٩ - ١٩٧)	الفصل الرابع : الاثراء بلا سبب
٣٢٤ (م ١٩٨)	الفصل الخامس : القانون

الباب الثاني : اثر الالتزام :

٣٢٥ (م ٢٠٣ - ٢١٤)	الفصل الأول : التنفيذ المعنى
٣٢٨ (م ٢١٥ - ٢٢٣)	الفصل الثاني : التنفيذ بطريق التوقيض
٣٣٥ (م ٢٢٤ - ٢٦٤)	الفصل الثالث : ما يكفل حقوق الدائنين من وسائل تنفيذ ووسائل ضمان

الباب الثالث - الاوصاف المعدلة لاثر الالتزام :

٣٤٣ (م ٢٦٥ - ٢٧٤)	الفصل الأول : الشرط والاجل
٣٤٦ (م ٢٧٥ - ٢٧٨)	الفصل الثاني : تعدد محل الالتزام
٣٤٧ (م ٢٧٩ - ٣٠٢)	الفصل الثالث : تعدد طرفي الالتزام

الباب الرابع - انتقال الالتزام :

٣٥٣ (م ٣٠٣ - ٣١٤)	الفصل الأول : حوالة الحق
٣٥٦ (م ٣١٥ - ٣٢٢)	الفصل الثاني : حوالة الدين

الموضوع الصفحة

الباب الخامس — انقضاء الالتزام :

٢٥٨ الفصل الأول : الوفاء (م ٢٢٣ — ٢٤٩)
٢٥٠ الفصل الثاني : انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء (م ٢٥٠)
٣٦٦ — ٢٧٠ %
— الفصل الثالث : انقضاء الالتزام دون الوفاء به (م ٣٧١ —
٣٧٣ ٢٨٨)

الباب السادس — اثبات الالتزام (المواد من ٢٨٩ الى ٤١٧ ألفيت)

الكتاب الثاني — العقود المسماة :

الباب الأول — العقود التي تقع على الملكية :

٣٨٣ الفصل الأول : البيع (م ٤١٨ — ٤٨١)
٤٠٣ الفصل الثاني : المتايضة (م ٤٨٢ — ٤٨٥)
٤٠٤ الفصل الثالث : الهبة (م ٤٨٦ — ٥٠٤)
٤٠٩ الفصل الرابع : الشركة (م ٥٠٧ — ٥٣٧)
٤١٩ الفصل الخامس : القرض والنخل الدائم (م ٥٣٨ — ٥٤٨)
٤٢٢ الفصل السادس : الصلح (م ٥٤٩ — ٥٥٧)

الباب الثاني : العقود الواردة على الانتفاع بلقشء :

٤٢٥ الفصل الأول : الإيجار (م ٥٥٨ — ٦٣٤)
٤٥٥ الفصل الثاني : الحرية (م ٦٣٥ — ٦٤٥)

الباب الثالث — العقود الواردة عن العمل :

٤٥٩ الفصل الأول : المتاولدة والتزام المرافق الملية (م ٦٤٦ — ٦٧٣)
٤٧٠ الفصل الثاني : عقد العمل (م ٦٧٤ — ٦٩٨)
٤٨١ الفصل الثالث : الوكالة (م ٦٩٩ — ٧١٧)
٤٨٩ الفصل الرابع : الوديعة (م ٧١٨ — ٧٢٨)
٤٩٢ الفصل الخامس : الحراسة (م ٧٢٩ — ٧٣٨)

الباب الرابع — عقود الضرر :

٤٩٦ الفصل الأول : المتايضة والرهان (م ٧٣٩ — ٧٤٠)
-----	--

الموسم الصفحة

٤٩٨ الفصل الثاني : المربى مدى الحياة (م ٧٤١ — ٧٤٦)
٤٩٩ الفصل الثالث : عقد التلبيح (م ٧٤٧ — ٧٧١)
٥٠٩ الباب الخامس : الكفالة
	القسم الثاني — الحقوق العينية :
	الكتاب الثالث — الحقوق العينية الأصلية :
	الباب الأول — حق الملكية :

٥١٧ الفصل الأول : حق الملكية بوجه عام (م ٨٠٢ — ٨٦٩)
٥٣٨ الفصل الثاني : أسباب كسب الملكية (م ٨٧٠ — ٩٨٤)
	الباب الثاني — الحقوق المتفرعة عن حق الملكية :

٥٧٢ الفصل الأول : حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى
٥٧٥ الفصل الثاني : حق الحكر (م ٩٩٩ — ١٠١٤)
٥٧٨ الفصل الثالث : حق الارتفاق (م ١٠١٥ — ١٠٢٩)
	الكتاب الرابع — الحقوق العينية التبعية :

٥٨٤ الباب الأول : الرهن الرسمى (م ١٠٣١ — ١٠٨٤)
٥٩٨ الباب الثاني : حق الاختصاص (م ١٠٨٥ — ١٠٩٥)
٦٠٢ الباب الثالث : الرهن الحيازى (م ١٠٩٦ — ١١٢٩)
٦١٢ الباب الرابع : حقوق الامتياز (م ١١٣٠ — ١١٤٩)

الجزء الثانى

القانون التجارى

٦ الباب الأول : فى التواعد المومية
١٢ الباب الثاني : فى انواع المتود للتجارية
٦٧ الباب الثالث : فى الإفلاس

قانون التجارة البحرى

 الفصل الأول : فى السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية
١٢٥ (م ١ — ٩)

الموضوع الصفحة

١٢٨ الفصل الثاني : في حجز السفن وببيعها (م ١ - ٢٩)
١٣٢ الفصل الثالث : في ملك السفينة (م ٣٠ - ٣٤)
١٣٤ الفصل الرابع : في قبودان السفينة (م ٣٥ - ٦٤)
١٤٠ الفصل الخامس : السفينة وملاحها وأجرهم (م ٦٥ - ٨٩)
١٤٧ الفصل السادس : في سند الإيجار (م ٩٠ - ٩٨)
١٥٠ الفصل السابع : في سندات المشحونات (م ٩٩ - ١٠٣)
١٥٤ الفصل الثامن : في أجرة السفينة (م ١٠٤ - ١٣١)
١٦٠ الفصل التاسع : في المسافرين (م ١٣٢ - ١٤٨)
١٦٢ الفصل العاشر : في مشارطة الاقتراض البحري (م ١٤٩ - ١٧٢)
١٦٧ الفصل الحادي عشر : في السيكرتاه (م ١٧٣ - ٢٣٤)
١٨٠ الفصل الثاني عشر : في الخسارات البحرية (م ٢٣٥ - ٢٦٦)
١٨٨ الفصل الثالث عشر : في زوال الحقوق بضى المدة (م ٢٦٧ - ٢٧٣)
١٩٠ الفصل الرابع عشر : في عدم سماع الدعوى (م ٢٧٤ - ٢٧٥)

قانون الإثبات

٢٠٢ الباب الأول : أحكام عامة (م ١ - ٩)
٢٠٤ الباب الثاني : الأدلة الكتابية (م ١٠ - ٥٩)
٢٢٢ الباب الثالث : شهادة الشهود (م ٦٠ - ٩٨)
٢٣٣ الباب الرابع : القرائن وحجية الأمر المقضى (م ٩٩ - ١٠٢)
٢٣٧ الباب الخامس : الاقرار واستجواب الخصوم (م ١٠٣ - ١١٣)
٢٣٩ الباب السادس : اليمين (م ١١٤ - ١٣٠)
٢٤٤ الباب السابع : المعاينة (م ١٣١ - ١٣٤)
٢٤٥ الباب الثامن : الخبرة (م ١٣٥ - ١٦٢)

قانون المرافعات

الكتاب الأول - التقاعى أمام المحاكم :

٢٩٢ الباب الأول : الاختصاص (م ٢٨ - ٦٢)
٣٠٩ الباب الثاني : رفع الدعوى وتقيدها (م ٦٣ - ٧١)
٣١٦ الباب الثالث : حضور الخصوم وغيبهم (م ٧٢ - ٨٦)

الصفحة	الموضوع
٣٢٧	الباب الرابع : تدخل النيابة العامة (م ٨٧ - ٩٦)
٣٣١	الباب الخامس : اجراءات الجلسات ونظامها (م ٩٧ - ١٠٧)
٣٣٦	الباب السادس : الدفوع والادخال والطلبات المعارضة والتدخل ..
٣٤٩	الباب السابع : وقف الخصومة وانقطاعها وسقوطها وانقضاءها بمضى المدة وتركها (م ١٢٨ - ١٤٥)
٣٦٣	الباب الثامن : عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيهم (م ١٤٦ - ١٦٥)
٣٧٢	الباب التاسع : الاحكام (م ١٦٦ - ١٩٣)
٣٩١	الباب العاشر : الاوامر على المرائض (م ١٩٤ - ٢٠٠)
٣٩٥	الباب الحادى عشر : اوامر الاداء (م ٢٠١ - ٢١٠)
٤٠١	الباب الثانى عشر : طرق الطعن فى الاحكام (م ٢١١ - ٢٧٣)

الكتاب الثانى - التنفيذ :

٤٨٧	الباب الاول : احكام علة (م ٢٧٤ - ٣١٥)
٥١٥	الباب الثانى : الحجز التحفظية (م ٣١٦ - ٣٥٢)
٥٣٨	الباب الثالث : الحجز التنفيذية (م ٣٥٣ - ٤٦٨)
٥٩٧	الباب الرابع : توزيع حصيلة التنفيذ (م ٤٦٩ - ٤٨٦)

الكتاب الثالث - اجراءات وخصومات متنوعة :

٦٠١	الباب الاول : العرض والايذاع (م ٤٨٧ - ٤٩٣)
٦٠٦	الباب الثانى : مخاصمة القضاة واعضاء النيابة (م ٤٩٤ - ٥٠٠) ..
٦١٥	الباب الثالث : التحكيم (م ٥٠١ - ٥١٣)

المواد المعمول بها فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ :

٦٢٥	الفصل الثانى : فى المعارضة (م ٢٨٥ - ٣٩٣)
٦٢٨	الكتاب الرابع - فى الاجراءات المتعلقة بسائل الاحوال الشخصية ..
٦٣٧	الباب الثانى : فى الاجراءات الخاصة بنظام الاسرة
٦٥١	الباب الثالث : فى الاجراءات الخاصة بالتركات
٦٦٢	الباب الرابع : فى الاجراءات الخاصة بقولاية على المال

الجزء الثالث

قانون العقوبات

الموضوع	الصفحة
الكتاب الأول : احكام عامة	٦
الكتاب الثاني : الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وببسن عقوبتها	٤٢
الكتاب الثالث : الجنائيات والجنح التي تحصل لاحاد الناس	١٤١
الكتاب الرابع : المخالفات	٢٣٢

قانون الاجراءات الجنائية

الكتاب الأول - في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق :

الباب الأول : في الدعوى الجنائية	٢٤٧
الباب الثاني : في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى	٢٥٦
الباب الثالث : في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق	٢٩٢
الباب الرابع : في التحقيقات بمعرفة النيابة العامة	٣٣٧

الكتاب الثاني - في المحاكم :

الباب الأول : في الاختصاص	٣٥٥
الباب الثاني : في محاكم المخالفات والجنح	٢٧١
الباب الثالث : في محاكم الجنائيات	٤٩٢
الكتاب الثالث : في طرق الطعن في الاحكام	٥٠٨
الكتاب الرابع : في التنفيذ	٥٥٥

قانون

الطعن بالنقض في المواد الجزائية

(رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩)

الباب الثاني : الطعن في المواد الجزائية	٥٨٩
---	-----

الجزء الرابع

الموضوع	الصفحة
آثار ومقاف	٥
الفصل الأول : في حماية الآثار	٥
الفصل الثاني : في هيئة الآثار المصرية	٢١
الفصل الثالث : في رسوم زيارة المقاحة والآثار	٢٨
الفصل الرابع : في المقاح المخططة وبعض شئون الآثار	٣٩
اجسائب	٦٣
الفصل الأول : في حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية	٦٤
وما في حكمها	٦٤
الفصل الثاني : في تنظيم تملك غير المصريين للمقارات المبنية	٨١
والأراضي الفضاء	٨١
اجتماعات عامة ومظاهرات وتجهر	٩٩
الفصل الأول : في التجهر	١٠٠
الفصل الثاني : في الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق	١٠٨
العمومية	١٠٨
أحداث مجرمون أو معرضون للتهراف	١٢١
أحزاب سياسية	١٧٦
أحوال شخصية	٢٠١
الفصل الأول : التشريعات الإجرائية	٢٠٥
الفصل الثاني : تشريعات الزواج والطلاق	٢٩٧
الفرع الأول - بالنسبة للمسلمين	٢٩٧
الفرع الثاني - بالنسبة لغير المسلمين	٣٧٨
الفصل الثالث : تشريعات الولاية على المال	٤٣٤
الفصل الرابع : تشريعات الوضية والموارث	٤٧٧
أحوال مننية	٥٤١
إقسام الأول - القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ولائحته التنفيذية	٥٤٤
القسم الثاني - القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية	٥٦١
القسم الثالث - مكتب السجل المدني وتحديد دوائر اختصاصها	٦٣٤

الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة
اذاعة وتليفزيون	٣
زهر	٢٧
استثمار المال العربى والاجنبى	٢٢٥
القسم الاول - فى نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة	٢٢٩
القسم الثانى - فى المجلس الاعلى للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار	٢٣٩
القسم الثالث - فى اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة من الاستثمارات بين الدول وبين رعايا الدول الاخرى	٢٣٧
القسم الرابع - فى مثلى الحكومة والقطاع العلم فى مجالس ادارات الشركات المشتركة	٢٤٢
استصلاح الاراضى	٢٤٥
القسم الاول - فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى	٢٣٩
القسم الثانى - فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	٢٥٧
القسم الثالث - فى صندوق اراضى الاستصلاح	٢٦٦
القسم الرابع - فى شروط وقواعد التصرف فى الاراضى المستصلحة	٢٨١
اسسكان	٥٢١
القسم الاول - الاسكان الشعبى	٥٢٥
القسم الثانى - الاسكان الاقتصادى	٥٥٠
القسم الثالث - تهليك المساكن	٥٦٦
اسلحة ونفخار ومفرقات	٥٨٠
القسم الاول - الاسلحة والنفخار	٥٨٥
القسم الثانى - المفرقات	٦٥٢

الجزء السادس

الموضوع	الصفحة
تشيء ضائعة	٣
اصلاح زراعى	١٥
الفصل الأول : اصلاح الزراعى القروى	١٦
الفصل الثانى : تحديد الملكية الزراعية	٢٣
الفصل الثالث : الهيئة العامة للاصلاح الزراعى	٢٢٩
الفصل الرابع : حدائق اصلاح الزراعى	٢٥٠
الفصل الخامس : تصفية الأوضاع المترتبة على قوانين اصلاح الزراعى	٢٦٠
اعيان ومواسم	٢٨٥
لبن الدولة	٢٩١
القسم الأول - فى حالة الطوارئ	٢٩٢
القسم الثانى - فى حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى	٣٢٦
القسم الثالث - فى تنظيم عمليات التصوير الجوى	٣٣٤
القسم الرابع - فى انشاء مناطق خطر حول القلاع	٣٤٥
القسم الخامس - فى حظر طبع الخرائط ومنع بيعها وتداولها	٣٤٧
القسم السادس - فى حظر تصوير او رسم او الاقتراب من بعض الأماكن	٣٥١
أموال الدولة	٣٥٧
القسم الأول - فى بيع املاك الميرى	٣٦٠
القسم الثانى - فى قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المتبقلة	٣٧٣
القسم الثالث - فى تنظيم تجدير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها	٣٧٧
القسم الرابع - فى الاراضى الصحراوية	٦٤٣

الجزء السابع

الموضوع	الصفحة
اموال مصادرة	٣
القسم الاول - في الاموال المصادرة والتصرف فيها	٥
القسم الثاني - في المعاشات التي تصرف للمعاملين السابقين لدئ اصحاب الاموال المصادرة أو لاسرهم	٤١
اوسمة واتواط مدنية	٦٧
ايجار الامكن	٧٩
القسم الاول - في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية	٨١
القسم الثاني - في نصوص التشريعات المحددة للاجرة والاحكام المغرة على مخالفتها التي ابقى عليها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧	٢٠٨
القسم الثالث - في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية	٢٤٧
القسم الرابع - في القرارات المنفذة لقوانين ايجار الامكن ..	٢٠٩
باعة متجولون	٢٥٧
القسم الاول - القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين	٢٥٩
القسم الثاني - القرار الجمهوري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ بتشاء صندوق التالينات والامكلت لباعة الصحف	٢٨٠
بترول وثروة مدنية	٢٨٩
القسم الاول - في الخار الطبيعي	٢٩١
القسم الثاني - في معهد البحوث البترولية والتنمية	٤٠٦

الموضوع الصفحة

القسم الثالث — في الوثائق والمؤسسات العاملة في مجال البترول	٤١٧
والتصدين	
القسم الرابع — في الاشتراطات العلمية الواجبة في مستودعات	
ومحال بيع ومحال تكرير البترول ومحطات تدوين	
الميلارات	٤٣٥
براءات الاختراع والملكية الصناعية	٤٩١
القسم الأول — في براءات الاختراع والرسوم والنماذج	
الصناعية	٤٩٣
القسم الثاني — في مزاولة مهنة وكلاء البراءات	٥٤٩
القسم الثالث — في الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية	
الصناعية	٥٥٧

الجزء الثامن

بريد	٣
القسم الأول — في نظام البريد	٣
القسم الثاني — في الهيئة القومية للبريد	١٢٢
القسم الثالث — في التعليم البريدي	١٤٦
القسم الرابع — في اتفاقية الاتحاد البريدي العربي	١٥٩
بناء وهندم	٢١٩
القسم الأول — في توجيه وتنظيم أعمال البناء	٢٢١
القسم الثاني — في أسس وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية	
وأعمال البناء	٣٧٨
القسم الثالث — في ترميم وصيانة وتغطية المباني	٢٨٤
القسم الرابع — في هدم المباني	٤٠٩
بورصات	٤٢١
القسم الأول — في بورصات الأوراق المالية	٤٢٣

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني - في بورصة مينا البصل	٤٨٩
القسم الثالث - في الهيئة العامة لسوق المال	٤٩٠
تأمين	٤٩٩
تأمين	٥٦٥
القسم الأول - في الاشراف والرقابة على التأمين	٥٦٧
القسم الثاني - في صناديق التأمين الخاصة	٦٨٠
القسم الثالث - في صندوق التأمين الحكومي لضمان ارباب	
المهنة	٧٠٦
القسم الرابع - في تنظيم بيع الاوراق المالية بالاجل	٧١٦

الجزء التاسع

تأمينات اجتماعية	٢
القسم الأول - في قانون التأمين الاجتماعي وبعض التشريعات	
المتصلة به	٥
القسم الثاني - في التأمين الاجتماعي على اصحاب الاعمال	
ومن في حكمهم	٢٥٥
القسم الثالث - في التأمين الاجتماعي للمصالحين المصريين	
في الخارج	٢٩٢
القسم الرابع - في انظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالبديلة	٢٣٦
القسم الخامس - في نظام التأمين الاجتماعي الشامل	٣٦٢
القسم السادس - في قوانين الرعاية العلاجية التأمينية	٣٩٢
القسم السابع - في زيادة المعاشات وفي المعاشات والمكافآت	
الاستثنائية وفي استبدال المعاشات	٤٢٧
القسم الثامن - في القرارات الوزارية المنسذة لقوانين	
التأمينات الاجتماعية	٤٥٤

الجزء العاشر

الصفحة	الموضوع
٣	تجارة داخلية
٥	القسم الأول - في العلامات والبيانات التجارية
١١٩	القسم الثاني - في الأسماء التجارية
١٢٥	القسم الثالث - في النفاخر التجارية
١٢٩	القسم الرابع - في البيوع التجارية
١٥٩	القسم الخامس - في السجلات التجارية
١٨٨	القسم السادس - في الوكالات التجارية
٢١٠	القسم السابع - في الغرف التجارية
٢٦١	القسم الثامن - في تجارة الجملة
٢٧٥	القسم التاسع - في منع الاحتكار
٢٧٦	القسم العاشر - في تجارة الحبوب واللحوم ومنتجاتها
٢٩١	تخطيط قوى
٣١٩	تربية وتعليم
٣٢١	القسم الأول - في شؤون التعليم
٤٧٤	القسم الثاني - في اليمعات والإجازات الدراسية والمنع
	القسم الثالث - في التربية العسكرية بمرحلتى التعليم الثانوى
٤٩١	والمالى
٥١١	القسم الرابع - في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية
٥٢٦	القسم الخامس - في نقابة المهن التعليمية
٦٠١	القسم السادس - في موضوعات تعليمية متفرقة
٦٥٥	تسويك
٦٨١	تشريع
٦٩١	القسم الأول - في صياغة ونشر التشريعات
	القسم الثاني - في تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات
٦٩٨	لها قوة القانون

المؤلف

- ١ — الحجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ — الحجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ — منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ — طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ — الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٧٦
- ٦ — الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ — طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨٣
- ٨ — الوجيز فى النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ — مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية (منى — تجارى مرافعات — اثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٠ — مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة (احوال شخصية — اصلاح زراعى — تاليفات اجتماعية — حجز ادارى — عمل مدنى بالحكومة — عمل بالقطاع الخاص — عمل بالقطاع العام — ايجار الامكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١١ — الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية — منذ انشائها فى عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٢ — المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية — صدر منها حتى الآن :
 - (أ) الممد الأول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ب) الممد الأول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ج) الممد الثانى من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
 - (د) الممد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

١٢ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى - - الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل بإذن الله - - معدلة وفقا لآخر تعديل ، ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، وملحقا عليها باهم وأحدث المبادئ القانونية التى قررتها وتقررها محسنتا النقص والإدارة العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

- **الجزء الأول :** يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المحلى .
- **الجزء الثانى :** يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الاتبات ، قانون المرافعات .
- **الجزء الثالث :** يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .
- **الجزء الرابع :** يضم تشريعات : آثار ومناخ ، أحياء ، اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، أحزاب سياسية ، أحوال شخصية ، أحوال مدنية .
- **الجزء الخامس :** يضم تشريعات : اذاعة وتلفزيون ، أزر ، استثمار المال العسرى والأجنبى ، استصلاح الأراضى ، اسكان ، أسلحة وفخائر ومفرقات .
- **الجزء السادس :** يضم تشريعات : أشياء ضائعة ، إصلاح زراعى ، أعياد ومواسم ، أمن الدولة ، أموال الدولة .
- **الجزء السابع :** يضم تشريعات : أموال مصادرة ، أوسمة وأنواط مدنية ، ايجار الأماكن ، باعة متجولون ، بتروى وثروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- **الجزء الثامن :** يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ، تلبيم ، تلين .
- **الجزء التاسع :** يضم تشريعات التأمينات الاجتماعية .
- **الجزء العاشر :** يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قومى ، تربية وتطعيم ، تصول ، تشريع .

[The page contains dense, illegible handwritten or printed text arranged in multiple columns.]

[The page contains dense, overlapping handwritten Arabic script, likely bleed-through from another document.]

